

ثم فصل في رما من من يصلح للقضاء فيقول السلاح له للقضاء لها سرائل (مهما) العمل (ومهما) السلوع  
 (ومهما) الاسلام (ومهما) الخ (ومهما) النصر (ومهما) السلق (ومهما) السلامه عن حد الندي لما قلنا  
 السهاد فلا يجوز سلبه حقون والصي والكافر والسد والاعنى الآخرى المحسرة في الندي لان القضاء من باب  
 الولاء بل هو اعلم الولاءات وهو لا يفسد لم اهلها والاولاات وهي الساد فلان لا يكون لهم اهلها اعلاها  
 اولى واما الدكر فليس من شرط حوار التلدد اخيه لان المرأ من اهل السبا ابى الخلة الا اهل الصي  
 ما حدود والسياس لا يله لا سهاد لسانى ذلك واهله القضاء بدور مع اهل السهاد (واما) العلم بالخلال والحرام  
 وسائر الاحكام قبل هو شرط حوار السداد عند الناس شرط الحوار بل شرط التذب والاستحباب وعند استحباب  
 الحدس كونه عالم بالخلال والحرام سائر الاحكام مع بلوع رجة الاحكامى لل شرط حوار التلدد كما قالوا في  
 الامام الاعظم وعندنا هذا ليس شرط الحوارى الامام الاعظم لانه حكمه ان قضى علم غير الرجوع الى قوى  
 غير من العلماء فكذلك القاضي لكن مع هذا لا ينبغي ان يحد الخاغل بالاحكام لان الخاغل بنفسه ما عساه كبريا  
 يصلح بل قضى الماثل من حيث لا يشعر به وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القضاء يلا به  
 فاض في الخه وفاضان في النار ورجل علم علما قضى ما علم في الخه ورجل علم علما قضى به ما علم فهو في النار  
 ورجل حمل قسي بالجهل فهو في النار الا انه لو قد حارب عدو لانه يدور على القضاء ما لم يعلم غير بالاسف من التما  
 فكان قلند حار اى سبه فاسد المعنى في غير والفساد المعنى في غير سلب الحكم عند ما مل الخاغل حتى يفسد قضانا  
 الى لم يحاور فيها حد السرعة وهو كالسبع التاسده مل الخاغل عداى حتى الحكم كذا هذا وكذا السد له عدا  
 ليس شرط حوار السداد لكمها شرط الكمال فجوز عند الناس وسعد فاما اذ لم يحاور فيها حد السرعة وعند  
 السافى رحمه الله شرط الحوار ولا سلب التاسق فاصا عدا ما على ان القاسق ليس من اهل السهاد عدا ولا  
 يكون من اهل القضاء وعدا به ومن اهل السهاد فيكون من اهل القضاء لكن لا ينبغي ان يحد القاسق لان القضاء  
 امانه سطيه وهي امانه الاموال والا تصاع والنقوس فلا يقوم بوقاها الا من كل ورعه وم سواء الا انه مع هذا لو قد  
 حارب التلددى سبه وصار فاصا لان القساد المعنى في غير فلا سم حوار سلب القضاء ونفسه لاسر (واما) رل  
 الظل فليس شرط حوار السداد بالاجماع فجوز عند الطالب لاجل لانه يدور على القضاء ما لم يعلم غير بالاسف من التما  
 ان يحد لان الطالب يكون مهما وروى عن النبي عليه السلام انه قال انما الولي امر ما هدامى كان له طالبا  
 وعده عليه القضاء والسلام انه قال من ساء القضاء وكل اى سبه ومن اخذ عليه رل عليه ملك سدود وهذا انما سار  
 الى ان الطالب لا يوقى لاصا به الحق والمحرر عليه يوقى رما سرائل التفصيله والكمال فهو ان يكون القاضي عالما بالخلال  
 والحرام وسائر الاحكام قد يلحق في عا به ذلك حد الاحكام عالما سائر الناس ومعها لم تكن عدلا ورعا ستاع  
 المهمه صان النفس عن الطمع لان القضاء هو الحكم من الناس بالحق فاذا كان المقيدهم الصفات والظاهر انه لا قضى  
 الا بالحق م ماد كرا به شرط حوار التلدد فهو شرط حوار التحكيم لان التحكيم مسرورع قال انه تعالى عرسا به فابعدوا  
 حكما من اهلهم وحكما من اهلها فكان الحكم من الحكم بل حكم القاضي المثلد الا انها سرفان في اساءه مخصوصه  
 (مهما) ان الحكمى الخدود والقصاص لا يصح (ومهما) انه ليس بالارم ما لم يسبل به الحكم حتى لو رجع احد المتحاكين  
 قبل الحكم يسبح رجوعه واد احكم صار لا رما (ومهما) انه اذا حكم فى فصل خبره فم رفع حكمه الى القاضي ورا به  
 يخالف راي الخا لم الحكم لانه ان يصح حكمه والفرق بين هذا الخا لم يعرف موضع ان ساء الله تعالى

ثم فصل في رما من من يرضى عنه يقول قلند القضاء فيقول اذا عرض القضاء على من سلب له من اهل الندي  
 سطران كان في السداد سلب حقون للقضاء لا يرضى عنه القول بل هو في سبه من القول والرك (اما) حوار القول  
 فلان لا بنا والمرسلين صلوات الله عليهم اجمعين فسوا من الامم باسبهم وقد واعرهم وامروا بذلك فقد نص



لا يصلح قال سمع (وجه) قول من لا يرى الترجيح كونه اقصه ان الترجيح يكون بالدليل وكونه اقصه ليس من  
حسن الدليل ولا سمع به الترجيح وهذا لا يصلح لدليل الحكم نفسه (وجه) قول من يرى به الترجيح ان هذا من  
حسن الدليل لان كونه اقصه يدل على ان احباده افرار الى الصواب فكان من حسن الدليل فصلح للترجح ان لم  
يصلح لدليل الحكم نفسه وانما يكون الترجيح عملا يصلح لدليل الحكم نفسه ولهذا قيل في حذره ما لا يسميها  
التعارض حصصا على اصول الفقه ولهذا اوجب ابو حنيفة رحمه الله عليه الصلح بين الكرام رضى الله تعالى  
عنه ويرجح على القياس لما ان قوله افرار الى اصحابه الحق من قول الناس كذا هذا وان اسكل عليه حكم الحاديه  
اسمع من رايه في ذلك وعمل به والا فليس ان ساور اهل الفقه في ذلك فان احتلوا في حكم الحاديه بطريق ذلك فاحد  
ما يودي الى الحق طاهرا وان اذاعوا على راي مخالف رايه عمل برأي سبه ايضا لان المحيد ما مور بالعلم بما  
يودي الى الاحتياط حرم عليه طعن غير لكن لا ينبغي ان يجعل بالقضا ما لم يصح حق التامل والاحتياط وسكف  
له وجه الحق فاذا طهر له الحق بالاحتياط فسي بما يودي الى الاحتياط ولا يكون حافيا في احباده عند ما يدل محمود  
لاصباحه الحق فلا حول اى ارى وادى احاد لان الخوف والسك والظن مع من اصباحه الحق وسع من الاحتياط  
فينى ان يكون حر باحسور اعلى الاحتياط بعد ان لم يصرق طلب الحق حتى لو فسي محارفا لم يصح قضاو فيما به  
و من الله سبحانه وتعالى وان كان من اهل الاحتياط الا انه اذا كان لا يدري حاله فاحتمل على انه فسي رايه وبحكم  
بالسجده جلا لا امر المسلم على الصلح والسداد ما امكن وانته سبحانه وتعالى اعلم هذا اكان القاصي من اهل  
الاحتياط فاما اذا لم يكن من اهل الاحتياط فان عرف افاد بل احتياطيا وحفظا على الاختلاف والا فاق عمل قول من  
بعد قوله حقا على التسلط وان لم يحفظ افاد لهم عمل سوى اهل الفقه في بلد من احتياطيا وان لم يكن في البلد الا سبه  
واحد من احتياطيا من قال سمع ان واحد قوله ورجوان لا يكون عليه سى لانه اذا لم يكن من اهل الاحتياط سبه  
وليس هناك سوا من اهل الفقه من الضرور الى الاحد قوله قال الله سارك وتعالى فاسألوا اهل الذكر ان كم  
لا يعلمون ولو فسي عده حصصه وهو سلم ذلك لا يصدقوا لانه فسي ما هو باطل عند في اعناده فلا يصدق  
كما لو كان حيداه لراى نفسه وفسي راي محيد رايه باطلا فانه لا يصدقوا لانه فسي ما هو باطل في  
احتياط كذا هذا ولو فسي الناصي مذهب فسي سى على طي انه مذهب فسي سى انه مذهب حصصه ذكرى  
سرح اللحاوي ان له ان سظه ولم يدكر الخلاف لانه اذا لم يكن حيداس انه فسي بما لا يصدق حقا فسي انه وقع  
باطلا كما لو فسي وهو يعلم ان ذلك مذهب حصصه ودكرى ادب الناصي انه يصح قضاو عداى حصصه وعندهما  
لا يصح لهما ان القاصي مقصر لانه مكه خط مذهب فسيه وان لم يحفظ مقصر والمقصر معدود ولاى  
حصصه ان النسان بال حصصا عد راحم الحواد فكان معدورا هذا اذا لم يكن الناصي من اهل الاحتياط فاما  
اذا كان من اهل الاحتياط فسي ان يصح قضاو في الحكم بالاجماع ولا يكون لقاص آخر ان سظه لانه لا يصدق  
على النسان بل يحمل على انه احيد فادى احباده الى مذهب حصصه فسي به فكون قضاو باحيداه فصيح وان  
فسي في حاه وهى محل الاحتياط رايه مرفوع اليه ما فاحول رايه عمل بالراى الثانى ولا يوجب هذا نقص الحكم  
ما راي الاول لان القضاء بالراى الاول فساء مع على حوار لا فاق اهل الاحتياط على ان القاصي ان فسي في محل  
الاحتياط ما يودي الى الاحتياط فكان هذا فصا متما على محله ولا فاق على محله هذا الراى الثانى ولا يجوز نقص  
الجمع عليه ما خلف ولهذا لا يجوز لتاصي آخر ان سطل هذا الصلح كذا هذا ويدر روى عن سدا ما عمر رضى الله عنه انه  
فسي في حاديه فسي بها خلاف ذلك الفصه فسل فقال ذلك كما فسيها وهد كما فسي ولورفع اليه ما فاحول  
رايه الى الاول بعمل به ولا سطل قضاو بالراى الثانى بالعمل بالراى الاول كما لا سطل قضاو بالاول بالعمل بالراى  
الثانى لما قلنا ولوان قضاو بالامر انه طالى الله ومن رايه انه فاق فاصى رايه فيما سبه و امرانه وعمره على

اياه حرمت منه محول رايه الى اياه حمله واحده من الرحمة وسعمل به الاول حتى عهد امره  
 على ما عمل رايه في اسفل حتى عهد في حق جده لا الاول راي امضا لا احبا راي امسي لا احبا  
 لا نفس جهاضه وكذا وكذا رايه ابراحه من الرحمة يحرم على اياه محرمه محول انه الى اياه من  
 عمل رايه لا لا حرمه قط لو لم يكن من على الخرمه في اسفل الاول حتى حول رايه الى الحبل لا حرم  
 على ركندا في اسفل اني لو لم يكن من على احل حتى محول رايه الى الخرمه حرمه لان من احبا على  
 النفس في اسفل لا امسا واحدا لا امسا عنه اسال التسا رايه ان التسا مع من النفس فكذا اصل  
 الامسا كذلك احل الى انك صاوستي صباوتنا خلاص او حرا رهم لم يكن عزم على ذلك حتى اذ قسه  
 آخر بخلافه وحده قوله وامسا من كونه غير له من مامضا فهو رجوع الى ما قبله لا لان العمل  
 ما امسي رايه لا حرمه حبه اكان ارميد الان لتقدمه التملك اكان الخرمه بعد لا احبا ثم لم حرم  
 للجهنم نفس مامضا فكذا لا حرمه ذلك للنفذ من كرام ما في التسا في حل الاحبا من الله  
 احبا به انما لم يكن امسي على رايه في اهل الزان الاحبا وكما من اهل الزان الاحبا لم يكن حرمه  
 رايه من رايه القاصي وما كان من اهل الاحبا رجب اياه من رايه القاصي حمله الكلام فان في القاصي  
 من على القاصي على حل الاحبا وسوا كان المسمى على ما قبله الرضا حبا حبا رايه من رايه القاصي  
 لا خلاص امانا كان من اياه حرا لان الماني له ماله قلبي قلبي القاصي الى ركندا اكان محمدا لان القاصي  
 في حل الاحبا ما يودي الى الله احبا القاصي وما جمع على محبة على من ولا مسمى للسخة الا ان الله على القاصي  
 على رايه النسبة اذ اقال الرجل لامرأه اب طالع السور ان روح ابراحه من الرحمة رايه القاصي انه  
 ما من فرائضه الى القاصي في الموهبة من فرائضه الا لا حرا لا فرائضه وامسا في النفس له ما حبا رايه على  
 قال ابو يوسف لا من دون حمد من وصور النسبة الى حل الرجل لامرأه اب طالع السور رايه الروح انه ما  
 وراي القاصي انه واحد من الرحمة فرائضه الى القاصي في ماله احد من الرحمة لا حل له الماني مع  
 ان يوسف من حمد على له (وجه) قول حذما كرا ان حذما وقع الا ان على حوار في نفسه في فضل حبه  
 من على القاصي على المسمى لان ايضا له خلقهما حبا الا انه لا يسلح الا سلاله القاصي له رايه من  
 ان حبه التسا اما في حل الاحبا طبع من حق المسمى على من حق المسمى لان المسمى على مع  
 ايضا على من المسمى له حقا في التسا له فواسع ان القاصي انما سعه من اياه كونه حبا مع من التملك فحب  
 العمل رايه من على هذا كل محلل احرهم او اعتاق ارا حذما الا في مني ما حبا رايه القاصي على  
 انه فهو على ما ذكرنا من الاختلاف كذلك المنادى ان اسما حبا من رايه القاصي في  
 محارفي رايه التي به واحد من القاصي رايه راي التي لان راي امسي يسير وكما في القاصي ما ظل  
 بالمد ولم يذكر التدوير رحمه الله اختلاف في هذا الفصل ذكره سحر حمله وسير في رايه  
 ما الله تعالى وعلى هذا حرج تساء الله لان الله العا ثم لم يكن في القاصي فكن التسا ما خلق وعلى  
 هذا حرج التسا ما لا في الزان الا ان على حبه كانه هذا حقا في فكن التسا به قبا الخ  
 ركندا التسا بالكرل سدا في مسمى في الكرل لان الكرل على اصل اختصاره او اقراره وكل ذلك  
 دليل على المدعى سواء لم يكن التسا بالكرل في الخ وعلى هذا حرج في القاصي على من حمله  
 فيقول بسبل الكرم في انه لا حلا ما ان في علم استدد من التسا مكنه وهو الموضع الذي فيه وما  
 ان في علم استدد من رايه التسا ورجح مكنه واما ان في علم استدا من رايه التسا ورجح مكنه في  
 علم استدد من رايه التسا في مكنه ان سمع رجلا او رجلا من اياه او سمعته يخلق امره او يودي



حلا وراهصل اسما وهو فاص في الشهادتين فلهما ما حار فصار عدما ولا حور فصار به في الحدود والخالصة  
 لا حروف من اسما لان في السرفه معنى بال لا لا تقطع وللناسي فيه قولان في قول لا حور له ان يسي به في  
 الكل وفي قول حور في الكل (وجه) قوله الاول ان القاصي مامور بالتصا بالله ولو حار له التصا بغيره لم يسي  
 مامورا بالتصا بالله وهذا المعنى لا يقتل الحدود ووجهها (وجه) قوله الثاني ان المقصود من اليه العلم حكم  
 الخاطيه وقد علم وهذا لا يوجب التصل بين الحدود ووجهها لان عليه لا حلف (ولما) انه حار له التصا بالله فصار  
 التصا بغيره يطر من الاولى وهذا لان المقصود من اليه ليس عينا بل حصول العلم بحكم الخاطيه وعلمه بالخالص  
 بالمعاني اقوى من علمه بالخالص بالساد لان الخالص بالشهاده علم بالالهي والكرام والخالص بالحس  
 والمساعد علم بالنطق والدين فكان هذا اقوى فكان التصا به اولى الا انه لا يسي به في الحدود والخالصة لان الحدود  
 خاطي رها وليس من الاحتياط فيها الا كفا تعلم سبه ولان اخيه في رجع السبي هي اليه الى سبكم بها ومعنى  
 اليه وان وحده فدا فاص صورها وقواب الصور تورب سبه والحدود تدرا بالسباب بخلاف القصاص فانه  
 حتى العبد وحتوى العادل لا يحاط في اساطيا وكذا حد القدي لان فيه حتى العبد كراهي لا سلطان بسبه فواب  
 الصور هذا اذا فسي علم اسما في رمن التصا بمركانه فاما اذا فسي علم اسما في رمن التصا بمركانه او  
 رمان التصا بغيره فمركانه ذلك فعل ان يصل الى الشهادتين ولي فصار فانه لا حور عدان حسنه اصلا وعدها  
 بحور فبما سوى الحدود والخالصة فاما في الحدود والخالصة ولا حور وجه قولها انه لما حار له ان يسي بالعلم المستادي  
 رمن التصا حار له ان يسي بالعلم المسفاه فسل رمن التصا لان العلم في الخالص على حد واحد الا ان هذا اسندام  
 العلم الذي كان له فعل التصا سجد دام الله وهالك حذبه علم لم يكن وهما سوا في المعنى الا انه لم يسي به في الحدود  
 والخالصة بحسب السبه فيه باعتبار الهيئه والسبه تورب في الحدود والخالصة ولا تورب في حور العادل مامور ولا  
 حسنه اقرب من العلم وهو ان العلم الخاطيه في رمن التصا علم في وقت هو مكلف فيه بالتصا فاسه اليه بالاعه  
 فيه والعلم الخالص في غير رمان التصا علم في وقت هو غير مكلف فيه بالتصا فاسه اليه بالاعه فيه وهذا لان الاصل  
 في صحة التصا هو اليه الا ان عر هاد فدلح بها اذا كان في معناه والعلم الخاطيه في رمان التصا معنى اليه يكون  
 حداني وقت هو مكلف بالتصا فكان في معنى اليه والخالص فعل رمان التصا او فعل الوصول الى مكانه حاصل في  
 وقت هو غير مكلف بالتصا فلم يفسد في معنى اليه فلم يفسد التصا به فهو الفرق بين العلمين وعلى هذا يخرج التصا  
 بكتاب الناسي فيقول لقول الكتاب من القاصي سراط منها اليه على انه كانه يفسد اليهود على ان هذا كتاب  
 ولان الناسي يذكروا اسمه وسبه لانه لا يعرف انه كانه يدونه ومما ان يكون الكتاب محموا وسهوا على  
 ان هذا حمله لخاصه على الخلل فيه ومما ان يسهوا على الكتاب ان حولوا انه اقر عليهم مع السهاد بالحلم  
 وهذا قول ابي حنبله وخدر رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله اذا سهدوا بالكتاب والحام غسل وان لم يسهوا  
 على الكتاب وكذا اذا سهدوا بالكتاب عما في حوفه قتل وان لم يسهوا والحام بان فالوالم يسهوا على  
 الحام او لم يكن الكتاب محموا اصلا لاني يوسف ان المقصود من هذه السهاد حصول العلم للقاصي المكسب اليه  
 بان هذا كتاب فلان القاصي وهذا يحصل عماد كرا وطما ان العلم به كتاب فلان لا يحصل الا بالعلم بما فيه ولا بد  
 من السهاد بما فيه لتكرن سها مهم على علم المسهوده ومما ان يكون من القاصي المكسب اليه وسالتنا  
 الكتاب منه ستر فان كان دونه لم يقتل لان القصاص بكتاب القاصي امر حور لحاحه الناس يطر من الرخصه لانه  
 فسادا لثما القاصه على سب من عريان يكون عند خصم حاصل لكي حور للضرورة ولا ضرر في هادون مسيره  
 السفر ومما ان يكون في الدين والعن الى لا حاحه الى الاسار اليها عند الدعوى والسها كالدور والعمار واما في  
 الاعان التي تقع الحاحه الى الاسار اليها كالمعول من الحيوان والرخص لا يمل عدان حسنه ويحذر رحمهما الله



سرط والمسلد كرب في كتاب الدعوى والله سبحانه وعالي اعلم

في فصل ٢٠ واما آداب القضا فمكر والاصل فيها كتاب سيدنا عمر رضي الله عنه الى ابي موسى الاسمرى  
رحمه الله سيما جند رحمه الله كتاب الساسه وعنه اما سيدنا القضا رحمه الله وسيدنا محمد فاهم اذا ادلى الل  
فانه لا يقع بكم بحق لا فادله آس الناس في وحل ومحلل وعدلك حتى لا تقطع سر نفس حقل ولا يباس  
ضعف من عدلك وفي ر وانه ولا تخاف ضعف حورك الله على المدعي والتمس على من انكر الصلح حارس  
المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا ولا تسلسل نفسه بالامر راجع فيه فصل وهدى فيه لرسدك  
ان راجع الحق فان الحق قد سئل ومر احمه الحق حرم من الجهاد في الباطل القهم القهم فيما يخلج في صدرك  
مما لم يسئل في القرآن العظيم والسسه ثم اعرف الاممال والامسا ومن الامور عند ذلك فاعمد الى احبا  
واقر بها الى انه سارله ومعاى واسمها الحق احمل للمدعي امداسي اليها الحسره احد بحقه والا وحب  
القضا عليه وفي روايه وان عر عنها السجلت عليه القضا فان ذلك الطع في الصدر واحلى للعي المسلمين عدول  
بعضهم على بعض الا محدودا في دوى او طبيا في رلاء او فراه او حر ما عليه سهاد وروفا الله تعالى بولي مسكم  
السر وفي روايه السرار ودر اعكم الباب انا والعصب والقلب والصخر والنادى الناس للحصوم في مواطن  
الحق الذي يوجب الله سبحانه وعالي به الاخر ومحسن به الفخر وان من خلص منه فيما سبه و من الله تعالى ولو  
على نفسه في الحق تكفه الله تعالى فيما سبه و من الناس ومن من الناس ما علم الله منه خلافه سانه الله عز وجل فانه  
سبحانه وعالي لا يصل من العاد الا ما كان خالصا فاطل سوابغ الله سبحانه وعالي من عاجل رفره رحرا  
رحمه والسلام ومما ان تكون القاضى فيما عدا الخصومه وجعل فهمه وسمه وقلبه الى كلام الخسيس لقرل  
سيدنا عمر رضي الله عنه في كتاب الساسه فهم اذا اولى الل ولا من الخا بران يكون الحق مع احد الخسيس فادا  
لم يهم القاضى كلامهما فصع الحق وذلك قوله رضي الله عنه فانه لا يبع بكم بحق لا عادله ومما ان لا يكون فلنا  
وف القضا لقول سيدنا عمر رضي الله عنه اناك والقلب هدايت الى السكون والتثبت ومما ان لا يكون صحرا  
عند القضا اذا اجمع عليه الامور فما صدر لقوله رضي الله عنه اناك والسحر ومما ان لا يكون عسان  
وهب القضاء لقول سيدنا عمر رضي الله عنه اناك والعصب وقال عليه الصلح والسلام لا قضى القاضى وهو  
عسان ولا به دهمه عن التامل ومما ان لا يكون حائعا ولا عطشان ولا حلالا ان هذه العوارض من القلب  
والصخر والعصب والجوع والعطش والامسا حائطه عن الحق ومما ان لا قضى وهو عسى على الارض او  
سه على الداه لان المني والسر سملاه عن الطر والتامل في كلام الحصص ولا ناس ان سعى وهو مسكى لان  
الا سكا لا مدحى التامل والظر ومما ان يسوى من الحصص في الخلو وسجلت من يده لا عسى سبه ولا عسى  
ساره لا به لوفل ذلك فقد عرف احد هما في مجلسه وكذا لا مجلس احد هما عسى سبه والاخر عسى سار لان للمني  
وسلا على السار وقد روى ان عمرو بن كعب رضي الله عنهما احسما في حابه الى ردى باب والقي لسدا  
عمر رضي الله عنه وساده فمال سيدنا عمر رضي الله عنه هذا اول حورك مجلس يده ومما ان يسوى سهماى  
الظر والطنق والخلو فلا سلطان بوجه الى احد هما ولا سارا احدهما ولا نوى الى احد هما سى ون حصمه ولا  
رفع صوته على احد هما ولا بكم احد هما لسان لا سرفه الاخر ولا تخلو فاحدى مرله ولا تصف احد هما بعدل  
من الحصص في هذا كله لما في ركة العدل فمن كسر قلب الاخر وسهم القاضى به ايضا ومما ان لا هل الهده من  
احدهما الا اذا كان لا ملحه به سبه وخجله الكلام فيه ان المهدي لا يخلو اما ان يكون رجلا كان يهدى الله قبل قلند  
النساء واما ان كان لا يهدى الله فان كان لا يهدى الله فاما ان كان في ماله واحدا فان كان في ماله سطر ان كان له  
حصى ومه في الحال فانه لا فصل لانه ملحه السهمه ان كان لا حصومه في الحال هل لانه لا مهمه وان كان احدا

[illegible]

امعدل اما الاول فبواعها العدل ومنها اللوع ومنها الاسلام فلا حور بعدل المحبون والقبي الكفر لان  
الركه ان كان حري حري السبا هو لا لسوا من اهل الساد فلا يكون من اهل الركه وان كان من باب  
الاحار عن الذناب حريم في الذناب غير مقبول لانه لا مدفعه من العدايه ولا عدايه له ولا  
لا يكون عدلا في نفسه كف بعدل عمر واما العدد فليس شرط احوار عدل حقه واي يوسف لكه شرط  
انقصه والكمال وعند شرط الحوار وحده فوله ان الركه في معنى السباد لانه حريم امر عاب عن  
علم القاصي وهذا معنى السباد بشرط لها نصيب السباد ولهذا ان الركه ليس سباد بدليل انه لا شرط  
فهو ليس السباد فلا يلزم فيها العدد على ان شرط العددين السادات بان يصاح معول المعنى فبان طفه  
لفظ السباد فلا يلزم مراعاة المدد فيها ورا وعلى هذا الخلاف العد في الة حمان وحامل المنسور انه ليس شرط  
عندهما وعد شرط وعلى هذا الخلاف حريه المعدل ونصر وسلامه عن حد العددي انه ليس شرط عدهما  
فصح ركعه الا عني القصد واحد في البدن وعند شرط فلا يسح ركهم لان الركه سباد عده  
فشرط لها ما سبط لساها السباد وبسببها السباد فلا راعي فيها ان السباد لما قلنا واما المذكور  
فليس شرط الحوار الركه فحور ركعه المراد اذا كان امرا محرجا وخواجها وبخالف الناس يعرف احوالهم  
وهذا ظاهر الزوايه على اصله لان هذا من باب الاحار عن الذناب حريم من اهلها واما عند حنفية فليس ركها بما  
يصل سباد بها فصحيح ركها فيما عمل فيه سباد رجل وامراة ويحور ركعه الولد للولد والولد للولد وكل ذي رحم  
حريمه لانه لا حق للعدل في المعدل اما هو حق المدعي ولا يوجب همه فيه وهذا شكل على اصل خذ لانه  
حريمي التمدل حري الساد وسباد الوالد للولد وعكسه لا يصل ومما ان لا يكون المكي مسبودا عليه فان كان لم  
يعبر ركعه وبك السبال وهذا يرجع على مذهب ابي يوسف وحده في اسوي الحدود والقصاص سا على  
ان المسببه ما وحب حالي المسبود عليه عدهما واما وحب حالي السبع وحق السبع لا سادي تعد له لان رجم  
المدعي والسبود انه كان اسكار فلا يسح بعدله وعدل حقه السؤال فيما سوي الحدود والقصاص حق  
المسبود عليه وحق الانسان لا يطلب الا طلبه فمالم يلمس لا تتحقق الطلب فلا تحب المسببه وركي كتاب الركه  
ان المسبود عليه اذا قال للسباد هو عدل لا ينكس به مالم يصح اليه آخر على قول حنفية فصار عن حنفية وان في رايه  
لا يصح اصلا وفي رايه صل بعدله اذا اسم العذر واما الثاني الذي رجح الى فعل المعدل في ان يقول المعدل  
في المعدل هو عدل حار السباد حتى لو قال هو عدل ولم هل حار السباد لا يصل بعدله الحوار ان يكون الانسان  
عدلا في نفسه ولا يحور سباد به كالتحدود في القدي اناب رطلح والمعد الصباغ وكذلك اقل في اذ هولس  
بعدل لا مرد مالم هل هو عار حار السباد لان عار المعدل وهو الناس حور سبادها اعرج القاصي الصديق سبادها  
وا في في القاصي بعدل ومما ان سأل المعدل في السر او لا فان رحدة عدلا بعدله في العلاءه انصا وجمع بين  
الركي والسبود المدعي المدعي عليه في المعدل العلاءه وان لم يحد عدلا حول للمدعي ردي سبودك ولا  
يكشف عن حال الخروح سرا على المسلم ولا ينكس بعدل السر حواف من الاحمال والبرو بان يسمى عار المعدل  
باسم المعدل فكان الادب هو الركه في العلاءه بعدل الركه في السر ولو احلف المعدل ان بعدله احدثها وخرجه  
الاخر سأل القاصي عرهما فان عدله آخر احدث الركه وان خرحه آخر احدث الخرح لان حرا الاسي اولي من حبر  
الواحد القبول لانه حقه مطلقه وان انصم الى كل واحد منهما رجل آخر بعدله ان وخرجه اسان عمل بالخرح لان  
الخارج نعمد حقيقه الحال والمعدل سبي الامر على الظاهر لان الظاهر من حال الانسان ان يظفر الصلاح وكنم  
النسب فكان قول الخرح اولي كذلك لو خرحه اسان وعدله لانه اواز منه او اكر بعمل قول الخارج لان  
الرجح لا يقع بكثرة العددين باب السباد ومما ان مجلس معه حرام من اهل الله ساورهم وسمي رايهم في احبته

من الاحكام وقد بنى استخاره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر مع اساح  
 مات الوصي في اول وعيادته رضى الله عنه اول ما راى احداه رسول الله صلى الله عليه وسلم اكد  
 مساور لا يخافه وورى الله عليه السلام والى سلام كن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه  
 قولاه في حق الى الملك ولا لال مساور طلب الحق من اب اعفاه من امر وحل فكون سدا للحوول  
 الى سبيل ارادة الله سر رحل رضى الله عنه رضى الله عنه سدا للحوول  
 لئلا ينس ما عسى الحق واسواق بل يهتدى الى الله ارفع الله رضى الله عنه رضى الله عنه  
 ذلك يذهب عما به الغش والناس يهتدون لئلا ينس ما عسى الحق واسواق بل يهتدى الى الله ارفع الله  
 اليهم ان يكتمهم لعله لا يهتدون الى الله ارفع الله رضى الله عنه رضى الله عنه  
 من انهم في كل لا يخلصهم من اسكل طغى من احكام الخواص من انهم رضى الله عنه  
 حوار وهو المسمى صاحب الغش عرف انما هو على رضى الله عنه رضى الله عنه  
 المتأخر رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 وبودنه المتأخر وكان سدا او مكر رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 يكون له اسوان سحر الحسور رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 رمايه ما في رمايه السخا رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 راتصا من التحلل والتعظم وحقهم رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 حسي في السخا رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 ورياد اب كانه من اساخه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 ساه المهابه ما النور قد قد الزمان رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 احنا احسن رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 له من اللدى رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 المر كى رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 والافرازات لا كنه حبه فلا ينس كنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 ان يكون سدا رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 لا دها اذا العسا اساح رما اهل الله تعالى رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 الى الاحبار الخوف من كرم الغش رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 كب كرم الحسن كنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 لان صرف غير اسد الكرم لا خلوس رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 ون لك افوف الى الاحباط ممن عرف فلا اسم كنه اسوى على اسوى فكنه سوي اندى رضى الله عنه  
 موضع التارح سدا لحوار سخط النور رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 لا بد من اسدى طه مرامكو رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 لك اتصا الى التارح رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 طهر حسومه فلا ن فلان مع فلا ن سكر كذا رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 خسومات كى سكر مفر الى حد لكر انصر ذلك كنه اتصا رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
 ضده او سكب الكتاب من يده فيهما الى المنديل سراجى الله بالنور في حرف اربا والاقتل

[illegible]





حل الاحتباء فاما اذا كان حل اجعلوا انه محل الاحتباء لا كسبح ام الولد هل ينفذه فيها الفاضى ام لا فعند  
 ان حصفه وان يوسف رحمهما الله ينفذ لا محل الاحتباء عند هذا الخلاف الصحابي في حوار شيخنا وعند محمد لا  
 ينفذ وقوع الاضيق عند ذلك من الصحابة وعمرهم على انه لا يجوز سبها خرج عن حل الاحتباء وهذا يرجع الى ان  
 الاجماع المأخوذ من رفع الخلاف المتقدم عند هذا الرفع وعند رفع فكان هذا الفصل علقنا في كونه جهدا فيه  
 فسلر ان كان من راي الفاضى الثاني انه ينفذه ينفذه ولا رد لما ذكرنا في سائر المحجرات المنق عليها وان  
 كان من رايه انه خرج عن هذا الاحتباء رصا رصا عليه لا ينفذ رد لان عند ان فصا الاول وقع محال لا لاجماع  
 فكان باطلا ومن مساعجهم فصل في المحجرات تفصيلا آخر فقال ان كان الاحتباء سبها مسكر احراز للفاضى  
 الثاني ان سبها فصا الاول وهذا فيه نظرا لانه اذا صح كونه محل الاحتباء فلا معنى للفصل من جهدا ومعه  
 لان ما ذكرنا من المعنى لا يوجب الفصل بينهما فبني ان لا يجوز للثاني تقص فصا الاول لان فصا صادف  
 حل الاحتباء

فصل في ما اذا كان محل الاحتباء رما لا محله فالاصح ان فصا الفاضى ساهدى الزور فيه ولا به اسائه  
 اجملة هذا الحل عندى حصفه رحمهما الله وقصا بهما في النسي لولا ان سبها اصل لا سبها اصل بالاجماع وعندى  
 يوسف وخبر رحمهما الله والساقى رحمه الله لا ينفذ في محل سبها جمعا فعول حمله الكلام فيه ان الفاضى اذا قصى  
 ساهدى ثم ظهر انها ساهدا زور فلا محله اما ان قصى مقدار مسح عند واما ان قصى ملك من سبها فان قصى بعد  
 او مسح عند فصا سبها حل عند وعندهم لا ينفذ وقت المسألة ان فصا الفاضى في العود والقسوح بسبب زور  
 هل ينفذ طاهرا او يطاهر على الخلاف الذى ذكرنا وان قصى ملك من سبها لا ينفذ فصا واطنا بالاجماع وان سبها  
 اجملة في مسائل اذ ادعى رجل على امرائه روحا فانكر فافهم على ذلك ساهدى زور فصا الفاضى بالسكاح  
 بينهما وهما يعلمان انه لا سكاح بينهما حل للرجل وطوها وحل لها السكن عندى حصفه وعندهم لا محل وكذا اذا  
 سبها ساهدان على رجل انه طلق امرائه لا با وهو مسكر فصا الفاضى بالتره بينهما ثم روحها احد الساهدين حل  
 له وطوها وان كان يعلم انه سبها زور وعندهم لا محل وعلى هذا الخلاف عوى السبع والاعناق في الهسه عن  
 ان حصفه رحمه الله واسان واجمعا على انه لو ادعى سكاح امرائه وحى مسكر وقول اذا حصى الرضاغ او اناى عند  
 من روح آخر فسبها بالسكاح ساهدان وقصى الفاضى سبها بهما والمرأه علم انها كما احبب لا محل لها تمسك واجمعا  
 انصاعا على انه لو ادعى رجل ان هذه حارسه وحى مسكر فافهم على ذلك ساهدى وقصى الفاضى بالخار انه لا محل له  
 وطوها اكان علم انه كاذب في دعواه لا محل لاحد الساهدين اسان سبها احتجوا ساروى عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه قال انكم محضون الى ولعل تصبكم الحى محضهم معنى وانما اسرفى فصبا من مال  
 احدهما سبها حتى فاما اقطع له فطعمه من النار احراز السارغ عليه الصلوات والسلام ان الفضا عمالنس للمبدعى فصا  
 له فطعمه من النار ولو هد فصا واطنا لما كان الفضا به فضا فطعمه من النار ولان القضاء اما سبها بالحق  
 وحى السبها الصفا به وهذه كاذبه معنى فلا ينفذ حصفه ولهذا ينفذ الملك المرسل وكذا اذا كاتب المرأه  
 بالند والزده او الرضاغ او الفراه او المصاهر كذا هذا رلاى حصفه رضى الله عنه ان فصا الفاضى عما يحمل  
 الا ساء اساءه فسبها طاهرا واطنا كما لو اساء صر محاذ لاله الوصف ان الفاضى مامور بالفضا بالحق ولا مع  
 فصا بالحق فما حمل الا ساء الا بالحق على الا ساء لان النعمه قد تكون صادفه وقد تكون كاذبه فحمل  
 اساءه والعمود والقسوح مما يحمل الا ساء من الفاضى فان للفاضى رلا به اساءه بالحق بخلاف الملك المرسل لان  
 نفس الملك مما لا يحمل الا ساء ولهذا لو اساء الفاضى او غيره صر محاذ لا تصح وبخلاف ما اذا كاتب المرأه  
 بحرمة ناسبا لان هذا ليس للفاضى ولا به الا ساء الا ترى انه لو اساء صر محاذ لا ينفذ واما الجديد فقد

فلما علمه الصلاة والسلام قال ذلك احوى احصى الله في موارى سدسب سماء اقال الى آخر ذلك ثم لما  
 به الادعاء كما ذكر ابو داود عن ابيه رضي الله عنه والبراء ومطلق المالك سوا في الدعوى به يقول  
 مع انه ليس بعد ذكر السب والكلام في القضا سب على افعال موجهة لك في علم ان القضا سب وسأله  
 من مال آخر مخرج بل هو قضا لمن مال منه ونحو لان القضا سب الملك صحيح عندنا سب فلما موجه  
 الحذب والحمد لله وحده

فصل في واما بيان حكم خطا القاصي في القضا فقول الاصل ان القاصي اذا احتاط في قضاة فان طهر ان  
 اليهود كانوا عسدا او محدودا في قضاة لا يواحد بالبيان لانه بالقضا علم يعمل لنفسه بل لم يكن فكان عمره الرسول  
 ولا يلحقه العيب ثم يحظر اما ان كان للنقص به من حقوق العباد واما ان كان من حقوق الله عز وجل حاله كالتصاع  
 في السرفه والرحم في راء المحض فان كان من حقوق العباد فان كان مالا وهو ما ورد على المصلي عليه لان قضا  
 ما طار وورد على المصلي به يمكن فله رد قول النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوى حتى رد ولا بد من مال  
 المدعي عليه ومن وجد من ماله فواجبه وان كان مال كاف الصان على المصلي لانه ان القاصي عمل له كان خطو  
 عليه ليكون الخراج الصان ولا به اعمل له فكان هو الذي فعل نفسه وان كان حائلا ليس مال كاطلاق العاني  
 بطل لانه ان قضا كان يطار وانه امر سريع يحمل الزدو دخلا في الحدود والمال المالك لانه لا يحصل الزد  
 نفسه هو بالصان هذا اذا كان المصلي به من حقوق العباد اما اذا كان من حقوق الله عز وجل حاله كالتصاع في سب  
 المال لانه عمل فيها لعامة المسلمين او مدعيها الهم وهو احر فكان خطو عليهم فلما دى من سب ما لهم ولا  
 تضمن القاصي بالخاطا ولا الخلد اذ سب لانه عمل بامر القاصي وانه يستجابه وسأله

فصل في واما بيان ما خرج به القاصي عن القضا فقول وانه لو سب كل ما خرج به او كل عن او كنه مخرج  
 به القاصي عن القضا وما خرج به او كل عن او كنه اسد ذكر ما في كتاب الوكالة لا يحتمل الا في سب واحد هو  
 ان الموكل اذ لم يات او خلع سمر الوكيل والخلفه اذ اصاب او خلع لا سمر فسا به ولا به (ووجه) الترقى ان الوكيل  
 سمل بولا به الموكل وفي خالس حبه ايضا وقد طلب اهله الا لانه سمر الوكيل والقاصي لا سمل بولا به الخلفه وفي  
 حبه بل بولا به المسلمين وفي حقوقهم واعا اطلبه سمره الرسول عنهم لهذا لم يلحقه العيب كالرسول في سائر العود  
 والوكيل في الكناح واذا كان رسولا كان عمله فعل عامه المسلمين ولا ينهم مسموم الخلفه بانه في القاصي  
 على ولا به وهذا بخلاف الرل فان الخلفه اساعزل القاصي او الوالي سمر بل سمر بولا به لا سمر بل سمر  
 الخلفه اسباحه بل سمر العامة لانه كان بوليه سوله العامة والعامة ولو الاسد اذ لانه تعلق مسئلتهم بذلك  
 فكان ولا به منهم معنى في الرل اسباحه الرل من الرل والموت ولو اسد خلف القاصي اذ الامام هم مهاب  
 القاصي لا سمر خلفه لانه سب الامام في الخلفه لا سب القاصي ولا سمر حوب الخلفه ايضا كالا سمر  
 القاصي لما فلما ولا تلك القاصي عزل خلفه لانه سب الامام فلا سمر سمره كالوكيل اذ لا سب عزل الوكيل  
 الذي لان الناس وكل للوكيل في الخلفه ولا كنه كذا هيا الا اذا اذن له الخلفه ان يستبدل من ساء  
 فعمله ولو يكون ذلك ايضا على من الخلفه لاس القاصي لان القاصي كالوكيل اذا قال للموكل اعمل راء ايه  
 لك التوكيل والرل واذا عزل كان الرل في الخلفه من الموكل كذا هذا وعلم للرل والرل شرط بجه الرل كذا ذكر  
 في الوكالة وهل سمر احد الرسو في الحكم عندنا لا سمر لكه سب الرل فعزله الامام و سمر كذا كرى  
 كتاب الحدود وقال من سب الرق من اسباحه سمره وقالوا بجه الرق من اسباحه سمره رضي الله عنهم انه سمر  
 واستدلوا بما ذكر في السر الكبر انه مخرج من القضا لكن راءه صاحبنا انه لا يخرج من القضا وهذا الزوايه الاولى  
 لان هذا الزوايه مسته ورواه كتاب الحدود وحكمه لانه ذكر ان الامام سمره و سمر فكان وبها لامل الحامل على

الحكم فكان عملاً والرواسي مما فكل اولي هذا عندنا وقال السامي عليه الرحمة سرول وهو قول المصنف ولست  
المسلم ان القاضي اذ اقصى هل سرول اولا فبعدنا لا سرول بعد السامي سرول وبه قال المصنف لكن ما على  
اصان محلي فاصل المعركة ان اسقى مخرج صاحبه على الاعان فسطل اهلها القضا واصل السامي رحمه الله  
ان العداء سرط اهلها القضا كما هي سرط اهلها السهاد لان اهلها القضا يدور مع اهلها السهاد وقد رآنا السقي  
تسلل اهلها والاصل عندنا ان الكفر لا يخرج صاحبهما الا لان العداء لست سرط اهلها القضا كالمسب  
سرط لاهله السهاد على ما ذكرنا وماهه مسجابه وما الى اعلم

### في كتاب القسمة

الكلام في هذا الكتاب يقع في مواضع في بيان انواع القسمة وفي بيان سرعه كل نوع وفي بيان معنى القسمة  
له وسرعا وفي بيان سر اهل القسمة وفي بيان صفات القسمة وفي بيان حكم القسمة وفي بيان ما يوجب بعض  
القسمة بعد وجودها (اما) الاول فالقسمة في الاملاك المشتركة بوعان احدى القسمة الاعان والى القسمة  
النافع وقسمه كل واحد من النوع سر وعه اما قسمه الاعان فقد عرف سر عها بالسهم والاجماع (اما)  
السهم ما روى ان الى طلبة الصلوات والسلام قسم عام حرم من العاصي وان رحاب فعله عليه الصلوات والسلام  
السرعه (واما) الاجماع فان الناس اسعوا القسمة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير  
تكليفات سرعه مواريه والمقول قسمه بغير اعل كل واحد من طلبة كمالها

في فصل في بيان ما معنى القسمة له وسرعا اما الله في عمار عن اقرار الصنف في السرعه عمار عن اقرار  
بعض الانصاء عن بعض وما لة بعض بعض لان ما من حراس من الم المشتركة لا ضرر ان قبل القسمة الا  
واحد هما ملك احدى السر تك والاخر ملك صاحبه عر عن فكان نصف الدن ملو كاهلها والنصف ملو كانه  
على السورع فادان قسم بينهما نفس الاخر الملو كة لكل واحد منهما صاحبه عر عنه فتجمع بالقسمة في  
نصفه درن نسب صاحبه فلا بد وان تجمع في نسب كل واحد منهما اخرها بعضها ملو كة له وبعضها ملو كة  
لصاحبه على السورع ولو لم يقع القسمة ما لة في بعض اخراء المسموم نكل المسموم كله ملك كالمسموم عليه بل يكون  
نصفه ملك صاحبه فكاتب السهم بينهما الراعي او ظلهما من القاضي رضامن كل واحد منهما وروا ملكه عن  
نصف نصفه بموص وهو نصف نصف صاحبه وهو ضرر المادله فكاتب القسمة في حق الاخر الملو كة له  
اقرار او سرا او بينا له في الملك وفي حق الاخر الملو كة لصاحبه معاوصه وهي مبادلة بعض الاخر المحصه  
في نسبه بعض الاخر المحصه في نسب صاحبه فكاتب اقرار بعض الانصاء ومعاوصه بعض ضرور وهذا  
هو حصة القسمة الممنولة في الاملاك المشتركة فكان معنى المعاوصه لا رمان كل قسمه سرعه الا انه اعطى لها حكم  
الاقرار في ذوات الامال في بعض الاحكام لان الماحود من العوص مل المورول من العوص حمل كما به واحد  
عن حصة سرله المنقرض حتى كان لكل واحد منهما ان واحد هب من عر وصا صاحبه حمل اقرار احكام وهذا  
المعنى لا يوجب سر در اب الامال فان قبل النس ان يخر على السهم والمعاوصات مما لا يخرى فيها الخرج كالسبع  
وخر (فالخواب) ان المعاوصه قد خرى فيها الخرج الا ترى ان المخرم يخر على قضاء الدن وقضا الدن لا سحي  
الاخر من المعاوصه على ما بينا كتاب الوكالة دل ان الخرج لاسي المعاوصه حاران يخر على القسمة وان كاتب  
معاوصه مع ما ان الخرج لا يخرى في المعاوصات المظنة كالسبع مخر والسهم لست معاوصه مظنة بل هي اقرار من  
رحه ومعاوصه من وجه حاران يخرى فيها الخرج وعلى هذا الاصل يخرج قسمه المشكلات والموروبات والعدديات  
المتعار بها لا يجوز عثاره كالا يجوز سبعا فله لا عار معنى المنا له ود كفي الكتاب في كرحظه مسرله من

## کتاب

كاتب مصداق القاضى بقدر ولا يتعنى لما ذكره و موصفة ان سا الله تعالى و اما سر ائمة الاستصحاب و انواع (مهما)  
 ان يكون عملا امسا على التسمية لانه و كان سر مدل حامدا او حادلا مأمورا القسمة حاد منه الخورق التسمية لا تخور  
 (ومهما) ان يكون معيوب الناصى لان قسمة غير لا يتعدى الصغر العادى ولا يجمع لمرابط الامانة والا فصل  
 ان يرفع من باب المال لتسم للناس من غير احر عليهم لان للاروق بالناس و من لم يمكنه ان يرفع من باب المال تسم  
 لهم احر عليهم ولكن بنى للناصى ان قدر له احر معلومه كذا سحكم على الناس لو اراد الناس ان يساحروا فاسما  
 آخره الذى يسمه الناصى لا معهم الناصى عن ذلك ولا يخرجه على ان يساحروا فاسما لانه لو فعل ذلك لعلمه  
 لا يرضى الا احر كه فصرر الناس وكذا لا بد التماس ب كونى القسم لفلانا (ومهما) المال من يتدلى  
 الا ايضا والسو به من السهام فاقى الامكان لئلا يدخل قصور سهم و بنى ان لا يدع حفا من سر يكن غير  
 معسوم من الطريق المسجل الرب الادام مكن و بنى ان لا تسم بعض بعض الشركا الى بعض الا ا  
 رضى ان القسم لانه يحاج الى اسمه باسم و بنى ان لا يدخل فى قسمة النار و هوها الدراهم الا اذا كان لا على التسمية  
 الا كذلك لا حل القسم الملك المسرك ولا شركة الدراهم فلا يدخل فى القسم الا عند الضرر و انه سحابة  
 و تعالى الموقوف (ومهما) ان مرع بينهم عند التراجع من السهم رسة ط عليهم قول من خرج سهمه و لا فله هذا  
 السهم من هذا الخاس من الدار و من خرج سهمه بعد فله السهم الذى لم يهكذام خرج سهمه لا لان الفرعه سعلى  
 بها حكم كل طيب القوس و لو ردد السهم و لا ان ذلك ابنى للهمه فكان سهمه و انه سحابة و تعالى اعلم و ادا قسم  
 باخر فاحر القسمه على عدد الدروس عداى حصه و حقه و عدهما رحما الله على قدر الانصاء (وحه)  
 فوطها ان احر القسمه من مواب الملك و تعدد بدر كالفقه (وحه) قول اى حصه عليه الزجه ان الاخر  
 ساهله العمل و عمله فى حق الكل على السوا فكسا الاخر عليهم على السوا و هذا لان عمله غير الانصاء  
 و احيى عمل واحد لان سر القليل من الكبر هو معه سر الكبر من القليل و التناوب على واحد و ادا قسم  
 سقاوب العمل لا سقاوب الاخر بخلاف التسمية لا ساهله الملك و الملك سقاوب هو القرب و انه سحابة و تعالى اعلم  
 في فصل ب و اما الذى يرجع الى المصوم فله انواع (مهما) ان لا يلحقه ضرر فى احد نوعى التسمية و انواع  
 الآخر و بيان لك ان القسمه نوعان قسمه حر و هى الى سولا فالناصى و قسمه رضا و هى الى جعلها الشركا بالراضى  
 و كل واحد منهما على نوعى قسمه سر بنى و قسمه جمع (اما) قسمه السر بنى يقول و انه تعالى الوهبى ان الذى  
 ساهله القسمه لا يخلو من احد و حقه (اما) ان يكون مالا ضررى بمصه السر مكن اصلا بل لمافه مقصه (واما)  
 ان يكون مائى بمصه مصر فان كان مالا ضررى بمصه اصلا بل لمافه السر مكن كالمكمل و المورون  
 و العدى المتناوب و يتخو و قسمه التمر بنى بمافه مصر كما يجوز بمافه القسمه الزصل المحتج ماسر عه القسمه و هو  
 مكمل مافع الملك و ان كان مائى بمصه ضرر فلا يخلو من احد و حقه (اما) ان يكون مافه ضرر بكل واحد  
 منهما (واما) ان يكون مافه ضرر واحد منهما فعلى حق الآخر فان كان فى قسمه ضرر بكل واحد منهما فلا تخور  
 قسمه الحر و هو ذلك نحو اللؤلؤ الواحد و الباقية و الزمرد و اللؤلؤ الواحد و السرح و القوس و المصحف الكرم  
 و النبا و الحبه و الحنظل و الحمام و البس السهم و الخاقوب الصغر و الرضى و الترس و الحمل و الثمر و السا  
 لان التسمية هذه الاساء قسمه اصرار السر مكن حقه و القاضى لا يملك الحر على الاصرار و كذلك الهرو و السا  
 و الن و الر لئلا قلنا ان كان مع ذلك ارضى قسمه الارض و ركب السر و السا على السر ك (فاما) اذا كاتب اهار  
 الارض مرفه او عونا و اثار اصفى الآبار و القوس لانه لا ضررى القسمه و كذا الباب و الساحه و الحبه ا كان  
 فى قسمه اصرار فان كاتب الحبه كبر مكن يتدلى القسمه فها من ع ضرر حارب و يجوز قسمه الزصاى هند  
 الاسا ان قسمها اها اقسامها ان قسمها لا مكال الاصرار فاسمها مع ما ان لك لا يخلو عن نوع شع و مالا يخرى

فيه النسخة لا يجوز واحد منهما على سبب حصصه من صاحبه عند عامه العلماء وول مالك رحمه الله اذا احب ان يبيع  
 اعاضى وقسم اعني بينهما والصحيح قول العامة لان اخر على ازالة الملك غير مشروع وعلى هذا نظر بن رحل  
 طلب احدهما التسمية واي الآخر فان كان نسيم لكل واحد منهما نظر بن ماذ هذا التسمية بجور على التسمية لان  
 التسمية مع حصول الماسرعة وهو يكمل مافع الملك ويجوز عليها وان كان لا نسيم لا يجوز على التسمية لا ما فيه  
 اصرار بالركن فلا يلزم الباعى الا اذا كان لكل واحد منهما في عينه من الدار مسج من وجه آخر فليس بمبايع  
 التسمية هذه الصور لا سبب اصرارها ولو اقتصمها فليس بها حارب لراعيهما بالسرور وكذلك المسئل المسئلة اما  
 طلب احدهما التسمية واي الآخر وان كان محال لو قسم نصيب كل واحد منهما بعد التسمية فدر ما سئل ما و او كان  
 له موضع آخر عنك التمسك فيه قسم وان لم يكن لم قسم لماد كذا في النظر بن على هذا اذا طلب احدهما مفتح الدار  
 من غير رفع النظر بن واي الآخر لا يرفع النظر بن انه ان كان لكل واحد منهما مفتح آخر فحقه في عينه قسم بينهما  
 من رفع النظر بن لان ما هو المطلوب من التسمية وهو يكمل مافع الملك في هذه التسمية او ف وان لم يكن رقع بينهما  
 طر بها وقسم الباقي لا ما دام لم يكن بينهما مفتح كانت التسمية بمرط بن عويال لمفعلا لا يكملها فكاك اصرارها  
 وهذا لا يجوز الا اذا اقسما بينهما بمرط بن فحوزا فلما ولو اختلفا في سهمه النظر بن وصنفه جعل النظر بن على قدر  
 عرض باب الدار وطوله على ادى ما اكتسبها لان النظر بن وضع للاستطراف والباب هو الموضوع من دخلا الى ادى  
 ما يكتفى للاستطراف فحكم فيه والله سبحانه وعالي اعلم وعلى هذا اداني رحلان في ارض رحل باده وطلب  
 احدهما قسمه البا واي الآخر وصاحب الارض عاب لم قسم لان الارض المسمى عليها بينهما مافع بالا عار او  
 بالا عار فلو قسم البا بينهما لكان لكل واحد منهما سبيل في بعض نصيب صاحبه وهذه صرر ولا يجوز على التسمية  
 ولو اقتصمها بالراضى حارب وكذا لو قسمها وكاب الا له بينهما وعلى هذا راع بن رحل بن ارض ملوك له ما طلب  
 احدهما قسمه الزرع دون الارض فان كان الزرع قد طبع وسئل لا قسم لماد كذا من قبل ولو طلبا جميعا لا نسيم انما  
 لان المانع هراز ما حرمه الزرع لا يحمل الارض على الارض وان كان الزرع ملا فطلب احدهما لا نسيم انما لان الارض  
 ملوك له ما على السركة فلو قسم لكل واحد منهما سبيل من القطع وقسمه صرر لا حارب على السرور ولو اقسما  
 ما بينهما وسرطا لقطع حارب لا هما رضاء بالسرور ولو سرطا لزرع لم يجوز لان رضاء الارض مسه كه بينهما فكاك سرط  
 الزرع مهمما في التسمية سرطا لا سماع كل واحد منهما على سر كه وصل هذا السرط مقصد للبع فكان مقصد التسمية  
 لان مهمما في البيع وكذلك لو لم يكن الارض ملوك له ما وكاب في انهما بالاعار او بالآخر والزرع على لا نسيم لما  
 ذكرنا ولو اقتصمها فليس بها حارب سرط البيع ولا يجوز سرط الزرع كالمع على ذكرنا وكذلك طابع بن رحل طلب  
 احدهما قسمه المظلم دون الحقل والارض لم قسم لماد كذا في الزرع ولو اقسما بالراضى فان سرطا لقطع حارب ان سرطا  
 الزرع لم يجوز لماد كذا في الزرع ولو ركة عند التسمية اذن صاحبه فادركه ووقع فالتصلي له طلب له لا وان حصل في ملك  
 مسررك له حصل فادركه سر كه فلا يكون حينا وان لم اذن له يصدق بالتصلي لم يكن الحجب فيه فكان سبيله  
 التصديق هذا اذا كان سينا في بعضه صرر بكل واحد من السر كذا فاما اذا كان سينا في بعضه صرر  
 باحدهما دون الآخر كالدار المسركة بن رحل ولا احدهما فاسمض فليل فان طلب صاحب الكبر التسمية  
 فسمما حانا لان التسمية في حقه مقصد لوقوعها فحصله الماسرعة لهم من كل مافع الملك وفي حق صاحب اللبل  
 سبب معا لهم الاستماع بصفه الا لا حارب صاحب اللبل على الاستماع بصفه الا لا سماع بصفه صاحب الكبر  
 لتله بصفه فكاك التسمية في حقه معا لهم الاستماع بصفه سر كه حارب وان طلب صاحب التمسك التسمية  
 فعدد كذا كالمخلل في محضر انه قسم ود كذا التدوير رحمه الله انه لا قسم (وجه) ماد كذا الحاكم انه لا صرر  
 في هذه التسمية في حق صاحب الكبر بل له به مقصده فكان في الا ما معا فلا صرر امو وصاحب التمسك

رضى بالصرر حسب طلب التسمية فحضر على التسمية كالألم يكن في سمعته صرر لأحدهما أصلاً خلاف التعبد  
 الأول لأن هناك بيع التسمية أصراراً بكل واحد منهما ولم يوجد أصراراً بالصرر ولا أصلاً على الأصرار  
 فهو القوي (وجه) ما ذكره القديري رحمه الله أن صاحب اللبل لمع في طلب التسمية ليكون التسمية صرراً  
 معاً في حصة فلا يسه طلبه وفعده الحرج لم يصرع بدون الطلب ولو أفسها باسمها حارب لماد كان صاحب  
 القبل قد رضى بالصرر بنفسه ولا صرر به لصاحب الكبر أصلاً حارب فسمها وعلى هذا دار بين سرى  
 فسمت بينهما فبأصابع أحدهما موضع هرط بن سرتله في التسمية فإن كان له فيها أصابع مفتح إلى الطر بن حارب  
 التسمية لأنه لا مضر له فيها إذ يمكنه الاستفاد بسميته فتح طر بن آخر وإن لم يكن له فيها أصابع مفتح أصلاً فإن ذكر  
 الخنوق في التسمية فله حق الأصرار في نصيب صاحبه لأن الطر بن من الخنوق فصار مدكوراً في الخنوق وإن  
 لم يذكر في غير التسمية لأنها مضمومة أصراراً في حق أحد السررى وكذلك إذا قسمت هرط لا أحدهما موقع  
 المسلى في نصيب الآخر فهو على التفصيل الذي ذكره في الطر بن ولو أفسها على أن لا طر بن له ولا مسلى حارب لأنه  
 رضى بالصرر والله سبحانه وبأعلى أعظم وعلى هذا الأصل خرج قسمه أجمع أنه لا يحزر عليها في حسن لأنها لا إحسان  
 الخلقه مع أصراراً في حق أحدهما فلا يحزر عليها على ما سلكه أن الله تعالى هذا الذي ذكره باسمه السررى وأما  
 قسمه أجمع فهي أن يجمع نصيب كل واحد من السررى عن على حد وأما حاربه في حسن وأحد ولا يحوز  
 حسن لأنها عدا حاد الحسن مع وسيل إلى ما سرعته وهو بكل مافع الملك وعدا اختلاف الحسن مع قوسا  
 التسمية لا سيكلاً لها إذ عرف هذا فيقول في خلاف في الأمال المساو وهو في المكلا والمور وباب والمعدناب  
 المتنازعة من حسن وأحد قسمه جمع لأنه يمكن استيفاء ما سرع له التسمية فهما من غير صرر لا بتمام التفاوت  
 وكذلك في الذهب والبر الحاسر به الخلد في الملك وكذلك الباب ما أكاتب من حسن وأحد كالمزونه وكذلك  
 الأبل والبر والعلم لأن الثواب عدا عدا الحسن والمطلوب لا مافع بل حل والتفاوت القليل ملحق بالعدم أو حيز  
 بالتسمية يمكن تعديل التسمية فيه وكذلك اللا في المفردة وكذا التوافيق المفردة ما طاب وكذا الخلاف في أنه  
 لا قسم في حسن من المكمل والمورون والمردوع والمعدن قسمه جمع كخطة والسمرة والقطر والحديد والخور  
 واللور والساب البردية والمزونه وكذلك اللا في التوافيق وكذا الحبل والأبل والبر والعلم وكذا إذا كان من كل  
 حسن فرد ذكر دون وحمل هر وسو وبوب وما رحمه ومض ورساد ورساط لأن هذه الأسماء لو قسمت  
 على أجمع كان لا يخلو من أحد وجهين إما أن قسم باعتبار أعماها وإما أن قسم باعتبار قسمها فإن قسم إلى قسمها درهم  
 أو درهم لا يسيل إلى الأول لأن صرراً واحد هما السكة التفاوت عدا اختلاف الحسن والناسي لأجل الحرج على  
 الصرر ولا يسيل إلى الثاني لأن ذلك قسمه غير محتمل لأن حبل الملك المسرلة ولم يوجد الدرهم ولو اقتسمها بينهما  
 أو أوصا على ذلك حارب التسمية حتى لو أفسها من محلي التسمية وادفع الأوكس درهمين حار وكذا في سائر  
 الموضع ويكون ذلك قسمه الزمناً لا قسمه الصفاء وكذا الأواي سواء أختلفت أصولها أو أخذت لأهلها بالصاعه  
 أخذت حكم حسن حتى حار مع الأواي الصغار وأخذ الناس وأما الزمناً فلا قسم عدا في حصة من حصة الله قسمه  
 جمع وعدمها قسم (وجه) قوله ما أن الزمناً على اختلاف أوصافها وقسمها حسن وأحد فاحمل التسمية كبار  
 الحيوانات من الأبل والبر والعلم وما فيها من الماوي يمكن تعديلها بقسمه (وجه) قول أن حصة منه لم يوجد شرط  
 حوار التسمية وحوار الصرر بدون شرط حوار حال وإن ذلك على نحو ما ذكرنا ولو قسمها حار فاعاها أعماها  
 فدا صرراً واحد هما لخاص التفاوت بين عدو وعدى للمعانى المظلو به من هذا الحسن فكان في حكم حسن محقق  
 ومن شرط حوار هذه التسمية أن لا قسم صرراً بالتسوية عليه ولو قسمها فاعاها عدا التسمية لو قسم التسمية في غير حبلها  
 لأن حبل الملك المسرلة ولا سررى في التسمية والمخلفه من سراماً تحت الصرر فصيح ما ذكرنا ولو أفسها ما قسمها حار

[illegible]



كان المال ارضا اذ لم يكن مضمون غايته وحده دليل الملك وهو الدوالا افرار من عدا مزارع ولا دعوى  
استال الملك من احد الثمن كان فيه ك غايته لم يسم لها كراما ان حشر لسرا او من يوم مقامهم سرط  
ولم يوجد لان احتجوا في هذا الموضوع لا يتصلحون جميعا في الغالب وان افراروا الملك بسبب المزارع فان قالوا هو  
بما سمع اذ عني فلان فان كان المال معولا فسم بينهم اقرارهم بالاجماع ولا تطلب منهم البتة وان كان مضمون كبير  
غالب بعد ان كان الحاضر ان يسم كبري او احدهما صغر قد بسبب عنه وصي وان كان المال عتارا فلا يسم  
عدا في حصره رحمه الله حتى سموا البتة على موت فلان وعلى عدا الورثة وعدا يوسف وحذر جميعا الله  
عنه بينهم اقرارهم وسعد على ذلك في الصلح (وجه) قوله ان يحل فسمه الملك المستر ولا يوجد لو حذر دليل  
الملك وهو الدوالا افرار بالا رب من عدا مزارع فسادا في القسمة عليها فسمه ونسب انه سمه باقرارهم كافي المتعول  
ولان البتة اساسا على مسكر والكحل مفروق على من قام البتة (وجه) قول ان حشره ان هـ فسمه صارف  
حق الملك الا طال فلا يصح الا يبيته كدعوى الاستحقاق على الملك وان ذلك ان الدار قبل القسمة ما  
على حكم ملك الملك بدليل ان الزوايا الخاديه قبل القسمة عذب على ملكه حتى لو كاتب الركة مسكر فارب كان  
احمر له حتى يضي منه بونه وسد منه وصا فكتب القسمة تصرفا على ملكه الا طال فلا يجوز الا يبيته بخلاف  
المتعول لان القسمة ليس قطعا على الملك بل هي حط حق الملك لان المتعول يحتاج الى الحيلة والقسمة نوع حفظ  
له واما العار مستثنى عن الحط فسمه قطعا له فلا ملك الا يبيته واما قوله لا مسكر ههنا فعلى من قام البتة  
(فلان) قام على بعض الورثة من البعض وان كانوا من ذلك حار كالات او الوصي ا افرار على الصغر لا يصح  
اقراره الا بالبتة ولا مسكر ههنا كذا هذا اذا افراروا الملك بسبب الارث فان افراروا بسبب السرا من فلان  
الما بين كان المال معولا فسم بينهم باقرارهم بخلاف وان كان عتارا د كرى طاهر الزوايه انه سم باقرارهم  
ولا تطلب منهم البتة على السرا من فلان وقرى من السرا من الثواب وروى عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه  
لا يسم الا بالبتة كالثواب (وجه) هذا الزوايه لهم لما افراروا منهم ملكوا السرا من فلان فعدا افراروا بالملك له  
وادعوا الاستال اليهم من حيث باقرارهم مسلم ودعواهم مسموعة وبما حجة الى الدليل وهو البتة (وجه) طاهر الزوايه  
وهو القرى من السرا من المزارع ان امساع القسمة في المواز بسبب اقرارها لبعض من اطلال حق الملك  
وذلك معدن باب السرا لاحق باي السرا في المسع بعد البيع والتسليم فسادا في محلها فصحب هذا اذا لم يكن  
في الورثة كبريات او صغر حاضر فان كان باقرارهم اذ ان فلا يسكن عداى حشره رضى الله عنه انه لا يسم  
باقرارهم لانه لا يسم من الكمار الحضور فكيف ههنا واما عداى حشره ان كاتب الدار في هذا الكمار الحضور  
فسم بينهم لما بناو سبع حصصه العا على بدعدل بمحطه لان بعض الورثة خصم من البعض ونصب عن الصغر  
وصاوان كاتب الدار في العا الكبر او في هذا الحاضر الصغر او في ايهما مهابى لا يسم حتى يقوم البتة على  
الدا ب وعدد الورثة بالاجماع لانه اذا كان بد من الدار في فالحاجة الى استحقاق ذلك من بده فلا يصح الا  
بتيته هذا اذا لم يتم البتة على مراب العا فاما اقام البتة عليه وطلبوا القسمة فانه ينظر ان كان الحاضر ان يسم  
فصاعدا والعا باحد او كبر وفيهم صغر حاضر فانه يسم ومن لم يصب كل كبير وصغر فوكل وكلا يحفظه  
بخلاف الملك المطلق اذا حصر سر مكان وسر لم ياب انه لا يسم (وجه) الفرق ما كراما ان فسمه العا بصرف  
على السبب وقضا عليه قطع حشره على انه وكل راخذ من الورثة فام مقام السبب فيما له وعله ولهذا رد كل واحد منهم  
بالمسور وعله فاذا كان الحاضر ان يسم فسادا امكن ان يحمل احدهما حصصا على السبب في القضاء عليه والا حرم نصا  
له فصيح السمة ان كان الحاضر واحد والباقيون عا لم يسم لانه لا يمكن ان يحمل هو حصصا على السبب حتى يسمع  
اليه عليه لا يستحاله كون الشخص الواحد في زمان واحد وعه واحد معصا له وعله وان كان مع الحاضر وارث



ان السح كان فاسدا فقصى نصف فيه ما عسر محكمه من صبيان الناصي نصف (وجه) فوله ما ذكرنا  
 في المسئلة المدمه الا ان ههنا نصف حار السح لما عر وهو السح ويرجع على صاحبه ربع ما في يد ولو اسحق نصف  
 ممن من احد النصفين لا يملك السمه الا جماع لادكر في المسائل المتضمنه بل اولى لان الاسحقان هما ورد على  
 حر مع ولا يلهي ان المسحق كان سركا لهما ولا يملك السمه لكن نصف الحار والمسحق سله ان سا تنص  
 السمه لان الاسحقان اوجب اسعاص المعنود عليه والا يخاص الا عان المجمعة عت فبس الحار ان سا  
 رجع على صاحبه ربع ما في يد لئلا يان النذر المسحق من النصفين جمعا ولو اسحق كل ما في يد رجع عليه  
 بالنصف وذا السحق النصف رجع بالربع اليه سحاه وفعالي اعلم ويلي ههنا ما س من رحلي اقتضاها فاحد  
 احد ههنا من ساوي حيا به درهم واحد الا حرس من ساوي حيا به درهم فاسحب سا من الاربعين  
 ساوي عسر دراهم يملك السمه الا جماع لانه من ان القسمه صادف الملوله فاو را التدر المسحق والمسحق  
 ممن ولا يظهر السركه ههنا ولا يملك السمه ولكن رجع على سركه محقه وهو حقه دراهم لان المسحق من  
 النصفين جمعا عسر درهم اليه سحاه وفعالي اعلم كرحطه رحلي نصفان عسر منه طعام حدود لا يوردي  
 فاقتهما فاحد احد ههنا عسر اقتر حد وهو واحد الا حرس لا يوردي حار السمه فاسحق من اللباس  
 عسر اقتر رجع على صاحبه نصف اللباس سحاه او القماش مادكر في الزنا اب انه رجع عليه بلب الثوب  
 ولب الطعام الحد ووجه ان الاسحقان ورد على عسر ساعه في اللباس فكان المسحق في الخمسه من كل عسر  
 ثلثا وذلك بوجوب الزرع بلب الطعام الحد ووجه الاسحقان ان طرب حار ههنا السمه ان يكون العسر  
 ساعه العسر والعسرون مقابل الثوب فاذا اسحق منه عسر وابه ساعه نصف اللباس فرجع عليه نصف اللباس  
 وقوله للمسحق عسر ساعه في اللباس لا العسر المعصه وهي الى من حبه اللباس فمع ههنا هو الحقه الا اننا لو عملنا  
 ههنا الحقه لاحد ههنا الى بعض السمه وادها او لوصفها الاسحقان الى عسر هي من حصه اللباس فصح الى ذلك  
 وسرف العاقل يحب صباه عن النصف والاطال ما امكن وذلك فيما قلنا ويلي ههنا ارض من رحلي نصفين  
 فبسم اسحق احد النصفين وقد بي صاحبه فبما او عرس عرسا فقصى السا وبلغ العرس لم يرجع المسحق  
 عليه على صاحبه من فيه السا ولمرس والا صل فبما ان كل قسمه وقسم با حار القاصي او با حار السركي  
 على الوجه الذي يحرمها الناصي لو رافا اليه فاسحق احد النصفين وقد بي صاحبه فبما او عرس عرسا  
 فقصى وبلغ لا يرجع مني من ذلك على صاحبه لان صاحبه محصور على القسمه من حبه الناصي فكون مضافا الى  
 الناصي اما اذا وقع القسمه با حار القاصي فلا سله فبما وكذا اذا اقتضاها قسمها لان ذلك قسمه حر من حب  
 المعنى لدحوها حب حر الناصي حد المرافقه اليه ا كان محورا عليه فلم يوجب منه ضمان السلامه فلا يواحد ضمان  
 الاسحقان اذ هو ضمان السلامه ويظهر هذا السمع اذا اخذ العمار من المسمى بالسفقه وهي فبما او عرس  
 اسحق رطل السا لا يرجع منه الباعه على المسمى لانهما ليك با حار بل احدهم حرا وكذلك قال جند الحاربه  
 الماسور اذا اسراها رحل من اهل الحرب فاحدها المالك القدم فاسولدها فاسحقها رحل لا يرجع سبه الولد  
 على الذي احدها من بل لانهما با حدها منه با حاره بل كرها وحرا وكذلك الاب اذا وطئ حاره انه فاعلمها ف  
 اسحقها رحل لا يرجع سبه الولد على الاب لانهما ملكا من عرا حار الاب وقال ابو يوسف اذا عصب حاره  
 فانص من يد فادى صباها فمعاذب الحاره فاسولدها العاصب فاسحقها ان رجع سبه الولد على المولى  
 لانه كان محمرا في احد القسمه من العاصب وكان صامما السلامه فرجع عليه بحكم السماء وعلى ههنا ارا ان  
 او ارضان من رحلي اقتضاها فاحد كل واحد منهما احداهما وبني فبما فاسحق رجع نصف فيه السا عدا  
 حبه لان الناصي لا يحرم على قسمه الجمع في الدور والعمار عده فاذا اقتضاها قسمها كات القسمه فبما ما دله



واحد منهما على يد صاحبه خارج وان فاقب لا تحدهما به متى بدعه وان لم يتم لها به حالها وهل يفسح العمد  
بسبب الخلف ام خارج منه الى فسخ العاقبة احلف المباح فيه على ما عرفت في السور ولو اقسامه رجلان امرحه  
فاحد احدهما فاحس والآخر امرحه ثم ادعى صاحب التراحي ان احدا لا فرحه الا ربه اصابعه في قسمه  
واقام اليه قضي له ما قلنا وكذلك هذا في ابواب اقسامها فاخذ كل واحد منهما بما ادعى احدهما ان احدا  
لا يواب الذي يدعى صاحبه اصابعه في قسمه واقام اليه قضي له ولوادعى كل واحد منهما على صاحبه وبما عرفت  
بده ايه اصابعه في قسمه واقام اليه قضي لكل واحد منهما ما ادعى بالاحد الا رجلان كل واحد منهما عا في يد صاحبه  
خارج ولو اقسامها به سا فاقب احدهما حمسه وحمس واصاب الآخر حمسه واربعين مما ادعى صاحب  
الاوكس العلوي في القسمه او الخطي في التوهم لم يل منه الا يينه ولو قال احتياطي العذر اصاب كل واحد  
حمس وهذا القسمه في قسمه وانكر الآخر بما لا وان اقام كل واحد منهما اليه ردب القسمه ولو قال احدهما  
لصاحبه احذ اب احذي وحمس عطا واحذ اب اسعه واربعين وقال الآخر ما احذ اب الخمس فاقول  
فهو مع عمه لانه مكر لا يستحق الزاد على حبه والله سبحانه وسألي اعلم وعلى هذا الاصل خرج قسمه عرصه  
الدار بالدرع انه يحسب في القسمه كل دراع من العلو بذراع من السبل عدان حمسه وعدان يوسف حسب  
دراع من السبل بذراع من العلو وعدن حسب على القسمه دون الدرع رغم كل واحد منهما ان العدل فيما سوله  
والخلاف في هذه المسئلة اني حمسه من ابي يوسف مسمى على الخلاف في مسئله اخرى وهي ان صاحب العلو  
ليس له ان يني على العلو من عرصه صاحب السبل وان لم يسر صاحب السبل من حب الظاهر عدان حمسه  
وعدان يوسف له ان يني ان يسر اليه وجهه اليه ان صاحب العلو املك اليه على علو عدان حمسه  
رحمه انه كان للعلو معه واحد وهي حمسه السكي حسب والسبل مسلمان بمسكه السكي ومعه اليه عليه وكذا  
السبل كما يصلح للسكي يصلح حمل الدواب فده ما للعلو فلا يصلح الا للسكي خاصة فكان للسبل مسلمان للعلو  
معه واحد فكان القسمه عد على اليه والثلثي وعدان يوسف لما املك صاحب العلوان يني على علو كاتب  
له مسلمان احسا فاسوي العلو والسبل في القسمه وحب العدل بالسويه بينهما في الدرع واما حدهما فاعبر القسمه  
لان احوال البلاد واهليها ذلك حلقه منهم من يحاز السبل على العلو ومنهم يحاز العلو على السبل فكان المعدل  
في اعذار القسمه والعمل في المسأله على قول محمد رحمه الله وهو احراز الظواهر رحمه الله ومحمد ان انا حقه ما قيل  
السبل على العلو ما على عاد اهل الكوفة من احراز السبل على العلو وابو يوسف ايسوي بينهما على عاد اهل  
بغداد لا سوا العلو والسبل عدم خارج كل واحد منهما السوي على يده اهل زمانه ومحمد في السوي على العلو  
من اختلاف العادات باختلاف البلدان فكان الخلاف بينهم من حب الصور له من حب المعنى والله سبحانه  
وبما عرفت اعلم وبان ذلك في سبل من رجلان وعلو من ثلثي وعلو من ثلثي وعلو من ثلثي وعلو من ثلثي  
خلاف زمان العرصه قسم الدرع عدان حمسه وابي يوسف وعدن حدهما القسمه ثم احلف ابو حمسه وابي يوسف  
فيما بينهما في كفه القسمه بدرع وعدان حمسه راع بذراع على السبل الثلثي وعدان يوسف دراع بذراع  
ولو كان بينهما ثلث مام علو وسفل وعلو من ثلثي وعلو من ثلثي وعلو من ثلثي وعلو من ثلثي  
سلايه ادرع من العلو اذ عاده ملاذ كرام الاصل فكان القسمه ارباعا وعدان يوسف راع من السبل راع  
بذراع من العلو لا سوا السبل راع عدده فكان القسمه ارباعا ولو كان بينهما ثلث مام سفل وعلو وسفل آخر  
فعدان حمسه محسب في القسمه كل دراع من السبل والعلو بذراع ونصف من السبل ودرع من سبل اليه  
بذراع من السبل الآخر ودرع من علو ونصف راع من السبل الآخر وعدان يوسف دراع من اقسام دراع  
من السبل والله تعالى اعلم وعلى هذا الاصل خرج ما اذا اقيمت اذرا وسلا عسها على بعض ما دراهم والدنابر

تسبل فيه الباء والموضع ان السهم حار لا يما وصف عادله من حب المعنى لان الدار قد حصل بمقتضاها على معص  
 بالباء والموضع فكان ذلك فحصل من حب المعنى بعد بلا من حب المعنى ولوم سماعه فحصل الباء روف  
 السهم حار بالسهم استحبابا ونحوه فحصل الباء وان لم يما في السهم والباء ان لا نحو راقسمه لان  
 هد فسمه مع الدار دون معن لان الرضه مع الباء مرفى واحدا وسمه الباء بالسهم فا او حذبت السهم  
 محموله فحصل السهم للررضه و الباء حب وانما عر حار وحده الاستحسان ان فسمه الررضه ودعيت  
 برفوعا في محله وهو الملك ولا عطف الا صمه الباء وذلك بالقسمه صحب على صاحب الفصل فسمه فحصل الباء وان  
 لم يسم ضرور محه القسمه والله سبحانه وسألى اعلم وعلى هذا الاصل خرج اعضاء القسمه الخ في الاحاس المحمله  
 انما عر حار حه الملاحع بعد بدل الانباء الا بالسهم والى السهم حل القسمه على مامر ولا محور في الزوى  
 والدور وسد ان حقه رحمه الله لا يما في حكم الاحاس المحمله ولا مع القسمه فيها ادله او حار لا يسم الاولاد في  
 بطون العم لتعد العديل وعلى هذا خرج رد القسموم بالمعنى في القسمه لانه اذا طر به عيب فطهرها او هب  
 حار لا عادله فكان له حق الرد بالمعنى كافي السبع ولو امسح الرد بالمعنى لوجود المانع منه رجح البقاء كافي السبع الا  
 ادى السبع رجح بام المقصان وفي القسمه رجح بالصف لان المقصان في القسمه رجح بالصفين جميعا فخرج  
 بصف المقصان من سبب سر كذا واما الرد بخار الزوى والسرط فبقي فسمه الرضا لان القسمه هما معنى  
 الماده وهذا النوع اسمه بالماده لان وجود المراض من الخاس فبقي فسمه حار الزوى كافي السبع ولا سبب في  
 فسمه انسا لا لخواص الماده بل لعدم القاعد لانه لو رد حار الزوى والسرط لا حار انما صا باسافا له وانه  
 سبحانه وسألى اعلم ولا حب السبع في القسمه لان حق السبعه منع الماده ان حقه لسوما على خالته الناس القسمه  
 مبادله من وحده فلا يحمل السهم ولا يما لورحب لا علوا ما ان يحل للسرط اول حار لا تسبل الى الاول لان السهم  
 محمله الناع والمصري ولا تسبل الى الباء لان السرط اول من الحار والله سبحانه وسألى اعلم ومهما اوجب  
 عند الطلب حتى يخرج على القسمه فيما يتبع كل واحد من الشركا حسبه وكذا فيما منع بها احدهما وسبب  
 الا حار عند طلب المتع بالاجماع وعند طلب المستصر اختلاف روى الخاكم والدورى رحمهما الله وقد كذا  
 والله سبحانه وسألى اعلم ومهما لروى بعد ما في النوع جميعا في لا يحمل الرجوع عنها ادا سبب راماهل التام  
 وكذلك في احدهما في القسمه وهو فسمه النجا دون النوع الا حار وهو فسمه الشركا مان للسان الدار ما  
 كات مسركه من قوم قسمها الباصى او الشركا بالراضى خرج السهم كلها لانه لا محذور لهم الرجوع وكذا  
 ا حار الكل الاسهم را حذ لان ذلك خروج السهم كلها لكون ذلك السهم مع ما من بى من الشركا وان خرج  
 بعض السام دون البعض فكذلك في فسمه المقصا لانه لو رجح احدهما لا حار التاصى على السهم باسافا ولا حار  
 رجوعه واما في فسمه الراضى فهو راجع لان فسمه الراضى لا يسم الا سدر حار السهم كلها وكل عاقل تسبل  
 من الرجوع عن العديل عامه كافي السبع ونحو والله سبحانه وسألى اعلم  
 في فصل في واما ما ان حكم القسمه فهو قول والله التوفيق حكم القسمه سوب احتصاص بالمسوم عما سدره  
 فمما بالمسوم له في المسوم جميع التصرفات المحصنه بالملك حتى لو وقع في نصيب احد الشركا مكن ساحه لا ساء  
 ووقع الباء في نصيب الا حار فليسا حب الساحة ان سى في ساحه وله ان رفع ساء وليس لصاحب الباء ان سعه  
 وان كان سدر سله الرخ والممس لا يه بصرف من ملك سعه فلا مع عه وكذا فان سى في ساحه حار او  
 سورا او حاما او رضى لافلا وكذا فان سدى ساه حذا او سبار او ان كان مادي به حار فلافلا وله ان سجا  
 او كوا لمسا كذا الا ترى ان له ان رفع الحذر اصلا فصيح الثاب والكو اولى وله ان يحرق ملكه او ياتوه با  
 كراسا وان كان بى ذلك حار ولو طلب حار حو بل ذلك لم يحرق على التحول ولو سدد الحار من بل

لا يصح لانه لا يصح مبيع ملك الله ولا اصل ان لا يحل الا ساق من التصرف في ملك الله الا ان التكف عا  
 من دين الخار احسن قال الله سار ولا سر كونه سار بالوادس احسانا الى قوله سالي والخار  
 الحب حبه مستحبه وعلى الامر بالاحسان الفل لا يحسن الفل اقل من ان تكف عنه اذا وعلى هذا ان من  
 رحل رحل فطائر من فارتاد ان يصيبها فليس لصاحب الطير من مبيعها من السهم لانهما بالتسليم مسرفان  
 في ملك السهم فالايمان عنه فميتان ما ورا الثر من - كان الطير من على حاله على سعه عرض باب الدار لما  
 ذكر من قبل ولو باسوا الدار والثر من فان كانت رفة الطير من مسكه منهم قسم وانما الطير من منهم املا وان  
 كانت الرفة لسر نكي الدار ولصاحب الطير من حق المرور حتى الدورى عن الكرخي رحمهما الله ان لاسي  
 لصاحب الطير من مبيع و يكون اعمى كله للسركن وروى حذان كل واحد من السر كن يضرب محبة من  
 المسعة و سر صاحب الطير من حق المرور وطير من مرفعه ان سطر الى مرفعه من طير من و سطر الى  
 قسمها وطير من فيكون لصاحب الطير من فصل ما بينهما لكل واحد من السر كن نصف قسمه المسعة اذا كان  
 مها طير من (وجه) ما حكى عن الكرخي رحمه الله ان حق المرور ولا يحمل السبع معصودا بل يحمله سعا للرفة الا  
 يرى انه لو باعه وحده لم عرفه داسع الطير من ياديه فداست طرحة اصلا فلا ماله من (وجه) ما وروى عن حذان  
 حق المرور ولا يحمل السبع معصودا بل يحمله سعا للرفة وهما مبيع معصودا بل سعا للرفة فسا له اعمى لكن من  
 الحق لا يملك على ما ذكرنا وكذلك دار من رحل فيها مسيل لما فارا ان سهاها فليس لصاحب المسيل  
 قسمها من القسم لما قلنا بل قسم الدار و يترك المسيل على حاله كالى الطير من وكذلك لو كان الدار من رحل  
 وطير من في الدار فارا ان سهاها الدار لا يعمى من السهم ولكن يترك طير من المثل على حاله على سعه عرض  
 باب الدار لا على سعه باب المثل على ما ذكرنا ولو اراد صاحب المثل ان يبيع الى هذا الطير من ما آخر له ذلك لانه  
 مسرف في ملك سعة الا ترى ان له ان يبيع الحائط كله فهذا اولى ولو اسرى صاحب المثل را من ورا المثل  
 وبيع منه الى المثل فان كان ساكن الدار والمثل را حذاه فله ان يرمى الدار الى المثل ومن المثل الى الطير من الذي في  
 الدار الاولى لان له حق المرور في هذا الطير من وان كان ساكن الدار عرسا كى المثل فليس لساكن الدار ان يرمى  
 الطير من الذي في الدار الاولى لانه لا حق له في هذا الطير من فبيع من المرور في دار من رحل في سكة غير نافذ  
 اصبها واحد كل واحد منهما طرحة ميا فارا كل واحد منهما ان يسج ما ما او كى الى السكة لذلك ولا يسع لاهل  
 السكة مبيعها لان كل واحد منهما مسرف في ملك حبه فملكه الا ترى ان له بيع الحائط اصلا فالباب السكو  
 اولى على هذا حائط قسمين ولا حائط قسمين عليه حدود الحائط الا حرافه سطر وطاع الحدود على السهم  
 فملك لمول النبي عليه الصلاة والسلام المملوك عند سطر وطهم وان لم يسطر طرحة على حائطه الا انه وان كان  
 ضررا لملكهم لم يسطر طرحة على السهم فسد المرم الضرر وكذلك لو كان وقع على هذا الحائط درحه او  
 اسطوانة جمع عليها حدود عا قلنا وكذلك روسا وقع لصاحب العاوس فاعلى سهاها لا حرافه لم يكن لصاحب السهل  
 ان يبيع الروس من عرس طرحة لم يملكها ولو كان لاحد منها طرحة حسب على حائط صاحبها فان كان مما يمكن ان  
 يحمل عليها سقف لم يكتف فلعها وان كان لا يمكن كلف البيع لانه اذا امكن ان يحمل عليها سقف امكنه الاستفاعة  
 فليسحق بالخقوق سعة الروس وادانم يكن بدار الحافها الخقوق في ساعلا هو لصاحبها بخرحق فملك فلعها ولو  
 كان لاحد منها سحر اعساها مظه على نصب الا حرافه لم يملكه سعة دكراس ساعه رحمه الله انه لا يملك لان في القطع  
 ضرر لصاحبها ودكراس رسم رحمه الله انه يقطع كما يقطع اطراف الحسب الذي لا يمكن سهاها ولو اختلف اهل طريق  
 في الطريق وادعى كل واحد منهم انه له فهو بينهم بالتسوية على عدد الروس لا على دران الدور والمبارك لاهم اسسوا  
 في الدلا سواهم في المرور الا ان عوم لاحد منهم فسد اعسا الدار الله دار رحل وفها طير من سعه و من

رجل مات صاحباً ماله ذهب وأوربه بين يديه من الرطل خمس لآل  
سأر من حيا ماوا أمار هم امر من أوربه وشه من لآل على عدد أر من لآل أوربه ومواعتام الثوب  
وقد رآه من يها من فكدا منه ريسم ولوم عرفان اندامه اب منهم حذرا لك فله من يهيم  
ليو على سدار ومن لا سواهم في الدعي مامر وأمسحاه ومالي اعلم  
في فصل ٢٠ وأمان ما وجب قص التسمه بدو حود فصول وأمه موسى ادى وجب قص التسمه بدو  
وجود انواع (مها) ظهور على الما اطلب العرما دويهم رمالا للبسوا رافضا أوربه من مالى  
انهم رمان لك الرمه اقسما الى كتم صهر على الما وهذا مخلو من احد وجب امان بكر  
اللبس مال آخرسوا واما لم يكن في لم يكن لمال سوا ولا فضا أوربه من مال اھيم من التسمه سوا كان  
الدى حلالا كذا لم يكن لان ادى من مدم على الارب فلا كان او كذا اول الله سارك ومالي من بدو صه  
وصى بها اودس وصحاحه ومالي ادى على الرصه من غير فصل من القتل والكسر لان ادى اكان عظم  
ناه كذا من انه لا ملك للوربه فيها الامن حب السور على ملى ملك للبس سعلى بها حق العرما وفا من له في المخل  
مع صه التسمه فام الملك والحق اولى والم يكن عظاما تترك ملك الملب وحق العرما وهو حق الأسيط مات  
في من ادى من الى كذا على السور مع حواو التسمه لم يكن للبس مال آخرسوا يحمل ادى من رسي  
التسمه لان التسمه يحمل على الص ما امك وهذا ملى صا تها حمل ادى من وكذا الرمه اقسما ادى من  
مال اھيم لا سوا لان حق الوربه كان معلقا صور الترمه وحق العرما صا هار هو الماله اصبوا ادى  
من مال اھيم وهذا سخلصوا لرك لا سيم صور ومعنى قص اھيم الحسه اقسما مال اھيم صور  
ومعنى قص اھيم وقت محجته فلا سوا وكذلك امارا العرما من دويهم لا سوا التسمه لان اللبس لھيم  
وهذا سخلصوا لمارا وكذلك اذا طهر لفس التسمه من على الما نارا على دعا على الما واما الما ليه سله  
ان من التسمه لافلا ولا تترك صمه ارا من ادى لان حق العرما سعلى على الى كذا وهو مالها لا مالى  
ولذا كان للوربه حق الاستخلاص را اكان كذلك فلا يكون ادمه على التسمه افرامه لا نه لا يرسلى  
المب فلم يكن ما فاسى دوا صمم (ومها) ظهور اوصه على واقسما وام اظهر موسى لمانثله  
فصمم لان الموصى لمر مل الوربه الا ترى انه لو هلك من الترمه كذا من قبل التسمه ملك من الوربه والموصى لھجه  
والى على الترمه لھيم رواقسما واعرار آخر اب سس فكدا هذا وهذا اكان التسمه ناله ادى من  
كان صيا التاصى لا سوا لان الموصى له وان كان كواحد من الوربه لى انا صى انا صم حذسه انا الوربه  
لا سوا صمه لان التسمه من هذا الموصى حل الاحباء واما التاصى انا صى حل الاحباء سدر لا سوا  
(ومها) ظهور الوارب على واقسما وام اظهر ان صر ارب آخر نص صمم لو كان التسمه صماء ادى من  
لا سوا كذا ربار لو ادى وارب وصلا لھيم هذا التسمه لا تصح عوا على لا سوا صه الله ا  
ما فاصى ادى من لا سوا صمم الله اب وموسى له فكان ادمه على التسمه افرامه ما ماعدا ارا  
فكان سوى وجود الوصه ما صه فلا سوا لى لا سوا حق السور صمه الاب لا نه لا سوا انا  
وكذلك لواء على من الوربه ان انا من ايه وامه وارب انا معم وانه مات من مدم الاب وره هذا المند  
وحذرا لافول لك فام المندى اليه لا سوا صه لا نه صا صى عوا لئلا لافرا انا ارا رارب آخر انا  
على التسمه وكذلك كل مراب بدعه اوسرا ارمه اوصده ارمه هذا التسمه لافى لئلا لافرا انا  
التسمه واند على اعلم دار من رجل افر انا صمها لرجل وانكر لا آخر سوا ارا لان افر انا  
تصلى سله لان هذا الافرا لم يوجب على الحق بالحق لى السرى لا ارجل هو موسى واا على انا



لا يجمع حوار القسمة قسم الدار ويحجر على القسمة متى قسم فان رفع الب المرفوع في نصف المرفوع الى المرفوع  
 لان الافراد قد صرح بسلم عن المرفوع يمكن قومه بالتسليم وان رفع في نصفه سر كدفع اله قدر درع المرفوع من  
 نصف نفسه وقسم ما احصاه منه من المرفوع فصرف المرفوع الى درع الب و تصرف المرفوع في نصف درع الدار بعد  
 الب وهذا قول ابن حبه وابن يوسف عليهما الرحمة وقال محمد رحمه الله تصرف المرفوع في نصف درع الدار كما قال  
 ولكن المرفوع تصرف في نصف ع الب لا يكتفى حتى لو كان درع الدار ما هو درع الب عشر قسم الدار بينهما  
 يتبين يكون للمرفوع عشر ادرع عندهما لا يجمع درع الب الباقي وهو خمسة واربعون للمرفوع لا نصف درع  
 الدار من درع الب وعند محمد رحمه الله يكون للمرفوع خمسة ادرع هو نصف درع الب المرفوع (وجه) قول  
 محمد رحمه الله ان الافراد صادف علامه ما سر كانه من غير لان كل حراس من الدار احدى ادمه والآخر لصاحبه  
 على السوء وسقط في سبب صاحبه وصح في نصه ولك يوجب للمرفوع نصف درع الب (وجه) قوله  
 ان الافراد بالمسئلة لا يعلق بالنسب بل القسمة بل هو موقوف وما يعلق بها عند القسمة الا ترى انه لم يجمع بين  
 القسمة ولو يعلق بالنسب لم يجمع اصب الدار الا ان يعلق بالنسب فان رفع المرفوع في نصف المرفوع من التسليم لانه قادر  
 على تسليم العن وان وقع في نصف صاحبه قد غر عن تسليم عنه قومه بتسليم بده من نصه وهو سام درع المرفوع  
 به هذا اكان المرفوع سا حمله القسمة فان كان عمالا يحمل القسمة كتب من حمله مسر كانه من غير افر  
 اهدر حل وانكر صاحبه فصيح افرار ولكن يحجر على قسمه لان قسمه الاصراف لا يعمل الحرف على ما ذكرنا  
 موضعه ولم يصب قسمه الب لانه غر عن تسليم العن والافراد من معجوز التسليم يكون افرار اسدله بصححا  
 لتصرفه وضمانه على العن بالتدبر الممكن كالافراد محمد في الدار وانه على اعلم

من فصل في هذا الذي ذكرنا قسمه الاعان (واما) قسمه المنافع في السما بالمساب والكلام في بيان واضح  
 في بيان انواع المساب وما يحجر منها وما لا يحجر وفي بيان محل المساب وفي بيان صفة المساب وفي بيان ما ملك  
 كل واحد من السرك من التصرف في المساب وما لا ملك (اما) الاول فالمساب نوعان نوع يرجع الى  
 المسكان ونوع يرجع الى الزمان (اما) النوع الاول فهو ان يساهل ادر احده على ان ياحد كل واحد منهما  
 طاهه مساهل كانه حار لان المساب قسمه قسمه العن وقسمه العن على هذا الوجه حار فكذا  
 قسمه المنافع وكذا لو ساهل على ان ياحد احدهما البع الا آخر العلو حار ذلك لما قلنا ولا شرط ما ان المند في هذا  
 النوع لان قسمه المنافع ليس بالقسمة لان ما ذله القسمة تحسبها عر حار عندما كاخار السكي بالسكي  
 راخدمه باخدمه وكذلك لو ساهل ادر واحد كل واحد منهما ادر اسكها او سملها فو حار بالاجماع (اما)  
 عدان يوسف ومحمد ولا خلاف لان قسمه الجمع في ع الدور حار فكذا في المنافع (واما) ابو حبه رحمه الله  
 فيحتاج الى التفرق بين العن وبين القسمة (وجه) التفرق لان الدور في حكم احاس محسنة لتتأخر في التناوب بين  
 دار وداري سواها وموضعها لا يحجر قسمه ما جمع في حدى عتلى على مامر (واما) التناوب في المنافع  
 بل ما يخص بل يتناوب فلم يلحق ما في الدار من الاحاس المخلقة فارب القسم وكذلك لو ساهل عدى  
 على الخدمه حار بالاجماع (اما) عد هما فلان قسمه ما جمع في اعان الرقي حار وكذا ما فيها (وجه) التفرق  
 لان حبه رحمه الله على مواد كرا في الدار ولو ساهل عدى فاحد كل واحد منهما عدى حار (وجه) ان طعام كل واحد  
 واحد منهما على سبه طعام العدى ان محمد حار اسحسا او القناس ان لا يحجر (وجه) ان طعام كل واحد  
 من العدى على السرك جمع على المتأصه فاسرط كل الطعام من كل واحد منهما على سبه مخرج مخرج معاوصه  
 بعض الطعام بالمص واهاء حار للجهالة (وجه) الاستحسان ان هذا النوع من الجهالة لا يسى الى المارة  
 لان منى الطعام على المساحى العرف العاد درن المصاحبه بخلاف ما اراد ط كل واحد منهما على سبه كسوه

[illegible]

بما رما في نفسه معلومه الا بد كرم ان معلوم في الترق واسه سبحانه ومعالى اعلم وحل ربك كل واحد منهما  
 الاسفلان في يومه لا حروف في ايها المصراط ملك وما اسرطا كراستدور في سله الرحمه انه لا عيب لان  
 هذا النوع من الماهيا في معنى الامار والعار ولا يحرر كراستدور في التهاوي في الدار الواحد على السكي والعلمه  
 حابر (مهم) من قال المد كور في الاصل ليس بها سابع حصه لوحين احدهما انصاف التهاوي الى العسله دون  
 الاسفلان والعلمه لا حمل التهاوي حصه اذ هي عن التهاوي حصه المانع دون الاعيان والى انه كرفه ان علمه  
 الدار الواحد وصلى في واحد منها سار كفه صاحبه وليس لك حكم حوار الماهيا سار كان الماهيا في المكنى الدارس  
 ا انها سار واحد كل واحد منهما واحد سعلها فاسعلها فصل من العلم في واحد منهما ان التاصل يكون له صاحبه  
 و يكون المد كور في الاصل نحو لا على ما اذا اصطلح على ان واحد هدا علمه سهر وذلك علمه سهر وسمى ذلك ماما  
 احارا وادم بكي ذلك منها ' حصه في هدا الصور يكون فصل العلمه مسر كان سها وعلى هدا ارتفاع احلاف الزوايا  
 ويحمل ان يكون المد كور في الاصل دليل على سراط حوار الاسفلان العلة عور ان بد كرا سبي الاسفلان في  
 الخلق وقد قام للاراء الاسفلان هها وهو رفه التهاوي هها عار عن حصه المانع دون العلمه الى هي ماله  
 وكذا التهاوي يكون على سبي هو معدور التهاوي وهو فصل الاسفلان دون العلمه ولها دفن بها السكي الذي هو  
 فصل السار و يكون له ما فصل من العلمه في سار كفه صاحبه نحو لا على ما اذا تهايا سراط الاسفلان اسدا  
 ما اصطلاح على ان واحد كل واحد منهما علمه سهر وفي هدا الصور يكون فصل العلمه سها كما في الدارس فعلى هدا  
 سب احلاف رواي الحاكم واحمد بن الحسن الدوري عليهم الرحمه والله سبحانه ومعالى اعلم

### في كتاب الحدود

جمع حد رحمة الله مسائل الحدود و مسائل العز و مسائل الحدود و ما بداهه فصول رايه سبحانه  
 ومعالى التوقيف الكلام في الحدود سبع في مواضع في مان معنى الحد له وسرعا وفي بيان اسباب وحوث الحدود  
 وسراط وحوثها وفي مان ما ظهر به وحوثها بعد الناصي وفي مان صماها وفي بيان مقدار الواجب منها وفي بيان  
 سراط حوار افامها وفي مان كسه افامها وموضع الافامه وفي بيان ما سفظها بعد الوحوث وفي مان حكمها اذا  
 احصيت وفي بيان حكم الحدود (اما) الاول لدى الله عار عن المنع ومنه سمي النواص حدنا المعه الناس عن  
 الدحول وفي السرع عار عن عوبه بمقدر واحد حمانه بمالى عرساه خلاف التمر رفه به ليس مسدود يكون  
 بالصرب وقد يكون بالحس وقد يكون بمرها وبخلاف النصاص فانه وان كان عوبه بمقدر لكنه يجب حواله بعد  
 حير عرى فيه الصو والصلح سمي هذا النوع من العنوب بخلافه جمع صاحبه الم يكن ملتا وغيره بالنسأهه ومع  
 من ساهد ذلك وما بها الم يكن ملتا لانه سبور حول تلك العنوبه بنفسه لو سار تلك الحياه فمعه ذلك من المناسر  
 والله سبحانه ومعالى اعلم

فصل في واما ان اسباب وحوثها فلا على الوصول الى الله منه معرفه او اعمالا لان سبب وحوث كل نوع  
 مختلف باختلاف النوع سول الحدود وحصه انواع حد السرعه وحد الزنا وحد السر و حد السكر وحد القذف  
 (اما) حد السرعه فسبب وحوثه السرعه وسد كركي السرعه سراط الزكي في كتاب السرعه (واما) حد الزنا  
 فهو ان حد رحم وسبب وحوث كل واحد منهما هو الزنا واما حملان السرط وهو الاحسان فلا احسان  
 سراط لحوث الزحم وليس سراط لحوث الحد فلا بد من معرفه الزنا والاحسان في عرف السرع اما الزنا فهو  
 اسم للوط الحرام في فعل المرأ الخفي حاته الاحصاري دار العدل على الم احكام الاسلام العار عن حصه الملك  
 وعن سبهه وعن حق الملك وعن حصه الكاح وسبهه عن سبهه الاسدا في موضع الاسدا في الملك والكاح

حتماً والاصل في اسرار السبه في هذا الباب احداث المسور وهو قوله سله السار والاسلام ادر ١١  
 الساب ولان الحد وهو بمكاملة فسد في حانه بمكامله الوط في السلي في ملك ولا تكاح لاستكمال  
 الاعداً السبه كلها اعرف الزبا في عرف السبع وخرج عليه بعض المسائل فقول القضي او المحو ١٢  
 امرا احده لاحد عليه لان فعلها لا توصف بالحرمه فلا يكون الوط مهما رافلا حد على المراء اذ اطاق  
 احداثا ثلاثة رضى الله عنهم وفيه رفر السامعي رضى الله عنهم عليها الحد ولا خلاف في ان العاقل البالغ اذ ار  
 أو يحويه به يجب عليه الحد ولا حد عليها لهما ان المانع من وقوع الفعل رباح احداثا من فخص به الله  
 كالماعل البالغ اذ رباحه او يحويه به يجب عليه الحد وان كان لا يجب سله الماعل كذا هذا (ولما) ان وجود  
 الحد على المراء في باب الزبا ليس لكونها رباحه لان فعل الزبا لا يحق معها الوط لا بما هو موطو وليس بها  
 وبسبب في الكتاب الشرر رباحه عاز لا حصه واعما وجب عليها لكونها رباحه وفعل العصى والمحو ليس  
 رباحا فلا يكون هي رباحا فلا يجب عليها الحد وفعل الزبا يحق من العاقل البالغ فكاتب الصبه او المحويه رباحا  
 الا ان الحد يجب سله لعدم الاهله والا هله ناسه في باب الرجل يجب وكذلك الوط في الدر في الاسب  
 الله كذا لو حاد حد عداني حقه وان كان حراما لحد الوط في الفعل فلم يكن رباحا وعندهما والسامعي  
 الحد وهو الرحم ان كان محصا والحد ان كان غير محص لا لانه رباح لا في معنى الزبا لمساكره ١٣  
 المعنى المسدعي لو حاد الحد وهو الوط الحرام على وجهه ان محص فكان في معنى الزبا وفور ود الص ١٤  
 الحد هاله يكون ورودها دلاله ولا في حقه ماد كرها ان اللواطه ليس رباحا كرها ان الزبا ١٥  
 للوط في فعل المراء الا ترى انه يستقيم حال لا ط وما رباحا ولا طو حال فلا في لوطي وفلان رباحا  
 بحققان اما واحدا في الاسباب دليل احداث الماعل في الاصل ولهذا احلف الصحابه رضى الله عنهم  
 الفعل ولو كان هذا رباحا لم يكن لاحداثهم معنى لان رباح الزبا كان معلوما لهم بالصفت انه ليس رباحا ولا  
 الزبا فصلا في الزبا من اسباب الاسباب وتبصير الولد لم يوجد ذلك في هذا الفعل اعماقه يصنع الما المن  
 سابع ماله لم يزل وكذا ليس معنى في سابع له الحد وهو الزحلان الحاحه الى سابع الزاخر وما ١٦  
 بصل وجود هذا الفعل لان وجوده معلوم باحسانه وحسن ولا احداثا لا ادع يدو اله ولا داعي حاسا  
 اصلا وفي الزبا وحداثا في من الحاسن حتما وهو السو المركة فيها جميعا فلم يكن في معنى الزبا وفور ود الص  
 ليس ورودها هاله وكذا احداثا في احداثا الصحابه رضى الله عنهم دليل على ان الواجب بهذا الفعل هو الم  
 لو حسن احدهما ان الشرر هو الذي يحمل الاختلاف في العذر والصبه لا الحد الذي انه لا محال للاحتجاب في  
 بل لا يعرف الا بالتوقف وللاحتجاب محال في الشرر وكذا واط المراء الله لا وجب الحد رباحا ١٧  
 المراء الحد وكذا واط السبه وان كان حراما لعدم الوط في فعل المراء فلم يكن رباحا من كان ١٨  
 في ايهاد مع ولا يوكل ولا رباحه في احداثا جميعهم الله لكون روى حدى سدا بامر رضى الله عنه انه  
 واطى السبه وامر بالسبه حتى احرف بالار وكذلك الوطه عا كرا لا وجب الحد وكذا ١٩  
 الحرب ودار النبي لا وجب الحد حتى ان من رباح دار الحرب او دار النبي لم يجرح السالا هام عليه الحد لان  
 لم يستد سدا لو حاد الحد حتى وجود لعدم الولاه فلا سوق سد ذلك وكذلك الحرب في المسام اذ ار ٢٠  
 اودمه اودى رباحا سمه ساهه لاحداثا على الحرب والحرمه عدها رعدا يوسف بخدان وجهه قولها ٢١  
 دار الاسلام عند اترم احكام الاسلام من اقامه فيها قصار كادى ولذا هام عليه حد القذف كما هام على الذي  
 اهل يدحل دار الاسلام على سبل الاقامه والوطن بل على سبل العار له لتمامه وتمامه لم يعود فلم يكن  
 دار الاسلام دلاله الترامه حتى الله سبحانه وعالي حالها خلاى حد الذي لانه لم يطلب الامان من السبه

الرمة امامهم عن الابداسية وطهر حكم الاسلام في حقه ثم خذل السامية والدمية عدائى حقه رحمه الله وعذبه  
 رحمه الله لا حد ولا سلف (وجه) قول خذ رحمه الله ان الاصل فعل الرجل وفعلنا مع ما فعلنا مع  
 على الاصل لا حسب على السبع كالمطأوعه للعصى والخمور (وجه) قول اى حقه رحمه الله ان فعل الحرام محض  
 ألا يرى انه لا حد فكان رافعا كفى من ساءها الا ان الخدم يحس على الرجل لعدم التزمه احكاما وهذا امر محض  
 وبعده ان لا ينفذ به العهد الرمة احكام الاسلام مطلقا الا في قدر ما وقع الاستسنا منه ولم يوجد بها وكذلك  
 وط الحاص والسبا والصاحبه والمحرمة والخمور والموطر سبه والى ظاهرها او الى مبالا لوجوب الحد وان كان  
 حراما لتمام الملك النكاح فلم يكن ما وكذلك وط الخاربه السريره والخموسه والمرد والمكاسه والمحرمة رضاع  
 أو صهر به او جمع لتمام الملك وان كان حراما وعلم بالمحرمة وكذلك وط الاب حار به الا ان لا يوجب الحد وان علم  
 بالمحرمة لان له مال انه سبه الملك وهو الملك من رحمه او حتى الملك لولده عليه العلاء السلام اس ومالك لاسل  
 فظاهر اصابه مال الا ان الى الاب حرق اللام حتى حقه الملك فلما ساعد على انا الحقه فلا ساعد على ارباب  
 السبه او حتى الملك وكذلك وط حار به المكاتب لان المكاتب عدنا عدا منى عليه ربه فكان ملوك المولى ربه  
 و لك الرمة سبى ملك الكسبان لم ينفذ معصيا حقه فلا اقل من السبه وكذلك وط حار به العبد المادون  
 سواء كان عليه من اولم يكن اما اذا لم يكن عليه من فظاهر لا يملك المولى وكذلك ان كان عليه من لان ربه المادون  
 ملك المولى وملك الرمة سبى ملك الكسبان كفى حار به المكاتب بل اولى لان كسب المادون اقرب الى المولى  
 من كسب المكاتب فانما يحل الحد هاهنا فيها اولى ولا يوجب هذا الملك حل الاحباد لان العباد احلوا فيه  
 واحدا منهم يورث سبه فاسه رطا حصل في نكاح وهو حل الاحباد ودالا لوجوب الحد كذا هذا وكذلك  
 وط الحد اب الاب وان علا عند عدم الاب مير له وطه الاب لان له ولا اقل مير له الاب وكذلك الرجل من  
 العاد او طى حار به من المسم قبل السبه بعد الاحرار بدار الاسلام او قبله لا حد عليه ان علم ان وطاه اعلى  
 حرام لسبب الحى له الا سبلا لا سبب السبب فان لم ينفذ فلا اقل من يورث الحى فويرث سبه ولو حار  
 هذه الخار به تولده ما لا ينفذ سبه منه لان سبب السبب صمد الملك في الغل امام كل وجه او من وجه ولم يوجد  
 قبل السبه بل الموجد حتى نام وانه ينفذ لسبب الحد ولا ينفذ لسبب السبب وكذلك وط امر اتر وحبها من  
 سبوا واد به روى عدى لا ينفذ لا يوجب الحد لان العباد احلوا منهم من قال يجوز النكاح بدون السبا  
 والاولا به فاحلوا منهم يورث سبه وكذلك اذا روى عدى العباد او حوسه او مدي او امه على حر او امه على ا  
 مولاهما والعبد روى امر ا به اذن مولاه فوطيه لا حد عليه لوجود لفظ النكاح من الاهل في الغل ربه يوجب سبه  
 وكذلك اذا نكح خاتمه او الخاتمه او احب امر ا به فوطيه لا حد عليه عدائى حقه وان علم بالمحرمة وعلم العر ر  
 وعدهما والساقى رحمهم الله تعالى عليه الحد والاصل عدائى حقه رحمه الله ان النكاح اذا وجد من الاهل  
 مسبا الى حل فابل لما صدد النكاح مع وجوب الحد سبه اء كان خلا لا أو حراما وسوا كان الحر ثم محملناه او جمعا  
 عليه وسوا طى الحل فادعى الاستسنا او علم بالمحرمة والاصل عدنا حقه ان النكاح اذا كان حراما على السبب او كان  
 محرمة جمعا عليه محب الحد وان لم يكن حراما على السبب او كان محرمة محملناه لا يحس عليه (وجه) قولهم ان هذا  
 نكاح اصنف الى غير حله فلعو ودليل عدم الحله ان محل النكاح هي المراد اخله لقوله سبحانه وبعالى واحل لكم  
 ما وراء لكم والمحرار محرمان على التمسك لول الله تعالى حرم عليكم امهاتكم وسانكم الا ان اء اء اعى  
 الاستسناه وقال طسبا باحل لي سبط الحد لا به طى ان صبه لفظ النكاح من الاهل في الغل دليل الحل فاعبر هذا  
 الطى حقه وان لم يكن مع احبته اسفا ظالم اندرا السبا وادان لم يدع خلا الوط عن السبه فحب الحد (وجه)  
 قول اى حقه رحمه الله ان لفظ النكاح صدد من اءله مسبا الى حله فمبوع وجوب الحد كالنكاح بعير سبور ونكاح

المعنى وهو ذلك ولا سلف في وجود نطق الكاح والاحله والدليل على الخلقه ان نكل الكاح هو الابن من ا  
 آدم عليه الصلار السلام الصوص والمعمول اما الصوص فهو له سبحانه ومعاني فاكجو اما طاب لكم  
 وقوله سبحانه ومعاني هو الذي خلق لكم من انفسكم ارواحا لتسكنوا اليها وقوله سبحانه ومعاني وانه خلق الار  
 الذر والابن حمل الله سبحانه ومعاني النساء على العموم والاطلاق على الكاح والزوجه واما المعقول فلان الا  
 من باب سند ما آدم عليه الصلار والسلام على صانع لما صد الكاح من السكى والولد والجنس وغيره فاك  
 حلالا حكم الكاح لان حكم النصف وسيله الى ما هو المفسود من النصف ولو لم يحمل على المفسود دخل  
 ثبت معنى التوسل الا ان السرعة احر حرام ان يكون حلالا للكاح سر افع فام الخلقه جنسه فتمام صور  
 والخلقه يورث سبه اذ السبه اسم لاسمه النام ليس نام او قول وحدود الكاح والاحله والخلقه على  
 الاباء فاب شرط الصحة فكان كاحا فاسدا والوطى الكاح القاسدا لا يكون ربانا لاجماع وعلى هذا نرى ان  
 فعال هذا الوطى ليس ربانا فلا يوجب الحد اذ رافا ساعلى الكاح مفسودا وسار الا كبحه الناسد ولو يوم  
 حار به الاب والام فان ادعى الاسنا بان قال طيبا بها لم يلى لم يحك الحد وان لم يدع يحك وهو غير  
 الاسنا ربما يصرى سبه مواضع في حار به الاب وحار به الام وحار به النكوحه حار به المطلقه بلا  
 في الحد وام الولد مادام سبه منه والعند اوطى حار به مولدا والحار به المرويه اذ اوطى المهرين في رواه كما  
 الزهر وفي رواه كتاب الحد ودفع الحد ولا يشرطه اما اوطى حار به اسه او امه او زوجه فلان الرجل  
 في مال ان يورثه ووجهه يقع به من غير اسندان وجسمه عاد الارث انه يستخدم حار به ابو به ويسكو حرم  
 اسندان فظن ان هذا النوع من الاسماع مطلوب له سرعا فصار هذا وان لم يسلح دليلا على  
 اعترى حبه لاسباط ما يدري بالسهب اذ ان لم يدع ذلك فقد عرى الوطى عن السبه فتخصص حرا  
 الحد ولا يثبت سب الولد سوا ادعى الاسنا اولالا ان سب السب بعد فهم معنى الخلل وهو الملك من كل  
 اومن وجهه ولم يوجد ولو ادعى احد هما الظن ولم يدع الاخر لاحد عليهما ما لم يراجمهما فاسما بالحرمة  
 الوطى ومهما جمعا فاكسب به السبه من احدهما فاسب من الجانب الاخر ضرور وان من  
 الاب والام من سار دوى الرحم المحرم كالاخ والاحب وخو هما اوطى حار به حبه لحد وان قال طيبا به  
 لى لان هذا دعوى الاسنا في موضع الابهاء لان الانسان لا ينسب الا بسبق مال ابيه واحبه عاد فلم يكن  
 طامسا الى دليل فلا يبرو ذلك اذ رطى حار به ذات رحم محرم من امره فلا فاما اوطى المطلقه بلان  
 فلان الكاح قدر ان في حق الخلل اصلا لوجود المطلق لخلق الخلقه وهو الظلمة بالاب والاساس في حق  
 والحرمة على الارواح فقط فتخصص الوطى حراما فكان ربنا ركب الحد الا اذا ادعى الاسناد رطى الخلل  
 بى طبه على نوع دليل وهو ما الكاح في حق التراس وحرمة الارواح فلى انه بى في حق الخلل اسنا وهذا  
 يسلح دليلا على الخسبه لكسبه طبه دليلا اعترى حبه در الماسدري بالسهب وان كان ظاهرا  
 لم يحك الحد وان قال علمها على حرام لان روال الملك بالامه وسار الكماات حبه فله لاختلاف  
 رضى الله عنهم فان مل سندا نعر رضى الله عنه حول في الكماات امار واجع وطلاق الزمى لار  
 فاحلهم يورث سبه ولو حالها او طبعها على مال فوطى بالعد دكر الكرى انه بمعنى ان يكون  
 كالحكم في المطلقه بلا وهو الصحيح لان روال الملك بالخلع والطلاق على مال جمع طبه فلم يحك  
 الحد الا اذا ادعى الاسنا لماد كراما في المطلقه بالاب وكذلك اوطى ام ولدوهى عنده ما ناستها لا  
 الملك بالاعان جمع عليه فلم يثبت السبه واما العند اوطى حار به مولدا فان العند يسلح في  
 بالاسماع فكان وطو مسندا الى ما هو دليل في حبه فاعترى حبه لاسباط الحد وادلم يدع حد لم

اسمه راما المرحوم اوطى الخدمه المرحومه (فوجه) وانه كتاب امره ان يدعى من يدعى ما يدعى فصار المرحوم  
مسوقا من الجار به فادعى على حاربه في شوكه لئلا يفلح الخدمه كذا به الميعه اذا وطئها الناح فصل  
اسلم الا ان ادعى الاسماء هل طبها هل حل لي لانه اسند طه الى نوع لى وهو ملك ابى ومضى حبه رأ  
للتدرا المبدع ولا سبه ولا حب الخدمه (وجه) رانه كتاب الحدود ان الاسماء من باب الزهرى اما سجن من  
ماله امره لا من عه لان الاسماء لا سجن الا في الحسن ولا حاسبه من التوسى و عن الخار به في تصور  
الاسماء من عه فلا سجن طه ولو وطئ الناح الخار به الميعه قبل التسليم لا حد طه وكذلك اروح اذا وطئ الخار به  
الى ربح طبها قبل اسلم لان ملك الزوجه وادى الى السبع والسكاح ملك الدفاع موزب سبه ولو وطئ المتاحر  
حاربه الاحار والمسر حر به الاحار والمسودع حاربه الودعه محدوان هل طبها هل حل لي لان هذا طى عرى  
من دليل فكلى في غير موصوفه فلا سجن ولو ربح الدعي امره انه وعلى النساء ان هذا امره ان يوطئها لا حد طه فمهم  
من دل اما حب الحد سبه الاسماء ردها عى سببها اذا حارب بولد سبب النسب ولو كان امساع الوحوب  
لسبه الاسماء يسمى ان لا سبب لان النسب لا يثبت في سبه الاسماء كما في كرام من المسائل ربهما سبب النسب  
ان الامساع ليس لسبه الاسماء بل على آخر وهو ان وطأها ما على دليل ظاهر عورسا الوط عليه وهو هو الاحار  
ما بها امره بل لا دليل بها سواه فلن سبب الامر خلافه فتمام الدليل المسح من حسب الظاهر بوزب سبه ولو وطئ  
احبيه وقال طبها امره او حاربى أو سبهها امره او حاربى بحسب الحد لان هذا الطى غير معتبر لعدم  
اسباب الى دليل فكان ملجأ لعدم فلا حل الوط ما على هذا الطى ما لم يعرفها امره بل لا دليل اما تكلامها او  
ما حاربى ولم يحد مع ما انا لو اعبرنا هذا الطى اسقاط الحد لم يتم حد الزنا في موضع ما اذا رأى لا يحد عن هذا  
التدريسي الى سد باب الحد وهكذا روى عن ابراهيم الحنفي رحمه الله انه قال لو فعل هذا ما اقم الحد على احد  
وكذلك لو كان الرجل اعنى فوجد امره في سبه فوقع عليها وقال طبها امره على الحد لان هذا طى لم يستند الى  
دليل اذ قد يكون في النسب من لا عور وطؤها من الخارم الاحسان فلا يحل الوط ما على هذا الطى فلم يثبت السبه  
وروى عن حماد بن رحيل اعنى دعى امره فقال فافلا به فاحاب عرها فوقع عليها انه محد ولو احاسه عرها وقال اما  
فلا به فوقع عليها فحد وبسبب النسب وهي كالمرافعه الى عروجه الا انه لا يحل له وطؤها بسبب الاحاسه ما لم يسل أما  
فلا به لان الاحاسه قد تكون من اليها اما قد تكون من عرها فلا عورسا الوط على حسن الاحاسه فادعى لم يحد  
بحرف ما اختلف اذ لا به فوطئها الا لا شئيل فلا عنى الى ان يعرفها امره الا ذلك الطى في مكان معذورا  
وسه المرأ المرفوعه حتى لو كان الرجل سبيا لا يحد على ذلك لا مكان الوصول الىها امره انه المرفوعه وروى  
عن رمزي رحيل اعنى رجع على فراسه او حله امره ما به فوقع عليها وقال طبها امره ان يدعى الخدمه سبه  
المعر قال أبو يوسف لا بدرا (وجه) قول رمزي طى في موضع الطى اذا لظاها لانه لا سام على فراسه عماره  
فكان طه مسندا الى لى طاهر فوجب راحله كما لو ربح الدعي امره فوطئها (وجه) قول ابى يوسف ان  
اليوم على القراس لا يدل على انها امره لم يواران ما لم على فراسه عماره فلا يحل الوط فاحلال الوط عهدا التدريسي  
ه اسجل وطهر الامر خلافه لم يكن معذورا وانه مستطاعه وسألى اعلم

فصل في اما الاحسان فلاحسان بوان احسان الرحم واحسان التقدي اما احسان الرحم فهو عارفى  
السرع عن احباع صفات اغترها السرع لوجوب الرحم وهي سبه العقل واللوع والحربه والاسلام والسكاح  
التمسح وكون الرحم حما على هذه الصفات وهو ان يكون حما على كل من سببها من المسلمين فوجود هذه  
الصفات حما فيها شرط لكون كل واحد منها حما والاحسان والسكاح الصريح بعد سائر الشروط ما حاربا  
عها من عدمها لم يحد بحد وحول آخر بعدها فلا احسان للنسب والمخوف والمد والكافر ولا السكاح التاسد

ولا يسر استباح ما يوجد حول وممن يحل روحه مما وجد حول على مسعده الاحصان حتى ان ابرو  
 اذ ان النافع امر المسلم اذا حل روحه وهي مسعده ارجوه او اقمه او كثره ما ركب السبيده وأهوا  
 واعتصامه واسلم الكافر لا يصح حصصا ما يوجد حول آخر صدر الى هذه المواضع حتى  
 هل دخول آخر لا يرحم هذا وجد هذا استباح صار الحسن عسا لان الاحصان في اللغه عا من الدخا  
 في الحصن مال احصن اي دخل احسن كما قال اعرق اي دخل العراي واسام اي دخل السام واحسن اي  
 دخل في الحصن ومما دخل حصصا عن الزنا ادخل فيه واساسه الانسان احلا في الحصن عن اربا سندون  
 المواضع وكل واحد من هذه احواله ما عني الزنا بعد اجتماعها سواء في المواضع اما العمل فلان للزنا عا فيه مسه الله  
 تمنع عن اربا كماله فيه مسه واما اللوع من القسي لبعضان عله ولعله امله لا سماعه لله والله والمسلا في  
 على عواف الامور ولا عرق الحمد مهابا والدميه واما الخمر فابن الخمر سكب عن الزنا وكذا الخمر  
 لما عرق رسول الله صلى الله عليه وسلم آه المناهض على النساء وطع الى قول الله تعالى ولا تروا  
 سفان ابرو الخمر رسول الله واما الاسلام فلا نه نعمه كامله موحده للكفر فصح من الزنا الذي هو موحده  
 الكفر في موضع الكفر واما اعمار اجتماع هذه الصفات في الروح حتى مما فلان اجتماعها فمما سمر  
 وداسر يكال اجتماع السهو من الخاسي لان اجتماع السهو والسفه والخوفه فاحصر وكذا ما روي لكرا  
 من نتائج الكفر فسرعه الطبع وكذا الكافر لان طبع المسلم سرع الاستماع بالكافر وطه اذ ان الله  
 عليه السلام لحده عني الله عني حتى اراد ان يروح يوده دعها فاما الا تحصيل واما الدخول  
 السحج فلا نه اجتماع السهو طر من خلال فصح به الاستماع عن الحرام والكاح التاسد لا سد ولا  
 الاسما واما كون الدخول آخر السراط فلان الدخول هل اسبقا سار السراط لا مع اجتماع  
 سبل الكمال فلا مع الله به عن اخراج على التام وهذا استماع به الله على الكمال والتام فصح ان هذه  
 مواضع عن الزنا فمحصل ما عني الاحصان وهو الدخول في الحصن عن الزنا ولا خلاف في هذا انه لا ياتي الا  
 فانه روي عن ابي يوسف انه ليس من سراط الاحصان حتى لا يسر المسلم حصصا كساح الكساح والدخول  
 في ظاهر الزنا وكذا ذلك الذي النافع امر الله اذ ان لا يرحم في ظاهر الزنا بل بخلاف وعلى ما روي عن  
 يوسف بنه المسلم حصصا كساح الكساح ورحم الذي به وبه احدا لنا في رحمه الله تعالى راجحا ما روي  
 عليه السلام والسلا رحم يهودي ولو كان الاسلام سراطا لرحم ولا سراط الاسلام للرحم عن الزنا  
 المطلق يصلح للرحم عن الزنا لان الزنا محرم في الاديان كلها (ولما) في الزنا الذي قوله سالي الزنا راى فاحذروا  
 واحذروا ما نه حله او حله سبحانه وبالله الخلد على كل راي ورأيه او على مطلق الراي والرايه من  
 المؤمن والكافر وبالله الخلد اسي وخوف الزحم ضرور ولا نه الكافر لا ساوي في المسلم في كونه حيا  
 ساويه في استعدا القوه كره الكفر مع راي الله وان ذلك ان راي المسلم احصن يرفع اسي ذلك  
 الكافر وهو كون راي وضع الكفر في موضع السكر لان ذلك الاسلام بمعه ودين الكفر ليس بمعه وري  
 بالكساح قوله عليه السلام والسلام لحده عني الله عني حتى اراد ان يروح يوده دعها فاما الا تحصيل  
 عليه السلام والسلا من اسرله فله فليس حصصا والذي مسرله على الخمسه فلم يكن عسا وما ذكرنا في  
 السهو الكافر فهو رافلا تكامل معنى العمه فلا تكامل الزنا ورحله الزنا يحصل ما سبل الذي فلان  
 لا تكامل الا في الاسلام لانه بمعه فكون الزنا في موضع السكر ودين الكفر ليس  
 فلا يكون في كونه راجحا لعله واما احده رحم اليهودي فمحصل انه كان في رول انه احده تسبح ما وحيث  
 كان مدبر ولها وسج حرا الواحد اهو من سج الكساح العر واحصان كل واحد من الزنا ليس



الوحوب ارحم على احد مما حيى لو كان احدهما عساً والا تخرج رخص والخس مهما ربح وعبر احسن علة م  
 اذا قدر احسان اربى بالنسبة ارباها ربح النقص والمعمول اما النقص فالحديث للسور وهو قوله سلمه  
 الصلا والسلام لاجل امرى مسلم الا ما حذى مع لرب كمر بعد ايمان وربا بعد احسان وقيل من غير  
 حتى روى انه سلمه الصلا والسلام ربح ما سار وكل حصصا واما المعمول فهو ان الخس اذا تورب عليه انواع من  
 اربا ما اذا اعد سلمه مع تورق انواع صار ربا ما من اصبح فبضارى ما هو بانه في العيوب بالنسبة وهو ارحم  
 لان احدا على قدر الخيانة الا ترى ان الله سبحانه وعالي وعرضا التي عليه الصلا والسلام مضاعفة العذاب اذا  
 اساحبه لعظم حاسبه فطوطا وتورق انواع من لم يعم به الله سبحانه وعالي عليه لسلم محمد رسول الله  
 على الله سلمه وسلم مضاعفة فكاتب حاسبه على سدر الايمان ما من السح فاوعدن العانة من اخرا كذا هما  
 ولا جمع من الخلد والرحم عند الله العلماء وقال من الناس من جمع بينهما الاخر قوله سلمه الصلا والسلام وانتب  
 ما بعد احدهما به ورحم بالحجار (ولما) انه عليه الصلا والسلام ربح ما سار ربح محمد ولو وحب اجمع بينهما جمع  
 ولا ان الزبانية واحدة ولا وحب الا عو به واحد والحمد والرحم كل واحد منهما عو به على حد فلا تحمان  
 طمانه واحد والحمد من قول على ارجح منهما من الخلد والرحم لكن في حال فيكون عملا للحد وب اذا سدرط  
 من سرائل الاحسان لا ربح بل بخلاف الواجب نفس الزبانية والحمد ولا ربحا والخس لا يبيع عنه في  
 الفصح ولا يبيع عو به الثبانه فكسى الخلد وهل يجمع من الخلد والرحم ما حلف فيه قال انتحسا لا يجمع الا اذا  
 راي الامام المتسلط في الجمع بينهما فجمع وقال السافى رحمه الله جمع بينهما اصح مما روى انه عليه الصلا  
 والسلام قال الكر بالكر خلد ما به ورم منام وروى عن سدا عمر رضى الله عنه انه خلد وعرب وكذا روى  
 عن سدا على رضى الله عنه انه فعل كذا ولم يكر سلمها احدهما في الصلابة فيكون احما (ولما) قوله عز وجل الزانية  
 والزانية فاحدوا كل واحد منهما ما به خلد والاسدلال به من ربح احدهما به عز وجل امر بخلد الزانية والزانية  
 ولم يذكر العن من اوجه فدراد على كتاب الله عز وجل والزانية عليه سح ولا يجوز سح الن من بحر الواحد  
 والساق انه سبحانه وعالي حمل الخلد حرا والخر اسم لما عو به الكسامة جود من الاحتر وهو الا كتما فلو  
 ارحم العن لا يبيع الكفا بالخلد وهذا خلاف النص ولا العن من ربح الن للمعرب على الزبانية مادام في  
 بذه تتبع عن العسائر والمعارف حاسبهم بالتمر من رول هذا التمر من الداعي عن المواع فسد عليه والزبانية  
 فسد ما افسى الله عليه وفعل الصلابة محمول على اربا ما وادلك مصلحه على طر من التمر من الارزى انه روى  
 عن سدا عمر رضى الله عنه انه بنى دخلا فلقى بازوم فقال لا انى سدا ما ند اوعى سدا على رضى الله عنه انه قال  
 كفى بالناس قسه فدل ان معلوم كان على طر من التمر روي به قول ان الامام ان سق ان راي المصلحه في التمر من  
 و يكون التي من راي الاحد او الله سبحانه وعالي اعلم واما احصان الدف فذكر في حد الدف ان شاء الله تعالى  
 من فصل في واما حد السر فسد رجو به السر وهو سرب الخمر خاصة حتى يحسد الخلد سر فليها وكرها  
 ولا يوف الوحوب على حصول السكر منها وحد السكر سب وحو به السكر الخاصل سر من ماسوى الخمر من  
 الاسر به الممود المسكره كالسكر وسع الر من واططوح ادى طحه من عصير العسائر اتمر والزبيب والمثلث  
 ويحود ذلك الله سبحانه وعالي اعلم  
 من فصل في واما سرائل وحوها من النمل ومما اللوع فلا حد على الخن والنسي الذي لا فعل ومما  
 الاسلام فلا حد على الذي الخمر من المسام بالسر بل لا الكرى ظاهر الزوايه ومما عديم الضرور من سر  
 الخمر فلا حد على من اكره على سر حر ولا على من اصابه حصه واعما كان كذلك لان الحد عو به حصه  
 فسدى حياه حصه وفعل النسي والخنون لا يوصف بالخلاف كذا السر لسرور المحصه والا كرا حلال فلم

نك حانه سرب اجرماع لاهل الله عدا كرماعا فلا يكون حانه رعبد معهم ان كان حراما  
 بها على التعرض لهم وما يدور في افهامه الخد سلهم من من لهم من حب المعنى لا بها معهم من السرب  
 الحسن من رادتهم اسروا وسكر واعدون لاجل السكر لا لاجل السرب لان السكر حرام في الادان كبا  
 الحسن حسن ومهاها اسم اجرماع السرب وفي السرب في خد السرب لان وجوب اخذ السرب بطل  
 حفظ الجرماعا سرب طرفه من كات الله لما لا حد سله لان اسم اجرماع رول عدا على  
 كات الله للجمر اكراسوا خد لان اسم اجرماع رهي ' من السرب به اهم سربو بها وجرمها وك  
 من سرب دردي الجمر لا حد سله لان دردي اجرماع لا سبي جرماعا كان لا بخلو عدا اجرماع (وما) انه  
 فليس سرب حتى يحس الخد على الذكر والاسي واما الجرماع فكذلك الا ان جرماعا يكون سبي النقصه  
 خد الجرماع ولا خد على من وجده رايحه الجرماع لان جرماعا رايحه الجرماع لا بدل على سرب اجرماعا رايحه  
 سربها او سربها عدا اكرام جمعته وكذلك من ساجرا لا حد سله لافها وانه سحابه وعلى اعلم  
 الاسره التي تتخذ من الاطعمه كاطعمه السرب الدجر الدجر والمسل رايحه السرب والسكرو وبخودا فربها  
 سربها لان سربها جرماعا عدا عدا عدا وان كان حراما لكر هي حرمه على الاحكام فلم يكن سربها حانه  
 فلا معنى لها عدا به حصه ولا السكر بها وهو الصحيح لان السرب اذ لم يكن حراما اصله فلا عدا  
 كسرب السح وبخو والله سحابه وعلى اعلم

فصل في ما اذا تدف سرب رايحه الى الزاوية الحار بالمدفوف وجب  
 دفعها لعارضه والله سحابه وعلى اعلم

فصل في ما اذا سرب رايحه في انواع معمار رجوع الى المدفوف ومسا رجوع الى المدفوف ومصبا  
 الهما حقا ومسا الى المدفوف و مصبا رجوع الى المدفوف وهو مصبا رجوع الى سبي المدفوف  
 رجوع الى المدفوف فواو بلائه احدث العمل والثاني السلوع حتى لو كان التدف صا او نحو فلا حد سله  
 الخد عدا به قد عدا كون التدف حانه وفي الضبي والمخون لا توصف بكونه حانه واما المدفوف اساه باز  
 سبدا فان أي سبها لا حد سله قوله سحابه وعلى والدس رمون المحساب هم ما وواو عدا سبدا وحل  
 ما من خد سل سحابه وعلى وجوب افهامه الخد عدا لاساب بار عدا سبدا وليس المراء عدا عدا لاساب  
 العمر بل عدا التدف والخصومه اذ لو حمل على الاندافهم خد اصله صام بمدفوف لان الخد  
 الزاوية المدفوف را اظهرها سبدا الار منه لا حمل الا مدفوع الخد لان هذا سرب رجوع عدا  
 واما حرمه التدف واسلامه وعدا على فعل الزاوية سرب فعدا الزاوية والكافر من لاسه عدا الزاوية  
 احصان المدفوف لا احصان التدف والله سحابه وعلى الموق

فصل في ما اذا تدف سرب رايحه الى المدفوف فستان احدهما ان يكون محصا رجلا كان اراما او سربا  
 المدفوف حقه العمل والسلوع الجرماع هو الاسلام والعنه عدا الزاوية لا يحس الخد مدفوف السبي والمخون را  
 والكافر ومن لاسه عدا الزاوية العمل السلوع فلا الزاوية لا مصور من الضبي والمخون وكان دفعها لرا  
 محصا فو حبا التمر لا لا الخد واما الجرماع فلا ان سحابه وعلى سرب الاحسان في آه التدف ر  
 وعلى الدس رمون المحساب والمرا من المحصا هي الجرماع لا المعاف عدا الزاوية فدل ان الجرماع  
 او حاسا على فادى المملوك الخد لا حاسا وهو لو أي حقه الزاوية لا يحس الا حاسا وهذا لا بخور لان  
 نسه الى الزاوية ون حقه الزاوية واما الاسلام العدا عدا الزاوية فلو عدا على الدس رمون  
 الزاوية والمحساب الجرماع والمرا عدا المعاف عدا الزاوية الزاوية معافه فدل ان العمل و

عن الزنا والخمر يشرط ذلك هذه الآية على أن المراد من المحصنات هذه الآية لا حراراً بل العاصيات لا به سبحانه ومعالى  
 جميع هذه الآيات المحصنات والعافلات في الذكر والعافلات العاصيات فلو أن هذا المحصنات العاصيات لكان تكراراً  
 ولأن الحدانما يحسد العار عن المندوف من لانه يدعي الزنا بلحجه العار بالمندوف الزنا وكذا قوله عليه الصلاة  
 والسلام من أسرك منه فليس يحبس بذلك على أن الإسلام يشرط ولأن الحدانما واجب المندوف دفعاً لعار الزنا عن  
 المندوف رمي الكافر من عار الكفر اعظم واستحسانه ومعالى اعلم ثم نصير العفة عن الزنا هو أن لم يكن المندوف  
 وطى في عمر وطأ حراماً على ملك ولا نكاح أصلاً ولا في نكاح فاسد فساداً اجتماعاً على السلب فإن كان فعل  
 سقط عنه سواء كان الوطء زنا أو حلالاً أو لم يكن هذا أن يكون على الوصف الذي ذكرنا وإن كان وطى وطأ  
 حراماً لم يكن في المال أو النكاح حصة أو في نكاح فاسد لكن فساداً هو حل الاحتجاب لا سقط عنه وسان هذا  
 الخلف في مسائل أداوطى امرأته سبهان وفاته عاراً به فوطئها بسقط عنه وجود الوطء الحرام في غير ملك  
 ولا نكاح أصلاً إلا أنه لم يحب الحد لعدم دليل الميخ من حب الطاهر على ما ذكرنا فإما هدم وكذلك أداوطى  
 حاراً به سرقة ينفذ من عد لأن الوطء مصادف لكل الخاف به وكل الناس ملكه فمصادف ملك العبد لا حاله فكان  
 أحمل ربا من وجهه لكي يرى الحد للسبه وكذلك أوطى حاراً به أو زوجته أو حاراً به أسراً وهو يعلم  
 أماله التابع ثم استحسنت لما قلنا وكذلك لو وطى حاراً به أو عليها أو لم يقبل وجود الوطء المحرم في غير ملك حصة  
 ووطى الخاص أو النفساء أو العاصية أو المحرمة أو الحر التي طاهر منها أو الأمة المروجة ثم سقط عنه لعدم الملك أو  
 النكاح حصة وأنه حلل إلا أنه مع من الوطء لمسر وكذلك أداوطى مكاتبته فوطئها واحداً من الراسين عن أبي  
 يوسف وفي رواية أخرى عنه وهو قول من سقط عنه (وجهه) فوطئها من أداوطى حصل في غير الملك لأن عند  
 السكتان أو حاراً والملك في حق الوطء إلا يرى أنه لا بأس له أن يطأها وكذلك المهر يكون لها للمولى وهذا دليل  
 روال الملك في حق الوطء ولما أن الوطء مصادف للذات وملك الذات فام بدالك فكان الملك المحلل فاساً وأما  
 الراب ملك المندوف من الوطء لما فيه من استردادها على نفسها فاسبب الخاف به المروجة ولو روح معد العراو  
 مكروه العراو حوسه أو أحده من الرضاع سقط عنه سواء علم أو لم يعلم في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وعندهما  
 إذا كان لا يعلم لا سقط (وجهه) فوطئها به إذا لم يعلم لا تكون الوطء حراماً بدليل أنه لا فاسد لو كان حراماً لا فاسد إذا لم  
 يكن حراماً لم سقط عنه ولا في حصة رجه أنه ان حرمة الوطء هي ما به لا إجماع إلا أن الامتناع بالامتناع من  
 لو أم الحريم على ما عرفنا أو كانت الحريم ما به من سقط عنه ولو هل امرأته سبه أو طرأ في فرجها سبه  
 ثم روحاً بها فوطئها أو روحاً بها فوطئها لا سقط عنه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وعندهما سقط (وجهه) فوطئها  
 أن التسلل أو الطرأ أو حب حرمة المصاهر وأما حريم موند فسقط العضة كحرمة الرحم المحرم ولا في حصة رجه  
 أنه إن سد الحرمة ليس جمعاً عليها بل هي محل الإجماع في السلب فلا سقط عنه فاما أداوطى روحاً امرأته فوطئها من  
 روح أمها أو أمها فوطئها بسقط عنه لا إجماع لأن هذا النكاح جمع على فساد فلم يكن محل الاحتجاب ولو روح  
 امرأته سر سبه فوطئها بسقط عنه لأن فساد هذا النكاح جمع عليه لا اختلاف فيه في السلب لا عرف الخلاف  
 فيه من الضحاه فلا بعد خلاف مالك فيه ولو روح أمه وحره في عده واحد فوطئها أو روح أمه على حر  
 فوطئها لم سقط عنه لأن فساد هذا النكاح ليس جمعاً عليه في السلب بل هو محل الاحتجاب فوطئها به لا يوجب  
 سقوط العفة ولو روح دى امرأته أو رحم محرمة ثم أسلم فنده رجلان كان قد دخل بها بعد الإسلام بسقط  
 عنه لا إجماع وإن كان الدخول في حال الكفر لم سقط في قول أبي حنيفة وعندهما سقط هكذا كالكفر حتى وذكر  
 حريمه الله في الأصل أنه سب طأ حصانه ولم يذكر الخاف وهو المصحح لأن هذا النكاح جمع على فساد وأما  
 سقط الحد على أصل أبي حنيفة عليه الرحمة لوع سبه وأنه سبحانه ومعالى اعلم ولا حد على من عدى امرأته محدود





[illegible]

ان يكون المدفوع به مسمورا او خود من المدفوع فان كان لا يصور لم يكن ما فاعلى هذا مخرج ما اذ لا آخر  
 رى حد له او طر له انه لا حد عليه لان الرأى لا يصور من حد الاعضاء حسه فكان المراد منه المخارج من طر  
 لبس كما قال عليه الصلاة والسلام العيان برهان البدان برهان وار حلال برهان والترح يصيد ذلك كله او  
 بكده وكذلك لو قال سمع صعل لان الرأى لا يصع لا يصور حسه ولو لم يرى فحمل محذرا لان الرأى بالترح  
 يحس كانه قال رى برحل ولو قال لا مرا رى برح من او حمار او سوار او رلا حد عليه لانه يحمل انه اذا به  
 مكها من حد الحيوانات لان ذلك مسمور حسه يحمل انه اذا به حمل حد الحيوانات عوضا و آخر على  
 الزمان ارا به الاول لا يكرن فدل انهما يمكن مهلا بصير من ساهما لعدم تصور الرأى من الهسه وان اراد به الثاني  
 بكر فدل كما اقال رى بالذراهم او بالذراهم او نسي من الامعه فلا يحمل فدافع الاحمال ولو قال لمار رى ساه  
 ا ستر او اثن او رى مكه عطلة الحد لانه سدر حمله على امكن فحمل على العوض لان حرف الناء قد سعمل  
 على الاعراض ولو قال لك لرحل لم يكن فدفع على جميع ذلك سوا كان ذكر او انى لانه سكى حمله على حسه الوط  
 روطه ولا يصور ان يكون رما فلا يكون فدفع على حمله على العوض فكون فدفع على الاحمال في كونه فدفع فلا حمل  
 فدفع الاحمال ومن ساه من قبل الذكر والابى قال يكون فدفع على الابى لان فعل الوط من  
 الزحل يوحى الابى فلا يحمل على العوض ولا يوحى الذكر فحمل على العوض والصحيح انه لا يرى من  
 اند كروا لى لان الرأى مسمور فى السبى المحل ولو قال لا مرا رى برح مكره او معويه او محويه او  
 باع لم يكن فدل لانه ساه الى الرأى حال لا تصور مهيا و خود الرأى فيها فكان كلامه كدنا لا فدفع وسله ولو قال لانه  
 استبر رى راب امه او قال لك ا ستر رى رى و اب كاهه يكون فدفع عليه الحد لان المسله الاولى فدفعها  
 فحمل الرأى على حال لا تصور مهيا و خود الرأى فيها فكان كلامه كدنا لا فدفع وسله بالاسه فدفعها فحمل الرأى  
 منى حال تصور مهيا الرأى على حال الرأى والكفر لانه لا ساه لان ساه السهل رما واما ساهن الاحسان  
 والاحسان سطر ر خود وهما التدف لانه السب الموحى فدل وقد ر خود ولو قال لا سان لسلا مل لا حد  
 سله لانه كذب حص لانه من النسب من الام وبى النسب من الام لا تصور الا رى ان امه ولده حسه وكذلك  
 لو قال له لسلا مل لا بى سبه عهبا ولا بى على الام لا مهيا ولده فكون كدنا بخلاف قوله لسلا مل لان  
 ذلك ليس بى لولاد الام بل هو بى النسب عن الاب وبى النسب عن الاب يكون فد اللام وكذلك لو قال له  
 لسلا مل لسلا مل فى كلامه موصول لم يكن فد قال هذا وقوله لسلا مل لا سوا ولو قال له لسلا مل لا دم او  
 لسلا مل او لسلا مل لا سان لا حد سله لانه كذب حص لان سبه لا يحمل الا مطاع عن هولاء فكان كدنا  
 محصلا لا فد ولا محال الحد وعلى هذا مخرج ما اذا قال لرحل ناراه انه لا يكون فد فاعدهما وعند حد يكون فدفا  
 (وجه) قوله ان لها قد دخل صله راند الى الكلام قال انه على عرساه حرا عن الكراما اعنى على ماله هلك  
 سى سلطانا ومما مالى وسلطانا راندا فحدث الراند فسق قوله ناراه وقد دخل فى الكلام لسانه  
 فى الصه كما قال علامه وساه ومخودك فلا يحمل به معنى التدف بدل عليه ان حذوه فى بعض الرا لا يحمل معنى  
 التدف حتى لو قال لا مرا ناراه الحد لا جامع وكذلك الرا من سب الزحل ولها انه قد ساه لا تصور  
 فلعو ودليل عند التصور انه قد فعل الرا وهو يمكن لانها فى الرايهما الناس كالنصارى والناله  
 والساره وعوها ذلك لا يصور من الزحل خلاف ما اذا قال لا مرا ناراه لانه ان معنى الاسم وحذو الهاء  
 رها الناس قد حذو فى الحله كالحاض والظالم والحامل ومخودك واسه على اعلم

فإن سرق الأمانة فبها القذف فبها لا يمتنع وجاخذ حتى وجوده فله على الاستبراء مدة  
الاستبراء موأجب المستحب وهو إلى اسم

فصل في ما إذا دعي رجل على رجل أن يكون معتقاً في امرط الإحصاء إلى رقبته من رقبته  
من دار معتاد إلى وقت لا يوجب اخلالاً كرسطاً الزوف مع رقبته فدخل وسب وجهاً سوطاً إلى رقبته  
عمل كاهن القذف كذا في سائر العتبات الإحصاء فكل هذه من رابع أصناف القذف فلا يجب اخلال  
وسل هذا خرج ما إذا دعي رجل من رجل كذا فادعاه ران أو اس الزانية فدل على انقلب أنه لا حد على المس  
لا بد عن القذف به في القول كذلك إذا دل رجل أن حلفت ادعاه ران أو اس الزانية فدل على حد على  
التأويل فدل وكذا من دل بغير اب ران أو اس الزانية من ادعاه ران أو اس الزانية فدل على حد على المس  
أما ما إذا دعي رجل على رجل أن يكون على ما بينا وأنه عرو رجل اسم

فصل في ما إذا دعي رجل على رجل أن يكون على ما بينا وأنه عرو رجل اسم  
وأما ما إذا دعي رجل على رجل أن يكون على ما بينا وأنه عرو رجل اسم  
سداً في جميع سراطها ما إذا دعي رجل على رجل أن يكون على ما بينا وأنه عرو رجل اسم  
المعص ما إذا دعي رجل على رجل أن يكون على ما بينا وأنه عرو رجل اسم  
إلى التأصيل في الحد كذا في سائر العتبات الإحصاء فكل هذه من رابع أصناف القذف فلا يجب اخلال

ولو ادعى التأويل أن المدعى صدقه وأقام على ذلك رجلاً وامراً من حار وكذلك السبا على السبا  
التأصيل إلى التأصيل لأن السبا ههنا مع على أساطير الحد لا على تأويله والسب مع من أساطير الحد لا على  
(أما) أدنى حصص المعنى ون المعنى (فما) عدم التأويل وأنه سوطاً في حد الدار السرفه وسرب السرفه  
سرفه في حد القذف والتأويل أن السبا إذا دعي على غيره فهو محرم من إذا السبا حسمه الله تعالى لقوله تعالى  
وخلوا من السبا وهو من السرفه على أحده المسلم لقوله عليه السلام لا سباً من سب على أحده المسلم سباً  
في الآخر فقام سب على فوراً ما عصى من الممدد لل على إحسان ربه السرفه داسب مدد ذلك ل على أ

السب حمله على ذلك فلا يسب سباً به لما روي عن سب داود رضي الله عنه أنه قال أما قوم سبوا وأعلى حليم  
سبوا وسبوا حصره به سباً راعى معنى السب لا سباً لهم بل سباً له أنكر عليه مسكر فكان أحماً من قول سب  
عمر رضي الله عنه على أن سباً سباً صبراً راعى معنى قوله ولا تأخذ بالناحية والخاصة بربوبية سبوا  
سبوا للمهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرف حد القذف لا الناحية لا يدل على السب والسب  
لأن الدعوى هناك سرفه وحمل أن الناحية كان لتأخير الدعوى من المدعى والدعوى لتسب سرفه في الحد  
الثلاثة فكان الناحية لحاملها على شكل على حد أسب السرفه من الدعوى هناك سرفه ومع هذا العام ما عرو

عازاب مساحات في الخوف عن هذا الأسكل فقال بعضهم أن معنى السب والسب حكمة المنع من قول أسبها  
والسب الظاهر هو كون الحد الخاص حتى أنه تعالى والحكم بدار على السب الظاهر لا على الحكمة وقد وجد الحد  
الظاهر في السرفه فوجب المنع من قول السب وهذا ليس بسب بل لأن الأصل ملحق الحكم بالحكمة إلا أن السب  
وجه الحكمة حتماً لا يوجب عليه إلا يخرج فما السب الظاهر مقامه ويجعل الحكمة موجوداً بداروها بمسك  
الوقوف عليه من عرو حرج ولم يوجد في السرفه ما ينافي أن سب السب بعد التأميم وقال بعضهم إنما لا سب  
السب في السرفه لأن سب السرفه بعد التأميم لم يصح لأن المدعى في الأسباً محرم من أن يدعي السرفه وسب  
طعمه عن ماله أحسن ما لا فامه الحد من أن يدعي أحد المال سباً على أحده المسلم فاما الحد لا يحير على أحده  
جهة السب إلا أعراض عن جهة الحسم فاما سباً ذلك فقد صدق الأعراض عن جهة السب فلا يصح أعراض  
ولم يحمل وجهاً أحده الحسم لأنه كان أعراضاً عن سباً أعراضاً عن جهة السب فلم يصح سباً سباً



إليها على السرفه لأن قول السها حب على دعوى محضه واسترطفه الدعوى في مدعا أحد المال لا عبر  
 فصل السها حبسه أذ السها لم لا سح قول السهاد على الأموال خلاص حد التقدي لأن المدعى ليس  
 حذر بدل النس و من أقامه الحد مدعوى بل الواجب عليه مع العار عن سبه ودعوى القذف ولا سبهم  
 بالما حروف كات الدعوى محضه منه والسح مضمون الما ردى رحمه الله أسار إلى معنى آخر في شرح الجامع  
 التفسير حكمه بطله وهو أن عاد السراق الأقدام على السرفه في حال العسله وأما هار الترفه في موضع الحسه  
 صاحب الحق لا يطلع على من سبه ذلك ولا يعرفهم الأهم ولا يحرم فادا كسوا أو أوفد علم المدعى سبهود في ع  
 ذلك من الحقوى بطلها إذا أحتاج المافكا بواي سبه من ماحرها وأا طلب السها على السرفه بالسادم فليكن  
 حتى المال لأن بطلها في حق الحد تمسك السبه فيها والحد لا ينف مع السبه وأما المال فثبت معها ثم القادام أعما  
 مع قول السهاد في الحد في السلاه أكان السادم في الآخرين عر عذر ظاهر فاما أكان لعذر ظاهر فإن كان  
 المسهود عليه موضع ليس فيه حاكم حمل إلى يده حاكم فسبه وأعله حارب سهادهم وإن ماحر لأن هذا  
 موضع العذر وإن يكون القادام فيه ما سبهم عذر أو حقه رحمه الله للسادم عذر أو قوص ذلك إلى الإحباد كل حاكم  
 زمانه فانه روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه إن كان أو حقه رحمه الله لا يوفى في السادم سوا وجهه أنه إن يوفى  
 فاني وأبو يوسف وخدر جميعا أنه قدرا سبه فإن كان سبه أو أكره فهو مضاف وإن كان وسر فليس بتادم  
 لأن السها أذى الأهل فكان ما ربه في حكم الماحل ولا في حسه رحمه الله أن التاخر قد يكون لعذر والأعداري  
 أصما لآخر محله فعد الوفاء فهو موصى إلى الإحباد القاصي فيما بعد أظا وملاعدوا المقتل سهاد  
 أسبه رافعا من هل يحدون حد القذف حكى الحسن بن ربا أهم حدون ماحرهم تحول على إحسان رحمه الله  
 شرح كلامهم عن كونه سهاد في وفاء فوجب الحد وهل الكرخي رحمه الله الظاهر أنه لا يجب عليهم الحد وهكذا  
 ذكر القاصي في سرحه أنه لا حد عليهم لأن ماحرهم إن ارتب سبه وسبه في السهاد فصل السادم فاني ولما عر  
 أسبه في أساط حد الر تاع المسهود عليه فلا يدر حسه السهاد لا ساط حد القذف عن السهود أولى (ومها)  
 لما أرا محرف أدا السهاد في حد السرف في قولهما وعد حد ليس سراط صحيح سها في موضعها (ومها)  
 سدا لأر مع في السهود حد الر ما بقوله عن اسمه الرأى ' من ماحرهم من سبكم فاستبدوا على أن سبهكم  
 وقوله سبحانه وعلى الر من أخصاب لم يأتوا بأية سبهوا وقوله سار له وعلى لولا حواؤه بار سبه  
 سدا ولأن السها أحد دعوى محضه فمدعوا بالوع لا حرو وهو الأزار وحاله عدد الأار مع سراط كذا سها خلاص  
 ما أرا خدر فإن عدد الأزار مع سراط فيها فكذا عدد الأار مع من السهود ولأن أسراط عدد الأار مع  
 سها سب معد لا ينف التماس بالنس والنس رد في الر أحاصه أن سبه على الرأى أقل من أن سبه على  
 سها هم لسيمان العد المسروط هل يحدون حد القذف قال أبا سها حدون وقال السافى رحمه الله أحواحيء  
 السهود لم يحدوا وعلى هذا الخلاف أسد لاه وهل الزاع راسها في خلاف وأحدون لم يدر سبه أنه محمذ السلاه  
 فمدوا لحد على الزاع لأنه حد في الأا كان قال في الأسدا استهاده قدرى ثم فسر الرأى كره سبه سبه  
 (رحه) قول السافى رحمه الله أنهم أحواحي السهود كل قصدم فامه السادم حسه مالى لا القذف فلم يكن  
 حده فلم يكن قذا (ولنا) ما روى أن لاه سبه وأعلى ممر الرأى الزاع وبالرأى أفا سبه الله وسها لانا  
 إمر أسكر أولا أعلم ما وراء لك فمال سدا عمر رضى الله عنه له الحمد لله الذي لم يصح رحلا من إختاب حد على  
 سبه عليه وسلم وحد السلاه وكان ذلك يحرم من السجاء الكرام رضى الله عنه ولم يعل أنه أسكر عليه مكر  
 يكون أحما وأولان الموجود من السهود كلام قد في حقه أسا القذف هو النسبه إلى الرأى وقد وجد من السهود حقه  
 يحدون بحسب أنه القذف إلا أن اعتد ما عدا الأربع أحواحيء السهود قد قصدا وأما الحسه وأحواحيء

على حرج كهم من كونه و قد ما به بعد النسيان في هذه حصة فوجها ليرسد  
 "يرسد اعلى ساء سير خدائهم لان ساء بهم ساء هذه لسان المد ولا حد على ابراع لانه  
 على حكي في سير ولوسا ان احدث الاربع عداوكم ك اوصى اراعي ارحم في وصف حدرا محمد لان اب  
 والمد ليس لها اقله ساء اسلاو اسافس امد فسار كلهم هذه والا عني واحد ود في  
 لهم اقله الب اران كات لهم اقله ساء معلاوسا قسرب اقله ساء ساء ساء ساء ساء  
 هذه وسوا سلم ذلك فل ساء او عدا ساء حل الامسا را ساء ذلك عدا ساء ساء كان احدا  
 خدرن لا سمور ارس السرب في قول اي حصة رعد هما عني ساء السرب على ماذ ك في كتاب اخر  
 في ساء اب وان كان رجلا يحدون لانه ساء كهم رعد و من في حاتم ساء ساء  
 الحد ومكوره في ساء لال لان الحاصل من الساء رجلا ساء على ساء ساء لانه بل لانه ساء  
 و ساء المال مال السلب و ارسيد الروح لانه ساء ساء لانه راعى الروح امره لان هدف الروح  
 المعاد لا الحمد و ساء الساء في حق الساء فسار كهم هذه و حدون حد ساء رولم اساءود الار  
 او كمار ارحدر في في ارحمن حدون حد ساء ران سلم ايم فسار لا حدون رارق ماذ كره ان  
 والك فلا ساء لهما اسلاو الا عني والحدون في اتدو لهما ساء ساء حمرلا امكن كهم ساء  
 لهما على اصل الحما ساء وا اكن كره اساق ساء لا و فلا حدون حد ساء رانه في اساء  
 ادس المسهور ساء احد اساءود الار ساء و قول قول عني هم لانه حمر لماري ساء ساء ساء  
 ساء و ل الناس اخر الا عني الساء و الساء رامل رالحدر رالعي فها كره في موضع  
 اتحا اعلى رهاون كره الساء حمر في علس راحد عدا الساء لانه رامت في ساء راحد  
 واحد لا على ساء هم رحدون وان كره ال كره ان كهم فسار حمر لماري ساء ساء ساء  
 ان يكونه اعلم في علس راحد و ساء الساء وذا الساء ساء السرب في هذه فوجها الحد حيا  
 عمن او مترو و قد و في موضع الساء في احسن المسجد هم راوا احدا بعد راحد راسد راه  
 ساء هم لوجوا احما عني في علس راحد و ساء الساء اذ الساء كره علس راحد ان كره حمر  
 ساء واحد هم راحل المسجد ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 روي ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 من الصحاء روي ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 عليه نار في مصور ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 كان المسهور ساء حمر اساء و ساء ساء هم رحد ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 كره المسهور ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 انه لو كان رالا عني ساء رلو كان المسو ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 كات ساء ساء رلوشد الما رنا م ولوا ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 التحمل ولا بد التحمل من الساء عني اسرح رماح هم الساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 المعالج ورا اظروا مكر و اساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 الساء الار ساء على فصل راحد و اساء و اساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 كذا ساء اخر ان انه روي مكان اخر المكان ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 رماح راليد لا على ساء هم لا حد على الساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء

على احد هما سهاد الارح ولا حد على السهود احصاعد اجتماعا وعد فر حدن (وجه) قوله ان سدد السهود  
 قد اتفق لان كل من في سدد حمل غير الذي سده الترمي الآخر وتقتان عدد السهود ووجب صيرور السهاد  
 قد ف كما وسدد بلاه بالرا (ولما) ان السهود لم يحلف عند السهود لان عدم ان هدارا واحد واعا وقع  
 احرازهم في المكان فب سهادهم سبه احاد العمل فسدوا الحد على هذا احتلوا في الزمان وسدد انسان  
 انه في سادي يوم كذا واسان في يوم آخر ولوسدد انسان انه في حد الراويه من التمس وسدد انسان انه في حد  
 الراويه الاخرى منه بخد السهود عليه لحوار ان اسدا التعلل في حد الراويه من التمس واسما في راويه اخرى  
 منه لا ساهما منه را صطر اسما فلم يحلف السهود به فتمثل سبها بهم حتى لو كان التمس كنه الاقتيل لانه يكون  
 حله التمس ولوسدد ار منه را بالمرأه سدد انسان انه اسكرها واسان اسما طاو وعه لا حد على المرأه بالاحصاع لان  
 الحد لا يحب الا بالراطلو او لم تثبت الطواعي حتما (واما) الرجل فلا حد عليه احصاعد ان حسبه رحمه الله  
 وعد هما بخد (وجه) قوله ان را الرجل عن طوع ب سهاد الارح مع الا انه تفرد انسان مهم ساهاب  
 را الا كراهه وانه لا يمنع وحب الحد كالأورباها مسكره ولا يحسبه عليه الرحمه ان السهود  
 قد احتلف لان فعل المكر عرفه من ليس بمكر فسدوا سعلن محققين ليس على احد هما سهاد الارح مع  
 ولا حد الله وود عليه ولا السهود عند اجتماع السلاه حلا فالمر وقد مر الكلام في احصاءهم في المكان والزمان  
 وانه على اعلم هم السهود اذا اجتماعا سراط تحه السهاد وسدد واعبد القاصي ساهم الناسي عن الرا ما هو  
 وكف هو ومي را و اس را و عي را اما السؤال عن ماهه الزما فلا به محتمل اهم ارادوا به عرازا المروفي لان  
 اسم الرا مع على انواع لا وحب الحد فال عليه السبلا والسلام العسان ريسان والبدان ريسان والزحلان ريسان  
 والترح يسدي ذلك كله او تكده واما السؤال عن الكسفه فلا به محتمل اهم ارادوا به الخلع فيادون الترح لان ذلك  
 سبي سماه احصاه او محارا فانه لا وحب الحد واما السؤال عن الزمان فلا به محتمل اهم سدد ورا ما سادام والتضادم  
 مع قول السهاد بالرا واما السؤال عن المكان فلا به محتمل انه را في دار الحرب او في دار الرعي وانه لا وحب الحد  
 واما السؤال عن المرقى ما فلا به محتمل ان يكون الموطو عني لا يحب الحد بوطها كجواربه الا ان رعد ذلك فاداساهم  
 الناسي عن هذا احمله فوصفوا سأل السهود عليه او محقق ام لا فان اسكر الاحصان وسدد على الاحصان رحلان  
 او رحل وامرا ان على الاختلاف سأل السهود عن الاحصان ما هو لان لسراط محوران عني على السهود فا  
 وصفوا قصي الرحم ولوسدد ب سده الاحصان انه جمعها او باصمها صار خصما لان هذا اللط في العرف مسعمل  
 في الوط في الترح ولوسددوا انه دخل بها صار محسبا وهذا قوله جامعها سوا في قول اني حسه وان يوسف  
 رحمه الله وقال سدد رحمه الله لا يصير محصا (وجه) قوله ان هذا اللط مسعمل في الوط وسعمل في الرفاف  
 فلا ينسب الاحصان مع الاحبال ولهما ان الدحول بالمرأه عرف اللعمه والسرع ورا بده الوط قال الله تعالى عرساه  
 ورا ساهم الذي في حوركم من ساهم الذي دخلتم من حرم سحابه ومالي ان ب سده سراط الدحول ما بها فعمل ان  
 المراد من الدحول هو الوط لا بها حرم بمجرد كاح الام من عروطة وذكر الناسي في شرحه الاختلاف على اللط  
 قتال على قول اني حسبه رحمه الله لا يصير محصا ما لم يصرح بالوط وعلى قول سدد رحمه الله يصير محصا ولوسددوا  
 على الدحول وكان لهما ولد هو محسب بالاجماع وكفي الولد ساد او الله تعالى اعلم (واما) سراط الافرار الحد فيها  
 ما مع الحد وكلها ومهما محص المعص دون المعص اما الذي مع الحد وكلها فيها اللوع فلا يصح افرار القسي في  
 مي من الحد ودلان سبب وحب الحد لا بد وان يكون حياه وفعل السبي لا يوصف بكونه حياه فكان افرار كذا  
 محصا ومها اللط وهو ان يكون الافرار بالخطاب والمار ون الكاب والاسار حتى ان الاحرس لو كسب  
 الافرار في كساب او اسار انه اسار معلومه لا حد عليه لان السرع على وحب الحد انسان التمس الذي لا يرى انه لوار

نارطه اخر الايام عليه احدهما يخرج الزمار اليان لا يماضي الا بالصرح والكتابة والاسما حرة الك  
 محاسبه واما السرفلس شرط الصلحه الاقرار فمصح او ار الاسمى واحذر دكتها كالنسيان لا اعني لا مع  
 ماسر سب وحوها ركذا الخ ووالاسلا اريد كور نسب به طحي صح او ار ارفي راسي الزوا في  
 جمع الخدر وعذر ورحمه له لا صح او ار العدى من اسباب الخرم من تصديق المؤني بالكلية في  
 التصديق على عموما ذكر في كتاب السرفه راسه سخته رعا الى اما (واما) الذي على العس من المعصيه سانه  
 الاربع في خدر له حصه وهو ان حرا مع مراب وحدها عدا وسد الساميه سله ارحمه لس شرط ركبي  
 ماقرار مر ارحه (وحده) قوله ان الاقرار انصار حجه في السرفه لوجها حام السند فيه على حاسب السند  
 وهذا المعنى عند التكرار وان وجد سوا لان الاقرار احوار واشغلا لم يدر حقا ما التكرار ولهذا شرط سائر  
 الحدود خلاف عند التثني في السلف لان له وجها ما طعن عليه فيها الا ان شرط امه الاربع في سائر  
 هذا فسر على موضع التمسد (ولما) ان التماس ما قبله الا ان تركه التماس بالنص وهو ما روي ان معراة ال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالرافد عرض سله السلا والسلام وحده الكر مع هذا الى الاربع مع  
 كل الاقرار من مقرر اللحد لا حرا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاربع لان الحد من ما طعن رحوه الامام  
 لا يحمل التمسد (واما) العدى في الاقرار التمسد فليس شرط الا حجاج رجلي يشرط في الاقرار بالسرفه والسرب  
 والسكران او حصه رجه له ليس شرط قال اوسب رجه له ان كلما سطر ارجوع بعد الاقرار فيه كره  
 اليهود كراعه او الكس رجه له ان سدان يوسب شرط الاقرار من مكان (وحده) قوله ان حد  
 السرفه والسرب والسكران ليس حوايه تعالى كخدر لم يقرم مراب الاحتياط فيه اسراط العدى كذا في اثار الاله  
 مكبي ههنا المر من شرط الاربع هناك استدلالا بالنسبة الى السرفه والسرب كل واحد منهما سب سبها  
 بسبب ما روي وهو ساد ساهدين فكذلك الاقرار رطما ان الاصل ان لا يشرط التكرار في الاقرار كره  
 انه احوار الخدر لا يردا سكران اخر راسا عرفه اسد الاربع مع ما بالزمان سبب معمول للمنى فسر على موو  
 النص رما سدان في الخالس فيه وهو ان مراب مع محالس راحطه السباح في انه سبب محالس القاصي او محالس التمسد  
 والصحيح انه مع محالس التمسد فكذلك روي عن ابي حنيفة انه مع محالس التمسد لانه سله اعتلا السلام اعتبر  
 اختلاف محالس ماء حسب كل خرج من السجدة كل مر م سبب رجه له السلا والسلام يخط رجه  
 روي عن ابي حنيفة في تسمية اختلاف محالس التمسد وهو ان مراب سبب حجي سوارى من حري تاصي سبجي  
 فسر مذهب سكذا ان مع مراب رما ان يكون الاقرار في يد الامام ومن كان سبب في مجر الاقرار لان اذا  
 ما عركا عذر رسول الله صلى الله عليه وسلم روي عن سبب التمسد وسبب السرفه في الاقرار لا قبل بها هم  
 لان ان كان مراب سبب لعلوا ان الحكم للاقرار لا لسا لان كان مكراد لا مكرامه حوج راجوع عن  
 الاقرار في الخدر فاحدها سبب وحل صحيح واسه سخته رعا الى اعلم ومنها السجدة في الاقرار بالزوايه  
 السرب والسكران لو كان سكران لا صح او ار اما على اصل ابي حنيفة رجه له فلا السكران من هذا  
 الى ان لا يعمل فلا لا كره سله راما مسورا حيه واما على اصلها فلا لاله اسبب الخدر على كره  
 فبذلك سبب العمل لهذا سبب به فور السبب في رجب الخدر ليس شرط في الاقرار الخدر  
 والتصاص لان التصاص ليس حوايه عند التمسد وحده التمسد مع السكر كذا في الاقرار لان سار  
 التمسد راد احوار ام على او ما سله الخدر كلما ان اكره لا يكرامه روجع مسجده احد الخلسه  
 وهو حوايا السرب والسرفه حوايه التمسد ولا سبب التمسد راسه على اعلم رما ان كره  
 الاقرار الزمان في تصور وجوده رما انه ان كان لا تصور كاخوب يسج او ار لان ان لا سبب سله لسا

الا لم يصح او اراحى النفس لتصور الرميها لحق الا لواءى حتى وحى اذا اقرى حل اوقته هو  
 مثل الصحيح لا معنى حل اوقته يتصح ومنها ان يكون المرقى في الافرار ما لم يصر على دعوى السبهود لم  
 يكن ان او رجل انه رى ما را حرم او اقر امرا اهابت باخرى لم يصح افرار لان من الحارم ان لو كان  
 على رجل النطق لا يدعى الكناح او انكر الرادع سافدرى عنه اخذنا كرى موضعه ان سا الله تعالى واما  
 حبه المرقى باق الافرار بالثبوت والسهاد عليه فليس شرط حتى لو اقر انه رى ما را سبهود عليه السبهود  
 لم يامر ما سبهود الافرار وطلب السهاد وتمام احدى الرجل لان العايب بالعينه ليس الا الدعوى واما  
 ليس شرط وهذا رحم ما عمن غير شرط حسمو ذلك المرقى وكذلك العلم بالمرقى ما سبهود اصبح افرار بالثبوت  
 ما را سبهود بها حسم المرقى فلا حلو اما ان حسم قبل اذنه اخذ على الرجل واما ان حسم بعد الاذنه  
 من حسم بعد الاذنه من اقر على ما اقر به الرجل خذ ايضا كما خذ الرجل وان انكر وادع على الرجل  
 خذ التديق لا خذ الرجل خذ التديق لا يلاحب عليه حدى واما من احدى ما ولاها الاخر وان حسم قبل  
 اذنه اخذ على الرجل فان انكر الزموا دع الكناح او لم يدع وادع خذ التديق على الرجل او لم يدع حكمه  
 يذكره في موضعه ان سا الله تعالى والعلم بالمرقى ما ليس شرط لسبهود الافرار حتى لو قال رى ما را ولا اقر ما  
 اصبح افرار وخذوا العلم بالسبهود به شرط تخه السداد حتى لو سبهود السبهود على رجل انه رى ما را وقالوا لا رى ما  
 لا هل سبهودهم ولا تمام اخذ على المسبهود عليه وقرى ان المرقى الافرار على سبهودى الامر على حقيقته الحال  
 حسم ما رى ما كان افرازه احراز على وجود الزامه حقيقته الا انه لم يصر اسم المراد وسبهودا لا يورب سبهود  
 فاما السهاده فانه سبهود به من الامر على الظاهر لا على الحقيقة لتصور رساله عن الوصول الى الحقيقة فهو لهم لا يعرف  
 بل المراد يورب سبهودا رى ما را سبهودا او امرا له فها سبهود حل او ملك فهو القرى والله تعالى اعلم واما عدم التعداد  
 هل هو شرط لصحة الافرار بالخدماى خذ التديق فليس شرط لانه ليس شرط لقبول السبهود ولى ان لا يكون  
 شرطاً لصحة الافرار وكذلك في خذ التديق باعداها بالبلاء وعذرهم رحمه الله كما في السهاد (ولما) القرى من  
 الافرار والسبهاده وهوان المانع السداد عكى التهمة والصعبه وهذا لا يوجد في الافرار لان الانسان غير مهم  
 في الافرار على حبه وكذا في خذ التديق فلو امانا في خذ التديق فليس شرط عدهما وعد حسمه ليس شرط ساء  
 على ان تمام الزامه شرط صحة الافرار والسهاد عدهما ولهذا لا ينعى مع التعداد وعده ليس شرط ولو لم ينعى  
 العهد ولكن ربما لا يوجد منهم لم يصح الافرار عدهما خلافا له (وجه) قول حسمه ان الله ان خذ التديق ليس  
 خصوص على الكتاب والسبه واما عرف باجماع الصحابه واجماعهم لا ينعى عدهما من مسعود رضى الله  
 عنه ولم ينعى عدهما عدهما روى ان رجلا حيا من اهل عده الله من مسعود رضى الله عنه فادع  
 عده سبهود فقال له عده الله من رى الله ان لا ينعى عده او لا ينعى عده كذا قال رضى الله عنه بل هو  
 روى روى واستنبكه فان وجد من رايه احر فاحذروا فادع رضى الله عنه اخذ عده روى الله ولم ينعى عده  
 عدهما وان لم ينعى فلا ينعى الا جماع بدونه فلا ينعى بدونه لان وجوبه بالاجماع ولا اجماع ما سبهودا ان الله لم ينعى  
 سكران فاما اذا كان سكران فلا ينعى السكران على السبهود من الزامه ولذلك لو حى به من مكان بعد لا ينعى الزامه  
 ناخى من مله عاده خذوا لم يوجد الزامه لئلا لان هذا موضع العذر فلا ينعى فام الزامه والله تعالى اعلم وا  
 افراسان ما را عدا تاتى معنى ان ظهر الكراهه او طرد وكذا في المر السبهود والله عليه الصلا  
 والسلام ما عر وكذا روى عن سبهودا عمر رضى الله عنه انه قال اضربوا المعرفى اى بالثبوت افراز ما طرقى  
 حله او يتصح العمل به آفه هكذا قال عليه السلام لما عر ان حل ام لم يحوز و تعالى فومه فسلم  
 عن حاله اسرى انه يتصح العمل ساله عن ماهه الزامه وعن كفه وعن مكانه وعن المرقى ما را كراى السداد

[illegible]

والحد اعرجى المدفوع للاسحلاف كالتبرير وانه حق انه سبحانه وعلى الجمع من اقامه الحد عند  
الكل كذا راجد من حد احدهم كذا السرفه انه يحرم في الاسحلاف رلا منى عند الكل الحد ولكن  
نقص المال وكما هو او يوجب وخدمتهما الرضى في النقص في الطرف بالنسب انه خلف عند الكل لا يفتى  
بالتقص بل بالنسب على ما عرفت وان قال المدعى ان الله حاصر في الضر على دفعه عن المدعى عليه التقدي الى  
قام الخا كمن عليه والرا من الخس الملامه اى قال للمدعى لانه الى هذا الوقت فان احسرت الله فيه والاحلى  
سبيله ولا يوجد كسب بسببه هذا قول اى حسره رحمه الله وعندهما يوجد كسب الكفيل رها بما سبلى ان الكفاله  
في الحدود عاير عند اى حسره رحمه الله حسب قال في الكفيل ولا كماله الى حد ولا فصاص وعندهما يكفل  
لانه امد وكذا الخصاص في شرب قول اى حسره رحمه الله عنان معا لا يوجد الكفيل في الحدود والنقص حرا  
وما ابدل من نفسه واعطى الكفيل هو حار بالاجماع وطاهر اما في الكفيل بدل على عدم الحوار عند لان  
كافه السبلى ا حلت على الافعال السرفه رادها في الحوار من الاصل كماله على قوله سلبه الصلا والسلام لا صلا الا  
ظهور ولا نكاح الا سبود ربح ذلك (وجه) فوهما ان الخس حار في الحدود فالكفاله اولى لان معنى  
الوسع في الخس المبلغ معنى الكفاله فلما حار الخس فالكفاله احق الحوار ولاى حسره رحمه الله ان الكفاله  
سرفه السبلى والحدود منها على الدر والاسقاط قال عليه الصلا والسلام ادرؤا الحدود وما اسطعم فلا  
تناسبا الاستدراك الكفاله بخلاف الخس فان الخس للهمه سرفه روى انه عليه الصلا والسلام حسن  
وحدار بالهمه رند بسبب التهمه في هذا المسله بقوله الى الله حاصر في الضر حار الخس فا اقام المدعى ساهدا لا  
يعرفهما الناصى اى لم يظهر عند التهمه عند الخس فلا خلاف ولا يوجد كسب ران اقام ساهدا واحدا عند الخس  
عند اى حسره رحمه الله وعندهما لا يحسن و يوجد كسب (وجه) فوهما ان الحق لا ظهر حول الواحد وان  
كان عدلا فالخس من ان بخلاف الساهدين فان سبب ظهور الحق قد وجد وهو كمال عددا حقه الا ان يوفى الظهور  
له فبظهور العداله فببب السببه فمحسن (وجه) قول اى حسره رحمه الله ان قول الساهد الواحد وان كان لا  
يوجب الحق فانه يوجب التهمه وحسن المسم حار ولو قال المدعى لا يثبت اى سبه او حار ح المصرا بحسن  
بالاجماع لعدم التهمه فان اقامت الله للمعدوف على التدوى او اقر القادى به فان الناصى يقول له اقم الله على محه  
عندك ان اقام ان نفسه من السبود على معاصيه الرامى للمعدوف او على امر اى قال ساعد الحد من التدوى و عام حد  
الر ما على المدوف وان عرجى اقامه الله هم حد القدى على القادى لقوله تعالى والذين همون المخصصات هم لم  
ماوا نار به سجدوا فاحدوهم معاصي حد وان طلب الناحل من الناصى وقال سبودى عاير حار ح المصرا لم  
تؤجله ولو قال سبودى في المصرا حله الى آخر الخس ولا ربه المدوف وقال له اسب احد الى سبود فاحصرهم  
بولا يوجد كسب كسب نفسه قول اى حسره رحمه الله عه وعندهما يوجد كسب او لا به و يوجد كسب الكفيل  
ر (وجه) فوهما انه محتمل ان يكون صادقا في احكامه ان الله عه في المصرا و ر حلاله كماله الاحتصار في ذلك الوقت  
فاحتاج الى التاخر الى الخس الناصى احد الكفيل للاهوب حنه عسى ولاى حسره رحمه الله ان في التاخر الى  
حار الخس الناصى معاصي اسما الحد مدظهور وهذا لا يجوز خلاف الناحل الى آخر الخس لان ذلك القدر  
لا يمد فاحلا ولا معاصي اسما الحد مدظهور وروى عن حد رحمه الله انه اذا ادعى ان الله حاصر في المصرا  
لم يعد احدا معه الى السبود فان الناصى سمع منه من السرط من محظوظه ولا يركه حتى يعرف ان لم يحد صر الحد  
لو صر من الخدم اقام القادى اليه على صدق ما له فببب بته وسقط منه الحد اب ولا تطل سهادته  
عام حد الر ما على المدوف كماله اقامه اقل ان صر الحد اصلا ولو صر الحد ثمانية اقام الله على ربا  
لمدوف فببب بته و طهر اقول في حوار سها القادى وان لا يبر مردود السهاد لانه قد اتم كسب





لا يجرى والمسلمة مبررة في كتاب الوكالة ولا يجوز التوكيل في هذا الباب عند اختلافنا في رحمته والله المبرر  
 بذلك ان حصر المندوف بنسبه شرط حوار الاستدعاء عندنا وعند من ليس بشرط وهو حصر التوكيل مقام  
 حبه به على ان هذا الحد عند حد المندوف على اخلوص فحصره في الساب في الاستدعاء حتما (ولنا)  
 ان الاستدعاء عندنا مع التوكيل بنسبه استدعاء مع السهم لحوارانه لو كان حاصر الصدق القادى في دفعه والحدود  
 لا تسوق مع السهام ولو كان المندوف حيا وفي القيد فمما به من الحسومة او من حاسر الحد عندنا  
 خلافه للسابق ما على ان حد القيد لا يورث عندنا وعند يورث وساقى المسلمة في وجهها هذا اذا كان حيا  
 وفي القيد (واما) اذا كان مضافا لحوار في ان لو لم يكن كذا كان او لا يورث ولا يورث منه وان سئل او لو لم  
 وان علق ان حاصم القادى في القيد لا معنى للقيد هو الحاق العار بالمندوف والمثل ليس محل لالحاق العار به  
 فلم يكن معنى القيد راجعا اليه بل الى فروعه واصوله لانه لم يحتمل العار عند المثل لوجود الحرمة والمصلحة  
 وهذه الاشياء تكون وقد لا حاربه فكان القيد بهم من حب المثل في حب المثل حتى الحسومة لدفع العار عن اسمهم  
 خلاف ما اكان المندوف حيا وفي القيد فمما به من الحسومة بل سئل لان القيد  
 أصيب اليه وهو كان خلافه لان القيد صور ومعنى الحاق العار به فانه عند القيد هو حيا حتى الحسومة له حاصه فلو  
 اسئل الى ربه لا سئل اليهم نظر في الارث وهذا الحد لا يحل الارث لانه كره في ضرورة ولا خلاف في ان  
 الآخر والاحواب والاعمام والعمام والاحوال والاحلال لا يملكون الحسومة لان العار لا يملكها لا يملكها  
 الحرمة والمصلحة والقيد لا يساويها لا صور ولا معنى وكذا ليس لولي المصاهرة ولا له الحسومة لان القيد لم يساويه  
 أصور ومعنى الحاق العار به واحلف انما رضى الله عنهم في اولادهم انهم هل يملكون الحسومة عندهما  
 يملكون عند حد لا يملكون (وجه) قوله ان ولد المثل ينسب الى ابيه الى حد فلم يكن مندوقا معنى مندوق  
 (ولما) ان معنى الاولاد موجودا بالنسبة لخمسة ناسه واسطة ابيه فصار مندوقا معنى فملك الحسومة وهل راعى فيه  
 الترتيب لعدم الاقرب على الامد قال انما رضى الله عنهم التلايه لا راعى والاقراب والا بدسواء فله حتى كان  
 لاس الا ان محاصم فيه مع فام الاس الصلي وعذر فر رحمه الله راعى فيه الترتيب رتب للاقرب فالاقرب وليس  
 الا عند حتى الحسومة والمطالبة بالقيد لا الحاق العار بالمحاصم ولا سئل ان عار الاقرب ويد على الامد فكان اولى  
 بالحسومة (ولنا) ان هذا الحق ليس يربط نظر في الارث على معنى انه يربط الحق للمثل فمقتضى الى الوراء بل  
 يربطهم اسداء لا نظر في الاستدعاء من المثل اليهم لانه كره ان المثل يربط حرج عن احوال حقوق العار به فلم يكن  
 يربط الحق لم نظر في الارث فلا راعى فيه الاقرب والامد وكذا لا راعى فيه احصان المحاصم بل الشرط  
 احصان المندوف عند انما التلايه حتى لو كان الولد او الولد عندنا او مدافله حتى الحسومة وقال فر رحمه الله  
 احصان المحاصم شرط وليس للعدول الكافر ان محاصم (وجه) قوله ان اساق حتى الحسومة له نصير وره مندوقا  
 معنى فاما في القيد الى المثل ولو اوصف اليه القيد اسداء لا يحب الحد فيها اولى (ولنا) ان الحد لا يحب لغير  
 القيد بل يحق عار كامل بالمندوف وان كان المثل محصا فحق الولد عار كامل فلا يربط احصان لان اسراطه  
 حقوق عار كامل به وقد حله بدونه ولو كان الوارث فله حتى حرم الميراث فله ان حاصم لانه كره ان هذا الحق  
 يربط نظر في الارث ولو دفع رجل امه وهي معه فليس للولد ان محاصم اياه لان الاب لو دفع ولد وهو حي  
 يربط ليس للولد ان محاصم ابا نطق الله في دفع الام اليه اولى وكذلك المولى اودف امه عدوه وهي حرمه فليس  
 بعد ان محاصم مولاه في القيد لانه عند مولاه لا يندفع على شيء والله تعالى اعلم  
 الفصل في ما يضاف الى الحدود وقولنا والله هو في خلاف في حد الزنا والسرقة والسكر والسرفه انه لا يحتمل  
 لغو الصلح والا راء عندنا ما يوجب الحجة لا يوجب الله تعالى حاشا لا حتى للمدفعه فلا يملك استعاظه وكذا اخرى

[illegible]



وقد لا يلقى الامة من عتاق منه سب عسا رواه في حديثه من احدث الى الخلافة المرحل  
 على حاله والاراقم قد علم على احواله من حب لغيره فلا يحصل ارحم من ان  
 المولى لا يلقى الامة في يحصل ما سعى ما امة احد ولا راحة في اوله خلاف المرحوم رضى احد هما ان  
 اتم رهاقه واتوسج ودل سيره من يكون اعلى وقد يكون رفع القيوب ريس الوجه وقد يكون  
 سب اسواط على حب اخته وحل احدى في لاند ذكر موضع المولى سارى الاسم في هذا لانه من باب  
 ان سب منه التاديب والعسفة لانه للمولى لا يفرحه فلولى اتصال مع عن هذا التدرى الا لانه  
 لا يحب مساقي مانه المد لا يبيده بخلاف الخدر الذي ان في التمر برور لسب في الخلد ان اسباب  
 اتم رهاقه وجوده واحتاج المولى الى ان يمرر له كفى كل يوم وفي كل ساعة في الزرع الى الاما في كل حين  
 ومن حرج عظم على النواي موضع اقامه احد الى النواي - ما روى عن المولى ما دوى في ذلك من حبه الاما دلالة  
 وصا ما عن الامام منه ولا حرج في احد لانه لا يكره وجوه لا يهدم كذا اسباب وجوه واما الخلد ان  
 فحتم ان يكون حقا انوم معلوم علم سلبه الفصل والسلا منهم من طريق اوحى اهم سمون الخلد ومن  
 غيرهم من الامم والسلطان وحمل ان يكون ذلك حقا لانه في حق سديم والتخصص له عن اقامه  
 الخلد ان الامة السلف لا يأسر ان اقامه ما سبها بل هو حو بها الى الحكماء المحسنين وقد يحى منهم في  
 ذلك من غير رعى اقامه طريق التسبب السب في رفع ذلك الى الامام طريق الحسنة والتخصص للمولى له عن  
 لهم في اقامه الاحمال السلف والتخصص في ذلك وحمل ان يكون المراد من الخلد كور في الحد سائر بر وجود  
 معنى الخلد وهو المانع فلا يصح الاحتجاج بهما مع الاحمال وانه على اسلم للامام ان يستحل على امة الحدود  
 لانه لا يحد على اسما اجمع منه لان اسباب وجوهها وحدي انظار دار الاسلام لا يكره الذهاب اليها وفي  
 الاحتجار الى مكان الامام حرج سلم فله يجر الاستحلاف لتعطل الحدود وهذا لا يجوز لهذا كان عليه الصلاة  
 والسلام جعل الى الخلد سدا الاحكام اقامه الخلد - ثم الاستحلاف بول شخص بوليه اما التخصص  
 فهو ان يس على امة الخلد في حوزة الخلد لانه لا يسل اما بوليه على صراحة عامه راحة فاعلمه في ان بولى  
 رخلا ولا يماه من امار اقليم او يندسهم فملك المولى امة الخلد ودوان لم يحس سلطانا له لما قد امار ذلك البلد  
 فسوف الى التام صاح المسلمين اقامه الخلد ومنعظم مصالحهم فملكوا واخاصه في ان بولى رخلا ولا يماه  
 من حياه الخراج وخوذلك فلا ملك امة الخلد لان هذا ما توليه في سائر امة الخلد ولو اسعمل امة على الحس  
 الكثيرين كان امر مصر او مدسه غير امة امة الخلد فملك امة الخلد في مصر لانه كان ملك الامام في ذلك فاذا حرج  
 فاهله او سبهم ملك سلمهم ما كان ملك منهم في الخرج واما من اخرج امة الخلد ما ما كان ملك امة الخلد  
 عليهم في الخرج وعتاخر وح في خصوص السلا اقامه فلا ملك الامة والامام العدل لانه هم الحدود وسد  
 التقاضي في مصر كانه ان سمل في السلا للامام لا يملك في جميع دار الاسلام - فهو كذا الاستعمل فاصا  
 لانه سمل ذلك في المعسكر لانه ما بال الامام رانه على اعلم واما الذي خص العس درن العس منها السداه من  
 السد في حذر ارحم ائمة السبا حتى لو امسح السودس الداه ارامه اراوا كلهم او سبهم لا حازرهم على  
 السودس له وهذا قول في حبه رجد رحدى الزواحي عن اى سب استحسانا روى عن اى سب رواه  
 اخرى اهل السب شرط واما الزحم على المسو عليه وجهه قول السابقي رحمه الله هو الناس وجهه القاسم السود  
 في ارافه السباد وسائر الناس سواء لم لا رده الداه من احد منهم فكذلك السو - ولان الزحم احد بوى الخلد  
 فيعزل النوح الاخر وهو الخلد الداه من السو لست شرط في كذا الزحم (ولما) ما روى عن سدا  
 على رضى امة انه هل رجم السو دار لا هم الامام في الناس كلهم في الترف كان لك حشر من استجابه رضى

انه عليهم ولم يسل انه انكر عليه احد فكون احما واولا في اعزاز السرط احضا طاق في الحد لان السهودا ادوا  
 بالرحم عما استطاعوا فله فحملهم ذلك على الرجوع عن الساد فسمط المحدث اليهود على خلاف الحد لان  
 اعماق هذا الداء سرط استحسانا بالآل فسمط الحد عليه والار ورد في الرحم حاصه فبق امر الحد على اصل  
 الناس لان الحد لا يحسه كل احد فموص استبقوا الى الاله بخلاف الرحم والله تعالى اعلم ومها اهلها ا  
 الساد للسود عند الافامه في الحد ود كلها حتى لو طلب الاله التسق أو أوزد أو الحون أو العبي أو الحر من واحد  
 الفد بان فسق اليهود أو اردوا أو حوا أو عمو أو حر سوا أو حر واحد القدي كلهم أو بمسهم لانام الحد على  
 اليهود عليه لان ارض اسباب الخرح على الساد عند امضا الحد بمرله اع احبا عند التقضا به واس احبا عند  
 القضا بطل السبا فكند اسد الامضا في باب الحد ودع القضا واماموب اليهود ودعهم عند الافامه فلا  
 تمن من الافامه سار الحد ود لا الرحم حتى لو ماتوا كلهم أو ماتوا كلهم أو بمسهم لانام الحد على السود عليه لا  
 الرحم لانها للناس اسباب الخرح لان اهلها الساد لا بطل بالموب الرسه بل تتاحى وسمر ومحم بالمداله على  
 وجه لا يحمل الخرح وفي حد الرحم اما سمان الافامه لا لانها محر جان في الساد بل لان الداء من اليهود سرط  
 حوار الافامه ولم يوجد وروى عن حمدي اليهود اذا كانوا مقطوعين الابدى او هم مرض لا يستطيعون الزمي  
 ان الامام يرى من الناس وحمل قطع الداء والمرص عذرا في قواب الداء ولم يحمل الموب عذرا فيه وان سب الرحم  
 بالافار سدانه الامام من الناس والله تعالى اعلم ومها ان لا تكون افامه الحد اب حوف الهلاك لان هذا الحد  
 سرع راحرا الامه لكافلا محور الافامه في الخرح السدود والرد السدود في الافامه فمها من حوف الهلاك ولا هام  
 على مرض حتى يرا لا يجمع عليه وجع المرض وام الضرب فحاف الهلاك ولا هام على النفس حتى ينص  
 النفس لان النفس نوع مرض ومام على الخاض لان الخصى ليس مرض ولا نام على الحامل حتى يصع ويظهر  
 من النفس لان فيه حوف هلاك الولد والوالده ومام الرحم في هذا كله الا على الحامل لان رله الافامه في هـ  
 الاحوال للاحرار على الهلاك والرحم خدمك فلامنى للاحرار على الهلاك فيه الا انه لا هام على الحامل لان  
 فيه اهلاك الولد بمر حتى ولا يجمع السرب في عضو واحد لانه هوى الى طلب ذلك العسوا الى من سب حد وكل  
 ذلك لا محور بل يرمى الضرب على جميع الاعضا من الكس والذراع والعصن والساق والقدم الا الوحه  
 والقرح والراس لان الضرب على الرمح مهلك عاد وقد روى عن سيدنا على رضي الله عنه موقعا عليه ومروفا  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اني رحبه ومداكر والضرب على الوحه يوجب المله وقد نبى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن المله والراس جمع الخواس وفيه القتل فحاف من الضرب طه قواب القتل او قواب بعض  
 الخواس وفيه اهلاك الداء من وجه وقال ابو يوسف رحمه الله احبا لا يسرب الصدر والبط و يسرب الراس  
 سوطا او سوطا اما الصدر والبط فلان فيه حوف الهلاك واما الراس فلعل سيدنا عمر رضي الله عنه اصر بوا  
 الراس فان فيه سبطا والخواب ان الحد و ورد في هل اهل الحرب حصوا فوما كانوا السام خلتون او ساط  
 رؤسهم ثم سرب الضرب على الاعضا مدهسا وقال السافى عليه الرحمه ضرب كله على الظهر وهذا ليس سديد  
 لان الامور به هو الخلد ربه ما حود من ضرب الخلد والضرب على عضو واحد محرق للحد ويهدم من الحد لا يمكن  
 السرب على الخلد بعد ذلك ولان في الجمع على عسوا واحد حوف الهلاك وهذا الحد سرع راحرا لامه لكافلا والله  
 سبحانه وتعالى اعلم واما كفه افامه الحد ود فاما حد الرحم فلا معنى ان يوط الرحم منى ولا ان سب ولا ان  
 يحمر له اذا كان رجلا بل هام فاما لان ما عرا لم يوط ولم يسل ولا حفر له الا يرى انه روى انه هرب من ارض  
 فلسطين الى ارض كبر الحجار ولور ط او سب واحفر له لما قدر على الهرب وان كان المرحوم امرا فان  
 ساء الامام حفر لها وان ساء لم يحمر الحفر فانه اسيرها وقد روى انه عليه الصلاه والسلام حفر للبراءه العامه

الى سدوميا واحده فعمل احصيه ورماها وحرق سدوميا رضى الله عنه لراحه الهمة انه الى سرم او اما  
 رل الخه ولان احرقه وعمره بناتها لا يلا حرقه دعه الله الخدر لا نل لكل من رى ان سجدته  
 لان ارحم خنمب ما كان اسرع الى اهل له كان اولي السا كان اراى ارحم حر من الحر و لم سجدته  
 ان سجدته لانه فتح الرحم من غير ضرور لان غير تكفه و منه و ضرور ان حمله تسيل الملائكة استدن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في قل الله ان مر وكان مرسكها طلقا لسلام من ذنب و دل عه تكفه  
 غير و اما جد الخدر و سد الخدر و صر ا حادرا ما حادسرب هم حاد القدي لان حياه الزمان عظم من حياه  
 السرب ان القدي امان حياه القدي و لم سل هذا لان القدي سبه الى اربا كس بدون حصه اربا و امان حياه  
 السرب فلان فتح اربا بسر و صر و حره من السرب من سره لا عيلا ولهذا كان الزمان امانى لاد  
 كلها خلاى السرب وكذا احرق سراج سد ضرور الخضر الا كرا ولا ساج الزمان عدا كرا و طلقه السك كذا  
 و حوب الخدر في الزمان بعض الكتاب المرر المكسول لا عني السرب و اما السرحه الصغاه الكرام  
 رضى الله عنهم بالاحياء والاستدلال القدي قالوا اسكره دى و ادا دى ادى و خداته دى ساتون و دل  
 سحاه و سالى حل سابه فى حدا ما ولا ماحد كم همار ادى ساه اكم و مود منه سالى اتا و لى ان  
 سجد الخدرات و اما كان صرب القدي احب الصر من لوحى ا حدهما لار حود من سسبه و دلان  
 السادى حتمل ان يكون صا فى مده لاحد عله راتى انا انا صاى الله رالها على اساد حرق و موع  
 حصف و صرب فاسا ولا سدى الصاى ولا على الاوص كما فعل ما بالانه سد مل صرب فاسا ولا  
 السوط سد السرب بل رفع لان الله سد السرب بل رفع به اخرى فكر رى على الخدر ولا سد الخدر لادى  
 ما فوى راسه لانه نحافه الهله اربى الخدر ولا سرب سوط له لان انا صاى اعر مر لعه به اخرى  
 فصر كل صر به سر صى فكون و دل على اتدر اسرع و سنى ان يكون الخدر لادى صر انا صاى اعر  
 صرب صر به من صر سى لس بالرح ولا ندى لادى سد من و خرد الزحل حدا زبا و صرب على ازار  
 واحد لانه اسد الخدر صر ما رمى السد لاحصل الا بالبحر بدوى حدا السرب بحر داساى الزمان المسور  
 و روى عن حدر حه الله لا يحيد و حده الزمان صرب السرب احب من صرب الزمان لادى انا صاى اعر  
 اتحسب و دل بل بالبحر بد و حده الزمان المسور انا صاى اعر اتحسب فمرى السرب و حده فاسا  
 و دل بالبحر بد لا عسنا القسور من الخدر هو الزحر لا يحيد حدا القدي لادى حده فاسا و حده سسبه  
 عمل فمرى فده اتحسب بل بالبحر بد و حده الزمان المسور انا صاى اعر اتحسب فمرى السرب و حده فاسا  
 لا مده و اما المرر فلا يربع عها ساهها الا حسو و التروى الخدر و كل لا باعور و سرب فاسد لان لك اسرطا  
 و هرق الصربى الا عسا كلها لادى لان انا صاى اعر عوا حده مع اخلا كاللسموارى سا اعر بالبحر بد  
 ذلك لس عسر عسر على الاسا كلها الا الوحر انا صاى اعر و الزمان و حده كرا بالبحر بد فاسد رلا ها سى من  
 ذلك فى المسجد لمار وى عى ان عاس رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم و دل لا تهم الخدر دى  
 المساد و حدها من الساب و لان عظم المسجد و احب و انا صاى اعر الخدر و حده فاسد و حدها من الساب  
 سل السوى و المساد فال سله السلا السلا حوا مساحد كم حياى كرا حوا كم و ساه كم و اسر كم و سل  
 سوفكم عظم المسجد رملو ان سل السبى رل ان عظم دى الخدر و الزمان فاسا كرا لك ولان كرا حدا  
 اربى و لان انا صاى الخدر و المساد لادى بلو مده فصح صاه المسجد على ذلك و سنى ان هام الخدر و كها  
 فى ملا من الساب لوله ساول رعالى سراسه لاسد عداها طاهه من المومنى الرضى وان ردى حدا الزمان  
 لكن الساب الوارد فده يكون ارادى سار الخدر و دلان المقصود من الخدر و كها واحد و حده العامه و دل

لا يحصل الا وان يكون الا فامه على راس العامة لان المحصور مخرجون باسهم المماسه والميت مخرجون باحار المحصور فحصل الزجر للكل وكذا فيه مع الخلاص من المحاور عن الحد الذي حمل لانه لو حارب لمعه الناس عن المحاور وفيه تضاد مع التهمة والمثل فلا تبعه الناس ان هم الحد عليه لاحرم سبي منه والله تعالى الوفي في فصل **في** وامان ما سقط الحد سد حونه فالمسك له انواع منها الزجوع عن الافرار بالرا والسره والسر والسكر لا يمحمل ان يكون صادقا في الزجوع وهو الا نكار ونحوه في ان يكون كما انه فان كان صادقا في الانكار يكون كاد في الافرار وان كان كاديا في الانكار يكون صادقا في الافرار فهو سبه في طهور الحد والحد ولا يسوق مع السهات وقد روي ان ما عرا لما عرى من يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرا بالقيه الزجوع فقال عليه الصلوا والسلام عليك عليك مسها وقال عليه الصلوا والسلام لك المراسم فولى لا ما حاله سره وكان ذلك منه عليه الصلوا والسلام فلهذا الزجوع فلو لم يكن حمله للسقوط في الزجوع ما كان للثمن معنى وهذا هو السبه للامام اذا اقر اسان عند سبي من اسباب الحد ودالحال سبه ان فلهذا الزجوع في الحد كما فعل عليه الصلوا والسلام في الرا والسره وسوا رجح فعل القضاء او سد فعل الامضا او عدم امضاء بعض الخدياب او بعض الرحم وهو حي عند الما فلما سم الزجوع عن الافرار قد يكون بها وقد يكون دلاله ان احد الناس في رحمه به ب ولم يرجع او احدا في الحد هرب ولم يرجع حي لا سبي ولا سره من له لان الحرب في حد الحاله دلاله الزجوع وروي انه لما هرب ما عرد كذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا حليم سبه دل ان الحرب دليل الزجوع وان الزجوع مسك للحد وكما نصح الزجوع عن الافرار لما نصح عن الافرار بالا حصان حتى لو سب على الافرار بالرا ورجع عن الافرار بالا حصان سب عليه الرحم ومحمد لان الاحصان شرط ضرور الرابعه لو حوب الرحم فصيح الزجوع عنه كما نصح عن الرابعه سب الاحصان وبي الرابعه الحد واما الزجوع عن الافرار بالندى فلا سب للحد لان هذا الحد حي عند من وجهه حي عند ما سب لا يحمل السقوط في الزجوع كالتقصاض وغيره ومنها يصدق في المندوف القادى في القدي لانه لما صدقه فقد ظهر صدقه في القدي ومن الحال ان حد الصادق على الصديق ولان حد المندوف اعما وحده مع عار الرا وسبه عن المندوف ولما صدقه في المندوف فقد ابرم المار نفسه فلا يدفع عنه الحد فسقط ضرور ومنها تكذب المندوف المرفى في افراة المندوف بان هول له ان لم يصدق في الرا لانه لما صدقه في القدي فقد كذب نفسه في الدعوى والدعوى شرط ظهور هذا الحد (ومنها) تكذب المندوف محمه على الصديق وهي السبه بان هول بعد القضاء بالحد فصل الامضا سهو دى سهو وارو ولا يمحمل ان يكون صادقا في التكذب فلهذا السبه ولا يجوز اسبقا الحد مع السبه (ومنها) تكذب المرفى بها المرفى بالرا قبل اقامه الحد عليه بان قال رجل ربي هلا فكدسه واسكر الرا وقال لا اعرفه وسقط الحد على الرجل وهذا هوها وقال حمدا لا سقط كداد كذا كذا في رحمه الله الاحتمال وقد كذا في سرحه قول ابي يوسف مع قول حمد (وجهه) قوله ان را الرجل قد ظهر باقرار وامساح الظهور في حاب المراه لمعى محصها وهو انكارها فلا مع الظهور في حاب الرجل ولها ان الرا لا موم الا بالفاعل والمثل فادام يظهر في حابها مع الظهور في حابه ١١١ انكر ولم يدع على الرجل حد القدي فان ادع على الرجل حد القدي حد حد المندوف وسقط الحد الرا لانه لا محب عليه حدان هذا اذا كدسه ولم يدع السكاح (فاما) اذا ادع السكاح والمهر فل اقامه الحد عليه سقط الحد على الرجل بالا جماع لانه لم يحب عليها السبه لاحتمال ان يكون صا فدى دعوى السكاح فمكس السبه في حوب الحد عليها واذا لم يحب عليها الحد بعدى الى حاب الرجل فمكس عنه وعليه المهر لان الوط لا يمحلى عن عموه او عرامه وان كان دعوى السكاح معها بعد اقامه الحد على الرجل لا مهر لها عليه لان الوط في القصل الاول لضرور اقامه الحد ولم يحد على هذا اذا اقر المراه





قوله عليه الصلاة والسلام ا روا الحدود ما استطع وان لم تكن اقامه مني منها اسقاط الوان هام الكل حماس  
 الخس في الاستسقاء واداب هذا فعول اذا اجمع القدر الرب والسكر والرامن عرا حصان والسر هان  
 هدي اسما مال راو سرب احر وسكر من عرا حمر من الاسر هان المهود وري وهو غير محصن وسري مال اسان م  
 أن به الى الامام بدا الامام بخد القدر مصر به لانه حتى انه عرا من وجهه وماسوا حقوق العباد على الخلو ص  
 فعدم استساو م نسوي حقوق الله تعالى لانه مكن استسقاءها وليس في اقامه مني منها اسقاط الوان ولا ستم م  
 ا اصرب خد القدر محصن حتى يرا من الصرب م الامام بالخارج في الدانه ان شاء بخد المدا و ان سا بخد  
 السرفه به خد السرب عها لاهما بتاسخ الكتاب الر و ر خد السرب م سب بعض الكتاب الكرم  
 اعنا سب اجمع مني على الاحكام او على حر الواحد ولا سب ان البسب بعض الكتاب آكد سوا ولا يجمع ذلك  
 كله في رتب واحد بل هام كل واحد منهما سدا من الاسر الاول لان اجمع من الكل في رتب واحد حصي الى الهلال  
 ولو كان من حملة خد الحدود خد الزحم ان رتب هو محصن سدا بخد القدر و يضمن السرفه و رحم و يذراعه  
 ماسوي ذلك لان خد القدر حتى المدم فعدم في الاستسقاء وفي اقامه خد الزحم اسقاط الوان في عام در الوان لان  
 الحدرد واحده الدر ما مكن فسدرا الا انه يضمن السرفه لان المال لا يحمل الدر وكذا لو كان مع هذه الحدرد  
 فصا في النفس سدا بخد القدر و يضمن السرفه و يضمن فصا صا و يذرا ما سوي ذلك و يذري بخد القدر  
 دون النصا ص الذي هو حالص حتى المدا لان في الدانه بالنصا ص اسقاط خد القدر ولا سب الله لذلك سدا  
 بخد القدر و يضمن فصا صا و يضمن ماسوي ذلك فعدم الاستسقاء بخد القدر الا انه يضمن السرفه لما فاعلا ولو كان مع  
 التقصا ص في النفس فصا ص فمادون النفس بخد خد القدر مخص فيما و ن النفس و حص في النفس و يضمن  
 ماسوي ذلك ولو لم يكن في الحدود خد القدر و مخص فمادون النفس م حص في النفس و يضمن ماسوي ذلك  
 ولو اجمع م الحدود الخالصه واقتل مخص و يضمن ماسوي ذلك لان مخص التقصا ص على الحدود في الاستسقاء  
 و احب رمي قدم استسقاء م در استسقاء الحدود و ستم ضرور والله تعالى اعلم

فصل في و اما حكم الحدود فالحمدان كان ر حافا فاسل دفع الى اهله فمصعون به ما يصح سار الوي  
 فمسلوبه و مكنوبه و يملون عليه و يذو به هذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رحم ما عرفنا عليه الصلا  
 والسلام اصعونه ما يسمون يوما كم وان كان خد احكم الحدود و غير سواء في سار الاحكام من السهاد  
 و غيرها الا الحدود في القدر حصه في أداء السهاد فانه سطل ساديه على التا سدحي لاقتل وان باب الا في  
 الدنا باب عدا و عبد السافي رحمه الله هل سها به سدا ثوبه و قد ذكرنا السله و فروعها في كتاب السهاد  
 و انه الموق

فصل في و اما المبره الكلام في مواضع في بيان سب و حوب العر ر وفي مان سطر و حوبه وفي مان  
 سرفه وفي بيان وصفه وفي بيان ما ظهر به (اما) سب ر حوبه فار م كتاب حابه ليس لها حدم مدر السرفه سوا  
 كات الحابه على حتى انه تعالى كره الصلاه والصوم و بخد ذلك او على حتى المدا ان أدى منها مبر حتى سعل  
 او هول يحمل الصديق والكذب فان قال له ما حيب فافسق باسار و ما فاحر ما كافر ما كل از باسار احر  
 و بخد ذلك فان قال له ما كلب باحر ر باحر ما نور و عو لل لا يحب عليه التمر لان في النوع الاول اعما و ح  
 التمر ر لانه الحى العار بالمقدوس الناس م مصديق ومكذب فمر ردعا للعارعه والفا في النوع الثاني الحى  
 للعار سبه مده غير مالا تصور فرجع عار الكذب الله الى المندوف

فصل في و اما سطر و حوبه فاعل فقط فمرر كل عاقل ار مكن حابه ليس لها حدم مدر سواء كان حرا  
 ار عدا كرا او ابن مسلمان او كافر اما لا اوصيا سدا ان يكون ساولا لان هرا من اهل العتوه الا الصبي العاقل فانه

مر رتاداً لا عموه ولا من اهل انا من الارض الى مارون عهده الصلح راسلام انه هل مروا صيناكم  
بالصلح انا صيناكم واهل انا صيناكم واهل انا صيناكم واهل انا صيناكم واهل انا صيناكم  
سعدى الخادمه فعل الصلح لا صحت كونه حثاه خلف المحور السليمانى لا حصل لاهل الناس وهل  
المعروفه لا من اهل انا من

في فصل ١٠ واما في التمر رتاداً رخصته ليس من حثها ما فوجها خذ كما انا هل لغز ولسن محيب  
بشار وبخودك ولا مام فيه انا ان سا عر في السرب راسا الخس وارسا بالكبر راسا مستخت  
بالكبر راسا على هذا حصل قول سعدا عمر رضى الله عنه لعنه الصامت فاحوال لك كان على سبيل التمر رتاداً  
لا على سبيل السم الا على ذلك من قبل سعدا عمر رضى الله عنه لا فوجها خذ كما انا هل لغز ولسن محيب  
رسا التمر راسا مراب الناس فقال التمر راسا رضى الله عنه مراب راسا رضى الله عنه مراب راسا رضى الله عنه  
اسراف الاسراف واهل انا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه  
الاسراف بالا على الخرد راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه  
بالاعلا راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه  
الاعلام والخمر والصرف الخس لان التصويف التمر راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه  
المراب راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه  
ناراه وتمر رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه  
خس وسعون ووروا به النوا رضى الله عنه وسعون رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
والخاصل انه لا خلاف في اخذها رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه راسا رضى الله عنه  
انه دل من بلغ حدا في غير حد فهو من المدين الا ان الوصف رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
ورغم انه الحد الكامل لا حد للمال لا في نص الحد ليس حد كامل ومثل في الاسم سرف الى الكامل في  
كل باب لان الاحرام المصودون واخذ رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
الافس لان رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
قال رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
دل احب كل رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
الحال كل نوع ما رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
حد كامل في المال ليس رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
الوحد فلو حلت على ما قلنا رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
الام من لا حلال انه اراه حد المال في رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
رغم انه واهل على الموق

في فصل ١١ واما في حساب ما به اسد اسرف راحل الساع والراء الله الله كور قل نعم  
ار من الله من حساب جمع واهل جمع السرب رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
الراء من الله من السرب رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه  
فهو معنى سكر ابدت بخلاف الحد وقول معنى الزجر فيها سو بمعنى التكرير للحد ولسه الصلح راسلام  
الحدود كما راب لاهلها فاذ احسن اسر والزجر فاسل ان الاسد ازره فكل يحصل ماسر على الخ وارس  
انه مقتضى عن عد التمر راسا رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه

والصلح والا ترا لا بد من السداد حاله فحق فيه هذا الحكم كما جرى في سائر حقوق الماد من اعصاص  
وغير خلاف الحدود ومنها انه يورث كالاعصاص وعبر لما قلنا ومنها انه لا بد اخل لان حقوق المد لا يحمل  
التداخل في حرف الحدود وانه حده الكسب الا انه لا يحسن لتعديل السهو اما التكامل فلا ان التكامل للوسق  
والترجيح المد فكان انوسق ملائمة لاف الحدود على اصل ان حقه رحمه الله واما عدم الخس فلا ان الخس  
يصلح من راق بسبه فلا يكون من راق بل السهو خلاف الحدود فيه يحسن فيها تعديل السهو ولا ان الخس  
لا يصلح حدواؤه على اعلم

مسئل في وأما ان ما ظهر به فصوله ظهر به سائر حقوق الماد من الاقرار والنسب والكول وعلم  
الصافي وصل فيه سائر النساء مع الرجال والنساء على السداد وكتاب الناحي الى الناحي كما سائر حقوق  
العادور في الخس عن ان حقه رحمه الله لا يسل فيه سداد النساء والصحيح هو الاول لا بد من المد على  
الحدود فقط ما ظهر به حقوق الماد لا يعمل فيه الرجوع كالا سئل في الاعصاص راء خلاف الحدود والخالصه  
نه على راءه على عرسانه اعلم بالصواب راءه المرجع الى

### كتاب السرقه

مباح لمعرفه مسائل السرقه الى معرفه ركز السرقه والى معرفه سائر الزكي والى معرفه ما طر به السرقه عند القاضي  
والى معرفه حكم السرقه

مسئل في اما ركز السرقه هو الاحد على سبيل الاستحسان قال انه سار له وما الى الامن اسرق السم سمى  
سحقه وما الى احد المسموع على وجه الاستحسان اسرا ما ولها اسمى الاحد على سبيل المحاضر معاله او مبه او  
حلبه او غصبا او انما او احتلا سالا سرقه وروى عن سبينا على رضى الله عنه انه سئل عن الخس والمهيب  
فقال تلك الله لا شيء فيها وروى عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال لا قطع على سارق ولا مهيب ولا حاس  
ثم الاحد على رجه الاستحسان بوعان سائر وسبب (اما) المناسر فهو ان سارق أحد المناع واخر احده  
من الحرر بسبه حتى لو دخل الحرر واحدا من عمله او لم يحمله حتى طهر عليه وهو في الحرر فعل ان يخرج ولا قطع  
سلبه لان الاحداثا بالبدول اسم ذلك الا بالاحراج من الحرر ولم يوجد وان روى به خارج الحرر لم طهر عليه بل ان  
سرق هو من الحرر ولا قطع عليه لان بدنس ساسه عليه عند الحرر وح من الحرر فان لم طهر عليه حتى خرج واحد  
ما كان روى به خارج الحرر قطع وروى عن رفر رحمه الله انه لا قطع (وحه) قوله ان الاحد من الحرر لا يم  
الا بالاحراج منه والى ليس باخراج والاحد من الخارج ليس احدا من الحرر فلا يكون سرقه (ولما) ان المال  
في حكمه ما لم ينسب عليه بدعير فقد وخدمه الاحد والاخراج من الحرر ولو روى به الى صاحبه خارج الحرر  
فاحده المزمى اليه فلا قطع على واحد منهما (اما) الخارج فلانه لم يوجد من الاحد من الحرر (واما) الداخل  
ولانه لم يوجد من الاحد من الحرر لسبب بدا الخارج عليه ولو ما ول صاحبه له ما ولهم وراء الحداد ولم خرج هو  
ولا قطع على واحد منهما عند ان حقه رحمه الله وعدهما قطع الداخل ولا قطع الخارج اذا كان الخارج لم  
يدخل به الى الحرر (وحه) قوله ان الداخل لما ول صاحبه قد اقام بد صاحبه مقام بد فكانه خرج والمال  
في يده (وحه) قوله على نحو ما ذكرنا المساله المنعده انه لا سبيل الى اخاف التطلع على الخارج لا مدام فعل  
السرقه هو الاحد من الحرر ولا سبيل الى ايجابه على الداخل لا مدام سوب بد عليه حاله الخروح من الحرر  
لثبوت بد صاحبه بخلاف ما ارمى به الى السك ثم خرج واحده لا مدام ينسب عليه بدعير موقوف حكم بد فكانه خرج  
به بحسه وان كان الخارج احل بد في الحرر فاحد من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول ان حقه وقال

١ من أفضلهما (أما) - حوت يقع على أصل على أصل أي حقه مما له نص الأجر  
من أحد حقه أنه وخرج به بأول مدحه قطع فمده ١ أخرج إلى أو حوت منه على أصري  
من مدحه كذا في اسمه (وأما) أكلًا والخارج من على مائة أخرى على السارق ما  
منه لا وأجل به واحد أخرج - أدخل فدخل فعقد كذا في الأصل في المنافع أفضلهما لا يمنع  
عن حرره بل أو يفسد في الأصل أفضله لا أن حل آخر رأى به أدخل وعلى هذا الخلاف أفت ودخل  
وجمع أربع عدل مخرج واحد (وجه) فله أن يركب في أسره فله أحد من الحرر وما أتت  
في آخر منس وكر الأثر أنه لو أدخل في القيد أو في أحوال أخرج المنافع قطع وإن لم يوجد دخول  
به من سدد ما على رضى اسمه أنه لو كان أفضله طرًا ففقط فله وكف يكون طرًا فله أدخل  
به إلى أدار وكفه حوله ويقل أنه لا يكره مكره فكون أحمًا ولأن هذا آخر على سبيل التكميل سطرًا  
به تكمل أحده لا يكمل المسبب في مقوره أدخل لا دخول لم يوجد خلاف أحد من السدود  
والحوالي لا فكما أنه دخول مصدر فكان أحدهما - الدخول فكما لا يقطع ولو أخرج السارق المخرج  
من بعض سبب إذا إلى الساحة لا يبلغ ما لم يخرج من أدار لا أخرج أحلاف سبب آخر - واحد الأثر أنه إذا  
فله لأحد أدار أحمط هذا الأثر في هذا السبب فله في سبب آخر فله سبب سبب ركنًا لا لا سارق  
دخول أداره دخله فله من السبب لا قطع أن لم يدخله دخول السبب دلل الأثر مع اختلاف سبب آخر وواحد  
فلم يكر الأجر إلى سبب الأجر أحمط آخر بل هو على من حسن الحر وإلى السبب - لتأنيل من أوه إلى  
راو به أخرى هذا أكتب السارق سبب الأجر واحد ما أكان كل مدخل فله الأجر وخرج المنافع من سبب إلى  
الساحة قطع لأن كل سبب حر على أحد فكان الأجر مع أحمط من الحرر وكذلك أكان في أدار آخر  
ومناصير فله من مقصور منها أخرج به إلى سبب الأجر قطع لأن كل مقصور منها حر على أحد فكان الأجر  
مها أحمط من الحرر - له أدار المحقة في حله - أحد - لو سبب خلاف - حل أحدهما وسبب ح المنافع فله أخرج  
به إلى السك حله - حهما سطران عرف الدخول منها سبب قطع لأنه هو السارق لو وجد أحدهما والأجر معوه - مد  
أخرج لأنه - على المقصود - مقصود ليس منها أحد مدد فله وان لم يعرف الدخول منها لم يقطع واحد منها  
لأن من سبب المنافع حرره - وحرر - أمار أخرج فله كذا وأما الدخول فلا يركب حله فله سبب فله الدخول  
فله التمر - وله سبب رحل - حل سبب مكر - للأخرى سبب منه مثله قطع لأنه أن لم يوجد أحد على  
سبيل الاستحسان من المال مقصور ومن الناس لأن القوب لا تلحق بالمسل كذا في يوم وسبب فتجرب  
السرفه أنه على السبب وأما السبب فهو أن يدخل حله من القصور من رحل - واحد وأما - ومعلوم  
على طم - واحد وخرج من القوب - الناس أن لا يقطع إلا الخامل حصه وهو قول من يرى الاستحسان مطلق  
حما (وجه) فله أن كذا السرفه لا يملك الأجر من الحر وذلك وخدمه مباشر فانه - به - واحد  
على الناس لا على المعنى كذا السرفه (وجه) الاستحسان أن الأجر حصل من الكل معى لأن الخامل  
لا مد على الأجر الأثر - الأول - رصدهم للذبح فكل الأجر من الكل من حساب المعنى ولهذا الخواص  
بالمسرى قطع الطر - رضى السرفه كذا الأول - الخامل - بل لم فكما حملوا المنافع على حما - رضى فله أخرج  
من الحرر ولأن السارق لا سبب - واحد - بل مع أحمط من - دال السرفه أهم كذا لا سبب من الأجر بل  
رصد المعنى فله حمل - لك ما على - حوت أفضله لا سبب أقطع وأمسح باب السرفه وهذا يجوز لهذا الخلف  
الأثر السرفه في باب قطع الحر من كذا الأول وأنه على أعلم

و منها رجع الى اسر و منه وهو المك امانا حج الى السار و هله و حرب القلع رعي القمل و السور و لا  
 قطع النسي و اخو و لروى من التي سلمه اصاب و السلام انه و لرفع التلم عن يله عن القمي حتى حطم و عن  
 اخو حتى من و س انهم حتى بسطت اخره القمل و السلام ان التلم مرفوع عنهم في احاب القلع اخر  
 التلم سلمه و هذا حرف النص و لان القلع سوه و سدي حياه و عظمه لا توصف احباب و لهذا لم يحب عليها  
 سار اعدود كذا هدا و تضمن السرفه لان اخذ له لسب سرفه لو حو صان المال و ان كان السار في مد  
 و نسي اخر و ن سرف في حل حو به لم قطع و ان سرف في حل الا و هه قطع لو سرف حياه مهم حتى و اخو  
 بر اعهم القلع في قول اي حقه و رفر ر حياه و اول و يوسف رحمه الله ان كان القمي و اخو هو الذي يولى  
 ا حراج المناع و ن في عهم حياه و ان كان و له ر حياه و صوا حياه الا السبي و اخو (رحه) قوله ان الا حراج من  
 اسرف هو الاصل في السرفه و الا انه كالتابع اوله السبي و اخو و ان الاصل و لم يحب القلع الا اصل  
 كسب حياه و و اوله بالغ ما قل فقد حصل الاصل منه فموطه عن التبع لا و حيه موطه من الاصل  
 (وجه) قوله اي حيه و رفر ر حياه ما ان السرفه واحد و قد حصل من عيب عليه القلع و من لا يحب عليه القلع  
 و لم يحب القلع على احد كالتابع الماطي ا اسرف كان القلع اوى التل و قوله الا حراج اصل في السرفه مسلم لكنه  
 حصل من الكل معنى لا بما الكل في معنى التعاون على ما ينافي سدم فكان ا حراج ع القمي و اخو ك ا حراج  
 القمي و اخو ضرور الاتحاد و على هذا الخلاف اذا كان مهم و ر حيه محرم من السرفه و منه انه لا قطع على احد  
 عدا في حيه و عدا في يوسف بدر اعني الر حيه المحرم و عيب على الا حيه و لا خلاف في انه اذا كان مهم  
 سرفه الله و منه انه لا قطع على احد فاما لكور فليس سرفه لسب الا هله فقطع الا في قوله تعالى عر  
 ساه بالسار و السار و هه و قطعوا اندهما و كذلك اخر به فقطع العدا و الا و المذ و المكاتب و ام الولد لعموم  
 الآيه السرفه و يسوي الآتي و ع لم افلا و ذكر في الموطا ان عدا العدا من سدد اعمر رضي الله عهما  
 سرفه و هو آتي فعب به عدا الله في سدد العاص رضي الله عه فليس عه فادى سعد ان قطع يد و قال لا قطع  
 بدالاتي اسرف فقال عدا الله اما ككتاب الله تعالى عر ساه و حده هذا ان العدا لآتي ادا سرف  
 لا قطع يده فامر به عدا الله رضي الله عه فقطع يد و لان كوره و احس به ليس من سرفه سار الحدود  
 فكذا هذا الحد و كذا الاسلام ليس سرفه فقطع المسلم الكافر لعموم آيه السرفه  
 في فصل و اما ما رجع الى السرفه فمما (مها) ان يكون ما لا مطلق لا قصور في ماله و لا سبه و هو ان يكون  
 ما موله الناس عر يده ما لا لان ذلك سرفه محرم و خطر عدمه و ما لا موليه فهو ما فده و قدر و ي عر سدا  
 عاهه رضي الله عها انها لم تكن القلع على عدا رسول الله صلى الله عله وسلم في النافه و هدا ما سان  
 سرفه سرفه و لان اساهه محل في الحر و لان النافه لا حره و اولاً محررا حررا الخطر و الحر المطلق سرفه على ما ذكر  
 ركداً محل في الركن رهوا لحد على سبيل الاستحسان لان احداثه مالا لا يحق منه فسكن الخلل و السبه في  
 الركن و السبه في باب الحدود و ملحه الخلفه و خرج على هدا ما بل ادا سرفه صاخر الا قطع لان الحر ليس مال  
 ولو سرفه صاخر الا سبكم و لا فعل قطع في قول اي حيه و روى عر اي يوسف رحمه الله لا قطع (و وجهه) ان  
 العدا ليس مال خص بل هو مال من وجه آدمي من رحه فكان حل السرفه من وجهه دون وجهه فلا نسب الخلفه بالسب  
 فلا قطع كالقبي الماقل (ولو) انه مال من كل وجه لوجود معنى الماله فله على الكمال و لا يملكه على نفسه فسحق ركن  
 السرفه كالبهيمة ركونه آدمي لا سرفه كونه مالا فموا من كل رحه و مال من كل رحه لعدم الباقي فعلى قطع سرفه  
 من حياه مال لا من حياه آدمي بخلاف الماقل لانه وان كان مالا من كل وجه لكنه في يده فلا سرفه  
 سرفه يده عليه لباقي فلا يحق منه ركن السرفه و هو الا حد لو سرفه منه او حده لم يقطع لا بعدا المال

ولا قطع في السر والخصم والنصب والخطب لأن الناس لا يسمون هذا الأسا ولا يطون به العندم غيرها وفله  
 خطر ما عديم بل يدون الظه بها من باب الخساسة فكأن ما فيه ولا قطع في الربا والطب والخصم والدين والنور  
 إلا آخر واقترار والراح لتأهها فري من الربا وعن الحب حسب سوى في الربا من المفعول منه وغير  
 المفعول وفري في الحب لأن الضمة في الحب أخرجته عن حد التماه والضمه في الداء لم يخرج عنه عن كونه ما في  
 مرف ذلك بالرجوع إلى عرف الناس وعاداهم ومن احتجاب من فصل في الخواص في الراح من المفعول وسر المفعول  
 كما في الحب ومهمهم سوى بينهما وهو الصحيح لأن الراح بالعمل لم يخرج من حد التماه لأنه يسارع إليه  
 الكسر بخلاف الحب ولا قطع في الحب إلا إذا كان معمولاً فإن صرح منه أو ما أو آسره رخص ذلك ما حلال الساج  
 والفا والايوس والصيد لأن غير المصروع من الحب لا يسمون عادة فكان ما في بالضمه مخرج عن الساهه  
 فممول وأما الساج والايوس والصيد فاموال فاعر وخطر عند الناس فكأن ما في بالضمه مخرج عن الساهه  
 ذكر حد انه لا قطع في المفعول منه وفي هذا الخواص في العاج الذي هو من علم الـ فلا قطع في المفعول  
 منه لأنه لا يسمون لتماهه وخطب المفعول في لخر وجه عن حد الساهه بالضمه كالحب المفعول فاما ما هو من علم  
 اقبل فلا يقطع فيه أصلاً سواء كان معمولاً أو معمولاً لأن السها احتلتوا في ماله حتى حرم معهم سمه  
 والاسباع به فوجب لك قصورا في أماله ولا قطع في قصب الساب من كان أحد منه سنا قطع لما في  
 الحب ولا قطع في القرون معموله كات أو ع معموله وقال أبو يوسف إن كات معموله وهي ساوي سر  
 درام قطع فلان أحادي الخواص لا خلاف في الموضوع وهو صوع المسلم على قول أبي حنيفة رحمه الله في قرون  
 المسلاها ليس مال مطلق لا خلاف في أماله وخواص في ماله وخواص في ماله رحمه الله في ماله الذي فلم  
 بوجب القطع في غير المفعول منها لا يما من أحرار الخواص وأوجب المفعول كما في الحب المفعول رعي عند في  
 حلود الساج المدبوعه أنه لا قطع في صاهن حطب مصللاً أرساها قطع لأن غير المفعول منه من أحرار السد  
 ولا قطع في الصيد فكأن أحراره والضمه صاروا ما آخر فاسه الحب المسروع وهذا يدل على  
 أن حد الم بعد خلاف من سول من السها أن حلود الساج لا يلبس بالذكا ولا الذباغ ولا قطع في الواوي  
 لا بها ما في لتماهها أصلها وهو النصب ولا قطع في سره كلب ولا يهد ولا في سره الملاهي من الطبل والدف  
 والمرمار وخوها لأن هذا الأسا مما لا يسمون أو في ماله قصور الأبرى أنه لا يمان على كسر الملاهي عداي  
 يوسف ومحمد ولا على فابل الكعب والهد عند بعض السها ولو سرق مسجنا أو حمله فيها حد أو عر  
 أو سمر فلا قطع وقال أبو يوسف قطع إذا كان ساوي غير دراهم لأن الناس يدحرونها وبعدها من ساس  
 الاموال ولما أن المصحب الكرم يدحروها للتمول بل للرأه والنوف على ما سئل به مصلحه الله  
 والذسا والعمل به وكذلك تخمعه الحدب وتخمعه الرسه والسمر بعد ما هم فيه الامان والحكم لا يمول (وأما)  
 دفا الحساب فيها القطع اطلب فيها سنا لأن ما في السراج مضمود اما لا حد فكان المقصود هو في الساس  
 من الكاعد وكذلك الدفا بالنصب إذا لمب سنا لما في على هذا مخرج ما قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله أن كل  
 ما وجد حسنه ما في ما حاق دار الاسلام فلا قطع فيه لأن كل ما كان كذلك فلا عر له ولا خطر فلا يموله الناس سكر  
 ما في والاعاد على معنى التماه دون الاماحه لما ذكر أن سنا الله مالى وعن أبي حنيفة أنه لا قطع في غنس لا  
 اهللح ولا اسنان ولا حرم لأن هذه الاسا ما حقه الحدس في دار الاسلام وهي ما في وروى عن أبي يوسف أنه لا  
 قطع في الغنس والاهللح والادويه الناسه ولا قطع في طبر ولا صيد وحسا كان أو عر لأن الطير لا يمول  
 وقد روى عن سعد بن عمار وسعد بن عمار رضي الله عنهما أنه ما لا لا قطع في الطير ولم يسل عن غيرها مخرج ذلك  
 فكان أجماعاً وكذلك ما علم من الخواص وقصار صودا فلا قطع على سرافه لأنه وإن علم فلا يموله ولا على هذا مخرج

الناس انه لا قطع فيما احدهم السورى فوطهما وقال ابو يوسف سطح (وجهه) قوله انه احدث ما لا من حر رمله  
 فقطع كالأحدث من السب ووطهما ان الكس ليس بمال لا يمول بحال لان القطاع السليمه سرعه اسد الفار فكان  
 ناهيا وان كان مالا في ماله فيسور لانه لا يقطع به مثل ما يقطع لباس الخي والقصور وفي السهه سم السهه تى  
 وحب الحن والقصور أولى ووى الزهرى انه مال احداثى من ممران المدهه فاجمع اصحاب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وهم موافقون انه لا قطع وعلى هذا يخرج سرفه مالا يحتمل الادخار ولا يلقى من سبه الى سبه بل  
 يسارع اليه الفساد انه لا قطع فيه لان مالا يحتمل الادخار لا يقطع في سرفه الطعام الرطب والنعول  
 والقوا كذا الرطبه في فوطهما وعند ابو يوسف قطع (وجهه) قوله انه مال مسقع به حقه مباح الاسراع به سرعا على  
 الاطلاق فكان مالا يقطع كافي سائر الاموال ولهما ان هذا الاساس مالا يمول عاد وان كانت صالحه للاسراع  
 مهابي الحال لا يمول الادخار والامساله الى زمان حدوب الخواص في المسفل فعل حظرها عند الناس فكانت  
 ناهيه ولوسرى عرامى محل اسر سحر آخر معلنا فيه فلا قطع عليه وان كان عليه حائط اسو وامه واجر ر و او هناك  
 حائط لان ما على راس الحبل لا يمد مالا ولا يمد ادام على راس السحر لا يسحك حقه فسد اسراع اليه القساد وقد  
 روى عن النبي عليه الصلاه والسلام انه قال لا قطع في سر ولا كره قال حدثنا ما كان في السحر والكراخار فان  
 كان قد حدثنا وجمعه في حر س سرى فان كان قد اسحك حقه فقطع لانه صار مالا مظهرا لادخار واليه  
 اسار رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال لا قطع في سر ولا كره حتى يورى بما خرس فاذا آوا فلعن من الخس فيه  
 القطع لانه لا يورى به الخرس من مالم يسحك حقه عاد فاذا اسحك حقه فسد اسراع اليه القساد فكان مالا مظهرا  
 وكذلك الخطه ا كاس في سبها في سرله امر الملقى في السحر لان الخطه ما امس في السبل لا يمد مالا ولا  
 يسحك حقه فيها اسبا (واما) الناكبه الناس الى سبي من سبه الى سبه فالصحيح من الزوايه عن ابن حبه رحمه الله  
 انه يقطع فيما يمول الناس انما تصونها الادخار فعدم معنى الناهيه الماسه من وحب القطع وروى عنه انه سوي بين  
 رطب الناكبه وناسها وليس بصحيحه ولوسرى من الحائط حيله ما يصلها لا يقطع لان اصل الحيله مما لا يمول  
 فكان ناهيا وروى ساعى النبي عليه الصلاه والسلام انه قال لا قطع في سر ولا كره وعلى من سهر الكرايه الحبل  
 الصغار وقطع الخا والوسيه لانه لا يسارع اليه القساد فلم يحل معنى الماسه ولا قطع في اللحم الطرى  
 والسمي لانه يسارع اليه القساد وكذلك لا قطع في السمك طر ما كان او مالحا لان الناس لا يعدونه مالا لتناهمه  
 وتسارع القسا الى الترى منه ولما انه يوجد حبه ما حاق دار الاسلام ولا قطع في اللبن لانه يسارع اليه  
 القساد فكان ناهيا وقطع في الحبل والنفس لعدم القاعه الا ترى انه لا يسارع اليه القساد ولا قطع في عصير العنب  
 وقسم الرطب وسد امر لانه يسارع اليه القساد فكان ناهيا كالك ولا يقطع في الطلاء وهو المنسل لانه محلف في  
 امحه وفي كونه مالا فكان فاصرا في معنى الماله وكذلك المطوح ادى طحه من قسم الرطب وسد امر  
 لا خلاف فيها في امحه سره واما المطوح ادى طحه من عصير العنب فلا يسل انه لا قطع فيه لانه حرام فلم يكن  
 مالا وقطع في الذهب راتقيه لا يسهل من اعرال اموال ولا ياعهه مهابا وجهه وكذلك الخواهر والا كى لما قلنا  
 وسد امر ان المولى في هذا الباب مع وحب القطع على معنى القاعه وعدم الماله لا على امحه الحسن لان  
 ذلك موقوف على الذهب راتقيه والخواهر والا كى وعرضا وقطع في الخوب كلها وفي الادهان والطيب كالعود  
 والمنسل وما اسه ذلك لا يمدام معنى القاعه وقطع في السكبان والصبوف والخروج والعود ذلك وقطع في جميع  
 الاوانى من الصغر والحديد والنحاس الرصاص لما قلنا وكذلك لوسرى النحاس سبه او الحديده سبه او الرصاص  
 لمره عند الاسا وحظرها في اسبها كالذهب والفضه ومما ان يكون معصوما مطلقا لا يقطع في سرفه الخمر من مسلم  
 مسلما كان السارق او دما لانه لا يسهل للحمى حتى المسلم وكذلك النسي اسرى من دى حرا او حر را لا يقطع

لانه وان كان مضموعا عنه فليس يسوم عندما لم يكن مضموعا على الاطلاق ولا يطلع في المباح اذ ليس عملوله وان  
 كان مالا لا يندم بمضموعه وانما على اعلم ومما ان يكون له كافي حقه ولا يقطع سائر المباحات الى ما ملكها احدث  
 وان كاسب من اساس الاموال من الذهب والفضة والاعواهر المستخرجه من معادن المعدن والمالك وعلى هذا ايضا  
 عرج الناس على اصل اى حقه وجد انه لا يقطع لان الكسب ليس مملوك لانه لا يخلو اما ان يكون على مال المس  
 واما ان يكون على مال الزوجه لا يستل الى الاول لان المس ليس من اهل المالك ولا وجهه لاني لا مال الزوجه وحده  
 عن حاحه المس الى الكسب كما هو مخرج الدس والوصفه لم يكن حلو كاصلا ربهما ان لا يكون المسار فيه ملك  
 ولا ماو بل المالك او سبه لان المملوك او ماله ماو بل المالك او السبه لا يحاح فيه الى مساره الا على فلا يححق ركن  
 السرفه وهو الاخذ على سبل الاستحسان والاستسرا على الاطلاق ولا يقطع عو به السرفه قال الله في آياته له  
 حرا عما كسبنا كمالا من انه يسد على كونه العمل حياه حقه واحدا للمملوك للسارق لا يبيع حياه اصل  
 فلا يحدساو بل المالك او السبه لا يححق حياه ولا يوجب النطق اذا عرف هذا فصول لا يقطع على من سرق  
 ما اثار من اسان او آخر منه لان ملك الزوجه قائم ولا على من سرق ربه من بيت الزهر لان ملك المالك له وانما  
 الناب للزهر حتى الخس لا عر وا كان الزهر من يد العدل فسرفه الزهر او اذ اثنى ولا يقطع على واحد منهما اما  
 الزهر فامداد كونه ملكه فلا يوجب النطق باحد وان مع من الاخذ كما لا يخالف عليه بوطه اذ ان به الزهر به  
 وان مع من الوط (واما) الزهر فلان يد العدل يده من وحده لان مسقه يد ياد السله له سكه حقه فاسه يد  
 المودع ولا على من سرق مالا مسر كاسبه من السرور منه لان السرور ملك كما على السورع فكان بعض  
 الماحود ملكه فلا يوجب النطق باحد فلا يوجب باحد الثاني لان السرفه سرفه واحد ولا على من سرق من بيت المالك  
 الحسن لان له فيه ملكا وحده ولو سرق من عند المادون فان لم يكن حقه دس ولا يقطع لان كسبه حالي ملك المولى  
 وان كان عليه دس محله هو ما يذ لا يقطع ايضا (اما) على اصلها فظاهر لان كسبه ليد المولى وعلى اصل  
 اى حقه رحمه الله ان لم يكن ملكه فله فيه صرف اعضاء سبه المالك الا ترى انه ملك استحقاقه لفسه قضاء  
 دسه من مال آخر فكان منى المالك ولهذا لو كان الكسب حار به لم حره ان يزوجها فوير سبه او يول اذا لم  
 يملكه المولى ولا المادون يملكه ايضا لانه عند مملوك لا يحد على سرق والعرما لا يكون اعضاء هذا مال مملوك  
 لا مال له منى فلا يوجب النطق بسرفه كمال بيت المال كمال العسقه ولو سرق من مكانه لم يقطع لان كسبه  
 ملكه من رجه او فيه سبه المالك له الا ترى انه لو كان حار به لا يخل له ان يزوجها والمالك من وحده او سبه المالك مع  
 وحب النطق مع ما ان هذا ملك موقوف على المكاسب وعلى مولا في الحقه لانه ان ادى سرق انه كان ملك المولى  
 فليس انه احد مال سبه وان عرق فردى الى سرق انه كان ملك المكاسب كان المالك موقفا للخال فوجب سبه ولا  
 يوجب النطق باحد انما من اذ سرق ماسرط فيه احوار ولا يقطع على من سرق من ولد لان له مال ولد ماو بل المالك  
 او سبه المالك يتولد عنه الصلا والسلام اب ومالك لامل فظاهر الاضافه اليه فلا يخلل حقه سب المالك  
 له من كل وجه الا انه لم يسل دليل ولا دليل على المالك من وحده فمسار سبه المالك وكل ذلك مع رجب اتبع  
 لانه يورث سبه في وحوه (واما) السرفه من ساردين الزحم الحريم فلا يوجب النطق ايضا لكن يفسد شرط آخر  
 يذكرو في موضع ان سا الله تعالى ولودخل لس دار رجل فاحد بواقيته في الدار فبقيتم احر حره هو سارق  
 عسر دراهم مسعوا فاطع في قولها قال ابو يوسف رحمه الله لا يقطع ولو احدثا فدحا ثم احر حره حه  
 لا يقطع بالا حاح (وجه) قوله ان السارق رحد منه سب سب المالك قبل الاحراج وهو السارق لان السب  
 لو حوب السنان ووحوب السنان يوجب ملك المصمون من وف وحوه السب على اصل احاسا و ذلك مع  
 وحب النطق ولهذا لم يقطع اذا كان السرقة سا فدحا ثم احر حره كذا هذا ولهما ان السرفه سب في



انه منه فوجب القطع واما قلنا ان لا يوجب السرقة لا يروى عن الحكماء انهم حذروا الله واما رول سر  
 احبار الصبيان فبطل الاحبار كان النوب على ملكه فصار سارقا من قبله فمما عساه راعم فمقطع وهكذا يقول في  
 السا ان الله قد حبس ملك السرقة منه الا باس في النجم ولا قطع في النجم وقوله وحبس الصبيان عليه بالنسب فلما قبل  
 الاحبار مجموع و الاحبار حبس السارق وسلم النوب اليه لا قطع لانه عند احبار الصبيان ملكهم حتى وحوذ  
 النوب من اياه اخرج ملك حقه عن الحرز ولا قطع عليه وحكي عن النسيان حذر الهندواي رحمه الله انه قال  
 موضوع المسئلة انه سرق النوب عرقا فاما لو سبه طولا فلا قطع لانه بالنسب فلا حرقه حرما متاحا فملكه  
 بالنسب وذكرا سماعه ان السارق اذا حرق النوب حرقه فملكه كما وقعه بعد حرقه عساه لانه لا قطع عليه في قول  
 ابن حبه وحذر جميعه والله وهذا هو بقوله النسيان حذر الهندواي رحمه الله لان البحر من ادا وقع اسهلا كما  
 اوجب استمرار الصبيان وذلك بوجوب ملك المضمون وادام مع اسهلا كما كان وجوب الصبيان منه وهو فاعلى احبار  
 المال فلا يجب فصل الاحبار فلا غلب المضمون والله تعالى اعلم وعلى هذا يخرج ما اذا سرق عسر دراهم من عرمله  
 عليه عساه الله لا يقطع لانه ملك الماحوذ من الاحد فصار قصاصا حقه فلم يمس حتى هذا المال سارقا فلا يقطع ولو  
 كان السرقة من خلاف حبس حقه قطع لانه لا يملكه منسب الاحد بل بالاستبدال والسبع فكان سارقا فملك عر  
 فمقطع كالا حبي الا ان قال احدني لا حل حتى على ما ذكر وهو احسن من المسائل لكن خرج بمحاذا الى اصل آخر هو  
 أولى بالتحريح عليه وسد ان ساء الله تعالى عند من ان يكون مضمونا للنسب للسارق منه حتى الاحد ولا يوجب  
 الاحد ولا سبه السارق لان السلق عمو به حقه فليس على حقه به حقه واحده غير المضمون لا يكون حقه اصلها وما  
 به ما ر بل تناول سبه السارق لا يكون حقه به حقه فلا يملكه العمو به حقه ولا بالنسب مضمون بوجوب  
 مجاهر لا محاقه فممكن الخلل في ركن السرقة واعرف هذا فممكن لا قطع في سارق الماحاب الى لا يملكها احد  
 ولا في المباح المبلول وهو مال الحر في دار الحرب (وأما) مالي الحر في الماسم في دار الاسلام فلا يقطع منه  
 استحسانا والقاس ان يسبق (وجه) القاس انه سرق مالا مضمونا لآخر واستناد العصمة بالامان بمنزلة الذي  
 ولهذا كان مضمونا لا يوجب كمال الذي (وجه) الاستحسان ان هذا مال منه سبه الا حقه لان الحر في الماسم  
 من اهل دار الحرب واعمال حل دار الاسلام لبعض من جوامعهم يعود على من فكونه من اهل دار الحرب  
 بوجوب سبه الا حقه في ماله ولهذا اوجب سبه الا حقه في نفسه حتى لا يملك به المومن قصاصا ولا به كان ماحا واما  
 تنسب العصمة بما رخص امان هو على سرق الزوال فسد الزوال يظهر ان العصمة لم تكن على الاصل المضمون بل على  
 ما رخص على الاصل اذ ازال الخلق بالمعنى من الاصل كما لم تكن فممكن كان العصمة لم تكن ماله بخلاف الذي لا يمس  
 اهل الاسلام وهذا استناد العصمة ما ان موذف كان مضمون الدم والمال عصبه مطلقه ليس فيها سبه الا حقه  
 بخلاف صيانة المال لان السبه لا يحس وجوب صيانة المال لانه حتى العمد وحقوقي الماد لا يقطع بالنسب وكذا  
 لا يقطع على الحر في الماسم من سرقة مال المسلم او الذي عداى حقه وحذر جميعه الله لانه احد على اسناد الا حقه  
 ولهذا لم يلزم احكام الاسلام رعدا يوسف قطع والخلاف منه كالا حقه في حد الزوال ولا قطع العادل في سرقة مال  
 الناعم لان ماله ليس مضمون حقه كعصمه ولا الناعم في سرقة مال العادل لانه احد على ما راوله وان كان  
 فاسد الكي التاويل ان القاسد عدا اسماء المعه الله ملاحق بالتاويل الصحيح في منع وجوب القطع لهذا الحق به في  
 حتى يمنع وجوب القصاص والحد والله تعالى اعلم وعلى هذا يخرج السرقة من السرقة وحملة الكلام في ان الامر  
 لا يخلو اما ان كان سرقة منه من حسن حقه واما ان كان سرقة منه خلاف حسن حقه فان سرقة حسن حقه فان سرقة  
 منه عسر دراهم وله عليه عسر ن كان ديه عليه حالا لا يقطع لان الاحد مباح لانه لم يطر بحسن حقه ومن له الحق  
 اطر بحسن حقه مباح له احد اذا احده عسر موقوفه وكذا ان سرق منه اكر من مصادره حقه لان

[illegible]



وان كان بها حفظ او كان صاحبها ناعيا له لان ابدار حرر نفسه بالاعطاء وقد حرم ان يكون  
 حررا لان ذلك من وجود الحفظ ولا يملك له دخول في صدقاته حكم هل هذا في احد من  
 ومروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقطع على حرم وكذلك لو سرق من بيوت المدا واما دور  
 في دخولهم هو مقتل او من صر في ابدار من صدق من النوب وهو مقتل على اكل النسم جملة  
 ابدار و في دخول لان امارا احد حرر احد حر حرمه لان له من ان يكون حرا في حقه وكذلك  
 سوما وما في ان اسو ب عدس داني بكر اسدي في امه من حرام خطلم فمقتل ان يكون من وقت  
 دارا لئلا يملك دارا حل اذا اراد ان يملك دارا في داره لان داره لا تملك الا حرمه مادام ان يكون فيها  
 والمحمل لا يكون حرمه وروى عن ابن يوسف انه قال في رجل كان في حيا او حرمه وبناه حرمه فمقتل سار  
 انه لا يملك عليه سا كان يملك حيا او حرمه وبناه حرمه فمقتل سار وكذلك في عن حرمه حل  
 سرق من رجل هو مقيم في الحمام او سرق من رجل هو مقيم في سبه او رجل في حرمه فمقتل سار  
 لا تقطع على السار وكذلك اذا كان احرم را حرمه فمقتل سار وكذلك في حرمه فمقتل سار  
 حرمه من ان يكون حرمه فمقتل سار ولا يملك حرمه فمقتل سار وكذلك في حرمه فمقتل سار  
 الناس يمدون بالحقول في بلاد ما السحر السحران كماله دور ان يكون حرمه فمقتل سار  
 ولم يحد الا من احاطه فلا يملك معنى اخره في روافي السار من المسجد اكله حرمه فمقتل سار  
 من المسجد لان المسجد ليس حرمه بل الحظ فكل السعة التي فيها حرمه فمقتل سار  
 احصل بها فاسئل من اخره فمقتل سار (وما) النار ما صار حرمه فمقتل سار  
 من اخره وروى عن حماد في رجل سرق السور من حرمه فمقتل سار وكذلك في حرمه فمقتل سار  
 فمقتل سار وكذلك لو سرق من حرمه فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 ان يكون حرمه فمقتل سار وكذلك ان احرم من حرمه فمقتل سار  
 ما مروى عن ابن يوسف رحمه الله في رجل فارق حرمه فمقتل سار  
 رجل سار سرق الخوا في حرمه فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 اذ سرق سار حرمه فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 الحظ كالمات الملوغ اكله حرمه فمقتل سار اذ كان السطاطة حرمه فمقتل سار  
 سرق من اخره وروى عن اخره فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 واخره الملتصق قطع لان الخوا في حرمه فمقتل سار  
 الحظ مع الخوا لان الحظ لا يوضع على الحظ لان الحظ لا يوضع على الحظ  
 حرمه فمقتل سار في حرمه فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 اراعي معها ولم يكن سرق من العن المراح الذي ماوى الله قطع اكله حرمه فمقتل سار  
 الباب معلق فمقتل سار في حرمه فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 اخره لان المراح ليس حرمه فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 يحصل له لان المراح ليس حرمه فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 مقصده الحظ في حرمه فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 اذ المراح وبلغ فمقتل سار في حرمه فمقتل سار  
 مدرا او اخره فمقتل سار في حرمه فمقتل سار

يكن باب مولاهم حرراي جميعهم وقد كفي الموطن ان عدلانه من سبدا عمر والحصري حا آلى عمر رضى الله عنه بعدله  
 فقال انقطع هذا به سرق فقال راسرى قال مرآ لامراني سبسون درهم فمال سبدا عمر رضى الله عنه ارسله لس  
 عليه قطع حا مكم سرق ماعكم ولم يقل انه انكر عليه مكر فكون احما ولا قطع على خادم قوم سرق متاعهم ولا على  
 صنف سرق ماع من اصافه ولا على احتر سرق من موضع اذن له في حوله لان الاذن بالدخول اخرج الموضوع من ان  
 يكون حرراي حقه وكذا الاجراء اذا اذن المانع للدخول له في اخدمه من موضع لم ياذن له بالدخول ولم يقطع لان الاذن  
 ماخذ المانع يورب سبه بالدخول في الحرر ولا الاذن ماخذ قوى الاذن بالدخول وداسع القطع قد اولى ولو سرق  
 المساحر من المواخر وكل واحد منهما في منزل على حد يقطع بلا خلاف لانه لا سبه في الحرر واما المواخر ا سرق  
 من المساحر فمكذلك يقطع في قول اى حقه عليه الزحمه وعند همالا يقطع (وجه) قوله ان الحرر ملك السارب  
 فهو رب سبه في دار الخلد لانه يورب سبه في اناحه بالدخول في محل الحرر ولا يقطع (وجه) قول اى حقه ان معنى  
 احتر لا يتعلق له المالك ا هواسم لمكان معدل الحرار مع من الدخول فيه الا لادن وقد وجد لان المواخر مجموع عن  
 الدخول في المنزل المساحر من غيرا سبه الاحتمال ولا يقطع على من سرق من دى رحم حرم عبدنا سواء كان  
 بهما ولا داولا وقال السافى في الوالدس والولوس كذلك فاما ع فم يقطع وهو على اختلاف المعنى والله وقد  
 ذكرنا المسئلة في كتاب العاق والصحيح قولنا لان كل واحد منهما يدخل في منزل صاحبه غيرا عاده وذلك دلالة  
 الاذن من صاحبه فدخل معنى الحرر ولا يقطع سبدا السرقه فعل معنى الى قطع الزحم وذلك حرام والمفسى الى  
 احرام حرام ولو سرق جماعة فهم دور رحم حرم من المسروق لا يقطع واحد منهم عدائ حقه وعدائ يوسف  
 لا يقطع والزحم المحرم يقطع سواء والكلام على نحو الكلام فيما تقدم فيما اذا كان بهم صبي او حنون وقد ذكرناه  
 فيما تقدم ولو سرق من دى رحم حرم يقطع بالاجماع لان المسئلة بالدخول من عا سبدا ان عرايه في هذه  
 القرايه ا ركزها القرايه لا حب صاها عا القطعه ولهذا لم يحسب المور القفه وعرد ذلك ولو سرق من دى  
 حرم لا رحم له سبب الزصاع فند قال ابو حقه وحذر رحمها الله يقطع الذى سرق من محرم عليه من الزصاع كما ان  
 كان وقال ابو يوسف اذا سرق من امه من الزصاع لا يقطع (وجه) قوله ان المسئلة بهما في الدخول ناسه عرفا  
 وعاده فان الانسان يدخل في منزل امه من الزصاع من اذن كما يدخل في منزل امه من السب حلف الاحب من  
 الزصاع ولهذا ان الناس بالزصاع ليس الا حرمه المو بده واما لاسع وجوب القطع كما لو سرق من ام موطوبه ولهذا  
 يقطع في الاحب من الزصاع ولو سرق من امرا اسه او من روح امه ارس حلقه اسه او من ابن امرا او بنها واما  
 سطران سرق ماظم من منزل من تصاف السارق اله من اسه وامه وابنه وامرانه لا يقطع بلا خلاف لانه ما و  
 بالدخول في منزل هؤلاء فلم يكن المنزل حرراي حرمه وان سرق من منزل آخر فان كانه لم يقطع بالاجماع وان كان لكل  
 واحد منهما منزل على حد اختلف فيه قال ابو حقه عليه الزحمه لا يقطع وقال ابو يوسف يقطع اذا سرق من غير منزل  
 السارق او منزل اسه وابنه وذكرنا الفاصى في س ح محضر الشاوى قول حنن مع قول اى يوسف رحمهم الله (وجه)  
 قوله ان المانع هو القرايه ولا قرايه السارق من المسروق بل كل واحد منهما احسب عن صاحبه فلا مع وجوب  
 انقطع كما لو سرق من احسب آخر (وجه) قول اى حقه ان في الحرر سبه لان حق القرايه وامه وبن فر سبه لان  
 يكون المنزل له فر سبه لا يقطع القرايه وهذا يورب سبه اناحه بالدخول للربار فدخل معنى الحرر ولا يقطع  
 على أحد الزوجين اسرق من مال صاحبه سواء سرق من اليك الذى هماه او من سب آخر لان كل واحد منهما  
 يدخل في منزل صاحبه ويتبع له عاده وذلك وجوب حلف في الحرر وفي الملك ايضا وهذا عدا وقال السافى  
 رحمه الله اسرق من اليك الذى هماه لا يقطع وان سرق من سب آخر يقطع والمسله مرف في كتاب السهاد  
 وكذلك لو سرق احد الزوجين من عبد صاحبه او امه او مكانه اسرق عبد احدى او امه او مكانه من صاحبه



فرد والنابى سان صفاته (أما) الأول فدا حلف فيه قال عامه العلماء انه شرط فافطع فبادون النصاب  
 وحكى عن الحسن البصري رحمه الله انه ليس شرطه قطع في القليل والكثير وهو قول الخوارج واحتجوا بظاهر  
 قوله سبحانه ونابى والسارى والسارفة ففطعوا انهما من عسر شرط النصاب وروى عن النبي عليه الصلاة  
 والسلام انه قال ليس انه السارى سرق الخبل ففطع يد وسرق السبعة ففطع يد ومعلوم ان من الخبل مالا يساوى  
 دنا والسبعة لا يساوى حبه (ولما) دلالة النص والاجماع من الصحابة اما دالة النص فلان الله سبحانه ونابى  
 ارجح القطع على السارى والسارفة والسارى اسم مسمى من معنى وهو السرفه والسرفه اسم للاحد على سبيل  
 الاستحسان ومساوئه الاغنى واسماع الخالصة الاستحسان فيما لحظ والحمد لا حظ لها فلم يكن احدها سرفه فكان  
 احاط القطع على السارى اسرطا للنصاب دلالة (واما) الاجماع فالصحابة رضوان الله عليهم اجمعوا على اعتبار  
 النصاب واعمال اخرى الاحكام بينهم في المدروا احكامهم في القدر اجماع منهم على ان اصل النصاب شرطونه  
 من ان ما روى من الحدب عرياب او منسوخ او يحمل المدكور على حل له حظر كحل السبعة وسبعة حظر  
 كسبعة الحدب وبقا من الدلائل والله تعالى اعلم (واما) الكرام من قدر النصاب فدا حلف فيه ايضا قال اصحابنا  
 رضى الله عنهم انه مقدار عسر رايهم فلا يقطع في اقل من عسر رايهم وال مالك رحمه الله وراى اى لى خمسة ودكر  
 القدورى رحمه الله عدم مالك رحمه الله سلاى وقال السافى ربع دينار حتى لو سرق ربع دينار الا حبه وهو مع تصبانه  
 يساوى عسر لا يقطع عند وعندنا قطع ولو سرق ربع دينار لا يساوى عسر لم يقطع عندنا وعند قطع وقسمه الدسار  
 عندنا عسر وعند اثنا عشر على ماسن في كتاب الدناب اخرج من اعتراضه ما روى عن النبي عليه الصلاة  
 والسلام انه قال لا يقطع الخمسة الا خمسة واحتج السافى رحمه الله ما روى عن سعد بن عاصبه رضى الله عنها عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقطع يد السارى في ربع دينار فصاعدا وروى عن سعد بن عاصبه رضى الله عنه انه عليه  
 الصلاة والسلام قطع في خمس فسمه درهم وسمى ربع دينار عند لان الدسار على اصله مفهوم ما يى عسر درهما  
 (ولما) ما روى محمد بن الكتاب باسناد عن عمرو بن سمعان رضى الله عنه عن سعد بن عاصبه رضى الله عنه انه عليه  
 الصلاة والسلام انه كان لا يقطع الا في خمس وعشرون يوما يساوى عسر رايهم وفي رواية عن عمرو بن سمعان  
 رضى الله عنه عن سعد بن عاصبه رضى الله عنه انه عليه وسلم لا يقطع فيا ودرهم وعشرون يوما يساوى عسر رايهم وعشرون يوما يساوى عسر رايهم  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقطع الا في ساروا عسر درهم وعشرون يوما يساوى عسر رايهم وعشرون يوما يساوى عسر رايهم  
 انه عليه الصلاة والسلام انه قال لا يقطع السارى الا في خمس وعشرون يوما يساوى عسر رايهم وعشرون يوما يساوى عسر رايهم  
 قال ما يقطع يد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في خمس وعشرون يوما يساوى عسر رايهم وعشرون يوما يساوى عسر رايهم  
 في الاصل ان سعد بن عاصبه رضى الله عنه امر بقطع يد سارى بوب ثلث فسمه عسر درهم وفي رواية عن سعد بن عاصبه رضى الله عنه انه عليه  
 عنه فقال ان هذا لا يساوى الا مائة فدرا سعدنا عسر الطع عنه وعشرون يوما يساوى عسر رايهم وسعدنا على وان  
 سعد بن عاصبه رضى الله عنه من مذهبنا والاصل ان الاجماع اشد على وجوب القطع في العسر ومما دون العسر احلف  
 العلماء لا خلاف الا حاط بوقوع الاحكام وجوب القطع فلا يجمع الاحكام واداعوا ان النصاب شرط  
 وجوب القطع بالسرفه فان وحد ذلك التقدر في احد سرفه واحد قطع لو حودا لال نصاب وان احتلف  
 السرفه لم يقطع لقتل السرفه ولي هذا ما سأل اذا دخل رجل دار الرجل فسرق من بيت فها درهما فاخرجه الى عهده  
 فما فاخرجه درهما من البيت فاخرجه مائة فاخرجه مائة فاخرجه مائة فاخرجه مائة فاخرجه مائة فاخرجه مائة  
 اخرج العسر من الدار فقطع لان هذه سرفه واحد لان الدار مع عهده وسوها حرر واحد فادام في الدار لم يقطع  
 الاخراج من الحر فخرج من الدار فقطع واحد اخرج نصاب من الحر فخرج واحد اخرج نصاب من الحر فخرج واحد  
 كل من من الدار فخرج واحد فخرج واحد فخرج واحد فخرج واحد فخرج واحد فخرج واحد فخرج واحد فخرج واحد

[illegible]



اذا كانت فيه السروى كامله وفي السرفه من نصفه هل يسقط القطع حملة الكلام فانه ان قصان السروى  
 لا يحمل انا ان كان قصان العن فان حل السروى عبد وذهب نصفه (واما) ان كان قصان السرفه فان كان  
 قصان العن ينقطع السار ولا يترك كمال النصاب وفي القطع بل وفي السرفه لا خلاف لان قصان عنه خلاف  
 نصفه وخلاف الكل لا يسقط النصف فلاله العن اولى وان كان قصان السرفه كالكسرى رحمه الله لا يقطع  
 في ظاهره اياه ونصفه من الوفاء كما هو في جند رحمه الله ما لم يقطع وهكذا ذكر الطحاوي رحمه الله ما لم يقطع  
 فيه وفي الاجراح من الحر وهو قول السافى رحمه الله (وجه) هذا الرواية ان قصان السرفه دون سنان  
 العن لان ذلك لا يورث الحل وهذا يورثه من قصان العن لم يورث اسقاط القطع فقصان السرفه اولى (وجه)  
 ظاهر الرواية على ما ذكر الكسرى رحمه الله ان يورث النصاب (وجه) الفرق بينهما ان قصان السرفه يورث  
 سبه قصان السروى وفي السرفه لان العن خالفه فانه لم يقطع وبما السرفه ليس سببه على السارى اصلا  
 فيحمل النصاب الطارى كالوجود عند السرفه بخلاف قصان العن لانه يوجب به العن اذ هو خلاف بعض العن  
 وهو مبني عليه في الجملة فلا يمكن سد وجود وفي السرفه وكذا اذا سرق في يده فاحدى يده آخر والنصف فيه  
 امس د كالكسرى رحمه الله لا يقطع حتى يكون النصف مما في السرفه راعى وعلى رواية الطحاوي رحمه  
 الله سرفه وفي السرفه لا عرواؤه سبحانه وسألى اعلم (ومما) ان يكون السروى الذي يقطع فيه في احتمله  
 مقصودا بالسرفه لا سيما المقصود لا يسمع القطع سرفه في قولهما وقال ابو يوسف رحمه الله هذا ليس شرط ولا اصل  
 في هذا ان المقصود بالسرفه اذا كان مما يقطع فيه ولو اقرد بطل قصان نفسه يقطع لا خلاف ان لم يقطع بنفسه نصا  
 الا بالتابع بكل النصاب فيقطع وكذلك اذا كان واحدا منهما مقصودا ولا يقطع بنفسه شيئا بكل واحد منهما الا آخر  
 و يقطع وان كان المقصود بالسرفه مالا يقطع فيه ولو اقرد لا يقطع وان كان معه غير مما يقطع نصا ان لم يكن المقصودا  
 بالسرفه بل يكون ما في قولهما وعداى يوسف رحمه الله يقطع ا كان ذلك العرفه نصا كاملا وبان هذا الجملة في  
 مسائل اسرق انا من ذهب او فضة من سراب او ما اولى او ما ورد او يرد او يبيد او غير ذلك مالا يقطع فيه لو  
 اقرد لم يقطع عدما وعداى يوسف يقطع (وجه) قوله ان ما في الا ا ا كان مالا يقطع فيه الصحيح بالعدم فسر  
 احدا لا على الاخر فيقطع فيه (وجه) قولهما ان المقصود من هذه السرفه ما في الا ا والا ناع الا ترى انه  
 لو قصد الا ا لا احد لا يقطع فيه ما في الا ا لا يقطع سرفه فادام بحسب القطع بالمقصود لا بحسب التابع والى  
 هذا اشار جند رحمه الله في الكتاب هال انظر الى ما في حقه فان كان ما في حقه لا يقطع فيه لم يقطع ولو  
 سرق ما في الا ا في الدار قبل ان يخرج الماء منها اخرج الماء فارامه يقطع لانه ليس في حقه في الدار علم ان  
 مقصود هو الا ا والمقصود بالسرفه اذا كان مما يحسب القطع به فهو بطل شيئا يقطع وعلى هذا الخلاف اذا سرق  
 صنبا حرا لا يقطع فيه وعليه حل وان كان يبيع فيه لا يقطع بالاجماع لان له ما على سبه وعلى ما عليه من  
 الخلق فلا يكون احد سرفه بل يكون حذافا ولا يقطع وكذلك اذا سرق عبد اصدا يبيع سبه وعليه حل اولى  
 بكل لا يقطع لا خلاف وان كان لا يبيع فيه يقطع عدما وعداى يوسف لا يقطع ما على ان سرفه بل هذا  
 العدو بحسب النصب عدما وعداه لا يوجب والمسئلة قد مر ولوسرى كلما او عر من الساع في عهده طوبى لم يقطع  
 وكذلك لو سرق معصوما معصوما او رضعا ساوياً لم يقطع عدما وعداى يوسف يقطع ما ذكرنا ولوسرى كوزا  
 فيه سبه دراهم وفيه غسل ساوياً درهما يقطع لان المقصود ما فيه من الغسل والكورسح فكل نصاب الاصل  
 به وكذلك لو سرق حمارا ساوياً سبه وطله كاف ساوياً درهما يقطع لما قلنا ولوسرى عسر دراهم من يوب  
 والنوب لا ساوياً عسر سطر ان كان ذلك النوب يصلح وبما للدرهم ان سبه الدرهم ما . ان كان حرقه  
 يحرقها يقطع لان المقصود لا احد هو ما فيه وان كان لا يصلح بان كان يوب كرام فان كان يقطع فيه النوب

هنا قد كان ساوي سر قطع ثم حلال لأن التوب معصو فمما لم يقطع معصا فوجه  
 رعه اصله قطع ود كفي الأصل ان النص ان كان يعلم بادر اثم يستع ان كان يعلم لم يقطع وهو واحد الزواجر  
 اعني احسه وهو قول أبي يوسف وروى عنه انه قطع علم بها لم يعلم (ووجهه) ان العلم بالسرق ليس شرط  
 لوجوب القطع بل الشرط ان يكون معصا وقد وجد (وجه) رواه الاصل انه اذا كان يعلم بادر اثم كان معصوده  
 لاحد ادر اثم لم يقطع هذا قطع واذا كان لا ساعيا كان معصو اثم وانه يقطع العصاب ولا قطع (وجه)  
 الزواجر الاخرى لاني حقه عليه الرحمة ان لم يقطع هذا التوب اذا كان حاله معصوده اثم كان معصودا نفسه  
 بالسرقه وان لم يقطع معصا فليقطع فكذلك ما لم يقطع له ولو سرق حوالا او حراما فمعصا لم يقطع لان  
 المتعصو بالسرقه هو المظن ولو لا اطراف والمقصود مما يجب استقطع سره فمقطع وكذا اذا كان التوب لا ساوي  
 سر وقد مال حطم علم به النص قطع لأن التوب يقطع وما للعمال الكسر ولا يقطع وما للسرقه معصا فوجه  
 له معصا فلا يقطع معصا ان معصود ما فيه وفيما لا يقطع سره معصودا بالسرقه فمعصا ما لم يقطع في  
 المقصود ليعصا العصاب فكذلك في التبع لان التبع حكمه حكم الاصل واما معصا به وما لم يقطع

فصل في واما الذي رجع الى الموقوف فانه يكون له بد محججه وهو بد المال او بد الامانه كبدل الموقوف  
والمسعر المتعارف والمنع او بد العيان كبدل العاصب واعاين على سوا السرا والمرحج التقطع على  
الساري من هولا اما المالك فليس له وكذا من امه لان بد امه بد ولا خدمه كالا خدم المالك فاما من  
العاصب من سمعه عند اني المالك ادعاهم من الرذ على المالك لخرج عن العمد فكاتب بد المالك  
من وجهه ولان المعصوب مضمون على العاصب وصاحب العصب عدايا مال فاسه بد المالك والمعرض على  
سوم السرا مضمون على الباين الزهون مضمون على الرمن بالنس فاحس التقطع على الساري مسم وهل  
سوى محسومهم حل عه المالك فيه خلاف يذكر ان سا انه تعالى ولا يحس البيع على الساري من السار  
لان بد الساري ليس بد محججه انس بد ملك رلا بد امانه ولا بد عيان فكأن الاحدمه كالا خدم من المار  
وان كان التقطع دري س الاول قطع الى لانه اذا دري عه التقطع عارب بد بد عيان وبذلك بد محججه كد  
العاصب ويحو انه تعالى ع سا به اعلم

[illegible]

لان كل ساق لا يخرج اظهر لك فمضغ الطع عن سبه وهذا صريح ما به في السله  
 من فصل ١٢ وانما ياب ما ظهر به السرفه عند الحق فقول وما به يوفى السرفه الموجه للتعن عند الناحي غير  
 حد امري احد هذا النعمه والناس الاقرار اما ليسه فظهر بها السرفه ١ المستحب سرائها لاساحه رجع به  
 حبه الحق على حبه الكذب فظهر المحرم به وسرا فقول النعمه في باب السرفه معهما هم المباد كذا وقد كررنا  
 ذلك في كتاب السها اب وبعها حتى ابواب احذر وانما صرح وهو ان كور الدماء والاصناف ولا حصل  
 فيها السها النما ولا سيما التناق على السهاد لان سها جملا ربما سبه لا ضرر الى حملنا  
 فيها احتمال لدمه وخاط لدمه وكذا عندنا هم المهاد الا في حد البدن والقصاص حتى لو سددوا بالسرفه بعد ذلك لم  
 سئل ولا طلع ونصن المال لامل ان النادم بطل السها على الحدرد الخاله ولا يظلمها على حد القذف ولا  
 سئل الاقرار انسا والتربد كما في كتاب الحدرد وانما ضمن المال لان النادم انما سمع من السها على الحدود  
 انما الغيبه للسبه السبه مع وجوب الحد ولا سمع وجوب المال وبعها حتى ان اب الاموال والحقوق وهو  
 الحسوم والندوى من له يد حجه حتى لو سددوا انه سرق من فلان العاين لم سئل سهادهم ما لم يحضر الممر ب  
 منه وحاصم لماد كذا ان كون الممرى ملكا غير الساري شرط لكون العمل سرفه ولا يشر ذلك الا بالحسوم  
 والموجود الحسوم لم يمل سهادهم ولكن يحسن السار لان احرازهم اورب منهم وبخوار الحس بالسبه لما  
 يرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن رجلا بالثبته وهل شرط حضور المولى لتول النعمه النما على سرفه  
 عند مال انسان والمعد حجة احلف به قال ابو حبه عليه الرحمه شرط حتى لو كان مولا ما لم سئل النعمه وهو  
 احدي الزواجر عن اي سب وروي عن اب يوسف رحمه الله انه اخرج ابنا له سب طر نصى عليه بالنطع  
 وان كان مولا سبنا (وجه) هذا الزوا ان الطع انما يجب على العبد بالسرفه من حسب انه آدمي مكنت لامر حسب  
 انه مال مملوك للمولى من هذا الوجه المولى احب منه فلا معنى لاسراط حصره كالا سب طحس سار الا حاب  
 ولهذا لو اقر بالسرفه تد اقرار ولا سب طحسور المولى كذا هذا (وجه) قول اب حبه عليه الرحمه ان هذا النعمه  
 مقصود بالاف ملك المولى فلا نصى به ما مع عبه المولى كالنعمه النما على ملك سي من ربه العبد ولان من الخارجه  
 لو كان حاصرا لا دعي سبه ما مع من قول السباد والحدود بدارا امكن خلاف الاقرار لانه بعد ما وقع موحا للحد  
 لا ملك المولى رد بوجه فلم يحكى منه سبه ولا يظهر السرفه بالكرل حتى لو ادعى على رجل سرفه فامر فاسخلف  
 فكل لا نصى عليه بالنطع ونصى بالمال لان الكول اما ان محرم حرى البدل الطع بالاحتمال البدل والا نجاه  
 المال عمل البدل والا نجاه اما ان محرم حرى اقراره سبه العدم لكونه اقرارا من طرف السكوب لا صريحنا  
 والسبه مع وجوب الحد ولا سمع وجوب المال (واما) الاقرار فظهر به السرفه الموجه للطع انسانا لان انسان  
 منهم في الاقرار على سبه ما حصر ان سبه فظهر به السرفه كما ظهر بالنسب بل اولى لان المرء قد منهم حتى عر  
 ما لا منهم حتى سبه وسواء كان الذي اقر بالسرفه عبدا مادوا او حجورا ام عدا كان من اهل وجوب الطع عليه  
 وعذرهم رحمه الله لا طع ما اقر العدم من عر بعد من المولى رحمه الكلام ان العدا ان سرفه غير سرام لا يخلو  
 اما ان كان مادوا او حجورا او المال فام ارحا لك فان كان مادوا ما طع من كان المال هالك او مسلكا لا ضمان عليه  
 سواء عند مولا في اقرار او كذب لان الطع مع النجان لا ضمان عدا ما ان كان المال فاما في العسر وفي منه  
 وهذا قول اختيارنا بالنسب وقالهم رحمه الله لا طع من عر بعد من المولى المال للمسرور منه (رحه) قوله ان  
 اقرار العبد مقصود بالاف مال المولى لان ما في هذا العدم مال مولا فلا يمل من عر بعد من المولى (ولنا) ان العدم  
 منهم في الاقرار لان المولى ان كان مسرور به فسرر العدم اعظم فلم يكن مسميا اقرارا فسل ولا يمل ملك المولى  
 في هذا العدم حتى الطع كالا ملك له في عهده حتى السبل فكان العدمه معنى على اصل الحره فسل اقراره كالحربه

من أن امرأته من ميسرة أهل حق المولى في حق التمتع بعد الحق في حبه أن كان محجوراً فعليه أن يسكنها  
هكذا وميسرة له أن يملكه مولا أو صدقه وإن كان له صدقه مولا قطع يد المال للمسرور منه  
وإن كدته من ماله مالي احتلف فيه أختامه ليه أن يوحسه قطع يد المال للمسرور منه وهل أبو يوسف  
يقطعه وإن لم يملو ولا يملك على الصدق أحد إلا أنه لم يقره في حد لا يقطع يد المال للمولى ويضمن منه  
للمرءة منه المولى (وجه) قوله ظاهر لأن امرأته المحجورة لا تسحق لأن ما قد يملك مولا ظاهراً ولا بائناً  
بعد إقرار المال في حقها المولى ولا يقطع في مال المولى خلاف الدون لأن إقرار المال حار وأما  
إقراره في المال لغيره من السرة منه يقطع (وجه) قول أبي يوسف إقراره بالحد حار وإن كان لا يجوز للمال  
أدلس من ضرورة حوار إقراره في حق أحد حواراً في المال إلا ترى أنه لو قال له في هذا المال أدنى في يدي من  
عزرو على إقراره في أمته ولا يملك في المال كذا هذا (وجه) قول أبي حنيفة رحمه الله أن إقراره بالحد حار  
ذكر ما في المنداه من قوله ما يقطع منه لك لا يخلو إقراره في المال للمرءة منه من رد المسمى إلى المولى وأما أن  
يقطع في مال منه عسلة لا يسلل إلى الأول لأن دفع الدق مال عكوه لمولا لا يجوز ولا يجوز أن يقطع في مال غيره  
لأنه لا يرد إقراره في مال منعه أن يقطع في المال للمرءة منه من رد المال إلى المسمى منه هذا إذا كان المنداه  
لوزع الإقراره ما إذا كان صبياء فلا يقطع عليه لأنه ليس من أهل الخطاب السريع ثم يطران كان ما  
يصح إقراره في المال وإن كان ما يرد عليه وإن كان حاله كذا يضمن وإن كان محجوراً لا يصح إقراره إلا بعد أن يملك المولى  
من كدته في المال للمولى إن كان فاعداً وإن كان هائلاً لا يملك في المال ولا بعد النكاح ولو إقراره منه سراً وإن  
أعسر لا يقطع لأن النصاب شرط ثم يطران كان ما يرد عليه إقراره من رد المال إلى المسمى منه وإن كان هائلاً  
يضمن سواء كان المنداه أو لم يكن وإن كان محجوراً من صدقه مولا فكذلك وإن كدته في المال للمولى  
ويضمن العبد بعد النكاح إن كان محظواً وإقراره وإن كان صعباً لا يملك عليه والأصل في حسن هذا المسألة  
أن كل ما لا يصح إقراره للمولى على عسلة يصح إقراره بالصدقة في المولى أو على عسلة بالتقصاض أو حذراً أو حذراً  
التدبير السرة أو التطلع في السرة لا يصح إقراره بالصدقة في المولى (وأما) إذا إقراره للمولى على عسلة بالخاء  
فيما رزق النسب فيما عسلة الدفع أو التدا فانه يطران لم يكن عليه من صح لأن الخاء فيها وإن النسب يسلك فيها  
مسلك الأموال فكان للمولى إقراره بالنسب ولو إقراره بالنسب يصح كذا هذا وإن كان عليه من لا يصح لأنه لو إقراره  
عليه بالنسب وعسلة لا يصح كذا إذا إقراره بالخاء وأنه يسحقه وعلى أصله وعدم المقام في الإقرار ليس شرط  
حوار في محجور سواء لم عهد السرة ولا بخلاف النسب والقروء كذا في كتاب الحدود وحلف في العتدي  
هذا الإقرار أنه هل هو شرط قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله ليس بشرط وظاهر الإقرار من واحد وإن  
يوسف رحمه الله شرط فلا يقطع مالم يقر من في مكان والدلائل كذا في كتاب الحدود وكذا احتلف في  
عوى المسمى منه أهل في شرط كون الإقرار مظن للسرة كما هي شرط كون النسب مظن لها قال أبو حنيفة  
ومحمد رحمهما الله بشرط حتى لو إقرار السار أنه سرق ماله فلا يلزمه ما لم يقطع مالم يحضر المسمى منه وبخاصة عند ما  
وقال أبو يوسف الدعوى في الإقرار ليس بشرط ولا يقطع حال عسلة المسمى منه (وجه) قوله إن إقراره بالنسب  
إقراره على عسلة ولا يضمن في الإقرار على عسلة لعدم التهمة ولهذا الظاهر ما إذا امرأته عاتقه هل إقراره  
وحد كذا هذا ولها ما يروى أن سمر رضي الله عنه قال للنسب عليه الصلاة والسلام إن سرق لاني فلا  
فانداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فسلم فقالوا ما هذا يا أمير الناسي لله كذا فقطعته فقلوا إن المثال بشرط  
ظهور السرة بالإقرار لم يكن لنسأله بل كان يقطع السارق ولأن كل من في يدي في الظاهر أنه ملكه (فأما) ١١  
أمره لم يملك لم يملك رزق ملكه عسلة حتى يصدقه المرأة والغالب محجور أن يصدقه وهو محجور أن يصدقه حتى يحكم

ملك الساري فلا يقطع ولا يفي طهر السرفه هذا الا في السرفه المدم لا في حال الكدس من المرسوم فيه منه يحمل  
ان يحصر فكذلك في اقرار خلاف الاقرار بالزمانا حاسه انه محذور وان كان يحمل ان يحصر المرأه فتدعى  
سبه لان هناك لو كانت حاصره وادعت السبه بسبب الخذلان السبه فلو سبط عدد عنها لسقط لسبه السبه  
واما غير مقرر في در احد وهما خلافه لان المرسوم فيه لو كان حاصرا وكذب الساري في اقرار بالسرفه منه  
لم يقطع لان المكان انسبه بل لا يندم فعل السرفه فلم يكن السوط حال السبه اعيار سبه السبه والله تعالى اعلم قال  
خندوف قال سرفه هند الدرام ولا ادري لمن هي اوقال سرفهها ولا احرك من صاحبها لا يقطع لان حاله المرسوم  
فيه قوي عليه ثم السبه لما تمت القطع على اصله فالحاله اولى ولان الخصومه لما كانت سرفهها اكان المرسوم  
فيه محذورا لا يحنى الخصومه فلا يقطع وادعى ان الخصومه سرفهها ظهور السرفه الموجه للقطع بالنسبه على الاصل  
وبالافراز على الاحلال فلا يندم من بان من ملك الخصومه من لا ملكها فيقول والله لو هو الاصل ان كل من  
كان له بدعيه ملك الخصومه ومن لا فلا فله المالك ان يحاصم الساري اذ اسرى منه لا يسله لان المالك بدعيه  
(واما) المودع والمستهقر والمضارب والمضيق والمعاصب والمعاوض على سوم السرا والمرهين فلا خلاف من  
اغتار صري الله عيسى ان لم يمان خصموا الساري سرفههم من حق سوب ولا نه الا سبه داد والا عاد الى  
أندهم وامان حقوق القطع فكذلك عندا غنا باللا نه رحمهم الله و قطع الساري محصورهم وعذر فر رحمه الله  
لانه خصومهم من حق القطع ولا يقطع الساري خصومه هولا وعند الساعي رحمه الله لا يصر خصومه عنه  
المالك اصلا لا في حق القطع ولا في حق ولا نه الا سرفه داد (وجه) قول فر رحمه الله ان يدهولاء ليس بدعيه  
في الاصل اما بد المرهين فظاهر لا يندم حفظ لانه سبه له ولا نه الخصومه لصرور الاعاد الى ان يقطع ليسكن من  
التسلم من المالك وكذلك بد المعاصب والناس على سوم السرا والمرهين بدعيه ضمان لا بد خصومه واعايت  
لم ولا نه الخصومه لا مكان ائرد الى المالك فكان سوب ولا نه الخصومه لم يطر في السرور والمات سرور  
يكون عدمها ورا محل السرور لا يندم على السوب وهي السرور فكانت الخصومه مستدعي حق القطع ولا  
قطع بدون الخصومه ولهذا لا يقطع خصومه الساري كذا هذا (ولنا) ان الخصومه سرفهها سرور الله تحه  
مظهر للسرفه لما بنا ان الفعل لا يحنى سرفه ما لم يعلم ان المرسوم ملك سر الساري واما علم ذلك الخصومه فكانت  
الخصومه سرفه كون الله مظهر للسرفه وكو با مظهر للسرفه بسبب خصومه هولا وا اظهر السرفه يقطع لقوله  
سالي والساري والسارعه فظهر ان الله بها خلاف الساري لانه لا يقطع خصومه لان بد ليس بدعيه له لاند كر  
على ان عدم القطع هناك خلل في ملك المرسوم لما بنا عدم وهما لا خلل في العصبه الا ترى ان هناك لا يقطع  
خصومه المالك وهما يقطع ولو حصر المالك وعاب المرهين هل له ان يحاصم الساري و يقطع د كرى الخامع الصغر  
ان له ذلك وروي اس سماعه عن جند رحمه الله انه ليس له ذلك (وجه) رواه اس سماعه ان ولا الخصومه للمرسوم  
منه والمالك ليس سرور منه لان الساري لم يسرق منه واعايت من سرور فلم يكن له ولا نه الخصومه (وجه) رواه  
الخامع ان الخصومه من باب السرفه اما سرفه لم يعلم ان المرسوم ملك الساري وهذا يحصل خصومه المالك  
فتصح خصومه كما تصح خصومه المرهين بل اولى لان المرهين يندمونه فلما حجب الخصومه من السبه فبالا حاله  
اولى ولو حصر المستوب منه وعاب المعاصب د كرى الخامع الصغر ان له ان يحاصم وهما لا يقطع ولم يكر اس  
سماعه في العصبه خلافا ود كرى الدوري عليه رحمه الله انه ينبغي ان يكون الخلاف فيما واحد وليس للراهن ان  
حاصم الساري يقطع لانه ليس له حق العصبه بل فضا الدس فلا ملك المطالبه حتى لو فسى الدس ان حاصم لانه  
يب ولا نه العصبه بالمكالم قال الدوري رحمه الله وعلى فاسر رايه اس سماعه لا نسب للراهن ولا نه المطالبه مع عنه  
المرهين كما في المودع بل اولى لان بد المرهين اوى من بد المودع لان بد المرهين ليس به بد المودع لدر ولو هاب الزهن

في هذا الباب كان لمحمد بن ابي حنيفة ولا يميل فراه سله لا الميرس كانه ولا نه تنفع قبل المصلح ولا يميل  
اعلى لاسيما الضعيف ولا نه (وما) الزاهر فاسي لمحي في المرحون الامن اسس سله سله هلا كونه ولا  
سبه لانه اعطاه (واما) السارق فله عله اعطوه ولا نه لثب سمويه ولا م النسيه سله ولا نه  
ولا نه امانه وسار الاحصاء كذا جدم من اسر من قم كنه ان حاصم الثاني تنفع ولا للثالب اصار لا نه امانه  
لان احدا من من البذلحه حصر طر حوب تنفع سبه حد فخر حب التنفع فله سله لا نه لاسيما سله  
السار الاول ان طالع الثاني والميرس الى نه ه اموه واسل من رواه بذلك وفي رايه لثالب ك (وجه)  
اراه الا ترى على عموما ان الله ومنه لم يكن له بد من حجه وسار الاحصاء كذا جدم من اسر من سوا (وجه)  
اراه لانه من الحار ان حار المال السار رله التنفع فخر الى ان مسرد من نه وسع نه فجلس  
عن السمان كني اعطى ونحو على مامرر كالدور على الزم انه يحوز ان حال مام منفع فله ذلك (واما) سله  
الضغف فله لانه قبل الضغف عمل احتار السار بعد لاول وخوز ان حال لثالب بعد تنفع اصلا  
احدا ان لم يحس سله في القضا فهو واجب سله فيها سله رايه على فخر الى الاسرنا لثالب من احصا  
الواجب سله فيها سله من انه مسجانه وعلى ولا نه السره الواحه لتضع سله اتاسي سوا استا على ما  
اتسبا ارقى رايه اسما له ذكر ان كتاب اتاسي وابنه مسجانه وعلى اسلم  
نحو سله (واما) حكم السره فصول رايه الوفي لسره حكيم احدا من سله السس رلا خ سملو ثلث  
(اما) ادى سملو الثس وتنفع لوله مسجانه رايه السار الساره فطعوا انهم سارا رايه الاحتر  
وعله اجماع الامه لكار في هذا الحكم تنوع مواضع في ما سب هذا الحكم في سار على اموه وفي سار من  
سبه وفي سار ما سله بعد سويه وفي سار حكم السوط بعد الثوب او سدم الثوب اصلا لما مع السس (ام)  
صا هذا الحكم (مها) ان سار حوب حبان السرب سدا فلا لمح السار راتس في سره راحد  
ولت اسله ان السار راتس على حسمان سره واحد سدا لا لمح على ارهك السرب في هذا السار  
التضع او فله لاصح سله سدا السامي زحمه مسطوع وضم ما سله ك (رحه) قوله انه وحدم السار  
سب حوب التنفع رال فحان حسمان اما فله لانه وحدمه السره اما سب لوجوب اتساع رال  
لا ساجانه حسمان حسمان وحل رايه سله (اما) احصاء على حسمان مسجانه رايه لثالب حرمه حد  
امه مسجانه وعلى المال حل سله انذاك حوط حسمان مسجانه رايه (رانا) لثالب على حسمان  
ماله فكب لثالب على حسمان فكب مسويه سمان حسمان الطع من حسمان احصاءه على حسمان  
سجانه وعلى المال من حسمان احصاءه على حسمان سرب حسمان حسمان مسجانه لثالب  
والسمان حسمان العبد وكذا اصل اعطوا حسمان الكار حسمان على رايه حسمان كذا هذا والسار حسمان  
المسرب لو كان محسب على لثالب فله انه سبي مسويه حسمان كذا هذا (رانا) الكار السره رايه  
الكتاب العر برقوله مسجانه رايه السار الساره فطعوا انهم سارا حسمان كذا هذا لثالب  
وحسمان احصاءه ان مسجانه رايه سبي السع حرا راعوا على الكاه فلو حسمان لثالب كني التنفع  
كافا فكن حرا رايه مسجانه سبه على حسمان حرا واثان انه جعل السع كل الحرا لانه سبه  
كر يمد كره عر فلو احصا السمان لثالب السع سس حرا فكون حسمان الكتاب اسر رايه سبه  
ردي من سدا سدا الزم من سوي رايه سبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا اتساع السرب ولا  
سرم سله رايه الله ما ظرم او وهذا في الباب (واما) العول من وجه احدهما سدا والا حسمان  
(اما) رحه السمان فهو ان المصروف حسمان عدا السار احتار من وقت الاحد فلو صدمه سار

فيه المسمى او مسئلة الملك المسمى من وقت الاخذ من انه قطع في ملكه وهذا لا يجوز (واما) رحمه الله  
 ما فاه بعض مساحي وهو ان الصانع اعطى ما احدث مال معصوم بغير عصبه حبس للمالك وجب ان يكون  
 المعصوم بهذا السبيل لكن اعدا بالمل في صان العبدوا اب والمقصود حاله السرفه خرج من ان يكون معصوما  
 حبس للمالك بدلاله وحوب القطع ولو بني معصوما حبس للمالك لما وجد ان التام حبس للعبد سبب دفع حاجه  
 وحاجه السارق كحاجه المسمى منه فتمتلكه في سببه الا فاحه وانما مع وحوب القطع والقطع واجب من  
 الصانع ضرورة الا انه وجب رد المسمى حال فاحه لان وحوب الزرع يجب على الملك لا على المعصمه الا ترى ان  
 من عصب حرم المسلم يوم يازد اليه لتقام ملكه فيها ولو هلك في يد الماخذ لا صانع عليه لعدم المسببه فلم يكن  
 من ضرور سقوط المعصمه الساسه حبس للعبد والملكه عن الخلل ربهما الملك فامر يوم يازد اليه والمعصمه رايه  
 فلا يكون معصوما بالخلاله وخرج على هذا الاصل مسائل اذا اسهل السارق المسمى بعد القطع لا تضمن  
 في ظاهر الزوايه وروى الحسن عن ابي حنبله رحمه الله انه سئل (وجه) هذا الزوايه ان المسمى بعد القطع بني على  
 ملك المسمى منه الا ترى انه محبذ على المالك وقس السارق ليس ضمن معصوم فكان المسمى في يد  
 يره الا انه هذا اسهل كما تضمن (وجه) ظاهر الزوايه ان عصبه الخلل الساسه حبس للمالك قد سقط في حق  
 السارق لضرور امكان انحباب القطع فلا يعود الا بالرد الى المالك فلم يكن معصوما فله فلا يكون معصوما ولو اسهل  
 رجل آخر نصيبه لان المسببه انما سقطت في حق السارق لا في حق غيره فضمن ولو سقط القطع لسببه ضمن  
 لان المانع من الصانع هو القطع وهذا المانع ولو مانع السارق المسمى من اسان او ملكه منه توجه من الوجه فان  
 كان فاما نصيبه ان يحد له عن ملكه ولما حوذه ان يرجع على السارق بما في الذي دفعه لان الرجوع عامي  
 لا يوجب صيا على السارق في عين المسمى ولا به يرجع عليه من المسمى لا نصيبه لوجوب ذلك ملك المسمى  
 للسارق وان كان هلك في يد فلا ضمان على السارق ولا على القاض فكذلك روى عن ابي يوسف اما السارق فلا ن  
 القطع من الصانع (واما) المسئله فلا يوجب للمالك ان كان له ان يرجع اليه على السارق فمضركا ان المالك  
 ضمن السارق وقطعه من الصانع وان كان اسهل لكونه الناصر كان للمالك ان يضمه اليه ولا نصيبه له من ماله سر  
 اذ به هلك في يد وللمسئله ان يرجع على السارق بما في لان الرجوع عامي ليس بضمين ولو اعصبه اسان من  
 السارق قبل ان يحد بعد القطع فلا ضمان للسارق ولا للمسمى منه (اما) السارق فلا يملك السارق (واما) المالك  
 فلو ان المعصمه الساسه له حيا فذلك طلب قال القدوري وكان للمولى ان يضمه اليه لا يوجب ضمان لا يرجع بالصانع  
 على السارق وعلى هذا خرج ما اسرى يوما حرقه في الدار حرقا فاحسما حرقه وهو ساوي عمر ذراحم لا قطع  
 لان الخرق الناحس سبب لوجوب الصانع وانه يوجب ملك المعصوم وذلك مع القطع وان حرقه عمر صا صدم  
 الاحزاب فيه (ومنها) ان يجري فيه الدخول حتى انه لو سرق سرقا فرفع فيها كلها قطع او رفع في بعضها قطع  
 فرفع في بعضها قطع للسارق كلها ولا يقطع في سببها بعد ذلك لان اسباب الخدود اذا اجمعت وانما من حسن  
 واحد تكفي فيها عدا واحد كذا في الزمان وهذا لان المقصود من اقامه الخد هو الرخر والردع وذلك يحصل بامامه  
 الخد الواحد فكان اقامه الثاني والثالث سببه عدم اقامته فلا تمام لهذا تكفي في باب الزمان لا فامه لا ولحد  
 كذا هذا اولان محل الا فامه فادعيا السد اعمى لان كل سرفه وحيد ما اوجب الا قطع السد اعمى فاذا  
 قطع في واحد مما اصدف حل الا فامه وصار كالأودب السد اعمى ما فامه سوايه واما حكم الصانع فلا  
 حلال من انحسابه حتى انه عصبهم في انه احصر انحباب السرقا وحاصموا فيها قطع محاصمهم انه لا ضمان  
 على السارق في السرقا كلها لان محاصمه المسمى منه بالقطع عمره الا ان السارق عددا فاذا حاصموا  
 جميعا فكأنهم ابروا واما اذا حاصم واحد في سرفه قطع فلا ضمان على السارق فيما حوصم باجماع من انحسابه

[illegible]



عاش رضى الله عنهما في قوله عز وجل فاقطعوا اندهما ذلة لما هما وهكدار وى عن الحسن وارا هم رحمهما الله  
واما حديث لا قطع فقدر وى الزهرى في المواعى سندنا عنه رضى الله عنهما قال لما كان الذي سرق حلي  
اسما اقطع الداعى قطع سندنا وى رضى الله عنه رحمه السرى وكاتب سكران يكون اقطع الدوا والرجل ثم اعما  
سليح يد اعنى في الكر الاولى اذا كاتب الد السرى تحججه مكنه ان يصنع ما يقطع الداعى والرجل التمي تحججه  
مكنه الاستماع ما يقطع الرجل السرى فان كاتب الد السرى مقطوعه او سلا او مقطوعه الاهام او اصبع  
سوى الاهام لا يقطع الداعى لان القطع في السرفه سرع راحر الا مملكا فان لم يكن الد السرى مكن الاستماع ما  
يقطع الداعى مع فو بالحسن المشعة وفي مشعة الطس اصلا قطع اهلا كالنفس من وجه ولا يقطع ولا يقطع  
رحله السرى ايضا لانه يذهب احد السبع على الكمال فهلك النفس من وجه ولو كاتب الد السرى مقطوعه اصبع  
واحد سوى الاهام يقطع به داعى لان القطع لا يضمن فواب حسن المشعة وكذا ان كاتب الرجل التمي مقطوعه  
او سلا او ما عرج مع المني عليها لا يقطع الداعى لما فيه من فواب السرى ولا رحمه السرى ان كاتب تحججه  
لا يمسى لارجل فيقرب حسن المشعة ولو كاتب رحمه التمي مقطوعه الا اصابع كلها فان كان يسطيع القيام  
والمني عليها يقطع يد اعنى لان الحسن لا يهوب وان كان لا يسطيع لا يقطع لواب السرى ولو كاتب بدا تحججه  
ولكن رحمه السرى مقطوعه او سلا او مقطوعه الاهام او الا اصابع يقطع يد اعنى لان حسن المشعة لا يهوب ولا  
فهو فواب السرى ايضا ولو سرق وسلا او مقطوعه الاهام او الا اصابع لتولت سحابة ومعالى فاقطعوا اندهما  
اسماهما من غير فصل بين يمين وعن ولا يهالو كاتب سلمه يقطع فوابه المشعة اولى بالقطع ثم قروى من القلع في  
السرفه من الاعاوى الكفار حب حمل فواب اصمى سوى الاهام من الد السرى قصا ما مام من قطع  
الداعى ولم يحمل فواب اصمى قصا ما مام من حوار الاعاوى مكن ملاما (وجه) السرى ان القطع خذ به العذر  
من الضمان بوزن سبه بخلاف السرى والله سبحانه ومعالى اعلم ولو قال الخا كم للحد اذا قطع الد السرى قطع الد  
السرى فدا على وجهين اما ان قال اقطع يد مطلقا واما ان قد قال اقطع يد التمي فان اطلق فقال له اقطع يد يقطع  
السرى لا ضمان عليه لخالف لانه فعل ما امر به حسب امر يقطع الد ويد قطع الدوا قد قال اقطع يد اعنى يقطع  
السرى فان اخرج السارى يده وقال هدا هو سى فلا ضمان عليه ايضا لانه يقطع امر فلا يضمن كمن قال لا خير  
افطع يدي يقطع له ضمان سله كذا هذا وان لم يخرج السارى يده ولم يهل ذلك ولكنه يقطع السرى خطا لا  
ضمان عليه عند ائمه سارى رضى الله عنهم وعذر فر رضى الله عنه يضمن لان الخطا في حقوق المادلس بذر (ولما)  
ان هذا احتياطي الاحكام لانه اقام السارى مقام اعنى باحكام مسكا ظاهر قوله سبحانه ومعالى فاقطعوا اندهما  
من عه فصل بين يمين والسارى فكان هذا احتياطي المجهود في الاحكام وانه موضوع وموضوع المساله في هذا  
الخطا لانه اذا احتفظ بقطي السارى سماع اعتما وحوب قطع اعنى مع ما ان عداى حسنه رحمه الله لا يضمن هدا  
اصبا على ما سى وان قطع السرى عند الاحكام عليه ايضا عداى حسنه وعندهما يضمن لانه بعد الظلم باقامه  
السارى مقام اعنى فلم يكن معدورا قصص ولا ي حسنه رضى الله عنه انه ائلف راحل حرا عما ائلف ولا يضمن  
كرجل سبدا على رجل يبيع عند فمه ائلف بالى ثم رحما لهما لا يضمن لما ظنا كذا هذا واعا فلما انه احلف  
بما ائلف لا يملك اقطع السرى فندسب لما اعنى لا يملك يقطع بعد ذلك لانه لا يولى على اطر اهل الاربعه واعنى  
حر من السرى ثم على قول ان حسنه عليه ارحمه هل يكون هذا القلع وهو قطع السرى قطعا من السرفه حتى اذا  
هناك المال في يد السارى او اسهل مكنه لا يضمن والا يكون من السرفه حتى يضمن احلف المسامحه قال بعضهم  
يكون وقال بعضهم لا يكون هذا كله اذا قطع الحداد امر الخا كم فاما الا حتى اذا قطع يده السرى فان كان خطا يح  
الله وان كان عند اصحاب الفصا ص وسقط عنه القطع في التمس لانه لو قطع يدي الى اهلاله النفس من وجه على ما ينبا

رد سلة السرور ان كل ما اوعله صاحبه في اضراره لان المانع من اسبابه هو اضعف من سدس ولو ربح عليه  
 قطع الداس في السرفه فلم يقطع حتى قطع وطع سبه فبدأ على وجهه اما ان يكون قبل الخصومه واما ان يكون بعدها  
 ون كان قبل الخصومه فعلى فاطمه النسا ان كان عمدا والارسل كان خطأ وسقط رحله السري في السرفه  
 كانه سري ولا ينهوان كل بعد الخصومه فان كل قبل النسا وكذلك الخوايا الا انها لا يقطع رحله السري  
 لانها لو حرم كل الواحش اثنى رد فاب فسب الواحش كما لو دهنه فمسياره وان كان بعد الفضا فلا حرجان  
 على الناطع لانه احسب لافه حد الله سبحانه وعالي فكان قطعه عن السرفه حتى لا تعب السيار على الساري وفيه  
 هلك من مال السرفه يد او اسبهاك واما الموضع الذي يقطع من الداس في مفضل الزيد عند ماله العلاء رضى  
 الله عنهم وقال منهم سبط الاصابع وقال الخوايا ح يقطع من المك لظاهر قوله سبحانه وعالي وطمعوا الله بها  
 والداس لم يند اخله والصحيح قول الماروي انه عليه الصلاة والسلام يقطع يد الساري من مفضل الزيد فكان عمله  
 ساءا للرد من الا بالسر هه كانه يرضى سبحانه وعالي وقال فاطموا الله بها من مفضل الزيد رعله عمل الامه من  
 لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والله سبحانه وعالي اعلم واما ما من هم هذا الحكم فادى  
 صبه الامام اومى ولا لان هذا حد الموتى لافاه الحدود الاعمه اومى ولو هم من النسا والحكام وهذا عندنا وعند  
 السافى رحمه الله الموتى ملك افاه الحد على حلو كة والكلام في هذا التسل اسوفه في كتاب الحدود واما بيان  
 ما سبط الحد سدو حو به فعول ما سبطه سدو حو به انواع منها كدس السروي منه الساري في اقرار بالسرفه  
 بان قول لم يسري موى و بها كدسه الله بان يقول سبه سبوى رور لانه اذا كذب فقد طل الاقرار بالنسا  
 فسقط النسخ ومنها رجوع الساري عن الاقرار بالسرفه فلا يقطع وضمن المال لان الرجوع مثل في الحد يد لا  
 مثل في المال لانه يورث سبه في الاقرار والحد بسط السبه ولا بسط المال لرحل اقرار سرفه يورث سبوى  
 ما به درهم قال احدهما التوب وسالم سرفه او قال هذا الى درى التطع عيها لاهما الما اقرار بالسرفه فندس السركه  
 ينهما في السرفه فلما اسكر احدهما فندرجع عن اقرار فطل الحد عنه رجوعه فبورث سبه في حق السربى  
 لا بخلاف السرفه ولو قال احدهما سرفه هذا التوب من بلان فكذبه الآخر وقال كدس سرفه قطع المقر وحد في  
 قول اى حسبه وقال ابو يوسف لا يقطع واحد منهما (وجه) قول اى يوسف انه اقرار سرفه واحد ينهما على  
 السركه فادى لم ينسب في حق سركه ما تكار بور ذلك في حق صاحبه ضرور اتحاد السرفه وهذا خلاف ما اذا اقر بالزنا  
 نامرا فانكرت انه بخلاف الرجل على اصله لان انكار المراء لا يورث اقرار الرجل ادلس من ضرور عدم الزنا من  
 حاسبها عنه منه من حاسبه كالزنا يصحبه او يحبو بخلاف الاقرار بالسرفه لان ذلك وحده من احدهما على وجه السركه  
 فعدم السرفه من احدهما يورث في الآخر (وجه) قول اى حسبه ان اقرار بالسركه في السرفه اقرار بوجود السرفه  
 من كل واحد منهما الا انه لا انكر صاحبه السرفه لم ينسبه فعل السرفه وعدم الفعل منه لا يورث وجود الفعل من  
 صاحبه في اقرار صاحبه على نسبه بالسرفه فوحده بخلاف اقرار الرجل على حسبه بالزنا نامرا رضى بخلافه  
 لا يجب الحد على الرجل على اصله لان الزنا لا يورث الا بالرجل المراء فانا انكرت لم ينسب بها فلا يسور الوحد من  
 الرجل بخلاف الاقرار بالسرفه على ما سنا والله سبحانه وعالي اعلم (ومها) رد الساري المروي الى المال قبل  
 المرافعه عندهما واحد الزواجر عن اى يوسف ورر وعه انه لا يسقط ولا خلاف في ان ارد بعد المرافعه  
 لا يسقط الحد (وجه) رواه اى يوسف ان السرفه ح وجودها عند موحه للقطع فرد المروي بعد ذلك  
 لا محل للسرفه الموقوف فلا يسقط القطع الواجب كما لو رد بعد المرافعه ولما ان الخصومه شرط لظهور السرفه  
 الموجه للقطع لما سنا فادم ولما رد السري على المال فقد طلب الخصومه بخلاف ما بعد المرافعه لان الشرط  
 وجود الخصومه لا حاوها وقد حدث (ومها) ملك الساري المروي قبل النساء نحو ما اذا وهب المروي منه

المسروق من السارق قبل النسخ وحمل الكلام فيه ان الامر لا يحلوا اما ان وجهه قبل النسخ واما ان وجهه بعد  
النسخ قبل الامتصاص ومن وجهه قبل النسخ يستعطف النسخ بالاحلاف وان وجهه بعد النسخ قبل الامتصاص  
عندهما وقال أبو يوسف لا يستعطف وهو قول الساجي رحمه الله أحاج أبو يوسف ساروي ان ساروي رد صوان  
أحمد بن أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قطع يد فقال صوان رسول  
الله اني اريد هذا وعنه صدقه فقال عليه الصلاة والسلام ولا قبل ان ياتي به فدل ان الله قبل النسخ يستعطف  
و بعد لا يستعطف ولا نوحوب التطع حكمه على وجود السرقة بعد السرقة ووقع موحه للقطع لاستحجام  
سراط الوحوب ولم يمان الملك بعد ذلك لا نوحوب حلالي السرقة الموجود فسي القطع واحكاما كان كما لو رد  
المسروق على المالك بعد النسخ بخلاف ما قبل الساء لان الخصومة سراط ظهور السرقة الموجه للقطع عند القاضي  
وقد دل على الخصومة (وجه) فوطها ان النص سراط لسوب الملك في الله والمالك في الله سبب من وف النص  
قطر الملك لمن ذلك الوفاء من كل وجه او من وجهه وكون المسروق ملكا للسارق على الخمسة والنسبة مع من  
القطع ولهذا لم قطع قبل النسخ وكذلك بعده لان النسخ في باب الحدود امتصاصا وهما لم يمس فكا به من قص ولو كان  
لم قص النسب ان لا قطع فكذا اذ لم يمس ولا ن الطاري في باب الحدود ملحق بالمجان اذا كان في الاخائي  
اسقاط الحدود وهما في اسقاط الحدود ملحق به (واما) الحدوب فلا حجة له في ان المروى قوله هو عليه صدقه وقوله  
هو يحمل انه اراد به المسروق ويحتمل انه اراد به النسخ وهو التطع لا يستعطف الحدوب بل عليه انه روى في بعض  
الروايات انه قال وهو النسخ وكذا يحتمل انه سبى عليه المسروق او وجهه منه لسبب من نصبه والقطع انما يستعطف  
بالهبة مع النص وعلى هذا انا مع المسروق من السارق قبل النسخ او بعد على الاثافي والاحلاف ولو روى  
فامرهم بروحيا لا يستعطف الحدوب لان الملك الباب بالنكاح لا يحمل الاستداد الى وف الوطاء فلا تثب النسب  
الزنا بعد (واما) حكم السقوط بعد النسخ لما مع وهو النسبة وعرفا قد حول المسروق في صلب السارق حتى لو  
هلك في يد نفسه او اسهلته السارق سبب لان المنافع من السماء هو النسخ فاداسط النسخ رال المنافع سبب والله  
على أعلم والثاني وحبوب رد عن المسروق على صاحبه اذا كان فاما نصه وخمسة الكلام فيه ان المسروق في يد  
السارق لا يحلوا اما ان كان على حاله لم يمسروا اما ان احبب السارق فيه حذافان كان على حاله رد على المالك لما  
روى عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال على الدماء احبب حتى رده وروى انه عليه الصلاة والسلام قال من  
وحد عن ماله فهو احب به وروى انه عليه الصلاة والسلام رد صوان رضى الله عنه وقطع السارق فيه  
وكذلك ان كان السارق قد ملك المسروق رجلا سبب او وجهه او صدقه او برح امره عليه او كان السارق امره  
فاحبب من هبته وهو فاقم في المالك فليسا حبه ان احبب لانه ملكه اذ السرقة لا نوحوب روال الملك عن النص  
المسروقه فكان غلب السارق باطلا ورجع المسروق على السارق فاقم الذي اسرا به لهما فان كان بذلك في  
يدى الناص ركان السع قبل النسخ او بعد فلا ضمان لاعلى السارق رلا على الناص لما ينافي مدم وان احبب  
السارق فيه حذافا لا يحلوا اما ان احبب حذافا نوحب النص واما ان احبب حذافا نوحب الزبده فان احبب  
حذافا نوحب النص قطع وبسرد النص على المالك وليس عليه ضمان النص لان ضمان المسروق هلال نصبه  
ولو هلك كله قطع ولا ضمان عليه كذا اذ هلك النص ورد النص لان النسخ لا سبب اذ لا يرى انه لا سبب رد الكل  
فكذلك النص وان احبب حذافا نوحب الزبده فالاصل في هذا ان السارق اذا احبب المسروق حذافا نوحب الزبده  
العاصي المعصوب لا قطع حتى المالك يستعطف حتى المسروق منه والا فلا الا ان في باب النص سبب النص  
للمالك مثل المعصوب او نفسه وهما الا نص السارق لما مع وهو النسخ اذ اعرف هذا في قول السارق اذا قطع النوب  
المسروق وحاطه نصبا لم قطع حتى المالك لا يوقعه العاصي لا قطع حتى المعصوب منه كذا اذ فعله السارق رلا

صان على السارق لما بنا ولو صممه احمر او اصفر وكذلك لا سئل للمالك على الصن المرفوع في قول ابي حنيفة رحمه الله في قوله ما وجد المالك الثوب وغطه مارا الصبح فيه (وجه) قوله انه لو وجد هذا من العاصب له المالك من ان يضمن العاصب حصة الثوب ومن ان يحدد الثوب وغطه مارا الصبح فيه الا ان السمين هما معتد لضرورة القطع فمن الوجه الآخر هو ان يحدد الثوب وغطه مارا الصبح فيه العاصب والسرقه له لا يحد في هذا الباب الا في الصمان ولا في حصة الثوب من العاصب والسرقه هي ما هو ان يحد المصنوع من المصنوع عن الثوب بالصبح لان اصل الثوب ملكه وهو مضموم وللعاصب فيه حق مضموم ايضا الا انما احتياجا للمالك لا للعاصب لان المالك صاحب اصل والعاصب صاحب وصف وهما حق السارق في الصبح مضموم حق المالك في اصل الثوب ليس مضموم في حق السارق لاجل القطع الا ترى انه لو القه السارق لاصمان عليه فاسرق حق السارق رحل حق المالك في الاصل ساعطيه الوصف بعد رسمه لضرورة القطع فيكون له تحايل ولكن لا يحل له ان يتبع هذا الثوب بوجه من الوجوه كدافال او حصة رحمه الله لان الثوب على ملك المشرق من مال الله لا يدرى وصممه في الحكم والنصا ما لم يملكه السارق لا يحل له الاسماع به لانه ملكه بوجه يحظر ومن غير ذلك لعذر احاب الصمان ولا سماع له الاسماع به وبحوران يصومان اصاب في يده سبي وجه يحرج من ان يكون راجب الزد والصمان الله من طهر الحكم والقسم لكن لا يحل له الاسماع به فيما به ومن الله سار له وعلى كالمسلم اذا دخل دار الحرب ما من واحد ساس من اموالهم لا يحكم عليه بالزدر بل مذهب فيما به ومن الله حل حلاله وكذلك الباغي اذا اطلب ساس من مالهم اسلم لا يحكم عليه بالصمان ويسمى به فيما به ومن الله سار له وعلى كذلك الحري اذا اطلب ساس من مالهم اسلم لا يحكم عليه بالزدر وفي ذلك فيما بينه ومن الله حلت سطمه وكذلك السارق اذا اسهل المشرق لا يصح عليه الصمان لكن في فيما بينه ومن الله تعالى وكذا فاطم الطر اذا قبل اصابا معصا بها ما باطل عنه الخلد وبومرا الله الى ولي النسل ولو قتل حر مسلم معصا اسم اسلم لا يصح دفع الله الى الولي بخلاف الباغي وفاقطع الطر من والدي ان النسل من الحر لم يفع سينا لوجوب الصمان لان عصمه المصون لم يطر في حصة ولا يحتمل الاسلام لا يذهب ما قبله وهل انه تعالى قل للذين كفروا ان شهوا منكم ما قد سلف بخلاف فاطم النسي لان فعله وقع سينا لوجوب الصمان الا انه لا يحكم بالصمان لمانع وهو ضرور اقامه الخلد الا ان الحدا المبحر له يحكم بالصمان لمانع في الحكم والعصا لا اتسوى وكما فعل الباغي رفع سينا لوجوب الصمان لكن لم يحكم بالوجوب لمانع وهو عدم التامد لسام الله وهذا المانع يخص الحكم والعصا فكان الوجوب باساعده سبحانه وتعالى فسي به وعلى هذا خرج ما اذا سرق من نفسه فسر هادراهم انه سطم والدرهم رد على صاحبها في قول ابي حنيفة وعندهما سطم حق المالك عن الدرهم سبي ان هذا الصبح لا سطم حق المالك في باب العصب عد وعندهما سطم ولو سرق حديدا او صبرا او نحاسا او ما سبه ذلك فسر بها او في سطران كان بعد الصباحه والسبع سابع رهاه على الاختلاف ان يدركها وان كان سابع عد انقطع حق المالك للاجماع كما في العصب على هذا اسرى حقه فطعها وعبر ذلك من هذا الحسن وسد كرحله ذلك في كتاب العصب ان ساء الله تعالى والله اسلم بالصواب

### في كتاب فطاع الطر في

الكلام هذا الكتاب على نحو الكلام في كتاب السرقه وذلك ان فيه مواضع في شأن ركن قطع الطر في وفي شأن سراط الزكي وفي شأن ما ظهر به قطع الطر في عدنا في وفي شأن حكم قطع الطر في فصل في اماركته في الجروح على النار لاجل المال على سبل المعالي على وجه مع النار عن المرور ويتقطع الطر في سوا كان النطم من حاسه او من راحته من ان يكون له هو النطم وسوا كان التسع سلاح او غير من المعصا

والخبر والخبر هو حال الانقطاع الطريق حصل لكل من ذلك رسوا كن سائر الكل او اتسب من المعنى  
بالاخره لا احد لان اتصع يحصل بالكل كفى السرفه ولا ندم من اتصع اسي اسامر من المعنى والاخره  
من المعنى بالنسبه للذوق فلو لم يلحق اسامر بالمسار سب وجوب اعتدلا في ذلك الى اعتناح باب قطع الطريق  
واسد احكمه وانه فيجرح هذا الحق السب بالمسار في السرفه كذاهما

فصل في: واما السرافه وواع عقبا رجح الى التنازع خاصه ومسا رجح الى المسووع عليه خاصه وعصبا  
رجح اليهما جميعا ومعا رجح الى المسووع لهو معا رجح الى المنصوع فيه (اما) اندي رجح الى التنازع خاصه  
دواع (مها) ان يكون فلا (ومها) ان يكون المعاهدان كان صيدا او حيويا فلا حد عليهما لان الحدس هو به نفس  
حياهه وفعل اعصى واحسن لا يوصف بكونه حياهه ولهذا لم يتعلق به اتساع في السرفه كذا هذا ولو كان في القطاع صبي  
او حيون فلا حد على احدي فوطها وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الصبي هو اندي في التسع فكذلك وان كان  
ع حد العمل بالماله وفد كمال المسله في كتاب السرفه (ومها) ان يكون في ظاهر الزوايه حتى لو كانت في الطاع  
امرا فقلت السائل را حد المال دون الزحال لانام الحد عليها في الزوايه المسور ود كر الضحاوي رحمه الله وقال  
النسائي والزحال في قطع الطريق سواء وعلى فاس قوله سائل عام الحد عليها وعلى ارحال (وجه) ما ذكر الطحاوي  
ان هذا حد يسوي رجوه الله كرا لا في كسار الحدود ولا في الحدان كان هو القطع فلا سبه طي وجوه  
ان كونه والا يونه كسار الحد ولا يسترطى رجوه الله كور كحد السرفه وان كان هو السبل فكذلك كحد الزا  
وهو الزحما ا كات محصيه (وجه) الزوايه المشهور ان ركن القطع وهو الخروح على المار على وجه الخار به والماله  
لا سجن من النسا ماله لوفه فلو من رصف سجن فلا يكر من ا بل الخراب ولهذا لا يصل في دار الحرب خلاف  
السرفه لانها احداث على وجه الاستحسان ومسا ربه الاعى والا يونه لا سمع من ذلك وكذا اسباب سائر الحدود  
سجن من النسا كما سجن من الزحال (واما) الزحال الدس معا فلا يما عليهم الحدى ولو اى حسنه وحذرهما  
الله سواء سمر وامعها اولم ساسروا فرق ابو يوسف في الصبي من المراهب قال اذا سار الصبي لاحد على من لم  
سار من النسا بالاعصى واما سرب المراهب الزحال (وجه) اخر قوله ان امساع الوحوب على المراهب ليس  
لعدم الاهله لانها من اهل التكليف الا ترى انه سار الحدود عليها بل لعدم الخار بهما او بساهااد وهذا  
لم يوجب في الزحال فلا يجمع رجوب الحد عليهم وامساع الوحوب على الصبي لعدم اهله الوحوب لانه ليس من اهل  
الاتحاب سله ولهذا لم يحد عليه سائر الحدود وهذا اسي الوحوب عليه وهو اصل امساع السع ضرور (وجه) بوطها  
ان سب الوحوب سى واحد وهو قطع الطريق في رد حصل من تحب عليه ومن لا تحب عليه فلا تحب اصلا كما اذا  
كان فيهم صبي او حيون ربه سجنه ونعلى (واما) الخبر به فليس بضرط لعدم قوله سار له ونعلى اساحرا  
النسائي بخارون انه رسول له رسعون في الارض فساد الا يمه عن فصل من الخبر والمسدولان الزكر وهو قطع  
الطريق سجن من المدحسب محققه من الخبر فله حكمة كما لم الخبر وكذلك الاسلام لما فاطم والله تعالى اعلم

فصل في: واما اندي رجح الى المنطوع عليه خاصه فوعان احدهما ان يكون مسلما او مدافا ان كان حرا  
مسا مالا حد على الناطع لان مال الخرى النسا من ليس بمسوم مطلق بل في عصبه سبه المدم لان من اهل دار  
الحرب واما العصبه تعارض الامان موقعا في ماله العود الى ارحاب فكان في عصبه سبه الا ناحيه فلا يتعلق  
الحد بالقطع سله كمالا يتعلق سرفه ماله بخلاف الذي لان عند المدها فله عصبه ماله على التا ندفع على الحد احده  
كما يتعلق سرفهه والباي ان يكون مده محججه وان كات بدمال ا ردا ماله او بدمان فان لم يكن محججه كسد  
السارق لاحد على الناطع كالا حد على السارق على ما مر في كتاب السرفه والله تعالى اعلم

فصل في: واما اندي رجح اليهما جميعا فواحد وهو ان لا يكون في الطاع رجح حرم من احد من المنطوع عليهم

ون كان لا يحب الخذلان منهما مستطاف المال والحرر لوجود الاذن بالسؤل ماد فدا احدا مالا لم يحزر عنه الحرر  
التي في الحرر ولا السلطان الخاين في السر فاورب ذلك سبه في الاحاب لا خاد السب وهو قطع الطريق  
وكان احماص جوني حواء السكاب حول على ما اذا كان الماحود مس كاهن المظوع عليهم في التطاع من  
هودو رحم محرم من احدهم فاما اكان لكل واحد منهم مال مصرر محاذ على الناس وحواف السكاب مطلق  
عن هذا الفصل والله تعالى اعلم

فصل في واما الذي يرجع الى المظوع عنه فماد كرى كتاب السرفه وهو ان يكون الماحود مالا مسموما معصوما  
ليس فيه لاحد حق الاخذ ولا ماو بل السؤل ولا همه السؤل ملو كالا ملك فيه للتطاع ولا ماو بل الملك ولا سبه  
الملك محررا مالا لا يقطع ليس فيه سبه القدم سبانا كاملا عمر دراهم او مقدرها حتى لو كان المال الماحود  
لا يثبت كل واحد من التطاع عمر لاحد عليهم وقد كرا دلا بل هذا السراط والسائل التي يخرج عنها في كتاب  
السرفه سراط الحسن بن رادي يصاب قطع الطريق ان يكون عمر بن درهم فاصاعدا وقال عيسى بن نادان  
قتلوا قتلوا وان كان ما احد كل واحد منهم اقل من عمر (وجه) قول الحسن ان السرفه قد يصاب السرفه عمر  
والواحد منها يقطع طرف الواحد وهما سابع طرفان فسرط صمان وذلك عسرون (وجه) قول عيسى رحمه  
الله انا جمعنا على انهم لو قتلوا في واحدوا المال اصل فقتلوا اذا احدوا واساس المال وان هل اوتى ان قتلوا (ولنا)  
الفرق بين النوعين وهما انهم لما قتلوا في واحدوا المال اصل اعلم ان مصدوم الفيل لا المال والفيل حياه مكمله في  
سبنا فحار بن معوه مكمله وهي السبل ولا احدوا المال وقتلوا ان مسودهم المال واسفلوا السكوا من  
احد المال واحد المال لا مكمله حياه الا اذا كان الماحود مالا كالى السرفه والله تعالى اعلم

فصل في واما الذي يرجع الى المظوع عنه وهو المكال فوعان احدهما ان يكون قطع الطريق في ار  
الاسلام ان كان في الحرب لا يحب الخذلان المولى لافاهم الخذلان اما ليس له ولا نه في دار الحرب فلا يندبر  
على الافاهم فليس حرجو حود لم يمسد سبنا للوجوب لعدم الولاه فلا يسوقه في دار الاسلام ولهذا لا يسوق  
سار الخدوى دار الاسلام اذا واحدوا سبنا في دار الحرب كذا هذا ولنا ان نكرن عمر مصر فان كان في مصر  
لا يحب الخدوى كان القطع مازا اوليلا وسوا كان سلاح او غير وهذا استحسان وهو قولهما والفاين ان  
مح وهو قول اني يوسف (وجه) الناس ان سب الوجوب قد محق وهو قطع الطريق في مح الخد كالمو كان  
في عمر مصر (وجه) الاستحسان ان القطع لا يحصل بدون الا سطاغ والطريق لا سطاغ في الامسار وفيما بين  
البري لان المار لا سمع عن المرويات فلم يوجد السب وفصل اما احاب ابو حقه عليه الرحمه على ما ساعد في  
رمانه لان اهل الامسار كانوا يحملون السلاح فالقطاع ما كانوا يحكمون من مالههم في مصر لان رله الناس قد  
العاد فيكمهم الماله فحزرى عليهم الخد وعلى هذا قال ابو حقه رحمه الله فسي قطع الطريق في الحرر والكوفه  
انه لا يحزرى سبه الخذلان العوب كان ملحق هذا الموضوع في رمانه لا سبنا للسر والآن صار ملحقا بالبره ولا يلحق  
العوب فحق قطع الطريق وبالناب ان يكون بينهم و من المصر مصر سرفان كان اقل من ذلك لم يكونوا قطع  
الطريق وهذا على قولهما فاما على قول اني يوسف فليس سراط و يكون قطع الطريق في الواحه ما ماذ تحت  
الخد وروى عن اني يوسف في قطع الطريق في المسران فابوا مازا سلاح خاتم عليهم الخدوان حرجوا محسب  
لم يقيم عليهم لان السلاح لا ملق فلا يلحق العوب والحسب سبنا فالتوب ملحق وان فابوا اللان سلاح او  
محسب خاتم عليهم الخذلان العوب فلما ملحق بالليل فسوى فيه السلاح وغير والله سبحانه وعالي اعلم ولواسهر  
سلي رحل سلاحة بار اوليلا في عمر مصر او في مصر فله المسور عليه عمدا فلا سب عليه وكذلك ان سرفه عفا  
للان عمر مصر او في مصر وان كان مازا في مصر فله المسور عليه سله والا صل في هذا ان من قصد قتل

اسأل لا يهدر دمها كى يطرأ أن كان المسبور عليه كسبه دفعه عن سبه دون أصل لا سأل لما قيل إن كان لا كسبه  
 اندفع الا لما قيل سأل له القتل لأنه من ضرورات الدفع فان سبهر عليه سبه سأل له ان سبه لا يهدر على الدفع الا  
 لما قيل الا ترى انه لو اسعاب الناس لسبه قتل ان طعنه القوب اذ السالاح لا طلب فكان القتل من ضرورات الدفع  
 فباع فيه فاداعته فمد قتل سبها ما سأل الدم فليس عليه ركدا ۱۱ اسهر عليه الفصلان القوب لا طعن بالليل  
 ساء سواء كان في المقار او في المصر وان اسهر سبه ما رأى المصر لا سأل قتله لانه كسبه دفعه سب بالاسماعه بالناس  
 وان كان في المنار سأل قتله لانه لا يمكنه الاسماعه فلا يدفع سبه الا لما قيل فباع له القتل وروى ابو يوسف عن  
 ابي حنبله رضى الله عنه انه لو قصد قتله ما قوته به لو حب عليه القصاص فبطل الغصو فله لا يحب عليه القصاص  
 لانه سأل قتله لو لم يسع لسبه التناضح واداعته فبطل به فباعا فكل من سأل لاف سب فاداعته اسع فله كان  
 هذا لاف احدهما فكان اهون ولو قصد قتله ما قوته به لكان لا يحب القصاص لا سأل للمسبود قتله ان سأل  
 القاصد فان قتله بحب عليه القصاص لانه ليس في ربه الا ناعه بها لاف سب فلا سأل فاداعته فبطل سبها  
 معصوم الدم على الا بدو حب القصاص والله تعالى اعلم

في فصل ١٢ واما ما سأل به السبع عبد الباقي فبطل به الله او الارواح حبسوه فمحقه ولا  
 ظهر علم القاضي على ما ذكرنا في كتاب الشرفه والله تعالى اعلم

(فصل ١٣) واما حكم قطع الطريق فله حكمان احدهما سأل بالنس والآخر سأل المال اما الذي سأل  
 بالنس فهو وجوب الحد والكلام في هذا الحكم في مواضع في سان اصل هذا الحكم وفي سان صباه وفي سان  
 على اقامه وفي سان من سبه وفي سان ما سبته بعد الوجوب وفي سان حكم السقوط بعد الوجوب او عدم  
 السقوط لماع اما اصل الحكم الذي سأل بالنس فليكن الوصول الى معرفه الا بمعرفه انواع قطع الطريق  
 لانه يختلف باختلاف انواعه فمعلوم والله الوصف قطع الطريق في اربعة انواع اما ان يكون احدا المال لآخر واما ان  
 يكون بالقتل لآخر واما ان يكون بهما جميعا واما ان يكون بالجوهر من غير احد ولا قبل من احد المال ولم يسل  
 قطع به ورحله من خلاف ومن قبل ولم يحد المال قبل ومن احد المال وقتل قال ابو حنبله رضى الله عنه الامام  
 البخاري ان ساء قطع يده ورحله من قبله او صلته وان ساء لم يقطع وقته او صلته وقبل ان تسراح من القطع والفصل  
 عداى حنبله رحمه الله هو ان يقطع الامام لا يحسم موضع القطع بل يركب حتى يوجب وعدهما قبل ولا يقطع ومن  
 أحسب ولم يحد مالا ولا قتل فمما سأل وقال مالك رحمه الله في ما قطع الطريق في حجر من الآخر به المذكور والا اصل  
 منه قوله عز وجل اعماجر الدس بخار بون الله ورسوله وسعون في الارض فسا ان حلوا او يصلوا او يقطع  
 اندهم راحلهم من خلاف او سوا من الارض احسب مالك رحمه الله ظاهر الآية وهو ان الله سارل ويعالى ذكر  
 الآخر به ما يحرف او واهل البحر كافي كفار النسي وكفار حرا البسد فحب العمل حنبله هذا الحرف الا  
 حب فام الدليل بحالها (ولنا) انه لا يحد الا على احراء الآية على ظاهر التحجير في مطلق الخارب لان الحراء على قدر الحانها  
 ردادربا الحانها ويتنقص سبها ما هادها موسى العمل والسمع ايضا قال الله سارل ويعالى وحرا سبه سبه مسلما  
 فالتحجير في الحانها العناصر بالخرا الذي هو حرا في الحانها الكاملة وفي الحانها الكاملة بالخرا الذي هو حرا  
 في الحانها المتاصرة حذوف المسروع محتمه ان الامه احمص على ان البطاع لواحد والمال وقتلوا بالتحارون  
 بالنس وحده وان كان ظاهر الآية مضمي التحجير من الآخر به الارح دل انه لا يمكن العمل بظاهر التحجير على ان  
 التحجير الوارد في الاحكام المخلفه من حسب الصور محرف التحجير اما محرف على ظاهر اذا كان سب الوجوب  
 واحدا كافي في كفار النسي وكفار حرا الصل اما ان كان محملا فمحرف محرج سان الحكم لكل في سبه كافي  
 قوله تعالى فلما نادا الثرى امان معدب واما ان سجد فمهم حسبا ان ذلك ليس للتحجير من المذكور بل لسان

الحكم لكل في نفسه لا اختلاف بين الوحوب واما له امال مدب من ظلم او سجد احسن فمن آمن وعمل صالحا لا يرى الى قوله ايمان ظلم فسوى بعده الا فهو ايمان آمن وعمل صالحا فله حرا الحسي الا فهو قطع النظر من موضع في نفسه وان كان مذهب من حب الذات قد يكون ما حد المال رحد وقد يكون بالتسل لا غير وقد يكون باح من الامر وقد يكون بالتخوف لا غير فكان سب الوحوب محققا فلا يحمل على الخبر بل على بيان الحكم لكل نوع او يحمل حدادو يحمل ما ذكره فلا يكون محققا الاحمال والتميز صرف الا انه السرحه الى طاهر النجس في مطلق المخاربه وان عمل على الا ربو يصرف في كل حكم مذكور نوع من انواع قطع النظر من كانه قال سبحانه وعلى اسأخرا الذين يخافون الله ورسوله يسعون في الارض فسادا ان يسلوا او يصلوا ان احدوا المال وفلوا او سطع اذهبهم وارحلهم من خلاف ان احدوا المال لا عرا أو سقوا من الارض ان احافوا هكذا ذكر سدنا حمر بل عليه الصلاة والسلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم لمقطع ابو روي رضي الله عنه باعنه الطربق على اناس حاوا ربون الاسلام ان من قل قل ومن احد المال ولم يسل ولم يدور حله من خلاف ومن قتل واحد المال صلب ومن حاسما هدم الاسلام ما كان فيه من السرلة والى هذا التاويل ذهب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما واراهم الحقي واما ان يسل طاهر النجس من الآخر به البلاهه لكي في مخارب خاص رهوالذي احد المال وقل فكان العمل طاهر التحجير على هذا الوجه اقرب من طاهر الا انه لان الله سارله وعلى جمع من السبل وقطع الطربق في الله ذكر سوله سارله وعلى اعماخرا الذين يخافون الله ورسوله يسعون في الارض فسادا فالحارب به السبل والسائد الاوص هو قطع الطربق فوجب سبحانه وعلى احد الآخر به من العمل بمدرك وفيه عمل بحسنه حرف النجس وعمل بحسنه ما اصف اليه الحرا وهو ما ذكر سبحانه وعلى من المخاربه والسعي في الارض بالسائد فكان اقرب الى طاهر الا انه الى هذا التاويل ذهب الحسن وابن المسيب وكأحد وعمر رضي الله عنهم ثم ابو يوسف وحذر جميعا الله احدا بالتاويل الاول وهو باول الربوب المخارب اذا احد المال وقل انه عمل لا سارله سدنا حمر بل عليه الصلاة والسلام ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم على ما مر وحد قطع الطربق لم يعرف الا به النص ولان احد المال والسبل حانه واحد وهي حانه قطع الطربق فلا سارله الا صوبه واحده والسبل والقطع عو سارله على انهما ان كاسا حاسي بح بكل واحد مهبأخرا عبد الله بن عمر اذا احدهما نحل مادون السس في النفس كالسارله ارى وهو محقق وكى ربا وهو غير محقق ثم احقق فرى انه رحم لانه كداهها ولا به لافنده في اقامه القطع لان ما هو المصوب من احد وهو الزحر وما هو غير مصوبه وهو الكفر يحصل بالسبل وحد فلا يند السبل ولا سريع وان حمره رحمه الله احدا بالتاويل الثاني رهوالنجس من الآخر به السلايه في المخارب الذي جمع من احد المال والسبل وهو احق التاويل لانه لما ذكرنا ان فيه عملا حمره حرف التحجير وحنه ما اصف اليه الحرا وهو المخاربه والسعي في الارض بالسائد فكان اقرب الى طاهر الا انه واعى ما عرف فاحكم احد المال وحد وحكم السبل وحد لا بهد الا انه السر به ولكن مذهب سدنا حمر بل عليه الصلاة والسلام اوسع او بالاسدلال بخانه الاحماع وهو له ما وجب الجميع من الوحس عدد وجود القطع بح القول بافراد كل واحد منهما عدد الا افراد يمكن ان حال انه حولى ماو بل الا نهالكر عمال الرب فوجب الصلب طاهر الا انه السر به والقطع بالاسدلال عماله الا افراد انه حب على كل واحد منهما عدد الاحماع بح ان يجمع الا ان في بعض المواضع فام دليل اسقاط الاحف ولم يتم ههنا فام دليل الوحوب لان معنى هذا الباب على العلل الا يرى انه يجمع قطع السبل والزحل في احد المال ولا يجمع بينهما في احد المال في المصركه كدال ههنا على السبل وحد ههنا لم يجمع ان ههنا في عمر من القتل في السر فكذا حار ان يجمع من الوحس عدم سار الووع ههنا دون سار المواضع وانه سبحانه



[illegible]

مل الحكم في السرفه وقد اسوفنا الكلام فيه في كتاب السرفه وكذا اهل القطع من الذمعي هو المنفصل كما في السرفه والله سبحانه وعلما اعلم

و اما من هم هذا الحكم فادى همه الامام اومن ولا الامام الا فامه لس الى الاول ولا الى  
ازمان الاموال سوى بل همه الامام طالب الاول وازمان الاموال لا فامه اولم يظنوا وهذا عند  
السامى رحمه الله المولى ملك فامه الحد على ملكهم عربوله الامام والكلام فى هذا الفصل على الاسمى  
فى كتاب الحدود

فصل في إمامان مامض هذا الحكم مدوحوه فالمسألة بعد الواجب أسما ذكرناها في كتاب  
السرفه (ومنها) تكذب المظنوع عليه القاطع في إقرار قطع الطر بن إمام قطع عليه الطر بن (ومنها) رجوع  
القاطع عن إقرار قطع الطر بن (ومنها) تكذب المظنوع عليه العنه (ومنها) ملك القاطع المظنوع له وهو  
المال قبل التراجع أو بعد على التفصيل على الاحتمال الذي ذكرنا في كتاب السرفه (ومنها) بوجه القاطع قبل  
أن يدرغ له لولاه تعالى إلا الدرس ما يؤمن قبل أن يدر وعلمهم أعلموا أن الله عور رحم أي رجوعا عما فعلوا  
فدما على ذلك وعزموا على أن لا يعلموا له في المسئل فذلك هذا إلا أنه السرفه على أن قاطع الطر بن إذا تاب  
قبل أن يطر به سقط عنه الحدوب وجه رد المال على صاحبه إن كان أحد المال لا يرجع العرم على أن لا يسل مسله  
في المسئل وسقط عنه القطع أصلا وسقط عنه النقل جدا وكذلك إن أحد المال وقيل حتى لم يكن للإمام أن  
علمه ولكن يدفعه إلى أولئك التسل لتعلمه فصا صا إن كان السل سلاح على ما ذكرنا من أن الله تعالى وإن لم يحد  
المال ولم يصل فهو به الندم على ما فعل والعرم على ربه مملو المسئل وهو أن نال الإمام عن طوع وإحسان ظهر  
الو بعد وسقط عنه الخس لأن الخس للو به وهذا فلا معنى للخس وكذلك السرفه الضعيف إذا تاب  
السارق قبل أن يطر به رد المال إلى صاحبه سقط عنه القطع بخلاف سائر الحدود وأما لا سقط بالو به والسرق  
إن الخصومه سرت في السرفه الضعيف والكبرى لأن على الخا به خالص حتى العاد والخصومه ينتهي بالتوبه والو به  
تماما رد المال إلى صاحبه فإذا وصل المال إلى صاحبه لم يبق له حق الخصومه مع السارق بخلاف سائر الحدود فإن  
الخصومه فيها ليس سرت فمدها لا يجمع من إمامه الحدوب وفي حد الهدف إن كانت سرت لا يكتفي لا سطل بالو به  
لأن طلالها رد المال إلى صاحبه ولم يحدوب وروى عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه كتب إليه عامله بالبحر أن حاربه  
أسر به حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فسادا فكسبه الله سيدنا علي رضي الله عنه أن حاربه قد تاب قبل أن  
تقدر عليه فلا يصرص له إلا بحر هذا إذا تاب قاطع الطر بن قبل الدرغ عليه فاما إذا تاب بعد ما قدر عليه فإن أحد  
مما لا يسل عنه الحد لأن الو به عن السرفه إذا أحد المال رد المال على صاحبه من أحد لا يكون رد المال  
لي يكون أسير إذا مده حرا فلا يسل الحدوب إن كان أحد المال فهو بعد الاحتصم في إظهار الو به فلا يحق بوجه  
والله سبحانه ويعلم

[illegible]

فه على اقتصاص الارض فلا يندر عليه لان سد سوط الحد فارتكز احراجه حبل من ع قطع الله بن رلو  
 من كذب كن حكمة ما ذكرنا فكذلك اذ كان في سوطهم قبل التوبة لم يكن منهم قتل رلا احدا من وقد اذوا  
 فيما احراجه حب اقتصاص فيما استطاع فيه الاقتصاص والله به فيما لا استطاع فودعوا السجن لان احسن  
 وجب عليهم من رلا احدا واتر رلا ادخل فيه احراجه خلاف ما اورد عليهم قبل التوبة وقد فتوا رلا احدا  
 المان او حموا سبهم لان الواجب فيه الحد فدخل فيه الحراجه وكذلك اساس الحد اخرج عن الافرار لان  
 اخرج عن الافرار سجن حتى سوط الحد ولا يسجن حتى يصل الى المال وانما يصح في افراجه معمران  
 حبل (واما) ا كان السوط سكوت اخذ من الافرار الله لا يسلطهم لان سب الوحوب لم يسلط لان  
 سبوه الحجة وقد طلب السلور واسا خلاف اخرج عن الافرار لان الاصل ان افراجه المرحمة في حله الا انه قد  
 اختاره بعد اخرج عن حتى اخذ درا للحد بالسبه في معمران حتى يصل الى المال والقصاص فهو الرق وعلى هذا  
 حكم سدم او حوب لماع بان فاسرط من سراسر وحب الحد نحو بصل القصاص بان كان الماحود من المال  
 لا يصيب كل واحد منهم عشر دراهم اهم رد ربه ان كان فاعماو نسمون ان كان هالكا او مسهلكا من قبل منهم  
 وان كان سلاح فعليه القصاص وان كان معما او اخر فعلى عافله الله ومن خرج شمس منه فاعلى القصاص وفيما  
 لا يكن حلا الارض لما ذكرنا ان الحد ا اصنع وحبوه فدخل الحد والفيل والحراجه من عرف طاع الطرب  
 وحكمه في ع طاع الطرب ما قلنا وكذلك اذا كان في الحار صنى او محبون حتى اصنع وحب الحد يدفع كل بالغ  
 عاقل قتل منهم سلاح الى الاولاء فسلون او سبون وان كان الندى على السبل منهم حتى او حون فعلى عافله الله  
 وان قتل سلاح لان القسي را محبون لسان اهل وحب القصاص سلبها فكان عدهما حطا وان كانا احدا المال  
 فمعما لا سبهم من اهل وحب صان المال كذلك اذا اصنع وحب الحد على الطاع لعلى من المعاي رجعوا ذلك  
 الى حكم عرف الطاع والله تعالى اعلم

في فصل في امان الحكم الذي يتعلق بالمال فهو وحب الزدان كان فاعماو نسمون ان كان هالكا او مسهلكا من قبل منهم  
 وحده في الحد الحار او يد من ملكه الحار بيع او هبه او عود ذلك ولو بيع المال الى الرا او السبيل فسد ذكرنا  
 حكمه في كتاب السرقة والله تعالى اعلم

### في كتاب السرقة

ويسمى كتاب الحيا والكرام في هذا الكتاب في مواضع في بيان معنى الله والحياد له وسرعا وفي بيان كسبه  
 الجهاد وفي بيان من يرض عليه الجهاد وفي بيان ما يندب الله الامام عند سب الحسن او السرقة الى الجهاد وفي  
 بيان ما يحب على الرءاء الافتتاح به حال سودا الوصية وفي بيان من محل قله من الكفر ومن لا محل وفي بيان من  
 محذور ركه من لا محل قله في دار الحرب ومن لا محذور وفي بيان ما تكر حمله الى دار الحرب وما لا تكر وفي بيان  
 ما يباح من الاسباب الخمره للسل وفي بيان حكم العام وما يصل بها وفي بيان حكم استيلاء الكفر على  
 أموال المسلمين وفي بيان احكام حبل باحلاف الدارس وفي بيان احكام المريدس وفي بيان احكام الرءاء  
 (واما) الاول دلر جمع سر والسره في الله يعمل في معنى احدهما الطرقة سالهما على سر واحد اى  
 لمرقه واحده والباقي الهاء فال الله سبحانه وتعالى سمعها سرها الاول اى هاءها وحبل سمعها هذا  
 لكتاب السرقة من بيان طرق الرءاء وهما مهم الحلم وعلمهم واما الجهاد في الله فمعار عن بدل الجهد  
 السهم وهو الواسع والطافه او عن المالم في العمل من الحد والتبع وفي عرف السرع يعمل في بدل الواسع والطافه  
 المال في سبيل الله عرو حبل النفس والمال واللسان او عرو لك او المالم في ذلك والله تعالى اعلم

فمنه ومنه واما ان كفه فرصه الجهاد لا مره لا حول من احد وحى امان كان الصريما (واما) ان لم يكن  
 في مكي الله امانا فهو فرص كفايه ومما ان من على جمع من هومن اهل الجهاد لكي اذا قام به المعص سببا  
 عن الناس لقوله عز وجل فصل انه المجاهدين اموالهم افسهم على الباعد درجه وكر وعذابه الحسى وسدانه  
 عز وجل المجاهدين والقاعد الحسى ولو كان احيا فرص عن الاحوال كلها رعد القاعد الحسى لان  
 القمود يكون حراما وقوله سبحانه ومالى ما كان المومنون لسروا كاهه فلو لا عزم كل فرقه منهم طائفة لتعدوا في  
 الدس الا انه ولان ما فرص له اعداد وهو الدس الى الاسلام واعلا الدس الحق ودفع سر الكفر وفيه هم حصيل  
 صام المعصيه وكذا التي عليه الصلوا والسلام كان سببا لمرائوا لو كان فرص عن الاحوال كلها كان  
 لا سوجه المعصيه عن حال ولا ادن عن التحلف عنه محال واذا كان فرصا على الكفايه فلا سبب للامان ان على  
 من امن التعور من جماعه من التراهم عا ركفاه لقتال العدو فا اذا رايه سبب عن الناس وان ضعف اهل سر  
 عن مفادومه الكفر رحب عليهم من العدو وعلى من ورا هم المسابى الا قرب فالقرب ان سروا الهيم وان  
 حذرهم بالسلاح والكراع والمال ما ذكرناه من على الناس كهم من هومن اهل الجهاد لكر القرض سبب عهم  
 محصول الكفايه المعص ما لم يحصل لا سبب ولا مانع للمعدان مخرج الامان مولا ولا امرا الامان ورحب لان  
 حذمه المولى وانما يحصى الروح حه كل ذلك فرص عن فكان مداما على فرص الكفايه وكذا الولد لا مخرج الا  
 بادن والدنه ارا حذما اذا كان الا حرمالا لان روال الدس فرص عن فكل مداما على فرص الكفايه والاصل  
 ان كل سبب لانه من فيه الهلاله وسدوه الخطر لا على للولد ان مخرج اله سرادن والدنه لا همسا سببا على  
 ولدهما فسر ران ذلك وكل سبب لانه سبب الخطر على لانه مخرج اله من ادهما الم تصمهما لا بعدام الضرر  
 ومن مساعته من حصن في سر العلم من انهما لا همالا سر ران ذلك بل يتقنان به ولا طبعه سبه المعوى هذا  
 اذا لم يكن الصريما فاما اذا هم الصريما هم العدو على يده فهو فرص عن سرص على كل واحد من آحاد المسابى من  
 هو قادر على لولسته سبحانه ومالى امر ارحافا وسالا قبل ربك في العدو وقوله سبحانه ومالى ما كان لاهل الله  
 ومن حولهم من الاعراب ان سجدوا عن رسول الله ولا رعووا سبب عن منه ولان الوحي على الكل قبل  
 عموم السر ما لان السوط عن الناس صام المعصيه فاداعم الصريما من السام به الا الكل في فرصا على  
 الكل عا سبب الصوم الصلوا مخرج المعدس ر مولا والمرا سرادن ورحب لان مانع المعدس والمرا في حق  
 المصادات المرفصه عا سببنا عن ملك المولى الروح سرعا كان الصوم والصلوا وكذا مانع للولد ان مخرج سر  
 ادن والدنه لان حق اوال الدس لا طهر في فرص الاعان كالصوم والصلوا رايه مالى اعلم

فصل في واما ما من من على قبول انه لا من على الفادر عليه من لاهدر له لاجهاد سبب لان الجهاد  
 بدل الجهد وهو الوسع والطافه القتال او المالمه في عمل المال من لا وسع له كتب بدل الوسع والعمل فلا فرص  
 على الاعمى والاعرج والزمى والعمى والسبح المحرم والمريض والصمف والذي لا يحمد ما سبق قال الله سبحانه  
 ومالى ليس على الاعمى حرج الا انه وقال سبحانه ومالى عزم فابل ليس على الصمف ولا على المرمى ولا على  
 الدس لا يحمدون ما سبقون حرجا اصحوا لله ورسوله فمد عدوا الله حمل سابه هولا بالحلف عن الجهاد ورفع  
 الحرج عهم ولا جهاد على الصبي والمرا لان سببها لا عمل الحرب عاد وعلى هذا المراه ا احاهم جمع من المشرک  
 ما لا طافه لهم به وحدهم من مالمهم ولا من لهم ان سحاروا الى بعض امصار المسابى او الى بعض حوسهم والحكم  
 في هذا الباب لعالم الراى واكر الفضل دون المد فان سبب على طي المراه اهم ما مومهم طريهم الساب وان كانوا  
 اقل عددا منهم ران كان السببهم اهم يعلون فلا مانع ان سحاروا الى المسابى لسمعوا منهم وان كانوا اكر عددا  
 من الكفر وكذا الواحد من المراه ليس منه سلاح مع اسببهم مع اسببهم سلاح او مع واحد منهم من الكفر ومنه

سلاح لا بأس ان يولى در محجرا الى فيه والا صل فيه قوله سارك وباعلى من يولم يومئذ في الامحره فقال او  
 محجرا الى فيه فمدا معصم الله وماوا جهم ومن المصه انه عرساه بهي المومنين عن يوله الادار عما وله  
 سارك وباعلى ناها الله انتموا اذا قسم الله كفر وارحافا فلا يولم الادار واوعد عليهم قوله سبحانه وباعلى من  
 يولم يومئذ فمدا معصم من الله الا تهلان في الكلام بعد وما حراما والله سبحانه وباعلى اعلم ناها الله  
 آموا الله السم الله كفر وارحافا فلا يولم الادار ومن يولم يومئذ فمدا معصم الله سم الله سبحانه  
 وباعلى من يولى ر لحد مخصوصه فقال عمن قابل الامحره فقال او محجرا الى فيه والاسسا من الخطر ان احه  
 فكان الخطور له مخصوصه وهي ان يولى در ع محرف لصال ولا محجرا الى فيه فمدا التوله الى حبه  
 الجرف والحر مسسا من الخطر فلا يكون محطور رط هذ الا تهلان قوله سبحانه وباعلى من كفر بالله من بعد اياه  
 الاما ك وفله مطلق بالاسان ولكن من سرح بالكفر حذر اعلم معصم من الله يولم عذاب عظم انه سلى  
 التمدد بالناحر على ما يد ك في كتاب الا كرا ان سا الله تعالى ر به من ان الا تهلان سره عر مسوجه وكذا  
 قوله سبحانه وباعلى ان نكي مك عسرون صارون بعلوا ما من وقوله وان نكي مك ما به بعلوا الله اس مسوح لان  
 التوله للحر الى فيه حصن فاعلم نكي الا بان مسوح من الله سبحانه وباعلى اعلم والدليل عليه قوله عليه الصلا  
 والبرك الله فر الى الله انه وهو فيها ام الكرار ان افه كل مسلم احمر عليه الصلا والسلام ان المنحجرا الى فيه  
 كرا وليس سار من الرحف فلا يلجعه الوعد وعلى هذا اكا العراى سمته فاحرف السسه وحافوا العرى  
 حكوا فاه بالراهم واكرطهم فان علب على را هم اسم لو طر حوا هم اسم العر لست حوا السناحه وحب علمهم  
 الطرق لست حوا فمحجرا الى فيه وان اسوى حوا بالخرى العرى بان كان ادا فاموا اخر فوا واد طر حوا عر فوا علمهم  
 الحمار عداى حسمه واى يوسف رحيم الله وقال حذر حمره الله لا يحورهم ان بطر حوا انهم فى الما (وجه)  
 قوله اسم لو اتوا انهم فى الما طر حوا ولو افاموا فى السسه طر حوا اصلا اسم لو طر حوا طر حوا طر حوا طر حوا  
 ولو صروا طر حوا سمل المدو وكان الصبر اقرب الى الخبا فكان اولى (وجه) فوهما انه اسوى الخاسان فى  
 الاقصا الى الهلال فستلهم الحمار لخر او ان يكون الهلال بالعرى ارفى قوله لو افاموا طر حوا سمل المدو فلو  
 طر حوا طر حوا سمل المدو ساء المدو هو الذى الحام لله فكان الهلال فى الخال مصفا الى فعل العدم قد يكون  
 الهلال بالعرى اسهل فستلهم الحمار ولو طر حوا سمل ومع فلا سى ان سى الى من طر حوا الكفر حتى يحمر  
 لانه فعبد المالى الله بدل الله لا عار دس الله سبحانه وباعلى ومحج من المومنين على ان لا سملوا انهم فى قبال  
 اعدا الله سبحانه وباعلى فكان حاروا والله سبحانه وباعلى اعلم

فصل في ما من ما مذبت الله الامام عند سب الخس او السر به الى الجهاد فعول والله الوفى انه مذبت الى  
 اساء (مها) ان يوم علمهم امر الان الذى عليه الصلا والسلام ما نصحت حسنا الا و امر علمهم امر اولان الحاحه  
 الى الامر ما سله لانه لا يذم بقدر الاحكام وساسه الرعه ولا يذم ذلك الا لا امر لتصدر الرجوع فى كل حاده  
 الى الامام (ومها) ان نكرن الذى يوم علمهم عالما بالخلل والخرام عدلا بارقا وحو الساسات نصرا حاديا  
 الحروب واساسها لا يولم نكي هذ الضعه لا خصل ما نصبت له الامر (ومها) ان نوصه سموى الله عرساه  
 خاصه سبه وس معصم المومنين حرا كدار وى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا نصحت حسنا او صا  
 سموى الله سبحانه وباعلى فى نفسه خاصه وعن معصم المومنين حرا ولان الامار امانه عظمه فلا يوم بها الا المسمى  
 وا امر علمهم نكتسم طاعه الامر فى ما مر به به نهم عه لقول الله سارك وباعلى ناها الله انتموا اطعوا الله  
 واطعوا الرسول راوى الامر مكم وقال عليه الصلا والسلام اسمعو واطعوا ولوا امر علمكم عند حسنى احدع  
 ما حكم فكم كتاب الله سالى لانه ما س الامام وطاعه الامام لارمه كذا طاعه لا س طاعه الامام لان ما مر

٢ قوله عليه السلام والسلاطاعة لخلوف في معصية الخالي ولو أمرهم سي

فيهم ان يطعوا هذا المصلوا كونه معصية لان اساع الامام في حل الاحباد

في موضع الاحبا والله اعلم

١ وأما ما نأخذ على الراي الاتصاح به من اوقعه وقتا العدو فقول ربنا المومنين ان الامم قد  
لا خلوف من أحد حينئذ ان كان كاتب الدعوة قد علمهم وان كان كاتب الدعوة لم يعلمهم فليعلمهم بالاتصاح  
بالدعوة الى الاسلام بالناس قول الله ساركة وسأناي اعلى سبيل رب الحكمة والمنفعة الحسنة وحدهم بان  
هم أحسن رايهم لهم اسأل قبل اسعوا لان الامان واروحهم عليهم قبل طوع الدعوة مجرد العمل فاستحووا  
النيل لا مسمع لكن الله ساركة وسأناي حرم قتالهم قبل مصاد رسول الله الصلا والسلام بل طوع الدعوة انهم مصلوا  
مده ومه فطما لمصرهم بالكهنة وان كان لا غيرهم في الحسنة اما استجابه وسأناي من الدلائل العقلية التي لو فاعلوا  
حق النامل رطروا فيها المروا حق الله ساركة وسأناي عليهم لكن جعل عليهم مراسل الرسل صلوات الله سلامه  
عليهم اجمعين ليرسي لهم سببه عذر فقولون ربنا لو لا ارسلنا رسولا فسمع آيات وان لم يكن لهم ان يقولوا ذلك  
في الحسنة لما سألوا لان السال ما هو من الله بل الدعوة الى الاسلام والدعوة عوامان عو بالناس وهي الفال وعو  
بالناس وهو الناس وذلك بالتطلع والثباته من الاولى لان القتال مخاطر الروح والنفس والمال وليس في  
دعوة التطلع سي من ذلك هذا احمل حصول المصونين الدعوة من لرم الاتصاح بها هذا اا كاتب الدعوة  
سليمهم فان كاتب قد علمهم حاربهم ان استحووا الفال من ع محمد بالدعوة لما بان ان الله ربه والعدوى الحسنة مستطع  
وسببه العذر انطمت بالتطلع من لكن مع هذا الفصل ان لا فتحتوا الفال الا بعد محمد بالدعوة لرحا الاحبا في  
الجملة وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن هائل الكبر حتى يدعوهم الى الاسلام فيما كان دينا من  
مر دل ان الاتصاح بعد بالدعوة فمصل ما اذا دعوا الى الاسلام فان اسلموا كمواعسم الناس لقوله عليه الصلا  
والسلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عسوا مامي مامرهم او لهم الاحبا وقوله عليه  
الصلا والسلام من قال لا اله الا الله فقد عس مامي ماله فان انا الاحبا الى الاسلام دعوا الى الله الامم في  
العرب والمريدين لما ذكر ان سا الله تعالى بعد فان احابوا كفوا عنهم لقوله عليه الصلا والسلام من فلو اسعد  
الله فاسلمهم ان لم يات المسلمين عليهم ما على المسلمين وان او اسما عوا بالله سبحانه وسأناي على قتالهم ورهوا بعد  
الله سبحانه وسأناي النصر لهم بعد ان بدوا جهدهم واسفر عوا وسعهم ويحوا واطاعوا الله سبحانه وسأناي ورسوله  
صلى الله عليه وسلم وذكر والله كبير اعلى ما قال ساركة وسأناي يا ايها الذين آمنوا اذا قسم الله فبقوا وذكر والله  
كبرا لعلمكم هلحون اطمعوا الله ورسوله ولا سار عوا فاسلوا وذهب بحكم واصر وان الله مع الصابرين ولم  
ان هالوهم وان لم يدوا بالدعوة قول الله تعالى اقتلوا المرتكبين حب وحدهم وسوا كان في الاسير الحرم اوتي  
غيره لان حرمه السال في الاسه الحرم صار مباحا به السيف وغيرها من آيات الناس ولا ناس بالانار  
والناس عليهم ولا ناس بطع اسجارهم للمر وغير المر وافساد روعهم لقوله ساركة وسأناي ما فليعلم من له او  
ركبوا فافاه على اصولها فان الله ولجى القاسمين اذن سبحانه وسأناي قطع الخيل في جدر الا نال السرمه  
وسه آخرها ان ذلك يكون كما وعظا للعدو وهوله ساركة وسأناي لجرى الناس ولا ناس باخر اى حصونه  
النار واعرافها بالنار وعمر سها وهدمها عليهم وصبب المحصن عليها لقوله ساركة وسأناي يخرجون سوبهم بالهم  
وايدي المومنين ولا ن كل ذلك من باب السال لما فهم من العدو وكسهم وعظهم ولا ن حرمه الاموال حرمه اربابها  
والبحار لما فهم من الضرور اذ حصون الكفر فليأخذوا من مسلم اسرا وياخره عتار يودى الى اسد اذ باب

الجهنم ولكن مقصود ذلك الكفر ون المسلم لا أنه لا ضرر في الفساد في قتل مسلم بغير حق وكذا  
سواء قتال المسلم فلا بأس بالزنى بهم لسرور إقامته امرض لكنهم يصدر الكفار دون الاعتقال فان  
رموهم فمات مسلما فلا به لا كمار وقال الحسن بن ' رحمه الله ع' والكفار وهو احد عوى السامى  
رحمته (وجه) قول الحسن ان دم المسلم معصوم فكيف سعى ان مع من الزنى الا لم مع لسرور إقامته القرض  
يصدر عند اسرور الزنى في دفع الواحد لاني في الصان كساول مال العبد له المخصصة انه رخص له  
اساول لكن عيبه السامى كما كذلك هيا (ولنا) انه كما سب الضرر الى دفع الواحد لاقامه فرض  
اقتال سب الضرر الى في الصان اتصال وجوب النيان مع من إقامته القرض لا مهم يتعمون منه خوفا من لزوم  
النيان واعاب ما منع من إقامته الواجب مباح في فرض السال لم يسئل ان الصان ساقط بخلاف حاله المخصصة  
لان وجوب الصان هناك لا مع من الساول لانه لو لم يساول لطلب وكذا حصل له قبل ما عيب عليه فلا مع من الساول  
دار يودى الى التناقص لا ينسب للمسلم ان يسموا الكفار على قتال الكفار لانه لا يوجب عذرهم لعدا  
الله منه حملهم عليه الا اذا اضطرروا اليهم والله سبحانه ومعالى اعلم

بغير قتل كذا واما ما من من قتل من الكفر ومن لا محل فصول الخال لا حلو امان يكون حال القتال او حال ما  
بعد التراجع من القتال وهي ما بعد الاحد والاسر اما حال السال فلا محل فاصل امره ولا صبي ولا سبي فان ولا معقد  
ولا بأس بالسبي ولا اعمى ولا مقطوع اليد وانزل من حلف ولا مقطوع الداعى ولا ممو ولا راهب في صومعه  
ولا ساح في الجنان لا حاله الناس وقوم دار او كسبه رهوا وطى عليهم الباب اما المرا والصبي فلهول السبي عليه  
الضلا والسلام لا تتلوا امرا ولا ولدا وروى انه عليه الصلاة والسلام راى في بعض غر وانه امرا مفضولة فاكر  
رك وقال عليه السلام والسلام ها ما راها فابلت فلم تلب وعنى عن قتل النساء والسيبان ولا ن هو لا لسوا من  
اهل القتال فلا سلون ولو فابل واحد منهم قتل ركدا لو حرص على السال اودل على غوراب المسلمين او كان  
الكفر يتعمون رايه او كان مطاعا وان كان امرا او صغيرا لو جود القتال من حسب المعنى وقد روى ان ر سمع من  
رفع السلي رضى الله عنه ادركه در بدس الصبه يوم حنى فسله وهر سبيح كبر كاتبه لا شمع الا رايه فلع ذلك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسكر عليه والاصل فيه ان كل من كان من اهل السال محل فسله سواء قابل او لم يقابل  
وكل من لم يكن من اهل القتال لا محل قتله الا اذا قابل حصه او معنى بالزنى والطاعة والحرص واساهه لك على ما  
ذكرنا فمسل القسيس والساح الذي يحال الناس والذى يحى وسى رالا صم والاحرس واقطع اليد السرى  
واقطع احدى الزحلى وان لم يابلوا لا مهم من اهل القتال ولو فعل واحد من ذلك لانه لا محل قتله فلا سى هدم منه  
ولا كباره الا لونه والاسمار لان م الكفر لا مسموم الا لاما ن ولم يوجد واما حال ما بعد التراجع من القتال وهي  
ما بعد الاسر والاحد فكل من لا محل قتله في حال القتال لا محل قتله بعد التراجع من القتال وكل من محل قتله في حال القتال  
اذا قابل حصه او معنى ساح قتله بعد الاحد رالا سرا الصبي والمصوه الذى لا يعقل فانه ساح فلهما في حال السال اذا  
فا ر حصه ومعنى ولا ساح فلهما بعد التراجع من القتال اذا اسرا وان قتلا جماعة من المسلمين في السال لان اقل عد  
الاسر خطر من العونه وهما السامى اهل العونه فاما السال في حاله القتال فلدفع سر القتال وقد وجد السر مهما فاسبح  
فلهما لدفع السر وقد انعدم السر بالاسر فكان السال بعده خطر من العونه وهما السامى اهلهما والله سبحانه ومعالى اعلم  
و يسكره للمسلم ان يتدى اما الكافر الحر في القتل لقوله تعالى رصا حبهما في الدسامر واما امر سبحانه ومعالى  
مضاحه الا من الكافر من المعروف والاسداء فالتل لنس من المضاحه فالمر روى ان حظه رضى الله  
عنه غسل الملائكة عليهم الصلا والسلام اسادن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل اسه فها عليه الصلا  
والسلام ولا ن السرح امر مباحا له الله عليه ولا من ناقض فها فها يكون مباحا فان قصد الات قتله بدفعه

هه وان ادلك على هه ولا مكر لك لانه من ضرورات الدفع ولكن لا قصد بالدفع الفصل لانه لا ضرر وداني  
المصد والله تعالى اعلم

فصل ١٠ واما ان من سعى بركه في دار الحرب من لا يحمل قتله ومن لا سعى فالامر منه لا يحمل من احد وجب  
اما اذا كان الغرض اذ من على عمل هولا احرارهم الى دار الاسلام واما ان لم يندر واعلنه فان قدر واعلى ذلك فان  
كان المروءة من مولده ولدا لا يجوز ركهم في دار الحرب لان في ركهم في دار الحرب عواظم على المسلمين بالمناخ ان  
كان من لا مولده ولدا كالحج القاه الذي لا مال عند ولا مال فان كان ذا راي ومصور فلا مانع رك في دار  
الحرب لما فيه من المصير بالمسلمين لا هم يسمعون على المسلمين رايه وان لم يكن له راي فان ساوا ركوا فانه لا مفسر  
عليهم في رك وان ساوا احراروا لقائد المباد على قول من يرى مبادا الاسر بالاسر وعلى قول من لا يرى  
لا يحررهم لانه لا فائدة في احرارهم وكذلك المحرور الى لا يرحى ولدها وكذلك الزهاني واحباب السوامع  
اذا كانوا محصورين لا يحررون ان لم يهدر المسلمون سبي على هولا وعلمهم الى دار الاسلام لا يحمل قتلهم ولا يركون  
في دار الحرب لان السعي في قتلهم ولا قدر على قتلهم فكون ضرور واما الخوان والسلاح فاما عندوا  
على الاخراج الى دار الاسلام اما الخوان فمدح مخرجي النار لسلامتهم الاسراع واما السلاح فاما احرار  
النار فخرجي ومالا يحمل الاخراج كالحديد ويخرج في النار لسلامتهم والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل ١١ واما ان ماكر حمله الى دار الحرب ومالا مكر فعول ليس للآخران حمل الى دار الحرب ما سبق  
به اهل الحرب سبي الحرب من الاسلحة والحمل والرفق من اهل الدمه وكل ما سبق به في الحرب لان فيه امدادهم  
واعاينهم على حرب المسلمين قال الله سبحانه وتعالى ولا تباؤوا على الامم والمدون فلا تترك من الحمل وكذلك الحرب  
اذا دخل دار الاسلام لا يحكم من ان يسي السلاح ولو اسرى لا يحكم من ان يدخله دار الحرب لم قلنا لا  
كان داخل دار الاسلام سلاح فاستبدله فطرق ذلك ان كان الذي استبدله خلاف جنس سلاحه فان استبدل  
البوس بالسيف ومخودك لا يحكم من ذلك اصلان كان من جنس سلاحه فان كان مثله او ادرامه سكي منه وان كان  
احود منه لا يحكم منه لانه لا مانع من حمل الساب والمنازع والطعام وحوادث البهم لا يمدد معي الامدا والاعانه وعلى  
ذلك حرب العاد من بخار الاعصار ايهم يدخلون دار الحرب للبحار من عرطه ووردوا لثكار عليهم الا ان الله  
أفضل لا هم يستحقون المسلمون ويد رهم الى ما هم عليه فكان الكعب والاسلحة الدخول من باب صابه  
النفس عن الهوان والذس عن الزوال فكان اولى والمسافر بالقرآن العظيم الى دار الحرب فطرق ذلك ان كان  
المسافر عظيم ماموا عليه لا مانع بذلك لاهم يحتاجون الى فرا القرآن واذا كان المسافر عظيم ماموا مع الامن عن الوقوع  
في ايد الكفر والاستحقاق به وان لم يكن ماموا بسله كالسره بكر المسافر به لما فيه من خوف الوقوع في ايديهم  
والاستحقاق به فكان الدخول به في دار الحرب ممدحا للاستحقاق بالمصحب الكرم وما روى عن النبي  
عليه الصلاه والسلام انه من سافر بالقرآن العظيم الى ارض العدو وجعل على المسافر في هذ الخاله وكذلك حكم  
اخراج النساء مع انفسهم الى دار الحرب على هذا التصريح ان كان ذلك في جنس عظم مامون عليه ومكر ولا هم  
يحتاجون الى الطبخ والغسل ومخودك وان كان سريه لا يوس عليها مكر احرارهم لافلا والله تعالى اعلم

فصل ١٢ واما ان ما تعرض من الاسباب المحرمه للمال فقول ولا فوالا الله اعلم بالاسباب المعصيه  
المحرمه للسائل انواع بلاه الاعمان والامان والاتصا الى الحرم اما الا ان فالكلام معه في موضعين احدهما ان  
ان ما يحكم به تكون المحصن مومنا والثاني في ما يحكم الا ان اما الاول فقول الطرق التي يحكم بها تكون المحصن  
مومنا بلاه نس ودلا له وسعه اما النص فهو ان في السهاد او بالسها من او ما يجمع التري ما هو عليه صرحا  
وبان هذ احتمال ان الكسر اصناف اربعة صنف منهم سكر و الصانع اصناف اربعة وهم الدهر به المعطله وصنف منهم



مروا بالصالح وسكروا وحدهم اومسوا والخوس نصف منهم مروا بالصالح وسكروا  
رأسا ومروا من ايساره وصف منهم مروا بالصالح ويوحده الاسانه اجمل لكم سكروا رساله بنا  
جده الله اسلم السرا راسلا واما اليهود والنصارى في كل من السيف الاول والثاني فاني لاله الانه حكم  
اسلامه لان هذا لا سمعوا عن الله اصلا هذا افرا يا كل تلك ليل اعلمهم ركذلك اقال اسعدان خدا  
رسول الله لا هم سمعوا من كل واحد من كلبي الشهاد فكان الايمان واحدا منهما انهما كتب لاله الايمان  
ان كان من الضيف الثالث فاني لاله الانه لا حكم باسلامه لان مكر الزساء لا سمع عن هذا  
لله ولو قال اسعدان خدا رسول الله حكم باسلامه لانه يتبع عن هذا الشهاد فكان الافرا يهدل الايمان وان  
كان من الضيف الرابع فاني الشهاد في فقال لاله الانه خدا رسول الله لا حكم باسلامه حتى يرا من الدن الذي  
سلمه من اليهوده او النصرانه لان من هولاء من سر رساله رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه سول الله تعالى  
الغرب خاصه دون غيرهم ولا يكون اتاناه الشهاد بدون العري لسلا على اعماه ركدا اذا قل يهودى او نصرانى  
اناموسى او مسلم او قال آتت او اسلمت لا حكم باسلامه لا هم دعوا منهم مومنون ومسلمون والايمان والاسلام  
هذا يدى هم عليه وروى الحسن عن ابي حنبله رحمه الله اقال اليهودى او النصرانى اناسلم او قال اسلمت  
يسل عن ذلك اى سى اردب به ان قال اردب به ترك اليهوده او النصرانه والدخول فى الاسلام بحكم باسلامه  
حتى لو رجع عن ذلك كان مريدا وان قال اردب بعولى اسلمت اى على الحق ولم ارد بذلك الرجوع عن دينى لم حكم  
اسلامه ولو قال يهودى او نصرانى اسعدان لاله الانه وابعاض اليهوده او النصرانه لا حكم باسلامه لا هم  
لا سمعوا عن كليمه التوحيد والتبرى عن اليهوده والنصرانه لا يكون دليل الدخول فى الاسلام لا محال انه  
يبرأ عن ذلك ودخل فى دين آخر سوى الاسلام فلا يطلع التبرى دليل الايمان مع الاحمال ولو افرع ذلك  
فقال حلت فى دين الاسلام او فى دين خدا صلى الله عليه وسلم حكم بالاسلام لروال الاحمال يهد القربه وانه  
سبحانه وسعالى اعلم (واما) سان ما حكمه بكونه مومنا من طرى الدلاله فتجوان نصلى كساى او واحدا من اهل  
المرله فى جماعه ومحكم باسلامه عدما وعدنا السامى رحمه الله لا حكم باسلامه ولو صلى وحده لا حكم باسلامه  
(وحده) قول السامى رحمه الله ان السلا لوصلى لاله الايمان لما افرق الاحمال فيها من حال الاسرا ودين حال  
الاجماع لو صلى وحده لم تحكم باسلامه فعلى ذلك اذا صلى جماعه (ولما) ان الفصل بالجماعه على هذه الهسه الى  
تصلب اليوم لم يكن فى سراع من فلما كتاب خصه سر به خدا صلى الله عليه وسلم فكان لاله على  
الدخول فى دين الاسلام محلا ما اذا صلى وحده لان الفصل وحده عن محضه سر بهما وروى عن محمد رحمه الله  
انه اذا صلى وحده مسئل السله بمحكم باسلامه لان الفصل مسئل السله لى الاسلام لتوله عليه الصلاة والسلام  
من سجد حاربا وصلى الى قتلناوا كل دستحا فاسجد والله الايمان وعلى هذا الخلاف اذا اذن مسجد جماعه  
حكم باسلامه عند ما حلفا للسامى رحمه الله تعالى لما ان الاذان من سمار الاسلام فكان الايمان به دليل قول  
الاسلام ولو اقر القرآن او طبعه لا حكم باسلامه لا محال انه فعل ذلك لعلم ما فيه من عزان عند حقيقه اذا كل  
من يعلم ساومى به كالمائد من الكسر ولو حج هل حكم باسلامه فلو اضر فى ذلك ان سبالا حرام ولوى وسجد  
الماسلم مع المسلمين حكم باسلامه لان عباد الحج على هذه الهسه المحصوصه لم يكن فى السراع المنعده فكان  
سحقه سر بهما فكان لاله الايمان كالفصل بالجماعه وان لم يمسجد الناس او سجد الناس ولم يلب  
لا حكم باسلامه لانه لا يصير عا دى سر بهما الا لا اداعلى هذه الهسه والاذا على هذه الهسه لا يكون دليل الاسلام  
ولو سجد اسعدان اسما رانا صلى الله عليه وسلم ما قالوا راساه نصلى فى جماعه وهو يبول صلب صاوى لا حكم باسلامه لا هم  
نصلون اسافلا يكون الصلاه المطلقه لاله الاسلام ولو سجد احدهما وقال رأسه سبلى فى المسجد الا اعظم وسجد

الآخر رول والله تعالى في مسجد كذا وهو مسكوكا مل ولكن يحى على الاسلام لان الساجد راعى ما سئل حود  
 الصلوة مع جماعة في مسجد لكهما احتياقا المسجد رابو حاحلاف للمكان لاس اتعمل وهو الصلا  
 فدا جمع ساجدان على فعل واحد فلهذا ليس به سجادهما في حى على الاسلام لاني اتعمل لان فعل الصلا  
 وان كان سجدا احده فهو مختلف صور ولا اختلاف على اتعمل وورب سبه في السجود والله سبحانه وتعالى اعلم راما  
 الحكم بالاسلام من طريق التعمد والى حكم الاسلام معناه لا به عمل او من يعمل ما يسلم بنفسه اسلم وبحكم  
 الاسلام معناه ان ياراسا واحتمله ان الشخص يسع انه من الاسلام والكفر ولا يشر بالدار مع رجوع الا بوس  
 او واحد معناه لا يذهب من دس حرق عليه احكامه السلي لاسم لذلك اما لعدم علمه واما التقصير فلا بد وان حمل  
 ساعلم وير وجهه ساء الا بوس اولى لانه لو علمهما واما الدار معناه وعدا بعد ما في الدار الى فيها الصلي يتصل التعمد الى  
 الدار لان الدار يسع الصلي في الاسلام في الجملة كالعلمه اذا اسلم احد الا بوس فاولد يسع المسلم لهما اسبوا في  
 جهة التعمد وهي التولد والشرع وجع المسلم بالاسلام لانه يولد ولا يمل عليه لو كان احدهما كذا والآخر عوسا  
 فاولد كذا لان الكتاني الى احكام الاسلام اقرب فكان الاسلام معناه رضى ويأخذ احمله اساس السلي  
 واخرج الى ان الاسلام بهذا لا علوم بل انه اوجه اما ان سى مع اوبه واما ان سى مع احدهما واما ان سى  
 وحده فان سى مع اوبه ما اذا في دار الحرب فهو على دس اى يحى لومات لا يصلى عليه وهذا طاهر وكذا اسى  
 مع احدهما وكذلك اذا اخرج الى دار الاسلام ومعه اوا او احدهما ما اذا فان من الا بوان بعد ذلك فهو سلى  
 دسهما حى يسلم نفسه ولا سقط معناه الا بوس فهو بالانها الاصل ليس شرط لهما الحكم في التسع وان اخرج  
 الى دار الاسلام وليس معهما احدهما فهو مسلم لان انفسه اسقط الى الدار على ما اذا ولو اسلم احد الا بوس في دار  
 الحرب فهو مسلم معناه لان الولد يسع اح الا بوس ما اذا وكذا اذا اسلم احد الا بوس في دار الاسلام فمسى  
 الصلي بعد وادخل في دار الاسلام فهو مسلم معناه لانه جميعا دار واحد لان سعة الدار لا به مع احد الا بوس  
 لما ذكرنا فاما قبل الادخل في دار الاسلام فلا يكون مسلم الا بهما في دار س محبس واحلاف الدار مع التعمد في  
 الاحكام السرعة والله سبحانه وتعالى اعلم سم اما سر سعة الا بوس والدار اذا لم يسلم بنفسه وهو فعل الاسلام وما  
 اذا اسلم وهو فعل الاسلام فلا سر السعة وصح اسلامه عددا وعد الساعى رحمه الله لا صح راجح قوله  
 عليه الصلا والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن الصلي حى يحلم وعن المحبون حى يشق عن النام حى يستعظم احر  
 عليه الصلا والسلام ان الصلي مرفوع القلم واقبده مستطعمه وهو ان الصلي لو صح اسلامه اما ان يصح مرفعا  
 واما ان يصح فلا ومعلوم ان النفل بالاسلام محال واقرب صفة محطاب السرعة واقلم عنه مرفوع ولان محبة الاسلام  
 من الاحكام القصار فانه يستطعم ما من الميراث والنفقة ومرفوع القلم من الزوجين والصلي ليس من اهل القصرات  
 القصار ولهذا لم يصح طلاقه وعقابه ولم يحك عليه الصوم والصلا فلا يصح اسلامه (ولما) انه آمن بالله سبحانه  
 وتعالى عن عب وصح راعاه كالمال وهذا لان الامعان عار عن الصدق لانه وسرا وهو يصدق ان الله سبحانه  
 وتعالى في جميع ما ارسل الى رسله او يصدق رسله في جميع ما حواه عن الله سار له وتعالى فلو وجد ذلك منه لوجو  
 دله وهو اقرار العاقل بخصوصا عن طوع وكره عليه الاحكام لا به منه على وجود الا مان حسنه فان الله سار له  
 وتعالى ولا يسكنوا المراكب حى يموتوا وقال عليه الصلا والسلام لا رب للمؤمن الكافر ولا الكافر للمؤمن  
 وقوله انه مرفوع السلم فلما لم في الترويج السرعة فاما في الاصول العقلية فمرفوع ووجوب الا مان من الاحكام  
 العقلية فوجب على كل عاقل راجد خبر على الاحكام السرعة فوهما من الدلائل وانه يتولى والله سبحانه وتعالى  
 اعلم واما احكام الا مان فصول والله سبحانه وتعالى للموقف للا مان حكايا احدهما رجع الى الآخر والثاني  
 رجع الى الدسا اما ان يدى رجع الى الآخر فكسبه المؤمن من اهل الجنة اذا حكم عليه قال الله تعالى من جاءه الحسنة فله

حده من أمان الدين رجع إلى الله فاعصمه النفس والمال لتولاه عليه الصغار والسلام أمرت أن أقابل الناس حتى هؤلاء  
 لا إله إلا الله قالوا فما عسى وما عسى دماءهم وأموالهم إلا ان عصى الله بنسب معصود وعصى المال بنسب  
 بأعده لعصمه الله بنسب أصل في الحق والمال خلق بذله للناس أسبغها في بنسب عصى الله بنسب  
 عصى الله المال ساء إلا إذا وجد الناطع للبيعة على ما ذكره في هذا إذا أسلم أهل بيته من أهل دار الحرب قبل أن يظهر  
 عليهم المسلمون حرم قتلهم ولا سبيل لأخذ على أموالهم على ما قلنا وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه  
 قال من أسلم على مال فهو له ولو أسلم حربي في دار الحرب ولم يهاجر إلى الله مسلمة عمدا أو خطا فلا شيء عليه  
 إلا الكفار وعداى يوسف عليه السلام في الخطأ وعبد السامعي رحمه الله عليه الله مع الكفار في الخطأ  
 التقصاص في العمد وأحجها بالعمومات الواردة في باب التقصاص والله من عرفه فسل من مومن قتل في دار  
 الإسلام أو في دار الحرب (ولنا) قوله سارك وبما في فان كان من قوم يدولكم وهو مومن فتحرر رقه فهو مومه  
 أو حبس حياته وبما في الكفار رحلنا كل موجب كسل المومن الذي هو من قوم عدونا لأنه جعله حرا والخرا  
 بنى عن الكفارة وتخصي وقوع الكفارة بها عما سواها من النكاح والله حنفا ولأن النكاح لم يسرع إلا  
 لحكمة الخفاء قال الله تعالى لكم في النكاح حنا والخافه إلى الأحبا عند قصد السبل لعداؤه حمله عليه ولا  
 يكون ذلك إلا عند الملاحظة ولو لم يوجد هذا وعلى هذا إذا أسلم ولم يهاجر إلى الساحي ظهر المسلمون على الدار ما كان  
 في يد من المسؤول قوله ولا يكون ما الأعداء ما لم يكن ما لأن عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب  
 في بيته ما لم يكن كل وجه فكان معصوما ساء لعصمه النفس الأعداء ما لم يكن ما لأنه إذا قاتل فقد حرم من يد المولى فلم  
 يسأله ما يطع العبد لا يطاع العبد فيكون محلا للملك لا سبيلا وكذلك ما كان في يد سلم أو دمي رده له  
 قوله لا يكون ما لأن في المودع يد من وجه من حبسه بحقه الودعه له وبه عصى الله بنسب حبس الحقيقه وكل  
 واحد منهما معصوم فكان ما في يد معصوما فلا يكون محلا للملك وأما ما كان في يد حربي رده فهو مومه فكان  
 أي حبسه وعبد هما يكون له لأن في المودع يد فكان معصوما والصحيح قول أي حبسه رحمه الله لأنه من  
 حبسه بحقه لا يكون يد فكون ساء فكون معصوما ومن حبس الحقيقه لا يكون معصوما لأن نفس الحربي  
 معصومه بوقع السلب في العصمه فلا بنسب العصمه مع السلب وكذا عتار يكون ما عتار في حبسه وأي يوسف  
 وعند محمد هو والميول سوا والصحيح قوله لا لأنه من حبسه بسرقه محبسه بسببه يكون في يد فكون  
 ساء له من حبسه بحقه محبوس معصوم ساء له في بيته فلا يكون ساء له فلا بنسب العصمه مع السلب وأما أولاد الصغار  
 فأحرار مسلمون ساء له وأولاده الكفار وأمره أن يكون في بيته فلا بنسب العصمه مع السلب وأما الولد الذي في  
 البطن فهو مسلم ساء له ورقي ساء له وفيه أسكال وهو هذا أسا الرق على المسلم وأنه ممنوع والحوادث أن  
 المسع أسا الرق على من هو مسلم حبسه لا على من له حكم الوحد والاسلام سرتا هذا إذا أسلم ولم يهاجر إلى الساحي ظهر  
 المسلمون على الدار فأسلم وهاجر النائم ظهر المسلمون على الدار أما أمواله ما كان في يد مسلم أو دمي رده فهو له  
 ولا يكون ما لم يذكر ما وسأول ذلك فهو في ملاء كرمأ صا وفل ما كان في يد حربي رده فهو له على الخلاف  
 الذي ذكرنا وأما أولاده الصغار فحكم بالنكاح ساء له ساء ولا سرقون لأن الإسلام عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب  
 حكما كان كان الولد في البطن الأم وأولاد الكفار عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب  
 روحه والولد الذي في البطن يكون مسلما ساء له ورقي ساء له ولودحل الحربي في دار الإسلام ساء له أسلم ثم ظهر  
 المسلمون على الدار حسم ماله وأولاده الصغار والكفار وأمره أن يكون في بيته فلا بنسب العصمه مع السلب وأما الولد الذي في  
 البطن بنسب العصمه لاله لا بعدام عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب عصى الله بنسب  
 ساء له ساء ولودحل مسلم أو دمي دار الحرب فاصاب هاله مالا ثم ظهر المسلمون على الدار حركه وحكم الذي

اسلم من اهل الحب ثم باحر السوا رابعه وحل اسلم اما الامان فعول الامان في الاصل بوان امان  
موجب امان منه باما الموقف فهو ان اصاحدهما الامان المعروف وهو ان حاصر القرا مديسه او حساس  
حضور الكفر فحساسهم الكفار فهو مو ، والكلام في موضعين فان ركن الامان وفيه فان سراط  
الركن وفيه فان حكم الامان وفيه فان حكمه وفيه فان ما سئل به الامان فاما ركنه فهو البطل الدال على الامان  
مخوف قول المائل امتك او اسم آمون او اعطىكم الامان وما في هذا الخرى اما سراط الركن فابواع مبال  
يكون في حال يكون بالمسلمين صعب والكفر هو لان السال فرض الامان تضمن محرم القتل فبما لا  
اذا كان في حال صعب المسلمين وهو الكفر لانه ان يكون بالمسلمين لو فوجوه وسئل الى الاستعداد للقتال ولا  
يؤدي الى التناقص ربما الصل ولا يجوز امان المحبون والصلبي الذي لا يميل لان العمل سراط اهله الصريف ربما  
البوع وسلامه الفعل على الآفة عدايمه العليما وعد محمد رحمه الله ليس سراط حتى ان الصلي المراسم الذي  
صل الاسلام بالنال المحظوظ العمل اذا من لا يسبح عند العامة وعند جد صبح (وجه) انه ان اهله الامان منه على  
اهله الامان والصلبي الذي يميل الاسلام من اهل الاسان فيكون من اهل الامان كالبائع (ولما) ان السلي ليس  
من اهل حكم الامان فلا يكون من اهل الامان وهذا لان حكم الامان حرمة القتال وحطاب التجسس لا سواؤه ولا  
من سراط محبة الامان ان يكون بالمسلمين صعب والكفر هو وهذا حاله حسه لا يوقف عليها الا التامل والظر ولا  
يوجد لك من السلي لا سواه اللهو واللعب ومسا الاسلام فلا يصح امان الكافر وان كان سائل مع المسلمين  
لانه مبهم في حق المسلمين فلا يومن حاسه ولا اذا كان مبهما فلا يدرى انه مبهم على مرانا مصلحه المسلمين  
المرق عن حال الو والضعف لا فصع السلي وجوده ط الصبحه ولا يسبح مع السلي واما الما في السلي  
سراط لسحه الامان فصيح امان العدا المادون القتال بالاجماع وهل يصح امان العدا المحجور عن القتال احتلف  
فيه قال ابو حنيفة عليه الرحمه راو سب رحمه الله لا يسبح قال محمد رحمه الله صبح وهو قول السافعي رحمه الله (وجه)  
قوله ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المسلمون سكا ما روى سعي منهم اذ نام الدمه العبد  
الامان مع عهده والسيد المسلم ادى المسلمين فبما لا يحدت ولا نحر المولى يعمل في السرفاف العباد  
النافعه بل هو السرفاف النافعه محجور كسول الهبه والسدقه ولا مصر للمولى امان العدا سعطل ما فعه  
عليه لانه سادى ومان قلل بل لارسار المسلمين فبما لا يحدت ولا يظهر اعجاز عنه فبما لا يحدت بالقتال (وجه)  
فوقه ان الاصل في الامان ان لا يجوز لان السال فرض والامان حرم السال الا وقع في حال يكون بالمسلمين  
صعب والكفر هو لو فوجوه وسئل الى الاستعداد الذي في هذا الحاله فيكون قتال معنى اذا الوسيله الى اتى حكمها  
حكم ذلك السلي وهذا حاله لا يعرف الا التامل والظرى حال المسلمين في فهم وصعبهم والعدا المحجور لا سواه  
خدمه المولى لا يصف عليها فكان امانه ركنا لسال التروص صور ومعنى فلا يجوز فبما لا يحدت لان المادون  
السال سئل في هذا الحاله فصيح امانه وسئل الى القتال فكل امامه للعرض معنى فهو الفرق (واما) الحدت فلا  
ساول المحجور لان الاذى اما ان يكون من الدما وهي الخساسة واما ان يكون من الدنو وهو القرب والاول ليس  
را لان الحدت ساول المسلمين فبما لا يحدت السلا الاسلام المسلمون سكا ما وروى ولا حساسه مع الاسلام  
الثاني لا ساول المحجور لانه لا يكون في صيف السال فلا يكون اقرب الى الكفر وان سخطه وباعى اسلم  
وكذلك المذكور ليس سراط فصيح امان المر لا بها عامه مالم العمل لا يعجز عن الوقوف على حال الو والضعف  
وقد روي ان سب سار من سب السلي المكرم عليه الصلا والسلام امس روحها اما العاص رضى الله عنه واخا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امانها وكذلك السلامه من العمى والزمانه المرص ليس سراط فصيح امان الا على  
والمرص لان الاصل في محبة الامان صدور عن راي وط في الاحوال الحقه من الضعف والقو وهذا

لموارض لا مدح فذولا بخور امان التاخرى دار الحرب والاسباب فيها والخروج الى الله اسلم حاله لا ذولا  
 لا مقبول على حال الراى من التو والصعب فلا يعرفون الا امان مسلحه ولا هم مهمون بحال الراى لكونهم  
 معررسى اذى الكفر وكذلك اجماعه ليس شرط ففتح امان الواحد امواله عليه الصلوات والسلام  
 وسعى بدمهم ادباهم ولا ان الوقوف على حاله التو والصعب لا عيب على راي الله ففتح من الواحد رسوا من  
 جماعه كنهه او قتلته او اهل مسراوهم به ذلك حذر واما حكم الامان فهو يوجب الامن للكفر لان شرط الامان  
 بذل عليه وهو قوله اسلم من التل رالى والاسعاع فحر على المسلمين في رحلم وسى سا هم  
 رد رايهم واسعاع اموالهم واما صيغه فوايه عند عه لا رم حى لوراي الامام المصلحة من النص بعض لان  
 حوار مع انه يضمن رله المال المفروض كان للمصلحة ايجاب المصلحة في النص بعض واما ما ينص  
 به الامان فالامر به لا يخلو من احد وجه امان كان الامان مطلبا واما ان كان ما الى وف معلوم فان كان  
 مطلقا فاستباحه بكر طر منى احد هما نص الامام فاعنى الامام اسعص لكن سعى ان يحرمه بالنسب  
 بنا عليهم لئلا يكون منهم عدوى العهد والناس عنى اهل الخص بالامان الى الاما فمعنى راد احوال الامان بالامان  
 معنى ان يدعوا الى الاسلام فان اوفى الله فان اواردهم الى مامهم فبنا عليهم احترا راعى العذر فان اوالا اسلام  
 والخبر به وانوا ان لنحو انا منهم فان الامام يرحلهم على ما يرى من رحرا الى مامهم الى اهل المشروب والا  
 صاروا دمه لا يكون عندك ان يرحلوا الى مامهم لان مقامهم بعد اهل المشروب الرام الله له دلالة وان كان  
 الامان موافا الى ربه معلوم بنى نصى الوف من عرالحاحه الى النص رهم ان ما لوم الا اذا حل واحد منهم دار  
 الاسلام نصى الوف وهو مضمون حتى رجع الى مامه والله سبحانه وتعالى اعلم هذا احاصر الراى مدسه او  
 حبا من حصون الكفر حاوا فاساموهم فاما اسرلوهم عن الحكم فدا على وجهى (اما) ان اسرلوهم على  
 حكم الله سبحانه وتعالى راما ان اسرلوهم على حكم الله فان اسرلوهم على حكم الله  
 سبحانه وتعالى حار اراهم عليه عدائ يوسف والحار الى الامام ان سا قتل مقاتلهم وسى سا هم رد رايهم ران  
 ساء سى الكل ران سا جعلهم مة عند حمله لا حورا لال على حكم الله تعالى فلا حور فليهم واسه فاهم ولكنهم  
 يدعون الى الاسلام فان اواحلوا دمه واحص حمد عاروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان وصانا  
 الامراء عند نص الحبس وا احصرهم مدسه او حبا فان ارا وان اراهم على حكم الله عز وجل فاسك لا يدرون  
 ما حكم الله تعالى منهم بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الال على حكم الله تعالى وسه عليه الصلوات والسلام على  
 المعنى وهو ان حكم الله سبحانه وتعالى عزم معلوم فكان الال على حكم الله تعالى من الامام فصا المحبول وانه  
 لا نسخ وادالم تصح الال على حكم الله سبحانه وتعالى فدعوا الى الاسلام ان احوالهم احرار مسلمون  
 لا سبيل على انسبهم رماوهم وان اوالا عليهم الامام ولا يترجم ولكن يحملهم دمه فان ظلموا من الامام ان يلهم  
 ما منهم لم يحكم الله لانه لوردهم الى مامهم لصاروا حرا بالنار (وجه) قول ان يوسف ان الاسر الال على حكم الله عز وجل  
 هو الاسر الال على الحكم المشروع للمسلمين حتى الكفر والفعل والسعى وعند الله كل ذلك حكم مسرع  
 حتمهم حار الال عليه قوله ان ذلك محمول لا يدرى المثل عليه اى حكم هو فليهم لكن عكى الوصول اليه والعلم به  
 لو حو دسب العلم وهو الاحبار وهذا لا مكي لحوار الال عليه كما قلنا الكهارة ان الواجب احد الاسياء  
 البار به ذلك عزم معلوم لم يعم ذلك فرع ملى الكلف به لو حو دسب العلم به وهو احبار الكفر المكلف كذا هذا  
 بذل عليه انه بخور الال على حكم الله بالاجماع الال على حكم الله الال على حكم الله تعالى جميعا العبد  
 لا ملك اساء الحكم من سبه فالله تعالى لا يسلح حكمه احوال سار وتعالى ان الحكم الله ولكنه نظر  
 حكم الله عز وجل المشروع في الحاد به ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسمدين ما رضى الله عنه لندحك

حكم الله تعالى من فوق سمعه ارفع (واما) الحدف فحصل انه مرسوم الى زمان حوار وروى النسخ روهو حل  
حدا التي سلمه الصلوا والسلام لا بعد استعرازا لاحكام السبع في حياضه عليه الصلوا والسلام لئلا يكون الاثر  
على احكام النسخ عني لاحيال النسخ فما من ذلك وقد اعدم هذا المعنى بعد وفاته سلمه السلام خروج  
الاحكام عن احوال النسخ بوفاته صلى الله عليه وسلم وانما حار الاثر على حكم الله سبحانه وتعالى بعد ان يوسف  
ولما رعد الى الامام فاما كان افضل للمسلمين من القتل والسبي والدمه فعل لان كل ذلك حكم الله سبحانه وتعالى  
المسروع للمسلمين في حق الكفر ومن اسلموا قبل الاحبار فهم احرار مسلمون لا سبيل لاحد عليهم وسبيل  
اموالهم والارض لهم وهي عشره وكذا ان احاطهم بدمه فهم احرار وبيع على اراضيهم الخراج فان اسلموا قبل  
يوطب الخراج صارب عشره هذا اذا كان الاثر على حكم الله سبحانه وتعالى فاما اذا كان على حكم الناس فان  
اسرلهم على حكم رجل فهذا لا يخلو من احد وجوب (اما) ان اسرلهم على حكم رجل مع ان فالوا على حكم فلان  
لرجل سمو (واما) ان اسرلهم على حكم رجل عمر مع فان كان الاسر على حكم رجل مع فبرلوا على حكمه  
حكم عليهم سبي مما كرموا ورجل اهل مسلم عدل عشر حدود في حارب بالاجماع لما روى ان سبي فرطه لما  
حاصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فساوهم عشر من لهما اسرلوا على حكم سعد بن معاذ حكم سعد ان سب  
وسم اموالهم ونسي ساوهم وذرارهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليد حكك حكم الله تعالى من فوق سمعه  
ارفعه فقد استعصم رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمه حسب احكامه الصلوا والسلام ان ما حكم به حكم الله  
سبحانه وتعالى لان حكم الله سبحانه وتعالى لا يكون الا مواتا وليس للعاظم ان يحكم بدمه الى دار الحرب فان حكم به  
ناظر لانه حكم عمر مسروع لما سالا بهم يارزد يصرون حر من لما وان كان الحاكم عددا او صديقا غير حكمه بالاجماع وان  
كان فاسدا او خذوا في القدي لم يحرك حكمه عداني يوسف وعد حمد عور (وجه) قول جند حمد الله ان الناس  
سلح فاصا فصيلح حكما فلتر بن الاولى (وجه) قول اي يوسف ان الحد في القدي لا يصلح حكما لانه ليس من  
اهل الولاء ولهذا لم يصلح فاصا وكذا القاس لا يصلح حكما وان صلح فاصا لكه لا يرم فاصا ولهذا نورع  
فسبه الى فاص احران سا امسا وان ساعد وان كان دما حار حكمه الكفر لانه من اهل السهاد على  
حسه وان برلوا على حكم رجل بخاربه فاحار وارحلا فان كان موضعا للحكم حار حكمه وان كان غير موضع للحكم  
لا صلح منهم حتى يحار وارحلا موضعا للحكم ومن حاربوا لطلبهم الامام ما منهم لان البرز كان على شرط وهو حكم  
رجل بخاربه فاذا لم يحاربوا عند موافق بالامام بالان فودم الى ما منهم الا لا يردم الى حصص هو اخص من  
الاول ولا الى حد تتعون به لان الرد الى الناس للعرض عن يوم العذر وانه يحصل يارزد الى ما كانوا عليه فلا ضرر  
في الرد الى غير وان برلوا على حكم رجل عمر مع فلا امام ان يصرحلا صالحا للحكم فهم او حكم للمسلمين بنفسه مما  
هو افضل لهم وانه سبحانه وتعالى اعلم والناي الموادع وهي المعاهد والصلح على رله السال سال بواذع اقر فان  
اي معاهد اعلى ان لا يرو كل واحد منها صاحبه والكلام في الموادع على مواضع في سان ركها وسرطها وحكمها  
وصفها وما يتخص به اماركها فلو انظره الموادع او السالته الرضا لاله او المعاهد او ما يودي معنى هذه العاراب  
وسرطها الضرور وهي ضرور استعدا السال فان كان بالمسلمين ضعف والكفر هو المخاور الى قوم آخر من  
فلا يجوز عند عدم الضرور لان الموادع تترك السال المقروص فلا يجوز الا في حال مع وسيله الى السال لانهما جند  
يكون قتالا معي قال الله سارك وسالى ولا هو او يدعوا الى السلم واما الاعلوا وانه معكم وعند بحق الضرور  
لا من به تقول الله سارك وسالى وان حاربوا السلم فاحج لها ووب كل على الله وقد روى ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وادع اهل مكة عام الحديبه على ان تضع الحرب عيسى ولا تسرط اذن الامام الموادع حتى لو وادعهم  
الا ام اقر من من المسلمين من عرادن الامام حارب موادعهم لان المعول عليه كون عند الموادع مصلحه

للمسلمين وقد وجدوا ناسا من اهل الاسلام على ذلك جعل لان ذلك في معنى الحر وهو موضع موضع الخراج  
 في باب المال ولا ناس ان تلك المسلمون الصلح من الكفر ونظروا على ذلك مالا اذا اضطروا اليه لقوله سبحانه  
 وما لى وان حنوا السلم فاحسب لها اناح سبحانه وما لى لنا الصلح مطلقا فيجوز بدل او غير بدل ولا ان الصلح على  
 مال يدفع سر الكفر لئلا والاسعداد للعاقب الثاني من باب المأخذ بالمال والنفس فيكون حارا ويحور مواده  
 الميراث اذا علوا على دار من دور الاسلام وحسبهم ولم يؤمنوا عليهم لمافهم من مقتضاه دفع السر لئلا ورحا  
 رجوعهم الى الاسلام ويؤمنهم ولا يوجد منهم على ذلك مال لان ذلك في معنى الحر ولا يحور احد الحر به من  
 الميراث فان احدهم سبلا رد له مال غير معصوم الا ترى ان اموالهم محل للاستيلاء كما مال اهل الحرب  
 وكذلك العا يحور مواده عنهم لانه لما حارب مواده الكفر فلا يحور مواده المسلمين اولى ولكن لا يوجد  
 منهم على ذلك مال لان المال المأخوذ على ركة السال يكون في معنى الحر ولا يوجد الحر به الا من كافر (واما)  
 حكم المواده ما هو حكم الامان المعروف وهو ان المولى عون على انفسهم واموالهم وسابهم ودرارهم لا يمانع  
 امان انصا ولو خرج قوم من المولى الى بلد اخرى لنسب بينهم وبين المسلمين مواده فعرا المسلمون بك  
 البلد فهو لا آمن ولا يستدل لاحد عليهم لان عند المواده اذ لا مان لهم فلا ينص بالخروج الى موضع آخر  
 كما في الامان المود وهو عند الله انه لا مطلق بدخول الذي دار الحرب كذا اهداوكذلك اودخل في دار المواده  
 رجل من عذر اعمان من حرج الى دار الاسلام من امان فترأس لانه لما حل دار المولى عن فاما هم صار كواحد  
 من جنسهم ولو عاد الى دارهم دخل دار الاسلام من امان كافيا لانه عليه وباسر لانه لما رجع الى داره حرج  
 من ان يكون من اهل دار المولى عه فمطل حكم المواده في حقه فادخل دار الاسلام فدار اخرى دخل دار الاسلام  
 احدا به امان ولو اسروا احدا من المولى عن اهل دار اخرى فعرض المسلمون على ذلك الدار كان فما وقد كما  
 انه لو دخل اليهم باخر امواس (ووجه) الرقي انه لما اسر فمطلح حكم دار المولى عه في حقه وادخل دارا  
 لم يستطع والله تعالى اعلم (واما) صفة عند المولى عه فهو انه يستدعي لارم حمل للنفس والامان ان يند اليهم لقوله  
 سبحانه وما لى واما تحاف من قوم حياه فاستد السهم على سواء فاصول السدائي ملكهم فلا ناس للمسلمين ان  
 يعرفوا عليهم لان الملك سلطه فمطلح ظاهر الا اذا استس المسلمون ان حرك السدائي سلطه فمطلح فمطلح فمطلح فمطلح  
 يعرفوا عليهم لان الخردا لم سلمهم فيهم على حكم الامان الاول فكان فاهم ما عذرا وبسرا وكذلك لما كان السدائي  
 حبههم بان ارسلوا السارسولا ليدوا حركوا الامام بذلك فلا ناس للمسلمين ان يعرفوا عليهم لما فلما اذا استس  
 المسلمون ان اهل باحه منهم لم يعلموا بذلك لما بنا ولو وادع الامام على حمل احدهم منهم ثم بدله ان سبوا فلا ناس به  
 لما بنا انه استدعي لارم فكان عملا للنفس ولكن سب السهم محبة ما في من المولى من الجمل الذي احده لامهم اعمما  
 اعطوه ذلك بما له الامان في كل المدة فاداف بمصالحهم الرذ سدر القام هذا اذ اوقع السلح على ان يكونوا مستعينين  
 على احكام الكفر (واما) اذ اوقع الصلح على انه محرم عا هم احكام الاسلام فهو لارم لا يحمل النفس لان  
 الصلح الواقع على هذا الوجه عند سبها ولا يحور للامام ان يند اليهم والله سبحانه وما لى اعلم (واما) بان ما نص  
 به عند المولى عه فاحسبه ان عند المولى عه (اما) ان كان مطلقا عن الوقت (واما) ان كان موقفا فمطلح فمطلح فمطلح  
 مطلقا عن الوقت ولدى نصص به نوعان من دلالة النص هو السدائي الخامس صرحا (واما) الدلالة في ان  
 يوجد منهم ما يدل على السدائي من حرج قوم من دار المواده عما ن الامام ومطعوا الطريق في دار الاسلام لان ادن  
 الامام بذلك دلالة السدائي ولو خرج قوم من عرادن الامام قطعوا الطريق في دار الاسلام فان كانوا جماعة لا يسمع لهم  
 لا يكون ذلك نصبا للسدائي قطع الطريق لا يسمع له لا يصلح دلالة للنفس الا ترى انه لو نص واحدهم على النص  
 لا ينعص كى الامان المود وهو عند الله وان كانوا جماعة لم يسمع له فخرجوا من دار الامام ولادن اهل ملكه

الملك واهل ملكه على موادعهم لا مديا لاله السنن حيم ولكن يتخص العبد فيمن القطاع حتى يباح ظمير  
 واسره وهم لو حود دليل النص منهم وان كان موافق يوفى معلوم يقتضي المهادناتها الوفاء من عه الخاحه الى السند  
 حتى كان للمسلمين ان يعرفوا عليهم لان العبد للوفاء الى ما به ينسب اليها العامة من عه الخاحه الى النافذ ولو كان  
 واحده منهم حل الاسلام لما عاينوا منه نصي اوفى وهو في دار الاسلام فهو آمن حتى جمع الى ما به لان  
 التخص له يوم العذر والعذر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (واما) الامان المودع هو المسمى عند الله  
 والكلام فيه في مواضع يسان ركن العند ويسان سراج الركن وفي سان حكم العند ويسان صفة العند ويسان  
 ما يوجده اهل الله وما يصرح له وما لا يصرح له (اما) ركن العند فهو بيان من ودلله (اما) النص فهو لفظ  
 يدل عليه وهو لفظ العهد والعند على وجه خصوص (واما) الدلالة فهي فعل يدل على قول اخر به عنوان يدخل  
 حرج في ارا الاسلام بامان من اقام ما به بعد ما سئل من ان حرج او يكون دما ولا اصل ان اخرى اذا حل  
 دار الاسلام بامان ينسب للامان ان سئل من العند فمعد معلومه على حجة ما سئل من ان حرج او يكون دما ولا اصل ان اخرى اذا حل  
 الد جعلت من اهل الله ما احاربها صار دما لان له ذلك فلم يخرج حتى مضى الله قدر صفة ووجه  
 دما و اقام سببه من يوم قال له الاما احدهم الخربه ولا يتركه رجع الى رصده قبل ذلك وان حرج بعد ما اسسه  
 فلا سبيل عليه ولو قال الامام عند الدخول ادخل ولا سكسبه مكسبه صار دما ولا عكس من الرجوع الى  
 وطه لا فلتا ولو اسرى المسامير ارضا حرا حده اوضح عليه الخراج صار دما لان رطبه الخراج يخص المقتل  
 في دار الاسلام واما فلتا قدر صفة يكونه من اهل دار الاسلام فمعد دما ولو اعاقب ان يحيى حرا حلا لانه دما  
 لان دليل قول الله وحب الخراج لا يس السرا لم يصح عليه الخراج لا يصر دما ولو اسير حرا صار حرا حده  
 فرعاه لم يصر دما لان اخراج على الآخر دون المسافر فلا يدل على الترام اسمه الا اكان خراج مناسبه واما  
 اخرج الارض ارضا حرا حده الامام الخراج من اخرج وضع عليه الخربه ووجه دما ولو اسير في المسامير ارض  
 المناسبه واخرها من رحل من المسلمين فاحد الامام الخراج من لا يسر المسامير دما لا يبين ان يس السرا  
 لا يدل على الاتزام بل دليل الاتزام هو وحب الخراج عليه ولم يحرب لو اسرى اخرى المسامير ارض حرا حده  
 و رعاها فخرج رعاها فاصاب ارضه اقله لا يصر دما لانه اذا اصاب ارضه اقله لم يحرب الخراج فصار كانه لم يصر  
 في سب السرا وانه لا يتصلح لئلا يفرل الله ولو وحب على المسامير الخراج في اقل من سبه مد يوم ملكه اصاب  
 دما حتى رحب الخراج بوجه من حرا حده راسه حده مسما لانه يوجب خراج الارض صار دما كان  
 عند الله دما فصار دما عند من حتى وحب الخراج فيه خراج الراس بعد ما سئل من ذلك الوفاء ولم  
 يروى الخربه المسامير دار الاسلام دما صار بيه ولو اسرى اخرى المسامير في دار الاسلام مة لم يسر  
 دما (ووجه) الفرق ان المراد منه لزوجه ارضه وحب دمي عند صف الملام في دار الاسلام فصار كانه لم يصر  
 فاما الزوج فلن يباع للمرا لا يكون روجه انه دليل الرضا للملام في دار الاسلام فصار كانه لم يصر  
 سراج الركن فانواع (مها) ان لا تكون اسما حده من مركب العرب به فلا صل منهم الا الاسلام والسبب لئلا  
 تعالى اقتوا المركب حسب حده يوم الى قوله تعالى خلو اسلم امر سبه حده تعالى صل المركب ولم يامر بحله  
 سيئ لهم الا عندو بهم رعى الاسلام بخور عند الله مع اهل الكتاب تقول انه سارل و تعالى فالتوا الدس  
 لا يومون الله ولا يوم الاخر الى قوله تعالى من الدس او بوا الكتاب الا انه وسوا كانوا من العرب او من العجم  
 لعموم النص وخور مع الخوس لا بهم ملحقون باهل الكتاب حتى الخربه لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم انه قال في الخوس سواهم سبه اهل الكتاب وكذلك فعل سدا عمر رضى الله عنه بنو اد العراي وصر  
 الخربه على حاشهم الخراج على ارضهم سبهم بحرجه البرق من مركب العرب وعدهم من اهل الكتاب رصدي



العجم ان اهل الكتاب اعماز كواالدمه وقول الحر به لا رعه فيها يوجد منهم او طمع في ذلك بل للدعو الى الاسلام  
 لخالطوا المسلمين فاملوا في حاسي الاسلام وسراجه ويطروا فيها فرها وسسه على ما يحمله العقول وبسمله  
 فدعواهم ذلك الى الاسلام وعون فيه فكان عندالدمه زحاء الاسلام وهذا المعنى لا يحصل عندالدمه مع  
 مسرك العرب لانهم اهل بلسه وعاد لا يرمون سوى العاد وقلند الآباء بل يمدون ما سوى ذلك سحر به  
 وحيوانه يسمون بالامل والطرق حاسي السرمه لقتوا عليها فدعواهم الى الاسلام فمن السيف دعا لهم  
 الى الاسلام فطد الم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم الحر ومسرك العجم ملحقون باهل الكتاب  
 في هذا الحكم بالنسب الذي روي (ومها) أن لا يكون مردا فانه لا يهل من المرد ايضا الا الاسلام او السيف  
 لقول الله سارله ونعاني بما لوهمهم او يسمون قبل ان الآيه رتب اهل الرد من بني حننه ولان العبد في حق  
 الرد لا ينع وسيله الى الاسلام لان الظاهر انه لا ينقل عن دس الاسلام بعد ما عرف بحاسه وسراجه المحمود  
 في العقول الا لئلا احبارة وسوم طبعه مع الناس عن ولا حه فلا يكون عندالدمه وقول الحر به في حنه وسيله  
 الى الاسلام والله تعالى اعلم (واما) الضانون فعندهم عندالدمه ما ذكرها في كتاب السكاح عندا حنه  
 هم قوم من اهل الكتاب مسرون الزور وعندهما قوم يمدون الكواكب فكانوا في حكم عبده الا وان  
 فسو حدهم الحر نه اذا كانوا من العجم والله تعالى اعلم (ومها) ان يكون مودا فان وفاته وقام فصيح  
 عندالدمه لان عندالدمه في افاده العصمه كالخلف عن عندالاسلام وعندالاسلام لا يصح الامو ندا  
 فكذلك عندالدمه والله تعالى اعلم (واما) بان حكم العبد فعول وبانه الوقي ان لعندالدمه احكاما (مها) عصمه  
 النفس لقوله تعالى يا ايها الذين لا يؤمنون بالله الى قوله عز وجل حتى يعطوا الجزاء عن يدهم فصاعرون هي سبحانه  
 وبما في اوجه المال الى ما قول الحر به واذا اصب الا بحه بسبب العصمه ضرور (ومها) عصمه المال لانها تاعه  
 لعصمه النفس وعن سندها على رضي الله عنه انه قال اما فلو اعندالدمه لكون امواهم كما هو الباد ما وهم كدما سا  
 والكلام في وجوب الجزاء في مواضع في سان سبب وجوب الجزاء وفي سان سرائط الوجوب وفي سان وف  
 الوجوب وفي سان مقدار الواجب وفي سان ما سببه عند الوجوب (اما) الاول فسبب وجوبها عندالدمه  
 واما سرائط الوجوب فانواع (مها) العمل (ومها) السلوع (ومها) الذكور فلا تحب على الصبيان والنساء  
 والمحاسن لان الله سبحانه وبما في اوجه الجزاء على من هو من اهل المال هوله تعالى فلو الذين لا يؤمنون بالله ولا  
 باليوم الآخر الا انهم والله ما عايد من القتال فسد على اهلته السال من الحاسن فلا تحب على من ليس من اهل  
 القتال هولا ليسوا من اهل القتال فلا تحب عليهم (مها) الصلحه فلا تحب على المرص ادا مرص اليه كمالا ان  
 المرص لا يدر على القتال وكذلك ان مرصا كثر السبه وان صرحا كثر السبه وجب لان لا كثر حكم الكل  
 (ومها) السلامه عن الزمان والمعنى والكه في ظاهر الزمانه ولا تحب على الزمن الاعنى والسج الكه وروي  
 عن ابي يوسف انها ليست بمرطو تحب على هه لا عاذا كان لهم مال والسج جواب ظاهر الزمانه لان هولا ليسوا  
 من اهل القتال عاده الا ترى انهم لا يملكون وكذا التعر الذي لا سبل لا قدره له لان من لا يدر على العمل لا يكون  
 من اهل القتال (واما) اسباب الصوامع فليعلم الحر نه اذا كانوا ادرس على العمل لانهم من اهل القتال فعند العمل  
 مع العدره على العمل لا ينع الوجوب كما اذا كان له ارض حرا حه فلم ير عها مع العدره على ان راعه لا ينعط عه  
 الحراج والله تعالى اعلم (ومها) الحر به فلا تحب على العبد لان العبد ليس من اهل ملك المال (واما) وف  
 الوجوب فاول السبه لا ينع تحب لمن الدم في المستعمل فلا يدر الى آخر السبه ولكن يوجد في كل سهر من القبر  
 درهم ومن المتوسط درهمان ومن المعنى ادرهم درهم (واما) بان مقدار الواجب فعول وبانه الوقي الحر به سلى  
 ضر من حره بوضع بالراضى وهو الصلح ذلك صدر عذر ما وقع عليه الصلح كما صاخر رسول الله صلى الله عليه وسلم

اهل بخران على الف مائى خله وحر به نصيب الامام عليهم من عه رصاص طهر الامام على ارض الكسار وافرهم  
 على اهلهم وحملهم دمه وذلك على يده من اسلان الدمه بلب طعاب اعسا واوساط وبرا فجمع على النسي  
 عاتيه وار به درهما وعلى الوسيطار عه در عسر در درهما وعلى التبر للمعمل امي عسر درهما كندارون عن  
 سندا عمر رضى الله تعالى عنه انه امر عيان بن حنف حتى سعى الى السواد ان يجمع هكذا وكان ذلك من سندا عمر  
 رضى الله عنه محضر من الصحابه من المهاجرين والاصحاب رضى الله عنهم لم يسكنوا عليه احد فهو كالحاج على ذلك مع  
 ما لا يحتمل أن يكون من سندا عمر رضى الله عنه ان الان المدبران سئل معهما التوقف والسمع لا الفعل فهو  
 كالسموع من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما حلف في سبيل الله في هذا الباب والوسط والتعريف قال بعضهم  
 من لم يملك نصيبا لم يملك على المسلمين وهو ما يادرم فهو فيه ومن ملك مائى درهم فهو من الراسط ومن  
 ملك اربعة آلاف درهم فصاعدا فهو من الاعا لما روى عن سندا على وعنده ان سندا عمر رضى الله تعالى عنه  
 ابعث بالاربع آلاف درهم فادروها بعه وما فوق ذلك كبر وعمل من ملك مائى درهم الى عسر آلاف مائة مائى درهم  
 الاوساط ومن ملك ربا على عسر آلاف فهو من الاعا وانه تعالى اعلم (واما) ما سقط بعد الوجب وانواع  
 (مها) الاسلام (ومها) الثوب عندنا ان الذي اذا اسلم او مات سقط الحرف بعد ما وعده بالساقى رحمه الله  
 لا سقط بالثوب والاسلام (وجه) قوله ان الحرف به وجب عوضا عن العصبه قوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله  
 الى قولهم حل سابه حتى سقطوا الحرف به عن دوهم صاعرون الماح حلت عظمه دما اهل الساليم حسبها الحرف به مكاتب  
 الحرف به عوضا عن حن الدم وقد حصل له الموصوف في الزمان الماضي فلا سقط عنه الموصوف (ولما) ما روى عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس على مسلم حرم من سندا عمر رضى الله عنه انه وقع الحرف به بالاسلام قال وانه  
 ان الى الاسلام لم اعد ان فصل ولا مها وجب وسيله الى الاسلام فلا سقى هذا الاسلام والثوب كالساقى والدليل  
 على انها وجب وسيله الى الاسلام ان الاسلام فرض بالقصوف والحد به منسحق ركة الساقى فلا حرم من سندا  
 الدمه الحرف به الذي فيه ركة الساقى علة الساقى وهو الواسل الى الاسلام والا فكيف ساقى ساقى الساقى لعله لا  
 ينافى ومقدر يحق معنى التوسل عند الثوب والاسلام فسقط حرمه وروى قوله انها وجب عوضا عن حن الدم  
 موع بل ما وجب الاوسله الى الاسلام لا يمكن الكسر في دار الاسلام وركه فظلم مع قوم في الله ما لا يطق  
 نداه وصفاته ساروا وعلى الوصول الى عرض مسرور الدما حارج عن الحكم والعمل فاما التوسل الى الاسلام  
 واعدام الكفر معقول مع ما بها ان وجب حن الدم فاما يجب كذلك في السبيل اذ اصدار دمه عوبافيا مضي فلا  
 محور احد الحرف به لاخله فسقط (ومها) مضي سنة ثمانية ودخول سنة اخرى عند ان حقه وعندها لا سقط حتى  
 انه اذا مضى على الدمه سنة كاملة ودخل سنة اخرى قبل ان يدها الذي يوحده له السنة المستقلة ولا تؤخذ السنة  
 الماضية سندا وعندها يؤخذ لما مضى مادام دما والسنة يعرف المواعيد (١) انها يؤخذ أم لا (وجه) قوله ان الحرف به  
 احد نوعي الخراج فلا سقطا لنا غير الى سنة اخرى اسد لا لالخارج الا حرو وهو خراج الارض وهذا لان كل  
 واحد منهما من سندا فلا سقطا لالخارج كالأردن ولا في حقه رحمه الله وجهان (احدهما) ان الحرف به ما وجب  
 الارضا الاسلام وادام يؤخذ حتى دخل سنة اخرى اقبلت الرضا فمضى وبقي الرضا في السبيل فمؤخذ للسنة  
 المستقلة والى ان الحرف به ما سقط حن الدم في السبيل اذ اصدار دمه محمول على السنة الماضية فلا يؤخذ الحرف به  
 لا حلا لا بتمام الحاجة الى ذلك كما ان اسلم او مات سبقت عنه الحرف به لعدم الحاجة الى الحن الحرف به كذا هذا  
 والا عسر محراج الارض غير سندا فان الموصوف اذا اسلم بدمه صلى الله عليه وسلم لا سقط حراج الارض سقط عنه  
 حراج الارض فلا خلاف من احتجناهم الله به من ان هذا ليس كما والذين قتل الاسرار بها وانه تعالى اعلم  
 (واما) صفه المعذوب انه لا رمي حن حتى لا يملك المسلمون تنصه حال من الاحوال اما في حقهم فعلا رمي بل

جعل الاستماع في الجملة لكنه لا ينفع الا احدا مورا ولا به احدها ان سلم الذي لما امر ان اذمه عند وسيله  
 الى الاسلام وقد حصل المفسود واما ان يلحق بدار الحرب لانه القى بدار الحرب صار منزله المرن بالان  
 اندي ادا لحق بدار الحرب يسرى الررد ادا لحق بدار الحرب لا يسرى لما ذكر ان سا الله تعالى (والنائب) ان  
 يعلو اعلى موضع فحاربون لا هم اذا فعلوا ذلك وقد صاروا اهل الحرب وبتنص المدصرون ولو اوسع الذي  
 من اعطاء الحرب فلا ينفع عهده لان الاستماع حصل ان يكون لعذر العدم فلا ينفع العبد بالسلب والاحتمال  
 وكذلك لو سب النبي عليه الصلا والسلام لا ينفع عهده لان هذا ما كفر على كفر والعهد سبي مع اصل  
 الكفر في مع الزناد وكذلك لو قتل مسلما او ربي مسلمه لان هذا معاص ارتكبوها وهي ون الكفر في الفسخ  
 والحرمه من صب الدمه مع الكفر في المعصيه الاولى والله تعالى اعلم (واما) ما منا بوجده اهل الدمه وما تعرض له  
 وما لا تعرض معمول والله التوفى ان اهل الدمه بوجدهون باظهار علامات يعرفون بها ولا يكون ينسبون  
 للمسلمين في لباسهم بمركبهم وهنهم قد حدد الذي بان يحمل على وسطه كسما من الخط الطوط والنس  
 طو باده مصر وهو مركب سراج على فر بوسه من الزمانه ولا تلبس طليبا من طليبا المسلمون وردا من اورد به  
 المسلمين والا حصل فيه ما روي ان عمر بن عبد الله بن ررحه الله مر على رجال ركوب دوى هسه فظنهم مسلمين  
 فلم عليهم فقال له رجل من اصحابه اصلح الله بذر من هؤلاء فقال من هم فقال هؤلاء نصارى بني ثعلب فلما رأى  
 منزله امر ان ساقى الناس ان لا ساقى يصراى الا اعتنا بصبه ركب الا كاف ولم يعل انه اكرع له أحد فكون  
 كالاخاخ ولان السلام من شعار الاسلام يحتاج المسلمون الى اظهاره عند السعار عند الالتقاء ولا يمكن ذلك الا  
 سمر اهل الدمه بالعلامه ولان اظهاره عند العلامات اطارا نازله عليهم فبه صباه عند صفعه المسلمين عن  
 الله على ما قال سبحانه وتعالى ولو لا ان يكون الناس امه واحده لطمسنا لغير ما نحن لسوهم ستاس قصه  
 ومعارح عليها ظهر ون وكذا يحب ان يحرسوا وهم على المسلمين حال المسقى في الطريق من محاسنهم في  
 الخبايا في الارض فحالت ارضهم وان المسلمين لما قلنا وكذا يحب ان يحرسوا في الدور بعلام يعرف باذوهم من درر  
 المسلمين لعرف السائل المسلم امهادر الكفره فلا يدعوهم بالمعسر ويكون ان يسكنوا في امصار المسلمين فيمعون  
 ويسرون لان عند الله مسرع لكون وسيله لهم الى الاسلام وسكنهم من المغان امصار المسلمين الماع الى هذا  
 المنسود وفيه اسما سمعه المسلمين بالسبع والسر مما يكون من ذلك ولا يكون من سبع الجور والخمار بها  
 طاهر الا حرمه الخمر والحمر رباهي حريم كما هي ناسه في حق المسلمين لا هم يحاطون بالحرمات وهو السجح  
 عند اهل الاصول على ما عرف موضع فكان اظهار سبع اخر واخره ومنهم اظهار اللبس فيمعون من ذلك  
 وعدم ان لك سماح فكان اظهار سمار الكفر في مكان معدلا لظهار سمار الاسلام وهو امصار المسلمين فيمعون  
 من ذلك وكذا سمعون من ادخلوا في امصار المسلمين طاهر اوردون على ان يربوا في امصارهم من ادخال الخمار  
 من من الخمر والخمر رباهي حريم من خوف وقوع المسلم فيها ولا يؤم ذلك في الخمر ولا يكون من اظهار صلبيهم  
 في عدمه لانه اظهار سمار الكفر فلا يكون من ذلك في امصار المسلمين ولو فعلوا ذلك كان سبهم لا تعرض لهم  
 كذا الوصر بوالا فوسى خوف كذا سمع الله لم يعرض لذلك لان اظهار السمار لم يستحق فان صر بوايه خارجا  
 بهام تمكنوا منه لافهم اظهار السمار ولا يمعون من اظهار سبي عماد كرام من سبع الخمر والتصلب وصر  
 لافوس في فربه او موضع ليس من اعتبار المسلمين ولو كان فيه عدد كس من اهل الاسلام واما سكر ذلك في امصار  
 سامين ربه الى تمام فيها الجمع والاعا والحدود لان المنع من اظهاره هذه الاساءه كونه اظهار شعار الكفر في مكان  
 بمار سمار الاسلام فخص المنع بالمكان المعدلا لظهار السمار وهو المصالح الماع (واما) اظهار فسق بعتدون حرمه  
 كالزنا وسائر التواخي الى هي حرام في دينهم فاهم يمعون من ذلك سواء كانوا في امصار المسلمين او في امصارهم

ومداهم فرأهم وكذا المرامه والعندان والطولى الماء واللحم الخ طه هاعمون من ذلك كله فى الامصار  
والقرى لا هم يصدون حرمه هذه الاعمال كما يصدونها من غير ما يسموا عن عد التمه لغير واعلمها (واما) الكناس  
والسبع الدمه فلا تعرض لها ولا يهدمى منها (واما) احداث كنيسة اخرى فيسمعون عنه فيما صار مصر من امتار  
المسلمين لتوليه الصلا والسلام لا كنيسة فى الاسلام الا فى دار الاسلام ولو اهدمت كنيسة فلم ان سواها  
كما كانت لان هذا الماء حكم الماء رطم ان يهدمها فلم ان سواها وليس لهم ان يحولوها من موضع الى موضع آخر  
لان التحول من موضع الى موضع آخر حكم احداث كنيسة اخرى (واما) فى القرى او فى موضع ليس من  
امصار المسلمين فلا يعمدون من احداث الكناس بالسبع كالا يعمدون من اطار سلع الجوز والخيار ولما بناو لوطير  
الامام على قوم من اهل الحرب فرأى ان يحلهم دمه و يضع على رؤوسهم الحجر به على اراضهم الخراج لا يعمدون  
من احداث الكناس والسبع واطيار سبع الحجر والخمر بل ان الموضع اطار سلع الكفر فى مكان اطار سلع ما  
الاسلام وهر امصار للمسلمين ولم يحدد محله ما اذا صار وادمه بالصلح بان طلب هو من اهل الحرب ما ان يصيروا  
دمه يودون عن رهاهم وارضهم سنام علوما ويحرى عليهم احكام الاسلام فصالحا على ذلك فكاتب اراضهم  
ممل اراضى الماء يهدى فى رضى ورسايق امصارا به لا تعرض لكناس اسم الصلح ولو اكدوا ان يهدموا  
سامها يعمدون ذلك لاهما صار من امصار المسلمين واحداث الكنيسة فى مصر من امصار المسلمين  
سوى عن سرعان مصر الا ما بمصر المسلمين كما مضى منذ ما عمر رضى الله عنه الكوفة والنصر فاستدنى هم  
من اهل الدمه دورا واراها ان يحددوا فيها كناس لا يكتوون ذلك لما فعلنا وكذلك لو تحلى رجل فى صومعه  
مع من ذلك لان ذلك فى معنى احداث الكنيسة وكل مصر من امصار المسلمين طير على الامام عو وحلهم دمه  
كان فيه كنيسة فدمه مع من الصلا فى الكناس لا يحد فاع عو فمد اسجنه المسلمون فمسم من  
الصلا فيها ما من ان يحددوها كما ولا يحدى ان يهدمها وكذلك كل من يهدمها الا ما بمصر ولو تحلى  
الاما احداث النصر وركوا امامه الخ والاعادوا ودمه كان لاهل القرى بان يحددوا اما سواها لا فانه كما  
كاتب نصر اسه يحسب مسلم لا يحكم من مسلم السلبى منه لان نصب الصليب كعبت السم ويصلى ييقته  
حب سبب هذا الدين ذكرنا حكم ارض العجم (واما) ارض العرب فلا يترك فيها كنيسة ولا يهدم ولا  
ساع فساخر والحق برمسرا كان اوهر به او ما من ما العرب وبيع المسلمين ان يحددوا ارض العرب مسكنا  
ووطنا كذا ذكر حمد فصولا لارض العرب على غير ما وطه الهاعى الدس الناطل فال عليه الصلا والسلام  
لا يجمع دنان فى حرر العرب واما الالحا الى الحرم بان الحر فى ادا الحيا الى الحرم لا يباح فسله فى الحرم ولكن  
لا يطمع ولا سقى ولا يورى ولا يباع حى يخرج من الحرم بعد الساقى رحمه الله صلى على الحرم واحلف احمنا  
فما بينهم قال فوحيه وحذر رحمه الله لا سقى الحرم ولا يخرج منه اهلها قال ابو يوسف رحمه الله لا يباح فيه  
فى الحرم ولكن يباح اخراجه من الحرم للساقى رحمه الله قوله سارله ومالى ائتوا المسلمين حب وحذو وحسب  
صربه عن المكان فكان هذا الماحة لتل المسلمين فى الاما كن كلبا (ولما) قوله سارله ومالى ارم روا انا حله احرما  
آساهد اذا دخل ملجنا اما اذا دخل مكارا او معا بلا سلق قوله تعالى ولا تملوهم عند المسجد حتى تسالوكم فيه فان  
تالوكم فاقبلوهم ولا تملوهم اذا دخل ما لا يهدم حرمه الحرم فعمل بلاه للبل رحر الله عن اهل وكذلك لو دخل  
قوم من اهل الحرب للقتال فاهم سلون رولهم موام المسلمين فلا سقى على المسلمين فى فلم راسهم والله تعالى اعلم  
فصل (واما) بيان حكم التسم ما يصلح فاقول رحمه الله الوصق بها لانه اسما التل الذى رالعهه ولا يهدم  
بان معنى هذا الانطاط وما سلق ما من السرايا للاحكام (اما) التل الذى رالعهه فمما سى الزما رحمه سى  
ولد الولد باهله لا يهدم على الولد الصلى رسمت وافل العادات لكونها راداب على المراضى رى السر به عار

عما حصه الامام لعن العرا خر فصاحم على الصل سمي فلا تكويه را على ما سبهم لهم من العسمة والنقل هو  
 تخصص بعض العرا بالزاد خوان بقول الامام من اصاب سا فله ربه او فله من اصاب سا فوله او قال  
 من احدث سا اقال من قبل فلا فله سله او قال لسه ربه ما اصبم فله ربه او فله اقال فبولكم وذلك حار لان  
 الحصص بذلك خر من على الصل وانه امر مسروع ومسدوب اليه قال الله تعالى عرسانه ناهسا التي حرص  
 المؤمن على القتال الا انه لا ينبغي للامام ان يسئل كل الماحود لان السئل بكل الماحود قطع حق الناس عن السئل  
 اصلا لكونه مع هذا الراي الامام المصلحة في ذلك فله مع سر به حار لان المصلحة قد تكون في الحمله وخور  
 السئل في سائر الاموال من الذهب والنصه والسلب ربه ذلك لان معنى الجرح من على الصل محقق في الكل  
 والسلب هو باب الفصول رساله الذي معه ودائه الى كها سر حيا والامام ما كان معه من مال في حصه على  
 الداه او على وسطه (واما) حصه علامه ما كان مع علامه من داه اخرى فليس سلب ولو اسر كافي فسل  
 رجل كان السلب بينهما فان بدا احدهما فسر به ثم احرر الآخر كان كاتب الضر به الاولى فداخته وصره الى  
 حال لا سائل ولا من على الصل فالسلب الاول لا يسل الاول وان كاتب الضر به الاولى لم يصح الى هذه الحاله  
 فليس للسائل ان يسل السائل ولو قبل رجل احد فسل ارا كره فله سله ربه فدخل الامام في السئل ان قال  
 في جمع لك مسك لا ندخل لانه حصصهم وان لم يجل مسك فدخل لانه عم الكلام هذا اسئل الامام فان لم يسئل سا  
 فسل حل من العرا قتلا لم يخص سله عدنا وقال الساعي رحمه الله تعالى ان فله مدرا بهر ما لم يخص سله وان  
 قتله فله ما لا يخص سله راحته ما ررى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل مسل فله سله وهذا  
 منه عليه الصلا والسلام نصا للسر ولا بد ان فله مسل ما لم يرد فله هو منه فخص السلب واقله  
 مولد ما بهر ما فله هو اذ ما عه فكان السلب سبه مسومه (ولما) ان القياس في حوار السئل والاحصاص  
 بالنصاب من السلب لانه سب الاستحقاق ان كان هو الحيا وحدهم الكل وان كان هو الاستدلاء والاصابه  
 والاخذ بذلك حصل هو الكل فمضى الاستحقاق للكل فتخصص النفس بالنسل مخرج خرج قطع الحق  
 عن المستحق فمضى ان لا نحو والا انا استحقاق الحوار بالنس هو قوله سارك وعلى ما بالي حرص المؤمن  
 على القتال والنسل مخرج من على الصل فاصحح را المال لان من له ربه دعا وقبل سبغاه لا رضى طبعه باطبار  
 ذلك مع ما فيه من عاظه الروح ونسب النفس للباله الاطباع را لا سار كفه فله عر فا لم قطع  
 لا ظهر فلا نسحق الزا رانه سبغاه وعلى اعلم (واما) الخدب فلا تحمله فله لانه يحمل انه نصب لك  
 الفرل سرعا فحمل ان يكون بهر سراط وحمل انه هل قوما ناعا بهم فلا يكون ختمه مع الاحتمال بطير قوله عليه  
 الصلا والسلام من احاز رصامه وهي له انه لم يحمله او حسه فحملت الارض انما ندادن الا لم يمل هذا  
 الاحتمال رانه سبغاه وعلى اعلم (راما) سراط حوار فهو ان يكون فسل حصول العسمة في بد الناس فا ا  
 حبسك اندهم فلا هل لان حوار النسل للحر من على التال ودالاسحق الاقل احد المسبه فان هل النس  
 انه روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل بعد احرار العسمة فالحواب انه يحمل انه عليه الصلا والسلام اعما  
 سل من الخمس او من النسي الذي كان له في العاصم فحمل انه كان ما الله تعالى عليه فماده الزاوى عسمة والله  
 تعالى اسلم (واما) حكم السئل فهو ان احدهما احصاص النسل بالملح حتى لا سار كفه فله عر هل سب الملك  
 فله قبل الاحرار بدار الاسلام فله كلام يذكى موضعه ان سا فله تعالى والثاني انه لا خمس في النسل لان  
 الخمس انما يحسن عسمة سر كة من الناس والقيل ما اخلصه الامام لصاحبه وقطع سر كة الاعارعه ولا يحسن  
 الخمس وسارك النقل له العرا راره احساس ما اصابوا لان الاصابه او الحيا فحصل هو الكل الا ان الامام  
 حسن النفس بعمها وبلغ حق الناس عه في حق الكل معقلا وراه فصار كهم فله والله سبغاه وعلى اعلم

(رأى) التي يواسم لما حج عليه المسلمون حل ولا ركب نحو الاموال المعونة بالرسالة الى اهل المسلمين  
والاموال للمأجور على موادعه اهل الحرب ولا خمس فيه لانه ليس بسمه ادى للمأجور من الكفر على سبيل  
الله والعلم ولم يوجد هذا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة بسرى فيه كف سا حبيسه لسمه اهل  
حرمه ومن سا قال الله تعالى عرساه رماها الله على سوله منهم ما اوحى الله عليه من حل ولا ركب ولكن الله  
سلك رسله على من سا والله على كل شئ قدير وروى عن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه انه قال كان اموال بني السمر  
سا الله عز وجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان سقى بها على اهلته فنهسه وما بنى حمله  
في الكراع والسلاح ولهذا كان ذلك حليته لرسول الله صلى الله عليه وسلم كان سقى وجب عليها الصلابة رضي  
الله عنهم من حل ولا ركب فانه روى ان اهل ذلك لما طعمهم اهل حرامهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان حلهم ونحن دما هم ونحو الله من اموالهم صوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالحو على الصلابة من  
ذلك فصالحهم عليه الصلابة والسلام على ذلك ثم اقرى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاله في المال  
المعوب اليهم من اهل الحرب انه يكون لاهله المسلمين وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ان الامام ما اسر  
قومه في المال المعوب اليهم من اهل الحرب لان هسه الاله بسبب قومهم فكان سر كنههم (واما) هيه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ما سر من الرعب لا ما عناه كما قال عليه الصلابة والسلام سرب ازرع  
منه سر من لذلك كان له ان خص لسمه والله سبحانه وعالي اعلم وعلى هذا اذا حل حر في دار الاسلام  
بما اراد واحد واحد من المسلمين يكون ما لاهله المسلمين ولا يخص به الا أحد عداى حقه رحمه الله وعند  
ابن يوسف ومحمد رحمه الله يكون للا أحد حصه (وجه) قوله ان سبب الملك واحد من الا أحد خاصة فخص  
عليه كما اذا حل طاه من اهل الحرب دار الاسلام فاسلمها سر به من اهل الاسلام فاحدها اهم يحسون  
ملكها والدليل على ان سبب الملك واحد من الا أحد خاصة ان السبب هو الاحد والاسبب هو اسباب السدود  
وحدد ذلك حصه من الا أحد خاصة واهل الدار ان كان لهم بدل لسمه بد حكره بد الحكره حقه له حر والحر  
في بد نفسه والدار الحكره لا يصلح مظهر للدار الحكره لانهما رهاى بعض التي مما هو موله او ما هو موله لا ما هو موله  
فما بد الا أحد بد حصه وحى حصه وبد الحكره مظهر حارا طاهها (وجه) قول ابن حقه رضي الله عنه انه وجد  
سبب سبب الملك لاهله المسلمين في حل فابل للملك وهو المساح فبب ملك الكل كما اذا اسولى حقه على صد  
واسا فلذلك لا به كما حل دار الاسلام فبب بدهل الدار عليه لان الدار في انهم ما في الدار يكون في انهم  
ايضا وهذا فلما لا سبب الملك للمسا في العام ما اموال دار الحرب كدها ما قوله بدهل الدار بد حكره وبد الحكره  
حقه فلا مظهر فلما بدهل الدار حقه اتصال المعنى من الذي حقه الا انوار القدر من حب سارمه  
الاسباب والا لا بدهل الدار الا لا سلمه لو اسلموه في القصر عليه لحد سبب حكره العا قدر  
حقه على وجه لا تمكنهم مسا ومنهم ومما رصهم مع ما انه اذا بدهل الدار حقه حقه بدهل الدار لان بده  
بدهل الدار لان اهل دار الاسلام كلهم معه واحد فاهم بدون من دس واحد فكان بدهل الكل معنى كما اذا  
دخل الرا ارا الحرب فاحد واحد منهم سا من اموال الكفره فان المأجور يكون عسقه معسومه من الكل كدها  
وانه سبحانه وعالي اعلم واما السر ان اذا التصاق دار الاسلام فاحدها سر به الامام فاما احصوا ملكها للدار  
والضرورة وهي ان الامام حقه الى سبب السر ان الحكره الحكره وحماه الصلابة عن سر الكفره اذا الكفر حكره  
دار الاسلام والدخول في حدودها فاعلموا سبب السر اناهم للدار عن حرهم الاسلام فطمو الاطعام  
فبب السبه عروسه فلم يحضروا المأجور لما امد طعمهم لسمه هذا السبل فبب اطعام الكفر الى دار الاسلام  
ولهذا اذا اهل الامام سر فاصابوا محضون به لوفوع الحاحه الى السبل لا احصاى من الغراه بده

سبحانه لانه لا سا طمعه لا طهارها الا انه عسر د من المصائب بالتسل كذا هداو هل حب فيه احسن من  
ان حبسه رضي الله عنه وامن والصحح انه لا عسلان احسن اعماح من العام والسمه اسم للمال الماحود  
عنه وفيه اما على الخجل را تركب ولم يوجد لحسوله في اند هم يعير قال فكان ما حمله على سبل القبر والعله  
ولا حب فيه احسن كما والمباح وكذا روى عن جند وامن والصحح انه حب فيه احسن لان الملك عبده  
نسب واحد وامن احد على سبل القبر والعله فكان في حكم العام ولو دخل دار الاسلام فسلم قبل ان يوحده  
ثم احد واحد من المسلمين يكون فاجتمع المسلمين اساعداى حقه رعد هما يكون حرا لا سبل لاحد عليه  
وهذا فرع الاصل الذى ذكرنا ان عدائى حقه رحمه الله كاد حل دار الاسلام فعند بعد سبب الملك لم يوقعه  
بداهل اندا فاعراض الاسلام بعدا بعد سبب الملك لا مع الملك وعندها سبب الملك هو الاحد حقه فكان  
حرا فله حب واحد الاسلام قبل وجود سبب الملك فيه فمع سبب الملك على ما مر ولو رجع هذا الحرف الى دار  
الحرب خرج من ان يكون فاما لاجتماع اماعداى حقه فلا حتى اهل دار الاسلام لا سا كذا الا لاحد حقه  
ولم يوجد راماعدهما ولا يلم نسب الملك اصلا الا حقه الاحد ولم يوجد وصار هذا كما اهل واحد من  
الاسارى قبل الاخراج بدار الاسلام والتحق معهم انه يعود حرا كما كان كذا هدا ولو ادعى هذا الحرف فاما لم  
قبل قوله عدائى حقه وعندهما على اماعده فلا حتى دخول دار الحرب سبب سبب الملك والامان عارض ما ع  
من امعاد السبب فلا قبل دعوى المارص الامحج واما عدهما فلا حتى الملك فيه عطف على حقه الاحد فكان حرا  
فله فكان دعوى الامان دعوى حكم الاصل فعلى وكذلك لو قال الا<sup>٢</sup> حداى امته لم قبل قوله عدائى حقه  
وعندهما على اماعده فلا حتى اقرار شخص اطلاق حتى العرف فلا قبل وعندهما هذا اقرار على نفسه وانه عر  
مهم في حتى نفسه ولو دخل هذا الحرف من الحرف قبل ان يوحده فهو عدائى حقه ودخول الحرف لا سبل ذلك عه  
لان ما ذكرنا من المعنى لا يوجب الفصل بين الحرف وغيره والدليل عليه ان الاسلام لم سبل الملك فالحرم اولى ولان  
الاسلام اعظم حرمه من الحرف رعد هما لا يكون فاما لا حقه الا حقه ففى على اصل الحرف به ولا سبب له لى كنه  
لا ظم ولا سبى ولا تولى ولا سابع حتى يخرج من الحرف ولو اومه رحل من المسلمين في الحرف او بعد ما خرج من  
الحرف قبل ان يوحده لم يصب عدائى حقه وعندهما صحح ورنالى مامه لان عده صار فاجتمع المسلمين نفس  
دخول ارا الاسلام وعندهما لا يضر سا الا حقه الاحد فادامه قبل الاحد يصب ولا يصب بعد لانه مرفوق ولو  
احده رحل في الحرف واجر حقه منه فدا سا وكان فاجتمع المسلمين عدائى حقه وعندهما يكون لمن احد اماعده  
فلا حتى الملك قد ثبت بدخوله دار الاسلام ولا حتى الحرف لا سبله واما عدهما فلا حتى الملك وان كان نسب الاحد  
وانه مسمى لكى السبى له وهو حرمه الحرف ولا مع كونه سا للملك في دانه كالسبع وفب الداء ويحود ذلك ولو اوحده  
في الحرف ولم يخرج حقه فسمى الى سبل الحرف رعا الحرف الحرف مامه وانه سبب حقه وسالى اعلم واما القسمه  
فالكلام فيها في مواضع في سبب القسمه وى سان ما علكه الامام من الصرف العام وى سان مكان قسمه  
العام وى بيان ما باح الاستماع به من العام وى سان كفه قسمه العام وى سان مضارها اما الاول فالقسمه عدا  
اسم للماحود من اهل الحرب على سبل القبر والعله والاحد على سبل القبر والعله لا حتى الا نفعه اما حقه  
المعه او بدله للمعه وهى اسن الامام وسبب السابى رحمه الله هى اسم للماحود من اهل الحرب كفى ما كان ولا سبب  
له للمعه اصلا وسان ذلك في مسائل اذا دخل جماعة من معده دار الحرب فاحدوا اموالهم فاما اتسم قسمه العام  
بالاجماع سواء حلوا بالامام ام راد به لوجود الاحد على سبل القبر والعله لوجود المعه الساعه مقام القتل  
حدهما واهل المعه انهم في ظاهر الزاواه بقوله عليه الصلا والسلام حذوا عن اهل الحرب وروى عن ابن يوسف  
انها سعه ولو دخل من لامعه لكان الامام كان الماحود عسبه في ظاهر الزاواه عن انحاء لوجود المعه دلالة على ما

[illegible]



الساعى رحمه الله ليس للإمام أن يركب الاراضى بل انهم انخرأح بل عسما (وجه) قوله ان الاراضى صار  
 ملكا للعرا بالاسنلا فكان لا يركب الاراضى بل انهم اطلقا ملك العرا فلا يملكه الامام كالماع (ولما) اجماع الصحابة رضى  
 الله عنهم فان سبدا عمر رضى الله عنه لما فتح سواد العراق ركب الاراضى في انهم وصرب على رؤسهم الخربة  
 وعلى اراضهم الخراج يحصر من الصحابة الكرام رضى الله تعالى عنهم ولم يسل انه انكر عليه مسكر فكان ذلك اجماعا  
 منهم واما الزراف فالامام فيها من حارات ثلاث ان ساقى قتل الاسارى هم وهم الرجال المناءه وسى النساء  
 والذرارى قوله سارل وساقى فاصر ووافى الاعاق وهذا بعد الاحد والاسر لان الصرب فوق الاعاق هو الامانه  
 من القصل ولا يدر على ذلك حال النبال ويدر عليه بعد الاحد والاسر وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لما اسار الصحابة الكرام رضى الله تعالى عنهم اسارى بدر فاسار بعضهم الى القدا واسار سبدا عمر رضى  
 الله عنه الى النبل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو احب من النبا نار ما حى الا عمر اسار عليه الصلوا والسلام  
 الى ان الصواب كان هو الفضل وكذا روى انه عليه الصلوا والسلام امر سبدا عمر رضى الله تعالى عنه ان يعطى النصر من الخارب  
 يوم بدر وسبدا هلال من حطل ومعى من صباه يوم فتح مكة ولان المصلحة قد تكون في الفعل لما فيه من استنصاحهم  
 فكان للإمام لك وان ساقى اسرى الكل حمسهم وحمسهم لان الكل عسما حسمه لحصونهم في انهم عو وهرا  
 باحاف الخبل والازكاف فكان له ان عسما الكل الارحال مسركى العرب والمردس لم لا يعرفون عندنا بل ضلون  
 او سلبون وعند الساعى رحمه الله بخور اسير فاهم (وجه) قوله انه بخور اسير فاهم مسركى العجم واهل الكتاب  
 من العجم والعرب فكذا اساقى مسركى العرب والمردس وهذا لان للاسرافى حكم الكفر وهم في الكفر  
 سوا فكانوا في احوال الاساقى سوا (ولما) قوله سبدا وساقى فاهو المسركى حسب رحد عومى في قوله سبدا  
 وساقى فان باوا واماوا الصلوا واماوا الزكاف سلبوا منهم ولان ركب السلب بالاسرافى في حق اهل الكتاب  
 ومسركى العجم للتوسل الى الاسلام بمعنى الوسيلة لا حتى مسركى العرب والمردس على نحو ما نمن من قبل  
 واما النساء والذرارى منهم فيعرفون كما ساقى مسركى العجم ردارهم لان السلب عليه الصلوا والسلام اسرى  
 ساقى هوارى ردارهم وهم من جميع العرب وكذا الصحابة اسروا المسركى من العرب ودارهم وان ساقى  
 من عليهم وركهم احرار بالله كما فعل سبدا عمر رضى الله عنه سواد العراق الامسركى العرب والمردس فانه لا يجوز  
 ركبهم بالدمه عند اخره كما لا يجوز بالاسرافى لما ساقى لو سبدا واساقى هل ان يحملهم الامام دمه بمجر سبداهم  
 لانهم اهل الحرب فان حملهم دمه فانه السبدا حارب لان سبداه اهل الدمه فهو له في الخلد فاما سبدا اهل  
 الحرب فدرمونه اصلا وليس للإمام ان يركبهم من غير دمه ولا عسما لا ينفو فعل ذلك لرجع  
 الى الله فيصير حرا غلما فان فعل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من على الزكاف من اهل من فرطه وكذا من  
 على اهل حبر فاحواب الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من على الزكاف من سبداه اما لانه لم يسل انه ركب الخربة  
 أم بدوها فاحمل الله ركبها من بعد الله واما اهل حبر فداها اهل الكتاب وركهم من عليهم لصبروا  
 كرهة لئلا يسل ونحو ذلك لان ذلك في معنى الحرب فيكون ركبها من حبر من حبر المعنى وهل للإمام ان هادى  
 الاسارى اما النساء بالمال ولا يجوز عند اجماعنا في ظاهر الزكاف وقال حنيفة قتادة السج الكبر الذى  
 لا رضى له ولنجور وعند الساعى رحمه الله بخور للتاداب بالمال كيف ما كان واحصح ظاهر قوله رعد وحل فاما ما  
 بعد واما ما وقد دافى سول الله صلى الله عليه وسلم اسارى بدر بالمال وادى درحاب فله عليه الصلوا والسلام  
 الخوار والانا حه (ولما) ان هل الاسرى ما مور به قوله تعالى فاصر ووافى الاعاق وانه بمصرف الى ما بعد  
 الاحد الاسرافى لما قلنا وقوله سبداه وساقى فاهو المسركى حسب وحدهم والامر بالقتل للتوسل الى الاسلام  
 فلا يجوز ركبهم بالمال من غير النبل وهو ان يكون وسيل الى الاسلام ولا يحصل معنى التوسل بالمقاد ولا يجوز

ركة اقر وص لاحيه و محمل بالدمه والاسه فاولما بنا فكل افامه لفرص منى لا ركة ولا اقتادا بالملك  
 اماه لاهل الحرب على الخراب لاسهم رحمون الى المعه فمضون حرا على ما وهذا لا يحور و جدر حمله الله هول  
 معى الاغابه لا يحمل من السج الكبر الذي لا رضى منه ولد حار دواو المال رلكنا قول ان كان لا يحصل هذا  
 الظربى يحصل طربى آخر وهو الزانى والسور وبكة السواد واما قوله تعالى فاما بعد افاذا صدق  
 بعض اهل التفسير ان الله مباحه هوله سارك وسالى اقلوا المتركين حب و جدر عموم وقوله سارك وسالى  
 فاولوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الا نل ان سور را ركة بعد سر ر جدر عليه الصلا والسلام  
 و يحصل ان يكون الا نل فى اهل الكتاب فمن عليهم بعد اسهم على ان حب و اكر للمسلمين كما فعل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم باهل حبر او دمه كما فعل سيدنا عمر رضى الله عنه باهل السواد و سرقون  
 (واما) اسارى بدر ففعل ان رسوله صلى الله عليه وسلم اعانوا فعل ذلك باحباد ولم ينظر الوحى دعوت سله  
 هوله سبحانه وسالى لولا كتاب من الله سبق لمك فيما احدم فيه عذاب عظم حتى قال عليه الصلا والسلام  
 ابرل الله من النبى او اما غنى الا عمر رضى الله عنه بدل عليه قوله تعالى ما كان لى ان يكون له اسرى حتى يحرق  
 الارض على احدث رضى الله تعالى ان ما كان لى ان ما حدث الله فى الاسارى حتى يحرق فى الارض اى حتى يغلب  
 فى الارض منه عن احد القدا بها واسارى ان ذلك ليعطى الارض او لاطلهم لرحموا الى المعه وصاروا حرا  
 على المسلمين ولا تحصى العله و حصل ان المقداد كاتب حار بها بنسحب هوله سارك وسالى فاصر وادى  
 الاعاق وقوله تعالى اقلوا المتركين حب و جدر عموم واساعوب عليه الصلا والسلام هوله تعالى لولا كتاب من  
 الله سبق لا لخطر انما ا نل لانه عليه الصلا والسلام لم ينظر طوع الوحى و عمل باحباد اى لولا من حكا الله تعالى  
 ان لا يندب احدا على العمل بالا حباد لمسك العذاب بالعمل بالا حباد و ركة اسطار الوحى والله تعالى اعلم وكذا  
 لا يحور مفاداه الكراخ والسلاح بالمال لان كل ذلك يرجع الى اسهم على الحرب وغور مفاد اسارى المسلمين  
 بالدرام والدنيا ميراثا ونحوها ما ليس فيها الله لهم على الحرب ولا هادون السلاح لان هه اغابه هم على الحرب  
 والله تعالى اعلم (واما) مفاد الاسر بالاسر ولا يحور عداى حسه عليه الرحمه وعداى يوسف ومحمد يحور  
 (وجه) فوله ان المقداد اسد المسلم وذلك اولى من اهلال الكافر ولاى حسه ماد كرا ان قتل المتركين فرص  
 هوله تعالى اقلوا المتركين وقوله تعالى فاصر بواقوى الاعاق فلا يحور ركة الا لما سرع له افامه الترض وهو  
 الوسيل الى الاسلام لا به لا يكون ركة منى ردا لا يحصل بالمقاد و يحصل بالدمه والاسر فاق من يحمل ذلك على  
 ما بنا وولد كرا ان هه اغابه لاهل الحرب على الحرب لاسهم رحمون الى المعه فمضون حرا على المسلمين  
 احلف ابو يوسف ومحمد فيما بينهما قال ابو يوسف يحور المقداد قبل القسمة ولا يحور بعدها وقال محمد يحور  
 الخالى (وجه) قول جدره لما حارب المقداد قبل القسمة فكذا بعد القسمة لان الملك ان لم ينف قبل القسمة فالحق  
 ما بينهم فقام الحق لم يسع حوار المقداد فكذا فقام الملك (وجه) قول انى يوسف ان المقداد بعد القسمة ابطال مال  
 المسوم له من درصا وهذا لا يحور فى الاصل بخلاف ما قبل القسمة لا به لا ملك قبل القسمة اما ما بينه  
 مفرر خاران يكون حمله لا ابطال مالنا والله تعالى اعلم ولا يحور ان سلى رجل واحد من الاسارى و يوجد  
 بده رجلين من المتركين لان كهم من احد فلهما سى را كهم من ذلك فودى الى الاغابه على الحرب وهذا لا يحور  
 واد اعزم المسلمون على قتل الاسارى فلا يبنى ان مدونهم بالحق والعطس وعذر ذلك من انواع العذب لان  
 ذلك مذنب من عرفاد وقد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لى هر طه لا تجمعوا عليهم حرمها  
 اليوم وحر السلاح ولا تملواهم لتوله عليه الصلا والسلام فى صا بالامراء ولا سلوا ولا يبنى للرجل ان يقتل  
 اسه صاحبه لا به صرب احصا صربا محب احد واسر فلم يكن لهم ان يصرو فيه كما لو القسدا والافضل

ان ما به الامام ان قدر علمه حتى يكون الامام هو الحكم فيه لمعنى حق المرأه فكان الحكم لله للامام واما حصل  
من الاسارى من نفع امان الس أو مالا حلالا على قدر ما اختلف فيه فمما لم يسلح او سلفى بلوغه فلا فعل وكذا  
المعنى الذى لا يعمل لما ينام ولا يوقه رجل من المسلمين اسرا في دار الحرب او في دار الاسلام فان كان مسل  
انقسمه فلا سبي فيه من دمه ولا كفار ولا فيه لان دمه غير معصوم فللقسمه فان للامام فيه حقه السل وان كان  
بعد القسمه او بعد السع فراجع فيه حكم الفصل لان الامام اذا قسمهم او باعهم فبذاتهم معصوما فكان مضمونا  
بالتسل الا انه لا يحب الضمان لتمام سبه الا انه كالمسلمين المسامحين مما قد كان من حمار النبل للامام في الاسارى  
فللقسمه اذا لم يسموا فان اسلموا قبل القسمه فلا سب لهم لان الاسلام ماصم وللامام حمار ان قسمهم ان سا  
اسه فهم قسمهم وان ساءر بهم احرار بالله ان كانوا محتل الدمه والاسرافى لان الاسلام لا يرفع الرق اما لا يرفعه  
لان الرق فيه انتقال حق المرأه وهذا الحور (واما) سان قسمه العام فمسل وبانه الوقى القسمه بوعان قسمه  
محل وعلى وقسمه ملك (اما) قسمه الخجل في ان عرب الدواب ولم يحد الامام حوله سرق العام على المرأه فمحمل  
كل رجل على قدر نصيبه الى دار الاسلام ثم سرق دماهم وقسمها قسمه ملك وهذا القسمه حار بلا خلاف ولا  
يكون قسمه ملك كالودع عن سيمان الودع له لحفظ كل واحد منهما مضمنا حار ذلك ويكون قسمه ملك فكذا هذا  
(واما) قسمه الملك فلا يجوز في دار الحرب عند احتياجا وعند السامى رحمه الله محذور وهذا الاختلاف مبنى على  
احتمل وهو ان الملك هل ينسب العامى في دار الحرب للمرأه فبذلك لا ينسب الملك اصلا فها لا من كل وجه ولا من وجه  
ولكن سمع من سب الملك فيها على ان يصير عليه عند الاحرار بدار الاسلام وهو سرق حق الملك او حتى احتمل عندا  
وعنده ينسب الملك فى الاحرار بدار الاسلام عند التراجع من الفل قول ولا واحد اوله الى حال فور المهر به قولان وبني  
على هذا الاصل مسائل (ومنها) انه اذا مات واحد من النامى في دار الحرب بولا نورب سبه عندا وعند نورب  
وبانه تعالى اعلم (ومنها) ان المتددا الحق الحسن فاحرروا العام حمله الى دار الاسلام سار كوتهم فيها عندا وعنده  
لا سار كوتهم (ومنها) انه اذا ابلغ واحد من النامى سبب القسمه لا يضمن عندا وعند قسم (ومنها) ان  
الامام اذا باع سامين العام لا لحاقه المرأه لا يجوز عندا وعند محذور (ومنها) ان الاما اذا قسم العام في دار الحرب  
مخار فاعه جبه ولا معتد حوار القسمه لا يجوز عندا وعند محذور (واما) اذا ران الامام القسمه قسمها فبذلك قسمه  
بالاجماع وكذلك لو راي السع فباعها لانه حكم امضا في محل الاحكام بالاجماع عند (وجه) قول السامى رحمه  
الله ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم عام حرس حرس وقسم عام او طاس او طاس وقسم عام بى  
المصطلق في ديارهم وقسم عام بدر الحمر انه وحى وادى من اوده بدر وادى ما محمل عليه فعل الى عليه الصلا  
والسلام هو الخوار والاماحه ولا به وحده الاستلاء على مال مباح فعند الملك استدلالا لا استدلالا على الخطب  
والحسنى ولا سلب ان المسولى عليه مال مباح لانه مال الكافر وانه مباح والدليل على محى الاستدلال ان الاستدلال  
عمار عن اسباب البدع على الخلل وقد وجد ذلك حقيقه انكار الحقائق مكار ورحمه الكفار بعد انهمهم واستردادهم  
امر موهوم لا دليل عليه فامر (ولما) ان الاستدلالا على ما شهد الملك اورد على مال مباح غير مخلوك ولم يوجد هها  
لان ملك الكفره فامر لان ملك الكفر كان باسأهم والملك مبي بلسا لاسان لا رول الاماراته او مخرج الخلل من  
ان يكون مستمعانه حقيقه ما هنالك او مخرج المالك عن الاستماع به ده الساقص فيما سرق الملك له ولم يوحده من ذلك  
(١) الارأه وهلاله الخلل فظاهر العدم (واما) قدر الكفره على الاستماع باسأهم فلان المرأه مادام اوقا دار  
الحرب فلا سب رداد لس بادر بل هو ظاهر او محتمل احبا لا على السواء والملك كان باسأهم فلا رول مع الاحتمال  
واما الاحادب فاما عام حرس او طاس والمصطلق فاما قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ملك الدار لانه  
استحقها فصار بدار الاسلام (واما) عام بدر ويدر روى انه عليه الصلا والسلام قسمها بالله فلا يصح الاحتجاج

مع اسرار من الملك ان لم يبق للمرا في العاصي دار الحرب فقد مضى حكم حتى حو لهم الاستغفار من عـ  
 حاحه على ما ذكره لولا ان الحق حار لا يكون مالا ما حاك وكذا الوصي واحده من المراك حار من المنعم لا ينج  
 عليه الحد لان له فيها حياه وورثه من در الحد لا يحب عليه استعانة بالوط اطلب حرام من مافع يصعب  
 ولو انما لا يضمن فيها اولى ولا يملك السب ايضا لو ادعى الولد لان سب السب معبد الملك ارا الحق الخاص ولا  
 ملك هب ارا الحق عام كذا الواسم الاسبق ارا الحرب لا يكون حرا او يدخل في القسمه لتعلق حق العاص به نفس  
 الاحد والاسبلا فاعاد اصل الاسلام سله لا سطره بخلاف ما اذا السلم قبل الاسراء يكون حرا ولا يدخل في القسمه  
 لان عدل الاحد والاسم سله حتى احدى فكل الاسلام دافع الحق لا رافعا انا على ما بنا (واما) عدل احرار بدار  
 الاسلام قبل القسمه فثبت الملك او ما كذا الحق سرور لان الاسبلا الباب اهد سبنا ثوب الملك او ما كذا  
 الحق على ان يصبه علة عدو وجود سر طها وهو الاحرار بدار الاسلام وقد وجد فتحور القسمه وخرى في هذه الارب  
 وضمن الملق وسقط مكره المدد بخود ذلك الا انه لو اعني واحده من العاصي عدا من المنعم لا يندفع عنه  
 اسبلا الان هاد الا اعاني صب على الملك اخاص ولا يحس ذلك الا بالقسمه فاما الموحد قبل القسمه ملك عام  
 او حتى ما كذا وانه لا يحمل الاعاني لكه محمل الارب القسمه ويكي لا يحاط الصيان واقطاع سر كذا المدد  
 على ما بنا وكذا لو اسول دحار من المنعم وادعى الولد لا يضر ام ولدا اسبلا ما بنا ان اسب السب وامومه  
 الولد يفتان على ملك خاص وذلك بالقسمه او حتى خاص ولم يوجد بزمه السر لان الملك العام ارا الحق الخاص يكون  
 مضموما بالانلاب (واما بعد) القسمه فثبت الملك الخاص لكل واحد منهم في نفسه لان القسمه اقرار الا بصا  
 ويعينها ولو فهم الامام العام موقع عدس سم رحل فاعمله لا سله بعد اعانه لان الاعاني صادق مكا خاصا  
 فاما اوقع في سب جماعه منهم عدا فاعله احدى بعد اعانه عند ان حقه في السر كذا راء (وروى) عن  
 ان يوسف ان كانوا عسرا او قبل مهاد اعانه ان كانوا كرمي ذلك لا يندفع حسه رحمه انه بطرق خصوص  
 الملك الى القسمه راو يوسف الى المدد الصحيح طراي حقه لان القسمه سر ومنس فكاتب فاطمه لموم  
 السر كذا محضه للملك وان كذا المدد والله سبحانه وماني اعلم ولو احدى المسلمون عسره في عليهم العدو فاسبندوها  
 من اندهم في حاكم عسرا احر فاحدها من العدو فاحر حوها الى دار الاسلام في احصم اقرر ان بطرق ذلك فان كان  
 الاولون لم يسموها ولم يحرروها بدار الاسلام فالقسمه للآخر لان الاول لم يملكها الا بمحرور حتى  
 وقد ثبت للآخر من ملك عام او حتى سرور وخرى حتى الملك فكانوا اولى بالعام وان كان الاولون قد اقصموها  
 فالقسمه لهم وان كانوا لم يحرروها بدار الاسلام لا لهم ملك كوها بالقسمه ملكا خاصا فاداسهم الكفار فدا اسولوا على  
 املاكهم فان وجدوها في بدار آخر على القسمه احدى ماعري ان وجدوها بعد القسمه احدى ماعري ان  
 ساوا كيا سار امواهم الى اسولى عليها العدو وم وجدوها في بدار عامين قبل القسمه مدها وان كانوا لم يسموها  
 وليكهم احرروها بدار الاسلام فان وجدوها بعد قسمه للآخر في الاخرى اولي لان الباب لهم ملك خاص  
 بالقسمه والباب للاولى ملك عام او حتى سرور عام فكان اعاد الملك الخاص اولى (واما) انا وحدى قبل قسمه  
 الآخر من سرور انا من ذكر في الر فاذ ان الاولين اولى وذكرى السر الكثر ان الآخر من اولى (وحده) رواه  
 الر ما اب ان الثاب لكل واحد من اقر من وان كان هو الحق لما كذا لكي نص الحق الحق حار لان السبي  
 محمل الاستغفار عليه كياي النسخ وهذا حار من ملك الملك (وحده) الروايه الاخرى ان حتى الآخر من باب  
 سرور وخرى الاولين رامل داهب فاسب صواب الخاله الناس اولى ادهو يصلح للرجح وهذا هو القاس في الملك  
 فكان يسمى ان لا ينعص الخالد بالهدم الا ان النقص هاد يصب بها (بخلاف) القاس فيسر على مورد النقص  
 هذا اذا كان الكفار احرروا الاموال بدار الحرب فان كانوا لم يحرروها حتى احدى القري بالآخر من المسلمين منهم

في دار الاسلام ولعلم للروى سوا قسمها الا حروب اولم وهو لان الكفار لا يكون اموال المسلمين  
 لا سبيلا الا سدا لحرار دار الحرب ولا يوجد في الناس حكم بدال ان ينادى في دار الاسلام فكان  
 الآخر واحد من ابدى الارل فلهما دخلهم اذا كان الاما قسمها في الآخر ورايه ان الكفر  
 هو ملكه وانفس الاحد والاسد وان كانوا في دار الاسلام كما هو مذهب بعض الناس فكان قسمه في حل  
 الاحيا فسدركون للآخر والله تعالى اعلم هذا الذي ذكرنا من كون الاحرار بدار الاسلام سرطاثوب  
 ابي في العام المك (واما) العام الخالصه وهي الاغال قبل هو سرط فيها (قال) بعض المساج انه سرط سدا  
 ان جسمه حتى لا يلبس الملك منهم فاهل الاحرار بدار الاسلام (وسد) سدل سسرط فلبس الملك فها نفس  
 الاحد والاصه اسدلا لا غلبه طرفها احرف رهي ان الاما اذ انزل قال من اصاب حارب به من له وصاب  
 رجل من المسلمين حر فسر اها في دار الحرب حتى لا يلبس له وطوها (عد) ان حقه وعدد ححل (قال)  
 قسم الاحرار الدار لسرط لثوب الملك الى الاغال بالا جماع واحلافها في تلك المسئلة لا يدل على  
 الاحلاف في سوب الملك لانه كما طه الاحلاف يسا في الفل وقد طهر الاحلاف في العسه المسومه من  
 الامام اقيم العام في دار الحرب فاصاب رجل حاربها فاسرها حتى فوج على الاحلاف وكذا لو راى  
 الامام مع العام فاع من رجل حاربها سها الملك في محقه فوج على الاحلاف (ولا خلاف) ان احلاف  
 العام المسومه انه لا يلبس الملك فيها قبل الاحرار بدار الاسلام بل ان من احلاف هالسىء آخر ورا سوب  
 الملك وعدمه والتمسح ان سوب الملك في الفل لا يعب على الاحرار بدار الاسلام من احلاف العام  
 المسومه لان سوب الملك قد تحقق وهو الاحد والاسد ولا يجوز ما حرك الحكم عن سوب الضرور وفي العام  
 المسومه ضرور وهي خوف سر الكفر لانه لو لبس الملك نفس الاحد لا سفلوا بالعهه ولنسارع كل احد  
 الى احرار يصبه بدار الاسلام رهق اجمع وقه خوف وجهه السر عليهم من الكفر فاحر الملك فيها الى ما بعد  
 الاحرار بدار الاسلام لحد السرور وهذه الضرور معده من الاسال لا باخالصه عر مسومه ولا معنى لاحر  
 الحكم عن السب والدليل على التفرقه بينهما ان المدد داخل الحس لا سار له المنفل له كما بعد الاحرار بالدار بخلاف  
 العسه المسومه وكذا ثوبات المنفل له يورب نصه كالثوبات بعد الاحرار بالدار بخلاف العسه المسومه فلبس  
 به الدلائل ان الملك في الفل لا يعب على الاحرار بالدار بل احلاف من احلاف الا ان هذا النوع من الملك  
 لا يظهر في حل الوطه عند ان حقه رحمه الله وهذا لا يدل على عدم الملك اصلا الا من ان حل الوطه  
 قد تنفع مع فام الملك لسوار من من الحصى والناس والحرمه والظهره ويحودك ماسم سب الحل هاله  
 مع سوب الملك لانه ملك مرلر عر ممر ولا حبال الروال ساعه فساعه لان الدار دارم فكان احبال الاسد داد  
 فاسومى اسر دوار رفع السب من حصى وجود ولبقى العدم امام كل وجهه ومن وجهه فسن ان الوط لم  
 يصادف محله وهو الملك المطلق ولهذا والله تعالى اعلم قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه انه لا يلبس وطوها بعد قسمه  
 الامام وسعه اذ ان ذلك وان وقت قسمه حارب وسعه فاذا مقدا للملك في هذه السور كما ذكرنا من  
 المعنى والله سبحانه وتعالى اعلم (واما ان) ما يجوز به الاسراع من العام ولا يجوز فالكلام فيه في موضعين  
 (احدهما) في سان ما يتبع بهما (والثاني) في سان من سفع به (اما الاول) فلا يلبس بالاسراع بالناس كقول  
 والمنسروب والعلف والخطف منها قبل الاحرار بدار الاسلام فه ان كان المنتفع او عا العموم الخا حه الى الاسراع  
 بذلك في حق الكل فاهم لو كنوا جملا من دار الاسلام الى دار الحرب مده هاهم والمهم ومما هم فيها لو فوعوا في  
 حرج عظم بل بعد ر علم ذلك فسلوا اعشار حتى كل واحد من العاشق في حق صاحبه والتحق بالعدم سرعا  
 والتجوز حد الخال بالمحاب الا صله هذا ضروره وكذلك كل ما كان كولا مل السمن رالر سبال حل لا

ما من ان يساؤل الرجل ودهن به سبه رداه لان احاحه الى الاسماع عهد الامسا قبل الاحرار بدار الاسلام  
 لارمه وما كان من الادهان لاوكل من السج والحق فلا حتى ان يتبع به لا الاسماع به ليس من الخاحب  
 الامر من من احاحه الزائد ولا حتى ان يتبعوا من الطعام والعلف وغير ذلك ما ساج الاسماع به يذهب ولا  
 فضه ولا عروص لان اطلاق الاسماع واسقاط اسرار الخبوي واخافه بالعدم للضرورة الى ذكرنا ولا ضروري  
 السع ولا نعمل السع هو المال المتلول وهذا ليس حال متلول لان الاحرار بالدرس طوب المالك يوم تخذون  
 ما عرجل سنا ردا حتى الى العمة لان اتم بدل مال معلق به حتى العاجي فكان مردودا الى المنعم ردا اخر واسما من  
 ذلك بدار الاسلام وهو في انهم وان حكما سبغ جسم العتائم ردا وهذا الى المنعم لا بدوع اسرر ردا كان وقد  
 فسمب العمة فان كانوا اعما يصدفوا على القترا وان كانوا امرا اسعوا به لتعذر فسمب على العرا لكم  
 وفيه فسمب النقطه والله سبحانه واسم هذا اذا كان فاقه بعد العمة وان كان اسع بها بعد التسمه وان كان سنا بعد  
 جسمه على القترا لانه كل مال لو كان فاما لكل سنبه لا تصدق لكونه لا سنبه به حتى العاجي رعد رصوه  
 اليهم لتنته وكبرهم فقوم بذله فسمبه وان كان فصار لم يح عليه مني لانه اكل متلولو كان فاما لكل ان  
 ما كنه والله سبحانه وما الى اعلم واما ما سوى لما كول السرور والطلب والخطب فله حتى ان يتبعوا به لان حتى  
 العاجي معلق به وفي الاسماع ابطال جهم الا انه اذا احاح الى استعمال مني من السلاح الرذاب والاثاب  
 فلا من اسما به بان قطع سبه فلا من بان ما حذسنا من العمة فمائل به لكه اذا اسعى عنه ردا الى المنعم  
 وكذا اذا احاح الى ركوب فرس او ليس بوب اذا دفع حاحه بذلك ردا الى المنعم لان هذا موضع السرور اسما لك  
 الثاب السرور لا يمدن عمل السرور حتى انه لو اراد ان يعمل سنا من ذلك فاقه للسلاحه ودوابه رياه  
 وصانه لها فلا يسمي له ذلك لان عدم بحق السرور وهكذا انا نحو السرور والعم راكوا القم ردا الخلود  
 الى المنعم لان الاسماع به ليس من الخاحب للارمه والله سبحانه وما الى اعلم (واما) سنا من سبع بالعم فصولا به  
 لا يتبع بها العاجون فلا يجوز للبحار ان ما كوا سنا من العمة الا من لان سقوط اسرار حتى كل واحد من  
 العاجي في حق صاحبه لكان السرور ولا يجوز واسقاط اسرار الجسم من عه ضروري ولا ضروري حتى سم  
 وللعاجي ان ما كوا يطعموا عخدم وسما رصياهم لان اساق الرجل على هول اساق على جسمه لان ستم  
 سله والاصل ان كل من سله سبه فله ان يطعمه من لا فلا ولا يجوز لاحير الرجل للخدمة ان ما كله من لان  
 سبه على جسمه لا عليه وللمرا اذا حبل دار الحرب لنداوا المرص والحر حتى ان ما كل وعلف داسها ويطعم رعاها  
 لان المرأ سحى الرص من العمة فكاسم العاجي والله سبحانه وما الى اعلم (واما) سنا كسبه فسمب العتائم  
 وسان مبارها فصول ومانه الوفى الماسم سسم على جسمه اسهم منها وهو جس العمة لارياه وان به احاسها  
 لعاجي اما من بالكلام فله في مان كسبه فسمب احسن وفي مان مسرفه فصول لا خلاف في ان احسن  
 العمة في حال حيا النبي عليه الصلا والسلام كان جسم على جسمه اسهم منهم لى عليه الصلا والسلام وسهم  
 لدون القرى وسهم للنسائي وسهم للمساك وسهم لانا السيل قال انه ساركه وعللى راسلوا اساعهم  
 من منى فان سبه للرسول ولدون القرى والنسائي والمساك راس السيل واصافه احسن الى الله تعالى حمل  
 ان يكون لكونه مصروفا الى رجو الرب الهى من ساركه وعللى وحى قوله سبحانه وتعالى وللرسول ولذنى  
 القربى الا انه على ما تنصاف للمساك والكمه الى الله سبحانه وعللى لكونه ما وسع اقامه العادات والغرب الى  
 من الله تعالى وتحمل ان يكون عظم للحمس على ما والاصل في اصافه حربه الاسنا الى الله سبحانه وعللى  
 اسما حرج محرر عظم المصاف كقولنا اءوب الله وتحمّل ان يكون خلو صه لله تعالى خروجه من سرور  
 النعمان كقوله تعالى المالك يو سده للمالك في كل الانام كقائه على لكى حص سبحانه وعللى ذلك اليوم المالك

قد لا يتطاع صرف الاعار والله تعالى اعلم ثم احلف العلماء في سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سهم دوى  
 القرى بتدريسه امامهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال علماءنا وارجهم انه لم يسقط بدونه عليه الصلاة  
 والسلام وقال السامعي رحمه الله لم يسقط وسرى الى الخلفاء لانه عليه الصلاة والسلام اما كان واحده  
 كتابه له لا سعة له فصاح المسلمين والخلفاء عنده مسعولون بذلك فصرف سهمه اليهم كفاه لهم (ولما) ان ذلك  
 اخس كان حتمه عليه الصلاة والسلام كالصبي الذي كان له حاصه والى وهو الماله الذي لم يوجب عليه  
 المسلمون حمل ولا ركاب ثم لم يكن لاحد خصوص من اللى والصبي فكذلك ان لا يكون لاحد خصوص من  
 الخس ولهذا لم يكن للخلفاء الزائد من سهمه لانه لو لم يكن لكان يطر من الارب وقد قال عليه الصلاة  
 والسلام انما عسرا لانا لا يورث ما تركنا صدقه (واما) سهم دوى القرى فقد قال السامعي رحمه الله انه باق  
 ونصرف الى اولاد بني هاشم من اولاد سيدنا فاطمه رضى الله تعالى عنها وعمرها سنون فيه فقهرهم وعيهم (واما)  
 عندنا فعلى الوجه الذي كان بيني واحلف المسأخ فيه انه كف كان والصحيح انه كان لقرا القرانه دون اعسابهم  
 يعطون لقهرهم واحجبهم لا قراهم وقد بقي كذلك بدونه فقروا ان يعطى فقراءه عليه الصلاة والسلام  
 كفاهم دون اعسابهم وهم مدمون على عرهم من القرا ومحاورهم من الخس ايضا لا حظ لهم من الصدقات  
 لكن حوراء يعطى عرهم من سهم المسلمين درهم فعلم الخس عندنا على لانه اسهم سهم الناس ومنهم للمساكين  
 وسهم لاء السبل ويدخل فقرا دوى القرى سهمهم وهم مدمون ولا يدفع الى اعسابهم سوى وعند السامعي رحمه الله  
 لدوى القرى سهم على حد تصرف الى عيهم وقهرهم اصح السامعي رحمه الله قوله تعالى واعلموا اناسهم من  
 سوى فان الله حسمه وللرسول ولدى القرى الا انه فان الله تعالى جعل سهم لدوى القرى وهم القرانه من عر فصل من  
 القهر والى وكذا روى انه عليه الصلاة والسلام سهم الخس على حسمه هم راعى سهمهم لدوى القرى ولم  
 يعرف له ما سيجى حال حياته ولا سيجى بدونه (ولما) ما رواه حماد بن الخس في كتاب السير ان سيدنا انا بكر  
 وسيدنا عمر وسيدنا عثمان وسيدنا عليا رضى الله عنهم فسدرا العام على لانه اسهم سهم الناس وسهم للمساكين  
 وسهم لاء السبل فحسم من الصحابة الكرام ولم يسكر عليهم احد فكون اجماعهم على ذلك وبه من ان ليس  
 المراد من دوى القرى قرانه الرسول عليه الصلاة والسلام لا طينهم بحاله كتاب الله تعالى ومخاتره رسوله  
 عليه الصلاة والسلام من قبله ومع الحق عن المسحق وكذا لا طين من حصصهم من الصحابة رضى الله تعالى عنهم  
 السكوت عمالا لم يخل مع ما وصيهم الله تعالى بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذا طاهر الا انه السر به بدل  
 عليه لان اسم دوى القرى مناول عموم القرابات الا ترى الى قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقراب  
 ولم يهم فيه قرانه الرسول صلى الله عليه وسلم حاصه وكذا قوله الوصيه للوالدين والاقراب من لم يصر في قرانه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى انه قسم عليه الصلاة والسلام الخس على حسمه اسهم فاعطى عليه الصلاة  
 والسلام دوى القرى سهمهم لكن الكرام في انه اعطاهم حاصه وكذا قوله الوصيه للوالدين والاقراب من لم يصر في  
 الى قرانه الرسول صلى الله عليه وسلم فقهرهم واحجبهم ولقراهم وقد علمنا حسمه الخلفاء الزائدين رضى الله تعالى  
 عنهم انه اعطاهم ما حجبهم وقهرهم لا قراهم والدليل عليه انه عليه الصلاة والسلام كان يمدد في امر العام فساوول  
 من و ر بصر وقال ما عسل في من عاتكم ولا ورن هد الور الا اخس وهو مردودكم ردوا الخسل واحتفظان  
 العلول عار وبار وسار على صاحبه يوم القيام لم يخص عليه الصلاة والسلام القرانه سوى من الخس بل عر المسلمين  
 حما قوله عليه الصلاة والسلام الخس مردودكم فدل ان سلبهم سبل سار فقراء المسلمين يعطى من محتاج  
 منهم كفاه والله سبحانه وتعالى اعلم ولو اعطى اى من بنى عن ساهم الله تعالى حار لان ذكره لاء الا صاف  
 اما المصارف لا لا تحاب الصرف الى كل صنف منهم سائل ليعن المصروف حتى لا يحور والصرف الى غير هؤلاء

كفى الصدقات والله تعالى اعلم واما الكفر في الاربع الاحاس في موضعين في ياق من سحق السهم بها ومن  
لا سحق وفي سان مقدار ذر سحق اما الاول فانه سحق السهم بها او الرجل المسلم المقابل وهو ان يكون  
من اهل القتال ودخل دار الحرب على قصد القتال رسوا فاني اقول فاني لان احباد والقتال ارباب الهد ودا كما  
يحصل سائر الفيل فحصل ثبات القدم في صف القتال رد اللسان حسه كرا المدو عليهم وكدار وفي ان احباد  
يدركوا املا طالب في خرا المد وبلون وبارون ولب جمعون العام لم يكونوا فاني حسه كرا المدو  
عليهم وسوا كان مرصا او محجاسا اسما اسما حرا او عدا اما درنا السال لاهم من اهل السال (دما) اما  
والصبي العاقل والذمي والمد الخجور فليس لهم سهم كامل لاهم لسوا من اهل القتال الا ترى انه لا يحس السال في  
الصبي والذمي اصلا ولا يحس على المرا والمد الا عند الضرور وفي ضرور عموم الله لذلك لم يسحقوا كامل  
السهم ولكن رصع لهم على حسب ما من الامام وكدار في انه عليه الصلا السلا كان لا يحس السهم  
والصبيان والنسوان سهما كاملا من العام وكدار لاهم للقتال لا يدخل الدار على قصد القتال الا اقل مع  
المكر فله سحق ما سجد به المكر لانه من انه دخل الدار على قصد القتال وكان ما ملا ولا سهم للاجبر لا تمام  
الدخول على قصد القتال فان فاني بطرق ذلك ان رد احداه مد دخل في حلة المكر وان لم يكن فلا في اصل  
لانه اذا لم يكن من انه لم يدخل على قصد القتال رانه سجد به وما على اعلم (واما) سان مقدار الاسحاح وبيان  
حال المسحق وهو المعامل قبول والله الوفاء اما ان يكون راحلا (واما) ان يكون فارسا من كان احلا  
سهم واحد وان كان فارسا فله سمان عدا في حقه رضى الله عنه وعدا في يوسف وخمسة اربعة اربعة  
اسهم سهم له وسهمان ثلثه وانه احد السام في رحمة الله وروايات الاحاد ما رضى في الباب رضى في بعضها انه  
عليه الصلا والسلام قسم للارس سهمين وفي بعضها انه عليه الصلا والسلام قسم له اربعة اسهم الا ان رانه  
السهم عدها الناس رهوانا حل اصل في الجهاد والارس ما معه لانه آله الا ترى ان فعل الجهاد يوم بارحل  
وحد ولا يوم القرس رحد فكان القرس ما من باب احباد ولا يجوز قبل البيع على الاصل في السهم راحلا  
الا كما اذا عارضه فالعمل ما صد الناس اولى والله سجد به وما على اعلم رضى في السهم من الحبل  
والقرس الردون لانه لا فصل في النصوص بين فارس وفارس ران اسحاح سهم القرس لحصول ارباب القدر  
به والله سجد به وما على وصف حسن الحبل بذلك قوله ساروك رما في ومن رماط الحبل رهون به عد رانه  
وعندكم فلا فصل بين يوم ويوم ولا سهم لا كرم من قرس واحد عدا في حقه وحمد ورفر ورحم به وعد  
في يوسف سهم قرس (وجه) قول اي يوسف رحمه الله ان العاري مع الخاحه الى قرسين ركب احدهم  
رخص الا حرجي اذا اعني الركوب على السكر والترحول الى الحننه (وجه) وطعم ان الاسهام للحبل في الاصل  
في سبي محاقته الناس لان الحبل آله الجهاد لا سهم لاسر آلاب الجهاد فكذلك الحبل الا ان السرع وده كرس  
واحد رانا على ذلك رد الى اصل الناس على ان ورود السرع ان كان معلولا كره آله مره للعدر محلا  
سار الا لا بالمعروف اصل الارهاب بدليل انه لا سهم لارا على قرس بالاجماع مع ان معنى الارهاب ودان  
رنا القرس مما حلف في حال المعامل من كونه فارسا او راحلا في ان ركب بسر رحدوله دار الحرب  
رصد سبوا الوهمه بعد ما يصر وهو دخول دار الحرب اذ حلف على قصد القتال وعدا السام في رحمة الله سر ورم  
يهود الوهمه حتى ان العاري اذ دخل دار الحرب فارسا ما قوسه او مر واحد العدو فله سهم القرس ان عدا وعد  
سهم راحله واجتج سارون عي سدا ما عر رضى الله عنه انه من العسبه من سبوا الوهمه ران اسحاح السهم  
للجهاد ولم يوجب سهم دخول دار الحرب لان الجهاد لما له ودخول دار الحرب من باب قطع المسافه لا من باب  
اغلبه (ولنا) ان انه ساروك وما على حمل العام للمجاهدين فالسجد به رما في فكوا بماعهم حلا لا





لا يصلح سب للملك (ولنا) اهم اسو لو اعلى مال مباح غير ملوك ومن اسسولى على مال مباح سر ملوك لمكة كى  
 اسولى على الخطب واحسن والصدوق لانه ان هذا الاستدلال على مال مباح غير ملوك ان ملك المالك رول مند  
 الاحرار مدار الحرب رول العضمه ضرور روال الملك والدليل على روال الملك ان الملك هو الاحتصاص بالملك  
 في حق التصرف أو سرع للممكن من التصرف في الخمل ومدرال ذلك الا حراو المذال ان المالك لا يمكنه الاستماع به  
 الاستدلال حول ولا يمكنه ان يحول نفسه لما فيه من مخاطر الروح راعا النفس في الهلكه وغير ذلك وانه ولو  
 وانه من لا يخطر به ولو طهر به فلما حكمهم الاستدلال لان الدار دارهم واهل الدار يدعون عن دارهم ودارال مسمى  
 الملك او ماسر على الملك رول الملك ضرور وكذلك لو اسو لو اعلى عبد مافى على هذا الاحتلاف لان الصدوق  
 فاعل للملك بالاستدلال وهذا يحمل الملك سائر اسباب الملك بخلاف الاحرار والمدرس والمكتسب امهات  
 الاولاد وهذا اذا دخلوا دار الاسلام فاسو لو اعلى عبيد المسلمين واحرروهم بدار الحرب فاما اذا اسعدوا وانه  
 وطى بدار الحرب فاحد الكفار لا يحكمونه عند ان يحسنه وعدان يوسف وحده ما كونه وحده فلهما اهم  
 اسو لو اعلى مال مباح غير ملوك فملك كونه فاسا على الداه الى يد من دار الاسلام الى دار الحرب فاحدها  
 الكفار وسائر اموال المسلمين الى اسو لو اعلها والدليل على اهم اسو لو اعلى مال مباح غير ملوك انه كما حل  
 دار الحرب بدارال ملك المالك لاد كرمي المساله الاولى روال الملك لا وحسب روال الماله الا ان اهل لا يوجب  
 روال الرق (وحده) قول ان حسنه ان الاستدلال في سباده فله فلا هذا الملك فاسا على الاستدلال على الاحرار  
 والمدرس والمكتسب وامهات الاولاد ودلالة ان الاستدلال لم يصح في محله ان على الاستدلال هو المال ولم يوجب  
 لان الماله في هذا الخمل انما يثبت ضرور ثبوت الملك للماء لان الاصل فيه هو الحرب به كما دخل دار الحرب  
 بدارال الملك كما ذكرنا في المساله السدمه فقول الماله اليه ضرور سويه فكان يسمى ان رول الرق اسبا لانه في  
 سرعا بخلاف القياس فيسر على مورد النص بخلاف الداه لان الماله فيها لا يثبت ضرور ثبوت الملك لاهها  
 مال والا موالي كلها على ثبوت الملك و بخلاف الاكس المتردد في دار الاسلام لان الاستدلال حتمه صادقه هو  
 مال ملوك فكان يسمى ان سب الملك للمال لو حود سببه الا انه ما حرامى وبه الاحرار بالدار المع و هو ملك المالك  
 فاد احررو بدارهم بدارال مباح لروال الملك فعمل الاستدلال السابق وعمله في اسباب الملك والمالك لا يثبت  
 الا في المال فببب الماله ضرور المرهبا للاستدلال حال كونه مالا اصيلا وبعدها وحده الاستدلال لا ماله روال  
 الملك فلم يصادف الاستدلال محله فلا هذا الملك والله سبحانه وما نى اعلم (واما) سنان كشمه الحكم يقول ملك  
 المسلم رول عن ماله ما سبب الكفار عليه وسبب لم عبد ماعلى وحده حتى الا اذ اما نصوص أو سر عروس  
 حتى لو طهر عليهم المسلمون فاحدها و احرروها بدار الاسلام ان وحده المالك الدم قبل ان تقسمه احد  
 يعزى سوا كان من دواب القمم اومى دواب الامال وان وحده بعد القسمه فان كان من دواب الامال  
 لا واحد لانه لو احد لا احد حله ولا سدا وان لم يكن من دواب الامال فاحده هممه ان ساء لان الا حده ما تممه  
 مراعا الخاص صاحب الملك السدم با حله الى قدم ملكه الخاص الماحود منه عيوض وحاشا للعائن حسابه  
 ملكهم الخاص عن الروال من عريوض فكان الاحدها سببه طرا للخاص ومراعاة الخاص بخلاف ما اذا وحده  
 قبل القسمه انه ما احد يعزى لان الباب للعائن قبل القسمه بعد الاحرار ليس الا الحق الما كذا والمالك العام  
 فكانت الاعاد الى قدم الملك رعايه الملك الخاص اولى وهذرون ان سيرا ارحل من المسلمين اسسولى عليه اهل  
 الحرب طهر عليهم المسلمون فوحده صاحبه في العلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فقال ان وحده قبل  
 القسمه فهو لك يعزى وان وحده بعد القسمه فهو لك بالقسمه وكذلك لو كان الحرب ابع الماحود من المسلمين فطم  
 عليه المسلمون فان المالك القديم فاحده قبل القسمه يعزى وبعد القسمه بالقسمه لانه ما عه مستحق الا ما دالى قدم





لنمو الاسلام او الكفر فيها كما سمي الحجة دار السلام النار دار النوار لوجود السلام في الحجة النوار في النار  
 وطه والاسلام والكفر ظهور احكامهما فظهر احكام الكفر في داره فصار دار كفر فصحت الاصابة  
 ولهذا اصاب النار دار الاسلام فهو احكام الاسلام فيها من غير شبه اخرى فكذلك اصاب دار الكفر ظهور  
 احكام الكفر فيها والله سبحانه ومثلي اعلم (وجه) قول اي حسمه رحمه الله تعالى المعهود من اصابه النار الى الاسلام  
 والكفر ليس هو على الاسلام والكفر اما المعهود هو الامن والخوف ومما ان الامان ان كان للمسلمين فيها  
 على الاطلاق والخوف للكفر على الاطلاق فهي دار الاسلام وان كان الامان فيها للكفر على الاطلاق  
 واخوف للمسلمين على الاطلاق فهي دار الكفر والاحكام منه على الامان والخوف لا على الاسلام والكفر  
 فكان اعتبار الامان والخوف اولى فيقال مع الخافه للمسلمين الى الاستيلاء في الامن والاثم فيها على الاطلاق ولا  
 يصير دار الكفر وكذا الامن والاثم على الاطلاق لا يرزل الا لما حقه لدار الحرب فوقف صبر ومهادن الحرب  
 على وجودهما مع ما ان اصابه النار الى الاسلام احتمل ان يكون لما فهم واحتمل ان يكون لما قلنا وهو سبب الامن  
 فيها على الاطلاق للمسلمين وبما سبب للكفر معارض الدماء الاستيلاء فان كانت الاصابة لما فهم يصير دار  
 الكفر ما فهم وان كانت الاصابة لما قلنا لا يصير دار الكفر الا ما قلنا ولا يصير منه ار الاسلام من دار الكفر  
 بالنسبة والاحتمال على الاصل المعهود ان الناس من لا يرول بالنسبة والاحتمال بخلاف ار الكفر حسب صبر  
 دار الاسلام لظهور احكام الاسلام في حال الترجيح فقام الاسلام لقوله عليه الصلاة والسلام الاسلام  
 بعلو ولا يعلى قال السبل على ان الاصابة ان كانت باعصار طر الاحكام لكن لا يظهر احكام الكفر الا عند  
 وجوده من السبل اعني الممانه ورواها الامان الاول لا بها لا يظهر الا بالنسبة ولا يسمه الا بها والله سبحانه ومثلي  
 اعلم وفاس هذا الاحتمال ارض لا هل الاسلام طهر عليها للمسلمين واطم وا فيها احكام الكفر او كان اهلها  
 اهل منه فمضوا الدماء واطم وا احكام السبل هل يصير دار الحرب فهو على ما ذكرنا من الاحتمال فاصار  
 دار الحرب حكم ادا طهر باعصارها وحكم سائر دار الحرب سواء رددت كما ولو فتح الامام حيا اربابها فان كان  
 هل التمس احدوا يبرئ وان كان بعد التمس احدوا بالتمس ان ساوا ما ذكرنا من هل وعاد الماحو على حكمه  
 الاول الخراجي مادحرا حيا والعسرى مادعسرى قال في هذا النسب استجداد الملك بل هو عود قد تم الملك اليه فعود  
 بوطيقه الا اكان الامام رجع عليها الخراج هل لك فلا يعود غير بالان سرف الامام صدر عن ولائه سرعه  
 ولا يحتمل النص والله تعالى اعلم

في فصل في واما الاحكام التي تختلف باختلاف الدار من فروع منها ان المسلم اذ اراد ان دار الحرب او سرق  
 او سرق احرار ودف مسلما لا يوحسب من ذلك لان الامام لا يدر على اقامه الحدود في دار الحرب لعدم الولاة  
 ولو فعل ساقط ذلك من رجع الى دار الاسلام لانهم عليه اخذوا لان التعل لم مع مرجح اصلا ولو فعل في دار  
 الاسلام فحرب الى دار الحرب بوحده لان التعل وقع موحا للامامة فلا يسلط ما حرب الى دار الحرب وكذلك  
 ا قتل مسلما لا بوحده القصاص وان كان عمدا لا يحد الا بالنسبة الى الواحد هو الواحد والواحد والتمس منه  
 ولان كونه في دار الحرب او سرق سبه في اوجب والقصاص لا يجمع السبه ضمن الله خطأ كان أو عمدا  
 ويكون في ماله لا على العاقلة لان الله يحب على العاقل اسدا اولان القتل وحده وله واجب القصاص  
 والكفار على التاني لا على غير فكذلك الله يحب سبه اسدا وهو الصحيح من العاقلة سبب عه طر من التعاون  
 لما سبب الله تحمايه من المنافع من السر والسر والسرف بكبره العاصر والبر والاحسان لهم ووجود ذلك وهذه المعاني  
 لا يحتمل عند اختلاف الدار من ولا سبب عه العاقلة وكذلك لو كان امر اعل سر به امر حش ورا حش  
 منهم او سرق او سرق احر او قتل مسلما خطا او عمدا لم يحد الامر من ذلك لان الامام ما فوض اليه اقامه

الخدود والقصاص لعلمه انه لا يحد على اومهاى دار الحرب الا انه يضمنه السرقة ان كان اسهل كهار يسميه الله  
 باب القتل لانه مدر على استعفا حيوان المال ولد سرا الخلية او امراها فعل حل من اسكر سامن لك اقام  
 له الخلد واقتض من العمد وضمنه الله من ماله في الخطا لان اقامه الخلد والاعا يركبه الا اقامه مما لم  
 القو والسوكة باجماع الخووس واصداهاله فكان لاسكر حكم دار الاسلام ولو سدر حل من اسكر فعل سامن  
 لك درى عند الحد التصاخص لاقتصار ولا نه الامام على المسكر وعلى هذا يخرج الخ واما السلم في دار الحرب  
 وفيها حر الساقطه مسلم عمدا او حثا لانه لا يقتضى عليه عمدا على ما ذكرنا وهذا معنى على ان التوهم عمدا نسب  
 بدار الاسلام لان التوهم بالغر ولا عر الا سمع السامع وعند السامع وجهه انه التوهم بسبب الاسلام وعلى هذا  
 اذا سلم اخر في دار الحرب وم يعرف ان عليه صل ولا صاما ثم خرج الى دار الاسلام فليس عليه فسا  
 مامضى رة ابو يوسف اسحق ان يحك عليه التماسا (وجه) قوله ان السلا قد رجب عليه لو خود سبب  
 الوحوب وهو الوثوب وسرطه وهو الاسلام والصلوا الواحده ا انا عى رقا ساسى كاندى اذا سلم في دار  
 الاسلام ولم يعرف ان عليه ذلك حتى مسى عليه او فاق صلوات لم علم (وجه) قوله ان حسنه ان رحوب السرايع  
 يسمي الله وهو العلم ما وحوب لان وحوها لا يعرف الا بالسر لا باجماع ان اختلاف رحوب الا ما ان الا ان  
 حسنه العلم ليس شرط بل امكان الوصول اليه كاف وقد وجد ذلك في دار الاسلام لانها اوالعلم السرايع لم يوجد  
 في دار الحرب لانها دار الجبل بها محلى رحوب الا ما من وسكر السلم وحرمة الكسر وانكر ان يعود ذلك لان  
 هذا الاحكام لا نسب رحوب ما على السرايع بل يحك بحر القل عند ناه ان ابو سدر رى عى ان حسنه وجهه انه  
 هذا العار فمال كان ابو حسنه رضى الله عنه يقول لا عند ولا حدى من الخلق حيله مفرقه لانه لا الواحده على  
 جميع اخلق مفرقه الرب سبحانه رى الى روحه كى من خلق السراب الارض رخلق حسنه وسائر  
 ما خلق الله سبحانه وبعالى وهاهنا رضى من لم يعلمها ولم يطلعها هذا سم عليه حقه حكمة فطنه رى على هذا رحل  
 مسلم اردى دار الحرب امان فعا قدر ساسد ان راءوع من العو اناسد رى حكم الاسلام حرسد ان حسنه  
 وجمد جهما الله وكذلك لو كان اسراى الله هم واسلموا دار الحرب رى باحر الساقطه حرسا وقال ابو يوسف  
 لا يجوز للمسلمين دار الحرب الا ما عور له دار الاسلام (وجه) قوله ان حرمة الزنا ناسه حى العا دن  
 امانى حى المسلم فظاهر واما حى الحرى فلان الكمار يحاطون بالحرمة وفل سالى حل سانه راحدهما را  
 وقد سوا عهدها حرم مع الدمى رالحرى الذى حل اربا امان (رحه) فوهما ان احدا راى معنى اربا  
 المال راى اربا مال الحرى مباح وهذا لانه لا عصيه فى الحرى فكان السلم يسيل من احد الا طرى القدر  
 واخناه فاذا رضى به انعدم معنى العر خلاف الدمى رالحرى اناساى لان امواله ما معصومه على الا رب رلو  
 بافدها المسلم الذى دخل امانا مسلما سلم هاله وفيها حر الساقطه عداى حسنه رسدها لا يجوز ولو كانا  
 اسه س او حلا امانا للبحار فعا فعا اربا راءوع من الساب اناسد لا يجوز ما ساقى (وجه) فوهما  
 ان احدا راى من المسلم اربا مال معصوم من سيرة صا معنى لان السرايع حرم عليه ان طب حسنه بذلك فوله  
 عليه السرايع والسلام من راد واسراء فقا رى والساقط سرة وانعدم حسنه سوا فسمه بافد الاسير  
 والباخر س (وجه) قوله ان حسنه رضى الله عنه ان احدا راى معنى اربا المال ومال ادى سلم في دار الحرب  
 ولم يهاجر الساعير مضمون بالا لاف بدل سله ان حسنه غير مضمونه بالتصاخص ولا ياله عداى حرمة المال ناسه  
 حرمة النفس بخلاف الباخر س والاسير س من الملهام مضمون بالا لاف رى على هذا ا ادخل مسلم دار الحرب  
 امانا دانه حر رى او ادا ان حر سام حرج سلم وخرج الحرى مس ما فان التاصى لا معنى راحدهما سالى  
 صاحبه بالدين وكذلك لو عسى احدهما صاحبه سالا سى بالعص لان المدا سى ا دار الحرب وقع هذا

لا يعدم ولا يباع عليهم راسدا ولا مهم اساق حيا وكذا عصب كل واحد منهم ماضيا ولا عرو مسجون  
 فلم يعمد سبنا لوجوب الصيام وكذلك لو كانا حرسا من اعداء صاحبهم حرا مسامسا ولو حرا  
 مسلمين تسبى بالاسر لوجوب الولاء ولا يبيع المعبى لما بنا الا ان المسلم لو كان هو العاصب هي بان رد عليهم  
 ولا مضي عليه لانه صار عا راسهم فاصاعيدهم فترمه الويه ولا يحق الويه الا رد المصوب رد وعلى هذا  
 مسلمانا دخل دار الحرب بامان بان كانا من ملاحق احد هما صاحبه عمدا لا قصاص على الغافل  
 لما بنا وان كان خطأ فعليه الدية في ماله والكفار لانهما من اهل دار الاسلام واعاد خلا  
 دار الحرب لغرض امر الا انه تحت القصاص للسببه او لتعدرا الاستمعا على ما بنا ولو كانا من او  
 كان المنقول اسرا مسلما فلا يبي على النابل الا الكفار والخطا عدان حسه رضى الله عنه وعندهما عليه  
 الكفار والديه (وجه) فوهما ان الاسرى من اهل دار الاسلام كالسما من واحدا الاسرا مرارص  
 ولا يحسنه رضى الله عنه ان الاسرى معروفى بدها الحرب فصارا ما سلم فظل يومه والله سبحانه وتعالى  
 اعلم وعلى هذا الحرب اذا اعقود الحربى في دار الحرب لا يمدد عدما وعداى يوسف رحمه الله سدوق  
 لا خلاف في المصانه بعدا ما الخلاف في الولاء انه هل يسبه عدما لا يسب وعداى (وجه) قوله ان ركن  
 الاعاقى مدبر من اهل الاعاقى على حوله للمضى فصيح كالأعاقى دار الاسلام (وجه) فوهما ان الاعاقى  
 في دار الحرب لا يمدد روال الملك لان الملك في دار الحرب بالبر والعهده حصه فكل معروف على ماله وكل فاهر ماله  
 هذا باسمهم فاهم لا يعرفون سوى القدر الحقيقه حتى ان العدمهم اذ اهر مولا صبر هو مالكا ومولا مملوكا وهذا  
 لا يمدد الاعاقى في دار الحرب بل لا يوحى والملك المالك هذا معنى قول مسامحا لا يحسنه رضى الله عنه معنى  
 لسانه سرقى سد وكذلك لو اسرى ربالا مس عليه لانه لا يبيع صريح الاعاقى فكيف يبيع بالسراء  
 وكذلك لو در او كاسه في دار الحرب حتى لو دخل دار الاسلام ومعه مدبر مراكب دبر او كاسه في دار الحرب حار  
 سبه لان المدبر اعاقى مصاف الى ما بعد الموت والكسبه يبيع المولى سرقا ١ بدل الكسبه من بعد اعاقاه المنحر  
 فكذلك المولى والمصاف ولو اسولد امه في دار الحرب صح استناده اناها حتى لو حرج السام الى دار الاسلام  
 لا يجوز سبها لان الاستناده كسب ساب السب للولد والحري من اهل ذلك الا ترى ان اسباب اهل الحرب  
 بامه واداب السب صارت ام ولد له خرج عن محله السبع لكونها حري من وجه قال عليه الصلاه والسلام  
 اعقبها ولدها ولو دخل الحربى السامان فعل ساس ذلك سد كله لانه لما دخل بامان فدلزمه احكام الاسلام ما  
 دام في دار الاسلام ومن احكام الاسلام ان لا ملك للمولى ان سرقى سد ما عهده لسانه ولو در عسدي دار  
 الاسلام ثم رجع الى دار الحرب رجع المدبر او خلف ام ولده الى اسولدها في دار الاسلام او في دار الحرب ثم  
 مات على كسره او قتل او اسر محكم بمصفا اما اذ مات او قتل فظاهر لان ام الولد والمدبر معان موت سبدهما  
 والمنقول مسباحه وان رجم اصب المملوه (واما) اذا اسر فلا يباع مملوكا فلم يبق ماله كاصورر وامام كاسه  
 الذى كاسه ازال الاسلام ودخل هو الى دار الحرب فهو مكاتب على حاله وبذل الكسبه عليه لو ربه اذا مات  
 وكذلك الزهون والوداع والدون الى لعل الناس وما كان للناس عليه فهي كلها على حالها اذ مات لانه دخل دار  
 الاسلام بامان ومعه هذ الاموال فكان حكم الامان فيها تاما وكذلك لو ظهر على الدار فظهر الحربى او قتل ولم  
 يظهر على الدار فملكه على حاله بعد ما حدوا ويحى ورهه فاحدونه له اما اذا حرب ولم يسل ولم يوسر فظاهر واما اذا  
 قتل ولم يظهر فلا يملكه صار ميراثا لورسه وحقون فاحدونه والمكاتب على حاله يودى الى ربه فعق فاما اذا ظهر  
 واسر واسر ولم يظهر او ظهر وقيل سق مكاسبه اما اذا ظهر واسر واسر ولم يظهر فظاهر فظاهر لانه ملك لاسر وكذا اذا  
 طهر وقيل لان الفصل بعد الظهور قبل سد الاسر وسطل ما كان له من الدس لماد كرايه بالاسر صار مملوكا فلم يبق ماله

فصطفى بوجه ضرور ولا جهة مال الكافر سر لان ادس في انده وما في الدعوه لا يعمل عليه الامر وكذلك ما علمه  
من الذين سقطوا اهل الانه ربي ثقل ربه ولا يخلص السبي السبي واما ما دنا به في حياه المسلمين رزوي  
عن ابي يوسف رحمه الله بان يكون المال موع (وجهه) ان عى دما من اسوق والمناخ ما عى لى سقى لى  
لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه ظاهر ان وانه ان يدللوع بد عند اركان الاستيلا عليه لا اسر استيلا  
على ما عى بد عند راء ولا يحصى به المامون لانه مال لم يوجد على سبيل الفهم والملة حقه فكان قد خسر لاسه  
فوضع موضع القى واما الزهري فمضى ان يثبت يكون للمهر من بدنه وانما له وعده عند رحمه الله ساع فسوق  
فردده اربا في حياه المسلمين وانه ما لى اعلم

فصل في بيان احكام الميراث في الكلام منه في مواضع في بيان ركني ارب وى سائر ارب منه الركني في  
بيان حكم ارب امار كها في اربا كماله الكفر على السلب بعد وجود الان اربا عار عن الرجوع عن الاعمال  
فارجع عن الاعمال سبى ردى في عرف السرى واما سائر اربا كها فافانواع منها العقل فلم يصح رد الخول واصبى  
الذى لا يعمل لار العمل من سراط الالهة خصوصاً في الاسعاداد ولو كان اربا من حى و هو قد اربد  
في حال حياه لم يصح وان اربد في حال افاقه صح لوجود دليل الرجوع عن احدى الخلق دون الاخرى وكذلك  
السكران الداهى العقل لا يصح رده استحياسا والناس ان يصح في حق الاحكام (وجهه) القاس ان الاحكام  
منه على الافرار طاهر السلب لاسل ما في السلب ادهو امر باطن لا يوقف سلبه (وجهه) الاستحياس ان احكام  
الكفر منه على الكفر كما ان احكام الامان منه على الامان والاعمال الكفر رجعان الى القصدى  
والكذب واما الافرار دليل عليها وافرار السكران الداهى العقل لا يسلح دلالة على الكذب فلا يصح اقرار  
واما البلوع قبل هو سراط احلب فيه قال ابو حنيفة وخد رضى الله عنهما ليس سراط فتصح رد القصدى العاقل  
وقال ابو يوسف رحمه الله سراط حتى لا يصح رديه (وجهه) قوله ان عمل القصدى في السرفاء الضار المحصه ملحق  
بالعدم ولهذا لم يصح طيلافه واعتاقه وبرعانه وارذ مصر محصه فاما الامان فصح حسن لذلك صح اعانه ولم يصح  
رديه (وجهه) قوله ان يصح اصابه فتصح رديه وهذا لان محصه الامان وارذ منه على رجوع الامان راد محصه  
لان الامان والكفر من الافعال المحصه وهما افعال حرجه السلب لانه افعال سائر الخوارح والافرار والعدا ردى  
عقل دليل وجودهما وقد وجدتهما الا انها مع وجودهما محصه لاسل ولكن محصه لما دكر ان سا الله تعالى  
والعقل ليس من لوازم ارب عدا ما الميراث لاسل لاختلاف من اعتقها وارذ موجود واما الدكر فليس  
سراط فتصح رد المراء عدا ما كماله لاقبل بل محرج على الاسلام وعدد السافى رحمه الله سلب وساقى المساقى  
موضعها ان سا الله تعالى ومبها النظر عى فلا يصح رد المكر على ارب استحياسا اذا كان فلسه مغطسا لالامان  
والناس ان يسبح في احكام الناس وسدكر وجهه القاس ولا استحياسا في كتاب الا كرا ان سا الله تعالى واما  
حكم ارب فيقول والله تعالى الوفى ان ارب احكاما كنه مصما رجوع الى سبى الميراث ومبها رجوع الى  
ملكه ومبها رجوع الى مرفاهه ومبها رجوع الى ولد اما الذى رجوع الى سبب فافانواع منها اناحه دمه اكان  
رخلا حرا كان او عدا لى عوط عصمه يارب قال لى صلى الله عليه وسلم من بدل دمه فقتل ركدا العرب لا  
اربى بعد وفا رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعل السحاب رضى الله عنهم على قلوبهم ومبها سحج ان  
سندات و مرفى عليه الاسلام لا حيا لى ان سلب لى لا يحب لان الدعو قد بلغه ان اسلم فرجا واهلا  
بالاسلام وان اربى طر الامام في ذلك ان طمع في سبه او سال هو التاحل امله لانه امام وان لم طمع في سبه  
سال هو التاحل فله من ساعه والا صل فمما روى عن سبى دا عمر رضى الله عنه انه قدم عليه رجل من حسن  
المسلم فقال هل عندكم من مرفى حرقا كسر لله تعالى مدياسلامه فقال سبى دا عمر رضى الله عنه ما



فليتم به قول ربنا فصر ساعة فقال سيدنا عمر رضي الله عنه هلا طسم عليه بنا لا ما واطعممو كل يوم رغفا  
 واستمسوا لله سوب ورجع الى الله سبحانه وتعالى اللهم اني احبهم ولم آمر ولم اوصي ادلعي وهكدار وى عى  
 سيدنا على كرم الله وجهه انه قال سبب الرب يدنا ما ولي هذا الا انه ان الدس أمواهم كبروا ثم أمواهم كبروا ثم  
 اردوا واكثرنا ولا من الخار انه عرسه له سبه حمله على الرد فوحل بالا ما لها سكف في هذا المذه فكتاب  
 الاسنانه لا ما وسيله الى الاسلام عسى قدب لها فان قلنا اسان فل الاسنانه بكر لذلك ولا سى عليه وال  
 عصبه يارد وبوسه ان ماى بالسهادين و سماعى الدس الذى اسئل الله فان باب ما اردنا سنا حكمة فى المر الناسه  
 كحكمة فى المر الاولى انه ان باب فى المر الناسه قلبت بوسه وكذا فى المر الثالثه والزائمه لوجود الايمان طاهرا فى كل  
 كى لوجود ركنه وهو اقرار العاقل وقال الله سارل وسالى ان الدس أمواهم كبروا ثم أمواهم كبروا واقصد ان  
 سبحانه وسالى الا ان بعد وجود الرد منه والا ان بعد وجود الرد لا يحمل الرد الا انه اذا باب فى المر الزائمه  
 نصر به الا ما ومجلى سبله وررى عى ان حسه رضى الله عنه انه اناب فى المره الثالثه حسه الا ما ومجلى سبله  
 من السحن حتى رى عليه ابرحسوع التوبه والا خلاص واما المره فلا سناح ذمها اذا اردت ولا همل عبدنا ولكها  
 محر على الاسلام واحارها على الاسلام ان عيس ومحر حتى كل يوم فسناب وصرص عليها الاسلام فان  
 اسلمت والا حسبنا ساهكنا الى ان سلم او عوب ود كرا لكر حتى رحمه الله وادع عليه نصرص اسوا طاقى كل  
 من يمر را لها على ما علب وعبد السامى رحمه الله سئل لموم قوله عليه الصلا والسلام من يدل دسه فاعلوه ولا  
 عليه اناحه الدم هو الكفر بعد الايمان لهذا قيل الرجل وقد رخدمها ذلك بخلاف الحر سبه وهذا لان الكفر بعد  
 الايمان اعظم من الكفر الاصلى لان هذا راجوع بعد القبول والوقوف على محاسن الاسلام وحقه وذلك اسماح  
 من القول بعد التحكى من الوقوف دون حقيقه الوقوف فلا سقم الاستدلال (ولنا) ما روى عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا تعلموا امر اوه ولا ولدا ولا الفسل اسارع وسيله الى الاسلام بالدعو الله ناعلى  
 الطرس عسود ووقع الناس عى احاسنها نادها ما هو دعوى اللسان بالاسنانه باطهار محاسن الاسلام والنسا اساع  
 الرجال فى احابه هذا الدعوى فى العاد هه فى العاداد الخار به سلسل بالسلام اروا حجب على ما روى ان رجلا اسلم  
 وكتب بحه خمس نسو فاسلمن معه واذا كان كذلك فلا مع سرع القبل فى حتمها وسيله الى الاسلام فلا سمد  
 ولهذا لم قيل الحر به بخلاف الرجل فان الرجل لا ينع راي عر خصوصى امر الدس بل ينع راي نفسه فكان  
 رجا الاسلام منه ناسا فكان سرع الفل مفدا فهو القرو والحدب حول على الد كور عملا بالذلل لصبانه لها عى  
 الشافص وكذلك الامه اذا اردت لاسل عبدنا ومحر على الاسلام ولكن محرمها مولاها ان احتاج الى خدمتها  
 وحنسهاى منه لان ملك المولى فيها بعد الرده نام وى محمور على الاسلام سرع افكان الرفع الى المولى ربانه لنفسى  
 ولا تظوها لان المربه لا يحل لاحد وكذلك الصبى العاقل لاسل وان محب رده به عسداى حسه وحنم رضى الله  
 عهها لان قبل النابع بعد الاسنانه والدعو الى الاسلام باللسان واطهار شخصه واصباح دلاله لظهور العاد ووقع  
 الناس عى فلاحه وهذا لا تصحق من الصبى فكان الاسلام منه مرحوا والرجوع الى الدس الحق منه مامولا فلا  
 همل ولكن محر على الاسلام بالحسن لان الحسن يكفه وسيله الى الاسلام وعلى هذا صبى او مسلمان حتى  
 حكم باساره سعالا به فلع كافر ولم سمع منه اقرار باللسان بعد البلوغ لاسل لا بعد امارد منه ادى اسم  
 لمكذب بعد ساعه الصديق ولم يوحده الصديق بعد البلوغ اصلا لا بعد دليله وهو الاقرار حتى لو اقر  
 الاسلام ثم اردت لاسل لوجود الرد منه بوجوه لها وهو الاقرار لم يكن الموجد منه رده حسه فلا قيل ولكه  
 عيس لانه كان له حكم الاسلام قبل البلوغ الا رى انه حكم باسلامه طر بى السعه والحكم فى كسانه كالحكم فى  
 كسان المربله من مدحها وسند كرا الكلام فى كسان المربدى موضعها نسا الله تعالى ومها حرمه الاسرافى

فان المرء لا يسرق وان لحق بدار الحرب لا يملك سرقة ولا الاسلام او السيف لونه سحابة وسعالي ما يلبسهم  
 او مسلمون وكذا الصلابة رضى الله عنهم اجمعوا علمي من سبنا ان نكر رضى الله عنه ولا ناسر فاق الكافر  
 للناس الى الاسلام واسترقاه لا مع وسيلة الى الاسلام على ما مر من قبل ولهذا لم يحرموا على الحر به محلول  
 المرء اذا لحق بدار الحرب ما يسرق لا يملك سرقة قطبا ولا محورا ما الكافر على الكفر الا مع الحر به اومع  
 الزوى ولا حر به على النسيان فكان اهلها وعلى الكفر مع الزوى اسع للمسلمين من اهلها من عيسى وكذا الصلابة  
 رضى الله عنهم اسرقوا فما من ارب من العرب وصدناهم حتى قيل ان ام حذافا الحقة رضى حوله بئامان كاتب  
 من سبي بني حنيفة ومهاجره احد الحر به فلا يوجد الحر به من المرء لا ذكرا ومهاجره العاقلة لا تعمل حياها  
 ذكر بان قيل ان موحا الحيا على الحيا واعا العاقلة تحصل عه طر من النماون والمرء لا يماون بها الترفه  
 اذا واد احد الزوى من ان كاتب الزد من المراكب ترفه به طلاقا لا ما وان كاس من الرجل فقه حلاوى  
 مد كورق كتاب السكاح ولا يرفع هذا الترفه لا اسلام ولا واريد الزوى من معا واولها معا فاعلى كاحها معا  
 وعند رضى الله عنه فسد السكاح ولو اسلم احد هما قبل الآخر فسد السكاح بالاجماع وهي من مسائل كتاب السكاح  
 ومهاجره لا يحوزها كاحه لا يملكه ولا يملكه ومهاجره مدسجته لا يملكه له كرا ومهاجره لا يملكه من احد لا يملكه  
 المله والولاه ومهاجره يحفظ اعماله لكن بعض الزد عدا وعدا الساعى رحمه الله سر طه الموب عليها وهي مساة  
 كتاب الصلابة ومهاجره لا يحب عليه سبي من العادات عدا لان الكفار محاطين من اربع عادات عدا  
 وعند الساعى رحمه الله يحب عليه وهي من مسائل اصول التمه واما الذى رجح الى ماله فلا يباع حكم الملك وحكم  
 الميراث وحكم الدس اما الاول فصول لا خلاف في انه اذا اسلم يكون امواله على حكم ملكه ولا خلاف اصحاب  
 انه اذا مات او قتل او لحق بدار الحرب رول امواله على ملكه واختلف في انه رول يهد الاسباب بمصو را على  
 الحال ام يارز من حى وجودها على التوقف فعداى يوسف ومحمد جميعا انه ملك المرء لا رول عن ماله يارز واما  
 رول بالموب او قتل او لحق بدار الحرب وعداى حنيفة رضى الله عنه الملك في امواله موقوف على ما ظهر من  
 حاله وعلى هذا الاصل سبي حكم سرفات المرء ما حارر عدهما كما يحوز من المسلم حتى لو اعق اودر او كاتب  
 او باع اسرى او وهب سب ذلك كله وعند نصرته موقوفه لوفى املا كان فاق اسلم حاركه وان مات او قتل  
 او لحق بدار الحرب ظل كنه (وجهه) فوطها ان الملك كان ما ماله حاله الاسلام لوجود سب الملك واهله وهي  
 الحر به يارز لا تؤثر سبي من ذلك مما احتلها فيما بينهما كصفه الخوارى من ابو يوسف رحمه الله حوارها حوا  
 بصرى الصحيح وقال خنيفة رحمه الله حوار بصرى من رضى من الموب (وجهه) قول خنيفة رحمه الله ان  
 المرء على سرف الملك لا يملك فاسه المرء من رضى من الموب وجهه قول ابو يوسف ان احسان الاسلام سب  
 همكه الزوى الى الاسلام فخلص عن القتل والميراث لا يملكه دفع المرء عن نفسه فان سبها من (وجهه)  
 قول اخى حنيفة رحمه الله انه وجد سب روال الملك وهو يارز لا يملك سب لوجود القتل والقتل سب لخصول الموب  
 فكان روال الملك عند الموب مضيا فالى السب السابق وهو يارز ولا يملكه الخلق بدار الحرب بامواله لا يملك من  
 ذلك بل سب فسي ماله فاصلا عن حاجه فكان سبي ان يحكم روال ملكه لخال الا ان يوقا به لاحال العود الى  
 الاسلام لا يارز عا رضى الزد من الاصل ويحمل كان لم يكن فكان التوقف في الزوال لخال لا سبنا العاقلة فان  
 اسلم سبي ان الزد لم يكن سبنا لروال الملك لا رعاها من الاصل فتن ان بصره صادف عله فصيح وان قتل او مات  
 او لحق بدار الحرب سبي اهلها وقب سبنا لروال من حى وجودها فتن ان الملك كان را لاس من حى وجوده يارز لان  
 الحكم لا يخلط عن سبنا فلم يصادف التصرف حله فظل فاما قبل ذلك كان ملكه موقوفه فكاتب بصره  
 المنه عليه موقوفه ضرور واجموا على انه صح استلاد حتى انه لو اسود لاسه فادعى رلها انه بيب

السب وبصر الحار به أم ولده اما عند هما فلا نحل مملوكه ملكا (واما) عند أي حقه رحمه الله فلا نحل الملك  
 الموقوف لا يكون أدى خلاص حق الملك ثم حق الملك نكح لصحة الاسلام فهدا الأولى واجموا على انه يصح ظلاله  
 رسله السمة لان الرد لا يورث ملك السكاح والنايب للفسخ حتى لا يحمل الارث ومما وصيه موقوفه بالا جماع  
 لا يها من على المساواة (واما) المردة فلا يرث ملكها عن اموالها لا خلاف فمحور سرفها في مالها بالا جماع لا يها  
 لا فصل فلم يكن رد سبها سائر والملكها عن اموالها لا خلاف فمحور سرفها واداعى حكم ملك المرد وحال  
 بصر فانه المندة عليه فقال المرد لا يحمل من ان سلم او موب او ممل او تلحق بدار الحرب فان اسلم فقد عاد على حكم  
 ملكه التقدم لان الرد ارفع من الاصل حكما وحمل كان لم يكن اصلا وان مات او قبل صار ماله للورثه وعن  
 امهات أولاد ومدررو ومكاسو اذا أدى الى ورثه ومحل الدين الى عليه وعصى عنه لان هدا احكام الموب  
 وكذلك الحق بدار الحرب مردا وعصى القاضي لطحا فله لان اللحق بدار الحرب يرثه الموب في حق والملك  
 عن امواله المدة وكذا في دار الاسلام لان روال الملك عن المال بالموب حقه لكونه مالا فاصل عن حاجه لا يها حاجه  
 بالموب وغير عن الاسماع به وقد وجد هدا للمعنى في اللحق لان المال الذي في دار الاسلام خرج من ان يكون  
 مستمعا به في حقه لمعجر عن الاسماع به فكان في حكم المال الفاصل عن حاجه لمعجر عن قصا حاجه به فكان  
 اللحق يرثه الموب في كونه مملوكا للملك فاداعى القاضي باللحق حكم من امهات اولاد ومدررو به ونسب ماله  
 وورثه ومحل دينه الموحدة لان هدا احكام مسقطه بالموب وقد وجد معنى واما المكاتب فودى الى ورثه فمضى  
 واداعى هؤلاء للمرد فلا يملك المعنى ولو تلحق بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام مسلما فهدا لا يحمل من احد وحين  
 اخذهم مال يعود فصل فصلا القاضي لطحا فله بدار الحرب والثاني ان يعود ذلك فان عاد فصل ان يمسى القاضي  
 بطحا فله عاد على حكم امهات كذا في المدرس وامهات الاولاد وعهد ذلك لما ذكر ان هذه الاحكام مسقطه بالموب واللحق  
 بدار الحرب ليس موب حقه لكونه تلحق بالموب اذا اتصل به فقضاء القاضي باللحق فاداعى فصل لم تلحق فاداعى  
 عاد فودى على حكم ملكه وان عاد بعد ما فسى القاضي باللحق ما وجد من ماله في بدور سبه محاله فهو الحق به لان ولد  
 حمل حثا في ماله فكان سرفه في ماله طر من الحار فله كما به وكذا فله ان يحد ما وجده فاعلى حاله وما زال ملك  
 الوارث عنه بالسبع او بالنسب فلا رجوع فيه لان صرف الخلف كصرف الاصل يرثه صرف الوكيل وامانا عن  
 الخاتم من امهات أولاد ومدررو به فلا سبيل عليهم لان الاعاى مما لا يحمل القسح وكذا المكاتب اذا كان ادى  
 المال الى الورثه لا سبيل عليه ايضا لان المكاتب عنى بالمال والمعنى لا يحمل القسح وما ادى الى الورثه  
 ان كان فاما احد وان رال ملكهم عنه لا يحمل عليهم صحابه كسائر امواله لا ساوان كان لم يود بدل السكاه بعد بوجد  
 بدل السكاه وان غر غادره ماله ولو رجح كفا الى دار الاسلام واحدا سبه من ماله وادخلها الى دار الحرب ثم  
 طهر المسلمون عليه فان رجح بعد ما فسى لطحا فله والورثه الحق به وان وحده قبل السبه احده بما لا يعوض  
 وان وحده بعد السبه احده بالسبه في دواب الفهم لانه اذا تلحق وقضى لطحا فله رال ملكه الى الورثه فهدا  
 مال مسلم اسولى عليه الكافر واخره بدار الحرب ثم طهر المسلمون على الدار فوجد المالك التقدم فالحكم  
 فيه ماد كرا وان رجح قبل الحكم باللحق فهدا وان كان في ر وانه هدا ورجوعه بعد الحكم باللحق سواء في  
 رواه انه يكون مالا للاحق للورثه فهدا اصلا والله سبحانه ومالى أعلم ولو حى المرد حياه لم تلحق بدار الحرب ثم  
 عاد اليها ناسيا كان من حقوق العاد كالسب والعصب والقذف وحده وما كان من حقوق الله سائر  
 ومالى كالمسرفه وسرف اخر مسقط عنه لان اللحق بدار الحرب فمورب سبه في سقوط ما سقط  
 بالسبها ولو قبل سامى ذلك بعد اللحق بدار الحرب ثم مات لم يحد سبه فيه لان فعله لم يعمد موحا  
 لصدور ربه في حكم اهل الحرب هدا ان يدى ذكر ما حكم ماله الذي خلقه في دار الاسلام اما الذي خلق به في دار

الحرب فهو ملكه حتى لو طم المسلمون عليه نكره قال لان ملك الورثة لم يصب في المال المحمول الى دار الحرب  
 في على ملك المريد وهو ع معصوم فكان محل الملك بالاستيلاء لاسرار اموال اهل الحرب واما حكم الدواب  
 فعول لاحلاف من اصحاب ارضي الله عنهم في ان المال الذي اكسبه في حاله الاسلام يكون مراما لورثة المسلمين  
 ادامات او قتل او حيا وفيما بالحق قال السامعي رحمه الله هو في راجح ما روي عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه قال لا ربح للكافر المسلم ولا المسلم الكافر يعني ان ربح المسلم الكافر ووارثه مسلم فحبا ان لا يرب  
 (ولما) ما روي ان سيدنا عليا رضي الله عنه قتل المسور والمعتل بالزبد وفيهم ماله من وورثه المسلمين وكان ذلك حشر  
 من الصحابة رضي الله عنهم ولم يسل انه اكره مسكر عليه فكون احكاما من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولا ان الزبد  
 في كونهما سببا لرواى الملك كالنوب على اصله اي حقه رضي الله عنه على ما هو ربا فاذا اراد بهد امسلم ما به به  
 المسلم فكان هذا ربح المسلم من المسلم لاسيما لاس الكافر فدلنا عوجا لخدم محمد الله تعالى واما على اصلهما فاورد  
 ان كاتب لا يوجب روال الملك لكن احياء العود الى الاسلام الا ترى انه يحرم على الاسلام من على حكم الاسلام  
 في حق حكم الارب رذل حار الا ترى انه في على حكم الاسلام في حق المنع من الصرف في الحر والحر ربحا ان  
 سى عليه في حق حكم الارب اضا فلا يكون ارب المسلم من الكافر فكون عملا لخدم الله تعالى ربحا الله سبحانه وتعالى  
 اعلم واحتفلوا في المال الذي اكسبه في حال الزبد قال ابو حنيفة رضي الله عنه هو في وقال ابو يوسف  
 وخدر جميعا الله وهو مرات (وجه) قوله ان كسب الزبد ملكه لو خود سبب الملك من اهل الملك في محل قابل ولا  
 سلب ان المريد اهل الملك لان اهلته الملك بالحره وازد لا يافها بل ساقى ما يافها وهو انى اذا المريد لا يحمل  
 الاسرافى واداب ملكه فاحتمل الاسفال الى ورثه الملوب او ما هو في معنى الملوب سلب ما بنا (وجه) قول  
 اي حقه رحمه الله ماد كره ان الزبد سبب روال الملك من حق وجودها طر من الظهور على ما بنا ولا وجود للشي  
 مع وجود سبب رواله فكان الكسب في الزبد مالا لا ماله فلا يحمل الارب موضوع في سلب مال المسلمين كاللفظ  
 ثم احتفلوا فيما يورث من مال المريدانه بعد حال الوارث وهي اهلته الزبانه وبه الزد ام وبه الملوب ام من وبه  
 اورد الى في الملوب فمدانى يوسف وخدر جميعا الله بمر اهلته الزبانه وبه الملوب لان ملك المريد انما يورث  
 عدهما الملوب فمما الاهله في ذلك الوف لا يورث في حقه رضي الله عنه واسان في رواه به وبه الزد  
 لا عبر حى لو كان اهلا وبه الزد رب وان راب اهله بعد ذلك في رواه بمر دوام الاهله من وبه الزد الى  
 وبه الملوب (وجه) هذا الزبانه ان الارب سلب طر من الاسناد لا طر من الظهور لان الملوب امر لا ينفه  
 للارب والقول بالارب طر من الظهور وانما ربح الارب في الملوب ولا سلب الله او حشد الملوب سبب الارب  
 ثم سبب الى وبه وجود الزد ورواى الاهله فيما من الوف مع من الاسناد فمما ط دوام الاهله من وبه  
 اورد الى وبه الملوب حى لو كان معنى الورثه مسلما وبه الزد بما روى في الاسلام من وبه المريد لا يورث وكذا  
 ادامات قبل موته او امرا اصعب عدا قبل موته (وجه) الزبانه الاولى ان الارب سبب روال الملك والمالك  
 رال بالزبد من وبه وجودها فمما الارب في لب الوف طر من الظهور قوله هذا الخبايا الارب في الملوب فلما  
 هذا مجموع بل هذا الخبايا الارب بعد الملوب لان الزد في معنى الملوب لا يافها بل ساقى ما يافها وهو انى اذا المريد لا يحمل  
 ما بنا فكتاب اورد موافقى ركذا احتل ابو يوسف وخدر جميعا الله فيما ادخل في دار الحرب وفيما الفاضل  
 بالحق انه بمر اهله الزبانه وبه الفاضل بالحق وبه اللحق فمدانى يوسف رحمه الله وبه النصا وعند  
 خدر رحمه الله بمر وبه اللحق (وجه) قول خندان وبه الارب ربح روال الملك ولب المريد انما يورث بالحق  
 لان به بمر عرى الاسراع عماله الله ولى دار الاسلام الا ان العجر في النصا عر بمر ولا حياى العود فاذا في  
 بمر العجر وصار العود بعد كالمسح عاد فكان العامل في روال الملك هو اللحق فمما الاهله وبه (وجه) قول

أى يوسف أن الملك لا رولى إلا القضا فكان المورق الروال هو النضا وعلى هذا الاختلاف المريدة ادخل  
 بدار الحرب لأن المعنى لا يوجب الفصل ولواريد الرواحن معاً ما حاب تولد من قبل الأب على رده من حاب به  
 لأقل من سبعة أشهر من حين الرز به لا به علم أن العلوق حصل في حالة الاسلام فلما وان حاب به لسه أسير  
 فصاعداً من حين الرز لم يره لا به حمل أنه على في حالة الرز فلا يرب مع السبل ولواريد الرز وح دون المزا أو كاسله  
 أم ولد مسلمة وربه مع ورثه المسلمين وإن حاب به لا كبر من سبعة أشهر لأن الاسلام فكان الولد على حكم  
 الاسلام فعلا مذهب ابنا رلومات مسلم عن امرأته وهى حمل وريث ولحق بدار الحرب فولد هالك م  
 طهر على الدار به لا يربى ورب ابنا لا به مسلم فعلا مذهب رلومات يكن ولده حتى سبب م ولده في دار الاسلام فهو  
 مسلم مرفوع مسلم فعلا مذهب مرفوع فعلا مذهب ولا يرب ابنا لأن الرز من أسباب الحرمان ولوروح المريد مسلمة  
 فولد له عسار ما أو وطى أمه مسلمة فولد له فهو مسلم فعلا مذهب ررب ابنا لسبب النسب وإن كاس الام كافر  
 لا يحكم بالسلامه لا يرب وحداً مسلم احداً لأن ربه والله سبحانه وسالى اعلم واما حكم الدس فعداى يوسف ومحمد  
 ديون المريد في كسب الاسلام رازد جملة كل ذلك عددها ميراث واما عدداى حصه عليه الزحمه فتدكر  
 او يوسف عهده انه في كسار د الا ان لاني به فمضى الباقي من كسب الاسلام رربى الحسن رحمه الله عهده  
 في كسب الاسلام الا ان لاني به فمضى الباقي من كسب الرز وقال الحسن رحمه الله دى الاسلام في كسب  
 الاسلام ودس الرز في كسار د وهو قول ررب رحمه الله والصحيح رربه الحسن لأن سبب الاسلام فمضى من  
 ماله لا من مال عهده وكذا سبب فمضى من ماله لا من مال واربه لأن فام الدس سحر والملكه الى واربه عذر  
 الدس لكون الدس مذهباً على الارز فكان فعدا دس كل مذهب من ماله لا من مال واربه وماله كسب الاسلام فاما  
 كسب الرز مال جماعة المسلمين فلا فمضى منه الدس الا لسرور ودام به كسب الاسلام مسبب الضرور  
 فمضى الباقي منه رانه سبحانه وسالى اعلم

فصل في واما حكم ولد المريد فولد المريد لا حول من ان يكون مولوداً من الاسلام او الرز من كان مولوداً في  
 الاسلام بان ولد للرز وح ولد وهو مسلمان ثم اراد ان يحكم ربه ما ام من دار الاسلام لا يملأ ولد وانوا مسلمان  
 فتدكر بالسلامه فعلا مذهب بونه فلا رول ربهما التحول السعة الى الدار اذ الدار وان كاس لا يطلع لا سبب التبعة اخدا  
 عند استنساخ الا نوس يصلح للاهلا لا به اسبل من الاسدا ما ا في دار الاسلام سبب على حكم الاسلام فعلا الدار  
 ولولحق المريد ان هذا الولد بدار الحرب فمكر الولد ولده لا سكر مظهر عليهم اما حكم المريد والمريد معلوم رز  
 دكر ما ان المريد لا يسرى وسل المريدة سبب ولا سبل وحجر على اسلام بالحسن واما حكم الاولاد فولد  
 الاب يحجر على الاسلام ولا فصل لا به كان مسلمة بالسلام او به ساهما فلما لمع كافر افتدار بدعه والمريد يحجر على  
 الاسلام الا انه لا سبل لان هدهد حكمه لا حسبه لوحوا الا ان حكما طر بن اسمه لا حسبه فمكر على الاسلام  
 لكن بالحسن لا بالنسب اما بالتحكم على قدر العلم ولا يحجر ولدوه على الاسلام لان ولد الولد لا سبب الحدى الاسلام  
 لو كان لذلك لكان الكفار كسبهم مذهب لكونهم من اولاد آدم وروح عليهما الصلوات السلام فمضى ان يحجر  
 عليهم احكام اهل الرز ليس كذلك بالاجماع وان كان مولوداً في الرز فان اراد الرز وح ولا ولد لهما ثم حمل  
 المزا من روحها عتددت او حما مريدان سبب حالهما فعدا الولد بمكر او به حكم الرز حتى لو مات لا يصلى عليه  
 لان المريد لا يرب احد اولو لحما مذهب الولد بدار الحرب فمكر وولده اولاد فعلا مذهب طر على الدار وسواهما  
 يحجر ولد الاب وولد ولده على الاسلام ولا هلون كذا كرخد في كتاب السبل ودكر في الجامع الصغرى انه لا يحجر ولد  
 رده على الاسلام (وجه) ما كرى السران ولد الاب سبب لا نو به فكان محكوماً ربه فعلا مذهب بونه وولد الولد سبب له فكان  
 محكوماً ربه فعلا ولم يدع على الاسلام الا انه لا سبل لان هدهد حكمه فمكر على الاسلام بالحسن لا بالنسب

(وجه) المذكور في الجامع ان هذا الولد انما صار يحكم ما رده بما لاه والتبع لا يستمع عرو واما حكم الاسرى  
فذكر في السراية في الاثار المذكور الصغار من اولاد لان امهم مريد وهي حمل الاسرى وتولد كما تبع  
الام في الرق سمها في احوال الاسرى واما السكار فلا يفرقون لا تقطع السمعة بالبيع وبحروب على الاسلام  
ودكر في الجامع الصغار الولدان في اما الاول فلان امه مريد واما الاخر فلانه كافر اصيل لان سمع الا بوس  
في الرد قد انقطع بالبيع وهو كافر فكان كافرا اصليا فاحمل الاسرى ولو اريد امرها وهي حامل ولحق  
بدار الحرب بمسبب وهي حامل كان ولدها مسلما لان السبي لحقه وهو في حكم حر الام فلا سفل الا في حال من الام  
والذي الذي بعض المفسرين ولحق بدار الحرب بمرأته المريد سائر الاحكام من الارث والحكم بقس أمهات  
الاولاد المردس ونحو ذلك لان المعنى الذي وجب لحاقه اللحق بالموجب في الاحكام التي ذكر بالا فصل الاتهما  
سرفان من وجه وهو ان الذي سرق والمريد لا سرق وجهه اقر وان سرق الاسرى للتوسل الى الاسلام  
واسرفان المريد لا مع وسيله الى الاسلام لما ذكرناه رجع عندما اقر طم الاسلام وعرف حاسه فلا ربح  
فلا حرج في الذي والله سبحانه وعالي اعلم

هو فصل في امانات احكام النعماء والكرام فمن مواضع في سائر النعماء وفي سان ما يلزم امام اهل العدل عند  
خروجهم عليه وفي سان ما يسمع بهم واما مواضع عند الظفر بهم والاستيلاء على اموالهم وفي سان من يجوز قتله منهم  
ومن لا يجوز وفي سان حكم اصابه الدماء الا لموال من الطائفتين وفي سان ما يصح سبي الطائفتين وفي سان حكم  
قضايا ما مضى النعماء سالما في الخواص وهم قوم من رايهم ان كل ديب كفر كسر كما صار صر محزون على امام  
اهل العدل ويستحلون المال والدماء والاموال بهذا الباب بل ولحق معه وهو وامان ما يلزم امام العدل عند  
خروجهم فعول والله الوفاق ان علم الامام ان الخواص سبوا من السلاح وما هوون للمالك فبني لان ما حذرهم  
ومحسبهم حتى يسلعوا عن ذلك ويحدوا به ولا يورثهم لسعوا في الارض بالنسبة ما حذرهم على انهم لا يبدونهم  
الامام بالمال حتى يندرون لان ما لم يندفع سرقهم لا لسر سركهم لا منهم مسلمون فاما حوجه السرهم لا فان لم يعلم  
الامام بذلك حتى يمسكروا وما هو بالمال فبني لان دعوتهم الى العدل والرجوع الى ائمتهم اولوا لرحا  
الاحياء فعول الدعوى كجاء حتى اهل الحرب وكذا روى ان سدا ما علمنا رضى الله عنه لما خرج عليه اهل حرورا  
دب اليهم عند ائمتهم عباس رضى الله عنهم الى العدل فدعاهم بانظرهم فان احابوا كف عنهم ان اوافاهم  
لعوله تعالى فان بعض ائمتهم على الاخرى فما لوالى سعى حتى يبي الى امر الله وكذا ما لى سدا ما علمنا رضى الله عنه  
اهل حرورا بالهرور ان يحضر الصغار رضى الله عنهم بعد ما لقوله عليه الصلوة والسلام لسدا ما علمنا رضى الله عنه  
الناو بل كما ما لى على التبر بل والصلوة على الناو بل هو القفال مع الخواص ردل الحدس على امامه سدا ما علمنا رضى الله  
عنه لان السبي عليه الصلوة والسلام سدا ما علمنا رضى الله عنه على رضى الله عنه على الناو بل سله سبي التبر بل وكان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في حاله ما لى بل فلم ان يكون سدا ما علمنا رضى الله عنه على رضى الله عنه على الناو بل سله سبي التبر بل كان رسول  
في حاله ما علمنا رضى الله عنه على الناو بل سله سبي التبر بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاله ما لى بل فلم ان يكون سدا ما علمنا رضى الله عنه على رضى الله عنه على الناو بل سله سبي التبر بل كان رسول  
بذلك لان الدعوى قد ملهم لكونهم في دار الاسلام ومن المسلمين اسباو تح على كل من رعا الامام الى ما لم يندفع  
بحيية الى ذلك ولا سمع الخلف اذا كان عد عساو قدر لان طاعة الامام فيما ليس بمسبة فرض فكيف بما هو  
طاعة والله سبحانه وعالي الموفق وما روى عن ابي جعفر رضى الله عنه انه اذا وقع بين المسلمين وبينه لرحل  
ان يعزل القسمة بل لم يندفع على وجه خاص وهو ان لا يكون امام يدعو الى السال واعا اذا كان قد دعا بغير  
عليه الاحياء ما ذكرناه واما بيان ما يصح بهم واما مواضع عند الظفر بهم والاستيلاء على اموالهم فعول الامام اذا قبل  
اهل السبي فمرهم وولوا مدرس فان كان لهم فيه محارون اليها فبني لاهل العدل ان يسلوا مدرسهم وحبوا رضى الله عنه

حر حرم لئلا يصرحوا الى الله فممنوعوا ما افكر واعلى اهل العدل وامامه هم ومن سا الامام فله استعجالا  
 لاسمهم وان سا حسمه لا يدفع سر بالسر والحسن وان لم تكن لهم فيه سحر من الهام سمع صدرهم ولم يحبر على  
 حر حرم ولم يمل اسيرهم لوقوع الامن عن سرهم عند اعدام الله (واما) اموالهم التي ظهر اهل العدل عليها فلا بأس بان  
 يسموا بتركاعهم وسلاحهم على قتالهم كسر السوكنهم وهذا اسموعاها امسكها الامام لهم لان اموالهم لا يحصل  
 الملك بالاسللا لكريم مسلمين ولكن بحسباعتهم الى ان رولهم هم ودارال ردعاعلهم وكذا ما سوى  
 الكراع والسراج من الامعة لا يبيع به ولكن يمسك ويحسب عنهم الى ان رولهم يبيعهم فمدفع اليهم لما قبلوا وما قبل  
 هل النبي بالحق والحق والحق وعرف ذلك ما عاين به اهل الحرب لان قتالهم لدفع سرهم وكسر سوكنهم  
 فما يملون بكل ما يحصل به لك وللإمام ان يوادعهم ليطر افي امورهم ولكي لا تخور ان ماحد واعلى ذلك  
 ما لا يحد كرام من قبل (واما) بيان من يجوز فله منهم من لا يجوز فكل من لا يجوز فله من اهل الحرب من الصبيان  
 والنسوان والاسباح والعمان لا يجوز فله من اهل النبي لان فليهم لدفع سرقتهم فحسب ما قبل القتال رهولا  
 للنسوان اهل القتال فلا يملون الا اذا فاقوا فصاح قتلهم في حال القتال وبعد التراجع من القتال الا الضدان  
 والمخاض على ما ذكرنا في حكم اهل الحرب والله سبحانه وعلى اعلم (واما) العبد الماسور من اهل النبي  
 فان كان فاعل مع مولا يجوز فله وان كان حدم مولا لا يجوز فله ولكن حسن حتى رولهم منهم فـ د  
 عليهم (واما) الكراع فلا يمسك رلكه ساعو حسن به لما لك لان ذلك ابيع له ولا يجوز لعل ان يتسدى  
 يمل دي رحم محرم منه من اهل النبي ماسر اذا اراد هو فله ان يدفعه وان كان لا يدفع الا بالقتل فجوز له ان  
 يبيع لعله غير بان يمدد له ليرحل فله غير محلاف اهل الحرب فـ به يجوز قتل سار دوى الرحم المحرم منه  
 ماسره وسد اسداء الاوالدين (ورحه) القرق ان السر في الاصل مسح لعموم قوله سارله وعلى اهلوا  
 الله كن حب رحدموم الا انه حصصه الا وان بعض خاص حب قال الله سارله وعلى وصاحبها في الدسا  
 معروفاني غيرهما على عموم النص بخلاف اهل النبي لان الاسلام في الاصل عاصم لقوله عليه الصلا والسلام  
 فانما هو عاصموا مني دماءهم واماوالم والباقي مسلم الا انه اسحق قتل عردى الرحم اعز من اهل النبي فدعا لمرهم  
 لا لسوكنهم ودفع السر يحصل بالدفع والنسب لسله غير حسب العصمة عاواراه ذلك بالدليل العاصم (واما) بان  
 حكم اصابه الدسا والاموال من الطائفتين فصول لا خلاف في ان الما ل اذا اصاب من اهل النبي من دم او حراجه  
 او مال اسبهلك انه لا ضمان عليه (واما) الباقي اذا اصاب ساسم ذلك من اهل العدل فتد احق لقوافه قال البخاري  
 ان ذلك موضوع وقال السافى رحمه الله انه مضمون (ورحه) قوله ان الباقي حان فمسوى في حسمه وجود المنع  
 وعند ما لان الخافى سيقى التعليل دون الحسم (ولنا) ما روى عن الزهري انه قال وقع الشبه وأصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم موافرون فافقوا كل دم اسحق ساو بل القرآن فهو موضوع وكل مال اسحق  
 ساو بل القرآن فهو موضوع وكل فرح اسحق ساو بل القرآن فهو موضوع وميله لا مكذب فاعند الاجماع من  
 الصحابة رضى الله عنهم على ما قلنا وانه صححه وطعمه والمعنى في المسئلة ما سه عليه الصحابة رضى الله عنهم وهو انهم في  
 الاستحلال ماو بلا في الجاهل وان كان فاسد الكس لهم معه والباو بل القاسد عند تمام المنع نكوى لربع الضمان  
 كساو بل اهل الحرب ولان الولاه من الخلفى مسقطه لوجود المنع فلم تكن الوجوب مسد العذر الاستسقا فلم  
 يحسب لوقوعوا ساسم ذلك قبل الخروح وظهور المنع او سد الاسرام وتخرى الجمع يوجدون به لان المنع اذا  
 اعدم الولاه هو بي مجرد ماو بل فاسد فلا يسرى دفع الضمان ولو قبل باحر من اهل العدل باحرا آخر من اهل  
 العدل في عسكر اهل النبي او قتل الاسر من اهل العدل أسرا آخر او قطع ظهره عليه فلا فباص عليه لان التعل  
 لم ينع موحا لتعذر الاستدفاء واعدام الولاه كما لو قطع في سار الحرب لان عسكر اهل النبي في حق اعطاع الولاه

ودار الحرب سوا واحد من رجل اعلم لا خلاف في أن المادل إذا اهل باعاً لا حر الميراث له بوجده قبل من  
 ميرحي لم يوصى به سواه ما اتفقوا على اذ اقل المتألف في حر الميراث عدائ يوسف وعدائ حسه وحدثنا  
 قتله وكسب على حر انا لا نرى على حر لا يحرم الميراث إن قال قائل فقله انا اعلم اي على ما ظن حر (وجه) قولنا  
 يوسف ما و به سدا لانه احق بالصحيح عند حود المصلحة في حق الدفع لاني حق الاستحقاق ولا يمتري في حق  
 استحقاق الميراث (وجه) قوله انا معاراً بل في حق الدفع والاستحقاق لأن سبب استحقاق الميراث هو  
 البراءة وابها موجود الا ان هل من ميرحي سبب الحرمان و اقله على ما و بل الاستحقاق المصلحة موجود  
 اعبرنا في حق الدفع وهو دفع الحرمان فاسبب الصمان الا انه ا قال قتله وانا اعلم اي على ما ظن حر الميراث اسلان  
 التا و بل القاسد اعلم بلحق بالصحيح اذا كان مصر اعلمه فاذ لم يصر فلا و بل فلا يدفع عنه النسيان وانه سبحانه  
 ونعالى اعلم (واما) مان ما يصح على الظاهر فيقول وانه الى التوفيق (اما) على اهل العدل فيصنع بهم ما يصنع  
 سائر السبدا لا يسلون يدفعون في سبهم ولا يرفع عنهم الامالا فيصلح كسب سبلى عليهم لا بهم سبدا  
 لكونهم موقوفين ظاهراً وقد روي ان ردى حر حان اعني كان يوم ال بحر رانه سدا على رضى الله عنه وصى  
 في ريمه لا يرعوا سبي واولا يسلوا اعني دما وارمسون في الراب و ما فاني رجل خارج يوم السامه (واما) قتل  
 اهل النسي و بل على عليهم لا يروى ان سدا ما على رضى الله عنه ما صلى على اهل خرورا ولكنهم يسلون و يكتفون  
 و يدفعون لأن ذلك من سبهم موقوف على الصلوات والسلام وكر ان د حدر رهم وسب الى الا و  
 وكذلك روى اهل الحرب لأن ذلك من باب المصلحة وانه موقوف له وله عليه الصلوات والسلام لا سوا فكر الاداء كان  
 ذلك و هو لم فلا يفسد ما روى ان عدائهم مسعود رضى الله عنه حر راس أن جعل عليه المصلحة يوم بدر و  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا جعل كان فرعون هذا الامه و من سكر عليه  
 ر بكر مع السلاح من اهل النسي و في عا كرم لا نه انه لم على المعصيه ولا يكر بيع ما سخدمه السلاح كالخندق  
 و عو لا نه لا يبيع سلاحا لا يعمل وظهر انه يكر بيع المرامير ولا يكر بيع ما سخدمه المرامير وهو الحبس  
 والنصب وكذا سب احر ما ظن ولا يسل مع ما سخدمه وهو الحبس كذا هدا وانه سبحانه ونعالى اعلم (واما)  
 مان حكم فيما نعلم فيقول الخوارح اذا و لو اوصا لا مر لا يحل من احد رحي اما ان و لو ارحل من اهل النسي و اما  
 ان و لو ارحل من اهل العدل ان و لو ارحل من اهل النسي فمضى فمضاهم رفع فمضاهم الى فاضى اهل العدل  
 لا سدا هالا نه لا يعلم كونهما احتمالا بهم سحلون دما و اموالنا فاحمل انه قضى عا هو ما ظن على رأى ا نه فلا  
 بخوره سدا مع الاحمال ولو كسب فاضى اهل النسي الى فاضى اهل العدل بكتاب فان علم انه قضى سبدا اهل  
 العدل اعد لا نه سدا الحق ظاهره وان كان لا يعلم لا سدا لا نه لا يعلم كونهما احتمالا بخوره سدا فاقوله سار و تعالى  
 ولا يفسد ما نلس لك به علم وان و لو ارحل من اهل العدل فمضى فمضاهم رفع فمضاهم الى فاضى اهل  
 العدل هدا لان التولية ما قد صحح رانه مدر على سدا اقتضاها سبهم و هوهم فصحب اتتوله والظاهر انه قضى  
 على رأى اهل العدل فلا طلب اطلاله كما اذ رعت فمضاهم الى فاضى اهل العدل الى بعض فمضاهم الى فاضى اهل العدل و ما احدثوا  
 البلاد الى طهر واعلمهم من الخراج وان الى ولا نه احدثا لالام لا ماخذ الامام اسلان حى الاحد لالام لا يملك  
 حاسبه ولم يوحدا الا هم سون مان بعد وان الى كاستحسان لان الظاهر اهم لا سرفوم الى مضارها فاما الخراج  
 فصره المتألفه وهم يملكون اهل الحرب وانه تعالى اعلم

في كتاب العصب

جمع حدر حمة الله في كتاب العصب من مسائل الاملا و بدأ مسائل العصب بعد اتماده



فعول رايته الوفي معرفة مسائل العيب في الاصل منه على معرفة حد العيب وعلى معرفة حكم اختلاف  
 العيب والمعموب منه (اما) حد العيب فقد اختلف العلماء فيه قال ابن حنبل روى يوسف رضى الله عنهما  
 هو انه يذم المالك من ماله المنوم على سبل الخمار والمعاينة على المال قال يذم حبه الله العمل في المال ليس  
 شرط لكونه عيبا وقال السافى رحمه الله هو ان يذم على مال العير يراذبه والاراه ليس بشرط (اما)  
 الكلام مع السافى رحمه الله فهو اوضح عندنا فيه قوله سبحانه وعلى وكان وراءهم ملك باحد كل سفيه عيبا  
 حمل العيب مصدر الا حد فدل ان العيب والا حد واحد والا حد اسباب الدلائل ان الاسباب اذا كان ناذن المالك  
 يسمى اذاعا واعار واحبا على عرف السرعة واذا كان يراذن المالك يسمى في معارف السرعة عيبا ولا ان  
 العيب اما حمل سبله لوجوب الصيانة بوصف كونه بعدا فادفع الاسباب يراذن المالك وقع بعدا فيكون سببا  
 لوجوب الصيانة بوصف كونه بعدا والدليل عليه ان صاحب العاصب ضامن وان لم يوجد منه ازاله يذم المالك لرواها  
 بعصب العاصب الاول ورايه انما لم يحال وانه سبحانه وعلى اعلم (ولما) الاستدلال بصيانة العيب من رحمة  
 احدهما ان المالك استحق ازاله يذم العاصب عن الصيانة فلا بد وان يكون العيب منه ازاله يذم المالك لان الله يبارك  
 وعلى لم يسرع الاعداء الا لمثل قوله سبحانه وعلى من اعدى عليكم فاعدوا عليه على ما اعدى عليكم والى  
 ان صيانة العيب لا خلاف اما ان يكون صيانة حر واما ان يكون صيانة حر ولا يستدل الى الاول لانه يحكى على من  
 ليس من اهل الحر ولا ان الارحالا لا يحصل به فدل انه صيانة حر والحر يستدعي التوبة فدل انه لا يذم السواب  
 لتحقيق العيب لا محله في الاصل لان الله تعالى يفر احد المالك تلك العينة بعينه اياها كما نهى عن سبانه وعلى  
 وكان وراءهم ملك بعصب كل سفيه وهذا لا يدل على ان كل احد عيب بل هي حجة عليه لان عيب ذلك المالك كان  
 اسباب الدليل على السفيه مع ازاله اذنى المساك عيبا فدل على ان العيب اسباب على وجهه ضمن الاراه (وا) قوله  
 العيب اما اوجب الصيانة لكونه بعدا مسلم لكن العدوى في الاراه لا في الاسباب لان وقوعه بعدا بوقوعه صار  
 بالمالك وذلك باحراجه من ان يكون مستفعا به حتى المالك وانما عمن الاستفاعة وهو يسترى ببدن الدوا وازاتها  
 (واما) محرر الاسباب فلا ضرورة فلم يكن الاسباب بعدا وعلى هذا الاصل يخرج رواد العيب اما النسب عصبونه  
 سواء كانت مصفاة كالولد والابن وامر اومصلحة كالسبي والحال لا يملك بكنى يذم المالك رغب عيب الام فلم يوجد  
 ازاله يذم عيبا فلم يوجد العيب بعدا فدل ان العيب بعدا اسباب الدليل على مال العير يراذن ماله وقد  
 وجد العيب رهل بعصب مصبونه بعدا بالسعي والسلام والبيع او الاستهلال او الاستخدام حرا (اما) المفصلة فلا  
 خلاف بين ائمتنا رضى الله عنهم في انها بعصب مصبونه بها (واما) المفصلة قد كرى الاصل انها بعصب مصبونه بالبيع  
 والسلام ولم يدكر الخلاف وصوره المسئلة اذا عصب حار به فمسا الف درهم فادادى يذمها حرا حتى صار  
 فمسا الى درهم فمساها وسما الى المسرى فملك في يده فالمالك بالخيار ان شاء ضمن المسرى فمسا الى درهم وان  
 شاء ضمن النافع فان ابحار ضمن المسرى ضمنه فمسا يوم القرض الى درهم وان ابحار ضمن النافع ضمنه بالسعي  
 والسلام فمسا الى درهم انسا كذا كرى الاصل ولم يدكر الخلاف وحكى ابن سباع عن حماد بن عمار انه الخلاف  
 ان على قول ابن حنبل رحمه الله ان سا ضمن المسرى فمسا يوم النص الى درهم وان شاء ضمن النافع فمسا يوم  
 العصب الف درهم وليس له ان يضمها ما بالسعي والسلام وكذا ذكره الحارث السهمي في المسرى وحكى الخلاف  
 به كذا كرى الطحاوى في محسره الا انه ذكر الاستهلال مطلقا فقال الا ان يسهلها وفيردها لخصاص في سرحه  
 محصر الطحاوى فقال الا ان يكون عدا او حار به فمسا وهذا هو الصحيح ان المعيوب اذا كان عبدا او حار به  
 فمسا العاصب حقا يكرن المالك بالخيار ان شاء ضمن العاصب فمسا يوم العصب وان سا ضمن عاقلة الفاعل فمسا  
 وبمقتل رايته في بلاد سبي (وجه) قوله ان السعي والسلام عيب لا يذم ماله كان الا حد لان المالك

كان ممتلكاً من أحد ماله من السبع والتسليم وهذا السبع والتسليم لم يبق ممتلكاً وهو ما يمكن لأحد هو ب  
 التمتع فكان عصامو حيا للضمان وهذا لأن هو ب هذا المال إنما كان عصامو حيا للضمان لكونه أخرج المالك  
 من أن يكون مفعلاً به في حق المال وانحاز عن الإسقاط عنه وهذا يحصل من ب ما يمكن لأحد هو حيا للضمان  
 ولهذا يجب الضمان على عاصم العاصب مودع العاصب والمسرعى من العاصب كذا هذا ولا يحسنه حتى أنه  
 عنه أن الأصل مضمون بالعصب الأول فلا يقع السبع والتسليم عصباً له لأن عصب المضمون لا يتصور وإن زاد  
 المصلحة لا يتصور إرادتها بالعصب لتضمنه مضمون به بالسبع والتسليم بخلاف الزيادة المصلحة فإن إرادتها بالعصب  
 بدون الأصل مضمون فلم يكن مضموناً به بالعصب الأول لا لعدم إيجابه أن يضمن مضمون به بالسبع والتسليم فهذا الفرق  
 بين الزيادة وبين بخلاف القتل لأن قتل المضمون مضمون لأن عمل القتل غير محل العصب فحمل القتل هو الحيا وعلى  
 العصب هو ماله المسمى فتحق العصب لا يقع بحمل القتل إلا أن المضمون واحد والمسرعى للضمان واحد  
 فحصر وإن الأصل مضمون بالعصب السابق لاسل فيه مضمون كالعاصب من ذلك الوقت لأحلاف من  
 احتجازهم منه (واما) الزيادة المصلحة فإن زاد حذفت على ملك العاصب لأنها ملكة فتكون ملكة وكان السبع  
 والتسليم والمفعول والاستخدام والاستهلاك في غير بني آدم تصرفاً في ملكه فلا يكون مضموناً عليه كالمصرف  
 في سائر أملاكه بخلاف الزيادة المصلحة لأنها لا تسقط للملك طرقي الاستيلاء فالمستند يظهر من وجهه وصريحه على  
 الحال من وجهه فعمل سببه الظهور في الزيادة المستقلة وسببه الاختصاص في المصلحة لا تكرار العمل به على العكس  
 لتكون عملاً بالنسبة بدلاً عما كان (واما) على طرقي الظهور والمخصص فحصرهما بمسكول والله تعالى المتوفى بخلاف  
 القتل لأن العدا ما تضمن بالنسبة من حباها آدمي لا من حباها مال والعاصب أعظم ملكة بالضمان من ربح  
 العصب من حباها مال لا من حباها آدمي لأنه من حباها آدمي لا يحمل الحيا فلم يكن هو القتل مسرفاً في ملك  
 نفسه لهذا الفرق والله سبحانه وبما أعلم على عمل أصليها إذا أجاز المالك تضمن النافع هل ينسب له الحيا من أن يضمه  
 التي درهم وبالسبع و من أن يضمه ألف درهم وبالعصب فالعصب مساحا نسبت وهذا غير مستدل لأن التحية  
 بين القتل والكسر عند اتحاد التهمة باب السبع بخلاف الحيا بين النافع والمسرعى عدان حصره رحمه الله لأن حال  
 التهمة محتمل من الحيا وإن يكون أحدهما مالاً والآخر مطلقاً فكان الحيا موقفاً بخلاف القتل لأن ضمان التسليم  
 ضمان الدم وأنه موحد إلى لابس من ضمان العصب ضمان المال لأنه حال فكان الحيا موقفاً مما إذا تضمن  
 المالك العاصب فبما المضمون وبالعصب أو وبالسبع والتسليم حاز السبع لأنه من أن يناع ملكه سببه رأسه  
 لأنه بدل ملكه وإن ضمن المسرعى فبما العصب ظل السبع ورجع المسرعى بالحق على النافع لأنه من أن يناع له أحد  
 مصرحي وليس له أن يرجع على النافع بالضمان ولو عصب من إنسان سداً آخر وعصمه فبما في يد المالك  
 بالحيا إن ساد ضمن الأول وإن ساد ضمن الثاني أما تضمن الأول فلو حذر فعل العصب منه وهو هو ب هذا المال  
 وأما تضمن الثاني فلا به فرب هذا العاصب الأول وبهذا المال من وجهه لأنه لا يحفظ ماله ويحكم من رد على المالك  
 ويستر بهما الضمان في دمه فكان مفعلاً به عائد إلى المالك فاسبغت المودع وقد وخذ من كل واحد منهما  
 نسبت وجوب الضمان إلا أن المضمون واحد حذرنا المالك لئلا يمسحوا فإن أجاز إن تضمن الأول ورجع بالضمان  
 على الثاني لأنه ملك المضمون من وجهه فمن أن الثاني عصب ملكه وإن أجاز تضمن الثاني لا يرجع على  
 أحدهما لأنه ضمن فعله وهو هو ب هذا المال من وجهه على ما بدأ وكذلك أن أسهلها العاصب الثاني روى  
 احتجاز تضمن أحدهما هل ترا الآخر على الضمان نفس الاحتجاز ذكر في الجامع أنه ترا حتى لو أراد تضمينه صد  
 ذلك لم يكن له ذلك روى أبي سباعه رحمه الله في نوادر عن محمد أنه لا ترا ما لم يرض من أجاز تضمينه أو يرضه  
 (وحده) رواه الواد أن عدو حذر الرضا أو العاصب بالضمان صار المضمون ملكاً للذي ضممه لأنه ماله ماله

الرجوع نسله كما وباعه من الاول باماضى رجود الرضا والتضامن الجار صار المعصوب ملكا للذي صبه  
 لانه اعم منه والى الرجوع عند ملكه كما وباعه من الاول ومن قبل وجو الرضا والتضامن فلم يوجد منه اعليل  
 من أحد مما قلناه ان ملكه من ايهما سا (وجه) رايه الخاطى ما كرنا انه حاصر يسمى العاصب الا قد اظهر انه  
 راض ما حد الاول وانه له الموضع راجح حاصر يسمى الاول اظفر ان الثاني ما اطلب غلبه سا لانه لم يوجب له واحد  
 يستحقه رضى ائتم ولو باع العاصب المعصوب من الثاني فبذلك يذهب ملكه فسمى ايهما سا ومن ضمن  
 العاصب حارسه وان لم يملكه كما وان ضمن المسمى ظل السبع ولا يرجع اليان على الثاني لانه يرجع ما من  
 غلبه كما ركذلك لو اسهل ملكه المسمى ولو كان محبب عداؤه المسمى من العاصب ثم احاز المالك  
 البيع بضاعه ما فاسحق ما وعده حمد ورفي رحمة الله لا سند فاسا ولا خلاف في انه لو باع المسمى ثم احاز المالك  
 السبع الاول انه لا يملك السبع الثاني (وجه) اقتباس ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا عبيد الا عبيد الله  
 ان ولا ملك للمسمى في العبد لا يملك المعصوب منه فلا يملكه عداؤه فيه فسد عليه عداؤه حار ولهذا لم يندفعه  
 (وجه) الاستحسان ان اعاني المسمى في صافي ملكا على الوقف فبعد على الوقف كالمسمى من الوارث  
 عدا من انه كالمسعر فله المسمى اذا اعطى ثم امر العراء المسمى عن ذومهم والدليل على ان الاعتي صادي ملكا  
 على الوقف ان سبب الملك ان بعد على الوقف وهو السبع المطلق اخل على الشرط من هو من أهل السبع في حل قابل  
 الا انه بعد فمال للمصر عن المالك ولا يصرر عليه في الوقف موقوف اذا بوقف سبب الملك موقوف الملك موقوف  
 الاسان خلاف السبع وانه بعد سر واما اخر الا ترى انه لا يجوز بيع الموقوف قبل الفسخ مع قيام الملك لمعنى  
 العروى يوسف فاما السبع الاول فحق معنى العروى وله ارفع العاصب المعصوب فبذلك في هذا الموضع يحجر المالك  
 في القسم فان ضمن العاصب لا يرجع اليان على احد لانه من ان ارفع ملك سبه وان ضمن المودع يرجع على  
 العاصب لا يضره ما لا بداع وحج عليه ببال العروى وهو صيان الالزام في الخمسة ولو اسهل ملكه المودع فالخواب  
 على القسم الاول انه ان ضمن العاصب العاصب يرجع اليان على المودع لانه من ان اسهل ملكه ماله وان ضمن  
 المودع لم يرجع على العاصب لانه ضمن فعل سبه فلا يرجع على احد ولو آخر العاصب المعصوب اورهه من اسان  
 فبذلك يذهب سحر المالك فان ضمن العاصب لا يرجع على المساحر والمزمن لانه من ان اسهل ملك سبه الا  
 ان في ان سبب من المزمن على ما هو حكم هلاله المزمن وان ضمن المساحر او المزمن يرجع على العاصب سا  
 ضمن والمزمن يرجع بفسه انما امار رجوع المزمن اليان فلا يملك له لسرور به مفرورا واما رجوع  
 المساحر فلا يوان اسسنا لك المسعول لكن موص وهو الاخر فحق العروى فاسه المودع ولو اسهل ملكه  
 المساحر او المزمن سحر المالك الا انه ان ضمن العاصب يرجع على المساحر والمزمن لانه من ان اسهل ملك سبه  
 ورهن ملك سبه فاسهل ملكه المساحر والمزمن وان ضمن المساحر او المزمن لم يرجع على احد لانه ضمن فعل  
 نفسه وانه سحره وبعالى اعلم ولو اعاره العاصب فبذلك في المسعور واما المسعور فلا يملك سبه الا  
 على صاحبه اما العاصب فلا يملك سبه لانه اعار ملك نفسه فبذلك في المسعور واما المسعور فلا يملك سبه الا  
 المنفعة فلم يوجب العروى وانه ما لي اعلم وعلى هذا يخرج مباح الاعان المعنوية المعصوبة انما لتسبب معصوية  
 عدا واعد اليان في رحمة الله معصية محبوما اذا عصب عدا اوداه امك اما ان لم يسمعه لم يهر وعلى مالكه لانه  
 لم يوجد سبب بذال على المانع لا با اعراض محد فسا على حسب حدوث الزمان فالمسعر الحاذية على بد  
 العاصب لم يمكن موحوده بذال المالك فلم يوجد بوب بذال المالك عفا فلم يوجد العصب وعده حد العصب اسان الد  
 سلى مال العروى نرا مال ملكه وقد رخص في المانع والمنفعة مال بذل انه يجوز احدى العوص عفا الا حار وتصلح  
 من اى السكاح فحق العصب فيها فحق السان وعلى هذا يخرج ما اذا عصب ازا او عارا فاسمى من

البنا او ما سئل فذهب اليه والاستجار أو غلب اليه على الارض فبسط يده على الارض فبسط يده على الارض  
 حسبه رضي الله عنه وادى يوسف الاخر وعنده وهو قول ابي يوسف الارض تضمين وهو قول الساجي رحمه  
 الله اما الساجي فقدم على اصله في محله العصب انه اسبغ الدرع على مال العربة اذن مالكي وهذا يوجب اعتبار  
 كما يوجب المفعول اما محمد رحمه الله على قدمه على اصله في محله العصب انه اراد به المالك من ماله والفعل في المال  
 ليس شرط وقد وجد في مذهب المالكي اعتبار في المال على ان يكون مستقرا في حق المالك  
 او اعتبار المالك على الاستماع به وهذا كما يوجب المفعول ووجب في العار فحق العصب والدليل عليه مسند كراهة  
 في الرجوع عن النسيان وهي ان من اعطى ثوبا آخر دارا فذكر المذبح عليه فادام المذبح ساهداً وسعى النسيان  
 سبباً لهما ثم رجعا نسياناً كآلو كآب الدعوى في المثل فندسوى من العار والمفعول في نسيان الرجوع فدل ان  
 العصب الموجب للنسيان محقق فيهما جميعاً واما ابو حنيفة وادى يوسف رحمه الله ما راعى فيهما ان العصب ازاله  
 به المالك عن ماله فعل في المال ولم يوجب في العار والدليل على أن هذا شرط حق العصب الاستدلال بنسيان  
 العصب فان احدهما من العاصب فهو سبب عنه فعل في النسيان فيسدى وجوده به في حق العصب لكون  
 اعدا بالمل وعلى اهمها ان سلماً يحق العصب في العار فالاصل في العصب ان لا يكون سبباً لوجوب النسيان لان  
 احدهما من العاصب لا يملكه عليه الا من اراد به بطلان النسيان فيسدى وجوده لا يملكه عليه الا من اراد به بطلان  
 حسبه او يندبر لان الله سبحانه تعالى لم يصرح الا باعدا المثل قال الله سبحانه وتعالى من اعدى عليكم واعتد  
 عليه من ما اعدى عليكم ولم يوجد فيها الا يلاف من العاصب لا حسبه لا يندبر اما الحنفية فظاهر واما الشافعية  
 فلا ذلك بالنسب والحوال والتصيب عن المالك على وجه لا يملكه على مكانه ولهذا لو خسر رجلاً حتى ضاع  
 مواسه وفقد رجلاً نسياناً عليه والمار لا يحمل البطل والحوال فلم يوجد الا يلاف حسبه ويذكر في النسيان  
 لسرور النص وعلى هذا الاختلاف اذا عصب عتاراً حاسناً فالبطلان على المثل سبباً لالنسيان  
 العصب لا يحق في العار فعبر الارب وعنده محمد محقق العصب به فسد المالك فان احراز نصيب العاصب  
 فالعاصب يرجع بالنسيان على المثل وان احراز نصيب المثل لا يرجع على احدهما نصيب سبباً لالنسيان (واما)  
 مسئلة الرجوع عن النسيان من احاساسي مما رآه ان محمد رحمه الله في الجواب على اصله سبباً فاما في قولها  
 فلا نسيان ومهم من سلم ولا ماس بالسلم لان نسيان الرجوع صيانة للاف لا صيانة لعصب والعار فيصير  
 باللاف لا خلاف وعلى هذا يخرج ما اذا عصب سبباً حراماً أهله ما في ذلك من غير انه اصابه بان مرضى  
 في يد مائة لا تضم لان كون المصوب بالاسطرط حق العصب والخرس مال ولو ما في يد مائة ن  
 عبر اسد او مسه حبه ومحمد ذلك نصيب لوجود الا يلاف منه سبباً والخر نصيب باللاف مباشر وسبباً على  
 ما ذكر في مسائل اللاف ان ساء الله تعالى ولو عصب مائة في يد نصيب لان المذرمال منوم الا انه اسع  
 حوار سبباً ان كان مذكراً من المثل مع كونه بالاسم لا بالاسم لا يندسب الخ في الحال وفي البيع ابطال السبب على ما عرفت  
 وكذلك لو عصب مكاناً فبطل في يده لا يندسب على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ماله  
 منوم ومعنى النص حره المكاتب على اصله في حسبه فكان مصموماً بالعصب كالمكاتب وعلى اصله ما عرفت  
 عليه من والخر لا تضم بالعصب ولو عصب ام ولد انسان فبطلت عنه لم تضم عبد ابني حسبه رضي الله عنه  
 وعندهما نصيب وام الولد لا تضم بالعصب ولا ناله في البيع القاسد ولا لا عاق كخار به من رجس حاس  
 بولدها عما حتماً اعطى احدهما لا تضم لسر كذا ولا يسمى في نسيان اسد وعندهما من في ذلك  
 كذا كذا وكتب المسئلة ان ام الولد هل هي منوم من حبسها مال الا ولا خاير في انها منوم القتل لا  
 خلاف في ان المذرم منوم (وجه) قولها انها مكاتب بالاسم والاسد لا يندسب للاف لا يندسب للاف لا يندسب للاف

لا يثبت الا على امر به به لا مثل الماله والتبوك على المذبح (وجهه) قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان الاستلاد  
 اسلم لما رى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انهم قالوا في حرمه ما ربه اعظمها ولدها فبأنه ربه في سبب انهم  
 لما في جميع الاحكام الا انه ما حرم حتى بعض الاحكام راعى الآخر حتى سقوط الماله واليوم فعمله  
 الدليل خلاف المذبح لان المذبح ليس ماله في الخلق على معنى انه لا يثبت له الحق لخال اصله وانما هو خال  
 مناسر من العنق ومن عسى هذا لا مع الماله والتبوك مع حوا السبع لم يثبت وعلى هذا يخرج ما اذا  
 عيب خلد منه لم يمسك فذلك في او اسبيلك انه لا يضمن لان الماله للمسلم لا لغيره الا اذا كان كلبا ولو دونه  
 العاصب وصار مالا حكمه بذلك في موضع ما ربه الله تعالى رضى هذا يخرج ما اذا عيب حرم المسلم او حرمه  
 في ذلك في انه لا يضمن سواء كان العاصب مسلما او ما لان اخر ليس سال مسوق في حق المسلم وكذا الخمر  
 ولا ضمان بالعصب ولو عيب حرم اخر رضى في ذلك في يضمن سواء كان العاصب مسلما او مسلما معه  
 ان العاصب كان ماله فله في امره وفي الخمر رضى وان كان مسلما فله السهمه ما حرمها وهذا عندنا وقال  
 الشافعي لا ضمان على عاصب اخر والخمر تركا من كان (وجهه) قوله ان حرمه اخر والخمر تركا من كان عاصب  
 له ولو لم يستحبه تعالى في حرمه اخر رضى من عمل السطان وحرمه اهل لا يخلط ما حرمه السحس وقوله  
 عليه السلام حرم حرم اخر لم يمسك احد عليه الصلاة والسلام كونه حرمه وحمل عليه حرمه ما عيبه في  
 الحرمه مع العنق واكاتب حرمه لا يمسك مالا لان المال ما يكون مساعبه حرمه مع الاحتياج به في راعى الاضاح  
 (ولنا) ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في الخدم المعروف علمهم انهم ماله المسلمين وعلمهم ما على  
 المسلمين والمسلم الصمان اذا عيب مساعبه حرمه وساعبه ويجوز ذلك اذا عيب في يد العاصب سلم ان يكون للمسلم  
 عيب منه حرم او حرمه ليه كونه ماله المسلمين عيبا في ظاهر الخدم واما الكلام في المسلم من حب العنق فمعص  
 مساعبه قالوا اخر من احب في حق اهل ادمه وكذا الخمر رضى حرمه كخل في حرمه والخمر رضى حرمه كالمس  
 حرمه في الاضاحه سرتا فكان كل واحد منهما مالا مسوما في حرمه ولعل الاضاحه حرمه ان كل واحد منهما  
 مسوم به حرمه لا به صالح لا فامه معصيته لهما والاصل في اسباب النسيان هو الاطلاق الا ان حرمه في حق المسلم  
 ثبت بغيره معقول المعنى او معقول المعنى لم يثبت لا يوجد في او يحد لكونه في الخمر وهو قوله تعالى  
 انما يند السطان ان يقع بينكم العداو والعصا في الخمر والفسوق في عيبه كونه حرمه في الصلاة فهل انهم مسمون  
 لان الصداق يحدى الكسر والعداو فيما بينهم واحب الوقوع رايها سبب المارعه والمارعه سبب الخلاله وهذا  
 يوجب الخلل لا الحرمه فله ثبت الحرمه في حرمه ومسمون قالوا ان حرمه ما في حرمه كما هي ما تهي في المسلمين  
 لان الكفار يحاطون بمرامع في حرمه عدا وهو الصحيح من الاقوال على ما عرف في اصول ائمه وعلى هذا  
 طريق وجوب الصمان رحمان احدهما ان احرم وان لم يكن مالا مسوما في الخلل في مرمى ان يصير مالا مسوما في  
 النسيان بالخلل والخلل وجوب ضمان العصب والا يلاف يمسكون اهل المعصوب والمسلم مالا مسوما في الخلل  
 ولا يثبت على ذلك لخال الامر والحسن وماله مسوم في الخلل مسوم بالعصب والا يلاف رايها  
 ان السرم معصا من مرمى لم يمسك سرف اخر روا كل الخمر في مرمى عن سعد بن ابي كرم الله وجهه انه قال  
 امرنا ان نتركهم وما ندوس رملهم لا نكذب وقد اواصر اخر را كل الخمر وفلما لم يمسك في ذلك وبني  
 الصمان بالعصب رايها لا في سبي الى العرص لان السبه اذا علم انه اعيب اهل لا يوجب ضمانه عندنا على  
 ذلك في ذلك معصا من مرمى لم يمسك المعنى وانه سبب حرمه في الخمر اعلم را كل المسلم حرمه في او مسلم  
 في ذلك سبب العاصب ارحمها فلا ضمان عليه لو اسبيلك كما تضمن خلاصتها لان العيب حتى وجوده في سبب  
 لو حرم الصمان لم يوجب من العاصب صبح آخر لان الخلاله ليس من حرمه فلا يضمن وان اسبيلك فدون حرمه

صنع آخر سوى العصب وهو ثلاث حل ملوثة للمعسر منه فممن روعب مسلم من سرائر سلاله فلي  
في يد ضمن فممنه طلبة لا ممر على لك وانتهى سبحانه ومعالى اعلم على هذا حرج ما اذا استخذم عند رجل غير  
امر او مسمى حاحه او فاد انه له او ساقا اركها او حمل عليها صبرا صاحبها انه ضامن بذلك سواء علق  
ذلك الخدمه او في مصفه في حاحه او ماب حجب اسه لان بذلك كات باسعه عليه وان انت بذال السرف طله وقد  
فوت بذلك العصب ولو دخل دار انسان بمراده وليس في النار احد فذلك في دم يسمى فولهما  
وعند حمد ضمن وقد كرم المسئله فيما سدم ولو جلس على فراش عا ر ساطع عه اذنه فذلك لا ضمن  
الا لجامع لان هو بذلك في تحمل السل لا يحمل بدون السل فلم يحق العصب ولا تحب الضمان والله  
سبحانه ومعالى اعلم

فوق قيل في واما حكم العصب فلهي الاصل حكمان احدهما رجوع الى الآخر والثاني رجوع الى الدماء اما الذي  
رجوع الى الآخر فهو الامم واستحقاق الواحد اذا فعله عن علم لانه معسره اركان العصب على سبيل العبد  
سبلا لاستحقاق الواحد وقد روي عنه عليه الصلا والسلام انه قال من سب سوا من ارض فآثره الله تعالى  
من سبع ارضين يوم القامه وان فعله لا عن علم بان طي انه ملكه فله واحد طله لان الخطا مرفوع الواحد سرفا  
بتركه دما التي عليه الصلا والسلام سوله عليه الصلا والسلام ان سبوا احدا من سبوا ارحاما ر فوله سله  
الصلا والسلام رفع عن امي الخطا والناس ما اسكره هو اعلمه (واما) الذي رجوع الى الدماء انواع بعضها  
رجوع الى حال تمام المعصوب وبعضها رجوع الى حال هلاكه وبعضها رجوع الى حال نقصانه وبعضها رجوع الى  
حال ربا نه (اما) الذي رجوع الى حال تمامه فهو وجوب رد المعصوب على العاصب والكلام في هذا الحكم  
بلايه مواضع في ثمان سبب ووجوب الرد وفي ثمان شرط ووجوبه وفي ثمان ما سبب المال به سببا اما السبب  
فهو احد مال الله بمرابه لقوله عليه الصلا والسلام على الدماء احب حتى رد فوله طله الصلا والسلام لا احد  
احدكم مال صاحبه لا عا ولا حا فاذا احد احدكم عسا صاحبه فادع له ولا الا احد على هذا الوجه معصه  
والرد عن المعصيه واجب وذلك رد الما حود وحب رد الما زاد المقسطه كما يحسد رد الاصل لو حود سبب ووجوب  
الرد فيه ومو به الرد على العاصب لا يها من صر وواب الرد فا ارجب عليه الرد وحب له ما هو من صر ربه كافي  
رد العا ربه (واما) شرط وجوب الرد فاما المعصوب في رد العاصب حتى لو هلك في يد او اسهل صور ومعنى  
او معنى لا صور يقتل الحكم من الرد الى الضمان لان المالك لا يحمل الرد وعلى هذا حرج ما اذا كان المعصوب  
حظه فرفعها العاصب او بوا فمرسها حتى سب او فله فمرسها حتى صار سحر او صبه حسا حتى صار  
دحاحه او فله فمرله او عر لا فسجه او بوا فمعه او حاطه مضى او لحافسوا او طحه او ساء فذبحها او سوا  
او طحها او حطه فطحها او فمهاق او سبها فمصر او ساق فمصر او حدها فمصر به سبها اركها او صررا  
بحا فمعه آبه او ربا لله فمعه او امحد حرقا او لافطحه آخر او نحو ذلك انه ليس للمالك ان يصر سبها  
ذلك عدا و بول ملكه نعمان المثل او الاسمه وعند السافعي له ولا له الاسه داد ولا رول ملكه ووجه قوله ان اب  
المعصوب وعنه فام بعد فعل العاصب راحا فاب بعض صانه فلا سئل حتى الاسر دا كما اسبته باسعه  
ولم يحطه او صبه احمر او اصفر لان المالك المعصوب كان باسا للمالك والمأرض وهو فعل العاصب حو رول  
يصلح سبنا سوب المالك له فليحق بالدم فحق المعصوب على ملك المالك حتى له ولا له الاسر دا (ولما) ان فعل  
العاصب في هذا الموضع وقع اسهلا كالللمعصوب اما صور ومعنى ارمي لا صور فمرول ملك المالك عر سئل  
ولا نه الاسر دا كما اذا اسهلته حتمه وادله تحق الاسهلال ان المعصوب بدمه و صار سا آخر سئل  
الله تعالى راحدا لانه لم يمس صور به ولا معا الموضوع لفي بعض المواضع ولا اسمه فنام الاعان تمام به رها

ومعها المال به مباح ومعهما من الثمن القبور فمداف بها الموضوع له المطلوب منه ماد فكان فعله اسهالا  
 للمعصوب ضرره ومضى او مضى فمطل حتى الاسر داداد المال لا يحمل الرد كالمالك الحي ولا نه اذا حصل  
 الاسهال ر ر ملك المالك لان المال لا يملك المالك كافي المالك الحي فسطع ولا نه الاسر داد ضرر  
 ولان الاسهال بوحسب ان المال او النسيه للمالك لوقوعه اعدا عليه او اصرار به وهذا بوحسب وان لم يكن  
 المعصوب لما ذكر ان شاء الله تعالى وادار مال المالك بالنسيه من المالك للعاصب في القصور لو حود سب  
 السوب في محل قابل وهو اسباب المالك على مال غير مملوك لاحد به من ان فعله الذي هو سب لسوب المالك مباح  
 لا حيل فيه بخلاف سب المالك به وعلى هذا حرج ما اعقبنا او آخر او صاحبه فادخلها في سبانه لا ملك  
 الا انه داد عذبا وعصر ملكا للعاصب بالنسيه خلافا للسب في رحمه الله فهو على اصله المعهود في حسن هذه المسائل ان  
 فعل العاصب حطوره فلا يسلخ سبنا ثوب المالك لكون المالك نعمة وكرامه فالحي فعله بالعدم سر عا في ملك  
 المعصوب منه كما كان (ولنا) ان المعصوب لا يدخل في الساء والركب صار سبنا آخر عر الاول لا خلاف  
 المتعدا المطلوب من المركب المطلوب من المرد فصار سبنا له فكان الادخال اهلا كامعنى فوحسب روال  
 ملك المعصوب منه وعصر ملكا للعاصب ولان العاصب ضرر سبنا والمالك وان كان ضرر ر ر و  
 ملكه ايضا لكن ضرر دون ضرر والعاصب لا يملكه عوض فكان ضرر العاصب اعلى فكان أولى بالدفع ولهذا  
 لو عصب من آخر حيا لحاط به بطن سبه او دانه يقطع حتى المالك كذا اهداود كذا الكرخي رحمه الله ان موضوع  
 مساله الساحة ما دأبى العاصب في حوالى الساحة لا على الساحة فاما دأبى على سبنا الساحة لا سبنا ملك  
 المالك بل سبنا ر هو احبار القصة ان حمر المهدوان رحمه الله لان السبنا ادا لم يكن على سبنا الساحة لم يكن العاصب  
 مسددا بالمسالة حتى ارأه للعدوى او اكان الساء عليها كان مسددا على الساحة فهو ال بعد به بالنسيه والصحيح ان  
 الخواص الموضوع بالخلاف الفصل ما لا يملك ما كان لا يملك رد الساحة لان سبنا الساء وزوم ضرر  
 منه هذا موضوع المسالة حتى لو كان عكسه الرد دون ذلك لا يملك حتى المالك الا ساق ل يومر بالرد ولو سبنا الدار  
 في حيا للعاصب او بعد وفاته كان صاحب هذه الاسا اسو الغرماء اعني فلا يكون احصى سبنا من ذلك لان  
 ملكه فدرال عن النفس الى النفس فمطل احصاؤه بالنسيه وكذلك لو عصب حوا حمله ر سبنا لاسب ل  
 للمعصوب منه عليه وهو سبنا الساحة ادا حمله ساء ولو عصب حمله فسبنا حمله اذ رعا كان له ان احد  
 احد وع لان من المعصوب فاقه واساق في الاخر سبنا السوب ادا قطع ولم حظه ولو عصب اوصافى عليها او  
 عرس فيها لا يقطع ملك المالك ومال للعاصب افعل الساء والعرس ورد هافارعه لان الارض بمحال لم سعر ولم سبنا  
 سبنا آخر الارض انا لم يترك سبنا واسحاو رها لسا والعرس بخلاف الساحة لسا ركب رصارب من حمله  
 الساء الارض انه سبنا الكل سبنا واحد فان كاس الارض سبنا سبنا ذلك فله المالك ان يصيب له فبها الساء  
 والعرس مملوغة ويكون له لسا والعرس لان العاصب ضرر بالنسيه من الترفى ملك فبها بالقطع والمالك ايضا  
 سبنا سبنا ملكه فلم رعا به الخاسر وذلك فبها ولو عصب ردها ر فيه فبها انا او ضرر به درا عمو  
 دناير فله مصر منه ان احد ولا يقطعه سبنا لسا الصبا عه على قول اني حسمه رحمه الله وفي قوله لا اسئل له على  
 ذلك وعلى العاصب ممل ما عصب واجمعوا على انه ادا سبنا ولم يصعبه او حمله من سبنا او مظلوا او مودرا ان له ان  
 سرده ولا شئ عليه (وجه) فوله ان صعب العاصب وقع اسهالا كالان المعصوب بالصبا عه صار سبنا آخر  
 دسبه ما دأبى اعتب حد دنا فحد سبنا ر سبنا وجه قوله ان اسهالا التي احر احصه من ان كرس منه انه متعده  
 موضوعه مملوغة منه عاده ولم يوحدها لان المطلوب من الذهب والنسيه اعني هو فبها بعد ما سجدت الصبة  
 فلم سبنا الاسهال به ومضى على ملك المعصوب منه ولو عصب صبرا او نحاسا او حديد افسر به آنه نظران

كس باع ربا فويل لحرف ادى كمان اذهب وانقصه لانه خرج اليه من البيع شيء حيا وور و  
 كان باع من الناس له ارب ملا حلاف لا يخرج عن كونه مورا حلاف الذهب وانقصه لان ارب  
 فيما اصل لا يسور سوجه ادا ولوسب و فله و خدرا و سها و سوه رلا فله لا يسع حق  
 اذ لك اذ ارج ليس باسهل بل فوسن رحيب لا يوحى رال اليه بل يوحى احاد رال اليه على ما ذكره  
 في موضع ان سا الله على (واما) سان ما نفعه اما له منه ذال المعصوب فمولى واما سوه الاصل ان  
 الملك يه منه ذال المعصوب باسب بد عليه لانه حيا و معسوبا فوسب بد عه ودا سب سله فدا الى  
 بد فوال ذال العاص صرور الا ان بعضه باسب على هذا خرج المسائل اا كان المعصوب عند اذ سجد ارب  
 بوا فله اوداه وركها او جل عليها صر منه ذال ربه العاص من اعيان له فلباسوا علم ذال انه ملكه ارب  
 علم لان اسب الذلى العاص حتى حلف العلم او اقبل رطبا في كل العلم سراط الحق العاص لا يكون سراط  
 لطره وكذلك لو كان معاصه كنه لانه ارب بد سله وطلب ذال العاص وكذا اا اطمعه العاص به ارب  
 الضان عند ما وعد السابى رحمه الله لا ارب وحه قوله ارب ذال حب اطمعه وطمعه ارب ملكه فوسب  
 عه السان (ولما) انا كل طعام سبه فلا سح الضان على ع كمالو كان ذال العاص وسيله ملكه وقوله  
 العاص سوع بل فوال س اسر سبه حب ساول من عر سبه ارب ملكه ارب العاص والمعب سبه  
 لا سح السان على عر ولو كان المعصوب عدا فارب من العاص للخدمه او بوا فارب سبه للنس اوداه  
 للركوب وقل العاص الاحار رن عن السان لان الاحار اا سح سرب ذال العاص على الخيل بذار ارب  
 بد حقه فطل ذال المعص صرور فوا عن السان حتى وحب عليه الاحار مالا احار ويا لوى العاص اذا ارب  
 العدا المعصوب من مولا لى له حاشا فملوما انه سب حاشا العاص سب سدى نالسا لان اربا عن ارب  
 س انوصى سب سله وحب الاحر والاخر فى استجار العدا والوب حب التسلم هو التخله وها سح  
 بالعمل سب التخله ذال اربا ولوروح الامه المعصوبه من العاص لا سب سب سب سب سب سب سب سب  
 حبه رحمه الله وعدان يوسف رابا على ارب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب  
 السوع فى بيان حكم السع ولواسا ح العاص لتعلم العدا المعصوب سب سب سب سب سب سب سب  
 سب  
 او بعد سب  
 الاحار عله لسطل سبه ذال العاص سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب  
 على ما سب  
 واه سب  
 والناب ملك العاص المسبون (اما) وحب السان والكلام فى سب سب سب سب سب سب سب  
 وحب سب  
 ان يكون عله سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب  
 العاص سب  
 سب  
 ولان سب  
 العدا وقال ربه رحمه الله اخور والنس مضمون ان سبه لا سب سب سب سب سب سب سب  
 لا سب



قيل معنى هو ان اسمه لا التل المتك والاصل في ان الله ما زوى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 عدد من سر تك اعني أحد مما سمعته معجب فيه للذي لم يبق والصق الواردى العبد يكون وارداى انا لا كل  
 ما لا ممل بدلاله وانه سبحانه وعالي اعلم (واما) شرط وحوب البان شرط وحوب صمان التل وانسمه على  
 العاصب غيره عن رد المعصوب ما امما راعيل رد على الوجه الذي أحد لا تحب عليه الصمان لان الحكم الاصلى  
 للعصبة هو وحوب رد عن المعصوب لان بالرد مودع حقه الله وبتدفع الضرر عنه من كل وجه والصمان حلف  
 من رد العاصب واما اعتبار الى الحلف عند العجرى رد الا حلف رسوا عجرى الرد سله بان اسهل كنه او سئل عر  
 ان اسمها كنه عر أو أوفه سمار بهان هلك سسه لان الحلف انما صار مقصودا بالعصبة السابق لان فعله لك لا بالهلال  
 لان الهلال ليس صمعه لكى عند الهلال صر الصمان لان عد صر العجرى رد العاصب فصر الصمان وعلى هذا  
 خرج ما اذا اعى العاصب هلال المعصوب ولم تصدقه المعصوب منه انه طلب منه منه فان اقاما والا حنسه  
 انما صر منه طلب على طه انه لو كان يده لا طهره ثم قضى عليه بالصمان لان ذلك ينافى عجرى رد العاصب  
 كى كان عليه من فطر له فا عى الا فلا من شرط الخطاب ما اء السماء ان يكون المسئل موجودا فى ادى  
 الناس حتى لو عصب ساهه ممل ما يطع عن ادى الناس لا خاطبه انه لئلا لا به ليس بدور بل بخاطبه بالنسبه  
 ولو اخصا فى حال انقطاعه عن ادى الناس فقد اختلف اصحابنا البار به قال ابو حنيفة يحكم على العاصب بسمه يوم  
 يحسمون وقال ابو يوسف رحمه الله يوم القيت وقال جدير رحمه الله يوم الا سطا وخجه قوله ان العاصب اوجب  
 المسئل على العاصب والمصير الى السمه للعدو والعدو رحيل سبب الا سطا فصر سبه يوم الا سطا كما لو اسلم لك  
 فى ذلك الوقت رحمه قول ان يوسف رحمه الله ان سب وحوب صمان المسئل عند العدو والسبه عند العجر هو  
 العصب والحكم بغيره من وف وجود سبه وخجه قول ان حنسه عليه الزجه ان الواجب كان ممل المعصوب  
 وما لا سطا عن ادى الناس لم سطل الواجب لان الاصل ان ما سب سى لوم التاد وبوم العود هما بان لا يرى  
 ان للمالك ان يحمار الا سار الى وف ادرا كه فاحد المسئل ادا ملى التل واحدا بعد الا سطا فاما سب حنسه من  
 انسل الى السبه بالمسبومه فصر سبه وف اخصومه اما علم العاصب بكون المعصوب ملك عر فليس شرط  
 لو حوب الصمان حتى لو احدث ما لا على وجه عى انه احدثه ظاهر اوى الباطل خلافه كما اذا اسه ملى سا او ملكه توجه  
 من الرجو فصر سبه ثم من انه مسجى بضم لكى لا ام عليه لان العلم ليس شرط لحد والعصبة رهو شرط  
 سوب المواخذ قال انه سبحانه وعالي وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به ولكن ما عذب لو بكم (واما) وف  
 وحوب الصمان فوف وجود العصب لان الصمان محب بالعصبة وف سوب الحكم وسر وجود سبه فصر  
 فيه المعصوب يوم العصب حتى لا سمر سمر السمر لان السب لم سمر ولا سمر الحلف ايضا لان راجع السمر لسور  
 محذره انه سبحانه وعالي فى قلوب عباده (واما) ما من خرج به العاصب عن عهد الصمان والذي يخرج به عن  
 عهد به سببان احدهما اء الصمان الى المالك او من يوم معامه لان الاصل فى طر فى الخروج عن عهد الواحب  
 او هو لو هلك المعصوب بئد العاصب الثانى فاعى السمه الى العاصب الاول راعى الصمان فى الز وانه المسهور  
 وررى س أى سب رحمه الله انه لا يرى الا حصا الباصى وجهه هذا راعى ان الصمان الواجب عليه للمالك ولا  
 سب عه الا لا مادا الى المالك وحدها وانه المسهور ان الصمان حلف عى العاصب فام معامه ثم لو رد العاصب  
 عن الصمان فكذلك اء السبه لان ذلك رد العاصب من حب البصى والثانى الا تراه وهو نوعان صريح وما يخرج  
 محرى الصريح بدلاله (اما) الاول فمحوى رد ارا على الصمان او اسطه على او وجهه ممل وما اسه ذلك  
 فراعى الصمان لا اسطه حتى سبه وهو من اهل الاساط والحلف قابل للسقوط فسقط واما الثانى فموان  
 محار المالك بضم أحد العاصب فدر الا حرك لان احصا رصده احدهما اراء الا حركه لاله كرا فاما عدم

فاما نحن الاحرار او سر بهر من احبارهمه انما على احبار الى واسم الله ممدود  
 ارا عن صبار المن رعي فاعني بد صبح الاروا وسد عدا خصار سدا حاما لتلاهم رحمهم الله روي روي  
 املا صبح وحده قوله الا اساط واسقاط الاعا لا قبل دلجى لعد ربي الله مقصوده كما كان  
 وا اهلك من (ولنا) ان المن صارت مقصوده من العصب لا العصب سب حوب العصب وكان  
 هذا ارا عن العبدان بد وجود سب وجوبه فصيح كالصواعق العاصي بعد اخرج من الموب را احلى  
 المعصوب منه العاصي بدل العصب صبح الناحل سدا اختار وعذر فلا سب اسد لا لا تترص (ولنا) ان  
 سدم المبرم في الترخي لكونه حار نحري الاعا لما في كتاب الترخي والاحل لا في التوازي وهذا المعنى  
 لا يوجد في العصب فبره وهذا ان الاصل هو في وم الناحل لانه سرى سدا من اهل في حله وهو الله الا ان  
 سدا الترومي باب الترخي لكونه حار نحري الاعا لما في كتاب الترخي والاحل لا في التوازي وهذا المعنى  
 المعصوم والكفر في هذا الحكم في مواضع في سدا اصل الحكم انه سب ام لا ربي الله روي روي في ربي الله  
 الحكم انساب (اما) الاول وهذا حلف العباد فيه قال اختار رحمهم الله سدا اكان الخلف لالسب اسد  
 وال الساعي رحمه الله لا سب اصلا حتى ان من عدا عداوا كسب في بدل العاصي ثم هذا بعد من  
 العاصي منه فال كسب ملك للعاصي عداوا بعد ملك للمالك ولوان العبد المعصوم من بدل العاصي وعرض  
 رد الى المالك فالمعصوم منه اعاد ان سدا اسطر الى ان طر وان سدا لم يطر وضمن العاصي منه ولو فيه  
 منه ثم طر العبد سدا ان احد صاحبه التسمه قول لله الى سدا روي سدا روي سدا روي سدا روي سدا  
 او سدا العاصي من التسمه فلا سب لعل على العبد عداوا وعد احد سدا روي سدا روي سدا روي سدا  
 يعود على ملك المالك بالاجماع وحده قوله ان المالك لا يملك من سب العبد لا سب سدا لانه حذور و اى سدا  
 وكرامه فلا سب سدا في حذور ولا في ضمان العبد لا سب سدا لعل على العبد عداوا وعد احد سدا روي سدا  
 المدر (ولنا) ان ملك العاصي روي عن الصبان فلو لم يملك ملك المعصوم منه عن التسمه لم يكن الاسد المثل لانه  
 ا اول ملك العاصي عن الصبان وانه بدل المعصوب لانه مدر منه ملك المعصوم منه التدل بانه لم يملك  
 عن المعصوم لاحصاء التدل والتدل على ملك المالك وهذا لا يجوز واد اقل ملك المالك عن المعصوم واما سب  
 بد على مال فان للملك لا ملك لاحد منه فملكه كما ملك الخطب والخمس سدا بد عداوا روي سدا روي  
 سب الملك فهو باح لا خطر فيه حاران سب الملك بخلاف المدر لانه لا يحمل اسدا الملك روي ملك الملك  
 لكن لا ملكه العاصي لعدم قول الخلف ا ملك اسدا وهذا بخلافه وانه تعالى اعلم ولو احد صاحبه التسمه قد  
 العاصي ان احتياقي التسمه وفي الناحي بالتسمه قول العاصي وسمه ثم طر العبد في ظاهر الروا ان  
 المعصوم منه الخمار ان سدا روي بالاحود وول العبد العاصي وان سدا رد الماحود واحد العبد لانه من ايم  
 الماحود بعض بدل العبد لا كله فملك بدل المعصوب بانه قد سب له الخمار وان اسد اذ العبد العاصي  
 محسب العبد حتى باحد التسمه روي العبد في بدل العاصي هل ردا التسمه روي سدا روي سدا روي سدا  
 التسمه ان كان في منه العبد فصل على ما احدث وان لم يكن فيها فصل فلا يبي سوي له التسمه وروي سدا روي  
 رحمه الله انه اذا طر العبد وسمه اكرماه اذ العاصي والمعصوم منه الخمار على ما اذا ما اكرامه فصل من ملك  
 العاصي او اقل منه فلا سب لباحه عليه وهكذا فصل الكرخي رحمه الله لانه روي روي ملك هذا التدل في  
 ظاهر الروا انه ان الخمار من غير فصل ولو احتياقي ردا التسمه فادعي العاصي اما حذبت بعد التسمه اى  
 المعصوم منه اما كانت قبله كان الخمار من حذر من لنا منه ان القول بول العاصي لا المثل فصيح ولا صبح  
 السب (واما) روي سب الملك فهو روي روي العصب لان الملك في ضمان سدا الى روي روي العصب فكذا

في السموم فظم في الكسب والعلم الزرع وامام شرط سوب الملك في المضمون ما هو شرط سوب الملك في الصمان  
 وهو احسار الصمان عند ان يحضر حمة الله فالمعصوب فل احسار الصمان على حكم ملكه عند فانه لو اراد ان لا يحسار  
 الصمان حتى يهلك المعصوب على ملكه وكون له بواب هلا على ملكه ومخاصم العاصي في الصمة له ذلك رعدا في  
 يوسف ومحمد رحمهما الله هذا ليس شرط سوب الملك فل احسار في الصمان والمضمون جميعا وعلى هذا الاصل  
 بنى الصلح عن المعصوب الذي لا مل له على اصناف خمسة انه حار عند وعدهما لا يجوز (ووجهه) انما انما  
 ربح الصمان منس المخلات عد هما وهو مال معدر والزنا عليه تكون رابوا لم يوقع الوجوب على احسار المالك  
 عند ربح بوجهه الاحسار كمال الصلح بندر الصمة المعصوب هذا الدور لم يملك المعصوب به كانه باع من العاصي به  
 حار وانته على اعلم (واما) صمة الملك الناب للعاصي المضمون فلا خلاف به اتفاقا في ان الملك الناب له نظير  
 في حق ماذا التمس ان حتى لو باعه او وهبه او صدق به قبل اذا الصمان بعد كما بعد هذا التصرف في المسمى سرا  
 فاسدا واحتلتوا في انه هل نباح له الاسماع به ان ما كله نفسه او طعمه غير قبل اذا الصمان فاذا حصل فيه فصل  
 هل يصدق بالتفصيل قال ابو حنيفة رضي الله عنه ومحمد رحمهما الله لا حل له الاسماع حتى رضى صاحبه وان كان فيه  
 فصل يصدق بالتفصيل وقال ابو يوسف رحمهما الله يحل له الاسماع ولا يلزمه البيع بالتفصيل ان كان فيه فصل وهو  
 قول الحسن وزفر رحمهما الله وهو الناس وقول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله استحسان (وجهه) القياس ان المعصوب  
 مضمون لا يسل فيه وهو محمول للعاصي من وقت العقب على اصل استحسان فلا معنى للسمع من الاسماع ويوقع  
 الحل على رضاء المالك كما في سائر املاكه وطب له ارج لا به ربح ما هو مضمون ومملوك و ربح ما هو مضمون غير  
 مملوك طب له عده لما يد كرم ربح المملوك المضمون اولى (وجهه) الاستحسان ما روى انه عليه الصلوة والسلام  
 اصافه قوم من الانبياء فقدموا اليه سا مصلحه حمل عليه الصلوة والسلام بمصمه ولا سمعه فقال عليه الصلوة  
 والسلام ان هذه السا فتحرني امها فبحث به رضى فما لواهد السا لحار لدا محارها لبرصه سمها فقال عليه الصلوة  
 والسلام اطعموها الاسارى امر عليه الصلوة والسلام بان يطعموها الاسارى ولم يتنع به ولا اطلق لسانه  
 الاسماع بها ولو كان حلالا لاطل مع حصصهم وسد حاجتهم الى الاكل ولان الطب لا ينسب الا للمالك  
 المطلق وفي هذا الملك شبه المدم لانه ينسب من وقت العقب نظر بن الاسناد والمسند ظهر من وجهه وسعر على  
 الحال من وجهه فكان في وجود من وقت العقب شبه المدم فلا ينسب به الحل والطب ولان الملك من وجهه  
 حصل ينسب محطو راو وقع محطو را فانه لا يحل من حب ولا انما حة لا تتاع فل الارضا بوى الى  
 سلبت السبا على اكل اموال الناس بالاطل وفتح باب الظلم على الظلمة وهذا لا يجوز وعلى هذا اخرج ما اعصبت  
 حظه فطعمها انه لا يحل له الاسماع بالدهن حتى رضى صاحبه ولو عصبت حظه فرعها قال ابو حنيفة ومحمد  
 له ان يتنع به حتى رضى صاحبه وتصديق بالتفصيل وقال ابو يوسف لا تكر له الاسماع به قبل ان الصمان ولا  
 يلزمه التصديق بالتفصيل فظاهر هذا الاطلاق يدل على ان عدهما تكر الاسماع به حتى رضى صاحبه اما الصمان  
 وقرى ابو يوسف بن الزرع والطحن فقال في الطحن مثل قولها انه لا يحل الا تتاع به حتى رضى صاحبه لان  
 الحطة لم يملك الطحن وانما يرب صمها من الركب الى التربي فكان عن الحطة فاعبه فكان حتى المالك فيها  
 فاما خلاف الزرع لان السدر يهلك بالزراعته لا به عيب في الارض فخرج من ان يكون مالا مستوفيا فلم يسبق  
 للمالك فيه حتى لم يكر الاسماع به وكذلك قال ابو يوسف رحمهما الله فمن عصبت بوى فصار بخلا لا يحل الا تتاع  
 به كما في الحطة اذ ارعها وقال في الودى اذا عرسه فصار بخلا انه بكر الا تتاع به حتى رضى صاحبه لان الودى  
 ينمو بهلك والودى ردى هسه وروى عن ابي حنيفة السا اذ ادبحها فساها انه لا يسمع له ان ما كلها ولا  
 طعم احد احى يصمن السمه وان كان صاحبها ما اذ احاصر الارض الصمان لا يحل له اكلها واذا دفع العاصي

فصالح له الاكل كذلك اذا صممه اليك القصة وصممه الخاكم وهذا عندى ليس باحلاف رآه طهر  
 الزوايه مصر لا ترى لان قوله حتى رضى صاحبه عمله حمل الارضا ماذا الصمان وحمل الارضا ما حيا  
 الصمان ولمد كورهما مصر وحمل الحمل على المصروف حمل قوله حتى رضى على الارضا ما حيا الصمان ورضاه  
 لا على الارضا ماذا الصمان وقفا من الزوايه ولا يحمل له الا سقاع به قبل احبار الصمان وحمل مد سوا أدى  
 الصمان اولا وهذا قولهما وهو ما فى قول أنى يوسف رحمه الله فى السا المسويه انه حمل له الا سقاع ما حيا كلها  
 وطمعها من سوا أدى الصمان ام لا ولا خلاف فى انه اذا أدى الصمان انه عمل له الاكل وكذلك اذا امره عن  
 الصمان وكذلك اذا صممه المالك القصة او صممه التناصى لان القاصى لا يصممه الا بعد طلبه فكأنه احبها  
 للصمان ورضاه وعلى هذا يخرج ما اذا عصب عدا فاسقطه فصممه المله انه سمع من العصاب رغبة له وتصدى بها  
 فى قولها وعداى يوسف رحمه الله طيه اما صمن العصاب فلان الاستعلاء وقع بالاداء فمضمون قدر المالك  
 وطيب له قدر المضمون لان ذلك قدر ليس بريح والهي وقع عن الزرع (واما) المله فلهما عصب عدا وعداى ساقى  
 رحمه الله للمالك وهي فى نفسه مسئلة للمانع وقد مررت فى موضعها (واما) الصدق بالله وهى الاخر عددها ولا يها  
 حينه لخصوها بسبب حبب فكان سبيلها التصديق ولا يوسف انه عليه الصلوة والسلام نبى عن ربح ما لم يصن  
 وهذا ربح مضمون والخواب ان التجر لم لعدم الصمان بدل على الحر لم لعدم المالك من طرى الاولى لان المالك  
 فوق الصمان ولو عصب ارضا فربها كرا فصمها الزراعه واخرج بلابه اكرار عزم العصاب وانحراس  
 المال وصدى بالمفصل اما صمن العصاب فلان الماصى قصص الارض الزراعه وذلك ان يابى منه والعمار  
 مضمون الا لافى لا خلاف (واما) الصدق بالتصل فله حصوله بسبب حبب وهى الزراعه فى ارض العصب وان  
 كان الدر لكائه وطيب له قدر العصاب وقدر الدر لماد كرا ان النبى ورد عن الزرع رد ليس بربح فلم يحرم  
 والله سبحانه وعالى اسم وعلى هذا يخرج ما اذا عصب القفا فاسترى حاربها بالى ثم اسرى بالاقصى  
 حاربها فاعا سلاله آلاى انه تصدى بجمع الزرع فى قولها وعداى يوسف رحمه الله لا يرمه العبدى سى لانه  
 ربح مضمون ملوله لانه عدا الصمان ملكه مبنيا الى وف العصب ومحرر الصمان تكفى للطف فكأنما  
 اجمع الصمان والمالك وهما مولان الطيب كالا نسب بدون الصمان لا نسب بدون المالك من طرى الاولى وفى هذا  
 المالك سبه العدم على ما ينافى بدم فلا هذا لطف ولو اسرى بالالف حاربها بالى ثم اسرى بالاقصى  
 طعما ما سواى القى فكله لم يصدى سى لانه لم يحصل له الزرع ولان الحب ان نسب سبه بدم المالك والسبه  
 بوحب التصديق اما لا بوحب التصديق وعلى هذا يخرج ما اذا حلف المسودع احدى الودع بالاقصى حلفا  
 لا تهران المحلوط بصر ملكه عداى حبه رحمه الله لكن لا طلت له حتى رضى صاحبه على ما ذكر ان ساءه  
 على ولو اسرى بالدرهم المعصوم به ساهل محل له الاسقاع به أو يرمه العبدى كذا لكرهى رحمه الله وجعل ذلك  
 على ارضه اوجه امان سرائها وبدمها واما ان سرائها وبدمها واما ان سرائها وبدمها واما ان سرائها وبدمها  
 ان طلق اطلاقا وبدمها واداب الطيب فى الوحو كلها الا فى وجه واحد وهو ان جمع بين الاسار والى والعبد  
 مباد كرا بصر الصمان والتمعه انه اللب رحمة الله انه طيب فى الوحو كلها ود كرا او بكر الاسارى رحمه الله  
 لا طيب فى الوحو كلها وهو الصحيح (وجه) قول ابنى نصر وائى اللب رحمه الله على ان الواجب له ان يصر  
 دراهم مطلقه والمعقود بدل عما فى الدمه اما عديم الاسار فظاهر وكذا عديم الاسار لان الاسار الى الدرهم  
 لا عند التمس فان حبب الاسار لها بالعدم فكان الواجب فى دمه دراهم مطلقه والدرهم المعقود فلا عدا ولا حبب  
 المسرى والكرهى كذلك قول ادا ما كذا الاسار هو كذا وهو العدمها فاذا كذب بالدمها من المسار له  
 فكان المعقود بدل المسرى وكان حبا (وجه) قول ابنى بكر انه استعاد لخرام ملكا من طرى الحقة او السبه

فبب الحب وهذا لانه ان اسار الى الدرام المصوبه فالسار الى الهان كان لا يسم في حق الاستحقاق نعم في حق  
 حوار العدم عرفه حسن العدم وقره فكان المصوب بدل المسمى من وجه مقدمها او من غيرها وان لم سر لها وبعد  
 منها فقد استفاد بذلك سلامه المسمى في محك السبهه فحب الزرع واطلاق الجواب في الخافض والمضار به دليل  
 تحبه هذا القول ومن مساحم من احار القوي في زمانه مول السركي بسرا لا امر على الناس لا رد حام الحرام  
 وجواب الكس اقرب الى السر والاحباط والله تعالى اعلم ولان دراهم المصوب مستحبه الزد على صاحبها  
 وبعد الاستحقاق يفسح المسمى الاصل فمن ان المسمى كان موصيا بعد فاسد فلم حل الا نفعه ولوروح  
 بالدرام المصوب به امرا وسعده ان طهاا خلاف السراء لما ذكرنا ان عند الاستحقاق يفسح السرا والسكاح  
 لا يحل القسح ولو كان المصوب و ما فاسد في به حار به لا سعده ان طهاا ولوروح عليه امر ا حل به وطوها  
 لما قلنا والله عز وجل اعلم واما الذي يتعلق بحال نفعان المصوب فالكلام فيه في موضعين احدهما ان كان ما يكون  
 مضمونا من النفعان وما لا يكون مضمونا منه والثاني في بيان طريق معرفه النفعان اما الاول فيقول وبالله التوفيق  
 اعرض في بدل العاصب ما نوجب نفعان منه المصوب والمعارض لا تحل امان ان يكون سر السر واما ان يكون  
 قواب حر من المصوب او قواب صبه من عوب فيها او معنى مر عوب فيه فان كان سر السر لم يكن مضمونا لان  
 المضمون نفعان المصوب ونفعان السر ليس نفعان المصوب بل لقصور عنه والله تعالى عر سانه في قلوب العباد  
 لا يصح للمدعيه فلا يكون مضمونا وان كان قواب حر من المصوب او قواب صبه من عوب فيها او معنى مر عوب  
 فيه فالمصوب لا تحل امان ان يكون من عر اموال الزنا واما ان يكون من اموال الزنا فان كان من عر اموال الزنا  
 يكون مضمونا اذا لم يكن للمصوب منه فيه صبح ولا احسار لانه هلك بعض المصوب صور ومعنى او معنى  
 لا صور وهالك كل المصوب مضمون بكل السبهه فبالله نصبه يكون مضمونا سدر لما ذكرنا ان ضمان  
 العصب ضمان حر انا ب فمصدر مذكر الثواب وعلى هذا مخرج ما اذا سقط عضو من المصوب في بدل العاصب  
 ما فيه سواه او لم يضره ما به او عرج او سلب او عوى او عور او صمم او بكم ارجى او مرض اخرانه ما حدد المولى  
 وبصمه النفعان لو جرد قواب حر من الدين او قواب صبه من عوب فيها ولو زال الناص من عبه في بدل المولى  
 او اطلع الخي رد على العاصب ما احسد منه سبب النفعان لانه من ان لك النفعان لم يكن موحا للنفعان لا بتمام  
 شرط الوجوب رهو العرجى الاستفاد على طريق الدرام كذلك لو ان المصوب من بدل العاصب من سد او اومه  
 الم يكن اى سبب ذلك او رتب الحار به للمصوب به او سره اذا لم يكن رتب قبل ذلك ثواب معنى مر عوب فيه وهو  
 الضمانه عن هذه النادوراب ولهذا كانت عوبه موجه للرد في باب السمع وحمل الاق على المالك وهل رجح به  
 على العاصب قال ابو يوسف رحمه الله لا رجح وقال حماد رحمه الله رجح (وجه) قوله ان الحمل من ضروراب رد  
 المصوب لان رد المصوب واجب على العاصب ولا يحكه الزد الا باعطاء الحمل فكان من ضروراب الزد فيكون  
 عليه موه الزد (وجه) قول ابي يوسف رحمه الله ان الحمل لا يوجب للمالك والمالك للمصوب منه فيكون  
 الحمل عليه كذا واه الحارحه ولو قبل العدم المصوب والحار به للمصوب به في بدل العاصب فتلا او عصى على حر او عدى  
 من امواد وها حارحه رد الى مولاوه حالها معه بحاسه او اقره لان الملك له ورجح المولى على العاصب الاقل من  
 فيه ومن ارس الحاربه لان هذا الضمان لا يوجب سبب كان في ضمانه ولو اسبب لرحل مالا بخاط المولى بالسبع  
 او اقتداء ورجح على العاصب الاقل من فيه ومما اذا عه من الدس لما قلنا ولو قبل المصوب منه في بدل العاصب  
 ضمن العاصب فيه بالعيب ولا ضمن من فيه قبل منه لان قتله عبه هدر وفسار كونه حفا به ولو كان  
 المصوب امه فولدت ثم قتل ولدها ثم مات ضمن فيه الام لا تضمن فيه الولد لانه امانه وكذلك اذا كثر  
 المصوب في بدل العاصب من العلام الحار به ان عصب عدا سا باصباح في بدل العاصب او حار به سانه فقارب

غوراني يدعى النعمان لان الك وجب ثواب حر أو صفة مرغوب فيها وكذلك اذا نسب حر به اهدأ  
 ونكر يدعى بذلك العاصب لان هو الذي من صفة مرغوب فيها الا ترى الى قوله عز وجل وكواعب اترابا وامارسا  
 الخسنة للامر فليس بمسمون لانه ليس بعتاب بل هو ريد في الرجال الا ترى ان خلق الخسنة بوجوب كمال الله  
 وكذلك لو عصب عداها فها هي التران الملمة او معة وفي الخسنة سمن لان العلم بالتران بالخسنة معنى مرغوب  
 فيه واما حبل الخمار به المصوب به ان عصب حار به حبل في يد فان كان المولى احب اليه بذلك العاصب لاسي على  
 العاصب لان النعمان حصل سمن المولى فلا يضمنه العاصب كما لو عصب المولى في يد العاصب وكذلك لو حبل في يد  
 العاصب من روح كان لما في يد المولى لان الوط من الروح حصل بسلك المولى وساركا به حصل منه او حبل  
 في يد وان حبل في يد العاصب من رما احدها المولى رصمه فسان اخل والكلام في قدر السمان قال ابو يوسف  
 رحمه الله سطر الى ما تقصها الخيل والى ارس سب الزنا فسمي الا كثر به دخل الاهل فيه وهذا اسحسان راسا  
 ان يضمن الامر من حملا وروى عن حماد بن عمار انه اخذ التماس (وجه) السمان ان اخل الزنا كل واحد  
 منهما على حد فكان السمان الحاصل بكل واحد منهما سبعا على حد فمرد سمان على حد (وجه)  
 الاسحسان ان الجمع من الصبيان غير حك لان ضمان الخيل اتماما حصل سب الزنا فلم يكن سبعا فانسب على حد  
 حتى مرد حكم على حد فلم يضمن احدهما وحملا الا كثر لان الاهل يدخل في الا كثر ولا يسور دخول  
 الا كثر في الاهل فان ردوا العاصب حملا ما سمن في المولى من الولاد ففي ولدها ضمن العاصب جميع فسماع  
 اني حسبه رضي الله عنه وعدما لا يضمن الا تضمان الخيل خاصة (وجه) قوله ان الرد وقع بمحض العاصب  
 في القدر المردود وهو ما رواه السمان الحبل والحلال بعد الرد حصل في يد المالك سب وحديثه وهو الولاد فلا  
 يكون مضمونا على العاصب كما لو مات سب آخر وكانوا باع حار به حبل فولدت عبد المسري مما سمن ساسا  
 انه لا يرجع المسري على الناح نبي كذا هذا وجه قول ابي حنيفة رحمه الله ان الموب حصل سب كان في ضمان  
 العاصب وهو الخيل وانما لان ذلك افسى الى الولاد والولا افسى الى الموب فكان الموب مساويا الى السب  
 الساني واذا حصل الحلال لتلك السب سمن ان الرد يسبح لا بعدا من شرط محبة وهو ان يكون الرد ممل الا حتم  
 جميع الوحو فباركها ولدت في يد العاصب ما سمن الولاد ولو كان كذلك سمن العاصب جميع فسماع كذا  
 هذا محلا في مسألة السبع لان الواجب هناك هو التسليم اسدا لا الرد وقد وجد التسليم خرج عن العهد بمحلا في  
 الخراج اذ انما مكرهه ما سمن الولاد انه لا سمن لاسها عزمه والاحد للمرء الرد على وجه الاحد بمحلا في  
 الامنة ولو كانت الخمار به رب في يد العاصب ثم ردها على المالك حبل في يد وقصها السرب سمن العاصب  
 الا كثر من تضمان السرب ومما قصها الزنا في قول ابي حنيفة عليه الرحمه وعدما ليس عليه الا تضمان اربا (وجه)  
 قوله ان الضمان حصل في يد المالك سب آخر ولا يضمنه رحمه الله ان السمان حصل سب كان في ضمان  
 العاصب فمما في ضمان الى حسن وجود السب في يد العاصب سب وحديثه وهو السرب فلا يكون مضمونا على  
 العاصب كما لو حصل في يد المالك فان وجهه رضي الله عنه نظر الى وف وجود السب ومما طر الى رف سرب  
 الحكم وهو الضمان ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله فمن اسدى عدا او حده ما ح الدم قبل في يد المالك يانه يتضمن  
 العدا ويرجع على الناح بكل الضمة وكذلك لو كان سارا فاطم في يد رجع نصف اعر اعشارا للسب الساني  
 وعدما يفسر الحكم على الخالو يكون ضمان المسري ويرجع على الناح ضمان السب فان هل كف ضمان  
 الضمان اني سب كان في ضمان العاصب وذلك السب لم يوجب صراحا حواف كف ضمان الخراج اليه  
 ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله في سبوا اذا رادوا رحوا عدا ما ماله خيرات اهم لا يضمنون ضمان الخراج لان  
 ما دهم لم يوجب صراحا حواف نصف ضمان الخراج لها كذا هذا هل ان الضمان لا ضمان الى السب

[illegible]





[illegible]

النصف عند انحلاله للساقى رحمه الله ما على الاصل الذى ذكرنا من كل المصوب اما منه او ذهب وبهم  
 بد العاصب او همه فالملك بالخيار ان سا احد منه ولاسى له عنه ان سا صمه فممنه حلف الخس  
 لان الخود لا قسمه لما مر اذ هاء امع الاصل فتصومه خصوصا اذا حطب صمغ العاد ولا بد من التصمى  
 والتصمى بالمل غير مكى لانه لا مل له فوجب التصمى باسمه لا بسبيل الى قسمه بمخلافه يودى الى اراء  
 فلم يسمه بخلاف حلفه بخلاف الدراهم والدنانير لان حاله انما هو المثل مكى وهو الاصل فى الباب ولا بد  
 على الاصل من غير ضرر ولو قس على ما قسمه من خلاف الخس ثم تفاعل الصاه من الخاس لا سئل السا  
 عند انحلاله لانه صلى الله عليه وسلم لان القسم فامسما المى رعد رفر رجه انه سئل لانه صرف وكذلك آية النسر  
 والخاس السه والخصاص ان كان ساع ووراهى وآية الذهب والفضة سوا لهما اا كان ساع ووراهى عرج  
 بالصاعه عن خذ الورن فكان موربه فكان من اموال الرما كالذهب والفضة انهم فى بد العاصب منه  
 او غير حذب صاهب فاحس او ستران سا احد كذلك ولاسى له عن وان سا ركه سله باسمه من اذرام  
 والدانير ولا يكون اتصاه من سخرط لا لا حجاج وكذلك هذا الحكم فى كل مكمل مرور اذ اقس من وصه  
 لاهن الكل والورن وان كان ساع عددا فاكسرت او كسرت ان كان ذلك لم يورب فيه سافا فاحس لى لصاحبه  
 فيه حجاره له رلكه باخذها وسمه بصفان السه وان كان اورب عما فاحس فاحسها بالخيار ان سا احدا  
 واحد فسمه بصفان وان سا ركه اعلى وصمه فمما يتحاطو على هذا عرج ما اعس سترافصار حلالى بد  
 اولها حلسا فصار محصا او عا فصار رنا اورب طافصار ما ان المصوب منه بالخيار ان سا احد ذلك الثنى منه  
 ولاسى له عن لان هدم من اموال الرافلم سكى الخود فها سارا فامصومه فلا ركن مصومه وان سا ركه سلى  
 العاصب وصمه بل ما عس لى كرافما سدم واما طرى مرفه بصفان فهو ان سوم محصا و سوم بد العاصب  
 فحب قدر ما سها لانه لا يمكن مرفه قدر بصفان الا به الطرى رانه سحاه وطالى اسم واما ادى على حال  
 رنا المصوب فقول وبانه التوفى اذا حذر ما فى المصوب فى بد العاصب لرا لا حلو اما ان كان  
 منصفه عن المصوب واما ان كان منصفه فان كان منصفه عنه احد هذا المصوب منه مع الاصل ولاسى  
 عنه للعاصب سوا كان مولد من الاصل كالولد والامر واللى والصوب او ما هو فى حكم المولد كالارس العنار  
 عر مولد منه اصلا كالكسب من الصد والهبة والصدقه ونحوها لان المولد معها ملكه فكان ملكه وما هو  
 حكم المولد بدل حر مولد او بدل ما له حكم الحر فكان مملوكا له وغير المولد كسب ملكه فكان ملكه راما بدل  
 النفعه وهو الاخر ان آخر العاصب المصوب ملكه للعاصب عدما و بصدى به خلاف الساقى رحمه الله ما على  
 النافع ليس باموال مضمونه ما سها عندنا حتى لا يسب بالعصب الا لاف واما فتوم بالعدو واه وحده من العاصب  
 وعند هى اموال مضمونه ما سها مضمونه بالعصب والا لاف كالاغان وفند كمال السله فها سدم امه سحله  
 وبما لى اعلم وان كان منصفه فان كان مولده كالحس والجمال والسنس والكرو ونحوها احد المالك مع  
 الاصل ولاسى عنه للعاصب لانها مع ملكه وان كان عر مولد منه سطران كان الرما عن مال مضمون نامى  
 المصوب وهو باع للمصوب والمصوب منه بالخيار على ما ذكرنا ان سا الله تعالى وان لم يكن عن مال مضمون فم  
 احدها المصوب منه ولاسى للعاصب وان كان عن مال مضمون وليكنه ليس ببيع للمصوب بل هى اصل  
 سها رول عن ملك المصوب منه وسر ملكا للعاصب للصمان وسان هذا فى مسائل اذا عس من انسان  
 يوما فصمعه للعاصب فصمعه نفسه فان صمعه اخر او اصغر والعصر والرعران عرهما من الالوان سون السدا  
 فصاحب الثوب بالخيار ان سا احد الثوب من العاصب واسطا ما اراد الصمعه فاما لانه احد الثوب فلان ان  
 ملكه لينا اسمه ومعا وا احيان مارا الصمعه فله فلان للعاصب عن مال مضمون فام فرسبيل الى اصل

ملكه منه عن صمان فكان الاحد سائر رايه للعاصي وان سا رل الثوب على العاصي وصممه  
 قبه و نه اصن يوم العيب لانه لا سئل الى حر على احد الثوب ادلا ملكه احدها لصمان وهو قبه  
 ماراد الصنع منه ولا سئل الى حر على الهان لانها سائر سب وحب الهان منه وقيل له احارنا لك  
 وهو ان رل الثوب على حانه وكتان الصنع منه للعاصي فصاع الثوب وصم اصن على قدر حبهما  
 كما اذا اصنع لا فعل احدا لان الثوب ملك المعصوب منه والبيع ملك العاصي والتمييز مصدر فصارا  
 سر ملك الثوب فصاع الثوب وصم اصن بينهما على قدر حبهما واما كان احار للمعصوب منه لا للعاصي وان  
 كان للعاصي منه ملك ايضا وهو الصنع لان الثوب اسئل والصنع تابع له فحصر صاحب الاصل اولى من ان  
 يحصر صاحب البيع وليس للعاصي ان يحبس الثوب بالمعصوب لانه صاحب بيع وان صممه اسودا حلف منه قال ابو  
 حنيفة رحمه الله صاحب الثوب بالخمار ان سائر كحلى العاصي وصممه منه و نه اصن ران سا احدا الثوب ولا  
 بي للعاصي بل نصممه للعصيان وقال ابو يوسف وخدر جميعا الله السوا وسائر الاوان سوا وهذا ما على  
 ان السواد نصان عداى حبه رضى الله عنه لانه حرى الثوب فصممه وعدهما راد كسائر الاوان وقيل انه  
 لا خلاف بينهم في الخصة وحواب اني حقه رحمه الله سواد فصص وحوابهما في سواد ريد وقيل كان السواد  
 بعد نصبا ما في ربه ورمهما كان بعد راده فكان اختلاف رمان والله سبحانه وبما اعلم واما المعصير اذا اصن  
 الثوب فان كان فيه الثوب لاص فغادب فيه بالصنع الى سائر رايه سطر الى قدر ما ريد هذا الصنع لو كان  
 في ثوب ريد هذا البيع منه ولا يصح فان كان ريد قدر خمسة دراهم فصاحب الثوب بالخمار ان سا رل  
 اثوب على العاصي وصممه فيه الثوب اصن لاص درهمان وان سا احدا الثوب واحد من العاصي خمسة دراهم  
 كذا قال خدر رحمه الله لان المعصير سعى من هذا الثوب عشر رايه الا ان يدر خمسة فيه صبع فاحصر نصان الخمسة  
 به او صار احسان فصا صا و بي نصان خمسة دراهم ورجع عليه خمسة وكذلك السواد على هذا وانه سبحانه  
 وبما اعلم ولو صبع الثوب المعصوب بغير ربه و ناعه وغاب فحصر صاحب الثوب حصصا له الثوب ونسوي  
 منه بكفل اما انقصا بالثوب لصاحب الثوب فلما ذكرنا ان الثوب اصل والصنع تابع له فكان صاحب الثوب  
 صاحب اصل فكان اعشار حاشه اولى واما الاسداى بكفل فلان للعاصي منه عن مال معصوم فام ولو وقع الثوب  
 المعصوب في صبع انسان فصنع به اذهب الرخ سوب انسان فالتص في صبع عشر فانصع به فان كان الصنع  
 عقمرا او رعترا فاصاحب الثوب بالخمار ان سا احدا الثوب واعطا ماراد الصنع منه لما سائر وان سا اصنع لما  
 ذكرنا انه لا سئل الى حر على الصمان لانعدام سائر سب وحب الصمان منه فصاع الثوب فصص كل واحد  
 منهما بحقه فصص صاحب اثوب منه و نه اصن لان حبه في الثوب الا نص وصاحب الصنع نصص منه  
 اصنع في الثوب وهو قبه ماراد الصنع منه لان حبه في البيع العام في الثوب لافي الصنع المفصل واعانت  
 الخمار لصاحب الثوب لا للعاصي لما سائر وان كان سوادا احدا صاحب الثوب رلاى عليه من فيه الصنع بل  
 نصممه النصان ان كان صاحب الا ان النصان حصل في صمان وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعدهما بحقه حكم  
 سائر الاوان على ما بنا والله سبحانه وبما اعلم وكذلك السمن يخلط بالسوي المعصوب او يخلط به فالسوي  
 حر له الثوب والسمن حر له الصنع لان السوي اصل والسمن كالنا مع له الا ترى انه سأل سوي ملتوب ولا سأل  
 سمن ملتوب واما السمن اذا خلط بالسمن او خلط به فكلاهما اصل وادخل السمن بالسمن او خلط به  
 فان كان ريد الله و يسلحه كان السمن حر له الصنع وان كان دهما لا يسلح يخلط ولا ريد منه كالا دهان  
 المنه فهو هالك ولا يصد به والله سبحانه وبما اعلم ولو عصيت من انسان وناومن انسان صما فصممه به صمن  
 لصاحب الصنع صما صل صمه لانه ائلب عليه صمه وهو من ذواب الامال فكون مصموم بالمثل فعد ذلك حقه

وحكم ما اصنع الرب المعبود فصنع به سوا لانه ملك لسبع بالصبا وقد بنادك ولوعصب من انسان  
 يوارى من آخر صفا فصنع به م عاب ربح عرف هذا وما اذا اصنع من رجل احد سوا اسحبا او اسحسا ان  
 لا يكون لصاحب الصنع على صاحب الرب سبب (وجه) انما ماد ك ما ان الصنع صار مقصودا لمصلحة لوجود  
 الا بلاف منه ملكة بالصبا وزال عنه ملك صاحبه (وجه) الاسحسان انه اذا عاب العاصب على وجه لا يعرف  
 لا يكره اعذاره في اذار الحكم عليه فمحمل كانه محتمل لا يصنع احد ولو سبب يوارى من رجل احد  
 فصنع به فالمعصوب منه واحد الثوب مصنوعا من ي العاصب من الصبا في العصور والرب اسحبا وانما  
 ان يصيب العاصب عصير اصله ثم يصير كانه صنع به من يصير به فبب الحار لصاحب الثوب لما ذكرنا انه ابلغ  
 عليه عصير وملكه بالصبا هذا رجل صنع يوارى من سبب به فبب الحار لصاحب الثوب (وجه) الاسحسان  
 ان المعصوب منه واحد فالعاصب حلف مال المعصوب منه ماله وحلف مال الانسان ماله لا بعد اسهلا كما لا بد  
 يكون نقبا ما اذا احتار احد الثوب هذا را عن العصاب ولو كان العصور لرجل والثوب لا حرم من ان احدا  
 كما احدا او احدا لو كانه فليس لهذا ذلك لان المالك فيها احتلب فكان الحلف اسهلا كما والله سبحانه وعالي  
 اعلم ولوعصب انسان عصير او صنع به ثوب منه صبي عسرا ماله لا به اسهلا عليه عسرا وله مل فمقبض  
 ماله وليس لصاحب العصور ان يحبس الثوب لان ثوب اصل والعصير ربح له والسوا في هذا تارة العصور في قول  
 اى حقه رضى الله عنه اسهلا ان هذا ان الاسهلال والا لوان كلها في حكم صان الاسهلال سوا والله سبحانه  
 وعالي اعلم ولوعصب ارا حقه صبا م دهافل لصاحبها اسطه ما اذا التحقصص فيها الا ان رضى صاحب الدار  
 ان احدا للعاصب حصه لان للعاصب مباح مال مسموم وم هو الحاصل ولا نحو واصل حقه عليه من عوص  
 فحرم صاحب الدار لانه صاحب اصل فان سا احدها وعزم للعاصب ما اذا التحقصص فيها وان سا رضى ان  
 ما حقه حصه ولوعصب مصحفا مقطعة روى عن اى يوسف رحمه الله ان لصاحبه احده ولاسى عليه وقال احمد  
 رحمه الله صاحبه الحار ان سا اعطا ما اذا السك فيه وان سا صممه فبب عسر موط (وجه) قوله ان السط  
 راد في المصحف فاسه الصنع الثوب (وجه) ما روى عن اى يوسف ان النبط اعان لاقمه لها فلم يكر  
 للعاصب فيه من مال مسموم فامم في محرد عمله وهو السك ومحرد العمل لا سوم الا بالمدوم ويوجد ولا النبط في  
 المصحف مكره الا ترى الى ما روى عنه عليه الصلا والسلام انه قال حررا التران اذا كان التحر بدمدرا ماله  
 كان النبط مكرها فلم يكر راد فكان لصاحب المصحف احد ولوعصب حيوانا فكرى بده اوسس  
 او اراد ب فبب ذلك فلصاحبه ان احده ولاسى عليه للعاصب لانه ليس للعاصب فيه من مال مسموم فامم واما  
 ان راد بماء ملك المالك وكذلك ولوعصب حرمحا او مر بها فداوا حتى راوضح لها فلما ولا رجح العاصب على  
 المالك ما نسى لانه ابقى على مال العير بمرابه فكان مرمحا وكذلك ولوعصب ارضا بها ربح ارسد فسا  
 العاصب واهى عليه حتى اسمى بوعه وكذلك لو كان خلا اطلع به ربحه وفام عليه فهو للمعصوب منه ولاسى  
 للعاصب فيها ابقى لما فلما لو كان حصيد الزرع فاسه ملكه او حصد من امرسا او حر الصوف او حطب كان ماله لانه  
 ابلغ مال العير بمرابه فمقبض ولوعصب يوارى من ماله او عسله او فربه فلصاحبه ان احده ولاسى عليه للعاصب لانه  
 ليس للعاصب من مال مسموم فامم به اما التل منه بعر الثوب من صفة الى صفة (واما) العسل فانه الى الوسخ عن  
 الثوب واعاد له في الخالة الاولى والصاوى او الحرص منه سلف ولاسى واما التقصير فانها سوا به احرا الثوب لم  
 محصل في المعصوب راد عن مال مسموم فامم به ولوعصب من مسلم حرا حلالا فلصاحبه ان احدا الحلل من عسى  
 لان الحلل ملكه لان الملك كان ماله في الحر واذا صار حلالا حطب الحلل على ملكه وليس للعاصب فيه من مال  
 مسموم فامم لان الملح الملقى في الحر سلف فيها فاسار كذا لو حلال سسها في يده ولو كان كذلك لاحده من عرسى كذا

فصل في إمامنا أحمد وأما حكم اختلاف العاصب والمعتصوب منه إذا قال العاصب هلك المعتصوب في يدي ولم يعتصبه المعتصوب منه ولا يئنه للعاصب فإن العاصي بحسن العاصب مد لو كان فاعلا لا ظهر في تلك المدة ثم عصى عليه السنان فاعلها بما سدد من أن الحكم الأصلي للعصيان هو وجوب رد عن المعتصوب والتسليم عليه ما لم ينسب العترة عن الأصل لا ينفي التسليم إلى أي حبل ولو احتمل أن أصل العصب أو في حسن المعتصوب وبوجه أو فذره أو صفه أو سمعه وبالعص فالقول في ذلك كله قول العاصب لأن المعتصوب منه دعي عليه السنان وهو ينكر فكان القول بقوله

اذ انقول في السرع قول المنكر ولو افرا العاصب ما يدعي المعصوب منه واعي الزدسله لا تصدق الا بيده لا  
 الامر ان العاصب افرا بوجوده وبوجوده السبب وهو له رد على يد ابي اسحاق السبب ولا تصدق من  
 غير سبه وكذلك لو ادعى العاصب ان المعصوب منه هو الذي احبب العاصب ان المعصوب لا تصدق الا بيده  
 لان الامر ان بوجوده السبب منه افرا بوجوده العاصب جميع احرا به صباه فهو يدعي احبب العاصب  
 المعصوب منه ويدعي حرج من احرا به عن صباه ولا تصدق الا بيده ولو افرا المعصوب منه ان بيده ان عصب  
 الداهيه وعصب عند و افرا العاصب اليه انه رداه الله واهما سبب عند فريمان غلبه لان من الخار ان سبب  
 المعصوب منه اعتمدوا في سببهم على اسبب صاحب الحال لما لهم عاموا المعصوب وما علموا ان الرد هو الامر على  
 ظاهر ما المعصوب في العاصب الى رد الملاله وسبب العاصب اعتمدوا في سببهم بالرد حجه الامر وهو  
 ان رد له امر لم يكن فكاتب السبب السبب على الرد ان كان سبب الخرج مع سبب التكره رد عن ابي يوسف  
 رحمه ان العاصب صاب من الله تعالى اعلم ولو افرا المعصوب منه اليه ان عصب منه هذا العبد وما بعد و افرا  
 العاصب اليه ان العبد مات في يد رلا فل العصب لم ينعق سبب السبب لان موته في يد رلا سبب العصب  
 لا يعلق به حكم فلم سبب السبب عليه والحبب بالمدم فحبب العمل سبب سبب المعصوب منه ولا من الجار ان  
 سبب العاصب اعتمدوا اسبب صاحب الحال وهو حال السبب الذي كان عليه للمولى لخوا انهم عاموها باسمه  
 ولم يعلموا العاصب وطوا ملك السبب فاهم سبب سبب المعصوب منه اعتمدوا في سببهم عن العاصب  
 فكاتب سببهم اولى بالتول ولو افرا المعصوب منه اليه ان العاصب عصب هذا العبد يوم النحر والكوفه  
 و افرا العاصب اليه انه كان يوم النحر حكمه هو والعبد فالتعان واحبب على العاصب لان سبه العاصب لا يعلق  
 بها حكم فالتعجب بالمدم فسبب سبه المعصوب منه يلا معارض فلم العمل بها وفال خذ رحمه الله الا ملا  
 اذا افرا العاصب اليه انه مات في يد المعصوب منه و افرا المعصوب منه اليه انه مات في يد العاصب فاليه سبه  
 العاصب لم يناد كرمان يثبت فامب على اسباب امر لم يكن وهو ان رد سبه المعصوب منه فامب على اها ما كان على  
 ما كان وهو العصب فكاتب يسه الرد اولى والله سبحانه وتعالى اعلم ولو افرا المعصوب منه اليه ان الله عصب  
 عند العاصب من ركو به و افرا العاصب اليه انه رداه الله فاليه سبه المعصوب منه وعلى العاصب نفسه  
 لان سبه العاصب لا تدفع سبه المعصوب منه لا بها فامب على رد المعصوب ومن الخار انه رداه الله عصبها  
 وركها فمضى في يد فامب ممكن الجمع بين العصب وكذلك لو سبب سبب صاحب الداهيه ان العاصب قتلها وسبب سبب  
 العاصب انه رداه الله لما فلما كما اذا فال رجل لا حر عصب اسلم اليه فامب كعصر بال ابو يوسف رحمه الله  
 لا تصدق وفال رد رحمه الله سبب (وجه) قوله سبب اسلم فامب سبب سبب الجمع والعمل بحسبه الله  
 واحبب من الحمل على الواحد رد له للعمل بالحسبه فصدق (وجه) قول ابي يوسف ان العمل بالحسبه واحبب ما  
 امكن وهما لا يمكن لان قوله عصب احبار عن وجود العصب من جماعه يحول في قوله عصب احسبه لا لما كره ولا  
 سبب ان العمل بالخار اولى من الالما والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في و افرا مسائل الا تلاف فالكلام فيها ان الا تلاف لا تحلوا اما ان ورد على مني آدم واما ان رد على غيرهم  
 من السهام والنجارات فان ورد على مني آدم حكمه في النفس وما دونهما يدكر في كتاب الخانات ان سبب الله تعالى وان  
 ورد على غير مني آدم فانه وجب الصيان الاستحجاس سر خط الوحوب مع الكلام فيه في بلاه مواضع في بيان كونه  
 سبب الوحوب الصيان وفي سبب سر خط الوحوب الصيان وفي بيان ماهية الصيان الواجب (اما) الاول ولرسدان  
 الا لاني سبب الوحوب السبب عند استجماع سر خط الوحوب لان املاني اني احرا به من ان يكون مستغنا  
 به منه مظلوم به معاد وهذا اسدا واضرار وهذا قال الله سبحانه وتعالى من اعصى عليكم فاسد واسله تمل

ما عدي عليكم وقال عليه الصلا والسلام لا ضرر ولا اضرار في الاسلام وقد سدرني الضر من حسب  
 الصور فحب منه من حسب المعنى الصمان لغوم الصمان مقام الملقب فبقي السرر بالتقدير المتكبر ولهذا وجب  
 الصمان بالمعصية فالاسلاف اولى لانه كونه اعدا واصرار اوقى المعصية فلما وجب بالمعصية فلان يحب  
 بالاسلاف اولى سوا وقع ان لا فانه صور ومعنى باحرا حعن كونه صالحا للاسراع او معني باحدا ب معني فيه سمع من  
 الاسراع به مع هامة في سبه حتمه لان كل ذلك اعداء واصرار سوا كان الاسلاف مناسر بالصمان الا انه  
 جعل اللب اوسسا للمعنى في حل حصي الى طب عر عاد لان كل واحد منهما مع اعدا واصرار اوقى  
 الصمان وسان ذلك في مسائل ادا حصل دانه اسان او اخرن بوبه او قطع جرحه اسان ارار ان عصر او هدمها  
 ضمن سوا كان الملقب في بد المالك اوى بد العاصب لحسن الاسلاف في الخالص عر ان المعصوب ان كان  
 معولا وهو في بد العاصب حرم المالك ان ساء ضمن العاصب وان ساء ضمن الملقب لو حود سب وحب الصمان  
 من كل واحد منهما فان ضمن العاصب فالعاصب رجع ما ضمن على الملقب لانه ملك المعصوب بالصمان فتن  
 ان الا لاف ورد على ملكه وان ضمن الملقب لا رجع الصمان على احد وان كان عارضا ضمن الملقب ولا تضمن  
 العاصب عندهما وعند حذر حمة انه الخواب فيه وفي المقول سوا سا على ان العار عر مصبور بالمعصية عندهما  
 وعند مصبور به فكان له ان ضمن اهماسا كما في المقول وكذلك اذا قص مال اسان عمالا بحري فسه الزا  
 ضمن النقصان سوا كان في بد المالك ارقى بد العاصب لان النص ان لا يجرى فسه الزا  
 الى ان تضمن قدر النقصان بخلاف الاموال ان بوبه على ما عر ان الصمان ان كان جعل عر العاصب  
 فالمعصوب منه بالخيار ان ساء ضمن العاصب ورجع العاصب على الذي ضمن وان ساء ضمن الذي قص  
 وهو لا رجع على احد لمالها ولو عصب عند اقصه الف رهم فاردادى بد العاصب حتى صار به فسه القس  
 فسه اسان حقا فالمالك بالخيار ان ساء ضمن العاصب فسه وف العصب الف رهم وان ساء ضمن القابل  
 فسه وف السبل القس لانه وحده سنا وحب الصمان المعصية والتل والزا الحاد في بد العاصب عر مصبوه  
 بالمعصية وهي مصبوه بالتل لذلك ضمن العاصب القابل والقس فان ضمن القابل فانه لا رجع على احد وان ضمن  
 العاصب فالعاصب رجع على عاقله القابل بالقس وصدق بالتصل على الف واما الزوج سلمهم بالقس فانه ملك  
 المعصوب بالصمان فتن ان القس ورد على عبد العاصب فضمن فسه واما الصديق بالتصل على الف فلم يكن  
 الحسب فيه لاحلال الملك وسمى ان يكون هذا على اصل اني حسبه وحذر حمة الله اظهر فاما على اصل اني يوسف  
 رحمه الله بالتصل طبله ولا يلزمه الصديق به وان قتله العاصب عند الزا حقا فالمعصوب منه بالخيار ان ساء  
 ضمنه العاصب فسه يوم العصب الف درهم وان ساء ضمن عاقته فسه يوم القبل الى درهم وهو الصحيح بخلاف  
 المعصوب اكان حوا ناسوى بي آدم فسه العاصب عند الزا انه لا ضمن فسه الا يوم العصب الف رهم  
 سدا ان حسبه ربه الله وقد ساه الاقرب بينهما فمقدم ولو قبل العبد فسه في بد العاصب عند حذوب الزا تضمن  
 العاصب فسه يوم العصب التالان قتله فسه يهدر فلعن بالعدم كانه مات بعسه ولو كان كذلك تضمن فسه  
 يوم العصب الف درهم كذا عدا ولو كان الخار به وولد ولدا فلعن بالعدم كانه مات بالخار به فعلى العاصب فسه  
 يوم العصب الف رهم وليس عليه ضمان الولد لان ولها ولدها حذر ولا حكم له فالتحق بالعدم كانه مات بحف انه  
 فله امانه وصلى الام مصمو بالمعصية ولو اودع رجلان رجلا كل واحد منهما الف درهم خلط المسودع احد  
 الاخرين الاخر خلط لا حصر ضمن لكل واحد منهما التا ومالك المخلوط في قول اني حسبه رحمه الله لان الخلط وقع  
 انلا فمعني وعندهما بالخيار ان احدا لك وهما بهما وبن ان سبما والمسئلة مرت في كتاب  
 الودعه فم قال تحذر حمة الله ولا تسع الودع كل هذه الدراهم حتى يودي مبلغا الى ان يحاها وهذا صحيح لا خلاف فيه

لان عند هذا يقطع حتى الملك وسد اى حبه رحمه الله ان اضغ ومن الملك للسودع لكن قد حب لمعبر  
 السرى به حتى رضى صاحبه ان رحله كرا اعتبر رحل احدهما او سرقه فمان الملك اذبح له  
 او ايا و لك الا حرطه نكر العتب فصاع لك كله حبس كاعتب ولم حبس ككر او دعه سباسب  
 لا نه خط ملكه ملكه و ذلك لس سبب لاد فلاح السمان عليه سبب الخلفه و بنى الكراميون و كرا لا بن  
 يد على حلفا سار كاهما فكل اكل الخلفه و لو حلف العاصب دراهم العتب بدرهم سبه حلف لا تضر حبس سبه  
 و ملك الخلفه لا نه ان سبب الخلفه و ان مات كان لك جميع الرما و المعصوب سبه اسو الرما لا نه رالى ملك سبه  
 و صا ملكا للعاصب و لو احلف اثم العتب بدرهم سبه عير صعه و سبب ريس ريس و المعصوب سبه  
 لان الاحط طم عير صعه و لا و لس باهلال عصار كرا و طس سبب و صا سار كرا لا احلف الملك سبب  
 و حبه لا تضر و اسد و حل اثم و لو حبس في طعام في بداسان و قد ررا و كسبه فلفا حلفا  
 صعه سبه و قل ان سبب سبه و لس ان صعه طعاما مثله و لا خوران سبه و قل سبه و قل صا  
 و كذلك لو حبس ما ي هو او رب لا نه لا سبب الى ان صعه و قل الطعام و اندهى المسوب و قل له  
 لا مل له و لا سبب الى ان سبه و قل كل الطعام و قل صا الى سبه لا نه لم تكن مع عتب سبب حتى لو حبس  
 سبب فلفه سبه و انه على اعلم و لو حبس قس فطار الطرمه و صاع لم حبس فوفهما و قال حمد رحمه  
 الله سبب و قال السامى رحمه الله ان طار من فور ذلك حبس و ان مكب ساعه ثم طار له حبس (وجه) قول حمد  
 ان فتح باب القصر و وقع اسلاه للسيا لان الطران للطرطع له فالظاهر انه طه اذا و حلف الخلفه و ما مع  
 الا انه سببها فوجب الصمان كما اسبق انسان و هو ما مع فقال و ذلك و حلفا و حلفا و حلفا و حلفا  
 الا انه قول اذ انك ساعه لم تكن الفه ان بعد ذلك مضاه الى السج الى ان احبار فلاح السمان (وجه) قوله  
 ان القبح لس باهلا سار و لا سبب (اما) المناسره فظاهر الا قضاء (واما) السبب فلا اله محارو الشيا  
 لا نه حتى و كل حتى له احبار فكان الطران مضاه الى احبار و اتسح سبب سبب فلاح حكمه كما اذا حل القدس  
 انسان حتى ان به لا صمان عليه فلفا كذا هذا خلاف سبب الى الذى فيه دهن ماع لان الماع سبب طعمه حبس  
 لا و حدمه الاسمساك عد عدم الماع الا على حصص العاد فكان القبح سبب للثب و حب السمان و على هذا  
 الخلاف اذا حل رباط الداه و فتح باب الاصطلح حتى حرج الداه و حلف و قالوا اذا حل رباط الداه  
 كان داسا فقال سبه و ان كان السبب حامدا فداب السبب و رالى لم سبب لماد ك ما ان الماع سبب صعه  
 و حدمه احب سبب اسما كد فكان حل الرباط لا فانه سبب فوجب الصمان بخلاف الخامل لان  
 السلان طبع الماع لا طبع الخامل و هو ان صار ما على السبب لا صعه لم يحرار السبب فلم تكن الثب مضاه  
 لا سار و لا سبب فلا سبب راسر و حل اعلم و سبب هذا حرج ما اذا عتب صبي صعه احرام  
 سمع او سبه حبه او وقع في براوس سطح ما بان على عافيه العاصب الله لو حود الا لاى من العاصب  
 سبب لا نه كان حوطا بدوله و لا سبب على حلف سبه سبه فا اوب حبس الا هل سبه و لم يحمله سبه حتى  
 اصانه آفه و قد صعه فكان لك منه الا فاسنا و الحرام لم تكن معصومان العتب كرا معصومان الا لاى  
 كان او سبب و لو حلف انسان خطا في العاصب فلا و لانه ان سببوا اهما سا و العاصب ا التابل (اما) اما  
 فلو حود الا لاى سبه سار (واما) العاصب فلو حود الا لاى سبه سبب لماد ك ما و السبب سبب  
 في وجوب الصمان كحر السبب على فارعه الشر بن السهاد على التل حتى لو رجع سبب الداه صا و سبب  
 التابل المال لا رجع على احد و ان اسعوا العاصب فالعاصب رجع على التابل لان السبب اذا السبب سبه  
 المسحق في حق ملك السمان و ان سبب و ان سبب سبب حتى ملك المسبون كما عتب الله اذا قتل الداه



واحذر المالك نفسه العاصب رجع بالنعمان على النابل ان لم يملك من المذرم اداء الصمان كذا هذا وكذلك لو  
 وقع عليه حائط اسان والعاصب صام رجع على عاقله صاحب الحائط ان كان يملك المالك فلو وقع عليه اسان  
 في يد العاصب عمده ولو كان بالخازن ساواقتلوا النابل و روى العاصب وان ساوا اسعوا العاصب بالنعمان على عاقله  
 و رجع عاقله العاصب في مال النابل عمد او لا يكون لهم القصاص (اما) ولا نه القصاص من النابل ولو حود القفل  
 العمدة الخاني عن الموضع (واما) ولا تبايع العاصب بانه ولو حو الا ملاف منه سبيل ما يبايعان ولو النابل  
 روى العاصب لانه لا يجمع بين القصاص والنعمان في نفس واحد في قتل واحد وان اسعوا العاصب فانه على عاقله  
 رجع عاقله على مال النابل ولا يكون لهم ان يصوموا من النابل لان القصاص لم يخرج ملكا لهم اداء الصمان اذ هو  
 لا يحمل اعمل فلم يتم العاصب مقام الولى في ملك القصاص فملك القصاص رجع مالا والمالك يحمل اعمل  
 بخازن يوم العاصب مقام الولى في ملك المال ولو قتل الصبي اساماني يد العاصب ورد على الولى وصمن عاقله  
 الصبي لم يكن لهم ان يرجعوا على العاصب بسى لانه لا يستدل الى انحياز صمان العاصب لان الخمر غير مضمون  
 بالعصا ولا يستدل الى انحياز صمان الا ملاف لان العاصب اما يصير مملكا انا سدا حياه عر عليه لا يحاسبه على  
 عره ولو قتل الصبي نفسه او اى على بسى من نفسه من الدواكر حل وما اسه ذلك او اركه العاصب دانه فاقبى بسه  
 منها فالعاصب صام عذابي يوسف وعده خذلا نصمن وجهه قول خذ ان فعله على نفسه هدر فالحي بالمذم فصار  
 كانه مات حيف انسه او سقط بدها فله ما هو ولو كان كذلك لا صمان عليه كذا هذا والخامع اهل وحب  
 الصمان لو حب بالعصا الخمر غير مضمون بالعصا ولهذا الوحي على عره لا نصمن العاصب كذا هذا ووجه قول  
 اى يوسف ان الخمر ان لم يكن مضمونا بالعصا فهو مضمون بالا ملاف ماسر او سبنا وقد وجد التسبب من  
 العاصب حب رله حظه عن اسباب الملاله في الخصال جميعا فكان مملكا انا سدا حياه العاصب عليه ولا  
 رجع العاصب على عاقله الصبي عاصم لان حكم فعله على نفسه لا يصح فلا يمكن احايه على العاقله وانه سبحانه  
 وعالى اعلم ولو عصب مذكر انما في مده صمن بالا جماع ولو عصب ام ولد فقامت في مدهم عرا فله نصمن عذابي  
 حقه وقد ذكر بالمسألة موصمها ولو لم يصب يد آه على الوجه الذي يدانه نصمن في الصبي الخمر فان العاصب  
 يرمم معها حاله في ماله ولو حو الا ملاف منه سبنا وام الولد مضمونه بالا ملاف ولا خلاف ولهذا وجب الصمان في  
 الصبي الخمر في ام الولد او لى وانه سبحانه وعالى اعلم  
 يؤسبيل واما مسأله وجوب هذا الصمان فيها ان يكون المثلف مالا فلا يحب الصمان ملاف المسه والدم وحده  
 المسه وعرد ذلك مما ليس مال وقد ذكرنا لدى كتاب السوع ومما ان يكون مضمونا فلا يحب الصمان ملاف الخمر  
 والخمر رعى المسلم سواء كان المثلف مسلما او ذميا لسقوط هوم الخمر والخمر في حق المسلم وثو ان لم يمسلم اودى  
 على ذى حمرا او حر را نصمن عذبا خلافا للشافعى رحمه الله والدلائل حرب في مسائل العصب ولو انفسه ذى  
 سلى ذى حمرا او حر را هم اسلما او اسلم احدهما ما في الخمر ر فلا يرا المثلف عن الصمان الذى لزمه سواء اسلم  
 الطالب او المظلوب او اسلما جميعا لان الواحدة لاى الخمر ر القسمه وانما ادم اودا موالا سلام لا يمنع من فص  
 الدراهم الدمار (واما) في الخمر فان اسلما جميعا او اسلم احدهما هو الطالب المثلف عليه ر مده المظلوب وهو  
 المثلف وسقط عنه الخمر بالا جماع ولو اسلم المظلوب او لا هم اسلم الطالب او لم يمسلم في قول اى يوسف وهو  
 رواه عن اى حقه بر المظلوب من الخمر ولا تحول الى القسمه كذا لو اسلم الطالب وعده خذ ورى وعاقبه  
 ر بدل الصبي رور واسهم عن اى حقه لا بر المظلوب وسحول ما عليه من الخمر الى القسمه كذا لو كان الا ملاف عد  
 الاسلام انه نصمن معها للذى فكذا اذا لم يمسلم ردد كذا المسألة في كتاب السوع ولو كسر على  
 اسان ر بطا أو طيلان نصمن فيه حسا مضمونا عذابي حقه رحمه الله ود كرى المسمى حسا الواو عدهما

لا تضمن وحده فلهما ان هذا آله الله والقصاد لم يكن مسموما كاحمر ولا في حسمه وجمه انه كما يصلح للهو والساد  
 يصلح للاقتناع به من وجه آخر فكان مالا متصوفا من ذلك الوجه وكذلك لو اراد ان لا سان مسكرا او مصفا فلو  
 على هذا الاحلاف والماله عدد كراهي كتاب السور ولو اخرج بالمتحو تاعله مائل مسموه ضمن حسمه عر  
 مسموس تامل لانه لا حسمه نفس التامل لان حسمها حطور وان كان صاحبه قطع روس التامل ضمن حسمه مسموسا  
 لانه لا يكون عمالا بلاراس الا ان اهل ليس يحطور فكان النفس مسموسا ولو اخرج ساطقه مائل رحال ضمن  
 حسمه مسمور لان اعمال على الساطق ليس يحطور لان الساطق يوطا فكان النفس مسموسا ولو هدم بتاسمورا  
 ضمن حسمه النفس والصور عر مسمويه لان الصور على النفس لا حسمه لها لا يحطور فاما الصنع فتقوم ولو قيل حار به  
 معصيه ضمن حسمها عر مسموه لان الصانع لا حسمه له لا يحطور هذا اذا كان العا راد في الخار به فاما اذا كان مسما  
 فيها فانه ضمن قدر حسمها وعلى هذا خرج المباح الى ليس مملوك لا حلالا لها عر مسمويه بالا بل لا يعدم  
 قومها اذا تقوم بني على الحر والحظر ولا مستحق ذلك الا مالا حرار والاسنلا (واما) المساح المملوك وهو مال  
 الحر في ولا يحب الضمان ماله فانه ان كان مسموما لم يدرى ان كان الله تعالى وان سب قلب  
 ومما ان يكون مملوكا فلا يحب الضمان ماله المباح الى لا ملكها احد والحر عر على شرط التوم اصح  
 لان كون الشيء مملوكا في حسمه ليس شرط لوجوب الضمان فان الموقوف مسمون بالا بل لا يملك مملوك اصلا  
 ارض من سر بكن روعها احد همارا صاعلي ان عطى الذي لم يدر ع نصف الدر وكون الخارج بينهما مالا يحلو  
 (اما) ان كان الزرع بنت (واما) ان كان لم يدرى فان كان قد يدرى حار لان هذا اسع الحسن بالخطه رايه حار وان  
 كان لم يدرى لم يدرى ماله لا يدرى ما في حب الارض مما يملك مع ان ذلك ليس مال مسموم ولا يحور سعه فان بنت الزرع  
 وطلب الذي لم يدرى عر القسمه قسم وامر الذي يزرع ان يملك ما في سبب السر ط لان حسمه مسمون ملكه فحور  
 على عر بعد وجمه قصبان الزراعه والله سبحانه ومالي اعلم (ومما) ان يكون المثل من اهل وجوب الضمان  
 عليه حتى لو اطلب مال انسان حسمه لا ضمان على مالكه لان همل المعجما حار فكان هدر او لا يملك من مالكها  
 ولا يحب الضمان عليه ومما ان يكون في الوجوب فاند فلا ضمان على المسلم ارف مال الحر في ولا على الحر في  
 ماله مال المسلم في دار الحرب وكذا الا ضمان على العادل اذا اطلب مال الباع ولا على الباع اذا اطلب مال العادل  
 لانه لا فاند في الوجوب لعدم امكان الوصول الى الضمان لا لعدم الولاه فاما العصمه فليس شرط لوجوب  
 ضمان الماله الا ان الضمي ما حور ضمان بالا بل وان لم يثبت عصبه المثل في حبه وكذا يحب الضمان يساؤل مال  
 الغير حال الخصبه مع اناحه الساول وكذا كسر آلاب الملا في مباح وهي مسمويه بالا بل عداي حسمه رحمه الله  
 ولا يلزم اذا اطلب مال انسان ماله انه لا يحب الضمان لان عدم الوجوب ليس لعدم العصبه بل لعدم التايد لانه لو  
 وحب الضمان عليه لكان له ان يرجع عليه ما ضمن فلا هدر وان عر ساه اعلم وكذلك العلم بكن المباح مال الغير  
 ليس شرط لوجوب الضمان حتى لو اطلب مالا على طر انه ملكه ثم سأل عنه ملكه عر ضمن لان الا يملك امر  
 حسمي لا سوف وجود على العلم بكن المص على ما امر الا انه اذا علم ذلك ضمن واما امر اذا لم يعلم ضمن ولا يام  
 لان الخطا من روع المتواحد سر علما كراي مسائل العصب والله سبحانه ومالي اعلم وامان ما هه الضمان  
 الواجب ماله ما سوي بني آدم فالواجب به ما هو الواجب بالعصب وهو ضمان النسل ان كان المثل ملسا  
 وضمان الضمان كان عمالا ممل لانه ضمان الا يملك ضمانا عدا والا عدا علم سرع الامثل فسد الامكان  
 حب العمل بالمثل المطلق وهو المثل بصور ومعنى وعند التعذر بحسب المثل معنى وهو النسخه كباي العصب وانه  
 سبحانه ومالي اعلم بالصواب

## من كتاب الحجر والحس

في هذا الكتاب فصلان فصل في الحجر وفصل في الحس اما الحجر فالكلام فيه في ثلاثة مواضع احدها في  
 بيان اسباب الحجر والثاني بيان حكم الحجر والثالث في بيان ما يقع الحجر (اما) الاول فقد اختلف فيه  
 قول اوجيه عليه الرحمة الاسباب الموجهة للحجر ثلاثة ماها رابع الحون والصبا والرق وهو قول زرارة وقال ابو  
 يوسف وحمد والساجي وعامة اهل العلم رحمهم الله تعالى السبب والندب ومطل العسي وركوب الدس وخوف صناع  
 المال بالتجار والمصلحة والافرار لعل المرما من اسباب الحجر اصابا اخرى عديم السبب المقصد للمال بالنسبة  
 الى الوحو الباطنة وفي المنذر الذي سرف في السبه وبن في التجارب ومن سمع عن قصا الدس مع القدر عليه  
 اذا ظهر مظهره عند القاضي وطلب المرما من القاضي ان يسع عليه ماله وعضي به دسه ومن ركب الدون وله مال  
 خاف المرما صناع امواله بالتجار فرموا الامر الى القاضي وطلوبوا منه ان يحجر عليه او خافوا ان يلحق امواله  
 بظلموا من القاضي ان يحجر عن الافرار لعل المرما يحجر اخرى في هذا المواضع عديم وعنده لا يحجرى وما روى  
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه كان لا يحجرى الحجر الا على ثلاثة ماها الثاني والمكاري المتلس وليس  
 المراد منه جميعه الحجر وهو المعنى السري الذي مع هو السرف الا يرى ان القاضي لو افي بعد الحجر واصاب في  
 القوي خازن لو افي قبل الحجر واحط لا يحور وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الحجر بدسه قد دل انه ما اراده الحجر  
 جميعه واما اراده منع الحس اى منع هولا السبب عن عملهم حسا لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر لان القاضي المباح بعد ادان المسلس والطبيب الجاهل بعد ادان المسلس والمكاري المتلس  
 بعد ادان الناس في المنار فكان منهم من ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا من باب الحجر ولا يلزمه  
 الباقى محمد الله تعالى عرسا به ولو حتر القاضي على السبه ونحوه بعد حتر عند ابي حنيفة رحمه الله حتى لو سرف  
 بعد الحجر بد نصره عده وان كان الحجر بها محل الاجهاد لان الحجر من القاضي قصا مسه وقصا القاضي في  
 الجهاد اعماء بعدو يصير كالسبب عليه اذا لم يكن نفس القضا محل الاجهاد فاما اذا كان فلا خلاف سائر الجهاد  
 الى لا يرجع الاجهاد فيها الى من القضا وقد ذكرنا القوي في كتاب ادب القاضي واحلف ابو يوسف وحمد  
 فيما بينهم في السبه انه هل يصير محجورا عليه نفس السبه ام صف الاحتجار على حتر القاضي قال ابو يوسف لا يصير  
 محجورا الا الحجر القاضي وقال محمد بن حنبل نفس السبه من عرسا حتر الى حتر القاضي وحجه العامة قوله سارل  
 وعلى و ان كان الذي عليه الحق سببا او صعبا او لا يستطيع ان مل هو فليس مل وله المبدل جعل الله سبحانه وعلى  
 لكل واحد من المذكورين ولما منهم السبه وعند ابي حنيفة رحمه الله لا ولي للسبه لانه اذا كان له ولي دل انه مولى  
 عليه ولا بد نصره كالقسي والخون وقوله سارل وعلى ولا يوتوا السبهاء اموالكم نبي عن اعطاء الاموال السبهاء  
 وعند بدفع اليه ماله اذا بلغ خمس وعشرين سبه وان كان سببا وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع على  
 معاد ماله بسبب دون ركه وهذا نص في الباب لان البيع عليه لا بد كرا لابي عمر موضع الرضا ولا ان الضراف  
 سرب لمصالح العباد والمصلحة سبب الاطلاق مره واجر اخرى والمصلحة ههنا في الحجر ولهذا اذا بلغ القسي  
 سببا مع عه ماله الى خمس وعشرين سبه فلا خلاف ولهذا حتر على القسي والخون لكون الحجر مصلحة في جميعها  
 كذا ههنا ولا في حنيفة رضي الله عنه عمومات البيع والمصلحة والافرار والظهار والتمس من نحو قوله سارل وعلى واحل  
 الله البيع وقوله سبحانه وعلى ثانيا الدس آمنوا اذا دانس من الدس الى احل مسمى فاكسو الى قوله عرسا به ولا يحس  
 منه سببا احار الله تعالى السبب من حب بدب الى السكاه واسب الحق حسب امر من عليه الحق بالا ملا وبني عن  
 الحس ما من غير محض وقوله سارل وعلى ثانيا الدس آمنوا لا تاكلوا اموالكم بكم بالاطل الا ان يكون

بحار عن راض مكم وسع مال المدون عليه بخار لارض ولا محورو وسع السعة ماله بخار عن راض محورو  
وقوله سبحانه ومعالى ما لها الله امرأ كونا فوامن بالقسط هذا لله ولو على اهكم عامما وما الانسان على  
نفسه اقرار فوله سارل رمالى احييم سحه حوايا احسن منها او درها ووقوله عليه الصلا والسلام بها واعلموا  
وانه الطيار وانه كفار المنى سرع الله تعالى هدا البصر و عامما واخرى السر ووع مسافس وكذا بعض الطيار  
واعين مستعان رحوب البحر وعلى المظاهر والمخالف الخاب وحوار عن الكفار عامما وعداى يوسف وحمد  
لا تحب البحر وعلى السعة ولو حذر لا تحب به عن الكفار لا به تحب السعة ماله على العبد فيكون اعتنا فامعوس فلا يبع  
البحر ركة مكره فامكاتب الا به سحه عليهما ولا ن سح السعة ماله سبه بصرف صدر من الامل ركة في محلى هو  
خالص ملكه فقد كسب صرف الرشد وهذا لان وجوده انصرف حصته وجود ركة وجوده سر غا بصدر رم هو  
اهله وحولته محله وقد وجد ربح مال المدون عليه بصرف في ملك العرم عن رضا المالك وانه لا سعد كالتسولي  
(واما) الا به فمال بعض اهل الناب بل السعة هو الصغر به سول وفي ان الولي بها هو من له الحق على العدل عند  
حصص من عليه الدى للار مد على ماعله سا ولوراد انكر سله ووقوله سارل ومعالى ولا يوا السعها اموالكم فقد  
قال بعض اهل الناب بل المراد من السعها النسا والاولاد الصغار بوبه في ساق الا به فوله فارر فوه منه واكسوم  
وروى النسا والاولاد الصغار هو الذى يجب على الاولاد والارواح لا روى السعة وكسبه فان لك يكون من مال  
السعة على ان فى الا به السرعه ان لا يوا يوم مال اهكم لا به سحها ومعالى اصاب الاموال فى المعطى لالى المعطى  
لهو به قول (واما) سح مال معاد رضى الله عنه فمد كان رضا ادلائ على انه بكر سح رسول الله صلى الله عليه وسلم  
و جمع سبه عن سفا الدى مع ماله فدروى انه طلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سح ماله لىل ركة  
فصبر به مصبرا ركة كجار وى عن جار رضى الله عنه انه لما استسجد انو يوم احد ورك دونما طلب جار به  
اللى عليه الصلا والسلام ان سح امواله لىل ركة فصبر به ذلك مقصدا وكان كيا طى والاستدلال سح المال  
اذا بلغ سقلا لا سسم لان الميع سرف فى المال والخبر صرف على النفس والنفس اعظم خطرا من المال فسوف  
ادى الولاس لا بدل على سوب اعلامها ثم سول اعما سح عن ماله نظرا به لىل للسعة لىل السعة سالىا سحرى في  
الهاب والبراع فادامع ماله سبذباب السعة من السعة (فاما) المعاصيات فلا تلب فيها السعة ولا حاحا  
الى الخبر لتبلىل السعة وانه بل بذوبه وسحخص الخبر صر را ابطال اهله وهذا لا محور بل على الصسى را المحور  
لا بهما النسا من اهل السرف فلم سسم الخبر ابطال الالهله والله سبحانه ومعالى اعلم  
فوقصل كى وامان سح الخبر حكه سكرى مال المحورو فى السرف ماله (اما) حكم المال فاما المحور  
فانه جمع عنه ماله مادام محورا وكذلك الصسى الذى لا مقل لان وضع المال فى يده لا على له الاف المال (واما)  
الصسى العاقل فجمع عنه ماله الى ان يوس مدرسد ولا من للولى ان يدفع اليه ساسم امواله وما دله بالخبر  
لا احبار عدا توله تعالى واحلوا الساب رسحانه ومعالى للاولاد اسلا السابى را اسلا الاحبار وذلك  
بالبحار فكان الاذن بالاسلا اذما لبحار واذا احتر فان آس منه رسد ادفع اليه لىل لىل لىل فان آسهم منه  
رسد اذامعوا انهم اموالهم والزسد هو الاستقامه والا هدا فى حسل المال واصلاحه وهذا عدا عدا السابى ربح  
الله جمع ماله ولا محور للولى ان يدفع ساسم امواله الله ان ما دله بالبحار فى النوع واساله ذكره فى كتاب  
المدون ان سالى الله تعالى وان لم ناس منه سدا معة مالى ان سلع فان طبع رسد ادفع اليه وان طبع سسا معة  
مدرا فانه جمع عنه ماله الى خمس وعسرس سبه بالا حاع ودا طبع هذا الميع ولم يوس رسد دفع اليه عدا فى حسه  
رضى الله عنه وعدهما لا يدفع اليه مادام سسها (واما) الرضى فلا مال له مع فلا طهر را الخبر فى حقه المال وانه  
طهر فى البصر فاب هدا حكم الخبر فى مال المحور (واما) حكه سرفه فالصرف لا محل اما ان يكون

الاثوال واما أن يكون من الاعمال (اما) انصرف القول في ملاحه اسام باع محض رصار محض و ان من  
 السر والبيع (اما) احسن ولا يصح منه الصرف القول في كل ما لا يجوز طلاقه وعاقبه وكما سبه وافرار دولا  
 بعد سبه وسراو حتى لا يلحقه الا حار ولا يصح منه قول الله والعبد هو الرضه وكذا الصبي اندي لا مثل لان  
 الا لله شرط حوار السرف وابتعا ولا امله بدون العمل (واما) الصبي العاقل فصيح منه الصرف انما فيه  
 لا حلال ولا يصح منه التصرف الضار اخصه بالاجماع (واما) الذار من الضر والبيع كالبيع والنرا  
 والا حار ربحه بعد ما هو في حار ولسه من ا حار حار وان رد نزل ر عبد السامي رحمه الله لا بعد  
 اسلاوي مساله صرف الصبي العاقل وقد مر في موضعا (واما) الرقي فصيح منه قول الله والصدقه  
 والوصيه وكذا يصح طلاقه وافرار بالحدود والعصا (واما) اقرار بالمال فلا يصح في حق مولد و يصح في  
 حق سبه حتى يواحد به المال (واما) السع وعمر من الصرف الذار من الضر والبيع فلا يحد بل بعد  
 موقوف على ا حار المولى ودلائل هذه المسائل ذكر في مواضع (واما) الصرف العاقل وهو العاقل  
 والا فلا فهد العوارض وهي الضمان والحق وان لا يوجب الحجر فاحسب لو اطلب الصبي والحقون سا  
 فسيما في ما طلبه وكذا المسائل اطلب مال انسان فانه يواحد به لكن بعد المال (واما) السعه بعد ان حقه  
 عليه الزم له ليس محجور عن الصرف اصله وحاله وحال الرشد الصرف سوا لا يحفلان الا في رحه واحد  
 وهو ان السبي اذا لم يسمعها مع عهده الى خمس وعشرين سنة وادان بغير رسته ان دفع الهاله (واما) في الصرف  
 فلا يحفلان حتى لو صرف منها لم يسمعها مع عهده فانه يواحد به كما بعد عدان مع المال اليه عند (واما) عدها  
 حكمه وحكم السبي العاقل والنالغ القمو سوا فلا يحد به وسراو و ا حاره وهسه وصدقه وما اسبه ذلك من  
 الصرف الى يحمل النقص والتسح (واما) فيما سوى لك حكمه وحكم النالغ العاقل الرشد سوا محجور طلاقه  
 و كاحه واحافه ويد بزه واسلاوه ويحب عليه منه روحه و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره  
 روحه و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره و ا حاره  
 سلم القاصي السعه والكره والهدى على يد امي لسق عليه في الطريق ولا ولا له عليه لا سوا وحده ووصيهما ومحور  
 اقرار على نفسه بالحدود والعصا ومحور وصا بالرب من من موه من بانه وعر ذلك من الصرف الى  
 يصح من العاقل النالغ الرشد انه اذا روج امرا ما كرم من مهرها فالرأه ناطله راد اعنى عند سعي في سبه  
 في ظاهر الزاويه و ذكر الطحاوي عن حمدرهما انه رجع عن لك وقال يصح من عرسه فاما فيما سوى ذلك فلا  
 يحفلان ولو باع السعه واسرى نظر القاصي ذلك فما كان حرا حاروما كان منه مصر رد الله سبحانه وما الى سلم  
 في فصل ١٢ واما ما من باع الحجر (اما) الصبي فالذي رفع الحجر عنه سنان احدهما ان الولي ابا النجار  
 وانما بلوعه الا ان الادن بالنجاره بل الحجر عن الصرف الذار من الضر والبيع (واما) الصرف الضار  
 المحسبه فلا رول الحجر عنها الا بالبيع وهذا عدا وعدا السامي رحمه الله لا رول الحجر عن الصبي الا بالبيع  
 وقد مر في المساله م عند ان حقه في الله عه من الصرف بالبيع سوا لم يحد او سبه وكذا  
 عند ان يوسف الا ان حقه في الله القاصي سدا للوع فحجر حجر رعد ان حقه رحمه الله لا يحجر الصبي عن  
 السرف حجر القاصي لكن سعه ماله الى خمس وعشرين سنة وعده حد والسامي لا رول الا بلوعه رسد ام اللوع  
 في العلام يعرف بالاحلام والاحمال الا بالبيع والحار به عرف بالخص والاحلام والحمل فان لم يوجد من  
 ذلك مصر بالنس (اما) معرفه اللوع بالاحلام فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال رفع القلم عن  
 لا مساله حتى علم حمل عليه السلام الاحلام بانه الارباع الخطا والخطا باللوع لان  
 اللوع سب بالاحلام ولان اللوع والاربع عار عن طوع المرأة كمال الحال وذلك كمال القدر والقوه والفدره

من حسب سلامه الاسباب والا كان في امكان استعمال سائر اخوارح السلمة و لك لا يحق على الكمال الا  
 عند الاحتمال وان قل الادوات امكان استعمال سائر اخوارح ان كان ثابته ما يمكن استعماله الا انه مخصوصه  
 وهو قضا السهر على سبيل الكمال فليس ثابت لان كماله لا يزال والاحتمال يستلزم قولنا على السبيل جعل  
 علمائنا السلوع ولان الله تعالى امرنا بما اوله واحكامه مكتوب له وله سائرنا وعلى واسعوا ما كسبه  
 لكم والكشف باسمه الولد اعما حوجه في رب لو انسى الولد لوحد لا يكون لك الا في حروح الما للسهر ذلك في  
 حق النفس بالاحتمال في المعارف ولان عند الاحتمال خرج عن حيز الاولاد ودخل في حيز الانا حتى يسمى انا  
 فلان لا ولد فلان في المعارف لان عند نفيه من اهل العلوق فكان الاحتمال عينا على السلوع وانما ان السلوع  
 سبب الاحتمال سبب الالوان ماد كرماس المعاني سبب العلوق لا سبب الاحتمال الا ان الاحتمال سبب  
 لعل الما فعلى الحكمه وكذا الاحتمال لا نه لا يحق بدون الالوان عاد فانم يوجد في ماد كرماسه السلوع  
 بالنس وقد احتل العباد في ادى النس التي سببها السلوع قال ابو حنيسه رضى الله عنه ما عسى سبه في السلام  
 وسبع عشر في الحار به وقال ابو يوسف وحمد والساهي رحمهم الله خمس عشر في اخبار به والعلام خمس عشر  
 فوهم ان المورق الخمسه هو العنق وهو الاصل في الباب به فوام الاحكام وانما الاحتمال جعل حيد في السرع  
 لكونه لئلا على كمال العمل والاحتمال لا سحر عن خمس عشر سبه عاد فادام يحتمل الى هذه المدة علم ان ذلك لا نه  
 في حيلته والا نه في اغلظه لا يوجب آه في العمل فكان العقل فاعمالا آه فوجب اعشارى لروم الاحكام وقد  
 روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه انه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلام رهوان اربع عشر سبه فرد  
 وعرض وهو اس خمس عشر فاحار فمدح حمل عليه الصلا والسلام خمس عشر حيدا للسلوع ولا في حيسه رضى  
 الله عنه ان السرع لما على الحكم والحظاظ بالاحتمال بالدلائل التي ذكرها فحبسها الحكم عليه ولا سرع الحكم  
 عنه ما لم ينس بعده و مع الناس عن وجود وانما مع الناس يد الله لان الاحتمال الى هذه المدة مسبوقة الخلة  
 ولا يجوز ان الحكم الثابت بالاحتمال مع الاحتمال على هذا اصول السرع فان حكم الخصم لما كان لازما في  
 حق الكثير لا رول ما بدا الظاهر ما لم يوجد الناس رعب الاسطرلاب الناس لاحتمال عود الخصم وكذا السرب  
 في حق النفس لا سبب مادام طمع الوصول اسبل بوحل سبه لاحتمال الوصول في حصول السبه فادام صلب السبه  
 ووقع الناس الا ان يحكم بالنس وكذا امر الله سبحانه وتعالى اطهار الحجج في حق الكفار والدا الى الاسلام  
 الى ان ينع الناس عن فوهم فوهم مع الناس لا سبب لئلا في حاله فكذلك هم مادام الاحتمال رضى عن السبب الاسطرلاب  
 ما سبب خمس عشر الى هذه المدة بل هو مروحولا قطع الحكم الثابت بالاحتمال مع مع رجا وجود خلاف  
 ما مع هذه المدة فانه لا يحتمل وجود بعدها فلا يجوز اعشارى في زمان الناس عن وجوده (واما) الخدب فلا تحبه  
 فيه لا نه يحتمل انه احار ذلك لما علم عليه السبلا والسلام انه احتمل في ذلك الوقت ويحتمل اسما انه احار ذلك لما ارأ  
 صالحا للحرب حبيلا له على سبيل الاعداد للجهاد كما امرنا الله سائر سائر الرتب في اول اوقات الامكان راحتمال لما  
 فلا يكون محم مع الاحتمال وادام اسكل امر العلام المراهق في السلوع فقال قد لعب سبل قوله وحكم سلوعه وكذلك  
 الحار به المراهقه لان الاصل في السلوع هو الاحتمال على ما بدا وانه لا مرفى الامن حبه فانزمت الضرور فيقول  
 قوله كفى الاحتمال الظاهر والخصم والله سبحانه وتعالى اعلم (واما) المحون فلا رول الحترس الا لا فاهه فادام  
 افان رسدنا اوسفها حكمه في ذلك حكم النفسى وقد ذكرنا (واما) الرقى فالحترس رول عنه بالا عاقر  
 وبالدن التجار اخرى الا ان الاعتراف بل الحترس على الاطلاق والادن التجار لا رول الا في الضرر  
 الدار من الضرر والبيع (واما) السعه لا حترس على السرف اصلا عداى حيسه رضى الله عنه فلا يصور  
 الروال (واما) على مدتهم وواله عداى يوسف هيد وهو الاطلاق من العاصي فكلا سحر الاحتر

لا يطالب الا باطلافه وعد خد والساهي وجميعهم المذهب الى الحجر على السعة بطور رشيد لان الحجر كان نسبه  
 فاسلافه يكون نسبه وهو ورثه والله سبحانه وتعالى اعلم (واما) الفصل الثاني وهو فصل الجنس فالجنس على نوعين  
 جنس المندوبين ما علم من الدرس رحمن الله الدرس اما الاول فالكلام فيه في مواضع في ما نسب وجوب الجنس  
 وفي بيان سرائط الوجوب وفي بيان ما يقع فيه الخسوس وما لا يقع اما نسب وجوب الجنس فهو الدرس هل او كبر  
 واما سرائط الوجوب فابواب بعضها يرجع الى الدرس وبعضها يرجع الى المندوبين وبعضها يرجع الى صاحب الدرس  
 (اما) الذي يرجع الى الدرس فهو ان يكون حالا فالجنس في الدرس الواحد لان الجنس يدفع الظلم المتحقق بما حقه  
 قضاء الدرس ولم يوجد من المندوبين لان صاحب الدرس هو الذي اخرج نسبه بالاحل وكذا لا يقع مع السر فصل  
 حاول الاحل سواء لم يخله او لم يخله لان طلب مطالبه حل بالاحل ولا يمكن معه ولكن له ان يخرج معه حتى  
 اذا حل بالاحل لم يخله من الشيء في سر الى ان يوفيه دينه (واما) الذي يرجع الى المندوبين فيها المذهب على قضاء الدرس  
 حتى لو كان معسر الا بجنس توله سبحانه وتعالى وان كان ذو عسر فطر الى معسر ولا ينسب الى دفع الظلم ما يصل  
 حقه الله ولو ظلم منه لعدم القدرة ولا بما اتم قدر على قضاء الدرس لا يكون الجنس معسر الا ان الجنس سارع للوسل الى  
 قضاء الدرس لانه وسبها للطل وهو ما حقه قضاء الدرس لتولاه عليه السلام والسلام مطلق المعنى ظلم فجنس دفع الظلم  
 ليعمل الدرس بواسطة الجنس وقوله عليه الصلاة والسلام في الواحد دخل عرسه وعتوه والجنس عتوه وما لم يظهر  
 منه المظلم لا يجنس لا بعد اتمام المظلم والى منه ومنها ان يكون من عليه الدرس عن سوى الوالد لانه صاحب الدرس ولا  
 حسن الوالدون وان علوا بدس المولودين وان سفلوا لقوله سارل ومالي ومما حقه في الدائم وفا وقوله بمالي  
 وما لو الدرس احبنا ما لو من من المعصية بالمرور والاحسان حبه ما بالان الله اذا اجمع الوالدان الى ما على  
 ولد الذي عليه نسبه فان القاضي يحسنه لكن يبرر الاحسان بالدرس (واما) الولد وحقه بدس الوالدان المانع  
 من الجنس حتى الوالدان وكذا سارل اثار جنس المندوبين بدس من كان من كان من كان وسوى الجنس الرجل  
 والمرأ لان موجب الجنس لا يخلط بالذكور والابنه وحقه وحقه ولي الصغرة اذا كان من خوله نسبه سارل الله اذا  
 كان الظلم يسبيل من قضاء دينه صار بالاحل طالما فحقه ليعطي الدرس فسدق الظلم (واما) الذي يرجع الى  
 صاحب الدرس فطلب الجنس من القاضي ما لم يطلب لا حسن لان الدرس حقه والجنس وسبها الى حقه وسبها حتى  
 الا لسان حقه وحق المر اما يطلب فطلبه فلا بد من الطلب للجنس واذا عرف نسب وجوب الدرس وسرايطه فان  
 يك بعد القاضي السب مع سرائطه بالحقه حقه ليعطي الظلم عده ما حقه من عرسه ووالد القاضي نصب لدفع  
 الظلم فسدق الظلم عنه وان اسببه على القاضي حاله في سار واعشار ولم يسم عند حقه على احدهما وطلب العراء  
 حقه فانه حقه لسر عن حاله انه مبرام عني فان علم انه عني حقه الى ان عني الدرس لانه طهر ظلمه بالحق وان  
 علم انه مبرم حتى سبها لانه طهر انه لا نسوح الجنس فطلبه ولكن لا يمنع العراء عن ملازمه عدا ابناء السلام  
 رضى الله عنهم الا اذا قضى القاضي ما لا يظار لاحمال ان يوفيه الله سبحانه وتعالى ما لا اذ المال ما ذوراح وعسر  
 رحمه الله لا ملازمه لقوله سارل ومالي وان كان ذو عسر فطر الى معسر ذكر الطر حقه الفاء نص من عر  
 قضاء القاضي (ولما) ان الطر هي الناحية فلا بد وان يجر وهو ان يجر القاضي او صاحب الحق ولا يعمونه من  
 السرف ولا من السرف الا كسب ما حقه من قبل كسبه فمعسونه منهم بالخصيص واذا امتنع على حقه سبها  
 او سبها او يلازمه ولم يسكب حاله في السار والاعشار حتى سبها لان هذا الجنس كان لا سبها حاله وابلع عده  
 والاسلامه الا سبها صالحة لا سبها بالاحل ولا العسر فطلبه لكن العراء لا يعمون من ملازمه فسلار مونه  
 لكن لا يعمونه من السرف والسرف على ما ذكرنا ولو احتسب السار والاعشار فقال الطالب هو موسر وقال  
 الطالب انما معسر فان ما لم لا حدهما منه فبنته وان اقاما جميعا الله فالبسبه يبه الطالب لا يما نسب

را وهي الساروان لم يحم لها منه فهدد كرحمى الكما والكح واما ان الله سترنا من الله  
 كالباع والكحاح والكح والصلح عد العمد اطلع من المال والخلق او من سماعها هو معاد كالسوق  
 باب الكحاح والتول قول الطالب وكذا ان احصى الزكا واربع الدنانير كذا كالحق ان يوب او التل  
 اندى لا يوجب النصاص ويوجب المال في مال الخا وفي احدا فلول قول المطلوب ود كاختصاص  
 المديق اب الناصي انه ان رحى الدنانير عوضا عن مال سائر الدنانير نحو من اسع ادى سلم له السع الرص  
 والعصب السلم الذي احده السلم اله راس المال والتول قول الطالب وكذا ان ليس له عوضا أصلا كالحق  
 اسوب ا له عوضا ليس مال كالمير و بدل الخلع و بدل الصلح عد العمد والكما فلول قول المطلوب  
 واحلب النصاص منه هل يصحهم القول قول المطلوب على كل حال ولا يحس لاراسه اصل في بي أم والم  
 عارض فكان الظاهر ساهدا للمطلوب فكان القول قوله مع سده هل يصحهم القول قول الطالب على كل حال توله  
 عليه السلا والسلام لصاحب الحق الدنانير واللسان وفاق يصحهم بحكمه اكار به رى الاعما تسول قول  
 الطالب وان كان به رى القفرا والتول قول المطلوب رعى التساهى حصر المندون ورحمة الله به بحكمه به فهد  
 حكمه في الشر والعلم الا اذا كان المطلوب من الثمن او العلو به او الاسراف لان من غاداهم النكس في الناس  
 والتحمل بدون التماهي فلول قول المندون انه معسر (رحه) ماد كاختصاص ورحمة الله ان التول والسر  
 قول من سبه له الظاهر وادا وجب الدنانير مالا على مال سلم له كان الظاهر ساهدا للتائب لانه يتبعد  
 المطلوب سارمه المال ركدا في الزكا انها لا تحب الا على العي فكان الظاهر ساهدا للتائب (رحه) قول حمد  
 رحمه الله وهو ظاهر الزكاه ان الظاهر ساهدا للتائب فيما كذا انما هو طريق الدلالة وهو انه على المعافه  
 الاقدام على الروح دليل القدر الظاهر ان الانسان لا روح حتى يكون لهسى ولا روح ايضا حتى يكون له  
 قدر على المم وكذا الاقدام على الخلع لا الزكا لا يخلع حتى يكون عندها سى وكذا الصلح لا يدم الا سار  
 عليه الاعدا التدر فكان الظاهر ساهدا للتائب هذه المواضع فكان القول قوله والله على اعلم  
 فصل واما ان ماع اشغوس عه ولا يجمع المحوس منوع عن اخر وروح الى اسعاه ومهماته والى اجمع  
 والخصايب الاعاد وسبيع الخمار وعاد المصى والزكا والساهه لان الحسن للتوسل الى قصا الدنانير  
 عن اسعاه ومهماته الدينية والدنيوية تصح فصار على قصا الدنانير لا يجمع من حول افاره سله لا ذلك  
 لا يخل ما وضع له الحسن بل وضع وسيله اليه ولا يجمع من انصرف الى السرعه من النع الزكا واهه السقه  
 والاقرار لمهم من العرما حتى لو فعل سامن ذلك فهو مك للعرما لا مالا طال لان الحسن لا يحب ظنون  
 اهله ان تصرف ولو طلب العرما الدنانير حسن لا حيلهم من الناصي ان حصر على المحوس من الاقرار واهه العبد  
 وغيرهم حيلهم الى ذلك عداى حسنه رحمه الله وعد هما ان يحبهم الله وكذا ان اطلقوا الناصي مع ماله سله  
 ماسون الدراهم الدنانير من المسول والسار لان يحبهم الله سدهما واما عداى حسنه رحمه الله فلا يحبهم الى  
 وهي مساله انحر لكي اذا كان سقدرا راعه ان انما حتى يادسه لاهام حسن حبه وان كان  
 راعه وعد ماسر راعها الناصي الدراهم وقى بها وكذا اكار دسه دانه وعد راعها الناصي الدنانير  
 وقى بها دسه فرى الدنانير والدراهم وس سار الاموال انه يبيع احدهما الا حركتها الدنانير ولا يبيع سار  
 الاموال (روحه) الفرق ان الدراهم الدنانير من حسن راحته من حبه دليل انه بكل سار احدهما الا حركه  
 في باب الزكا والمودى عن احدهما كان مودى عن الآخر سد الملاله فكان بينهما حاسه من حبه فصار كل  
 واحد منهما كعمى الآخر حكما وليس من العروص من الدراهم والله عزه حبه ولا يملك التصدق على  
 المحوس بينهما واولان العروص اذا سمعت قصا الدنانير فاهل لاسه على ماسر من سار الا واولان بل



لأنه ضروري لا ضروري إسماء والده لا يملكها لا يتأول وهذا بخلاف ما عند الملوك أن الناصي يبيع جميع ماله  
 لئلا يبيع الناصي ليس يبيع على الملك لئلا يملك الملوك لئلا يملك الناصي يبيع ذلك آخر حر من آخر  
 حياه هذا هو السائل لأن فيها النون من حواحه الأصله فكان راصا سماء الدس من أي مال كان يملكها لئلا  
 عن عهد الدس عدمه سده عن حياه وانه سحابه وعلى اعلم وسبق المحسوس على نفسه وعمله وانار به ولا يبيع من  
 الملك لا عن شيء من الصفات السريعه وانه سحابه وعلى اعلم

في فصل يكره وأما حسن الناصي فحسب ما دس في الأصل على نوع حرس هو مسمون وعيوس هو امانه  
 وانصمون على نوع انصام مسمون فاعين مسمون القمه فالتصمون فاعين كالمسح في البائع حتى لو هلك سبط  
 اس لا يلو في طاله البائع به وطاله المسمى بسلام المسح لا في السع طاله بارء طاله بسلام بارء بسلام وهو آخر  
 من السع طاله لا في المسح ولا طاله مطلقه ولا طاله البائع مطلقه فاعين فسط حرر عدم البائع في الما ولان  
 للمسح في البائع لا يكون ادى حالا من الموصى على سوم السرا رذلك مضمون فهذا اولى الا ان ذلك مضمون  
 بآتمه وهذا فاعين لوجود النسبه الصحيحه بها واما دماء النسبه فاعين اصلا واما الوكيل بالسرا اذا ادى اعي  
 من مال سبه فليس السع لا مستفاد فاعين من الموكل فاعين كان قبل الطلب فاعين اما عند انحيار محرماته  
 البلاء وعند رفر رحمه الله فاعين مضمونا ولو كان بعد الطلب فاعين مضمونا لكن ضمان المسح عند اى حقه وخذ  
 وعداى يوسف ضمان الزمى وعند رفر رحمه الله ضمان العيب وهذا كالمسح في كتاب أو كاله واما المضمون  
 بآتمه فكالمسح بآتمه فاعين اذ لم يكن من ذاب الاموال اصبحت البائع السع المسح في الدس حتى حسنه لرد البائع  
 اعي عليه فاعين في ذلك بسمه وسماضان وبرا ان القصل وكذا المرهون مضمون عند مالك بالافل من فسمه  
 ومن الدس وعند السامى رحمه الله ليس مضمون اصلا وهي مساله كتاب الزمى واما المحسوس الذى هو اما  
 ساء الزمى فاعين محسوس الدس لكنه امانه في الدس حتى لو هلك لا يفسد شيء من الدس وكذا المساحر داه  
 احازه فاسده اذا كان غل الاخر فحسب الاسماء الاخر المعجله حتى هلك في يده فاعين امانه والله سبحانه  
 رسالى اعلم

### في كتاب الاكرا

الكلام في هذا الكتاب في مواضع في بيان معنى الاكرا لئلا يفسد وفي بيان انواع الاكرا وفي بيان سراط  
 الاكرا وفي بيان حكم ما عهده الاكرا اأى به المكروه وفي بيان ما عهده المكروه الى غير ما وقع عليه الاكرا او  
 را على ما وقع عليه الاكرا او بعضه (اما الاول فلاكرا في اللصه عار عن اصاب الكر وانكر معنى فام  
 بالمكروه ساق المحم والاصول هذا اسم كل واحد منها ما عهده الاكرا فالله سبحانه وسالى وعسى ان يكرهوا  
 ساء وهو حر لكم وعسى ان يحسبوا وهو سر لكم ولهذا قال اهل السنه ان ساء ساءه وسالى بكر الكفر والمعاصي  
 أى لا يحسبوا ولا رضى بها وان كانت الطائيات والمعاصي تاراد انه عز وجل وفي السر عماره عن الدنيا الى القصل  
 بالاعاد والهدد مع وجود سراطها الى بكرها في مواضع ان ساء الله تعالى

في فصل يكره وأما ساء انواع الاكرا فمقول انه نوعان نوع يوجب الاخلاء الاضطراب طما كالفصل والقطع  
 والسرب الذى يحاف به ملك النسي ارا النصوص الصرب او كبر ومهمهم قدر بعد صرب الحد وانه ساءه  
 لان الممول عليه يحق الضرر ودها يحسب فلا معنى لصور العدد وهذا النوع سعى اكراها ما لم يوجب لا يوجب  
 الاخلاء والاضطرار وهو الخس والقصد والسرب الذى لا يحاف به التلف وليس فيه مدبر لارم سوى ان يلحقه  
 منه الاعبا الدس من هذه الاسماء اعنى الخس والقصد والصرب وهذا النوع من الاكرا سعى اكراها فاقصا

فصل في ما سار الى الاكرا موعن رجع الى المكر رجع الى المكر (اما الذي رجع الى المكر فيوان يكون قادرا على محقق ما وعد لان الضرور لا يحصى الا عند الضرور وعلى هذا فان ابو حنيفة رضى الله عنه ان الاكرا لا يحصى الا من السلطان وقال ابو يوسف وخدر جميعا انه يحصى من السلطان وعمر (وجه) فوهما ان الاكرا ليس الا اعادة الخلق المكر وهذا يحصى من كل مسلط وابو حنيفة رضى الله عنه يقول غير السلطان لا يدر على محقق ما وعد لان المكر بسبب السلطان فعهه ا كان المكر هو السلطان فلا يحد غوثا وعلى انه لا خلاف بينهم في المعنى انما هو خلاف زمان في رضى الله عنه رضى الله عنه يمكن لغير السلطان ودر الاكرا ثم يعر الخلق في زمانها معه القبول على حسب الخلق والله سبحانه وسالى اسلم فاما الشيوخ فليس شرط لتحصى الاكرا حتى يحصى من القضى العاقل اذا كان مسلطا وكذلك العقل را حرا لمطابق ليس شرط فمحصى الاكرا من البالغ المخلط العقل بعد ان كان مطا (اماما) النوع الذي رجع الى المكر فيوان مع في باب رايهوا كبر طيه انه لو لم يحصى ما عي اله عصى ما وعد له لان غالب الزاى عهه خصوصاً عند صدر ارضول الى القضى حتى انه لو كان في اكر راي المكر ان المكر لا يحصى ما وعد لا نسب حكم الاكرا سر ران وحضور الا بعد لان الضرور لم يحصى ومسله لو امر فعل ولم يوجد عليه ولكي في اكره راي المكر انه لو لم فعل يحصى ما وعد بسبب حكم الاكرا لتحصى السرور وطيه انه لو كان في اكره رايه انه لو امسح من ساول المسه وصرا الى ان تلحه الخوع المهلك لا ر بل عه الاكرا لا يباح لسان سجل بناولها وان كان في اكره رايه انه وان صرا الى تلك الخاله لما ار بل عه الاكرا ساح ان بناولها لخل دل ان العر لما سار الى واكره رايه دون صور الا ما رايه سبحانه وسالى اعلم

فصل في ما سار الى الاكرا موعن رجع الى المكر رجع الى المكر (اما الذي رجع الى المكر فيوان يكون قادرا على محقق ما وعد لان الضرور لا يحصى الا عند الضرور وعلى هذا فان ابو حنيفة رضى الله عنه ان الاكرا لا يحصى الا من السلطان وقال ابو يوسف وخدر جميعا انه يحصى من السلطان وعمر (وجه) فوهما ان الاكرا ليس الا اعادة الخلق المكر وهذا يحصى من كل مسلط وابو حنيفة رضى الله عنه يقول غير السلطان لا يدر على محقق ما وعد لان المكر بسبب السلطان فعهه ا كان المكر هو السلطان فلا يحد غوثا وعلى انه لا خلاف بينهم في المعنى انما هو خلاف زمان في رضى الله عنه رضى الله عنه يمكن لغير السلطان ودر الاكرا ثم يعر الخلق في زمانها معه القبول على حسب الخلق والله سبحانه وسالى اسلم فاما الشيوخ فليس شرط لتحصى الاكرا حتى يحصى من القضى العاقل اذا كان مسلطا وكذلك العقل را حرا لمطابق ليس شرط فمحصى الاكرا من البالغ المخلط العقل بعد ان كان مطا (اماما) النوع الذي رجع الى المكر فيوان مع في باب رايهوا كبر طيه انه لو لم يحصى ما عي اله عصى ما وعد له لان غالب الزاى عهه خصوصاً عند صدر ارضول الى القضى حتى انه لو كان في اكر راي المكر ان المكر لا يحصى ما وعد لا نسب حكم الاكرا سر ران وحضور الا بعد لان الضرور لم يحصى ومسله لو امر فعل ولم يوجد عليه ولكي في اكره راي المكر انه لو لم فعل يحصى ما وعد بسبب حكم الاكرا لتحصى السرور وطيه انه لو كان في اكره رايه انه لو امسح من ساول المسه وصرا الى ان تلحه الخوع المهلك لا ر بل عه الاكرا لا يباح لسان سجل بناولها وان كان في اكره رايه انه وان صرا الى تلك الخاله لما ار بل عه الاكرا ساح ان بناولها لخل دل ان العر لما سار الى واكره رايه دون صور الا ما رايه سبحانه وسالى اعلم

فصل في ما سار الى الاكرا موعن رجع الى المكر رجع الى المكر (اما الذي رجع الى المكر فيوان يكون قادرا على محقق ما وعد لان الضرور لا يحصى الا عند الضرور وعلى هذا فان ابو حنيفة رضى الله عنه ان الاكرا لا يحصى الا من السلطان وقال ابو يوسف وخدر جميعا انه يحصى من السلطان وعمر (وجه) فوهما ان الاكرا ليس الا اعادة الخلق المكر وهذا يحصى من كل مسلط وابو حنيفة رضى الله عنه يقول غير السلطان لا يدر على محقق ما وعد لان المكر بسبب السلطان فعهه ا كان المكر هو السلطان فلا يحد غوثا وعلى انه لا خلاف بينهم في المعنى انما هو خلاف زمان في رضى الله عنه رضى الله عنه يمكن لغير السلطان ودر الاكرا ثم يعر الخلق في زمانها معه القبول على حسب الخلق والله سبحانه وسالى اسلم فاما الشيوخ فليس شرط لتحصى الاكرا حتى يحصى من القضى العاقل اذا كان مسلطا وكذلك العقل را حرا لمطابق ليس شرط فمحصى الاكرا من البالغ المخلط العقل بعد ان كان مطا (اماما) النوع الذي رجع الى المكر فيوان مع في باب رايهوا كبر طيه انه لو لم يحصى ما عي اله عصى ما وعد له لان غالب الزاى عهه خصوصاً عند صدر ارضول الى القضى حتى انه لو كان في اكر راي المكر ان المكر لا يحصى ما وعد لا نسب حكم الاكرا سر ران وحضور الا بعد لان الضرور لم يحصى ومسله لو امر فعل ولم يوجد عليه ولكي في اكره راي المكر انه لو لم فعل يحصى ما وعد بسبب حكم الاكرا لتحصى السرور وطيه انه لو كان في اكره رايه انه لو امسح من ساول المسه وصرا الى ان تلحه الخوع المهلك لا ر بل عه الاكرا لا يباح لسان سجل بناولها وان كان في اكره رايه انه وان صرا الى تلك الخاله لما ار بل عه الاكرا ساح ان بناولها لخل دل ان العر لما سار الى واكره رايه دون صور الا ما رايه سبحانه وسالى اعلم

فانه الا انه سقط الموحد لعذر الا كراهة قال الله سار له وعالي من كبره من سد اعانه الى من اكر وفله  
مظنح بالاحسان لكن من سرح لشكر صدر افعليهم من سرح من انه وهم جذاب عظم الامن اكر وفله مظنح  
الاسان على السديم وانما في الكلام الله سبحانه وعالي اسلم والامساع عه افضل من الافدام عليه حتى لو امسح  
وسل كان ما حور الالهة سس في سسل الله تعالى فخرجوا ان يكون له ثواب الخادس السس هما ودل عليه  
اعسر والسلا من قبل خرائق سس فوق ظل العرس يوم السامه وكذلك الكم سس الى عليه الصلا والسلام مع  
اطمان القلب بالاسان والاصل معه ما روى ان عمار بن ياسر روى الله عنها لما كرهه الكفار ورجع الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال له ما واهل نعماء قال سر يا رسول الله ما روى حتى لم يحل فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان نادر افعد من درخص عليه الصلا والسلام في اسان الكلمة سر طه اطمسان القلب بالاسان حسب  
امر عليه الصلا والسلام بالعود الى ما رخصه لكن الامساع عه افضل لأمرو من هذا النوع سس المسلم لان عرس  
المسلم حرام العرس في كل حال قال النبي عليه الصلا والسلام كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله الا انه  
رخص له لعذر الا كراهة واما الرخصه في سقوط الموحد دون الحرمه والامساع عه حفظ الحرمه المسلم واسار الله على  
نفسه افضل ومن هذا النوع ان لا مال المسلم لان حرمه مال المسلم حرمه دمه على لسان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلا يحل السقوط بحال الا انه رخص له الا بالاف لعذر الا كراهة حال الخمسه على ما ذكر ولو امسح حتى قبل  
لا اثم بل سب لان الحرمه فاعه فهو بالامساع فسي حتى الحرمه فكان ما حور الا ما دورا وكذلك الاف مال  
نفسه من حسن الا كراهة لكن مع ما الحرمه حتى انه لو امسح فعمل لا اثم بل سب لان حرمه ماله لا سقط الا كراهة  
الا ترى انه اسح له الدفع قال النبي عليه الصلا والسلام ما من مال دون مالك وكذا من اصابه الخمسه قال صاحبه  
انطام سس فامسح من التناول حتى مات انه لا اثم لاد كراهة بالامساع راعى حتى الحرمه حذا اذا كان الا كراهة اما  
من كان ناسا من الحسن والفند والسرب الذي لا يخاف منه لبس النفس والعصلا رخص له اصالا ويحكم بكفر  
وان قال كان فلي مظنح بالاعان فلا يصدق في الحكم على ما ذكره واثم سس المسلم والاف ماله لان الضرر لم  
سحق وكذلك اكان الا كراهة اما ولكي في اكر راي المسكر ان المسكر لا يخفى ما اوعد لا رخص له افعال اصلا  
ولو فعل ما لم لا يعدم عصى الضرر لا يعدم الا كراهة سرعوا انه سقطه وعالي اسلم (واما) النوع الذي لا سباح ولا  
رخص الا كراهة اصالا فهو هل المسلم يصر حتى سوا كلى الا كراهة تافسا او تمالا هل المسلم يصر حتى لا يحصل  
الا حاحه بحال قال الله سار له وعالي ولا تسبوا النفس الى خيرا الله الخى وكذا افطع عصي من اعصابه وانصرب  
المهلب قال الله سبحانه وعالي والانس يودون المؤمنين والمؤمنات سرعا كنسوا فسد احملوا بها واوا منها  
وكذلك صرب الوالدس هل او كره قال الله تعالى ولا هل لهما الف والى عن النافع هي عن الصرب دلاله بالظر بن  
الاولى فكاتب الحرمه فاعه بحكمه فلا رخص الافدام عليه ولو اقدم باسم والله سبحانه وعالي اعلم (واما) صرب غير  
الوالدس اذا كان محالا يخاف منه التلب كصرب سوط او نحو فخرجوا ان لا يواحد به وكذا الحسن والسد لان  
صرب و ن صرب المسكر تكبر فالظاهر انه رضى بهذا القدر من الصرب ولا حاحه و لو اذن له المسكر عليه او قطعه  
او صر به قال للمسكر افعل لا سباح له ان فعل لان هذا مما لا سباح بالا حاحه ولو فعل فهو اثم الا ترى انه لو فعل نفسه  
اثم بغير اولى وكذا الزمان هذا السبل لا سباح ولا رخص للرجل بالاكراهة وان كان تاما ولو فعل ما لم لان حرمه  
الزمانية في العول قال الله سبحانه وعالي ولا امروا الزنا به كان فاحسه وسبلا فدل انه كان فاحسه في الفعل  
فلا يورد السرع فلا يحصل الرخصه حال كمال المسلم يصر حتى ولو اذن المرأه لا سباح انصا حرك كاذب او امه  
اذن له مولا حال النرجح لا سباح بالا حاحه واما المرأه رخص لها لان الذي يصر ومها لئس الا التمكن وهي مع ذلك  
مدفوعه اليه وهذا عدى فله نظر لان فعل الزنا كاسر وممن الرجل يصر وممن المرأه الا ترى ان الله سبحانه وعالي

سها هارته الا ان رة الرجل الا لاح و رهاها ما تمكس وانك فعل مبالغة فعل سكوت فاحصل الوصف  
 بالخطر والحزمه فمضى ان لا يختلف فيه حكم الرجل والمرأ فلا رخص للمرأة كالأل رخص للرجل وانه سبحانه  
 وعالي اعلم (واما) الحكم الذي رجع الى الدساق الا انواع السلاية اما النوع الاول فالمرء على السرب لا يحب  
 عليه الحد اذا كان الاكرا فاما لان الحد يسرع واخر اعي الخانه في المسئل والسرب خرج من ان يكون حانه  
 الاكرا وصار متاحل واحاط عليه على ما مر واذا كان ناقصا محب لان الاكرا الناقص لم يوجب نصير  
 القتل عما كان عليه قبل الاكرا بوجهه فلا يوجب سرحه وانه سبحانه وعالي اسلم (واما) النوع الثاني  
 فالمرء على الكفر لا يحكم بكفر اذا كان عليه مطمعا بالايمان بخلاف المكر على الايمان انه يحكم بامانه القرب  
 بينهما وحسب احدهما ان الايمان في الجمعه تصديق والكفر في الجمعه تكذيب وكل ذلك عمل التلب  
 والاكرا لا يعمل على التلب فان كان مصداق له كان موافقا لوجود حقه الايمان وان كان مكذبا عليه كان كافرا  
 لوجود حقه الكفر الا ان عار الانسان جعل دليلا على التصديق والكذب طاهر احواله الطوع وقد طلبت  
 الدلالة بالاكرا في الايمان منه والكفر محملا فكان معنى ان لا يحكم بالاكرا مع الاحتمال كما لم  
 يحكم بالكفر بها لاحتمال الا انه حكم بذلك لو حبس احدهما انا عا لملا طاهر احواله مع الاكرا لتحاط المسلس  
 في محاسن الاسلام فلول امر الى الجمعه وان كانا علم بامانه لا قطعا ولا سلبا وهذا حار اليرى ان الله  
 سار له وعالي امر بان النساء المهاجرات باسما بن سعد وحوط طاهر الكلمه منسب قوله تعالى ما بها الله الله اموا ۱۱  
 حاكم المؤمنين المهاجراته ومحوض لطهر لانا من الدليل العالي لقوله عز سابه فان غلبه من مومنان ولا  
 رجوعه الى الكفار كذا انها وهذا المعنى لا يتحقق في الاكرا على الكفر والى ان اعشار الدليل المحمل بان  
 الاسلام يرجع الى اعلا الله الحي وان اعشار العالي يرجع الى صد اعلا الله الحي واحب دل الشى عليه  
 العبد والاسلام الاسلام ملول على فوج اعشار المحمل دون العالي اعلا الله الحي ذلك الحكم بان  
 المكر على الايمان والحكم بدم كفر المكر وانه سبحانه وعالي اعلم ولواكر على الاسلام فاسلم ثم رجع  
 على الاسلام فلا قبل بل عس ركني لا نسل العاس ان سل لوجود اذ منه وعي الرجوع عن الاسلام  
 (وجه) الاستحسان انا اسلمنا كليه الاسلام منه طاهر اطعمه الجمعه لتحاط المسلس من محاسن الاسلام  
 فتصح التصديق فله على ما مر فارجع من انه لا مطمع لحقه الاسلام منه وانه على اسما الاول فلم يكن هذا  
 رجوعا عن الاسلام بل اظهار المالك في نفسه الكذب فلا سل وكذلك الكافرا اسلم وله اولاد صغار  
 حتى حكم بسلامهم سلا لا بهم فملوا كفارا يحرمون على الاسلام ولا ملول لانهم لو حن منهم الاسلام حقه فلم  
 يحق الرجوع عنه وانه سبحانه وعالي اعلم ولواكر على ان حراه اسلم امس فارلا يحكم بسلامه لان الاكرا  
 مع محه الافران يد كرى موضعه ان سا الله تعالى وا لم يحكم بكفر باخر الكلمه لاثبات احكام الكفر حتى  
 لا ين منه امر له والقياس ان تنس النبوه لوجود سب القرفه وهو الكلمه او محي من اسباب القرفه مرله كنه  
 الطلاق ثم حكم بال لاختلف الطوع والكفر فكذا حكم بدمه (وجه) الاستحسان ان سب القرفه وارد دون  
 نفس الكلمه واما الكلمه دلالة عليها حاله الطوع ولم يسل لسلاته الاكرا فلم يسل اذ ولا تنس النبوه ولو  
 فال المكر حظر سالى فولى كفره لانه ان اخرج الماصي كاد ما و ان كى فعل لا تصديق الحكم وعلم بكفر  
 لا مدعى الى اسما الكفر وهذا حاره انى الاحار وهو غير مكر على الاحار بل هو طاع منه وله فال طاعا  
 كفر بالله ثم قال عسبه الاحار عن الماصي كاد ما و ان كى فعل لا تصديق القضا كذا هذا وصدق وبانه  
 ومن الله تعالى لا نه عمه كذا مه وان كان خلاف الطاهر ولواكر على الاحار فيما مضى ثم قال الرد به الحرج  
 الماصي فهو كافر في القضا وبانه من الله تعالى لا نه يحكمه الى ما بدا له بل احراه اسما الكفر طولا ولواكر

حطر سالى سى آخر لا يحكم تكفر لانه اذا لم يرد ساجد على الاحنه الى ظاهر الكعبه مع اطمئنان القلب بالامان  
 ولا يحكم تكفره وكذلك لو اكر على الصلاه للصلب فما يتصل حطر ساله ان صلى لله تعالى وهو مستعمل له  
 أو مستعمل للصلب فبى ان سون الصلاه أن يكون لله عز وجل فاداعال و منه لا يصدق في الصلاه وحكم  
 تكفر لانه ان يرم ما دعى الله فكان طاموا والطاع ا فعل ذلك قال و منه ذلك لا يصدق في الصلاه كذا  
 هذا و يصدق فيما يندو من الله عز سابه لانه من ما حصله فعله ولو صلى للصلب ولم يصل لله سبحانه وتعالى وقد  
 حطر ساله ذلك فهو كافر ما ندى الصلاه و فيما يندو و رانه تعالى لانه صلى للصلب طامع امكن الصلاه لله  
 تعالى وان كان مستعمل للصلب فان لم يحطر ساله صلى للصلب طاهرا و فله مطمئن بالامان لا يحكم تكفر  
 وسجل على الاحنه الى طاهر ما دعى الله مع سكون قلبه بالامان وكذلك لو اكر على سبب السبب عليه الصلاه  
 والسلام حطر ساله رجل آخر اسبه حذقه راف ذلك لا يصدق في الحكم وحكم تكفر لانه اذا حطر ساله  
 رجل آخر فهذا طاع في سبب السبب حذقه الصلاه والسلام ثم قال عيبه فلا يصدق في الحكم و يصدق فيما  
 يندو من الله تعالى لانه حصله كلامه ولو لم يتعد السبب حذرا آخر فسبب السبب عليه الصلاه والسلام فهو كافر في  
 الصلاه و فيما يندو من الله حط سابه ولو لم يحطر ساله سى لا يحكم تكفر ويحمل على حبه الا كراه على ما مر والله  
 سبحانه وتعالى اعلم هذا اذا كان الاكرا على الكفر ما ما فاما اذا كان ما فاصحاحكم تكفر لانه ليس مكر في الحسمه  
 لانه ما له للضرورة بل لدفع الم عن نفسه ولو قال كان فلي مطمئا بالامان لا يصدق في الحكم لانه خلاف الطاهر  
 كالتطاع الاخرى الكعبه ثم قال كان فلي مطمئا بالامان و يصدق فيما يندو من الله تعالى (واما) المكر على الابلا  
 مال العباد اذا اطمع عباله ان على المكر دون المكر اذا كان الاكراه اما لان المطلب هو المكره من حسب المسمى  
 واما المكر بمره الا على معنى انه مملوك الاحار انا و اربا وهذا النوع من الفعل ما يمكن تحصيله  
 ما له غيره فان باخذ المكر فسر به على المال فاكن حمله آله المكر فكان اللف حاصله ا كراهه فكان الصمان  
 عليه وان كان الاكرا ما فسا فالسبان على المكر لان الاكرا الباقص لا يحمل المكره آله المكر لانه لا سلب  
 الاحتراز اصلا فكان الابلا من المكره فكان السبان عليه وكذلك لو اكره على ان ما كل مال ع فالصمان  
 عليه لان هذا النوع من الفعل وهو الاكل ما لا ميل عليه الاكرا لانه لا شعور بحصله ما له ع فكان طامعا  
 فيه فكان الصمان عليه ولو اكره على ان ما كل طعام فاكل او على ان فليس يوب نفسه فليس حتى يخرق  
 لا يحب الصمان على المكر لان الاكرا على اكل مال ع لما لم يوجب الصمان على المكر فعلى مال نفسه أولى مع ما  
 ان اكل مال نفسه وليس يوب نفسه ليس من باب الابلا بل هو صرف مال حبه الى مصلحه ما به ومن صرف مال  
 نفسه الى مصلحه لا صان له على احد ولو اذن صاحب المال المكر بابلا ما له من عرا كراهه فانه لا صان على  
 احد لان الادن بالابلا ميل في الا وال لان الاموال ما ما احبه و ابلا مال ما دون نفسه لا يوجب  
 الصمان والله سبحانه وتعالى اعلم (واما) النوع الثالث فاما المكره على السلب فان كان الاكراه ما فاصا ص عليه  
 عدا ان حسمه و حذر من الله عسا ولكن سر و عجب على المكر وعداى يوسف رحمه الله لا يحب القصاص  
 عليهما ولكن يحب الله على المكره و عذر من رحمه الله يحب القصاص على المكر و المكره و عدا السامى  
 رحمه الله يحب عليهما (وجه) قول السامى رحمه الله ان السلب اسم لفعل يعنى الى رهوق الخا عا وقد و حدى كل  
 واحد منهما الا انه حصل من المكر ما سر ومن المكر ما سافح القصاص علم ما حسم (وجه) قول من  
 رحمه الله ان السلب و حدى المكر حسمه حسمه و مساهده و اسكار الخسوس مكار فوجب اعصار منه درن المكره  
 اذا صلب اعصارا حسمه لا محور العديل عا لا يدلل (وجه) قول من يوسف رحمه الله ان المكره ليس قابل  
 حسمه بل هو مستل للسلب و اما القابل هو المكر حسمه لم لم يحب القصاص عليه فلان لا يحب على المكر أولى

(وجه) قول أن حصه وحدها رجمه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال سبب عن أمي أحبا  
واللسان وما أسكره وعاثه وعوا إلى عوي موجه فكان موجب المسكر عليه معواظا ظاهر أحد بر لآن  
البال هو المكر من حب المني وأما الموجود من المكر صور النسل فأسه إلا أنه النسل ما عكس كسبه ما أنه  
النه كابلان المال ثم الملبس هو المكر حتى كان الصمان عليه فكذلك القابل إلا أن ما إذا أكر على قطع بدنه  
أن حصص من المكر ولو كان هو القاطع حصصا لبعض ولا مني الخا أمر لا بد منه في باب التقصاص فإن ما  
بما إلى ولكم من انقصاص حيا ومعنى الخا سيرا سيرا لا يحصل سرع التقصاص في حق المكر وأسببه  
مده على ما مر في مسائل الخلاف لذلك وجب على المكر وإن كان الأكر ما فيها وجب التقصاص على  
المكر لخلاف لآن الأكر النقص سلب الأحبار أصلا فلا يصح وجوب التقصاص وكذلك لو كان المكر  
صيدا أو معصوماً بمنال ما مر به فالتقصاص على المكر عند أبي حنيفة رحمه الله لماد كرا ولو كان الصبي المكر  
مبتل وهو مطاع أو بالغ خلط العمل وهو مبتل لا تقصاص عليه وعلى باطله الله لأن عند الصبي خطا ولو كان  
المكر على قتله للمكر اتفق من عرا كرا قتله لا تقصاص عليه عند أصحابنا الثلاثة لأنه لو قتل من عرا دن لا حب  
عليه بهذا أولى وعذر من حب عليه التقصاص وكذلك التقصاص على المكر عند أبي حنيفة وجوب الدية وإسار  
وموضع المسئلة كتاب الديار ومن الأحكام التي سئل بها كرا على النسل أن المكر على قتل مورثه لا حرم  
الله أبعد أصحابنا الثلاثة لماد كرا أن الموجود من المكر صور القتل لا حصص بل هو في معنى الآله فكان النسل  
مضافا إلى المكر ولأنه قتل لا سئل به وجوب التقصاص ولا وجوب الكفار فلا يوجب حرمان المرات وعلى  
فاس قول زرر والسامعي رحمه الله محرم المرات لأنه سئل به وجوب انقصاص (وأما) المكر محرم المرات  
عند أبي حنيفة ومحمد والسامعي رضي الله عنهم لوجوب التقصاص عليه وعند أبي يوسف ورمي رحمه الله لا يحرم  
لا بعدام وجوب التقصاص عليه والكفار وأنه سبحانه وسألى أعلم هذا إذا كان المكر بالغاً كان صبياً وهو  
وارب المصون لا يحرم المرات لأن من شرط كون النسل حراماً أن يكون حراماً وفعل النبي لا يوصف بالحرمة ولهذا  
إذا فعله سددت عليه لا يحرمه أهله سددت أولى وكذلك المكر على قطع يد أسان إذا قطع فهو على الخلاف الذي  
ذكرنا في النسل عرا صاحب الداداً كان للمكر سطر يد من عرا كرا قطع لا ضمان على أحد وفي باب النسل  
إذا أدن لمكر على قتله المكر ما تثل فسل فهو خلاف الرواية وجوب الدية على المكر لأنه سبحانه وسألى  
أعلم والفرق أن الأطراف سلبها سلب الأموال في بعض الأحوال والأذن ما لا مال المحض مسح فالأذن  
ما لا مال له حكم المال في سلبه يوجب سلبه إلا أنه مع وجوب الضمان خلاف النفس بدل على السرة  
بهمائه إذا قال له تخطى بذلك والأفضل كان في سبه من ذلك ولا نسبه لك في النفس لأنه سبحانه  
وسألى أعلم (وأما) المكر على الزنا فقد كان أبو حنيفة رحمه الله يقول أولاداً أكر الرجل على الزنا حب عليه  
الحسد وهو الفاس لأن الزنا من الرجل لا يحق إلا ما سار الآله والأكره لا يورثه فكان طاعاً في الزنا  
فكان عليه الحسد ثم رجع وقال إذا كان الأكر من السلطان لا يحب سا على إلا كراه لا يحق إلا من  
السلطان عند وعدهما يحق من السلطان وعبر فادأح من عرا السلطان ما يحق من السلطان لا يحب  
واسر في لاني حسمه كراه من قبل أن المكر بل حقه العوب إذا كان الأكره من سرا السلطان ولا خدعوا إذا  
كان الأكره منه (وأما) قوله أن الزنا لا يحق إلا ما سار الآله فمع لكن ليس كل من سار آله يفعل وكان  
فعله ما على أكرهه ففعل فيه ليس ربه مدفوعاً بالحقوف من النسل فمع وجوب الحد ولكن حب العسر على  
المكره لأن الزنا في دار الإسلام لا يحلوس إحدى العرامس وأما وجب العسر على المكر دون المكر لأن الزنا  
مما لا يصور محصله ما كسر والأصل أن كل ما لا يصور محصله ما كسر العرف فبما كسر على المكر وما يصور محصله

كذا في فقهنا على امك كذلك المراء اذا اكرهت على الاخذ عليها لام الا كرا صار محمول على  
 امك حرم من مسر السيف فسمع وجوب اعداءها كفاي حرم الرجل بل اولى لان ان وجودها باس  
 الا امكيني ام الا كرا لما يرى حرم الرجل ولان يرى حرمها اولى هذا اكره اكره الرجل اما وما اذا كان  
 اقصا تحسن او هذا صرت لاحاف منه التلب بحسب سلبه الخلف مران الا كرا النافس لا تحمل المكر مدفوعا  
 الى فعل ما اكره من ستر او مظلما فاحد عنكم فعله (واما) في حق المرأة لا ترى من الا كراه التلبم والنافس وندرا  
 اعداءها يوعى الا كرا لا يعم بوجدها بل الزنا بل الموجود هو امك وقد حرج من ان يكون دليل الرضا  
 الا كرا فدراسها اخذ هذا الذي كرا اذا كان المكر عليه معاصدا اا كان يحرقه نارا كرا على احد  
 فعل من الا انواع اسلمه من رسول وامه التوفيق اما الحكم الذي رجح الى الآخر وهو ما كرا من الا ااحة  
 وارخصه اخرمه المظلمة فلا حلف التحير من المباح والمحرص انه سئل حكم الرخصة اعني بان كل ما سباح حله  
 النفس سباح حله التحير وكلاما مباح ولا رخص حله النفس لا مباح ولا رخص حله التحير وكل ما رخص حله  
 النفس رخص حله التحير الا اكان المحرر المباح والمحرص وسان هذا حله اذا اكره على اكل مسه او  
 فعل مسلم سباح له الا اكل رخص له الفعل وكذا اا كرا على اكل مسه او اكل مالا مباح ولا رخص حله النفس  
 من قطع التدويم المسلم والمباح سباح له الا اكل ولا مباح لمسي من لك لا رخص كفاي حله النفس ولو اوسع من الاكل  
 حتى فعل ما كفاي حله النفس ولو اكره على الفعل والرمال رخص له ان يعل أحدهما ولو اوسع عهدها لا نام اذا قتل  
 بل سباح كفاي حله النفس ولو اكره على الفعل او الا ملاف لمال اسان رخص له الا ملاف ولو لم فعل احدهما حتى  
 فعل لا نام بل سباح كفاي حله النفس وكذا اذا اكره على قتل اسان واملاف مال مسه رخص له الا لاف دون  
 ان يعل كفاي حله النفس ولو اوسع حتى فعل فهو محذور كفاي حله النفس فاما اذا اكره  
 الكفر اذا كان عليه مطلقا مالا مباح ولا رخص له الفعل ولو اوسع حتى فعل فهو محذور كفاي حله النفس فاما اذا اكره  
 على اكل مسه او الكفر لم يد كرهه الفصل في الكتاب وسعي ان لا رخص له كراه الكفر اصلا كالا رخص له  
 الفعل لان الرخصة في احرا الكلمة لمكان الضرر ومكة دفع الضرر والمباح المطلق وهو الاكل فكان احرا  
 الكلمة حاصلا باحسار مطلقا فلا رخص له والله سبحانه وما الى اعلم واما الحكم الذي رجح الى الله ما بعد تحلف  
 والتحجير حتى انه لو اكره على اكل المسه او قتل المسلم فلم ياكل فقل بحسب التقاض على المكر لانه امك دفع  
 الضرر وساول المباح فكان الفعل حاصلا باحسار من عر ضرر فواحد التقاض ولو اكره على الفعل او الكفر  
 فلم ياكل بالكسبه وفل فالتباس ان بحسب التقاض على المكر لانه محذور الفعل حب آراء الحرام المطلق على  
 المحرص فيه وفي الاستحسان انه لا تقاض عليه ولكن بحسب الذمة في ماله ان لم يكن عالما ان تطف الكفر رخص  
 له منهم من اسدل يهده الله على انه لو كان عالما ومع ذلك ركه وقل بحسب التقاض على المكر لانه احرجها عن حرج  
 السوط ومنهم من قال لا بحسب علم او لم يعلم وجه الاستحسان ما ذكر في الكتاب ان امر هذا الرجل تحول على انه  
 طين ان احرا كلمة الكفر على اللسان اعلم حرمه من القتل وورب سبه الرخصة في القتل والتقاض لا بحسب مع  
 السباب حتى لو كان المباح بحسب التقاض عند بعضهم لا سدام الظن المورب للسبه وعد بعضهم لا حب لانه وان  
 علم بالرحمة قد استعظم حرم الكفر لا مباح عه جعل استعظامه سبه داره للتقاض والله سبحانه وما الى  
 اعلم واسا رخص الذمة ماله لا على العاقلة لانه عمد (وقال) عليه الصلاة والسلام لا يعمل العاقلة عمدا ولا رجح  
 على المكره لان التلب حصل باحسار فلا حلف الرجوع عليه ولو اكره على القتل او الرافق بالناس ان بحسب عليه  
 التدوير الاستحسان بدرأه لما ر ولو قتل لا بحسب التقاض على المكر ولكنه يورب بالحس والتبرر  
 ومن من المكره كفاي حله النفس على ما مر والله سبحانه وما الى اعلم هذا كله اذا كان الا كراه على الافعال

الحسنة وما اذا كان على التصرفات السرعة فعل وبالله التوفيق التصرفات السريعة الاحتمال بوان اسأ وأقرار  
والاسأ بوان بوع لا يحمل التسريح بوع محمله اما الذي لا يحمل التسريح فالطلاق والمأق والرجعة والسكاح  
واعين والدور والظهار والالاء واللى الى الالاء والتدبر والمغوى العباض وهذا التصرفات حار مع الاكرا  
عدا بوعد السامى رحمه الله لا حور راجح ماري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال سوب من امي اسط  
والسنان وما المسكر هو عليه فلم ان يكون حكم كل ما المسكر عليه عوا ولا ان السدا الى ما وضع له التصرف سوط  
حوار ولهذا لا يصح تصرف الضمي والمخون وهذا السوط هو بالاكرا لان المكر لا يصح هذا التصرف ما وضع  
واسا عديد مع مصر السبع عن سبه (ولما ان عموما التصرفات والاطلاق ما يصح سرعه هذا التصرفات  
من غير خصص ومييد (اما الطلاق فلهو له سبحانه وعلى فلهو له لمدن وفوله عليه الصلا والسلام كل  
طلاق حار الاطلاق الضمي والمغوى ولا ان الباب بالاكرا لس الا الرضا طما وبالله التوفيق السوط لوفوع السلاى ون  
طلاق الماثل واقع وليس راض به طما وكذلك الرجل قد طلق امراته اقامه حسبا وحالا الزا عهدها ولا لا  
لحلل بها وان كان لا رضى به طما وسع السلاى عليها واما الخدب فقد فعل ان الما منه الاكرا على الكفر لان  
القوم كانوا حدى العهد الاسلام وكان الاكرا على الكفر طاهرا ومدا وكان محرم على السهم كاتاب الكه  
حسا وسبوا فمما الله حل حلاله عن ذلك عن هذا الامه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما عا  
عوجب الخدب ان كل مسكره عليه معوع هذا الامه لكنا لاسلم ان السلاى الساقى ركل سرف فولى مسكر  
عليه وهذا لان الاكرا لا يعمل على الاقوال كما يعمل على الاعباد لان احد الاهدر على استعمال لسان سرف  
بالكلا على تعير ما بعد عليه حرام كان كل مسكر مختارها سكره فلا يكون مسكره عليه حسنة فلا سوا له  
الخدب وفوله اقتصد الى ما وضع له السرف سوط اعما والتصرف فلما هذا اطل طلاق الماثل ان كان سرفا  
فهو موجودها لا فاصد مع الملاله عن فسه ولا يدفع سبه الى ما وضع له فكان فاصد الله حروم  
لا تحل اما ان اكر على سحر السلاى او على فعله سوط او على يحصل السوط الله على به وفوع السلاى وحكم  
احوار لا حلف بوعى السحر والتعلل وحكم السبا حتى مر وحلف اخرى رسد كرفسل هذا الله  
فسل الاكرا على الاساى وامان كرهها حكم حوار الطلق المحرم قول ا حار طلاق المكر فان كان  
الدحول بها مح عليه نصف القروض ان كان المهر مرسوا والمعه اقام بكر مرسوا لان هذا حكم الثلاث  
الدحول ورجع به على المكر لا به هو الذى فعل الى ما سرف سبه وهو الطلاق فكان مزار السان سله وا اكن  
بعد الدحول باحب عليه كمال الما ولا سئل له على المكر لان الما ما كده سبما مقفه الصبح على رجه لا يحمل  
السموط وهو الذى اسوى المذل احسار فعله سبط الدل رانه سبحانه وعلى اعلم وكذلك اذا كان الاكرا  
ما فصلا لاسئل على المكر لا به لاجل احسا والمكر اصلا على ما مر هذا اذا كان الاكرا على الطلاق وما اذا كا  
الاكرا على السوكل الطلاق فعله او الكل حكمه كرفى فسل الاكرا على الاساى ان ساء الله تعالى واما العنا فلما  
روى ان رجلا حلا الى التى عليه الصلا والسلام وفل عظمى عملا دخل الى الحة قال اعنى النسمه وفل الزهدها  
اولسا واحدا فقال عليه الصلا والسلام لا عنى النسمه ان هرد معها وفل الزهدها من سبها و  
الا حبا الى فيها الدب الى الاعاى من عرسل من المكر والطامع ولا ان الاعاى سرف فولى فلا بورفه  
الاكرا كالطلاق لا محلا اما ان كان على سحر العنى او على فعله سوط او على سوط العنى المعنى به اذا كا  
الاكرا على سحر العنى فاعنى ضمن المكر فمما العدموسرا كان او معسرا ولا ترجع المكر على العدا الصلا ولا  
سماه على العدا والاولا لولا اما رجوع السان على المكر فان السدا الى هو مال والاساى لوف الماله  
والا والمضمونه على المكر بالانلاى فكان الصان على المكر كفاى سار الاموال سوى فمما سار واعا



لان بيان الا لاف لا يحلف بالنسب والاعمار ولا يرجع على القصد بالبيان لان نسب وجوب النسيان منه ما حار  
 دار معنى للرجوع الى عمر والولا للمكر لان الاعاق من حيث هو كلام مضاف الى المكر لاستحاله ورود  
 الا كرا على الاقوال فكان الولاء ولا سيما على العدلان العداء يسمى اما التحريم على المعنى بكامله واما  
 لتعلق حق الله به وقد عني كله فلا حاجة الى التكليف وكذا لا يحلف على ما لا يحلف عليه ولو اكر على سرا  
 دي رحمه حرم منه على عدلان سرا الترتيب اعاق بالنسب الا كرا لا يمنع حوار الاعاق لكن لا يرجع المكر  
 فيها سمة العد على المكر لانه حصل له عوض وهو صلة الرحم ولو كان العد مسركا من ابي فاكرا احدهما على  
 اعتاقه وعنه حاربه لما ذكر ما ان الا كرا لا يمنع حوار الاساق لكن معنى بصفه عند اني حقه رضى الله عنه  
 وعندهما من كل بناء على ان الاعاق سحر اعد وعندهما لا سحر اولا ضمن السرط المكر للسرط  
 الاخر نصبه ولكن ضمن المكر نصيب المكر لان الاعاق من حيث هو اطلاق المال مضاف الى المكر فكان  
 المثلث من حيث هو المكر فكان النسيان عليه سواء كان موسرا او معسرا وهذا خلاف حاله الاحراز اذا اعنه  
 احد السر نكس اياه نصيب ليربكه الساك اذا كان المعنى مسرا وهما ضمن موسرا كان او معسرا لان النسيان  
 اوضح على المكر صمان لاف على مامر والاصل ان صمان الا لاف لا يحلف بالنسب والاعمار فالواحد على  
 احدا السر نكس حاله الاحراز ليس ببيان لاف لا يندم الا لاف منه في نصيب سر نكس اما على اصل اني حقه  
 رضى الله عنه فظاهر لانه لا معنى بنصيب سر نكس واما على اصل ما فان على لانه لا اعاقه لان اعاقه صرف في ملك  
 نفسه الا انه عني بنصيب سر نكس عند تصرفه لا تصرفه فلا يكون مضافا اليه كمن حفر براق داره فوقع بها غير او  
 سقى ارض بنسبه فسدت ارض غير حتى لا يحلف عليه لان الا لاف وجوب النسيان على احدا السر نكس حاله  
 الاحراز عرف سر فاعاق السر وردنه على الموسر فيصرف على مورد السر وسرط المكر بالخيار ان سا اعني  
 نصبه وان ساء به وان سا كاسبه وان سا استسما معسرا كان المكر او موسرا وان سا ضمن المكر  
 ان كان موسرا فان احراز ضمن المكر فالولا من المكر والمكر لانه لا يسهل نفسه له باحراز طر بن النسيان  
 وان احراز الاعاق او النسيان فالولا نفسه ومن سر نكس وهذا قول اني حقه رضى الله عنه وعندهما ان كان  
 المكر موسرا فسرط المكر فان نصبه لا عريان كان معسرا فان نسيان العدلان غير كافي حاله الاحراز  
 وموضع المسألة في كتاب النفاق وانما كرا بعض ما يخص بالا كرا راته تعالى الموقى (واما) الذي فلا ان  
 الذي يحرم ر قال النبي عليه الصلوة والسلام المذنب ولا يناع ولا يوثق وهو حرم من الباب الا انه لثقال يحرم  
 وجهه والا كرا لا يمنع هذا التحريم من كل وجه فلا يمنع هذا التحريم من وجهه فالنظر في الاولى ووجه المكره  
 على المكره لثقال مما نصبه التدبير وسد موبد يرجع ورصد على المكر نفسه فسمه لان الذي لثقال اسباب الحر به من  
 وجهه وما تثبت الحر به من كل وجه في آخر حره من احراز حانه فكان الا كرا على الذي رايا في المال المكر  
 لثقال من وجهه فضمن صدر من النسيان ثم سكال الا لاف في آخر حره من احراز حانه فكان لثقال النسيان  
 عند ذلك وذلك منه فسمه فادام اب المكر صار ذلك مبرا ما لورسه فكان لهم ان يرجعوا به على المكره والله تعالى  
 الموقى هذا ١١ كره على سحر الصق فاما اذا كره على طلق الصق سرط اما حكم الحوار فلا يحلف في النوعين  
 لما كرا واما حكم النسيان فقد يحلف بان ذلك ١١ كره على طلق الصق فعل نفسه فانه سطر فان كان فعلا لا بد  
 منه ان كان مقر وصاعله او حاف من ركه لثقاله على نفسه كالاكل والسرط فعمله حتى عني رجوع بالنسيان  
 على المكره لان الا كرا على طلق الصق فعل لا بد منه اكر على ذلك الفعل فكان مضافا الى المكر وان كان  
 فعلا له منه كفا في ذي العزم او ساول بن ابي لهبه فعمل حتى عني لا يرجع بالنسيان على المكره لانه اذا كان  
 له منه فلا يكون مضطرا الى محصله الا لا يحلف به كره كره رفاه الا كرا الناقص فلا يكون الا كرا على طلق

العتيق به اكرها عطفه فلا يكون له المال مضافا الى المكر فلا يرجع عليه الصان ولو اكر على ان يوزن  
 بموازين املكه فيما سئل به فهو حر صال ذلك ثم ملك ما لو كسحى على عطفه فان ملك سرا او هبه او صدقة  
 وصحة لا ضمان على المكر لانه اعمام ملكه باختيار ومطعم اصابه اكره الا يلاف الى المكر وان ملك بارت  
 فكذلك في الناس وفي الاستحسان يصح لانه لا يصح للمكر في الارب مع الا يلاف مضافا الى المكر  
 اكر على ان يوزن لعد ان سب فاب حر فقال سب حتى على صحن المكر لان مسبه المكر العتيق توجه له  
 فاسبه العتيق فعل لا يذمه فكان الاكراه على الاعاق اكرها عطفه هذا اذا اكر على بطلان العتيق فانه  
 وما اذا اكر على بحسب الشرط الذي على به العتيق على طوع وان قال رجل لعدان ملكك فاب حر فاكراه  
 السرا فاسرا حتى على لا يرجع على المكر من لان العتيق لم يثبت الشرط وهو السرا وانما سب الكلام انما سب  
 وهو طاع به كذا اذا قال لعد ان دخل الدار فاب حر فاكراه على الدخول حتى على لا ضمان على المكر لما ذكرنا  
 ثم انما يصح المكر في جميع ما وصفنا اذا كان الاكراه تاما فاما اذا كان ناقصا فلا ضمان للمكر ان الاكراه ناقص  
 لا يطع الاصابه على المكر توجه فلا توجه الضمان على المكر وانه تعالى اعلم هذا الذي ذكرنا اذا اكر على  
 الاعاق المطلق عا فاما اذا اكر على احدى امرين ان اكر على ان يبيع عده او يطلق امره فان لم يكن  
 مدحولا لم يفتل المكر احدى امر المكر الا قل من هبه المند ومن يصفهم المرأ اما اذا قل اطلبه اصابه  
 فظاهر لانه ما الله عليه الا هذا العذر وكذلك اذا قل اكرها صا ما لانه امكبه مع الضرور اقل العتيق صا  
 فاما قل اكرها صا ما كان محاربا في الراد لا يعدم الاضطراب في هذا القيد فلا يكون له هبة المند  
 الى المكر وان كاتب المرأ مدحولا لم يفتل المكر احدى امره الا على المكر اما اذا قل اطلبه فظاهر لان اطلاق  
 بعد الدخول لا توجه الضمان على المكر لما ذكرنا من قبل وكذلك اذا اعاق لانه امكبه مع الضرور  
 لا يعلق فيه ضمان اصلا وهو الظن في مكان محاربا في الاساق فلا يكون الا يلاف مضافا الى المكر ولا يذمه  
 وكذلك اذا كاتب المرأ عزم مدحولا لم يفتل المكر الاكراه فاقس فعل المكر احدى امره الا ضمان على المكر لما  
 ان الاكراه ناقص لا يطع اصابه العمل الى المكر لان الضرور لا يحجب به فكان محاربا مطلقا فلهذا  
 به المكر هذا اذا اكر على الاعاق فاما اذا اكر على التوكيل بالا عاق فوكل عزم به فعل الوكيل  
 لا يصح التوكيل ولا يجوز اعاق الوكيل لان الوكيل صرف بحسب التسليم وسه السبع ولهذا سطره المثل  
 فلا يصح مع الاكراه انما لا يصح السبع وفي الاستحسان يجوز لان الاكراه لا يمنع محبة الاساق ولا يصح محبة  
 ما لا اعتل بخلاف السبع فان الاكراه مع محبة السبع يمنع محبة الوكيل به وأما قوله انه يحمل التسليم راكرا  
 تصرفه في ولا يصح عليه الاكراه كما لا يعمل على الاعاق والطلاق والسكاح وغيرها خلاف البيع وهبه  
 للسادله حسبه وحسبه للمبادله بالثماطي وانما الاعتاب والقول دليل على حاله الطوع فعمل عليه الاكراه  
 ما ذكر في موضعه ان سا الله تعالى واذا ساد اساق الوكيل يرجع المكر على المكره هبه المند استحسانا  
 ان لا يرجع لان الموجود المكر الاكراه على الوكيل بالا عاق لا على الاعاق وانما الاعاق حصل باختيار  
 ورعا فلا يكون مضافا الى المكر كسبه والتوكيل بالا عاق اذ ان حرموا لا يضمنون لانهم سبهوا وانما وكلاءه لا يعتل كذا  
 هبه وجه الاستحسان ان الاكراه على الوكيل بالا عاق اكره على الاعاق لانه اذا وكل بالا عاق لم يفتل  
 اعاقه عتب الوكيل فلا فصل فعتبه فسلط ماله فكان الاكراه مضافا الى المكر فواحد سبه ولا  
 الوكيل لانه فعل بامر امره المحض وان كان الاكراه ناقصا فلا ضمان على المكر لا امره واما  
 سار له وما في راسه كذا الا ما في مكره وعزم من عمومات السكاح من غير محض لان السكاح يغير لولي  
 بوجهه الاكراه كالتطلاق لما في ادا حار السكاح مع الاكراه فلا حلو اما ان اكره الروح أو المرأ وان اكر

في خلقه ان يكون اسمي في الكناح بدار مبرر المثل وامان يكون اهل من مبرر المثل وامان يكون ان كان منه فان كان  
 المسمى قدر مبرر المثل او اقل منه تحت المسمى ولا يرجع به على المكر لا بهما اطلق عليه ما له حسب عوصه عمله لان مباح  
 التصنع حسب اموال منومه سرعان قد حو لها في ملك الروح لكونها سببا لخصول الآدمي معطيا للا دى وصانه  
 له في الاستدال والى يوجد الا بالاف فلا يحب عليه السببان وان كان المسمى اكرم من مبرر المثل يحب قدر مبرر المثل  
 يسطر الزبا لان سمعه الزبا على قدر مبرر المثل لم يصح مع الا كرا فمطلب وحصل كما به لم يرض الا قدر مبرر المثل  
 يوجد الا الا كرا وقع على الكناح وعلى احباب المال الا الا كرا لا يورث الكناح يورث احباب المال كما يورث  
 في الاقرار بالمال فكان سعي ان لا يصح سمعه المبرر اصلا الا انها يحب في قدر مبرر المثل سرعان في السرع لو اطل هذا  
 القدر لانه ما ساق لم يكن الا طلال مقعدا فلم يسطر للا محرج الا طلال محرج الحب ولا ضروري في الزبا فلا يصح  
 تسميتها هذا اذا كره الروح على الكناح فاما اذا كره المبرر فان كان المسمى في الكناح قدر مبرر المثل او اكرمته حار  
 الكناح ولزم وان كان المسمى اهل من مبرر المثل بان كره على الكناح بالف درهم ومبرر ملبا عسر آلاف وروحها  
 او لثاها وهم مكرهون حار الكناح لما كرا وليس للمبرر على المكر من مبرر ملباسي لان المكر ما اطلق عليه ما لا  
 لان مباح التصنع ليس عسر منه ناقصا وانما سببه مقومه بالقدر العتق فهو ما تندر المسمى فلم يوجد من المكر الا في  
 مال مسموم عليها فلا يحب عليه السببان ولا يحب الضمان على السببوا هذا لان لم يحب على المكره فلا لا يحب على  
 السببوا اولى ثم سطر ان كان الروح كفا فقال للروح ان سبب فكل فها مبرر ملبا والاف مفرق سببا فان فعل لزم  
 الكناح وان اى سبب مبرر المثل يقر بينهما ان لم يرض بالنقصان لان لما في كمال مبرر ملبا حار لا يرضه نقصان مبرر  
 المثل فله حصارا العاروا اقرى سبها مقل الدحول بها لاسي على الروح لان الفرقه حار من فها مقل الدحول  
 بار لو رصبت بالنقصان صرنا اولاد له ان دخل بها على طوع معها اهل المسمى وطل حبا في التبرق لكن في حق  
 الاولاد قد عدا في حقه فليهم ان يوقوا وعدهما ليس للاولاد حق التبرق في نقصان المبرر على ما عرف في كتاب  
 الكناح ولو دخل بها على كرمها لزمه بكل مبرر المثل لان ذلك دلاله احثار الكل وان لم يكن الروح كفا فليمر  
 حار التبرق في لا عدا الكناح ونقصان مبرر المثل ايضا وكذا الاولاد عدا في حقه رحمه الله وعدهما لم حار  
 عدم الكناح اما لا احثار لهم لنقصان مبرر المثل فان سقط احد الحار من عها في لها حق التبرق في لنا الحار الآخر  
 وان سقط الحاران جميعا فلاولاد حار عدم الكناح بالاجماع وفي حار نقصان المبرر خلاف على ما عرف حتى ان  
 الروح اذ دخل بها قبل التبرق على كرمها حتى لزمه التبرق في حار نقصان وبني لها عدم حار الكناح  
 ولو رصبت بعدم الكناح ايضا صرنا اولاد له ان دخل بها بالروح على طوع معها سقط الحاران جميعا وطل حبا  
 في التبرق في اصلا لكن الاولاد الحاران جميعا وعدهما احد هادون الآخر ولو قرى سبها مقل الدحول بها لاسي  
 على الروح لان الفرقه حار من فله بل من فله عره فلا يرميه سبي واما الزحمه فلعوم قوله بارك وسألى  
 وبعولته احبى ردها من عر محصى ولان الزحمه لا تحلوم ان يكون بالنول او بالقفل وهو الوط واللمس  
 عن سبه والطرائي الترح عن سبه والا كرا لا يعمل على النوع فلاح حوارها والله سبحانه وسألى اعلم واما  
 ائمن والدر بان اكر على ان يوجب على سبه صدقه او حقا او سبا من وحيه القرب والطهار والا بلا والبيء  
 في الا فلا فلعوم مباح التصرف الوارد في هذه الابواب من عر محصى الطابع قال الله بارك وسألى لا يواحد كم  
 انه بالعموم اعانكم ولكن يواحد كم كما عدم الامان وال سبحانه وسألى ولو فو اندورهم وقال حل سانه ما بالادس  
 آمنوا او فوا بالعمود اى بالعمود ولا الدر وسألى وكفا به كمار ائمن على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال  
 سبحانه وسألى والدر يظهر من سبهاهم وقال حلب عظمه وكراوه للدر بولون من سبهاهم رخصه  
 اسبر فان فوا وان انه سرور رحم وان عر مو الطلاق فان الله سمع علم ولان هذه بصر فاب قوله وقد مر ان الا كرا

لا يعمل على الاقوال والى في الا لا يحق العا رالمجام وفي حق العاخر بالول والا كرا لا ويرى الوعس جمعا  
فكان مفاعى الى فطره الكفار لا لارمه في هذا التصرف من الكفار والبر به المدور بها الى المكر لا  
الكفار وحسب على المكر على سبيل التوسع وكذا المدور به لان الامر بهما مطلق عن الوف وبها مالا يحرم  
على معلما انها لو وحسب على المكر لكان لا محمول ان يحسب له على الوجه الذي وحسب على المكر أو على الوجه  
الذي وحسب له ولا سبيل الى الاول لان الانتخاب على هذا الوجه لا عند المكر سدا فلا معنى لرجوعه عليه ولا  
سبيل الى الثاني لانه يودى الى سبيل المروغ من رحمة احد هما حمل الموسع مصفا والى جعل مالا يحرم على  
فعلة محورا على فعله وكل ذلك فيه ولا محذور مع المروغ من وجه فكيف محذور من وجه وكذا في الا لا اذ لم  
يرهاحي باب سطره لا يرجع عاثره على المكر لانه ما لارمه رل اتران وهو محذور في ركابه كنهان هرها  
في اذ حتى لا يسي فلا لارمه فاذ لم يرت كان رل البر ما حاصلنا حصار فلا يكون مصفا الى المكر والله سبحانه  
وبعالى اعلم ولو اكر على كفار الذين لم يرجع على المكر لا لارمه فعله ولو اكر على ان يسي عند عن طهار مطر  
ان كاب فيه فيه عد وسط لا يرجع على المكر سبي لان ذلك وحسب عليه فعله فلا يرجع به عليه وان كاب  
فيه اكر من ذلك يرجع عليه نار ناد لانه اظف ذلك القدر عليه لان الر ناد على عد وسط لا يحسب عليه بالظهار ولا  
بحر به عن الطهار لانه اعاق دحله عوص والا عاق عوص وان هل لا يحرم عن الكفر واما الموسع دم العمد  
فلمعومات قوله سارل وبعالى ن يصدق به فهو كفار له وقوله اى بالقصاص لانه اقرب المذكور والصدق  
بالقصاص هو المو وقوله عاثره ان يسيوا اقرب للسوى ولا يسيوا القصل بشك فبذبت سبحانه رعاى الى العفو  
عاما ولا نه يصرى فولى فلا يورسه الا كرا ولا حمان على المكر لانه لم يوجده بالاف الما لان القصاص ليس  
مال ولهذا لا يحسب الصمان على سبيل القصاص فادارحوا والله سبحانه وبعالى اعلم وأما النوع الذى يحمل القسح وبيع  
والسرا والهبة والاحار وبجوها فال كرا بوجع فساد هذا التصرف عند انحائها البر به رضى الله عنهم وعسدر  
رحمه الله بوجع بوجع على الاحار كسح القصولى وعد السامى رحمه الله بوجع طلالها اصلا (ووجه قوله ما  
الرضا شرط السبع سره قال الله تعالى الا ان مكرى محار عن راضى مكر والا كرا سلب الرضا بدل عاثره انه نواحر  
المالك محور والسبع القاسد لا يحمل الحوا مالا حار كسار الساعات القاسد فاسه سيع التصولى وهذا سبه رضى  
رحمه الله (ولما) طواهر بصوص السبع عام ما ظنا من غير محصن ربيد ولا ركن السبع وهو المادة صدر مطلتا  
من اهل السبع في محل وهو مال محمول الباع فعند المالك عند السلم كفى سائر الساعات القاسد لا فرق سوى ان  
المفسد هال لمكان الحياه او ان ما اوع ذلك وهذا القاسد لدم الرضا طما فكان الرضا طما سطر الصفة لا سطر  
الحكم وانعدام سطر الصفة لا بوجع انعدام الحكم كفى سائر الساعات القاسد الا ان سائر الساعات لا يلحقها  
الاحار لان فساد الحق السرح من حرمة ازا و خود ذلك فلا رول رضا العمد وهذا القاسد على القسود وهو  
رضا برول نواحره ورضا وا فسد السبع والسرا الا كرا فلا يمين مان ماس على يمين الاحكام في الحله والخله  
فهان الامر لا محمول من ملاه او حه اما ان كان المكر هو الباع واما ان كان هو السرى واما ان كانا جميعا مكر هان  
كان المكر هو الباع فلا محمول الامر هان وحسب اما ان كان مكرها على السبع طما على السلم واما ان كان مكرها على  
السبع وانسلم جميعا فان كان مكرها على السبع طما على السلم فاع مكرها وسلم طما احار لان السبع في الحسد اسم  
للمادة فذا سلم طما فعند اى يحميه السبع باحار فمحور بطر من العاطى فكان ما من يمين لفظ السبع الا كرا  
وجود وعدمه غير واحد الا انه لا يكون السلم منه طما احار لذلك السبع بل يكون هذا اسم فساد اخر من العاطى  
والناى ان السلم منه احار لذلك السبع لانه ليس من شرط صحة السلم حتى يكون الا كرا على السبع اكرها  
على مالا يحرم له بدونه ادالسبع يصح بدون السلم فكان طما على التسليم فصيلح ان يكون دليلا للاحار بخلاف المكر

على المنة والسبدها اسلم طاعا له لا يجوز ولا يتكبر السلم احر لان النص شرط لفتحها الا ترى انها  
لا تفتح دون القصد فكان الاكرا عليها اكرها على النص فلم يصح السلم لئلا على الاحر فهو الترق هذا  
ا ا كان مكرها على السبع طاعا على التسليم اما ا كان مكرها عليها جميعا فاع مكرها وسلم مكرها كان السبع فاسدا لان  
حسبه السبع هو المادله والا كرا به رغبها بالسبا رتب الملك للمسي في لما فلاحى لو كان المنة في عدا فاعتبه عند  
اعاذه رغبه فمعه العبد لان بالا عاى بعد رغبه القسح اذ الاعاى مالا يحمل التسح فمرر المثلث فتررب عليه  
القسحه فكان له ان رجع عنه العبد عليه كالباع والمكر باخاران سا رجع على المكر هبهم المكر رجع على  
المنة في وار سا رجع على المنة في اما حق الرجوع على المكر فلا به المص عليه ماله ما راله بد عنه فاسه العاصب  
و رجع عليه نصا ماله الله كالعاصب ثم رجع باصمعه على المسرى له ملك باذا الضمان قبل مره الباع واما حق  
الرجوع على المسرى فلا به في حق الباع غير له صاحب العاصب للمالك ولا به نصيب عاصب العاصب كذا هذا  
ولو اصبه المسرى قبل الفسخ لا بعد اعاذه لان السبع فاسدا لا بعد الملك قبل الفسخ والاعاى لا بعد في غير الملك  
فان احر الباع السبع بعد الاعاى بعد السبع ولم بعد الاعاى وهذا المسله من حب الظاهر بدل على ان الملك يمس  
بالاحر فكاتب الاحر في حكم الانسا ولكما عول ان الملك يمس بالسبع السابق عند الاحر بطريق الاستناد  
والمستند منصرف من وجه ظاهر من رجه خازان لا بطريق حق المعاق بل منصرف وللباع حياز القسح والاحر  
في هذا السبع قبل النص وبعده لان الملك وان يمس بعد النص لكنه عزلا لم لا حل الفساد يمس له حياز  
القسح والاحر قبل النص بعد دفع الاستناد واما المسرى فله حق القسح قبل النص لانه لا حكم لهذا  
السبع قبل النص ليس له حق القسح بعد النص لانه طاعا في السرا فكان لا رما في حاسه لكن اعما ملك الباع  
فسح هذا العبد امكن محل القسح فاما اذا لم يكن فان تصرف المنة في تصرفه فلا يحمل القسح كلاء سا  
والدبر والاستبلاذ لا تلك القسح ويزمه الفسه وان تصرف تصرفا يحمل القسح كالباع والاحر را الكفاله  
رغبوا ملك القسح بخلاف سار بالسابع السادس فان تصرف المنة في ماله الملك بوجوب بطلان حق القسح  
اى تصرف كان ( ووجه ) الترقى ان حق القسح ماله نصا على رجوع الى المملوك من الزاد والجهالة  
ومحود ذلك وقد رال ذلك المعنى روال المملوك عن ملك المنة في بطل حق القسح فلما يمس حق القسح لم يمس رجوع  
الى المالك وهو كراهه وفوات رصاه وانه فاهم فكان حق القسح باسا وكذلك لو باعه المسرى الباع حتى  
بداولته الا بدى له ان مسح العود كلها ماد كرا وكذا اما ملك الاحر اذا كان محل الاحره فاما اذا لم يكن  
فان تصرف المسرى تصرفا لا يحمل التسح لا يجوز احاربه حتى لا يحب التمس على المسرى بل يحب عليه فمعه  
العبد لان فاهم المحل وفي الاحره شرط لخوار الاحر لان الحكم يمس في المحل ثم يسدو والمالك لا يحمل الملك  
ولا يحمل الاحر والمحل بالا عاى صار في حكم المالك رتبوه لا كونه لا يحمل القسح فسرر على المسرى  
فمعه وان تصرف تصرفا يحمل القسح كالباع وعنده ملك الاحر وان بداوله الا بدى را ا احار واحد من  
العود حارب العود كلها ما بعد هذا العود وما قبله ارجا خلاف العاصب اما ع المعصوب ثم باعه المسرى  
هكذا حتى بداوله الا بدى ووقب العود كلها فاحار المالك واحدا منها اعا كان محو ذلك العبد حاصه دون غيره  
ولو لم يحرم المالك سوا من العود ولكنه ضمن واحدا منهم محو ما بعد عند دون ما قبله والقرى ان باب العصب  
لم يسمي من العود بل يوصى بالكل على الاحر فكاتب الاحره شرط القاد فسد ما خلفه الشرط دون غير  
اماها فالعود ما يوصى عاذا على الاحره لو فوعها فاده قبل الاحر اذا الفساد لا مع القاد فكاتب الاحره اراه  
الا كرا من الاصل ومضى خارا الا كرا من الاصل خاز العبد الاول فتجوز العود كلها فهو الترق وبخلاف ما اذا  
ضمن المعصوب من احدهم لانه ملك المعصوب عدا احار احد الضمان معه وفي حاسه وهو النص اما

نظر من الشهور وأما نظر من الأسناد على ما عرفت في مسائل اختلاف فلا يظهر فيها أنه من العمود وهو اختلاف على  
 ما مر وأما البائع أحرق حار السبع لأن البائع من الخوار هو الأكر والأحرار أراهم الأكر كذا في بعض  
 النسخ لأن بعض النسخ دليل الأحرار كالمصطفى إذا ما عرفت بعض النسخ أن من ولو لم يمتعه الله في الأول ولكن  
 اعتد الله في قبل الأحرار بدعاؤه لأن الملك مات له السرا وسوا كان بعض العبد الأول لأن سرا صحيح فقد  
 الملك بسببه خلاف ما عرفت الله في الأول قبل القبض لأن البيع الأسدي لا بد للملك بنفسه بل بواسطة القبض ولو  
 أعده الله في الأخير من أحرار البائع العبد الأول لم يحراره حتى لا يملك المطالبة ما من بل بحسب التسمية وهو ما حار  
 سا رجوعه على المكر والمكر رجوع على الله في الأول وإن سا رجوع على أحد المكر من أيهما كان أما الرجوع  
 على المكر فليما ذكرنا في أعاق المسرى الأول أنه المثل عليه ملكه معنى فله أن ما حده صان الأول لا يملك  
 أن رجوعه بذلك على الله في الأول لأنه ملك المصنوع أو الصانع من قبله البائع كان البائع أن رجوعه عليه الصانع  
 فكذلك ويصح كل عقد وحده بذلك وإن سا المكر رجوع على أحد المكر من أيهما كان كل واحد منهما  
 في حق البائع من قبله ما صاب العاصف فإن أحرار بعض النسخ في الأول من المكر رجوع البائع كلها لأنه ملك  
 الله في الأول وأحرار بعض النسخ أنه ما عرفت ملكه مبيع مبيع كل بيع وحده بذلك وإن أحرار بعض  
 المسرى الآخر صحيح كل بيع وحده بذلك وظل كل بيع كان فله لأنه ما أحرار بعض النسخ قد خصه بملك  
 المسمون فمن أن كل بيع كان فله كان بيع مالا ملك البائع وظل وأنه سبحانه وبه تعالى أعظم هذا إذا كان المكر  
 هو البائع فاما إذا كان المكر هو الله في دون البائع فلكل واحد منهما حق البيع والقبض من بعض النسخ حتى  
 القسح للمسرى دون البائع كما في الأكر البائع والله في أن غيره هذا العبد كالبائع إذا كان مكرها ولو أكر  
 على السرا القبض يدفعه الله والمسرى عدا فاعه الله في ذلك أحرار السبع لأن هذا الصراف لا يحمل القسح  
 بعد وجودها فكان الأقدام عليها التراما للمالك كالمسرى بشرط الحار أو من ساسم ذلك وكذلك لو كان  
 الله في أمه فوطها أو فلهما فهو أحرار للسبع لأنه ليس البيع ليس أن الوط صان ملك الغير وذلك حرام  
 والمأخر من حال المسلم الحر رعي الحرام فكان أقدامه عليه التراما للسبع دلالة ولو لم يمتعه الله في حتى اعتد البائع  
 بدعاؤه لأنه على ملكه قبل التسليم وإن أعده المسرى بدعاؤه استجنا والقاس أن لا يدرجه القاس ظاهر  
 لأنه أعنى مالا ملكه ولا أعنى مالا ملكه كأي آدم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم (وحتى) الاستحسان أن  
 المسرى يملك أحرار هذا السبع فاقدمه على الأعاق أحرار له بصحاح نصرة وهذا لأن صرف العاقل حسب ما به  
 عن الألهما ما أمكن ولا يحق نصرة الألهما ولا يملك الملك ولا يملك الملك قبل القبض إلا الأحرار فبعض الأساق أحرار هذا  
 المندسا ما عليه أو معار به بصحاحه كأي قوله لم أعنى عدله عني على الف رحمه ولهذا أعتق الله في  
 شرط الحار كذا هذا إذا أعده الله في واحد ولو أعاد جميعا قبل القبض أعاق البائع أولى لو حيين  
 أحدهما من ملك البائع ما من بمصود أو ملك المسرى سببهما للأحرار الباسه صما للأعاق فكان سببا أعاق  
 البائع أولى والناب أن ملك البائع ما من في الخال ملك المسرى سبب الناب فاعار الموجود للخال أولى هذا إذا كان  
 المكر هو البائع أو المسرى فاما إذا كانا جميعا مكرهين على السبع والسرا فلكل واحد منهما أحرار القسح والأحرار لأن  
 السبع فاسد في جميعها والناب بالسبع التاسد ملك عز لا م فكان على القسح الأحرار فإن أحرار جميعا أحرار وإن أحرار  
 أحدهما دون الآخر حار في حاسه وفي الحار في حاسه ولو أعده الله في قبل وجود الأحرار من أحدهما  
 أصلا بدعاؤه وزمه الله لأن الأعاق صرف لا يحمل القبض فكان أقدامه عليه التراما للبيع في حاسه ولا  
 بخوار البائع بعد ذلك لأنه حرج من أن يكون حلالا للأحرار بالأعاق لما ذكرنا في فام المحل في الأحرار شرط  
 حله الأحرار وقد هلك بالأعاق ولو لم يمتعه المسرى ولكن أحرار أحدهما السبع فاعاد ما هذا أعاق البائع وظل

[illegible]







بالتجاراب كلها المذوق سرا العقل ما ذوق التجار وهذه سداب استخدام المبالل والساس حاحه الله  
 ما حصر على مورد الضرر (واما) العام المحرقون مولد تلك في التجاراب اوى التجار ونصر مادونا  
 في الاوابع كلها بالاجماع (واما) اذا ادب في نوع ان هل انحرى الراوى الطعام اوى الذوق نصر مادونا في التجاراب  
 كلها عدا وعدور والسامى رحمتها ان لا نصر مادونا في النوع الذى ساوله طاهر الادن وكذلك اذا قال له  
 انحرى الر ولا تنحرى الحرق لا صبح بهه وصره وصر مادونا في التجاراب كلها على هذا اذا ادن له في صرب  
 من الصبايح ان قال له اعد همارا اوصاعا نصر مادونا في التجاراب والصبايح كلها حتى كان له ان سعد صرنا وصبا  
 وكذلك اذا ادن له ان سحر سيرا اوسه نصر مادونا اذا ما لم يحرق عليه وجهه فلهما ان العدم مصرف عي ادن ولا  
 سعدى نصره مورد الادن كالوكل والمصبار ولهذا سب حكم نصره لولا (ولما) ان عبيد الادن بالنوع صر  
 معده ما هو اسدلا لا ملكاب وهذا ان اود الادن بالتجار يمكن العدم من يحصل النفع المطلوب من التجار  
 وهو ان يحرق النوع على خط واحد وكذا الضرر الذى يلزمه في العدم على لا سقاوت فكان الرضا بالضرر  
 في أحد النوعين رضانه في النوع الآخر فلم يكن التمييز بالنوع معده اهلهم وسى الادن بالنحو عامه ساون  
 الاوابع كلها مع انه وحده الادن في النوع الآخر دلالة لان العرص من الادن هو حصول الرح النوعان في احيان  
 ان يحرق على السوا فكان الادن باحدهما ادنا لا حرد لاله ولهذا ملك قول الهه والصدقه من عبادن المولى صرعا  
 لو حود دلالة كذا هسا (واما) الخاص المعلق شرط فوان هول ان قدم فلان فاسرى بدم لمحا ومحو ذلك  
 والمصاف الى وف ان سول اسرى بدم لمحا عدا اوراس سهر كذا (واما) العام المعلق شرط فوان هول ان قدم  
 فلان فقد ادب لك التجار والمصاف الى وف ان هول ادب لك بالتجار عدا اوراس سهر كذا او كل واحد من  
 النوعين سب معناه ومصافا كما صبح مطلقا بخلاف الحرق انه لا صبح بلمنه شرط ولا اضافه الى وف ان هول  
 للما دون ان قدم فلان فاب محجور او قد تحرق عليل عدا اوراس سهر كذا ووجه الفرق ان الادن سرف  
 اسقاط لان المحرق العدم سب محمول ولا بالادن أسقطه والاسقاط بحمل التعلق بالاضافه كالتعلق  
 والمساوي ومحوها فاما المحرق فاب الحق واعاد به والاسباب لا بحمل المعلق والاضافه كالزحمه ومحوها ولهذا  
 قال المحققان الادن لا بحمل الوقف حتى لو ادن لسد بالتجار سيرا اوسه نصر مادونا اذا ما لم يحرق المطلق  
 للادن كالحرق وعبر الان ره الادن الى وف اضافه الحرق اليه لان معا ادا مضى سيرا اوسه فقد تحرق  
 عليل او تحرق عليل راس سهر كذا والحرق لا بحمل الاضافه الى الوقف فلف الاضافه ونى الادن بالتجار  
 مطلقا الى ان يوجد المطلق (واما) الادن طر من الدلالة فحوان من عدا بنع رسي فلانها ونصر مادونا  
 في التجار عدا بالان السع الذى صادفه السكوب واما في السرا نصر مادونا وعدور والسامى رحمتها الله  
 لا نصر مادونا وجهه فلهما ان السكوب بحمل الرضا و بحمل السخط فلا صبح دليل الادن مع الاحمال ولهذا لم  
 سد نصره الذى صادفه السكوب (ولما) انه رجع حاب الرضا على حاب السخط لا يلو لم تكن راضا ثانيا اذ  
 البى عن السكر واحب فكان احوال السخط احوال امر حو حاف كان ساهل الاعسار سيرا (واما) العرف  
 الذى صادفه السكوب فان كان سرا سدوان كان سفا فاما لم يقد لا بعدا المقصود من الادن بالتجار على ما ذكر  
 ان سا الله تعالى وسوا رأ بيع بما منحنا وما فاسدا ادا سك ولم يمه نصر مادونا لان وجهه دلالة السكوب  
 على الادن لا بخلف وكذلك لو رأ المولى سبع مال احس فسك نصر مادونا وان لم حراسع لمافلا وكذلك  
 لو باع مال مولا والمولى حاضر فسك لم يحد ذلك السع ونصر مادونا في التجار لان عرص المولى من الادن بالتجاره  
 حصول المقصود من النصر وذلك ما كتب ما لم يكن لا ناره الملك عن مال كان ولا سحر هذا الضرر بالحق لان  
 الناس رعاب في الاعمال بالنسب في ائداه حتى لو كان سرا سعد لانه مع حصن سب لاحكم للسكوب الا في مواضع

[illegible]

بالاد ان لا حصة مادونا ما لم يعلم ان الات مهم من انما احلاف واسرى حوار الاد النام من غم المعد  
ومهم من نسب الاحلاف رغب المعد والقي جعل العلم شرط في القسي درن المعد (ورجه) اتقوا ان  
البحار المعد الحق مولا هذا ان امل حاصه قد اسست حتى حصة فاسل اخر فصار مادرا بخلاف القسي لان  
البحار عن السرف حتى سبه لالحق انه الا ان العهد لمعه ون اسه شرط ساهه بالاد الذي حوارا اخر  
لنكون روم العهد في البحار مضافا له وعمل ان هرق منهم من وجه آخر رهول الا ن على سبل الاستصا  
سب لحصول العلم لهما جميعا الا ان السب لا ما نام السب الا للضرورة والسرور في حق المعدون انقي  
لان الناس يحاجون الى حاصه المعد اما درن لان الاد للمعد والبحار من عا اب البحار وادوا وحدا لا على  
الاستصا انه سب حصول العلم عالميا فالناس ما ملو بهما على هذا الدلائل لم طم اهل ليس عا درن لا لعدم العلم  
حسبه فتعلم د يومهم بدمه القلس وساحر الى ما معد القسي فودى الى السرهم بخلاف القسي لان اسن القسي  
بالبحار ليس من ماد البحار والناس اصلا ما لدن الصندان عا ولو وقف الادن على حصة العلم لا يلحسم السر  
الا على سبل الدر والما رملحق بالمعد وانما سب حاصه وعالي اعلم

فصل في واما سان ما طه به الادن والبحار فقول ما طه به الادن والبحار وعن احدهما من حصة المولى  
والناس من حصة المعد اما الذي من حصة المولى فهو سر الادن واساعه ان مادي اهل السوق اني هذا سب للمدى  
فلا والبحار فاسم وهو المسمى بالاد العام واما الذي من حصة المعد فوا حار عن كونه مادرا بالبحار مانا  
نكي الادن من المولى اما او قدم مصرام سسر فعدن المولى فقال ان مولا ن في في البحار ر الادن البحار طه  
لكل واحد من الوس اما الاول فلا سب حصة حصول العلم للناس من حصة السمع من الادن وله السامع بالسبل  
طر الوار واما الثاني فلان خبر الواحد مسؤول في المعاملات لا حصة طه العدد لا العداه الا يرى انه حا  
عدا واما على اسان فقال قد حده نسي تمام لاني الت حارة الفول كدا هذا وهذا لان هذ المعاملات في  
الماداب سعا فاما المعد والخدم والقسي منهم بالفلو لم صل حة هم فها لوقع الناس في الخرج وا اهل ح طر  
الادن فمع الناس ان معاملو عراهم ان سوا معاملاتهم على الادن العام فمعاملو فحصة س ساع فح كسره ر فح  
البحار وان ما ملو سا على احار فحصة س يباع كسره ليس لا ساع ر فح مام حصة المولى فسا مانه وانه  
سب حاصه وعالي اعلم بالسوا

فصل في واما سان ما ملكة الما ون من الصرف وما لا ملكة فقول رانه على التوفيق لكل ما كان من باب  
البحار او ناسها او صرفا بالملكة الما ون رمالا فلا لا كل ذلك احل في الاد بالبحار فقال السرا  
والبيع بالعدو والنسبه والروص لان كل ذلك من البحار ومن ماد البحار وكذلك ملك البيع والسرا من سسر  
بالاحصاع لانه من البحار ولا ملك الحر رعه حتى ملكه الات والوصي وكذا ملك الناحس عدا ان حصة صي  
انه عه وعندهما لا سب (ورجه) سولها ان البيع من فاحس في معنى الترخ الا ان اهل لوقعه المرن نص سسر  
من السب كما في سائر التريات المادون لا على الترخ (ورجه) قول ان حصة رجه انه ان هذا سسر سراء على  
الاطلاق لوقع اسم السرا والبيع عليه مطلقا فكل بحار عطله فاحل تحت الات والبحار فمقر ابو حصة  
رجه انه المادون ومن الوكل حصة سون من البيع واليه ان المادون وفر سب سباني الوكل حصة لان  
المادون ملك البيع والسرا القسي الناحس والوكل لا ملك السرا ملك الناحس بالاحصاع (ورجه) اتقوا  
لان امساع حوار السرا ملك الناحس في باب الوكالة لكان الهمه حوارا به اسه في نفسه فلما طه السرا  
لمو كة فم بحر للهمه حتى اب الوكل لو كان وكل سراء سى حصة سسر على الموكل لا عدا الهمه لانه لا ملك السرا  
لنفسه ومعنى الهمه لا سدر في المادون لانه لا ملك السرا لنفسه فاسرى فح البيع والسرا وهل ملك المادون ان

يبيع سامي مولا في لم يكن عليه من لاسمور البيع من المولى لاسم حاله سمع الالاسان منه وان كان عليه من  
 في باعه سل منه أو كبحار وان باعه ما قبل من فمعه من عداى حسمه اصلا وعدهما لا خور عند راخا  
 وكذلك لو باع المولى ساميه من لم يكن عليه من لم يكن ساعا لم يملك وان كان عليه من فان باعه على فمعه او ما قبل من  
 فمعه حر وان باعه ما كرم من فمعه لم يحر البيع عداى حقه وعدهما خور وسطل الزاد وبلي هذا الاسي  
 المولى ان ارجح ان المندان لم يكن على العبد من ولسمعه له لا مدام لم يكن عليه من فلدار الذي يذالعده حاص ملك  
 المولى فلو اخذها بالسمه لا خذها هو فكيف باخذها بسمه بالسمه من نفسه وان كان على العبد من فله ان باخذها  
 بالسمه ولو استرى العبد ارا عداى المولى فان لم يكن على العبد من فلا حاحه للبري الى الاخذ بالسمه لاسي  
 حاص ملكه وان كان عليه من فله ان باخذها بالسمه وكذلك الصبي المادون في السرا والبيع بالعبد والسمه  
 والعمر ومن والى التسر والبيع بالى التاحس بمره العبد المادون على الاقار بالاحلاف وهذا اذا باع من  
 احس او اسه من باع من اسه سا او اسه من باع على السمه او اكد راسرى من السمه او اقل حار  
 ولو كان فمعه من فان كان حاسع الناس فمعه حار لان الاحرار عداى عداى وان كان مما لاسعاس الناس فمعه لم يحر  
 لانه يصرى بولا مسمدا من قبل اسه كانه باعه من الصرى مسمدا كمالوا سي الالاس من مال اسه نفسه لنفسه  
 او اسه من ساس من ماله سمه لاسه الصغر كان الخواب فمعه هكذا كذا هذا ولو باع من رصه او اسرى من فله ان لم  
 يكن فيها سمع ظاهر له لا خور بالاجماع وان كان فمعه ظاهره فان كان كرم من فمعه لاسعاس الناس في ماله  
 فكذلك عند حذر حجه اسه وعدهما خور وللمادون ان يسلم فيما خور فمعه السلم ومثل السلم فله ان يسلم من قبل  
 المسلم اليه سمع الدس لمن ومن قبل رب السلم سرا الدس بالى وكل ذلك بخاره ولهذا من يوكل عن البيع والسرا لان  
 ذلك من عا اب التجار والباخر لا يكره ان يولى ذلك كله نفسه وكان يوكله فمعه من اعمال التجار وكذلك ان  
 يوكل عن عداى البيع بالاجماع يكون العهد عليه ولو يوكل عن عداى السرا بطران وكذا ان يسرى اسما بالعبد  
 حار اسحسا باعده الى اعمى او لم يدفع ويكون العهد عليه والسرا ان لا خور هداى الوكاله (ووجهه) انها لو حار  
 للزومه العهد وهي سلم اتى فمعه من معنى الكفيل باعنى ولا يحرور كفا له ولا يحرور وكالنه (وجهه) الاستحسان  
 ان التوكل بالسرا البعدي معنى التوكل البيع الا ترى انه لا يحب عليه مسلم المبيع فكان هداى معنى البيع لاف  
 معنى الكفاله ولو يوكل عن عداى سرا سى سبه فاسه من لم يحر حتى كان اليه لالعبدون الا حرا لان اعمى اذا كان  
 سبه لا ملك حسم المسمى الاستغناء بل لزمه السلم الى التوكل فكاتب وكالنه هداى الصور الترام اعمى فكاتب  
 كفا له معنى ولا يملكها المادون وله ان يساخر اسما مسلم منه او مكا ما حفظ فمعه امواله اربوا ما يحمل عليها اسمه  
 لان استجاره هذه الاسا من بواع التجار وكذا له ان يواخر الدواب الرضى وسبه لم يملكه وان الاخر من  
 التجار حتى كان الاخر بالاجماع اذا ما التجاره ولهذا من يرضى ويصرف ويودع ومثل الودعه لان ذلك كله من  
 عادات التجار وبخاصه اليه الباخرا ايضا له ان يدفع المال بمصاربه او باخذ من مصاربه لم يملكه وان الاخذ  
 بالدفع من باب الاخر والاستجار والمادون ملك ذلك كله ولهذا سارله عدهم من كنهه عاى لا باس صنع  
 اتجاره محتاج اليه الباخر وليس له ان سارله سره معاوضه لان المعاوضه تتضمن الكفاله له ولا ملك الكفاله  
 فلا ملك المعاوضه فاذا فرض ملك سره عاى لان هداى حكم معاوضه ولو اسرله عداى مادونان سره  
 عاى على ان يسرى بالعبد والسمه حار ماله بالعبد وماله بالسمه فله حاصه لان السره تتضمن الوكاله  
 وقد كرمه بخوران يوكل المادون عن عداى السرا عداى ولا يحرور ان يوكل لمر السرا سبه ملك الاقرار  
 بالنس لان هداى سرور اب التجار لو لم يملك لاسعاس الناس عن ماله خوفا من بواء اموالهم بالا نكار عند بعد  
 ادامة السبه فكان اقرار الدس من سرور اب التجاره مضمح وملك الاقرار بالنس لان العاى قد حارب سرا

كثير من الاسماء طر وها فلو سلم لاس له لا يسبح اقرار العن لاسمعوا عن سلم الاعان انه ولا سلم امر التجار  
 ولا ملك الاقرار باعائه لان الاقرار باعائه ليس من ضرورات التجار فلا يملك الادن التجار فليس يسبح  
 منه ولا يظالم بائنا على اياها لان موجب الباعه لزم المولى من المند فكان لك سباده على امولى لا اقرار اربى  
 عنه فلم يصح اصلا الا اذا صدقه المولى فحجوز عليه ولا يجوز على الترمه وهل يسبح اقرار بائنا من ايمه ما صدقه  
 غصبا قال ابو حنبله ومحمد بن حنبله لا يصح رد او يوسف رحمه الله يسبح سوا كان عليه من اوله و سرف  
 مولى الامم مع الترمه في س المند وهذا اختلاف من سلى ان هذا الاقرار باعائه ام للمال فصدقه هذا اقرار  
 باعائه فلا يصح من عريضة المولى وعند هذا اقرار للمال فصح من عريضة وعلى هذا اذا اقر به  
 وحب عليه سكاك حار او صدق او سبه من لم يصدقه المولى لم يصح اقراره حتى لا يواحد له للمال لان المير حب  
 بالمكاح انه ليس بتجار ولا هو في معنى التجار فسوى منه اقرار المادرب والمجوز وان صدقه المولى حار ذلك  
 عليه ولم يحجر على الترمه لان سبده من سرفى حتى سبه لا في ابطال حتى العريضة في دس الترمه فان قيل سبى منه  
 بنصر الى دس الترمه والا فاحر الى ما صدق العن وملك الاقرار بالحدود والتقصا لان المجوز ملك والمادون  
 اولى واذا اقر به فلا سرف حشر المولى للاستيفه ملا حلال وهل سرف حشر المولى عند فهم الله عليها  
 فيه حلال يدكر في موضعه وهل ملك ما دس له وحب على انسان فان وحب له وحب على المالك لا يسمع لان  
 الباعه حاش الله وكذا هو من عاد التجار وان وحب له ولرحل آخر دس على انسان وحر المادون نصب سبه  
 فالتاجر باطل سباده حتى سبه رحمه الله وعندهما حار (وجه) فوطنا ان الاحرمه سرف في ملك سبه  
 فصح كالمو كان كل الدس له فاحر (وجه) قول ان حشره رحمه الله ان الباعه لو صح لا يملك امان  
 يصح في نصب سرفه واما ان يسبح في نصب سبه لاسئل الى الاول لا بعدام الملك والولاه  
 ونصرف الانسان لا يصح في عزمه ولا ولاه ولا سئل الى الباعه لانه سبه الدس هل النص الا يرى ان سرفه  
 لو نص سبام نصبه هل حاول الا حل بمحض المنصوص ولا ساركة فهو معنى السبه هو الاحصا من المنصوص  
 وقد وجد من ان هذا سبه الدس هل النص واما عريضة حار لان الدس اسم فعل واحب وهو فعل سلم المان  
 والمال حكى في الله وكل ذلك عدم حشره الا انه اعطى له حكم الوحد لحاجه الناس لان كل احد لا يملك ما يدفع به  
 حاجه من الاعان العامة فحاج الى الاسر اسر الراس من دس اعطى له حكم الوحد لهذا الحاجه ولا حاجه  
 الى سبه من في حق السبه على اصل عدم وعدم لا يحمل السبه واذا لم يسبح التاجر عند ان حشره رحمه الله  
 فلو احذر بكم من الدس كان الماحود بينهما على السركه كما فعل الباعه وعندهما كان الماحود له حاضه ولا ساركة  
 حتى يحل الا حل لانه بالتاجر اسطر حتى سبه والمطلوبه فاذا حل الا حل فهو بالتاجر ان ساركة في المنصوص ران  
 سا احذر من الترمه لان الدس حل بحلول الا حل ولو كان الدس في الاصل مبهما حشره ماحولا فاحذرهما سا  
 هل حل الا حل ساركة فيه صاحبه لانه لا احد ساركة حل الا حل فسد سطر الا حل عن قدر المنصوص وصار حلا  
 فعبار المنصوص من النصين جميعا فساركة فيه صاحبه كيان الدس الخال ولو كان الدس كله مبهما ماحولا الى سبه  
 فاحر المندسه اخرى لم يحجر الباعه عند ان حشره وعندهما مجوز حتى لو احذر بكم من الترمه سبى السبه اولى  
 ساركة فيه عند وعندهما لا ساركة حتى يحل دسه فاذا حل فله التجار على ما ذكرنا والله سبحانه وبعالى اعلم ولا ملك  
 الا را عن الدس بالاحصا لانه ليس من التجار بل هو من عر فلا يملك المادون وهل ملك الخلفه فان كان الخلفه من عر  
 عر بالملكه انصافا وان كان الخلفه من عر بان باع سبام حشره من عر سطر ان حشره المرف بان حشره  
 ما حشره التجار عاد حار لان من هذا الخلفه من باع التجار وان لم يكن للمرف بان كان فاحشا حار سباده حتى  
 وعندهما لا مجوز وقد ذكرنا اصل المسله فيما قبل وهل ملك السلفه بان وحب له على انسان من فصالحه على بعض

حبه و كان له عليه منه لا علكه لا نه حط بعض الدس والخط من عرعب ليس من التجار بل هو سرع ولا حكمة  
 المادون ان لم يكن له عليه منه حارة نه ادا لم يكن له عليه منه فلا حتى له اذ الخصومه راحل من المال حريم ذلك وكان  
 وهذا الصلح منعه فصح ركذا الصلح على من الحق عند بعد راسمها كنه من اذاب التجار فكان داخل حسب  
 الادن التجار و ملك الادن التجار ان يسري عدا اذن له التجار لان الادن التجار من اذاب التجار  
 خلاف الكسبه انه لا حكمه المادون لان الكسبه ليس من التجار بل هي اساق معلق شرط اذا بدل الكسبه  
 ولا علكار حلب الاسرار من له حارة حبه و فقهه و هو من اذاب التجار وليس للمادون ان حرص لان  
 القرض سرع فثالث و لم يدا لم يلزم فيه الاحل ولا تكمل سال ولا نفس لان الكسبه سرع الا اذا اذن له المولى بالكسبه  
 ولم يكن عليه من خلاف المكاتبه لا حور كماله اصله على ما سرق كسبه الكسبه ولا يرب رهما ما لا نه  
 عوض ولا هو من ركذا لا تصدق درهم ولا يكمو بوالا نه سرع و حور برعه الطعام النسبه اذ اوجب او اعظم  
 استحسانا والناس ان لا سوا ولا نه سرع وان قيل الا انا استحسانا حور لما روي ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كان يحجب دعوى المملوك ولان هذا من ضرور التجار عاد فكان الادن فيه ما سطر من الدلالة فملكه  
 ولهذا ملك المراه السدي من نه كازعف ونحو من مالر حبال كونهما وفي ذلك دلاله كذا هذا ولا  
 سرع من عرا دن مولا لان الروح ليس من باب التجار و نه ضرر بالمولى ولا يسري حارة من الكسبه لا نه لا  
 لك للعقد حقه وحل الوط يدون احد الملك من سرع او سوا اذن له المولى بالسري او لم ياذن له لما ذكرنا ان  
 العقد لا يملك سبالا نه مملوك فصح ان يكون مالكا لان لا يحرج عن كونه مملوكا فلا بد من الاستحالة ولا يرح  
 عنه بالا جماع لان الروح ليس من التجار ربه ايضا ضرر بالمولى وهل له ان روح امه قال ابو حنيفة و محمد  
 لا يروح وقال ابو يوسف يروح (وجه) قوله ان هذا تصرف باع في حق المولى لا نه ما به ما ليس مال فكان اسع  
 من البيع لا نه ملك البيع والكساح اولى وجهه فلهما ان الداخل يجب الادن هو التجار وان كساح الامه وان كان باعها  
 في حق المولى فليس يتجار التجاره ما له مال سال ولم يوجد فلا علكه ولا منى وان كان على مال لا نه ليس يتجار  
 بل هو سرع فثالث الا يرى انه من نفس المولى فاسسه العرص لا ملك العرص فلا علكه الاساق على مال وان  
 أصح على مال فان لم يكن عليه من وقف على احوار المولى بالا جماع فان احوار له ادا لم يكن عليه من ملك المولى  
 ما العن فيه فملك الا حارة بالطريق الاولى ولا نه نفس العوض للمولى لا للعقد لما ذكره وان اخذه من بعد ذلك  
 لم يكن للعرا حتى هذا المال لا نه كسبه الحار وان كان عليه من عر الاساق ان احوار المولى عدا من حقه رحمه  
 انه و عدهما حور و هي من المولى فنه العقد للعرا لا سبل للعرا على العوض بخلاف ما اذا كان مكان الاعاق  
 كسبه ان عدهما ساق حتى العرا بالذن و هي لا ساق لان هذا كسب الحار و ذاك كسب الرقيق حتى العرم  
 ساق كسب الرقيق لا ساق كسب الحار ولا يكاف سواء كان عليه من او لم يكن لان الكسبه ليس يتجاره فلا  
 حكمه المادون ولا لها اعاق معلق بالشرط وهو لا ملك الاعاق فان كانت فان لم يكن عليه من وقف على احوار  
 المولى لا نه ا لم يكن عليه من فكه حالف ملك المولى لا حتى لا حقه فملك الا حارة الا يرى انه ملك الاساق  
 فلا حارة اولى فان احوار بعد رصار مكاتبه للمولى و لا نه نفس بدل الكسبه للمولى لا للعقد لان الا حارة  
 حره الوكالة الساقه فكان العقد حله وكل المولى في الكسبه و حتى الكسبه رجوع الى المولى لا الى الوكيل لذلك لم  
 ملك المادون نفس بدل الكسبه و ملكه المولى ولو لم يملكه بعد ذلك من نفس للعرا فما ساق المكاتب حتى لا نه  
 لما صار مكاتبه للمولى فقد صار كسبه من يد المادون فلا يكون للعرا عليه سبيل وان كان المكاتب يد  
 حرم بدل الكسبه الى المادون هل احواره للمولى لم سق لان الكسبه لم يقدل اعدام شرط القادر هو الا حارة وان  
 كان عليه من عبط ربه و ساق بدله لا يصح احواره للمولى عدا من حقه رحمه الله حتى لا منى اذى السدل

لان كتب العبد المادون الذي عليه سحبا لا يكون ملكا للمولى عند رخصه الا ان كان الكتاب موقفا  
 الاحار وعندهما سبوح اخرى كما تصح ايضا الكتاب منه وسواء ١١ وضمن المولى فمعه للعرما يتعلق  
 حتم به فصار ملما عليهم جميعهم وما قص المادون من بدل الكتاب قبل الاحار يسوق منه الدار سندهما للمولى  
 حق العرما به قبل الاحار خلاف الاساق على مال وقد ذكرنا وجه الفرق فيما فكنا الاحار ومعنى اساق  
 الكتاب ولو اساق ضمن العرمة عندهما كذا هذا ان لم يكن احد من خطاريه رضى به حرق اخرى لا يجمع  
 وضمن فمعه للعرما لا يرفي جميعهم وانه الموقف للصواب

هو فصل ١٢ واما ما كان ملكا للمولى من السرقى المادون وكسره ما لا يك ومن سحبا كسره فمعهول وانه  
 التوفيق ان المولى ملك اعاقى عند الدار وسواء لم يكن عليه من او كان عليه لان سحبا الاساق سب على مذهب  
 الزهري وقد رخصه الا انه لا يمكن على الصدوق لاسي عن المولى ان كان عليه من ولعرما باحار ان سار انعموا المولى  
 بالاف من فمعه ومضى الدار لانه سرقى ملك سبه وانك حتى استر لمولى العرما بالزهرى اعنى حاب الحسنة  
 بسبق الاعتان وراعى حاب الحق باحار السبا حرا للخاص سحر ما دلل فسر ان كتاب فمعه للسيد ممل  
 الدار عزم لك وان كتاب اكرمه عزم فمعه الدار ان كتاب اقل منه عزم لك التدر لانه ما الملب سلبهم بالاعتان  
 الاتدر المولى فمعه العبد فمعه احد المولى بذلك وبيع العرما العبد بالدار ان ساقوا اسرا العبد بكل الدار  
 فمعه من فمعه لان كل الدار كان واحدا سلبه لما سرق سبنا رجب فمعه حقه هو اذ لم يله الا ان سبه من  
 لاسيما سرق ما يحمله من الدار مباحين المولى او سرق على ما يدكر في موهبه ان ساق الله حتى فسر ان لا  
 على ذلك فمعه العبد وقد عني فمضا له رايهما احار واساسه لا يرا الاحار لا احار ان سبه من فمعه  
 العبد سقم العبد واصلت عوص لا حصل الرجوع منه وما احار ان سبه من فمعه احار فمعه لا يوح  
 ملك الدار منه ولو لم يكن على العبد ولكن سبه قتل عدا احار او المولى به وسنه وهو سبه حار المله  
 من المولى ما فمعه العبد المولى ان كان قتل ان سبه وان كان كسبه ان سبه ان كتاب فمعه سرق الآلاف او اكر  
 عر آلاف الاعسر ترى من الحياه وان سرقه من الدار اسره سلبه من وهو عزم به لا يرمه ساق الدار بل الاقل من فمعه  
 و الدار سلب الدار او لم يعلم وهذا يرمه عام السبه اذا كان على الحياه به رخصه امر موقوف حياه العبد على المولى  
 وهو ان دفع لك حمل لاسيلا اخر رح عهنا اذا جميع الارس واعتنه مع العلم فاحياه فمعه سرق باحار بالاساق  
 فمعه ان ساق جميع فمعه العبد المولى الا ان يكون عر آلاف اكر فمعه سرق ان لا يرمه له العبد  
 على هذا التدر وما موقوف مملما العبد وهو ان فعل المذبحا للعرما الا ان العرمة التي في ماله الزهرى مباحين  
 بها ولا ساق ما اطل عليهم الا ذلك التدر من جميع فمعه رزق له من دفعه العبد فمضا له من العبد  
 وكذلك ان كان قتل حرا حيا فمعه المولى هو ان عزم المولى به احار لان الدار مع احمل الحياه لسل احار  
 التدا و به اخر مقرر سرق آلاف رهم فمعه المولى هذا اساسه المولى هو باحياه وما ام كرك لالحا  
 عزم فمعه عند لا يرا احياه لانه اذا لم يكن المله الحياه وف الاساق لم يكن اعتقه دليل احار اسدا لا يرا  
 النوع من الاحار لا يحق بدون العلم و يرمه فمعه سرق لا الواجب الاصل على المولى موقع العبد احياه  
 الا ترى انه لو هلك العبد قبل احياه ان ساق على المولى وان ساق من العبد الى التدا باحياه اسدا ودام كرك  
 الاساق قبل العلم دليل الاحار في الدفع واحا وسد سلبه دفع سبه فمعه دفع ماله هو مع العبد من حرق  
 السور ولو كان على العبد المادون سحبا فمعه وحى حباب عزم فمعه سبه المولى رهولا يعلم باحياه  
 سرق لا يخاف الدار فمعه كامله و سرق لا يخاف احياه فمعه احرق الا ان يكون سبه سرق آلاف او اكر  
 فمعه مباحين لان حرق اخاف الدار فمعه ماله لعل وحى اخاف الحياه فمعه ملى الدار المولى الاتدر



ابطال الحسن جمعاً فجمعها ولو فعله احسن يسمى معه واحد لان النسيان الواجب بالعمل ضمان ان يلاقي النسيان  
 والنسيان واحد ولا يمتد ضمانه ما النسيان الواجب الا على ضمان ابطال الحق فمتد ضمانه هو التفرق والله تعالى  
 الموفق فان قيل لا سائر ابحاث الدين ابحاث اعيانه فالجواب لا خلاف على الحسن فاندفع سئل بالنسيان  
 والدين سئل ماله الميراث وهما اخلاق ثمان معدوب الميراث والله تعالى اعلم وكذلك ملك اعاق المدر وام  
 الولد للمادون في التجار للمال لواء عظمها وعلهم ادين في المولى من الدين ولا من همه المدر روا الولد لان  
 دين التجار لم يسئل رهنها بخر وجهها عن احوال الاستيفاء مهمها التدبير والاستيفاء فلم يوجدها بغير حق  
 الرما فلا يصح وهل ملك اعاق كسب عبد المادون لا خلاف في انه ادا لم يكن على المادون دين اصله ملك وبعد  
 اعاقه ولا يسي عليه لان الاضاق صادف غلوه وجافض ملكه لا حق لاحد فيه فقد ولا يضمن سوا وان كان عليه  
 من فان كان كنه اعطى رهنه ركنه لا ملك ولا يمتد اعاقه عداي حقه رضى الله عنه الا ان سئل حق الرما  
 بان سئل المولى منهم او يريه الرما من الدين او رهنه المولى من الرما وعداي يوسف ومحمد رحمهما الله ملك  
 وبعد اعاقه ويضمن معه ان كان موسرا وان كان ميسرا سئل الصدوق ورجع على المالك والمساله يعرف بان  
 المولى ملك كسب عبد المادون المدينون بيا ميسر فزوجه وكسبه عبد لا ملك وعدها ملك وجهه فوطها ان رهنه  
 المادون وان سئل بها حق الرما فهي ملك المولى الا ترى انه ملك اعاقه وملك الزوجه عليه ملك الكسب فملك  
 الكسب كما ملك الزوجه وجهه قول امي حقه رضى الله عنه ان سئل سوب الملك للمولى في كسب الصدوق اعاقه عن  
 حاجه الصدوق يوجد فلا يملك الملك له في كسب لوارب في الركنه المسعره بالنسيان والدليل على ان القراع سطر  
 ان الملك للمولى في كسب الصدوق معد ولا يمتد عن الاصل انه لم يحصل كسبه حقه وقال الله سائر وعلى وان  
 ليس للانسان الا ما سعى وهذا ليس من سعيه حقه فلا يكون له ظاهر النص الا ان الكسب القراع عن حاجه  
 الصدوق عن عموم النص وحمل ملكا للمولى في الكسب المسعول عاجه على ظاهر النص هذا اذا كان الدين  
 خطا بانزومه والكسب فان لم يكن مخطا بها فلا يملك له لا يملك عبد هما لان المحط عندهما لا يبيع فمرا الخط  
 اولى (واما) ان وجهه رضى الله عنه فقد كان هو لا يبيع حتى لا يبيع اعاقه ساس كسبه ثم رجع وقال لا يبيع وجهه  
 قوله الاول ما ذكرنا ان القراع سطر سوب الملك له فالسئل ان هل يكون ما ما وجهه قوله الا حرجا المنع من ملك  
 المولى كون الكسب مسعولا لحاجه العدو ونقصه مسعول ونقصه فارغ (واما) ان يصرح بان السعول المنع من  
 سوب الملك له كنه (واما) ان يصرح بان القراع في ابحاث الملك له في كله واعاير احاطت بالقراع اولى لا نادا  
 اعير احاطت بالقراع وقد اعاير احاطت بالملك بالملك له وحق الرما ما سباب الحق لهم فاذا استبرأ احاطت بالسعول وقد  
 راعيا احاطت الرما واطلنا حق المالك اصله فقصنا حق المالك بمتد اساقه وقصنا حق الرما بالصيان صباه  
 لنفس عن الابطال عملا بالدليل مندر الا مكان ولهذا يملك للوارب في كل الركنه اذا لم يكن الدين مخطا بها كذا  
 هذا ولو اعاقه مفضي المولى من الرما من خالص ملكه او ارا الرما بعد اعاقه عدايه اخا بارحهم الله  
 تعالى وقال الحسن يري راد حقه الله لا يمتد وجهه قول الحسن ان الاعاق صادف كسبا مسعولا حاجه العدا لان  
 الملك من مفسور على حال العدا والاراء فمع القاد كما اذا اعاق عبد مكانه ثم عقر المكاتب انه لا يمتد اعاقه  
 كذا هذا (ولما) ان القاد كان رهنه على مسعول حق الرما وقد سبط حبه بالفداء والاراء فطر القاد من  
 حرجه من كل رهنه خلاف ما اعاق عدا من كسب مكانه لان المكاتب احق بكسبه من المولى لانه فيما  
 رجع الى كسبه كالحرق والعجز لا يملك له ملك احق بكسبه فلم يمتد اعاق المولى وعلى هذا الخلاف لو اعاق  
 الوارب عدا من الركنه المسعره بالنسيان مفضي الوارب الدين من مال نفسه او ارا الرما ملك من الدين انه بعد  
 اعاقه خلاف الحسن ولو وطى المولى حارة العدا لما وون وعليه من مخطا بولد فاداه بمتد نفسه وصار

الحار به ولده وعزم معه الحار به العرما ولا يرم طم سا من سره فسلوا كثيرا اما بعد ادعو فلان من  
 المولى اسم طلبى الكسب فى الحال عدا فى حقه رضى ان يسهله له حقه الملك فصحب سوبه (راما) يوم معه  
 الحار به العرما ولا يرم طم سا من سره فسلوا كثيرا اما بعد ادعو فلان من سره فسلوا كثيرا اما بعد ادعو فلان من  
 العرما رضى سبط حبيهم بالصبا فلم الملك له فممن حتى اكسبه العبد منى انه وطى ملك سبه فله طرفة العرما ولو  
 اسى المولى حار به العدا للمادون وعلمه دى يحطهم وطلبها حار ب ولده دى المولى يحسب دعويه والولد حار ب سبى  
 معه الحار به العرما لما طفا لان الاعاق السابق معه لم يحكم بها للخال وكان حتى الملك اسأله الا ان الحار به بها تصير  
 حار بالاعاق السابق وعلى المولى العرما للحار به اما حار ورهبا حار بالاعاق السابق فلان الاساق السابق كان يناد  
 موفوقا على سوط حار العرما وقد سبط يدعو المولى فممن سار حار بذلك الاساق (واما) يوم العرما للحار به  
 فلان اوط صا دى الحار من حقه والله سبحانه رضى اعلم بالصواب وملك المولى مع العدا للمادون اذ لم يكن  
 عليه دى لانه حالى ملكه وان كان عليه دى لملك سبه الامان العرما او ما نالها منى السبع للعرما او قضاء  
 الدس ولو اذن له بعض العرما بالسبع لملك سبه الا ان الحار بالاعاق السابق لم يند كرهى من حقه على الدس وملك أحد  
 كسب العدم يد اذ لم يكن عليه دى لانه فاني عن حقه فكان خالص ملكه ولو لم يكن من بعد ذلك فلما حو  
 سام المولى لان سوط خالص الملك له فله كونه فاما بعد الاحد وقد وجد ولو كان الكسب فى يد العدا ولا  
 عليه فلم ياحد المولى حتى حقه دس مما اذ ان واحد لا ملك احد لانهم لو وجد اقتراع سدا الاحد فلم يوجد السوط  
 وان كان عليه دى وفى يد كسب لملك احد لانه مسعول فاحقه لعل حار العرما به ولو اذن المولى فللمرما ان  
 ياحد و منه ان كان فاما ومعه ان كان هالك العاق حبيهم فاما حو دى فله ردعه او يده ولو لم يكن دس آخر بعد  
 ما احده المولى اسر له العرما الاولون والآخرون فى الماحود واحد واعبه او معه لان رمان الادب مع بعدد  
 حقه فى حكم رمان واحد كرم الرضى فكان رمان على الدون كلها واحدا لذلك اسه كوا فله ولو كان المولى  
 ياحد العله من العدى كل سهر فله حقه دى يحط رضى وكسبه فهل يحوز له بعض العله مع تمام الدس سطران كان  
 ياحد اعابه سبه حاره ذلك استحسانا والساس ان لا يحوز لان حبيهم سبى بالعله الا ان اسحسا الحوارط ا  
 للعرما لان العله لا تحصل الا بالحار فلو مع المولى عن احد عله الملك فحاره عن الحار فلا يمكن من الكسب  
 فسرر به العرما فكان اطلاق هذا العدر وسببه الى عرهم فكان محبة لالعله من حسب المعنى رلىس لانه  
 ياحدا كرم على الملك ولو اذن العرما على العرما لان امساع طيور حقه فى علة مثل للضرورة ولا ضرورى  
 انما فظهر حقه فيها مع ما ان فى اطلاق ذلك اصرازا العرما لان المولى يوطف عليه عله سمرى كسب السهر  
 فسرر به العرما وعلى هذا اذا كان على العدى وفى يد مال فاحلف العبد والمولى والمولى قول العبد منى  
 منه الدس لان الكسب فى يده والمادون ا كسبه الى فى يد كالحر ولو كان المال فى يدهما فهو بينهما لاسواءهما  
 فى الدوان كان به مالم فهو سهم املا مالم لا ولو لم يكن عليه دس فاحلف العبد والمولى واحسب فهو من المولى  
 والا حى لانه اذ لم يكن عليه دس فلا عر لى فكانت ملكه لعدم فسبب المولى الا حى فكان الكسب  
 بينهما نصيب وهذا اذ لم يكن العدى من المولى فان كان فى ميرل المولى وفى يد يوب فاحلفا فان كان سوب من  
 حار العبد فهو له بما اسسوا فى ظاهر الدور حرج يد العبد بالحار وهوان لم يكن من حاره فهو للمولى لان الظاهر  
 ساهد للمولى ولو كان العبد كاعلى دانه او لا ساهو فله العبد سوا كان من حاره او لم يكن لانه رضى يد  
 ما تصرف فكانت اولى من المولى ولو سارع للمادون واحسب فمضى من المال فالتول قول العبد كما انه  
 فميرج الى السد كالحر ولو اذن الحار او للمادون سبه من حاط يحلف معه او من حار يعمل معه وفى يد الاح  
 يوب واحلفا مال المساحر هو لى وقال الاحه هو لى فان كان الاح حى حارب الباحر والحاط فهو للحاط والحاط

وان لم يكن في منزله وكان في السكة هو للآخر لان الاحد اذا كان في دار الخياط ودار الخياط في دار الخياط كان  
 الآخر مع ما في يده في دار الخياط ضرور اذا كان في السكة لم يكن هو في يده فكذلك ما في - كما لو كان مكان الآخر  
 أحس ولو آخر المولى عنده المحجور من رجل ومعه يوب ودعاء المولى والمساخر فهو للمساخر سواء كان لعدي  
 منزل للمساخر او لم يكن - حرف الآخر الم يكن في منزل المساخر انه يكون للاحد دون المساخر (ووجه) الفرق  
 بان ما عند يد ساه عن المولى وقد صار مع ما في يده بالاحار في دار المساخر فكان القول قول صاحب اليد فاما  
 الآخر فقد اصابه ما هو في اليد كالخياط فلا يصير نفس الاحار في دار المساخر ولو كان المحجور في منزل المولى فهو  
 للمولى لانه اذا كان في منزل المولى كان يد لكون يده في يده فهو لدار المساخر والله سبحانه وعالي أعلم  
 بالصواب

فصل في امانان حكم العروفي العبد للمادون فعول والله الوفي اذا حار رجل بعد الى السوى وقال هذا  
 بعدي أم بآلنا نتجار فاما هو فانه اهل السرى فليجده من ما سحر او من انه كان حرا او مدرا او ام ولد فهذا  
 لا يتحمل من أحد وحيث امانان كان الرجل حرا واما ان كان عدا فان كان حرا فعليه الاقل من قيمة العبد ومن الدس  
 اما وجوب اصل الضمان عليه فلا بد عرفه قوله هذا بعدي فاما من حيث اصاب العبد الى نفسه وامرهم بما فيه  
 فليزعم ضمان العرو ورو وهذا لان امره بانهم بالمائة احار منه عن كونه مادونا في التجار واصاغة العبد الى نفسه احار  
 عن كونه بملكه والادان بالتجارة مع عدا الادن بوجوب على الدس نفسه فكان الادن مع الاصابة دلالة على الكفالة  
 مما يتعلق بنفسه التي هي ملوكة له فلو وجد ضمان الكفالة اذ ضمان العروفي الحقة ضمان الكفالة والله سبحانه وعالي  
 أعلم بالصواب (واما) وجوب الاقل من قيمة العبد ومن الدس فلان الداحل بحسب الكفالة هذا القدر وللرما ان  
 رجوعا على ابدى ولي ما منهم ان كان حرا لانه الذي يارسب الوجوب حقيقه وان كان مسجنا او مدرا او  
 مكنا او ام ولد رجوع عليهم بعد الصاق لان رفاههم لا يتحمل الاستعفاء قبل الصاق وسواء قال ادس له بالتجار او لم يقل  
 لان الامر بالمائة بمعنى عن التصريح بالادن وسواء امر بتجار مائة او خاصة لان التحصيل لوعدها بخلاف ما  
 اذا قال امانا نسب فلان من الرافع على أنه لا يصير كمالا منه لان هالك التحصيل صحيح لوقوع الصرق في كفالة  
 مقصوده والكفالة المقصوده حملها للتحصيل فاما بها الكفالة لهما نسب مقصود وانما نسب مقصود الامر  
 بالمائة والامر لا يتحمل التحصيل فكذلك الكفالة هذا اذا اصاب العبد نفسه وامرهم بما فيه فاما اذا وجد  
 أحد المادون الآخر لا ضمان عليه لان معنى الكفالة لا نسب ما حدهما رن الآخر فلا بد من وجوبهما ولو كان  
 هذا العبد الذي اصابه الى نفسه وامر الناس بما فيه ملكا لا مرفد المولى في حقه من بعد اليد لم يضمن المولى  
 سالا لم يضمن حرم حرم طهر الامر بخلافه فلا يضمن ضمان العرو وكذا لم يضمن حرمهم باليد لا لعدم الدس  
 عند وكذا لو اعطى المولى مائة لم يضمن هذا اذا كان الآخر حرا فاما اذا كان عدا فان كان محجورا فلا ضمان  
 عليه حتى يرضى لان هذا ضمان كفالة وكفالة العبد المحجور لا يبعد لثقال وان كان مادونا او مكنا وكان المادون حرا  
 لا ضمان على الآخر سى وكذا لو كان الآخر ضامنا مادونا لان المادون والمكنا لا يبعد كفالتهم بالثقال ولحكمها  
 سمع من احد من بعد العرو الضمى لا يبعد كفالة فلا يوافق الضمان والله سبحانه وعالي أعلم بالصواب

فصل في امانان حكم الدس الذي يلحق المادون فعول والله التوفى حكمه بطله رجل يسوق مائة اظهر  
 فلا بد من ما نسب على الدس ويان سبب ظهور الدس وما نسب على امانان سبب على الدس فليعلق  
 الدس اسباب منها التجارة من البيع والسرا والاحار والاستحار والاستدانة ومنها ما هو في معنى التجارة  
 كالغصب ووجود الامانة من الوداع ونحوها لان الغصب ووجود الامانة سبب لوجوب المالك في الغصب  
 والمحجور مكان في معنى التجار وكذا الاستهلال مادونا كان أو محجورا فان عرذانه أو حرقه أو باعها فاحسا

لا يثبت ثبوت الملك في العين قبل الملال فكأن في معنى التجار ترك ذلك سراجا له المسحبه بان اسدى  
 حرمه فوطها ثم استحب لان الواجب وان كان فيه منافع الصنع لكن منافع الصنع لا يسوم الا بالعقد فطعن  
 بالتواحب بالعقد فكان في حكم ضمان التجار والله سبحانه وعالي اعلم بالصواب ربهما الكساح بان المولى لانه  
 لم يسرع بدون المله

فصل في واما ان سب ظهور ابدن سب ظهور سنان احدهما اقرارا بدين وكل ما هو سب  
 لعل الدس محل يسوق منه وهو ماد كمال ان اظهار ذلك الاقرار من ضرور اقرار التجار على ما سب ملكه الماد  
 والى فان الله على ذلك سب الا سكار لان الله حقه مطع تلقى ولا يطرر حضور المولى بل معنى سب رلو  
 كان محجورا فان الله عليه بالعقد ثم حص عليه حتى يحضر المولى (ورجه) ان الله ان الساد في الما و  
 فامب عليه لا على المولى لان بدال تصرف له لا للمولى فملك الخصومه فكاتب السبا فامب عليه لا على المولى ولا  
 معنى لسط حضور المولى خلاف المحجور لانه لا بد له فلا يملك الخصومه فكاتب السبا فامب عليه لا على المولى فسط  
 حضور لئلا كره مسا على المالب وله ادعى على المد المحجور ودينه مسهل كاو صاعده اوسنا كان اصله  
 امانه لا معنى بها لخال عداى حسبه ومحمد عليهما الرحمه وعداى يوسف رحمه الله معنى بها لخال سا على ان  
 العدل بواحد سبنا ودينه مسهل كالحال عدهما واما انه احده بعد الما في سوف اتقا بالصان الله وعند  
 بوحده لخال فلا سوف والله سبحانه وعالي اعلم وكذلك لو اقام الله على اقرار الماد ب ذلك معنى عليه  
 ولا سب ط حضور المولى ولو اقام الله على اقرار المحجور بالعقد ثم حص عليه وان كان المولى حاضرا لان  
 المحجور لو اقر بذلك لم يصدق على مولا لخال كذا اذا فامب الله على اقرار محسب المادون وا فامب الله  
 على العقد المادون او المحجور على سب سب خاص او حدين الملب والديف والرا بالرب لم حص بها حتى يحضر  
 المولى عداى حسبه ومحمد وعداى يوسف معنى بها وان كان عا و اجمعا على أنه لو اقر بالحدود والتقصا  
 فانها هام من ع حص المولى (وجه) قول اى يوسف ان العدا حتى عن المولى فيما يرجع الى الحدود والتقصا  
 الا ترى انه يسبح اقرار همام عن يوسف بن المولى ولا يصح اقرار المولى من عده هده فكاتب هده شهاد فامب  
 سله لا على المولى فلا سب ط حضور ولهذا سب ط حشر المولى في الاقرار (وجه) قوله ان العدا مجمع  
 احرا مال المولى و اقامه الحدود والتقصا الاى ماله سله فصان حده عن الا لاف ما اى كى وسط الحده و  
 صباه حده عن الا لاف سدر الا مكل لانه لو كان حاضرا عى بدين سب سبه مانه من الا فامه وحق المسلم بح  
 صباه عن الطلان ما مكي وصل هده السبه مالا سب في الاقرار مدحه لندك اقره وكذلك ا اهد  
 الله على عداى سرق عسر راهم وهو محدد لك انه لو كان المولى حاضرا يقطع ولا يصح السرفه مادي اكان او  
 محجورا لا خلاف لان القطع مع الصان لا بضمن وان كان ما نوافدا كال العدا مادي بضمن السرفه ولا يصح  
 لان عده المولى لا مع القضا بالصان في حق المادون ومعى رحب الصان اسمع القطع لا بضمما لا بضمما ولا بضم  
 اى يوسف هذا الفصل الاول سوا قطع ولا سب السرفه ولا حشر المولى عند لس سب لسبا  
 بالقطع والقطع مع الصان وان كان محجورا لا يسمع الله على السرفه فلا حص عليه قطع ولا ضمان عدهما  
 (اما) القطع فلا حشر المولى سب ط وم بوحده (واما) الضمان فلا عده المولى مع التقضاء بالصان في حق  
 المحجور وعند بقطع ولا ضمان فلما ولو اقام الله على سرفه ما ون الضمان من كان مادي مالم  
 ولمه الضمان درن القطع سوا حشر المولى او مات لان سرفه ماديون الضمان لا بوحده القطع فى عى  
 السرفه ودعوى الضمان على المادون وحشر المولى لسب سب ط للتقضاء بالصان على الما وون و  
 محجورا لا يسمع منه أصلا (اما) على السطح فظاهر واما على المال فلا حضور المولى سب ط لسبا على

المحجور المال وإقامته على إقرار المادون أو اعتجور سبب القصاص أو الخدومه القود وحدث  
 القود حصر المولى أو باب ولا يلزمه ماسواهم من الخدو وإن كان المولى حاصرا لأن القصاص حتى العمد وكذا  
 حدث القود من حق المدون سائر الخدو حتى أنه سبحانه وعلى حلفا لله وإن اطرب الأقرار فلا يكفره  
 رجوع عن الأقرار والرجوع عن الأقرار صحيح حتى حقوق الله سائر وعلى لا يفي حق العمد وجب القصاص  
 وحدث القود من ماسواهم ما عدا إقامته على إقرار السرفه بقرعة الصمان إن كان ماسوا بطلع بصانا  
 أو لم يطلع حصر المولى أو تب لأن سوط القطع للرجوع والرجوع في حق المال لم يصح فحب السهام سواء كان  
 المولى حاصرا أو ماسا لأن القصاص للمال على المادون لا على سبي حصور المولى ولو كان حصوره لا قطع عليه ولا ضمان  
 أما القطع فليكن الرجوع وإقامة الصمان فإن إقرار المحجور للمال غير نافذ في الحال فلا يصح إقامته الله عليه ولو قام  
 الله على النسي المادون أو المصو المادون على فعل أو سبب حدث على الفعل وحسب الله على العاقلة ولا يعمل على  
 الخلد لصور سبب وجوب الله به وهو الفعل الخطأ لأن عمد الصبي خطأ وانعدام بصور سبب وجوب الخدمه من  
 الرباوة غير أنه إقامته الله عليه على السرفه فليكن على المال وصمته القاضي لأن الصبي المادون من أهل العصا  
 عليه المال ولو قام الله على إقرار بالفصل لم يعمل لأن إقرار الصبي غير صحيح فلا يسبب الله عليه وأنه سبحانه  
 وعلى أعلم بالصواب

في فصل في إمامان على الملقى ممول وبالله التوفيق لا خلاف أن الله تعالى تكسب العبدان المولى بالادن  
 بالجار عليه الراسما أو يمين سرعائلا المرأسا سواء كان كسب التجاره أو من الله والصدقه والوصه وغيرها  
 وهذا قول علماء السلافة رضي الله عنهم وقال رحمه الله لا يسبق إلا تكسب التجار ويكون الله وغيرها للمولى  
 (ورجحه) قول رفيعان الملقى حكم الآدن والآدن بالتجار لا لمرها وقد ليس من كسب التجار فلا يسبقها الله  
 (ولما) أن سرط سوب الملك للمولى كسب العبدان كسب كان فراعته عن حاحه العبد لله الذي ذكرنا من قبل  
 ولم يوجد القراع ولا نسب الملك له وسوا حصل الكسب بعد لحوق الله أو كان حاصلا قبله الآاولد والآرس فان  
 ما أولد المادونه من غير مولاهما بعد لحوق الله تعالى به وما رده قبل ذلك لا يسبق الله به ويكون للمولى  
 وكذلك الآرس إن نسب عنها فوجب الآرس على إقامته (ورجحه) التفرق أن العلق بالولد بحكم السرايه من الأم إليه  
 لأن الولد يحدب على وصف الأم ومعنى السرايه أعما حتى في الخطأ بعد لحوق الله لا قبله لأنه كان ولاد الله  
 على الأم فلما حدب حدب على ملك المولى كذلك الآرس في حكم الولد لأن الولد حر منفصل من الأصل والآرس  
 بذل حر منفصل من الأصل وحكم النذل حكم الأصل وأما بطنه سرهما فليس حكم السرايه بل العمل بحاحه العبد  
 فدانم مرعه المولى من يد حتى لحقه من حله فصار مسمى لا بحاحه فلا يظهر ملك المولى فيه فهو التفرق والله سبحانه  
 وعلى أعلم وهما فرق آخر وهوان الولد المولود بعد لحوق الله يحدب في الله ورلد الحياه لا يحدب في الحياه لأن  
 دحوته في الله بحكم السرايه لأن الله تعالى ربه الأم فسرى ذلك إلى الولد يحدب على وصف الأم والحياه  
 لا يحمل العلق بالزوجه فلا يحمل السرايه فهو التفرق ولوادن له المولى دفع الله مالا لعمل به فباع واسمى ولحقه من  
 لا يسبق الله من المال المندفع إليه لأن الله تعالى تكسب العبد ودان ليس كسبه أصلا فلا يسبق به وإما ربه العبد قبل  
 يسبق الله سنا احتلف فيه قال علماء السلافة رضي الله عنهم يسبق ربال رفيع والساقى رحمهما الله تعالى  
 لا يسبق (ورجحه) قولهما أن هذا إن كان من المدة بقرعة المولى ردى الأسان لا عصي من مال مملوك لغير الأماديه  
 ولم يوجد وإن كان من المولى فلا يسبق له مال دون مال كسار دون المولى وأما عصي من الكسب لو حوذا النسي  
 فالادن من المولى لأنه الآدن بالتجار لأنه فصلا من كسب التجاره فكان مادونه دلاله لم يحد  
 الدلاله لم يوجد في الزوجه لأن ربه العبد ليس من كسب التجاره (ولما) أن حول هذا من العبد ليس طهره ووجهه عند

المولى ودين المدا دأظهر وجوهه عند المولى حتى من ربه الى مال المولى كماله لا او قول هذا  
 المولى فمضى من المال الذي عهده المولى للخصم منه كالأرض والمولى لا ادب عن الزهدة لخصمها فمضى  
 المولى وانه سبحانه وعالي اعلم واذا كان الزهدة والكسب كل واحد منهما محل لتعلق الدين به ودا اجمع الكسب  
 والزهدة سدا لاسدفا من الكسب لان الكسب محل للتعلق قطعاً وعمله الزهدة لتعلق محل للاجتهاد فكأنما الدلالة  
 بالكسب اولى فادامسى الله به فان فصل من الكسب سبى فهو للمولى لانه كسب فارغ عن حاجه العبد ان  
 فصل الدين سوى من الزهدة فان فصل على اعمى سبع العبدية عند المولى على ما ذكر  
 هو فصل بين ما ساد حكم التعلق بفعله والله تعالى الوفاق ان لتعلق الدين احكاماً ما بها ولا به طلب السبع للعرم من  
 الناصى لان معنى معنى الدين منه نفس الامنية لا سبى الدين منه وهو في الحقيقة سبى ماله لا سبى لان اسدفا  
 الدين من حيث يكون ذلك ماله لا عنه ذلك معه واحد عه الا ان معنى المولى دينهم فمعلق له الزهدة لان  
 حتمى الى الماله دون المولى وقد سبى حتمى فطل التعلق ومما به اداسع الصدكان عنه العرما بالخصم لان اعمى  
 بدل الزهدة فيكون لهم على قدر تعلق حتمى بالبدل وهو الزهدة وكان ذلك بالخصم فكذا ان كسب الزهدة اذا سبى  
 م اداسع الصدكان فصل سبى من به فهو للمولى ان فصل الدين لا طالب المولى به لانه لا دس على المولى وسبع العبد  
 به عند الناصى لان الدين كان عليه الا ان الدين الذى تعلق ربه صابراً سبى الناصى عليه واعا ساع العبدى الذى  
 اذا كان حالاً فان كان موحلاً لا ساع الى حل الاحل لان السبع سبع التعلق والتعلق سبع الوجوب والوجوب سبى  
 الناصى لا سبى الا بعد حل الاحل فكذا التعلق ولو كان معصية حالاً ومعصية موحلاً فطلب انحباب الحال البيع باعه  
 الناصى واعطى انحباب الحال قدر حتمى واسل حصه انحباب الاحل لان التعلق على الصبيق سبى حتمى  
 انحباب الحال لا فى حق انحباب الاحل وكذلك لو كان العرما معصية حضوراً ومعصية عدا فطلب الحضور السبع  
 من الناصى باعه الناصى واعطى الحضور حصصهم ووقف حصه العبد لان لكل واحد منهم على الافراد ما ساعطاه  
 ما زهده ودا وجوب التخرج الى السبع معصية الناصى لا يكون ماله وكذلك ا كان بعض الذين طاهر او الناصى  
 لا يظهر لكن طهر سبى وجوهه ان كان عليه دس حتمى على طر من المسلمين فطلب العرمة السبع باعه الناصى  
 دس واعطاه دس وان كان لا فصل ان سبى ان سبى سبى لان ظهور دس باه التعلق ربه ولا يجوز ربه العمل  
 بالظاهر غام طهر م اداسع منها همسة فطلب رجح صاحب الهمسة على العرمة فسار ان فصرف صاحب  
 الهمسة منها وصرط العرمة بدس فكون اعمى بما بالخصم لان الحكم مسدداً الى وجه وجود دس منه فبى انه  
 كان سر نكفى الزهدة فى معنى الدين فسار ان فى بدلها بالخصم ولو كان عليه دس فافضل ان ساع لما سبى  
 ذلك صدقه المولى والعرما او كذب لان افرار الما دس بالدين صحيح من عرمة من المولى لا سبى واداسع رقب الناصى  
 من به حصه العايب ولو افر دس لما سبى سبى بالدين لم يحرق افرار وان صدقه المولى لانه اذا سبى فصدقه  
 محجور اعليه وافرار المحجور بالدين لا صحيح وان صدقه المولى فان قدم العايب وافام به على الدين اسع العرما محصه  
 من الناصى لانه ما فامه الله طهر ان كان سر نكهم فى الزهدة فى معنى الدين فسار كهمى فبذل لا سبى له على العبد ولا سبى  
 المسبى لان حتمى فى الدين وحل بطلته الزهدة لا عرمة فلا سبى له على عرما والله سبحانه وعالي اعلم ومما به لا يحرق  
 للمولى سبع العبد الذى عليه دس الا ما دس العرما او عصاء الدين او ابدان الناصى بالسبع للعرما ولو باع لا سبى الا  
 وصل الهم اعمى وهو با دسهم لان حق العرما معنى ربه وفى السبع اطلال هذا الحق عليهم فلا سبى من عرما  
 كسب المرمون الا ان فصل به الهم وهو با دسهم فسبى سبى حتمى فى معنى الزهدة لاقى صورهم فصار كالمولى  
 فى المولى الدين من حاتم ماله ودل اطلاق هذا الزوايه على ان الدين حال فام الكسب سبى بالكسب والزهدة  
 حتمى لانه سبى حوار سبع المولى مطلقاً عن شرط عدم الكسب ولو كان فام الكسب ما عاين التعلق ما زهده

بخار لان اذ قد نكح سالت ملك المولى بصرف الاسارى خالص ملكه فادان لان يحمل على حال  
 عدم الكسب جلالا لمطلق على المندوانه سبحانه وسالى اعلم ولوانه معنى العرما بالسبع لم يحرا لان بحر المادون  
 لمعلق حتى كل واحد بالرفه فكان السبع بصرف حتى الكل فلا يقدم ع اطارهم مفرق بين سبع المولى  
 وبين سبع الوصى اليه كذا في الدس من عرما ان العرما انه سدها له وهذا لا ينفذ (روحه) الفرق ان العرما  
 حتى استسما المادون وهذا الحق بطل بالسبع فكان اسباع الفاء مقتدا وليس للعرما ولانه استسما  
 الا كذا لما فيه من احقره في دس السبع فكان عدم التفاد للوصول الى اليمن خاصه وانه يحصل سبع  
 الوصى فلم يكن الوقف مقصدا فلا يوقف هذا اذا كان الدس حالا فان كان موحدا هذا السبع في ظاهر الروايه  
 لم ينال من التفاد هو المعلق عن النصيب ولم يوجد م اذا حل الاجل فان كانت ديوهم مثل ابن اوافل احدثوا  
 منه وان كانت ديوهم اكبر من ابن صموا المولى الى عام فمعه العبد وروى عن جند رحمه الله في النوا رايه لا ينفذ  
 سبع المولى لو حو اصل المطلق هذا اذا كان العبد فاقا في المسمى فان كان هالكا فالعرما بالخيار ان ساوا صموا  
 المولى وان ساوا صموا المسمى فمعه العبد لان كل واحد منهما عاصب لغيرهم فكان لهم نصيبا بهما ساوا فان  
 احتار وانضم من المولى قد سعه لانه خالص ملكه فمعه عند السبع باحسار الصبان فكما هم باعوه فمعه من هو قدر فمعه  
 واسرا منهم حتى لو وجد المسمى به عا بعد هلاكه لان رجوع بالعصيان على المولى والمولى ان رجعه به على  
 العرما وان احساروا نصيب المسمى ظل السبع لانه ملكه معه الصبان فظل واسرا حتى ولو لم يهلك العبد  
 في يد المسمى ولكن غاب المولى فان وجدوا صموا الصمعه وان لم يجدوا فلا حسمه بينهم ومن المسمى عداى  
 حقيقه وجند رحمه الله وعداى يوسف رحمه الله هذا وما اذا كان المولى حاصر اسواؤه والله اعلم بالصواب هذا الذي  
 ذكرنا حكم على الدس بالرفه عند الافراد فاما حكم صلته عند الاحياء ان اجمع الدس والحناءه فعول رايه الوصى  
 اذا اجمع الدس والحناءه فان قبل العبد المادون رجلا حظا وعلقه دس لا سطل الدس والحناءه لان حكم الحناءه في  
 الاصل وجوب الدفع وليس بدل الخروح عنه بالتد او التخيير من الدفع والفداء وهذا لا ينافي الدس لانه مكه دفعه  
 معلنا رايه الدس وكذا لا ينافيه الفداء لاسل فمعه فان احسار الدفع فهذا لا يحمل من ثلاثه اوجه اما ان حصر ابحاث  
 الدس والحناءه معا واما ان حصر ابحاث الحناءه واما ان حصر ابحاث الدس فان حصر ابحاث الدس والحناءه جميعا  
 يدفع العبد الى اولها الحناءه ثم يدفعه الفاضل للعرما يديهم فاما اذا دفعها بالحناءه فقد راعا حتى ابحاث الحناءه بالدفع  
 اليهم وراعا حتى العرما بالسبع يديهم واداد فمعا الى ابحاث الدس اظنا حتى ابحاث الحناءه لتعذر الدفع بعد السبع  
 اد الثالث للمسمى ملك حده حال عن الحناءه فكانت البدايه بالحناءه مراعاة الحق من الخامس فكان اولى مما  
 الدفع الى ابحاث الحناءه ثم السبع بالدس فانه وهي الاستخلاص بالفداء لان الناس في اعيان الاساءه رعايت الدس  
 في ابدانها واداد فمعه المولى الى ابحاث الحناءه فالتفاس ان يسمي فمعه للعرما لانه يصير ملكا لهم بالدفع فكان الدفع  
 منه ملكا بينهم بله السبع وفي الاستحسان لا نصيب لان الدفع واجب عليه ومن اى فعل واجب عليه لا نصيب  
 لان الصبان سمع عن اذنه الواجب فمعه فم اداد فمعه اليهم فمفع للعرما فان فصل عن دسهم سبي من ابن صرف  
 الى ابحاث الحناءه لان العبد صار ملكا لهم بالدفع اليهم واما سعي على ملكهم لان ابحاث الدس اولى منه هدر دسهم  
 في التنازل من دسهم على ملك ابحاث الحناءه كما ان لم يكن حاله حناءه فاعا التفاضل للعرما وفصل من عده سبي ان  
 التنازل يكون للمولى كذا هذا ولو دفعه المولى الى ابحاث الدس يديهم ان كان عالما بالحناءه فمعه الارسل لانه صار مختارا  
 للفداء وان لم يكن عالما لم يرفه فمعه العبد لان الواجب الاصل دفع عن العبد اما الفداء للخروح عنه طريق  
 الرخصه على ما ساء والدفع من عرما لا يصلح دليل احسار الفداء في دفع الدس واحدا وقد دفع عنه بالدفع الى  
 ابحاث الدس فمعه دفع فمعه اداه دفع الدس معنى وان حصر ابحاث الحناءه أولا فكذلك دفع العبد اليهم ولا

سفر حصورا بما لا يسمي لو كان حصورا لكان احكم هكذا ولا معنى للرسم وان حصر انتخاب ادب او لا  
 ون كان ادعى لما لا يخافه لا ينعى في دونه لان في البيع افعال حق انتخاب احبائه وان لم يكن في تلكا ما يفسد  
 حق انتحاب احبائه حتى وحصر واحد لك لا يصاب على الخاص لا على المولى اما الخاص فله به لا عهد به الخاص  
 فيما فعله لكونه امرا للمولى فلا ينعى امره الخاص في كل معاد الى الخاص ولو كان له من ادب انتحابي دون  
 ما عمن عليه احبائه به فله الارس لا ينعى ان لم يكن في تلكا ما يفسد بل هو الاقل من همه المسمى بالارس  
 لما بنا والله تعالى اعلم

فصل ٥٠ واما ان ما سئل به الادب مدوحو فقول ان الادب بالبحار سئل بسند وهو آخر محتاج الى  
 بيان ما يصير العبد به محجور او ذلك انواع بعضها يرجع الى المولى و بعضها الى العبد اما الذي يرجع الى المولى فله به  
 انواع صريح ودلالة و ضرور والصريح نوعان خاص و عام اما العام فمواخر فالناس على سبيل الاسرار والاساس  
 فان حصر في اهل سوفه بالداخر وهذا النوع من اواخر سئل به الادب الخاص العام جمعا لان الادب بالبحار  
 غير لازم فكان محملا للطلاق والسئل سئل به وهو موقوف واما الخاص فهو ان يكون من الصدوق المولى لا  
 يكون على سبيل الاساسه والاسرار وهذا النوع لا سئل به الادب العام لان السئل لا يبطل ما هو به ولان  
 اواخر ادام سببه للناس بما ملوه بها على الادب العام ثم ظهر اواخر فليحتم صر والمرور وهو لاف بوجه في دمه  
 المتس ومضى السر فلا يستحق في الادب العام لان الناس يتبعون عن معاملته فلا يلحتم صر والمرور وسئل به  
 الادب الخاص لان المحجر يتحقق في جميعها حسب محله الا حار ان سئل به لان السئل محمل للطلاق سئل به ومن  
 شرط محله من النوعين علم العبدية فان لم يعلم لا يصير محجورا لان المحجر مع من صرف سري وحكم المتع في  
 السرايع لا لم المصوغ الاسد العلم كافي سائر الاحكام السريه ولو اخرج المحجر رجلا من رجل امر ان  
 عدلا كان او غير عدل صار محجورا بالاجماع وكذلك احر واحد عدل رجلا كان او امرا حرا كان او سائلا  
 او احر واحد عدل وصدفه لان حرا الواحد في المعاملات معمول من عسر طر العبد والعبد له والكور والحره  
 اذا صدقه واما اكد به فلا ينعى محجورا عداي حقه رحمه الله وان طم صدق المحر وعدهما سري حرا  
 صدقه او كد به اذا ظهر صدق المحر ولو كان المحر رسولا سري محجورا بالاجماع صدقه او كد به ولو اسه الى المادون  
 عدا فادن له بالبحار حصر المولى على احدهما فان حصر على الاسل لم يصح سواء كان على الاسل دس او يك لانه  
 مادون من جهة الاعلى لا من جهة المولى وان حصر على الاعلى سائر ان لم يكن عليه دس لا ينعى الاسل محتررا عليه  
 لانه اذا لم يكن عليه من جهة عدا ان لم يكن المولى فمصر كانه ادن له من حصر على احدهما ولو كان كذلك سحر  
 احدهما محجورا لا حركه اهدا وان كان على الاعلى دس يصير محجورا عداي حقه وعدهما لا يصير محجورا  
 سا على ان المولى لا ملك كسب عدا المادون المدبون عدا وعدهما ملك (وجهه) السا انه لما ملك عدا  
 اسفاد الادب من جهة الاعلى لا من جهة المولى صار حصر الاسل كونه ولو مات لصار البا محجورا كذا اهدا وانما  
 ملك عدهما صار الخواص في هذا وفي الاول سواء والله سبحانه وعالي اعلم بالصواب اما الدلالة في انواع بها البيع  
 وهو ان ينعى المولى ولا دس عليه لا به ان ملكه بالبيع وحده للمسرى فله ملك حده بدهول ادن الناس لروا  
 ملكه ولم يوحدا ادن من المسرى فمصر محجورا وبها الاستلاد بان كان المادون حار به فاسد له الرئي  
 استحسانا والساس ان لا سئل به الادب لا بها فادر على الصرف بعد الاستلاد (وجهه) الاستحسان ان التحا  
 لا بد لها من الخروح الى الاسواق وامهات الاولاد ينعى عن الخروح في العادات فكان الاستلاد حرا لانه  
 واما الذي لا يكون حرا لانه لا ينعى الادب ادن الادب اطلاق والندبر لا يفسد بها الخوف بدار الحرب مرد الان  
 الرد مع الخوق بوحسب روال الملك ودا مع ما الادب فكان حرا لانه لم يلحق بدار الحرب فعلى منس وان



حسبه رضى الله عنه بنى ان يفسر المادون بعد الرد وعلى فاس وهو ما سجد والله تعالى اعلم بالصواب واما  
 الضرر فافواغ اعضا مهابوه لان الموت مفضل للملأ وطلان الملك يوجب طلاق الادن على ما بنا ومها  
 حيوه حيويا مطلقا لان اهلته الادن شرط ما الادن لان الادن بالتجار عر لا رم فكان له ما حكم الاسدا  
 اسداء الادن لا يصح من غير الال فلا سى احيا والحيون المطلق مفضل للاهله فسار جورا فافى يعود ما دريا  
 لان طلاق الادن لطلان الالهله مع احياء العود فاذا افى ادب الالهله فاما دريا واصل كالموكل اذا افى بعد  
 حيوه انه يعود الو كاله كذا واما الاعمى فلا يوجب الحجر لانه لا سطل الالهله لكونه على سرف الزوال ساعه  
 فاعدها وطدا لا يمنع وجوب سائر الماداد راما الذى رجع الى العبد فافواغ اعضا مهابوه لانه لا يافى  
 يقطع مافع بصره عن المولى ولا رضى به المولى وهذا ساقى الادن لان بصر المادون رصا المولى ومها حيوه  
 حيويا مطلقا لانه مفضل لاهله التجار على وجه لا يحمل العود الا على سبيل الدر الزوال ما هو مسمى عليه وهو العمل  
 فلم يكن فى ما الادن فاند فسل ولوا فافى بعد ذلك لا يعود مادريا بخلاف الموكل والله سبحانه وبعلى علم  
 واما الحيون الذى هو غير مطلق فلا يوجب الحجر لان غير المطلق مفسد لس مفضل للاهله لكونه على سرف  
 ار وال فكان فى حكم الاعماء ومهابه عداى حسبه وسد مهابه الحجر سا على وفوف بصره عدا  
 ويعودها عدها ومها لحوقه بدار الحرب مر بها لان الحق بدار الحرب مر بها عرله الموت فكان مطلقا للاهله  
 فبسه حجورا لكن عداى حسبه رحمه الله من وف الرد وعدها من وف الحق والله تعالى اعلم  
 وقيل فى واما حكم الحجر فهو التجار العدى حق المولى عن كل بصر كان ملكه سبب الادن ولا ملك الافرار  
 بالذ ان لم يكن فى يد مال لان محله افرار المادون بالنس لكونه من ضرور اب التجار على ما بنا ولا ملك التجار  
 ولا ملك الافرار ما هو من ضرور ابها فى حق المولى لكن ينع به بعد العداى لان افرار محج فى بسه لصدر  
 من الالهل لكن لم يطر لخال حق المولى فاذا عن فسد الالماع فطر وان كان فى يد مال فقد افرار فبافى يد  
 عداى حسبه وعدها لا بعد لانه افرار الحجر فكف سد ولاى حسبه رضى الله عنه انه عر حجور فبافى يد  
 ولم يصح الحجر فى حق ماى يد لانه لو صح لبادر للمولى الى حمر عدهم المادون والتجار اذا علموا ان عليهم دما  
 لنسب لهم اكسابهم الى ان يندهم وقد لا يكون للرماء به على ذلك فبصره الرما لمعلق دوهم بدمه العبد المفسد  
 فكان افرار فبافى يد من المال من ضرور اب التجار فاسه افرار المادون بخلاف ماذا لم يكن فى يد مال لان  
 الحجر من المولى للوصول الى الكسب فالم يكن فى يد كسب ولا يحجر هو القروى من الفصل ولو طهر عليه الدس  
 بالنسبة او المعافى وفى يده كسب فحجر المولى لا سطل للمولى على الكسب لان حق الرما معلق به وملك الافرار  
 على نفسه بالحدود والقصاص صده المولى او كده لانه لا ملك للمولى بسهى حق الحدود والقصاص فاسوى  
 فبه بصدقه وبكده ولا يحتاج فى اقامتها الى حضور المولى بالاجماع وبما اذا ب ذلك بسه فامب عليه احتلاف  
 ذكرنا فيما قبل وان حجور فى الجناه عدا او حطا والمادون سواء وموضع معرفه حكم جناهما كتاب الذناب  
 وسد كرهه ان شاء الله تعالى

### كتاب الافرار

الكلابى هذا الكتاب مع فى مواضع فى سان ركن الافرار وفى سان السراط الى بصر الزكنها افرار اسراعى سان  
 ما يصدق المتر فى الحق بافراره من الراس ما لا يكون روحا حسبه وما لا يصدق فبها يكون روحا عه وفى سان ما  
 سطل به الافرار بعد وجوده اماركى الافرار فوعان صرغ وده فالصرغ عوان هول فلان على الفب رهم لان كابه  
 على كابه المحاب له وسر ما قال الله سارله وبعلى والله على الناس حج البس من استطاع اله سديلا وكذا اذا قال

لرحل في سلب الف درهم قال ارحل نعم لان كلمه هم حرج حوا الكلامه وحراج الكلام اما الله كنه  
 لك على الف درهم وكذلك اذا قال لثلاث في سعي الف درهم لان ما في الدمه هو الدس فيكون اقرارا الدس ولو دل لثلاث  
 على الف درهم ذكر القدرى رحمه الله انه اقرارا ما به في يد و ذكر الكرخي رحمه الله انه يكون اقرارا ما الدس وحده  
 ما ذكر الكرخي ان التاله في الكفائة لانه سبحانه تعالى عزم من قبل الملاكه فلا اي كسلا والكفاهي  
 الضمان قال الله ساروا وصلى ركعتين ركعتين فاعلموا ان الله ساروا وصلى ركعتين ركعتين فاعلموا ان الله ساروا  
 رحمه الله ان الله سمع عمل سعي الضمان وسعمل سعي الامانه من خدار رحمه الله ذكر في الاصل ان من دلاحي  
 لي على فلاي براعي الدين ومن لا لاحي في عند فلان او معيه براعي الامانه ولو قال لاحي في سلبه براعي الدين  
 والامانه حما فكتاب الضمان له للضمان والامانه والسحاب لم يعرف وجوه ولا يحب الاحمال ولو قال لاحي في راضي  
 هذا الف درهم يكون اقرارا بالسرکه ولو قال لاحي في مالي الف درهم كره الاصل ان هذا اقرار له في يد كانه مصور  
 او امانه واحتلف المساح فيه فالحاخص رحمه الله انه يكون اقرارا بالسرکه له كانه التسل الاول لانه جعل مثله طره  
 للمعنه وهو الا الف مسمى الخلط وهو معي السرکه وقال مصمم ان كان مثله محصورا يكون اقرارا بالسرکه رابع  
 كني محصورا يكون اقرارا ما الدس فظاهر اطلاق الكتاب بدل على الاقرار الدس كنه ما كان لان كلمه الشرف  
 مثل هذا سمع في الوحوب قال التي سلبه السلب والسلام في الزهر مع السروي حسم من الابل السامسا  
 من الزكاري حسم ولو قال لاحي في مالي الف درهم لا يكون اقرارا بل يكون هله له لس فيه ما بدل على الوحوب  
 الدمه لان اللام المضاف الى اهل الملك للتبديل صرغوص هه رادا كان هه فلا سلكا الا القول ران تسليم  
 ولو قال لاحي في مالي الف درهم لاحي له فيها هو اقرارا بالدين لان الالف التي لاحي له فيها لا يكون سا لو كانت  
 لكان له فيها وحى ولو قال لاحي في الف درهم هو دسه لان عدى لا يدل على الوحوب في الدمه بل على كلمه حسم  
 وعرب ولا احتصاص هذا المسمى بالوحوب في الدمه فلا سلب الوحوب الا بدليل راد وكذلك لو قال لثلاث من او  
 في مري او في بني او في صدوق الف درهم فذلك كله دسه لان هذا الانط لا يدل على الا على ما الدعي المذكور  
 ودلا لا سعي الوحوب في الدمه لا يحاله فلم يكره اقرارا بالدين فكتاب ودسه لا يهاق معارف الساس سمع من  
 الوداع بعد الاطلاق صرف لها ولو قال لاحي في الف درهم به فهو عرض لان عدى سمع في الامانات  
 وقد مر بالمأمره وعار هذا الدرام والدان يكون فرضا لا يحكي الاستفاد ما لا سلبا كبرارا ما لا يحكي الاستفاد  
 به الا سلبا كنه يكون فرضا في المعارف وكذلك هذا في كل ما كان او يورث بعد الاستفاد سلبا دون الاستفاد  
 فكان الاقرار ما اقرارا بالعرض والله سبحانه تعالى اسم (واما) الدلالة هي ان هولاء رحل في سلب الف  
 فقول قد نصها لان القضا اسم لتسليم من الواح في الدمه مسمى سابعه الوحوب فكان الاقرار بالتسليم او اقرارا  
 بالوحوب مبدعي الخروج عنه بالقبض فلا يصح الا باليه وكذلك اقال له رحل في سلب الف درهم قال اقرارا  
 لانه اصاب الاقرار الى الالف المدعا والا سلبا لا امر المدعي اقرارا المدعي الا مدكويه واحا عليه فكان الامر  
 بالاقرار اقرارا ما الدس دلالة وكذلك اذا قال اسد هالما فلنا ولو قال آرن او اسد لم يكره اقرارا له في رخصه الاصابه  
 الى المدعي فحمل الامر ما اقرارا سى آخر فلا يحمل على الاقرارا بالاحمال وكذلك اذا دل احلي بها لان الناحل  
 ناخر المظالم مع تمام اصل الدس في الدمه كانه في الموحل واسد سالي اسم ولو قال له رحل في سلب الف درهم فاحل  
 يكون اقرارا لان معناه حسم فيما قبل لان احصاء المصدر لا يدل على اظهار صدر وهو التميل ويحتمل ان يكون  
 معناه فل حنا او ازم حنا ولكن الاول اظهر وكذلك اذا قال اخي لانه سرب المصدر وهو قوله حنا وكذلك قوله  
 صدقا والصدق او حسا والصدق لا فلسا ولو قال را او انه لا يكون اقرارا لان نقطه اليمين لا تدل على اراده  
 الصدق ويدكر على اراد التوبى ويدكر على اراد الله فلا يحمل على الاقرارا بالاحمال وكذلك قوله صلحنا



الامارون عن ابي يوسف رحمه الله لا تصح وطه الله الصحيح جواب ظاهر ابراهيم لا استبول عن ابيه  
 رحمه الله ان الاسماء كما قال في سداها وهذا المتى كما يوجد في اسما السجل من الكهنة ووجد في اسما  
 الكهنة من القليل الا ان هذا له من الاسماء عرس حتى عداها من الاسماء لا هم امارتهم الاسماء صاحبهم  
 الى اسدراة الطلح مثل هذا الطلح ما يدور وهو عداها من الاسماء لا هم امارتهم الاسماء صاحبهم  
 في اجتماعه فصيح (واما) اسما الكل من الكل بال ولان لسان على عرس دراهم الاسماء لا هم امارتهم الاسماء صاحبهم  
 كما يدل ان هذا ليس باسمه اذ هو يكم بالحاصل سداها ولا حصل منها عداها فلا يكون اسما بل يكون اطلاقا  
 للكل لا يجر حواصلا مكم به وارجح عن الادارة في المتى لا يصح فظل الزجوع وبني الاقرار ولولان لسان  
 على عرس دراهم الادارة اما لا يصح الاسماء عداها حسه رضى الله عنه رعله عرس حناة ولان ابو يوسف  
 يصح وعله عرس حناة للمعركة وعلى المعركة رهم راس للمعركة على ابا الاصل عداها حسه رحمه الله ان المتابعة  
 لا تقب على حسه اخود بل مقب على الورب وسداها يوسف لا يحق المتابعة الا بها محما رحه الساء على  
 هذا الاصل انه لو صح الاسماء لوح على المعركة درهم رها فوجد مع المتابعة لان احتراق صفها لحد لا يصح  
 المتابعة سند واوقف المتابعة بغير المتبني درهم اطلاقا اما وهذا خلاف موجب بصره فلم يصح الاسماء  
 وعداها يوسف رحمه الله ان كان احادها في صفه الخود شرط التحقيق المتابعة ولم يوجد بها لا يصح المتابعة انما مع  
 كان الواجب على كل واحد منهما اذا ما عطفه ولا يورد في غير موجب الاسماء فصيح الاسماء والصحيح  
 اصل ابي حسه رضى الله عنه لان الخود في الاموال الزبونية ساقطة الاعمار ساقطة التي عليه الاصل والسلام  
 حدها ورد بها سوا والساقطة سوا والمقدم حسه سوا ولان مقدم حسه لوقف المتابعة كذا اذا عداها  
 سوا ولولان لسان على عرس دراهم الادارة يسوق فها من قول ابي حسه وابي يوسف رحمه الله انه يصح  
 الاسماء وعله عرس رهم الاسماء درهم يسوق فها من قول محمود ورفيحه الله انه لا يصح الاسماء اسلا وطه  
 عرس كما ما على ان المتابعة ليس شرط لصحة الاسماء عداها حسه رضى الله عنه يوسف طهها الزجوع وعداها  
 ورفيحه رضى الله عنه على ما سداها على ولولان لسان على الف الاطلاق فعلة اكم من نصف الف والبول  
 في الزبونية على المتابعة قوله لان الفل من اسما الاضافه فمضى ان يكون ما ماله اكم منه لكونه هو الاضافه  
 فليلا فاداسني الفل من الف لا بد وان يكون المتبني منه اكم من المتبني وهو الاكم من نصف الف  
 ولهذا قال بعض اهل النار بل في قوله سداها وعلى ماها المثل لم التل الاطلا ان اسما السجل من الامر هام  
 التل بعض الامر هام كبر التل النول مقدار اذ على نصف الف قوله لانه المحمل في قرارها فك  
 السان الله وكذلك اذا قال الاسماء الاسماء المتبني لا سجيل الا في الفل هذا اذا كان المتبني من حس  
 المتبني منه فان كان من خلاف حسه سطر ان كان المتبني مالا سداها في الدمه مطلقا كالنول لا يصح الاسماء  
 وعله جميع ما امر به عداها فان قال له على عرس دراهم الاسماء وعداها ساهي رحمه الله يصح وبمره قد رضى التوب  
 وان كان المتبني مالا سداها في الدمه مطلقا من المسجل والنور والعددي المتعارف بان قال لسان على عرس  
 درهم او الاقتر حظه ارمه سداها والاعسر دراهم او سداها الامه حور فصح الاسماء سداها في حسه رضى الله عنه يوسف  
 رضى الله عنها ما طرح ما امر به بصره المتبني وعداها حور ورفيحه الله لا يصح الاسماء اصلا (واما) للكل  
 مع الساهي رحمه الله المسألة الاولى فوجه قول الساهي رحمه الله ان لص الاسماء حكما على حد كالمع  
 المتبني منه من التوب والاسماء لان الاسماء من التي اسباب ومن الاسباب في له قوله نقصان على سر اهم  
 الادرة ماها الادرة ماها ليس على مفسر دليل التي معارضا لدليل الاسباب في قدر المتبني ولهذا قال ان الاسماء  
 معن طر في المعارضه فصار قوله لسان على الف رهم الاسماء اي الاسماء ليس على من الف والمعلوم ان

الثوب من الالف ليس عليه فكان المراد من رصمه اي مقدار رصمه الثوب ليس على من الالف ووجه قول اخبا  
 رضى الله عنهم انه لا حكم لخص الاسباب الا بيان ان القدر المسمى لم يدخل تحت المسمى منه اصل لان اهل اللغة  
 قالوا ان الاسباب حكم بالناس بعد النوا واما ان يكون حكمها بالناس اذا كان ما فيها كان اعدادا حكم خص المسمى منه  
 في المسمى لا اعداد ما نزل اللغاة اما للعمار رصمه مع ما ان القول بالمعارضه وسد لوجوه احد ههنا الاسباب ما رن  
 للمسمى منه فكانت المعارضه مافضه والى ان المعارضه اما يكون بدليل فام نفسه رخص الاسباب ليس  
 من فام نفسه فلا يصلح معارضه الا ان راد عليه قوله الا كذا فيه كذا وهذا غير ومهما امكن العمل بظاهر اللفظ  
 من غير تركه ان اوى والثالب ان البول بالمعارضه نكر وجوه عن الاقرار والرجوع عن الاقرار في حق العباد  
 لا يصح كما اقال له على غير رهم وليس له على غير رهم واكن ما امكن السار لا يحق الاداء كان المسمى  
 من حسن المسمى منه اما في الاسم او في احوال الوجوه في الدمه على الاطلاق لم يوجدها على ما ذكر ان ساء الله  
 تعالى وقولهم الاسباب من الاسباب ومن التي اساب تحول على الظاهر ادهون الظاهر كذلك دون الخصة لانه  
 يحق معنى المعارضه وهي حال على ما ذكرنا رجه حاله فيكون ما نحسبه منها او اسابا محملا على النفس بقدر الامكان  
 والله سبحانه وعلى اعلم بالصواب (واما) الكلام في المسألة الثانية فوجه قول جدور رحمه الله ان الاسباب  
 اسعراج بعض ما لولا لدخل تحت نفس المسمى منه ودلنا على الى الحسن ولهذا لو كان المسمى بوال صبح  
 الاسباب ووجه قول اي حبه واي يوسف ان الداخل تحت قوله ثلثان على غير رهم غير موصوفه بما هو واجبه  
 مطلقا من الدرام فان لم يكن يحق معنى الخاسه في اسم الدرهم امكن محتمل في الوجوه في الدمه على الاطلاق  
 لان الخطه في احوال الوجوه في الدمه على الاطلاق من حسن الدرهم الا ترى انها تحسب ما موصوفه في الدمه  
 حالا الاسعراج والاسباب كما يحسب سلبا وساخلا كالدرهم (وما) الثوب فلا حمل الوجوه في الدمه  
 على الاطلاق بل سلبا او تمامه خلا (فاما) ما لا تحمله استرخا واسهلا كما وساخلا غير موحد فمن يحسب  
 معنى الخاسه بهما في وصف الوجوه في الدمه على الاطلاق ان لم يكن في اسم الدرهم ممكن العمل بالاسباب  
 يحق معناه وهو انسان من وجهه ولا خاسه من الساب والدرهم لا في الاسم ولا في احوال الوجوه في الدمه على  
 الاطلاق فاعدم معنى الاسباب اصلا فهو اترق والله تعالى اعلم ولو اقر لسان بدار واسمى ما هالقه فلا سببا  
 باطل لان اسم الدار لا يؤول اليه بل وضع دلالة على الرصه في القصة والسبب سبب حله الصفة فلم يكن المسمى  
 من حسن المسمى منه فلم يصح الاسباب ويكون الدار مع السبب للمر له لانه لم يكن اسما مالكة بناول هذا  
 الاخر اطر في النقص من اقر له خاتم كان له الخلقه النص لا لانه اسم تام بل هو اسم لمسمى واحد وهو المركب  
 من الخلقه والنص ولكنه مساو له نظر في النقص وكذا من اقر سيف لم كان له الصل واحسن والحق لما  
 فلما وكذا من اقر رجل كان له العبدان والكسو بخلاف ما لا استبرح الدار اولها او سببا منها به يصح  
 الاسباب لما سبب ان الدار اسم للعرضه فكان المسمى من حسن المسمى منه فصيح ولو قال ما هذا الدار والعرضه  
 ثلثان صبح لان اسم السبب لا يؤول للعرضه هي اسم للصفة والله سبحانه وعلى اعلم هذا الذي ذكرنا حكم الاسباب  
 ا اور على احوال الملوطة فاما اورد الاسباب على الاسباب فالاصل في ان الاسباب الداخل على الاسباب يكون  
 اسما من المسمى منه لان المسمى منه اقرب المذكور اليه فصرف الاسباب اليه ويحمل اليه من مسمى من  
 الحاله المقنونه وعلى هذا اورد الاسباب على الاسباب مر بعد اخرى وان كره فالاصل فيه ان صرف كل اسما  
 الى ما له لكونه اقرب المذكور اليه فمداس الاسباب الاخر في مسمى اليه مما له منظر الى اليه ما له من  
 منظر الى اليه هكذا الى الاسباب الاول من منظر الى اليه من مسمى ذلك من اخله المقنونه ما في منها فهو القدر  
 المر به بان هذا احوال ثلثان على غير رهم الا يلايه رهم الا درهما يكون اقرارا به مدرام لا ناصر ما

الاسماء الاخرى الى ما طه في درهما من مستهمل السمر في مائه والاصل فيه قوله سبحانه ونعاني حاس  
الملايكه قالوا انما اوسلنا الى قوم محر من الآل لوط الملقوم احمص الا امر الله قدرنا بها الى العرس استثنى الله  
سارك ومالي آل لوط من اهل التره لا من المحرمين لان حبه الاسماء من احسن وآل لوط هم تكونوا محرمين  
استثنى امراته من آله فسب في التاريخ روفال ثلثان على عسر راهم الاحمسه دراهم الا لاه دراهم الا درهما  
تكون افراد اسمها لا تاحطوا الدرهم مستثنى ما طه وهي مائه في درهما استثنى من خمسة في سلاته  
اسماء من اهل الملقوطه في سمر كذلك لوفال ثلثان على عسر راهم الاسمعه احم الاحمسه راهم الا لاه  
راهم الا درهما يكون افراد اسمها ذلك راهم الاصل وهذا الاصل لا حتى وارا الاسماء على الاسماء وان  
كه هذا ان كان الاصل مسيلا داخل المذكور فاما اذا كان مسيلا سهما وان ثلثان على عسر راهم وسك  
هم قال الا درهما لا يصح الاسماء عند الله تعالى و مع الصفاة رضى الله تعالى عن الامار في عن عداة من  
عاش رضى الله سبحانه به فيج و به احد من الناس و رجه ان الاسماء سار كما في مسيلا ومسيلا  
كمان المحمل والخصص للعام سدا وحول العام ان صعد الاسماء السيلب عن آل الملقوطه لا يكون  
كرام اسما لاه لان العرب ما تكلم به اصلا ولو اسبل به احد يستحل عليه كره لسان على كذا هم و  
معدسيران ساء الله تعالى لا بعد لك عسا ما لسته حتى لا يسبح كذا هذا الزوايه عن اس ساس لا يكاد يسبح  
خلاف بان المحمل والعام لاهم سكتون ذلك مسعمل عندهم مسيلا ومسيلا على ما عرفت اصول الله والله  
سبحانه ومعالى اعلم وعلى هذا قال ابو حنيفة فمن في اس بحر وحران ساء الله تعالى انه لا يسبح الاسماء لان  
ذكر رصعها التحريم لم يوفى كان في معنى السكه ولو لوفال ثلثان على كره حبه وكسر سعه الا كره حبه وقدر سعه  
لا يسبح اسما كراهية ما لا س لا يصراف كراهية الى حبه فكر اسما لكل من الكل فلم يسبح وهل  
صحيح اسما القبر من السمر هل احبه رهماه لا يصح لانه لما صح اسما كراهية فلهذا فكاه سكت هم  
استثنى قتر سده فلم يصح اسما ر اصلا والله عز وجل اعلم (واما) الاسد راله فهو في الاصل لا حول من احد  
وخر اما ان يكون في القدر واما ان يكون في القفه وان كان في القدر فهو على حره اما ان كره في احسن واما ان  
يكون في خلاف احسن فحوال حول لسان على الب ر لال الثان فلهذا الثان استجنا واساس ان كان  
سليه مائه آلاف (وجه) الساس ان قوله ثلثان على الب رهم افراد مائه وقوله لا رجوع روفال اسد راله  
والرجوع عن الافراد في حق الماده عن صحيح والاسد راله صحيح فاسد الاسد راله في خلاف احسن كما  
اقال لا مر انه اسب طالي واحد لا ل يتي انه مع لزب طلبات رجه الاسد راله ان الاقوار احسن والله  
عنه ما عرفت العطف في قدر او رصه تصح الحاجة الى اسد راله العطف فيه فعل امام يكن مبهما فيه رجوع  
مهم الزاد على المتر به متصل به خلاف الاسد راله في حروف الحس لان العطف في حروف الحس لا يصح  
عاد فلا تصح الحاجة الى اسد راله وبخلاف مسله الثلثان ان قوله اسب طالي اسما انظر في مائه وسرنا والاساء  
لا يحمل العطف حتى لو كان احاد اربا ان لما كسب طلبك اسس واحد لا ل انص لا يصح طلبه الا طار ر الله  
تعالى اعلم وكذلك اداه لثلاثان على كره حبه لا ل كران روفال ثلثان على الب رهم لا ل اب هم فلهذا  
الثان لا مبهمة في النصبان فلا يصح اسد راله كمع ما ان مل هذا العطف بادر فلا حاجة في اسد راله كلاته فلهذا  
(واما) في خلاف احسن كما لوفال ثلثان على الب رهم لا ل مائه سار ان ثلثان على كره حبه لا ل كسر ثم رومه انكل  
لما بين ان مل هذا العطف لا يصح الا ان راو البادر ملحق بالعدم هذا اد اوقع الاسد راله في يد المتر به (واما) اوقع في  
حبه المتر به ان قال ثلثان على الب درهم نص لا ل سود ينظر فيه الى ارفع السس رليه لك لانه مبهمة في  
الصيه مبهمة في النصبان فكان مسدوك في الاول راجعا في اسس في صحيح اسد راله لا يصح رجوعه في الالف

والألف واليه سبحانه وبما على اعلم هذا ارجع الاسد ربه الى المقر به فاما اذا رجع الى المقر له ان قال هذا ألف  
لقلان لا بل لقلان وادعاها كل واحد منهما بدفع الى المقر له الاول لانه لما فر بها الاول صح اقرار له بقضائه واجب  
الدفع اليه فوله لا بل لقلان رجوع عن الاقرار الاول فلا يصح رجوعه في حق الاول و يصح اقراره الثاني في  
حق الثاني ثم ان دفعه الى الاول به فصا القاصي ضمن للثاني لان اقراره الثاني في حق الثاني صحح ان لم يصح  
في حق الاول واوضح صار واجب الدفع اليه فادفعه الى الاول فعندنا عليها فضمن وان دفعه الى الاول فصا  
القاصي لا ضمن لانه لو ضمن لاحتلوا ما ان ضمن بالدفع (واما) ان ضمن الاقرار لا يسئل الى الاول لانه حور  
في الدفع من جهة القاصي فكون كالمكر ولا يسئل الى الثاني لان الاقرار للمكر على العبر لا يوجب الضمان ولو قال  
عنه بهذا العمد من قلان لا بل من دارن بدفع الى الاول وضمن للثاني سوا دفع الى الاول فصا او مصر  
فصا خلاف المسئل الاولى (ووجهه) الفرق ان العمد سبب لو حو الضمان فكان الاقرار به اقرار او حود  
سبب رحو الضمان وهو رد المثل عند التقدر وقسمه المثل عند الحجر وقد عجز عن رد المثل الى المقر له الثاني فلم يرد  
فيه بخلاف المسئلة الاولى لان الاقرار على العبر للمكر سبب لو حو الضمان لا لعدم الاثبات واما الكلف  
في سلم مال العبر الى العبر باحسار على وجهه من غير الوصول اليه فلا حرج او حو الضمان وكذلك لو قال  
هذا ألف لقلان احد هما فلان او اقرضتها فلان وادعاها كل واحد منهما في المقر له الاول وضمن للثاني  
اقراره احدهما او اقرضتها لانه لا احد والفرص كل واحد منهما سبب لو حو الضمان فكان الاقرار بهما  
اقرار او حود سبب وحو الضمان فربما ألف القاصي الى الاول لصحة اقراره بهما وضمن للثاني القاصي صا  
لا احد والفرص ولو قال او دفعي فلان هذا ألف لا بل فلان بدفع الى المقر له الاول لما ساء ان دفع اليه به فصا  
القاصي ضمن للثاني بالاجماع وان دفعه القاصي فمداى يوسف لا ضمن وعنده ضمن (وجهه) قول  
محمد رحمه الله ان اقراره بالادعاء من اناس صحيح في حق الثاني فوجب عليه الحيل وحو المدد وقد يوبه بالاقرار  
للاول بل اسبيلك فكان مضمونا عليه (وجهه) قول ابي يوسف رحمه الله ان قواب الحفظ والملاط حصل بالدفع  
الى الاول بالاقرار والدفع فصا القاصي لا يوجب الضمان لما ساء ولو قال مع الى هذا ألف فلان وهي لقلان وادعى  
كل واحد منهما اليه فهي للدفع لان اقراره بدفع فلان قد صح فصار واجب الرد عليه وهذا مع صحة اقراره الثاني  
في الاول لسك صحح في حق الثاني ولو قال هذا ألف فلان دفعها الى فلان فهي للمقر له الملك ولا تكون للدفع سبي  
فا ادعى الثاني ضمن له الثاني اخرن لما ساء ان الاقرار بها للاول يوجب ازالته وهذا مع صحة اقراره الثاني في حق  
الاول لسك صحح في حق الثاني ثم ان دفعه الى الاول به فصا القاصي ضمن وان دفعه فصا القاصي فكذلك  
عند محمد وعند ابي يوسف لا سبب واضح من الخافس على محمود كرا لو قال هذا ألف لقلان ارسل بها الى فلان  
فانه رد ما على الذي اقرها ملكه وهذا من قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى لما قلنا ولا يصح اقراره  
لثاني عند ابي حنيفة فرق ابو حنيفة عليه از محمد بن الحسن والدين ان قال لقلان على العدم فضمن فلان  
فادعاها كل واحد منهما ان عليه لكل واحد منهما القابل (وجهه) الفرق ان المقر له الاول هالك في الدية فلم يرد ذلك  
بافارته ولم يرد له ألف اخرى لقلان باقراره بهما بهما قد العمد سبب لو حو الضمان فلم يرد القان وبها المقر به عن  
مسار التام صحح اقراره بهما يصح للثاني وقد كره قول ابي يوسف في الاصل في موضع احدهما لا لصان عليه  
لثاني بخلاف ساء الزسالة بالوصول الى المقر في الآخر انه ان دفعه بغيره القاصي ضمن فان قال الذي اقر له اها  
ملكه لسبب ألف لي وادعاها الرسول لان اقراره للاول قد اردت وقد اقر بالرد للرسول فوسر بازد اليه ولو كان  
الذي اقر له اها ملكه عا وادعاها الرسول ان احدثها وادعاها نفسه لم يحد كذا روى عن ابي يوسف لان رسالته  
هذا سبب بالوصول الى المقر ولو اقر الى حائط فصال هذا التوب ارسله الى فلان لا قطعه فصا وهو لقلان فهو للذي

ارسله اليه وليس للماني سى لانه اذا بالدليل من قضاة واحب الرد عليه وهذا مع تحذير ان المالك الثاني كما اذا كان  
 دفع الى هذا الالف فلان على ما ناولوه من الخطا هذا انوب الذي في مذي تفلان ارسله الى فلان  
 وكل واحد منهما يدعيه هو للذي امره اول مر ولا يصح للماني ساقى فاس قول ان حقه وعبدان يوسف  
 وحده يصح ما على ان الاحكام لا لا حيان عليه في مال في يد عبد هسه الزود معه وسد هما عليه الصمان هسه  
 المعص وباسم خطابه ومالى العلم

في فصل (واما) الر به المنه على الاطلاق في المعص لمع ما محمله المظان كان اللبس على هذا دال  
 هل رحوه الترميه وادوا حدب الر به من المعص مرا اما للقط من ع غير اصدار سطران كان النقط علىهما  
 على السوا يصح بانه مفعلا كان او مفعلا وان كان لا حدهما صرحت رحتان كان الالفام اليه اسقى سدد  
 الاطلاق من غير به فان كان مفعلا لا يصح وان كان مفعلا يصح ان المصمم الزجوع وان سمن معص  
 الزجوع لا يصح الاستدراك الممرله وهذا النوع من الر به انما يصح به انواع نوع يدخل على اصل امر  
 به ونوع يدخل على وصف الممر به ونوع يدخل على قدر الممر به (واما) الذي يدخل على اصل الممر به هو ان يكون  
 الممر به محمول الداب فان قال تفلان على سى او حق يصح لان حياه الممر به لا يمنع محله الاقرار لان الاقرار احراز  
 كان وذلك قد يكون معلوما وقد يكون محولا فان اطلب على آخر سالى من دراب الالفان فوجب عليه فيه  
 حرج آخر حرج احده ليس لماني السرع ان سدد ما في التسمه والارس فكان الاقرار المحمول احراز على الله على  
 ما هو به وهو حدب التصديق محلا في السداد لان حياه المسود به مع القضا بالسداد لتدبر القضا المحمول محلا في  
 الاقرار فيصح ومال له من لانه المحمل فكان البيان عليه قال الله سارل ومالى ه اقرارا فاسق فرآه من علمنا سابه  
 وسج بانه مسيلا ومفعلا لا به سان محص فلا سترطه الاصل كنان المحمل والمسله لكن لا بد وان سى سابه  
 فيه لانه امر على دمه وماله فيه لا لا سبى الدمه ما اى سابه فيه فلا سترطه الاصل كنان المحمل والمسله لكن لا بد وان سى سابه  
 في ذلك وادعى عليه راد واما ان كدبه واى عليه مالا آخر من صدقه فيما س وادعى عليه راد احد ذلك التدر  
 المس واقام التمه على الراد والا حله علم ان اراد لانه مكر للراد والنون قول المكر مع سبه وان كدبه اى  
 عليه مالا آخر اقام منه على مال آخر والا حله عليه وليس له ان واحد القدر المس لانه اطل اقرارا لما تكذب  
 وكذلك اذا اقراره بعض من فلان ساولم سبى بزمه التان لما قلنا ولكن لا بد وان سى سابه على العاد وسدد  
 بالمعص لان مالا سماع عاد ولا سدد عسبه عكر كف من راب او عر لا يطلق فيه اسم المعص وهل سترط مع  
 ذلك ان يكون مالا مسوما اختلف المساح فيه قال مساح المراق لا سترط وقال مساحا رجم الله تعالى بـ ط  
 حتى لو سى انه عصب صبا حرا او عصب حده منه او حرم مسلم يصدق عد الاول ولا سددى عند الآخر حتى  
 سى ساهو مال مسوم (وجه) قول مساح المراق ان الحكم الاصلى للمعص وجوب رد المعصوب وهذا لا سبى على  
 كون المعصوب مالا متصوما (وجه) قول مساحا ان المعصوب مصموم على العاصب وله حيا ان احدهما وجوب  
 رد المص عند التدر والى وجوب فيه سابه الحد فكان اقرار بعض سى اقرارا يصح ما محمل موجه وه  
 المال المعصوم ولو سى عصب العاصد كذا القدرى رحمه الله انه يصدق وهذا على فاس قول مساح المراق لان التدر  
 وان لم يكن مصموم القمه بالمعص عداى حقه واى يوسف ورحمهما الله فهو مصموم الرد مالا فان وسدد  
 رحمه الله فهو مصموم القمه ايضا ما على فاس قول مساحا على فاس قول حدى سددى (واما) على فاس قولها  
 لا سددى لانه عزم مصموم القمه بالمعص عدهما والله عرو حل اعلم وعلى هذا اذا قال تفلان على مال سددى  
 القليل والكثير لان المال اسم ما محمول وداسع على القليل والكثير فيصح بانه مفعلا ومفعلا ولو قال تفلان على  
 الف ولم سى الف والى الله والله تعالى اعلم بالصواب



جو فصل يه راما الذي يدخل على وجه المهر به هو ان يكون المهر معلوما الاصل جهول الوصف جواب جهول  
 عصب من فلان سدا راجح هارو نام المروض مقصد من الساب من حسن ذلك سلبا كان أم مسلما لان  
 المعص برد على السلم وانما عد وقد من الاصل راجح الوصف وحج من ان الوصف الله فصيح مقصلا  
 ومقتضيا من صبح سانه بلومه اورد ان قدر سلمه وان عثر عه بلومه السمه لان المعصوب مقصود على هذا الوجه  
 واتقول قوله في مداره مع سله لا به مكر لئلا راتقول قول المكرع الخ وكذلك لو اقر انه عصب من فلان دارا  
 وعل من النضر يصدق لانه اجل المكان فكان القول في سانه المكان الله بلومه سلم الدار الله ان قدر سلمه وان عثر  
 سانه ان حر ساد قال هي هذا الدار التي في يد ر در مذكره فتقول قول المهر عداي حسنه وان يوسف رجمها  
 الله تعالى الا جرو ولا تضمن وعدت تضمن صفة الدار ما على ان المارة مقصود الصفة بالمعصبة عدها محلا فانه  
 ودارا قال رجم وقال هي يوف او سهر حه فداي الاصل لا محلو من احد وحج اما ان اقر بذلك مطلما من غير  
 سانه الخيه واما ان سانه فان اطلق بان قال لئلا على الف رجم يند كره حبه اصلا وقال هي يوف او سهر حه  
 من وصل يصدق ان فصل لا يصدق لان اسم الدار اسم حسن مع على الخاء والو يوف فكان قوله يوف سانا  
 للسوق الا انه يصح موصولا لا مقصولا لا يهاعد الاطلاق يصر الى الحداد فكان فصل السان رجوعا عما اقر به  
 ولا يصح ولو قال لئلا عدى الف درهم وقال هي يوف او سهر حه يصدق وصل او فصل لان هذا اقرار بالودعه  
 والودعه ما لا يحيط بعد المودع وقد يكون ذلك حيدا وقد يكون بوقا على حسب ما يودع وفصل سانه هذا اذا  
 اطلق رجم سانه الخيه اما ان سانه فان اطلق على الف درهم مع وقال هي يوف او سهر حه فلا يصدق وان  
 وصل وعلنه الحداد اذ عني المهر له الخاء عداي حسنه وعدا يوسف وخذان وصل يصدق وان فصل  
 لا يصدق (وجه) فوطها ما كما آسا ان اسم الدرهم مع على الزووف كما يقع على الخاء اذ هو اسم حسن والراه  
 عصب فها واسم كل حسن مع على السلم والمعص من لك الخس لانه نوع من الحسن لكن عند الاطلاق يصر  
 الى الحداد فصيح سانه موصولا لو فوعه مينا المعص ما عمله السطولا يصح مقصولا لكونه رجوعا عن الافرار  
 (وجه) قول اي حسنه عليه الزوجه ان قوله هي يوف بعد الله الى من المسع رجوعا عن الافرار فلا يصح سانه  
 ان السع عندها له فمسي سلامه الدليل لان كل واحد من العاقدن لا رضى الا بالدليل السلم فكان اقرار يكون  
 الدرهم عما اقرار انصفه السلامه فاحرازه عن الزوجه يكون رجوعا فصلا يصح كما افاد صل هذا المعنى انه معص  
 لا يصدق وان وصل كذا هذا ولو قال لئلا على الف رجم فها وقال هي يوف فالحواب فيه كالحواب في السع ان  
 يصل يصدق وان فصل لا يصدق بخلاف السع (وجه) الزوايه الاولى ان الترض في الحفصه مبادله المال بالمال  
 كالسبع فكان في استبداء صفه السلامه كالسبع (وجه) الزوايه الاخرى ان الترض سبه المعص لانه بم الترض  
 كالعصب فان الزوجه مقولون العصب كذا في الترض سبه السبع لانه عليل مال مال فله سبه بالمعص احمل  
 السان في الخله ولسبه بالسبع سوطا الوصل عملا بالسبه مدر الا مكان ولو قال عصب من فلان الف درهم وقال  
 هي يوف او سهر حه يصدق سوا وصل او فصل وروى عن اي يوسف انه لا يصدق اذا فصل والصحيح جواب  
 ظاهر الزوايه لان المعص في الاحود لا يصدق صفه السلامه لانه كجاره على السلم ر على المعص على حسب  
 ما سبق فكان عصب لئلا موصولا او مقصولا لانعدام معنى الرجوع فيه ولهذا لو كان المهر به عصب عدان قال  
 عصب من فلان عدان قال سبه وهو معص يصدق وان فصل كذا هذا ولو قال او دعي فلان الف رجم وقال  
 هي يوف يصدق خلاف فصل او وصل لان الادعاء استعطاء المال كما سقط السلم مسقط المعص  
 فكان الاحراز عن الزوجه سانه موصولا لا يصدق لانه موصولا لانعدام معنى الرجوع وان يوسف رجمه الله  
 على ما روي عنه فربا الو سهر المعص حسب صدقه في الزوجه موصولا كان السان او مقصولا ولم يصدقه

في العصب الا موصولا (ووجه) الترقى له ان صلب العصب من مادته المصنوعة ملك عدادا الضمان منه  
 صلب المسح وهو من روى باب السبع لا يصدق اذا فعل عند كذا في العصب (فاما) الواجب في باب اودعه هو  
 الخط والمغيب في احوال الخط كالسليم فهو الترقى له ان له اسلم بالسواب هذا امر بالدرام روى في باب اودعه  
 فاما اذا امر بها وقال في سوقه او رصاص في الودعه والعصب يصدق ان رجل ران فسل لا يصدق لان السوق  
 والرصاص ليسا من جنس الدراهم الا انه يسمى بها عارا فكان الاحار عن ذلك سائعا فاصح موصولا لا ممتصلا  
 كالاسبا (واما) في السبع اذا قال اسب بالف سوقه او رصاص فلا يصدق عداى حسبه فسل او رسل  
 وهذا لا يسل عند لانه لو قال اسب بالف روى لا يصدق عند وصل او فصل فيها اولى وعداى يوسف  
 يصدق ولكن عند السبع اما التصديق فلا في قوله سوقه او رصاص خرج ما يوصف به في مسيح كما اقبل  
 بالف سعى او بالف سود (واما) فساد البيع فلا في سببه السوق في السبع وحب فساد كسبه العروص روى  
 عن ابي يوسف فمن قال تلاق على الف درهم روى او وصح روى انه يصدق اذا وصل لولا تلاق على  
 الف درهم جاز روى او قد ذهب المال روى لا يصدق والتريق ظاهر لان الساب يحتمل الخوذة رانها  
 السعي قد يكون جازا قد يكون روفاه يحتمل الساب بخلاف قوله جاز لان الخوذة لا يحتمل الزمانه لتسادس  
 الضم في فلا يصدق اصلا وبلى هذا اذا امر بالف من عند اسرا لم يصبه هذا لا يحتمل احد وجهي اما ان ذكر  
 عندا معناه مساوا الله ان قال من هذا العدد اما ان ذكر عندا من عروص بان قال تلاق على الف درهم من سب  
 اسر سبه ولم يقصده من ذكر عندا معناه فان صدقه في السبع حال للمعولة ان سب ان احد الالف فسل العبد ولا  
 فلا يسل له لان المتر به من المسح روى في السبع معناه في السبع صهي سليمان را سلم وان كذبه في البيع قال  
 ما يسل سبنا والعبد عدى في سبب الف درهم سب آخر فالعبد للمتر له لانه يدعى عليه السبع وهو مكرولا  
 من له سب المتر من اثنين لان المتر به من المسح لا عر ولم يسل السبع فان ذكر عندا معناه رعيه فله الالف عندا  
 حسبه ولا يصدق في عدم الضم سواء وصل ام قبل صدقه المتر في البيع او كذبه وكان ابو يوسف والا مؤول  
 ان رسل يصدق وان فصل لا يصدق مخرج وان سب المتر له عن الجبهه من صدقه فمائل كذبه في النفس كان  
 القول قول المتر سواء وصل او فصل وان كذبه في السبع را عي عليه اذا اخرج ان وصل يصدق وان فصل  
 لا يصدق وهو قول جند (وجه) قوله الاول ان المتر به من المسح والمسح قد ذكر في معوصا وهذا كثر الا ان الغالب  
 هو الضم فكان قوله لم يقصده ينافيه معنى الضم من حب الظاهر فصدق بمرط او فصل كالاسبا (وجه) قوله  
 الاخر وهو قول جند ان الضم من سب الجبهه معناه في الوجود والمدم لان الضم لا يلزم في البيع  
 فكان قوله لم يقصده ينافيه معنى الضم من حب الظاهر فصدق بمرط او فصل لسان المحمل المسك واما  
 كذبه بمرط او فصل لانه لو اصر على قوله تلاق على الف درهم فوجب عليه التسليم لئلا فادول من عنده اقصه  
 لا يحب عليه التسليم الا يسلم المدم فكان ما ينافيه معنى الضم فلا يصح الا بمرط او فصل كالاسبا (وجه)  
 قول ابي حنيفة رحمه الله ان قوله لم يقصده روى عن الافرار قد سب ما ان قوله تلاق على الف درهم اقراره لانه  
 المطالبة للمتر له بالالف ولا تثب لانه المطالبة الا حصن المسح فكان الاقرار به اقرارا بضم المسح فوله لم يقصده  
 يكون رجوعا عما امر به فلا يصح ولو قال تلاق على الف درهم من حرا وحر بقرعة الب ولا يسل حرم عداى  
 حسبه وعداى يوسف وحده لم يسمي (وجه) قوله ان المتر به لا يحتمل الوجوب في دمه التسليم لا عي  
 حرا وحر روى دمه التسليم لا يحتمل فلا يصح اقرار اصلا (وجه) قول ابي حنيفة رحمه الله انه لولا تلاق على الف درهم  
 اقرار بالف واحب في دمه وقوله من حرا وحر را طال لما امر به لان دمه التسليم لا يحتمل من حرا وخاله روى  
 رجوعا فلا يصح ولو قال اسر من من فلان عندا بالف درهم لكن لم يقصده يصدق وصل او فصل لان الله



لما ذكر له عليه السلام في قول رماي فقصه مني فليول قوله مع سواي ثم يرد الله لان الاررار لا تقتضى اقرارا  
 بالقبض النقص سببا في حجب الصبيان في الاصل بالقبض فكان الاقرار بالقبض اقرارا بوجوب سبب وجوب  
 البيان منه فهو يدعو اليه من جهة الاقصاء يدعي رايه في البيان وصاحبه منكر فكان النول قوله مع سواي وكذلك  
 اذا اقر انه قص منه امر درهم كانه عند ودعه انكر المنة وتقول قول المقر للمطاعنا ولو قال اسكب فلان مني  
 ثم اخرج له ١ على الساكن انه لا يقول قول المقر عند ان حسمه وعداى سبب رجم النول قول الساكن مع حسمه  
 ولو لم اقر به داني ثم احدثها منه وقال صاحبه مني فيقول على هذا الاحلاف (وجه) فويلها ان قوله اسكب داري  
 ثم اخرج له وادعيه داني ثم احدثها منه اقرارا منه بالدخول في احد منها فانه من الدار فوعم المنة اعا هما (١) من قبل قوله فكذلك اقراره بوجه قول ان  
 على الدار احد حتى يرد ويدخل الواسا سكن الدار فوعم المنة اعا هما (١) من قبل قوله فكذلك اقراره بوجه قول ان  
 حسمه ان المقر به نفس هو السيد المظلم بل الدعوى الارار والسكنى وهذا لان الدخول ما عرف بالاررار فثبت  
 على الوجه الذي اقر به فخرج في بيان كقوله الدالة ولو اقر فقال ان فلا بالخاط حاط مقصي بدرهم ومقتضى  
 القميص وادعي احاطة به فهو على هذا الاحلاف الذي كبروا ولو دل حاط على هذا القميص ولم قبل مقصه منه  
 يوم رماز دله بالاحكام لا يدايم بل فقصه مني بوجه من الاررار بالدخول لحاط الحوار انه حاطه مني فلم يثبت  
 عليه فلا يحج على اقراره هذا اذ لم يكن الدار والنوب مع وفاته فان كان مع وفاته لم يثبت له قوله بالاحكام لانه اذ لم يكن  
 مع وفاته كان قول صاحبه هو مني عوى اعمك فلا سمع منه الا منه ولو اقر ان فلا ماسا في هذا السبب والسبب  
 في وادعي ذلك الرجل السبب قوله وعلى المقر ان الله لان الاررار بالسكنى اقرارا بالسقف فصار هو صاحب بدله  
 الملك للمدعي الا منه ولو اقر ان فلا ماسا في عوى الارض او في هذا الدار وعرض هذا السكر بذلك في يدى  
 المقر وادعي المقر انه له فليول قول المقر لان الاررار مازع والعرض راسا لا يكون اقرارا بالدخول ووجوده في يد  
 المقر فلا يوم رماز داله وانكته مالى اعلم وعلى هذا ان من اعنى عند ثم اقر المولى انه احسمه هذا التي في حال ارب  
 وهو فاء منه وقال السيد لا بل احسمه بعد المصق فالقول قول السيد يوم رماز داله بالاحكام لان قول السيد في  
 وجوب الرد وقول المولى لا سبب الا حجب بل سببه لان الاحد في الاصل سبب وجوب ضمان اذ لا الاصله الى  
 حال الزق لا سبب الوجوب فان المولى اذا احسمه كسب عند المادون المدون بل منه اذ داله ولو اقر بالا لاف مازول  
 اطلب غلب مالا واسعدى وقال السيد لا بل المنة اقرارا بالنول قول السيد عند ان حسمه راي يوسف عند حسمه  
 القول قول المولى وعلى هذا الاحلاف اذا مال المولى فطمع بدله قبل المصق وقال السيد لا بل فطمع بعد المصق لوما  
 في الصر به فقال المولى احسمه بدله صر به كل سهر كذا وهي صر به منه وقال السيد لا بل كان بعد المصق وتقول  
 قول المولى بالا لاف وكذلك لو ادعى المولى وط الامه قبل المصق وادعى الامه بعد المصق فالقول قول المولى بالاحكام  
 (وجه) قول حسمه ورجمهما الله ان المولى سكر وجوب الضمان فكان القول قوله وهذا لانه اصاب الضمان الى حا  
 الزق حسب قال السيد وهو رضى الزق مالى الضمان المولى لا يحج عليه لعد ضمان فكان مكر او حوصه الضمان  
 والسيد سوله السيد بعد المصق يدعى وجوب الضمان عليه فهو سكر فكان النول قوله ولهذا كان النول قوله في اعلم  
 والنوط كذا هذا (وجه) قول ان حسمه راي سكر حسمهما الله مالى ايعا راول السيد وجوب الضمان على المولى  
 لان بالا لاف مال الخرج وجوب الضمان واعا راول المولى لا سبب الوجوب لانه اقر بالا حدر الاحد في الاصل سبب  
 لوجوب الضمان والا صافه الى حال الزق لا سبب الوجوب في الاصل كسب السيد المادون المدون دنا منه  
 للرفه والسكس موجب للبيان وهذا واحد الموجب واعدم المانع في حجه واجب القول خلاف النوط انما لان  
 وط الزق منه لا وجوب الضمان اصيلا وكذلك احسمه به السيد وهي العلة لا وجوب الضمان على المولى فان المولى ا  
 احسمه به السيد وعليه من مسعر في نفس العرما حتى الاسه داد على ما مر في كتاب المادون فكان المولى قوله ك

هل المسمى مكر او حوب العثمان فكان القول قوله مع ما ان الظاهر ساهد للمولى لان الاصل في الوط ان لا يكون  
 ساهدا لوجوب العثمان لانه لم يرف ما يقع الصنيع والاصل في المنافع ان لا يكون مضمونا لثبوت حجب حر المولى  
 ساهدا الاصل له فكان اولى بالسؤل كما في الاحار عن صابر الما وعجاسه وما الاصل في احد المال ان يكون ساهدا  
 لوجوب العثمان فكان الظاهر ساهدا للسؤل وكذلك الملة لا يهايد للمعنة والمنافع في الاصل عن مضمونه والله  
 سبحانه وسأل اعلم وبلى هذا اذا اسامى الخرب او صار منه فقال له رجل مسلم احبب من الف درهم واب  
 حربي في دار الحرب فقال له المير لا لي احببه وانما اسامى اودعي في دار الاسلام والالف فاعه بها فالقول قول المير  
 له يوم يازد الله الا حجاج ولو قال احبب من الف فاسمك بها واسم حربي في دار الحرب او قال فقطع بدله قال  
 المير له لا بل علف واسم اسامى اودعي في دار الاسلام فالقول قول المير له وهن له المير ما قطع واباف عداى  
 حقه وادى يوسف وعبد حمد ورر رحمهم الله لا يصح سنا (وجه) قول حمد ورر ان المولى مكر وحبوب  
 العثمان لا يضافه القفل الى حاله منه فله للوجوب وهي حاله الخراب والبول قول المير (وجه) قول اى حقه وادى  
 يوسف ان الظاهر ساهد للعداد الفضة اصل في النفوس والسقوط عارض المستطفا للقول قول من سبهله  
 الاصل وعلى هذا اذا قال لفلان على الف درهم ولم يذكر الورن لم يره الا الف ربنا لا عد الا ان الدراهم في الاصل موروثة  
 الا اذا كان الاقرار في بلد دراهم باعده فمصرف الى البلد المعارف وكذلك اذا كان العددين قال لفلان على الف  
 درهم عددا بآدم الف درهم ورياء بلعدو ذكر العددين مع على ما عارفه اهل البلد من الورن وهو في داريا وخراسان  
 والعراق وورن سبعة وهو الذي يكون كل سر مهابسته ما قبل فان كان الاقرار في هذه البلاد لم يره هذا الورن وان  
 كان الاقرار في بلد سماعون فيه بدراهم ما يقص عن ورن سبعة ما قبل مع اقراره على ذلك الورن لا تصرف  
 مطلق السلام الى المعارف حتى لو ادعى ورياء على من ورن له تصدى لانه يكون رجوعا ولو كان في البلد او ان خلقه  
 مبرهه العالم كما في هذا البلد ان اسوب عمل على الاقل منها لان الاقل مسمى به وازداد مسكول بها والوجوب  
 في الدمه او لم تكن والوجوب اقله لم تكن في وقع السلف في سوية فلا يسمع السلف ولو سمي راند على ورن البلد او  
 انقص منه ان قال لفلان على الف درهم وورن خمسة ان كان موصولا بسلف والا فلا لان اسم الدراهم يحمله لاسمه  
 خلاف الظاهر فاحتمل السان الموصول ولا تصدق اذا فصل لا تصرف الا فيما عدا الاطلاقي الى ورن البلد فكان  
 الاحار عن غيره رجوعا فلا يصح وكذلك اذا قال لفلان على الف درهم ما قبل لم يره ذلك لانه راند على الورن  
 المعروف وهو غير مهم في الاقرار على خمسة مارا فعلى منه ولو اقر وهو عدد فقال لفلان على الف درهم ورياء  
 لم يره الف درهم طر به لكن بورن سبعة لان قوله طر به حرج ووصف للدراهم ان دراهم مسمونه الى طرسان  
 فلا يوجب تغيير ورن البلد وكذلك اذا قال لفلان على كرحطة موصولة والمير بعدا لم يره كرحطة موصولة لكن  
 بكل مداد لما قبلنا ولو قال لفلان على دينار سامي او كوفي فله ان يقطعه ما رآه احدا وره مسال ولا يجوز ان يقطعه  
 دينار ورياء جميعا فقال بخلاف الدراهم انما اعطا درهمين مسمين مكان درهم واحد كره به غير على  
 القول كذا كوفي الكتاب وكان في عرفهم ان الدار اذا كان ما في الورن يكون نصف الفضة فكان نصيبان  
 الورن فيه وصيه كذلك اعبر الورن والمدد جميعا في الدراهم بخلاف ما في عرف دينار فالف درهم للورن  
 فسا اعطا دينار واحد او دينارين غير على القول عدان يكون ريهما مساويا وكذلك لو قال لفلان على  
 قنبر حطه فهو غير البلد وكذلك الاوقار والامان للمناق الدراهم والله سبحانه ومالي اعلم واما الذي دخل  
 على قدر المير به فهو ان يكون المير به حمل الدر وانه في الاصل لا يحمل من حذو حرس اما ان يذكر عدد واحد  
 واما ان يجمع بين عددين فالاول خزان قول لفلان على دراهم او ديار لا تصدق في اقل من مائة لان السلاية  
 اقل الخالص صحيح فكان باسمه منى ورياءه عليها سلف وحكم الاقرار لا يلزم بالسلف ولو قال لفلان على درهم

اودسعه فله درهم مام وديار كمل لان اسمه له عدد كركسمر احمم ردد كلاسحار اندرهم استدر  
 وهدد كلفعان الورن فلا مفع عن الورن بالسور وى عن اى يوسف مـ ول ثلثون على مـ من  
 دراهم اوسى من الدراهم ان عليه بلانه دراهم لانه اجل السى وعسر بدرهم اى السى الذى هو رايه كمال ثلث  
 باره ومعنى واحموا قول الرخص من الاومان اى الرخص الى هى اومان وانه مسجابه ومعنى اعلم وودل ثلثون  
 على دراهم مقبضه لا يصدق فى اقل من سته لان اقل اح اصحح للدراهم لانه واول التصعيف مر واحد  
 فاصعب السره مر صغيره ولو دل ثلثون على دراهم اصعبه مقبضه لا يصدق فى اقل من ايه عشر لما نـ  
 ان الدراهم المقبضه سته واول اصعب السه بلان مر اب فذلك سته عشر ولو دل ثلثون على ستر دراهم  
 واصعبها مقبضه لا يصدق فى اقل من عاشر لانه كوسر رايه وجانب عليها اصعبها مقبضه واول اصعب  
 العشر لا يوق فذلك اربعون واول تصعيف الار مـ فذلك ثمانون وروى عن محمد بن وهب بن ثعلبان على غير  
 الف ان عليه اثني رلوفال عراند سله اربعه آلاف لان عـ من ا الاصعبه مسمى ما بار لاسجابه ماعه  
 السى سته ومضى انما باره الالف الذى عليه مضارعه ثلثان على عرالف اى عر هذا الالف آخر فكل  
 افرار اثني وكذا هذا الاسارى قوله افس وحصل ان ثكن قوله الف اى مل الف لان المعار من ثلثون  
 المعامله لاسجابه كون السى حلال لفسه ولهذا قيل فى حذاه ان سوف كل واحد منهما مام صا حذو سد  
 مسد والملازمه من سس طر بن الكناه فصحب الكناه من المعامله بالمعار ودا قال ثلثان على ستر الف درهم  
 فكانه قال مل الف ومل الالف الف فله وكان افرار افس وكذا هذا الاسارى قوله عراند رلوفال  
 على رها الف او عظم الف او حل الف فله خمسة مائيه ولى لان هـ عاراب عن اكر هذا الفدر فى اعر  
 وكذا اذا قال مـ الف لان خمسة مائيه وسما افر الى الالف من خمسة مائيه واول ثلثان على دراهم كبر لا  
 يصدق فى اقل من عشر رايه عسداى حسبه وسعدانى يوسف ودرهم الله لا يصدق فى اقل من مائيه درهم  
 (وجه) فوطمان المير بدرهم كبر وما دون المائيه فى حذاه ولهذا لم يصر مادويه صاب الزك (وجه)  
 فولى اى حسبه رضى الله عنه انه جعل الكه صبه للدراهم واكر ما سعمل فله اسم الدراهم العسر الا ترى انه اذ اراد  
 على العسر حال احد عشر درهما واثني عشر درهما هكذا ولا قال دراهم فكان العسر اكر ما سعمل فله اسم  
 الدراهم ولا يرمه الى ماد عليها ولو قال ثلثان على مال عظم او كبر لا يصدق فى اقل من مائيه درهم فى المسهور  
 وروى عن اى حسبه رحمه الله ان عليه عسر (وجه) ما روى عنه انه وصف المال بالمعظم والعسر لما سظم فى  
 السع الا ترى انه على قطع السع فى باب السع وهو قدر ما يذل الصع وهو المير فى باب الكع (وجه) القول  
 المسهور ان العسر لا سظم فى العرف واسما سظم الصاب ولهذا اسمعظمه السع حسب على وجوب المعظمه  
 وهو ان كانه فكان هذا اقل ما اسمعظمه السع عره فلا يصدق فى اقل من ذلك وفصل ان كان الرخل سـ  
 مع على ما سظمه عسدا الاعسا وان كان فمرا س على ما سظمه عسدا القفرا ولو قال على اموال عظام فله  
 سباه درهم لان عظام مع عظم واول الجمع الصحح بلانه وهذا على المسهور من الروايات فمعنى ما روى عن  
 اى حسبه رضى الله عنه فمع على بلا من درهما ولو قال عسب فلا مانا كبر فهو على خمس عشر لانه وصف  
 بالكبر ولا مكرالا اذا طلب تصانح الزك فهى حسبها واول ذلك خمس وسبعون ولو دل ثلثان على حظه  
 كـ فعدانى حسبه رحمه الله لسان الله وعندهما لا يصدق فى اقل من حسه اوسى على ان القصاب فى باب  
 العسر ليس شرط عسداى حسبه وعندهما شرط ولو قال ثلثان على مائيه الى مائيه او مائيه الى مائيه  
 فله مائه وسبعه وسبعون عسداى حسبه وعدانى يوسف ومحمد عليه ما كان وعذرهم عليه سعه وسبعه  
 وكذلك اذا قال ثلثون على مائيه درهم الى عشر او مائيه درهم الى عشر فله سعه رايه عسداى حسبه وعندهما

اعنه عشر وسد فرعله عسره ولوفال ماس هدى الحاطل لئلا لم يدخل الحاطل في اقراره بالا حجاج وكذلك  
 لو وضع من يد عشر مر سه ال ماس هذا الدرهم الى هذا الدرهم اساسا الى الدرهم لئلا لم يدخل الدرهم  
 حب اقراره الا على والاصل فيه ان الماسان لا يدخلان وعندهما دخلان وعداى حسنه يدخل الاول و  
 الاخر حده ولرقرار امر به ماصر ماله العابه لا العابه فلم يدخل العابه حب ماصر ماله العابه لم يدخل  
 في باب البيع (وجه) قوله انه لم يحملها ماس فلان من وجودها ومن ضرور وجودها لم ومهما (وجه)  
 قوله ان حسنه الرجوع الى العرف والعلم من ينكم مل هذا الكلام پر بنده دخول العا الاولى دون الناسه  
 الا ترى انه اقبل من فلان ماس سعي الى ماله لا را به دخول المانه كذاهما ولوفال ثلثان على ماس كرسير  
 الى كرسطه فله كرسير وكرسطه الا فترا على فاس قول اى حسنه وعندهما عله كان ولوفال ثلثان على من  
 درهم الى عسره دناير ومن دناير الى عشر رانم فمداى حسنه رحمه الله عليه ار سه ماس رحمه دراهم محمل العابه  
 الاخير من اصلها ما وعندهما عله حسنه مانه وحسبه رانم وعندهم فرعله من كل حسنه ار سه ولوفال له على من  
 عشر رانم الى عسره دناير عله عشر دراهم وسعه دناير عدداى حسنه رحمه الله وكذلك لوفال له على من عشر  
 دناير الى عشر دراهم قدم او اخر وعندهما عله الكل وكذلك هذا الاختلاف في الوصه والطاقي ولوفال ثلثان  
 على حسنه دراهم في حسنه رانم وبوي القرب والحساب فله حسنه وفان فرعله حسنه وعسرون (وجه) قوله  
 ان حسنه في حسنه على طرب القرب والحساب حسنه وعسرون فله ذلك (ولنا) ان السبي لا سكر في عسره  
 بالقرب واعا سكر اخره حسنه في حسنه له حسنه اخره فله لك بالاقرار وان بوي به حسنه مع حسنه فله  
 عسره لان في حمل مع لناسه بنهما في معنى الاتصال ولواقر تمرق فوسر فله سائر والفوسره حسنه وكذلك  
 اذا قال عصب من فلان بواقي مسدل بلرمه النوب والمسدل وهذا عدد او عدد الساقى رحمه الله لا بلرمه الطرف  
 ولواقر بذابه في اصطل لا بلرمه الاصطل بالا حجاج (وجه) قول الساقى رحمه الله ان الداخل بحب الاقرار امر  
 والنوب لا الفوسره والمسدل لئلا كان ذلك طرفا لاقرار سى في طرفه لا يكون اقرارا به وطرفه كلاقرار  
 بذابه في الاصطل وسجل في الستان انه لا يكون اقرارا بالاصطل والنسان (ولنا) ان الاقرار بتمرق فوسر اقرار  
 بوجوده وبجوب الصان فلهما وكذلك الاقرار بعصب النوب في مسدل لان النوب بعصب مع المسدل  
 المتقوف فلهما وكذلك امر مع الفوسره واما عصب الداه مع الاصطل فمر ماد مع ما ان العنازل لا تحمل العصب  
 عدداى حسنه وان يوسف رحمه الله ولوفال ثلثان على بوبى بوب فله بوان لم افلا ولوفال بوبى عسره  
 آواب فليس عله الا بوب واحد عيداى يوسف رحمه الله عليه احد عشر بوا (وجه) قول خدر رحمه الله  
 انه حمل عسره آواب طرفا لنوب واحد وذلك يحمل بان يكون في وسط العسر فاسه الاقرار بوب في مسدل او  
 في بوب (وجه) قول اى يوسف ان ماد كره حمد ممكن لكه غير مصاد ومطلق الكلام للبعد هذا اذا كره عدد  
 واحدا مثلا فان كره عدد واحد لمع مالمكن اصابه الى صفة بان قال ثلثان على ما تامه الى ذهب وقصه او كرا  
 حطه وسه فله من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمي أحسا ماله فله من كل واحد النصف وكذلك لو  
 روح على ذلك لانه كره عدد واحد او اصابه الى عدد من عرسا حصه كل واحد منهما فكون حصه كل  
 واحد منهما على السواء كما اذا اصابه الى شخص واحد ان امر غامى درهم لرجل فان لكل واحد منهما النصف كذا  
 هذا ولوفال اسودعى لانه آواب رطى وهو ي فاقول قول الممران ساء حمل رطى وهو دنا وان سا حمل  
 مريدن ورطى لانه حمل الآواب السلاه من حسن الرطى والهوى فكون رطى وهو دى مرادا من فكان  
 السان في الآخر انه تعدد اعمار المساواه ولوفال اسودعى عسره آواب هر وه ومرتبه كان من كل نصف  
 النصف لان اعمار المساواهها يمكن واما اذا جمع من عدد من فلا يحلوا ما ان جمع من عدد من فحل وانما ان حمل

احدى ما من الآخر فان جمع بين عدد من جلس من ال لئلا على كذا كذا درهما لا يصدق في اقل من احدى  
 درهما لا يجمع بين عدد من مهمين وجمعها السوا واحد من عشرين ا ح وذلك جعل احدى عشر واثني عشر فكذا  
 الى سبعة عشر الا ان اقل عند بعينه بعد السبعة احدى عشر فمحل عليه لكونه مساهمة ولامه احدى عشر فما  
 لا يفسر هذا العدد بالدرهما ولو قال لئلا على كذا كذا درهما لا يصدق في اقل من احدى وعشرين  
 لا يجمع بين عدد من مهمين عشرين وجمعها السوا واحد ا و اقل ذلك احدى وعشرون واما الاجل احدى  
 و من الآخر فحوال قول لئلا على عشر دراهم وسف عليه عشر اقول قوله في النصف من درهم او ا كذا  
 اقل لا ينعاز عن مطلق الزاد ولو قال لئلا على سبع وخمسون درهما لا يصدق في اقل من اربعة  
 دراهم لان الصنع في اللباس لا يتطعم من العدد في عرف الله يستعمل في اللباس الى السبعة فمحل على اقل المتفاوت  
 لا يفسر به ولو قال لئلا على عشر دراهم وداني او فراط وداني والسف ا ط من الدراهم لا ينعاز س ح  
 الدراهم كما به فان لئلا على عشر وسدس ولو قال لئلا على مائة ودرهم فالبه دراهم ولو قال مائة ودرهما  
 د ب و يكون المعطوف عليه من حسن المعطوف وهذا استحسان والسف ا ب مائة درهم والقول بوقوله ثمانية  
 (وجه) الساس انه اهم الماء وعطف الدرهم على مائة مصرية على حسب ما اوقعه فخره رم والقول في المهم د  
 (وجه) الاستحسان ان قوله لئلا على مائة ودرهم ا مائة درهم ورم هذا مسمى داني سرف الناس الا ا حدى  
 الدرهم طلبا للاختصاص على ما سلفه ا ح من الاصناف والحد في الكلام وكذلك اقول لئلا على مائة سا  
 ولما من الساس طه سرف الناس ولو قال لئلا على مائة ووب فمحل بوب والقول في الماء فوله لا يفسر هذا الا  
 يستعمل في بيان كون المعطوف عليه من حسن المعطوف سب الماء حله فكان الساس في الاحتمال عليه وكذلك اذا  
 قال مائة ووبان ولو قال مائة وولاه او اب والكن باب لا يفسر مائة وولاه كن راحه مسميا على وقوله او اب  
 يصلح بفسرا لهما حمل سبهما وكذلك روى عن ابي يوسف حله فمن قال لئلا على عشر وعداد  
 عليه عند الساس في العشر اله والله سبحانه وعالي اعلم وكذلك اذا قال لئلا على عشر روصه ان عليه وصيه  
 والساس في العشر اله ولو اقر فمحل في حلس ثم اقر لمالك ا ح في ذلك فان اقر له في حلس آخر فمحل  
 الثاني عداى حسبه رجة الله وعداى يوسف وحمل عليه الف راحد وهو احدى الر واسب س ا حسبه رجي  
 ا به عداى وان اقر له في حلس واحد فمحل الا سب كل ان عليه التوا واحدا واما عداى حسبه ذكر عن اسكرى  
 ان عليه ا ل و ذكر عن الطحاوي ان عليه التوا واحدا وهو الصحيح (وجه) قول ابي يوسف وحمل ا ل  
 من الناس سكر ا ل اقرار سال راحد على حلس فمحل في حلس السوا كما حرم الطحاوي ذلك في حلس ا حدى لهما  
 السوا فلا حمل على اساءه الاقرار مع الس (وجه) قول ابي حسبه ان الالف اند كور في الاقرار الثاني سب  
 الالف اند كور في الاقرار الاول لا يند كور كل واحد من الاثنين مكر والاصل ان الكرا ا ك ر ا ل الثاني  
 عرا الاول قال انه سار و سالي ا مع العسر سرا ان مع العسر سرا حتى دل اس عاس ص ا به عداى حلس  
 عسر سراس الا ان اكر كاهدا الاصل في المجلس الواحد لهما والله تعالى اعلم  
 فصل في ا ما سراط الزكي فاعوا لكن معهما في الاقرار ركبا ر مسميا خص العنص والعنص  
 السراط العامة فاعوا منها القليل فلا يصح اقرار المحنون انص ادى لا يعمل فاما السلوع فليس به ط فصيح  
 اقرار انص العاقل بالنس والعن لا يند كور كل واحد من الاثنين مكر والاصل ان الكرا ا ك ر ا ل الثاني  
 اغحور لا يند كور من التبرعات العنصر المحصية من حسب الظاهر والبول من اما و للسر ر و لم يحد واما الخمر  
 فليس سراط لبحه الاقرار فصيح اقرار العدا لادون بالنس والعن لما يند كور كتاب الما رن كذا الخمر  
 والبصا و كذا العدا اغحور فصيح اقرار الما ل لكن لا يند كور المولى لخال حتى لا يباع فيه باس حلس



المادون لان اقرار المادون المصحح لكره من ضرور اب العار على ماد كبرى كتاب المادون والمحجور لا ملك  
 العار فلا يات ما هو من ضرور با الا انه يصح اقرار من سبه حتى بواحدة بعد اخرى فلا يمتنع اهل الاقرار  
 لوجود العمل والبلوغ الا انه امسح العاد على المولى للحال لجهة فاداعى فعدا الى المانع فواحدة وكذا يصح اقرار  
 بالحدود والقصاص فواحدة للحال لان سبه في حق الحدود والقصاص كالخارج عن ملك المولى ولهذا لو اقر  
 المولى عليه بالحدود والقصاص لا يصح وكذلك الصحة لسب شرط لصحة الاقرار والمرص ليس مانع حتى  
 يصح اقرار المرص في الخلة لان صحة اقرار الصحیح رجحان حائب الصدق على حائب الكذب وحال المرص  
 أدل على الصدق فكان اقرار اولي بالقول على ما ذكر في موضعه وكذلك الاسلام ليس شرط لصحة الاقرار  
 لانه في الاقرار على سبه عزمهم ومهال لا يكون مبهام اقراره لان الهمة محل رجحان الصدق على حائب  
 الكذب في اقرار لان اقرار الانسان على سبه سهاد قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط سهاد  
 بنو لو على انفسكم والسهاد على سبه اقرار لان الاقرار سهاد واهما بالهمة وروع هذا المسائل ما في حلال  
 المسائل ان سا الله تعالى ومها الطوع حتى لا يصح اقرار المكره ماد كرمي كتاب الا كرا ومهان يكون المر  
 ملوما حتى لو قال رجحان لقان على واحد ما الف درهم لا يصح لانه اذا لم يكن معلوما لا يمكن المتر له المطالبة  
 فلا يكون في هذا الاقرار فائد فلا يصح وكذلك اذا قال احدهما عصب واحدهما وكذلك اذا قال واحدهما  
 ربي اوسرى اوسر او عدو لان من عليه الحد غير معلوم فلا يمكن اقامه الحد واما الذي يخص بعض الافراد دون  
 البعض فمعرفة سبه على معرفة انواع المقر به فعول ولا هو الا بالله تعالى ان المقر به في الاصل بوان احدهما حتى  
 الله تعالى عرساه والثاني حتى العمد اما حتى الله سبحانه وتعالى فبوان اسد احدهما ان يكون حاصلا لله تعالى  
 وهو حذرنا والسرفه والسرب التاني ان يكون للعدو حتى وهو حد العدو وصحة الاقرار بها سابط ذكرها  
 في كتاب الحدود

في فصل في اما حق الصدق فهو المال من المني والدين والسب والقصاص والطلاق والعتاق ونحوها ولا شرط  
 لصحة الاقرار بها ما شرط لصحة الاقرار بحقوق الله تعالى وهي ما ذكرنا من العدد وحسب القضاء والعار حتى ان  
 الاخرس ا كسب الاقرار به او او ما عايرف انه اقرار بهد الاساس بخلاف الذي اعطى لسانه لان  
 فلا حرس اسار متهود هذا في ما يحصل العلم بالمسار انه وليس ذلك على اعقل لسانه ولا ان اقامه الاساره مقام  
 العار امر ضروري والخرس ضروري لانه اسلي (فاما) اعمال اللسان فليس من باب الضرور لكونه على  
 سرف الزوال خلاف الحدود لا لا يحمل لك اقرار بالحدود لما ساد مني الحدود على صريح اللسان بخلاف  
 القصاص فانه مسمي على صريح اللسان انه اذا اقر مطلقا عن صفة العمد بذكر له داله عليه وهي السرف ونحو  
 بسوق عليه القصاص وكذلك لا شرط لصحة الاقرار بالصح حتى يصح اقرار السكران لانه يصدق حتى المقر له  
 انه ع صاحب اولاه سرفه فاما في حق هذه التصرفات فليحق فيها السباحي معر واله حسمه عمو به عليه  
 وحقوقي العباد سب مع السهاد بخلاف حقوقي الله تعالى لكن السراط المحصية بالاقرار بحقوق العباد بوان نوع  
 رجحان الى المقر له ونوع رجحان الى المقر به (اما) الذي رجحان الى المقر له نوع واحد وهو ان يكون معلوما بوجوده كان  
 او محلا حتى لو كان تخمولا فان قال لواحد من الناس على اولي بد على الف درهم لا يصح لانه لا ملك احد مطالبة فلا  
 صد الاقرار حتى لو عين واحدا ان قال عصبه فلا يصح ولو قال حمل فلا يصح على الف درهم فان من جهة يصح  
 رجحان الحق للحمل من تلك الجهة فان قال المقر اوصي بها فلان له او مات او هو ربه صح الاقرار لان الحق بحاله  
 من هذه الجهة فكان ما في اقرار فصيح وان احملا الاقرار لا يصح عدان يوسف وعدد حتى يصح (وجه) قول  
 محمد ان اقرار العادل بحمل على الصحة ما مكن وأمكن حمل على اقرار على جهة مصححه له هي ما ذكرنا فوجب

حمله عليه (وجه) قول ابي يوسف ان الافرار الممهم لمجده الصحة والتسا لانها ان كان يصح اجمل على الوصية  
 والارث سداً اجمل على البيع والعصب الترضي فلا يصح مع اسلم مع ما ان اجمل في نفسه حمل الوجود والله  
 والسلم من وجه واحد مع صحة الافرار من وجهي اولى والله سبحانه وسألي اعلم هذا ١١ امر للحمل (أما) اذا  
 أمر بالحمل بان أمر بحمل حار به او بحمل ما ربح صح اصلاً لان حمل الحار به والسا ما جعل الوحوب في ائمه  
 ما اوحي له من مال الحار به والسا فامر به والله سبحانه وسألي اعلم (أما) الذي رجع الى المهر به اما الافرار ما  
 والذين شرطت صحة التراجع عن مطلق حق المهر فان كان مسجولاً بحق المهر لم يصح لان حق المهر معصوم يحرم فله نحو  
 اخطائه من غير رضا فلا يضمن معرفه وقت التعليق ومعرفة حمل التعليق (أما) وفي التعليق فهو وقت مرض الموت  
 ما دام المدنون يحضرون في دمه فاذا مرض من مرض الموت سئل من كنهه اى سمن فها سئل من ادمه اليها  
 الا به لا يعرف كون المرض من مرض الموت الا بالموت فاذا اتصل به الموت سئل ان المرض كان مرض الموت من  
 وقت وجوده حتى ان التعليق سمن ذلك الوقت وان ذلك الوقت يدان حكم افرار المرخص والصحيح وجه  
 به فان فيه وما سئل به وما سئل به فقولوا والله اتوفي افرار المرخص في الاصل ويؤا افرار ما ليس له  
 وافرار ما سداً الدس من غير (أما) افرار الدس ليس فلا يحل من احد وجهي (أما) ان امر به لا يحسب ار  
 لوارث فان امر به لوارث فلا يصح الا ما حار الا ان عدنا وعبدالسامي صحيح (وجه) قول السامعي رحمه الله ان وجه  
 الصحة للاقرار في رجحان حاسب القصد على حاسب الكذب وهذا في الوارث مثل ما لا يحسب بمقتضى افرار  
 الاحسنى كذا الوارث (ولنا) ما روي عن سيدنا عمر وابنه سداً بعد الله رضى الله عنهما انها لا اذا افرار المرخص  
 لوارثه لم يجر واذا امر لاحسب حار ولم يرو عن غيرهما خلاف ذلك فيكون اجماعاً ولا يهمل في هذا الافرار لاجار  
 انه آثر من الور على من يمس بمثل الطبع او مصداقاً من موجب العيب على الاحسان وهو لا يملك له طريق  
 التبرع والوصية به فاذا سدد رضى به تصور الافرار من غير ان يكون للوارث عليه دس فكان مهيأ افرار به  
 ولا يهمل من مرض الموت فسد على حق الوارث به والله لا يملك ان يرضع عليه سى من التلميع مائة حلق  
 ملكه لا يحسب لا حتى به فكان افرار للمص اخطأ لا حتى الناس فلا يصح من حسم ولا ان الوصية لم يجر لوارث  
 فالافرار اولى لا به لو حار الافرار لا يقع بظاري الوصية لا به على ان الافرار احساناً لا سار بل هو اولى من الوصية  
 لا به لا يذهب الوصية الا للثب وبالأفرار يذهب جميع المال فكان اخطأ الافرار اخطأ الوصية بالظري الاولى  
 ويصح افرار الصحيح لوارث لان ما ذكرنا من المواع معدة في افرار هذا اذا امر لوارث فان امر لاحسب قديم  
 نك عليه دس ظاهر معلوم في حالة الصحة صح افرار من جميع الاله كذا استحسننا والتاس ان لا يبيع الا في السب  
 (وجه) الناس ان حق الوارث ما اراد على الثب مطلقاً ولهذا ملك البيع ما اراد على الثب كذا ان الناس  
 بالار وهو ما روي عن ابن سيدنا عمر رضى الله تعالى عنهما انه قال اذا امر المرخص من مرض لاحسب حار لك من جميع  
 ركنه ولم يعرف له من الصحة رضى الله تعالى عنهم مخالف فيكون اجماعاً ولا يهمل في الافرار لا حتى سيمه  
 فصحيح وصح افرار الصحيح للاحسب من جميع المال لا سداً مطلقاً حق الوارث به والله في حالة الصحة بل الدس في  
 الدس ما سئل بالتركة حالة المرض وكذا الوارث الصحيح بدون لاس كبر مسترفة فان امر بدس حار طه كذا  
 لان حال الصحة حال الاطلاق لوجود الموجب للاطلاق واما الامساع لما رضى مطلقاً حق الوارث به فلهما وكل  
 ذلك هما معدوم وسوى في المقدم المناحر لحصول الكل في حالة الاطلاق ولو افرار المرخص بدون لاس كبر  
 مسترفة فان امر بدس من مرض حار ذلك كله واسوى في المقدم والمناحر اسوا الكل في التعليق لا سواهما في ما  
 التعليق وهو زمان المرض ادر من المرض مع امتداد سجد اماله حسنة به زمان واحد في الحكم فله حسنة  
 المقدم والتاخر ولو افرار وهو مرض من مرض فان افرار هذا التي الذي يد رضى لئلا يهمل دس ولا يهمل

الودعه لان افراق الدرس قد صحح واوجب على حق العرما فالمعنى لسكونها ملوكه لمن حسب الظاهر والافراق  
 الودعه لا سطل التعلق لان حق العرما مضاعف على المثال ما امكن وامكن ان يحصل ذلك افراقا بالدرس لافراق  
 باسبلاك الودعه بتدعيم الافراق الدرس عليه وادافار ميرا باسبلاك الودعه فالافراق باسبلاك الودعه تكون  
 افراقا الدرس لذلك كما سبق ولوافر الودعه اولاً ثم افراق الدرس فالافراق الودعه اولاً لان الافراق بالودعه  
 لما صحح خرج حسب الودعه من ان يكون خلل التعلق لخر وحساس ملكه فلا نسب التعلق بالافراق لان حق عر  
 المرض على ماله كماله هادوم يوجد وكذلك لو افراق المرض على ماله في يد انه سباعه او مضار به فحكمه وحك  
 الودعه سوا والله سبحانه وعلمى اعلم هذا اذا افراق المرض الدرس وليس عليه من ظاهر معلوم في حال الصحة غير  
 افراقه فاما اذا كان عليه من ظاهر معلوم به افراق ثم افراق المرض آخر طريق ذلك فان لم يكن المرض به ظاهر معلوم به  
 افراقه فمقدم الدرس الظاهر لعرما الصحة على الصبا فتتقوى دويهم اولاً من الركة ما فصل تصرف الى عرما  
 الصحة وهذا عندنا وعند السافعي رحمه الله سوا من (وجه) قوله ان عرما المرض عرما الصحة اسسوا على  
 نسب الاستحقاق وهذا لان الافراق اذا كان سبباً لظهور الحق لرحمان حاب الصديق على حاب الكذب رحاله  
 المرض ادل على الصديق لاهما حاله مدارك الانسان فهما مرض طري حاله الصحة فان الصديق فيها اطلب فكان اولاً  
 بالقول (ولما) ان شرط صحة الافراق في حق عرما الصحة لم يوجد في صحة دليل ذلك ان الشرط فراع المال  
 عن يعلق حق العرما لمناو لم يوجد في حق عرما الصحة معلوم ماله من اول المرض بدليل انه لو بيع نسي من ماله  
 لا سبب سرعه ولو لا يعلق حق العرما لعل لا به جسد كان السرعه سرفا من الاصل في حل هو حاله ملكه وحكم السرعه  
 في مثله الفادد لعدم الفادد على يعلق السار اذا نسب التعلق فعند اعدام الراعي الذي هو شرط صحة الافراق في حق عرما  
 الصحة فلا يسبح في حبه ولا به اذا لم يعلم وهو به نسب ظاهر معلوم سوى افراق كان مهيأ في هذا الافراق في حق  
 عرما الصحة لحوار ان يكون له صرف عرما من حق شخص بل طعمه الى الاحسان الهادو بينهما حقون سببه على  
 المعروف والسلب في حبه ولا على ذلك طريق السرعه به فبمحصل مراد بصور الافراق فكان مهيأ في حق  
 اصحاب الدرس الظاهر انه اطهر الافراق من ان يكون عليه من رد افراق بالتمهه وكذلك اذا كان عليه من  
 الصحة فامر بعد في يد انه ثلثان لا يسبح افراق في حق عرما الصحة وكانوا احق بالعرما من الذي افراقه لانه لما  
 مرض مرض الموت وقد يعلق حق العرما بالمعد لما و كان الافراق بالمعد ثلثان اطلاقاً لغيرهم فلا يصح افراق في  
 حقهم هذا الذي ذكره ما دام لم يكن الدرس المرض به ظاهر معلوم به افراقه (فاما) اذا كان مان كان بدلا عن مال  
 ملكه كمثل المرض من المسع او بدلا عن مال اسس ملكه فهو حر له من الصحة وعدم ان جميعا على من المرض  
 لانه اذا كان ظاهر معلوم سبب معلوم لم يحصل الزد فله وجوبه فافراق وملكته ماله كماله من اول المرض وكذا  
 اذا كان ظاهر معلوم سبب معلوم لا مهيأ في افراق والله سبحانه وعلمى اعلم وكذلك اذا روج امرأ في مرضه  
 بالف درهم ومهر عليها الف درهم فارد على عرما الصحة والمرأ محاصصهم بهر حاله لما حار الكاح ولا يجوز  
 الا بوجوب المهر كان وهو ظاهر معلوم لظهور سبب وجوبه وهو الكاح فلم يكن رجو به محتملاً للرد فمعلق ماله  
 ضرور محتمل ان الكاح اذا لم يجر بدين وجوب المهر والكاح من الخواص الاصله للانسان وكذلك وجوب المهر  
 الذي هو من لوازمه سرعاً والمرض عرما حار روج صرف ماله الى حواجره الاصله كمن الا عنه والادويه وان كان  
 عليه من الصحة وللصحيح ان يور بعض العرما على بعض حتى انه لو نسي دس اخذهم لا سار كماله الفاقون لما  
 بناء ان الدرس في حاله الصحة لم يعلق بالمال بل هو في الذمه فلا يكون في امار البعض اطلاقاً حتى الدرس الا ان يرحل  
 دس واحد فاقض احد هاهنا سار كان لساحه ان سار كماله لا به في دس ما سار كافكان المتوصل على  
 الشرکه وليس للمرض ان يور بعض عرما به على بعض سواء كانوا عرما المرض او عرما الصحة حتى انه لو نسي

دس احد عشر كذا في الفوق في الموص لان الرض ارجح على الحق في كل خوف في اسفل على السوا فك  
 في امار المص اطلاق حق الناف الا ان يكون له بدل فرض او مسع او استعرض مرضه اراسته  
 مثل فمه وكان له طاهر املوما فله ان هي الرض وسد اذن لا يشارك العرما في الموص اسود لان  
 الانافي قد التور لس اطلاق حق الناف لا خوف من عليه على انه لا يهو وها له كذا في م  
 المعنى لما بدله لان دل التي هو عامه كانه هو فلم يكن ذلك اطلاقا معني بل هو روح امر اراسته احدا  
 فسد هما المير والآخر لا سلم لهما السود بل العرما معومهما خاصومهما مدمهم وكذا اسو العرما لان  
 التسلم اعني حمل الممو سائلهما اطلاق حق العرما هو رضى لان المير بدل عن ملك السكح ملك اسكح  
 لا يحمل على حق العرما به وكذلك الآخر بدل عن ملكه السود رضى ما لا يحمل على حق به لذلك  
 الاسوا والتسمه وانه تعالى اعلم وعلى هذا الاصل خرج مذهب الذين على الوصيه ربه اب لان المير اب  
 وضع في المال اثار عني حاحه المير واما ما رضى من مسع في التركه والتركه مسعوله يحاحه فلم يوجد شرط  
 حر ما الارب فله ذلك ما في عزم فابل من مسع صي الرض قد قد اذن على اب وسواء كان  
 دين السجده او دين المرض لان الدليل لا يحل القفل بينهما وهو ما رآه ائمه الدون العرما مسعون  
 انه كذا على قدر ميم بالحصى ولون يسي من التركه فل التسمه اقتسم التي بينهم احسن رضى ايا  
 كانه لم يكن اصلا لان حق كل واحد منهم على مكر حر مراه كذا كان التي بينهم على قد دسم انه سجاه  
 وسألى اعلم

في فصل في ما اذا كان على الحق حمل على الحق هو المال لان اذن سمي من المال لا مرضه فعلى حق  
 العرما بكل ما رضى هو مال من التي واذن رضى الله وارث الخطا اب الواحدة له ما حاه عليه خطا ا عمدا  
 كل ذلك مال ولا يحمل بالتقصص والسن رضى بها على لا يسج سوهم لاه لس ال رلوسا معن الزوره  
 من الفصا صحي السب بصل للما لا على حق العرما به رضى منه دسم لانه بدل من المسؤول فكان  
 حقه امصرف الى ذوبه كذا رما وانه المبروكه وكذلك المدين ا كذا امر ا على حق العرما به دسم  
 منهم بالحصى لان المال رضى سجاه رضى اعلم وما عرف من احكام الاور وها سدا في السجده لاه  
 في اقرار الحق في الحكم في اقرار العدا ولا يملك الاقرار بدين الغير لكره من مكرر اب اسج على ما  
 في كتاب المال رضى فكان هو حق الاقرار احرسوا رضى ما رضى مرضه عذب عذابه من جميع  
 المال رضى احرال رضى لا حور الامن اللب (رحه) اسرق او اغتصا احرس الخطا تحمل حق رضى وانه  
 لا وارث له وحكمه قد منع لولا فسد الوكل بالسع انا عي مرض موه رضى انه يجوز عذابه من جميع المال  
 كذا هذا ولو كان على المدين رضى رضى واذن اذن احد العرما ميم رضى انا فماني من المال ان كان  
 الدين محط اعاني بد حال المدين ان سب وجميع الخطا الاور والمسع كذا في الرض اذن وعليه  
 وانه سجاه وسألى اعلم

في فصل في ما اذا اقر المرء بدينه من حيث على فلا حلوم احد رضى اذن اقر ماسد  
 وحب له على وارث واما ان اقر ماسد بدين وحب له على احب ان اقر ماسد بدين حب له على احب ان  
 اقر ماسد بدين وحب له حاله الصحة واما ان اقر ماسد بدين وحب له في حاله المرض ان ماسد بدين  
 وحب له حاله الصحة يسج رضى اقرار ماسد بالاسد حتى يرا الع ميم اذن سوا كان الذي اوجب  
 في حاله الصحة بدلا عما ليس مال يجوز احب ان يدل صلح عن عمار كان بدلا عما هو مال نحو بدل فرض  
 او مسع رسوا لم يكن عليه دين السجده ان كان عليه في الصحة اما ارجح بدلا عما هو مال فلا ان رضى

[illegible]

للروح ان يضارب النمر ما ضعف اليه فصول امه اقرب اسمها جمع المسمى وهي لا تستحق بالاسم  
 قبل التحول الا تصف اليه فصار ضعف اليه رد في علمها فاقرب مع عرفها لان اقربها لان اسمها اعماح  
 في حوزها الروح على اليه لاني حق اسباب السر في عالمها مع عرفها لان ديوهم دون الصحة واقربها للروح  
 في حاله المرض فلم يصح في جسم ولو كان الروح دخل بها فاقرب اسمها المهرم طلبها طرد فاسا اور حما  
 ما بعد اعضا البدن فكذلك اجواب لان الروح عند الموت ليس بوارب ولو ما قبل انقضاء البدن لا يسبح  
 او ارد (اما في الطلاق الزحيم فلان الروح وحده فانه والو رانه فانه (راما) الناس فلان البدن فانه وكتاب سوجه  
 من هذا الاقرب ان تمام السكاح في حاله البدن فكان السكاح فاسما من وجهه فلا يرول المنع مادام المسامح فاسما من وجهه  
 ولهذا لا يقتل سهاد المعتذر وحيوان كان الطلاق باسا اذ لم يصح اقربها واعلمها دون الصحة فسوى اجاب  
 دون الصحة ديوهم فان قيل من ماله في سطرالي المهر والي مراه معها فاسمها لافل معها وما حان فقولون  
 هذا الجواب على قول ان حصره في انه عنه (واما على قولهما) ان يكون اقربها فاسمها المهر من الروح  
 يحتاج الى التمسك على الورق في جميع ما اقرب (واصل المسئلة في كتاب الطلاق في المرض فطلق امرأته  
 سواها لم يرها مال به صح اقربا عندها لانها احب اليه لامرأته فاسمها واول حصره في انه سؤل لافل  
 من نصيبها من الثواب ما اقربها به فيها من ان طاهر كونهما احبته واول حصره رحمه الله حول حمل اسمها به اجاب  
 على ذلك لغيرها به كونه من نصيبها فكان معها فاجاب على مراه في حق سائر الورق فلم يسبح بهذا وكذلك والعقد  
 المادون في حاله المرض في الاقرب فاسمها من الصحة والمرص كالخمر لانه غالب الاقرب فاسمها فاسمها في وقته كالخمر  
 فكل ما صح من الخمر يصح منه وما لا فلا والله تعالى اعلم  
 فصل ٢٠ واما اقرب المرص بالارا فان اقرب المرص اليه كان اقلها من الدين الذي عليه في حله لا  
 لانه لا ملك انما الارا للحال فلا ملك الاقرب به خلاف الاقرب فاسمها الدين لانه اشرار حصص الدين وانه يجب  
 انما النص فملك الاقرب بالارا والله تعالى اعلم  
 فصل ٢١ واما الاقرب بالنسب فوالاقرب بالوارب وهو من اعان احدهما اقربا الرجل بوارب اسما اقرب  
 الوارب بواربه وسبق بكل واحد منهما حكم النسب وحكم المدا ابدا الاقرب بوارب فله حصته في حق  
 ملك النسب سراطه مهالان يكون المهر وحمل السواب لان الاقرب احراز على كس هذا استحالة كونه ولا حاز  
 عن كان يكون كذا بمحصا وانه من امر بعلام انه انه وميله لا يندمله لا يصح اقربا لانه يستحيل ان يكون اماله  
 فكان كذا في اقربا من مهالان لا يكون المهر بنسبه معروفه بالنسب عن فان كان لم يسبح لانه انما بنسبه  
 من غير لا يحمل سواه منه ومهالان يندم المهر بنسبه اذا كان يندمه لان اقربا نصيب اطفاله فلا يسطر  
 الارضا ولا يسطر بحقه المهر ليجوز اقربا بالنسب حتى يسبح من الصحيح والمرص جميعا لان المرص ليس  
 سامع لعمه بل لعمه في العمرا واسمه فكل ذلك مع عدم اما الملق فظاهر المعدم لانه لا يعرف الملق في حقول النسب  
 وكذلك معنى البهيمه لان الارب ليس من لوازم النسب فان لم ير ان الارب اسما لا يندم عن النسب من النسب  
 وازرق واحدا في الدين والدار والله سبحانه وسألي اعلم ومهالان يكون فيه حمل النسب على العرسوا كذا  
 المهر بنسبه او صدقه لان اقربا الانسان حقه على نفسه لا على غيره فله على غيره سهاد او دعوى والدعوى المتردد  
 ليس بحقه وسهاد المتردد فما طلع عليه الرجال وهو من باب حقوق العادة ومثوله والا فاقربا الدين فيه حمل نسب  
 المرص على غير اقربا على غير لا على حقه فكان دعوى اوسها وكل لك لافل الا بحقه وعلى هذا خور اقربا  
 الرجل حقه هو الوالد والولد والو وحده والمولى ونحوه واقربا المرأه من غير الوالد والو وحده والمولى ولا عور  
 بالولد لانه ليس في الاقرب به ولا يحمل نسب المرص على غير اما الاقرب بالولا فظاهر لانه ليس فيه حمل نسب الى احد



الكرحي رحمه الله وان كان اكره من واحد ان كان رجلان او رجلا وامر ابي فباعا من التمسنا راجع بالاجماع  
(رحه) قول ان يوسف رحمه الله ان اراد الواحد مسؤول في حق الميراث فيكون مسؤولا في حق النسب كقوله اكره  
(وجه) قول ان حقه وخمده رضي الله عنهما ان الاقرار بالاحوال اقرار على عهده من قبل نفسه على عهده  
فكان سهاد وسهاد القدر عزمه على ما اذا كانا من فباعا لان سهاد رجلان او رجل امر ابي  
النسب مسؤول وامر ابي حق الميراث اقرار الواحد وارث صحيح ويصدق في حق الميراث ان اقرار الاس  
المعروف باح وجعله باه ساو كره في يد من الميراث لان الاقرار بالاحوال اقرار بالنسب واستحقاق المال  
والاقرار بالنسب اقرار على غير ذلك غير مسؤول لانه دعوى في الحقه او سهاد والاقرار باستحقاق المال اقرار  
على عهده وانه مسؤول مثل هذا حران نكران الاقرار الواحد مسؤولا عهده مسؤول عهده اخرى كمن اسه على سدا  
اقرار الناح كان استحقاق البيع على اقرار في حق البيع ولا يسل في حق ولا مال الرجوع عاين على الناح على ذلك  
هنا حران على الاقرار وارث في حق الميراث لا على حق ما بال نسب ولو اقرار الاس المعروف باح احب  
بما ما يد لان اقرار قد صح في حق الميراث ولها مع الاحاطة الميراث ولو اقرار امر ابي اقراره باه فليس على  
يد ولو اقرار عهده هي ام الميراث فليس ما يد والاصل ان الميراث في يد معامل معاملة ما بالنسب ولو اقرار  
الميراث ان النسب رصده لكران يكون الميراث فقول قول الميراث والمال بينهما ضمان استحقاقا والتباس  
ان يكون التولول الميراث والمال كله ما لم يسم على النسب (وجه) التباسا بما عدا فاعلى اسباب وراه اسيرة  
واحتسابا وراه الميراث فليس على عهده وبما عدا فاعلى اسباب (وجه) الاحتسابا ان الميراث  
اسما الميراث من حقه الميراث ولو ظل اقرار لطلب وراه وفي بطلان راسه بطلان وراه الميراث وكذلك لو اقرار  
بانه النسب رصده لكران يكون الميراث فقول قول الميراث استحقاقا بما عدا فاعلى اسباب (وجه) الاحتسابا ان الميراث  
الميراث رصده الاح ولكن اكره ان يكون هي امرا است فقول قول الميراث عدا حقه وخمده رحمه  
الله تعالى وهو التباس وعلى امرا اسباب روجه الله وعدا حقه رحمه الله التولول قول الميراث والمال بينهما  
على قدر موار بينهما ولو اقرار روح الميراث استحقاقا فاحده الاح لكران يكون هو روحا به على  
الاختلاف (وجه) قول ان يوسف فاس هذا المسألة الاولى بالمعنى اجماع الذي كره في المسألة  
الاولى ولا حقه رحمه الله اتفق من المسائل (وجه) ان السكاح يسلم بالنسب والاقرار بالنسب مستطع  
لا يسمع الا بغير خلاف النسب ولو اقرار اس فاحدهما باح بال فاحدهما الاح المعروف في ذلك سار كرها  
في الميراث كما اذا اقرارا لما بنا وان كد به فانه قسم المال في الاحوال المعروف اولان قسم عهده النسب  
الى الاح المكر واما النصف الآخر فممن من الاح المعروف من الميراث عهده العلماء وسدان او لعل  
ان لا يملك الميراث وله الميراث (وجه) قول ان اقل الى ان من رسم الميراث المال في الاحوال الثلاثة لا يملك  
الميراث عهده في يد وسق في يد اكره المكر على السوء الا ان اقرار على اكره لا يصدق في يد اكره وسق في يد  
فعله بطل ذلك (ولا) ان من رسم الميراث حق الميراث في النسب في الميراث حقه وان المكر فاحدهما من الزا حقه  
النصف النام ظاهرا فاحدهما في يد حقه الميراث في النسب في الميراث حقه وان المكر فاحدهما من الزا حقه  
ولو اقرار اكره فاحدهما باح فان حقه الآخر فالامر ظاهر وان كد به قسم المال اولا بقصين من الاحوال استحقاق  
للزاح المكر قسم النسب الثاني من الاحوال الميراث حقه الميراث حقه الميراث حقه الميراث حقه الميراث حقه  
انما فان حقه الآخر فالامر واضح للمرا ايم والى بينهما لكل واحد منهما سعة لا نسيم عليها صحيح  
المسألة فصر سيم في عاهه فصر سيم عهدها والى بينهما لكل واحد منهما سعة لا نسيم عليها صحيح  
ما في يد عهدها العلماء رضي الله عنهم وعدا ان لعل في رحمه الله طامع ما في يد (وجه) قول ان عهده الميراث



للمدعي من مائة من الاوس الا ان اقراره صحيح فيما يدعيه لم يسج في حق صاحبه راد اصح في حق شبهه بغير  
 من مائة (وحده) قول العامة ان رجم المقر من الزكوة فلو سبعة ما بها لها بغيرها على التوبة اصل المسئلة  
 وقسمها ما ذكره الا ان الاحكام المكونة من الزكوة فلو سبعة ما بها لها بغيرها على التوبة اصل المسئلة  
 بغيرها على قدر حجبها وجعل ما يحصل للمقر وذلك سبعة على سبعة اسهم سبعة من ذلك فلو سبعة اسهم له واما  
 جعل هذا النصف على سبعة صاير كل المال على مائة عشر سبعة منها للاخ المسكر سبعة للمرا وسبعة اسهم للاخ  
 المقر هذا امر الثواب بواب واحد فاما امر بواب واحد بواب اخر بواب اخر بواب اخر فالبال اصل  
 هذا الاقرار انه ان صدق المقر بوزنه الاول في اقراره بالوزن الثاني لمال بينهم على فراص الله تعالى وان كذبه  
 فان كان المقر دفع نصف الاول اليه فعلى القاضي لا يصح ويجعل ذلك كالحالف في ضمان على ما في المقر على قدر  
 حجبها وان كان المدعي يعرفه القاضي يصح ويجعل المدفوع كالعامة في دفعه على الثاني حجب من كل المال سان  
 هذه الخلة فمن ذلك وركب انما في حق له من اربعة فانه يدفع اليه نصف الميراث لما ذكره ان اقراره بالاحو  
 محض في حق المقرات فان امر ناح آخر فبذلك على وجه امان او به عندما مع الى الاول واما ان امر قبل ان يدفع  
 الى الاول يصنفه فان امر به مدفع مع الى الال يصنفه فان كان المدفع فعلى القاضي الثاني مع المال وسبق في بد  
 المقرات مع لان امر به القاضي في حكم الحالف لكونه محمولا في المدفع فيكون الثاني بينهما نصفان لان رجم المقر  
 ان الثاني سار به في استخدام المقرات فيكون لكل واحد منهما نصف النصف وهو ربع الكل وكذلك اذا كان  
 لم يدفع الى الاول سبب لان نصف المال صار مسحق السرف اليه والمسحق كالصروف وان كان دفع اليه بغيره  
 القاضي اعلى الثاني بثلث جميع المال لما ذكره ان المدفع يعرفه مضمون عليه المضمون كالعامة فمدفع بثلث جميع  
 المال اليه وسبق في بد التل فان مع ثلث المال الى الثاني بغيره القاضي فان امر بالث وكذبه الثاني الاقرار  
 بالاول احد الثالث من الاس المعروفة ربع جميع المال لان كل المال فافهم في لان المدفع بغيره القاضي  
 على المدفع فاحد السدس الذي في المقر ونصف سدس آخر لان المدفع الى الاول من عرفه القاضي لم يصح  
 في حق الثالث فيصير له قدر نصف سدس فمدفعه مع السدس الذي في بد اليه وعلى هذا ادار له اس فامر احدهما  
 امر امر ناح آخر فان صدقه الاس المعروفة اسير كواي المقرات ان كذبه فان صدقه المقر بتراسه الاول ونصف  
 المال بينهم بالث لان اقراره بالوزن الثاني في حجب في حق المقر بوزنه الاول محض لكه لم يصح في حق الاس المعروفة  
 وكان النصف للاس المعروفة والنصف الثاني بينهم الا ما وان كذبه فان كان المدفع نصف مائة بد وهو ربع  
 جميع المال اليه فعلى القاضي ان الثاني بغيره لان المدفع فعلى القاضي في حكم الحالف فكان  
 الثاني بينهما يصير لكل واحد من المال وان كان مع اليه بغيره القاضي فان كان المقر على الثاني معاني بد  
 وهو ربع المال سدس جميع المال لان المدفع يعرفه مضمون على المدفع فيكون لك الزم كالعامة ولو امر  
 احدهما ناحي ربع النصف بينهما امر ناحي اخرى كذبه الاخ فان صدقه الاخ الاول فيصنف المال للاخ  
 المسكر النصف للاخ المقر ومن الاحسن للذكر مثل حظ الانثى ان كذبه فان كان دفع اليها نصفها وهو  
 ثلث النصف وذلك سدس الكل فعلى الثاني من المقر من الاخ الاخرى للذكر مثل حظ الانثى لما امر  
 ان المدفوع يعرفه في حكم الحالف فلا يكون مضمون على المدفع وان كان المدفع يعرفه فان المقر يعطى  
 للاخ الاخرى معاني بد بثلث ربع جميع المال لان المدفع بغيره القاضي ان لا دفعه فافهم في بد وقد امر  
 ناحي ولو كان كذلك مكر لهما ربع جميع المال لكل واحد من ذلك هما على الاخ الاخرى مائة بد  
 نصف ربع جميع المال وان صدقها به على اعلم ولو امر احدهما امر لا يسهل امر اخرى فان امرهما معا  
 فذلك التسعة لهما جميعا وهذا ظاهر لان فرض الزوجات لا تحل بالقسلة والذكر وان امر بالاول دفع النام

[illegible]

في الاقرار سر مودب سبه في وجوب الخدوسوا وجع هل اتقا او بعد فعل ما اعيد او ارحم فعل  
الموت فلما ورد في ما مر المارحم معنى اختار هرب من ارض هيلة اختار الى ارض كسه اختار فلما بلغ  
دب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دل عليه الصلار والسلام سبحانه انه فرح حليم سيده ولقد انسحب  
الى ما مر في الخبر الزجوع قوله له ان لمسا فلما كثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عار كالتن سله اصلا  
والسار السار الساره قوله عليه الصلار والسلام ما احبه سرق واوسر فولى لا نولم يكن حسلا للزجوع  
لم يكن للسار معنى و... فكان الحسن منه سله او قبل احبه واسلم احبالا لده لانه امر به قوله عليه افضل  
الجدد روا الخدود بالسباب وقوله عليه الصلار والسلام ادروا الخدود ما استظم وكذلك الزجوع عن  
الاقرار بالسره والسرف لا الخدوا واجب بما احب الله سبحانه وساق لخصه فصيح الزجوع عن الاقرار بهما الا  
ان في السرفه فصيح الزجوع عن حق اتضع لاقى حق المال لان التقطع حق الله تعالى عرسه على الخلوص فصيح  
الزجوع عنه فاما المال في العمد في صحيح الزجوع فيه واما عند التدق فلا يصح الزجوع عن الاقرار فيه لان  
للعمد فيه حنا فيكون مبهما في الزجوع فلا يصح كزجوع عن سائر الحقوق المسمحة للعمد وكذلك الزجوع عن  
الاقرار بالتقصاض لان التقصاض ليس حق المال فلا حمل الزجوع وانه تعالى اعلم بالصواب

### تركيب الحمايات

الحماية في الاصل نوعان حماية على الهام واحدا داب وحماية على الآتى (اما) الحماية على الهام واحدا داب  
فوعان اصابعه را لا وفدد كرما كل واحد منهما في كتاب القصد بهذا الكتاب وصنع لسان حكم  
الحماية على الآتى حصه مسوئر انه تعالى التوفيق الحماية على الآتى في الاصل انواع بلا حماية على النفس  
مسلما وحماية على ما وب النفس مطلقا رحماية على ما هو من وجه رن وجه (اما) الحماية على النفس مطلقا فهي  
فيل المتولر والكارم الى في مواضع في ما انواع السبل وفي ما من صفة كل نوع وفي ما من حكم كل نوع منه (اما)  
الاول فليس له انواع من هو عند حصص ليس منه سبه العدم وفيل عمد فيه سبه العدم وهو المسمى بسبه العمد  
وفيل هو حيا حصص ليس منه سبه العدم وفيل هو في معنى التل الحيا (اما) الذي هو عند حصص فهو ان قصد  
السبل حديد له حيد او طعن كالسيف والسكن والرمح والاسا والار ما اسه له او ما يعمل عمل هذا الاسما  
في الحرح والطعن كالنار والار حاح ربطه القصب والمرو والرمح الذي لا سائل له ويعود ذلك وكذلك الآله المتجدد  
من اسحاش وكذلك التل حديد لا حيد له كالعمود وصحة المبران وطهر الناس والمرو ويعود ذلك عمد في طائر الزوايه  
(وروى) الطخاوي عن ابي حنبله عن ابي حنبله عن ابي حنبله عن ابي حنبله عن ابي حنبله عن ابي حنبله عن ابي حنبله  
حرح اول او سبى روا الطخاوي العمدة للفرح بسبه حديد اكان او و كذلك اذ كان معنى الخدود كالصفر  
والسحاس والالاب الزواحي وادبها واصبه تحكمه حكم الخدود واما سبه العمد فلا انواع بعضها متنى  
على كونه سبه عمد بعضها مختلفه اما المتفق عليه فهو ان يصد التل بعضها او يحصر بعضها او يطعمه  
ويحوي له مالا يكون المالك فيه المالك كالسوط ويحوي اذا ضرب صر به او صر من ولم يوال في الصراب واما  
المختلفه فهو ان يضر بالسوط السحر يوالى في الصراب ما الى ان يوب وهذا سبه عمد لا خلاف بين  
أعاضا من جميع انه تعالى وعبد السامعي رحمه الله هو عمد وان قصد قتله بالسيف او الملاله بالنس بخارج ولا طاعن  
كيد فيه القصارى والحجر الكه والعصا الكه وخوفا هو سبه عمد عداى حقه وحق الله وسه وعندهما  
والسامعي هو عمد ولا يكون فيما دون النفس سبه عمد فاما كان سبه عمد في النفس فهو عمد في النفس لان  
= رن النفس لا قصد اذ لا فله دون آله... وسوب الآلات كلها في الدلالة على القصد فكان العمل عمدا

[illegible]

اهل كاهن فيه حبر السرى فارعه الطيرى رلى لاني حبه رحمه الله ان الخلال جعل الخوج العلس لا تلتطس ولا  
 صبح لاحدى الخوج والعلس حلال الخمر فانه سب للوجوع والخمر جعل من الخافو فكان فلا سبنا رلواظم  
 ع سباب هه كان ساول نفسه فلا صان على الذى اطعمه لانه كنه احسار لكبه سرور و سرب و بوب لانه  
 اربك حبه لئس لاجد مدروى العروود و احر التيم فقله الله عبدنا و عبد السامى رحمه الله عليه الفصا ص  
 ولوعى اسبابا ماب اوصا على رجه قاب فلا هو دعله عبدنا و عليه الله و عبد عليه الله و اتخا من ان يكون  
 القابل سبنا احسار الاسار عبد اتخا سبنا الله رحمه الله عذرهم والسامى رحمه الله هذا السى سرب رلى هذا  
 حرج المكر على السبل انه لا فصا ص عليه عبدنا حلالا فالحما والمسله مربى كتاب الاكرا واما الذى رجح الى  
 المنول فلا به انواع احدها ان لا يكون حر القابل حتى لو قل الاب ولد لا فصا ص عليه و كذلك الخذاب الاب او  
 اب الام را ن علا و كذلك ادا قل الرجل ولد و ان سبوا و كذلك الام ادا قل ولد لها و ام الام الاب ادا قل  
 ولد و ولد لها و الاصل هه ماروى عن السى عليه الصلا و السلام انه قال لا حاد الوالد تولد واسم الوالد و الولد ساول كل  
 والد وان علا و كل رل و ان سبوا و لو كان فى وره المنول رل القابل او ولد رله فلا فصا ص لانه يدرا تحاب الفصا ص  
 للولى نفسه فلا يحى الاتحاب للسامى لانه لا سحر و احب الله لكل و هل الولد بالوالد لعمومات الفصا ص من  
 عرف قبل م حص منها الوالد بالنص الخاص فى الولد اذا خلا حب العموم و لان الفصا ص سرب لخص حكه الحما  
 بالحر الزرع والحاحه الى الحر فى حاب الولد لاني حاب الوالد لان الوالد ح ولد لولده لا لئسه بوصول السع  
 الهمى حبه او حبه حبا الله كرمنا حتى يذك و هه اعتبار ناده سبنا مع الوالد على فله و اما الولد فاعنا حب والد  
 لا لوالد بل لئسه و هو وصول السع الهمى حبه فلم يحى حبه و سبنا ما بعد من السبل فلم يمنع سرب الفصا ص كما  
 فى الاتحاب و لان حبه الولد لوانه لما كان لمنا مع فصل الهمى حبه لا لئسه ف سبنا الوالد لئسجل الوصول الى  
 املا كذا سبنا اذا كان لا سبل السع الهمى حبه لعمار ص رمل هه اسدى حاب الاب والناى ان لا يكون ملك  
 القابل و لانه فسه سبنا الملك حتى لا سبل المولى بعد لئولده عليه الصلا و السلام لا سبنا الوالد تولد ولا لئسد بعد  
 ولا به لو و حب الفصا ص لو حبه و الفصا ص الواحد كلف حبه و عليه و كذا اذا كان ملك نفسه فله لا فصا ص  
 عليه لانه لا يمكن استيفاء معنى الفصا ص روى معنى لانه و كذا اذا كان لئسه سبنا الملك كالمكاتب اذا  
 قل عندا من كسبه لان للمكاتب سبنا الملك فى اكنابه والسبى هه الباب ملحقه بالحقه ولا سبل المولى عذره  
 وام ولد ومكاتبه لا م سالكه حبه الا من انه لو قال كل مولدى فهو حر عى هولا الا للمكاتب انه لا سبى  
 الا لئله لئصورى الا صافه انه الملك و وال ملك الدنو و هل العبد عولا و كذا المند و ام الولد المكاتب لعمومات  
 العصوص ولخصمنا سرب لئ الفصا ص رهو الحما بالحر والزرع علاى المولى اقل هولا لان سبه المولى  
 على ماله عبه عن السبل عدى سبنا اذا و الحما سلى السبل الا نادرا فلا حاحه الى الحر بالفصا ص بخلاف العبد  
 و لو اسر له اسارى قبل رحل احد هه من حبه الفصا ص عليه لو اسر و الا سحر لا حبه عليه لو اسر من سكرنا  
 كالصى مع البائع و احوى مع العاقل و الخاصى مع العاقل و الاب مع الاحى و المولى مع الاحى لا فصا ص  
 سلبها عدا و قال السامى رحمه الله حب الفصا ص على القابل و البائع و الاحى الا العاقل لانه لا فصا ص  
 سلبها اسار كذا الحاطى (وجه) قوله ان سب الوحوب و حدى كل واحد هه و هو السبل العبد الا انه اسع  
 الوحوب على احدهما معنى تحبه فصح على الآخر و لنا انه مكسب سبه سبنا السبل فكل راحد هه  
 لانه يحتمل ان يكون فعل من لا حبه عليه الفصا ص لو اسر دم سبنا لاني السبل فكون فعل الآخر فصلا ر حمل  
 على القلب و هه السبه سبه فى السركه الاحبى الا ان السرب اسقط اعتبارها و الحما بالقدم و حلالا  
 الفصا ص و سبنا الباب المدوان لان الاجماع م يكون اعلى هه اندر فلم يكن معنى مور السرب فلا تحى

به عاين الله لو حود النسل الا انه اصبح وحوب النصاص للسبه وحبا لله من ما يحب على القصى والمحبور  
 والخاصي سحمله العاقلة وما يحب على النالع والعامل والعامل يكون ماله لان الفصل عمدا لكن سبط النصاص  
 للسبه والعاقلة لا يميل الممدوق الاب والاحسنى الذي ماله لان الفصل عمدوق المولى مع الاحسنى على  
 الاحسنى صيف منه السدى ماله لا فله وكذا اخرج نفسه وحرجه احسنى فاب لا فصاص على الاحسنى  
 عندنا خلاف للسافى وبلى الاحسنى صيف الله لانه اب حرجى احدهما مد والا حرمه رعى هذا مسائل  
 ناسى موضع آخر ان ساء الله تعالى والتائب ان يكون معصوم الدم مطلقا فلا سئل مسلم ولا دى بالكافر اخرى  
 ولا المرء لندم العصمه اذ لا وراسا ولا ماخرى المسامح في ظاهر ان راء لان عصمه ماسب مطلقه بل  
 معه الى عاقبه ماسه في دار الاسلام وهذا لان المسامح من اهل دار الحرب والحاد حبل دار الاسلام لا قصد  
 الا فاصه بل لغرض حاجه مذهبهم يعود الى وجبه الاصل في كتاب في عصمه سبه العدم وروى عن  
 ابي يوسف انه قيل له فصاحبا اماما عصمه وهب النسل رهل بل المسامح بالمسامح ذكرى اسواق كبرانه هل  
 وروى اس سماعه عن خذانه لا هل ولا بل العا لى الناعى لندم العصمه سب الحرب لا هم بسدقون اموالها  
 وانفسا وسجلوها وقد قال عليه الصلوا والسلام قال دون سلب وهى عليه الصلوا والسلام قابل دون ماله ولا  
 قيل الناعى العادل انصاعا بعدا بعد السافى رحمه الله هل لان المسول معصوم مطلقا (ربنا) انه معصوم في  
 رعم الناعى لانه سجد دى العادل ساو بل راء له وان كان وسدا لكن له ماله والتاوى لى القاسد عدو حود المسمه  
 الحق بالناس بل الصحيح في حق وحوب الصيام ما جماع الصيامه رضى الله تعالى عنهم به روى عن الزهرى انه قال  
 وفيه السبه والصبحه مواء روى ما هو على ان كل دم اسجل ساو بل ان اثنان العظم فهو موضوع وعلى هذا اخرج  
 ما اذا قال الرجل لا حرا حتى يسلمه انه لا فصاص عليه عدا احماسا للبله وعذر فر محب النصاص (وجه) قوله ان  
 الامر بالنسب لم يدرى في السبه لان عصمه النفس لا لا يحمل الا حده حال الارى انه نام بالول فكما الامر ملجنا  
 بالعدم خلاف الامر بالنسب لان عصمه الطرف يحمل الا حده في له ان بورا الامر فيها ولنا انه مكفى في  
 هذ العصمه سبه العدم لان الامر وان لم يخرج حبه فصمه يورب سبه والسبه في هذا اب ما حكم الحسمه  
 وادام محب النصاص قيل محب الله به رواه عن ابي حنبله روى الله عنه رواه عن ابي حنبله وروى الله عنه وروى الله عنه  
 القدورى رحمه الله ان هذا اصبح الزوان روى عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يسمى ان يكون الاصح هي الاولى  
 لان العصمه فامام الحرمه وما سبط النصاص لمكان السبه والسبه لا يصح وحوب المال ولو قال انقطع يدى  
 فقطع لى عليه لا جماع لان الاطراف سلب بها سلب الاموال وعصمه الاموال سب حمله فكما سب محمله  
 للسقوط لا احبه والادى كالمقول له ما عالى فاقبله ولو قال اقل عدى او افطع يد فسل او قطع فلا مان عليه  
 لان عند ماله وعصمه ماله سب حمله حار ان سب حمله كفى سائر امواله ولو قال اقل احسنى فله وهو راءه الناس  
 ان حبا النصاص وهو قول روى رحمه الله وقال ابو حنبله روى الله عنه اسحس ان احدث الله من القاتل (وجه)  
 النصاص ان الاصح الامر احسنى عن دم احده ولا يصح اذنه بالنسب فالتحق بالعدم (وجه) الاستحسان ان النصاص  
 لو حب سب احده لو حب له والنسل حصل اذنه والادى ان لم يعمل سب السبه وحده حسمه من حب السبه  
 فوجود يورب سبه كالادى عمل عبه والسبه لا يورب روى عن ابي حنبله روى الله عنه روى الله عنه روى الله عنه  
 عها من امر اسانان من اسه فله انه هل به وهذا اوجب احلاف الزواجر في المسائل ولو امر ان سبه  
 فسبه فلا ملى عليه ان لم من السبه لان الامر بالسبه كالا مرنه بالقطع وان ما فيها كات عليه الله كذا ذكرى  
 الكتاب وحمل هذا ان يكون على اصل اى حسمه رحمه الله خاصه ساء على ان العويع السبه لا يكون عواس  
 الفصل عند فكدا الامر بالسبه لا يكون امر بالنقل ولما سب ان انقل وقع فلا من ح ووجود لا سجاو كان

الناس ان يحب القصاص الا انه سئل للسهة فحب الله به ما على اصلهما فمضى ان لا يكون عليه شيء لان القصاص  
 السهة يكون سواء في القتل عدما فكذلك الامر بالسبه يكون امر بالتل وروى ابن سماعه عن جندرمها انه  
 ممن امر اسبا بان يطلع يده ففعل فاب من ذلك انه لا شيء على فاطمه ويحمل ان يكون هذا قوله ما حاصه كما قال  
 ممن له تقصاص في الطرف اذا قطع طرف من عليه القصاص فاب انه لا شيء عليه فاما على قول ابن حزم رحمه الله  
 فمضى ان يحب الله لا فلان ما بين من ان الله ليرفع فلا والمأمور به القطع لا القتل كان القصاص ان يحب القصاص كما  
 قال فمن به القصاص في الطرف الا سئل لمكان السبه فتحب الله وعلى هذا مخرج الخبر في اذا اسلم في  
 دار الحرب ولم يأخر القصاص فله مسلم انه لا تقصاص عليه عبد الاله وان كان مسلما فهو من اهل دار الحرب  
 قال اسبارك وما لي فان كان من قوم عدو لكم وهو مومن فكوبه من اهل ارا الحرب او رتب سبه في عصمه ولا به  
 ادالم يأخر القصاص فمضى ان الكفر ومن كبر سواد قوم ومهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو وان  
 لم يكن مهم سافهم دار احوار السبه ولو كانا مسلمين باخرى او اسرى في دار الحرب فقتل احدهما  
 صاحبه فلا تقصاص اسبا ويحب الله والكفار والآخرى في الاسرى خلاف ذكرنا في كتاب  
 السب ولا يسطر ان يكون المقتول مسل النابل في كمال الذم وهو سائرهم الاعضا ولا ان يكون مسئله  
 في السب والقصاص فمضى سلم الاطراف سقوط الاطراف والاسل وصل العالم الخا هل والسر به الوصي  
 والمائل بالخون والتابع بالشيء والذكر مالا في والخر بالعد والمسلم بالذي الذي يودي الخرب به ويحرق عليه أحكام  
 الاسلام وقال السافى رحمه الله كون المقتول من النابل في سرف الاسلام والخر به سرف وحوب القصاص  
 وبصان الكفر والخرى مع من الوحوب فلا تسل المسلم بالذي ولا الخرب بالعد ولا خلاف في ان الذي اذا قتل دما  
 اسلم النابل انه سب به قصاصا وكذا العدا اذا قتل عداء عن النابل اخرج في عدم قتل المسلم بالذي ما روى عما  
 عليه الصلاه والسلام انه قال لا هل مومن بكافر وهذا في الباب ولان عصمه سبه الدم لسواهم القصاص  
 الماني وهو الكفر لانه مسح في الاصل لكونه حياه مباحة فوجب عوبه مباحه وهو السب لكونه من اعطى  
 القنويات الدسو الا انه مع من قتله له وهو بعض العدا بالناس بالدمه فبما به ورت سبه وطدا لا سل المسلم  
 بالمسام فكذلك الذي ولا المساواة سرف وحوب القصاص ولا مساواة بين المسلم والكافر الا ترى ان المسلم  
 مسبو له السعاده والكافر مسبو له بالسا في ساوايا (ولما) عمومات القصاص من محو قوله سارك وما لي  
 كتب عليكم القصاص في القتل وقوله سخطه وما لي وكذا علمهم بها ان النفس بالنفس وقوله حلف عطف  
 ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا من عطفه فمضى فصل فصل فصل فصل ومطلوب ومطلوب من ادعى  
 التحصيص والتبديد فله الدليل وقوله سخطه وما لي عزم فابل ولكم القصاص حنا وتحقق معنى الحنا  
 في قتل المسلم بالذي اطلع منه في قتل المسلم بالمسلم لان العدا الله سبحانه على القتل خصوصا عند العصب ومحب  
 عليه قتله لمراته فكانت الحاحه الى الزاخراس فكان في سرف القصاص منه في تحقيق معنى الحنا أبلغ وروى  
 جندرس الحسن رحمه الله سارك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه افاد مومنا بكافر وقال عليه الصلاه والسلام  
 أيا حق من وفي دمه واما الحدب فالمراد من الكافر المسام لان قال عليه الصلاه والسلام لا هل مومن بكافر  
 ولا دوعدي عده عطف قوله ولا دوعدي عهد على المسلم فكان معا لا هل مومن بكافر ولا دوعدي عهد  
 قولنا ومحمد على هذا وفيما من الدلائل حياه الناعى القاصص واما قوله في عصمه سبه الدم مجموع في دم  
 حرام لا يحمل الا ناحة حال مع قيام الله به دم المسلم مع قيام الاسلام وقوله الكفر مسح على الاطلاق مقرر  
 بل المسح هو الكفر بالاعمال على الخراب وكفر ليس سابع على الخراب فلا يكون مسحا وقوله لا مساواة  
 المسلم والكافر فله المساواة في الدس ليس سرف الا ترى ان الذي اذا قتل دما سب المسلم النابل هل به قصاصا وا

مساوا بينهما في الدين لكن التفاضل فيه امسحوا الخلق بذلك فكل من كان له حق الله تعالى واسكر لعمه كان  
 اولى به من اخيه لان العبد لله في مكان الخلد ورافل هو اولى به منه تعالى اولى به الله تعالى في حبه اكل  
 فكأن حباه اعظم واحص في قتل الخ بالمعدول الله سارل ومالي الخ رائطر والمعد والمعد وميراثه من  
 المكسوب في حد الا انه قتل الخ والمعد والمعد في حد الا لا يكون قتل الخ بالمعد في حبه الا لا مساوا  
 من التمس في العقبه لوحب احدهما ان آخر اى من كل وجه والمعد ادى من وجه مال من وجهه وعديه  
 اجر يكون له وعقبه المال بكر للمالك والباقي ان في عقبه المعد سبه العدم لان الزوال الكفر والكفر  
 مسيح الاصل فكان في عقبه سبه لعد وعقبه الخرب سبه مظهره في مساوي في العقبه وكذا مساوا  
 بينهما في القسمة والمالك لان الزوال سعر الدليل واللسان واخر به في عمر والنسب (رأنا) عموم  
 التقاض من مء فصل راجر والمعدولان ماسر عله التقاض وهو الخ لا يحصل الا ما يحب التقاض من على  
 الخ من المعدل لا حصوله مء على حصول الامساع من السبل حوله على سبه فلو ما يحب التقاض من الخ والمعد  
 لا حصى الخرب سبه سبل المعد فامسح عن قتل بل مدمه عليه عدا سبب حامله على السبل من السط المرفط  
 وهو لك فلا حصل معنى الخ ولا حمله الا لا لان ههنا قتل الخ راجر والمعد بالمعد عفا من وهذا لا سب  
 ان يكون قتل راجر بالمعد فمما صالان السبب لاندل على التحصن ونظر قوله سله السلا والسلام الكفر  
 بالكفر حدمه وسر مء عام رالب بالمعد حدمه وورحم باختيار الكفر ارض بالنسب وحكم الحكم الساب  
 بالحد مء قتل الله لسى ذكر مء كل شكل عصفق احكم به بدل سله ان المعد سبل الخ را لاي الذك ولو كان  
 السبب على الحكم نوع موحا حصفق الحكم بماسل مء قوله تعالى را لاي فلا سب حبه علمك لانه قابل  
 الا لاي مطلقا فسعى ان سبل راجر فالامه وعدمكم لا مء فكان حبه علمك وقوله العدا مء من وجه مال من  
 وجهه فلما لا لادى من كل وجه لان الا لادى اسم لستحق على مء محبوسه مء سبب الى سبب ما آدم عليه  
 الصلا رالسلا والمعد بهد الصبه فكأن سبه مء عصبه الخرب مء فوهما على ان عس العدى احبانه له لا لولا  
 ندل ان المعدل وافر على مءه بالتقاض واحد بوحده ولو افر عليه مولا ذلك لا رحدنه فكان عس العدى  
 احبانه له لا لولوى كسسى الخرب راجر واما قوله الخرب سبل من المدمع لكن الفارب في السرف والتفصيل لا يع  
 وحبب التقاض الا ترى ان المعدل قتل سدا مء اعنى المائل سبل به فمما صا وان استما سبل الخرب وسكنا  
 الذك مء الا لاي وان كان الذك فاصل من الا لاي وكذا لا سطرط المعاملة في المعدى والتقاض في النفس  
 واما سطرط في العمل بماله القمل راجر اوى القامب القمل حواحي لو قتل جماعة واحدا يسؤل به فمما صا وان لم يكن  
 من الواحد والعصر بماله لو حود المعاملة في العمل والقامب راجر او حواحي ما ذكر ان سا الله تعالى راجر  
 ما يحمل مء السبب اذا قتل اءه الواحد لان السبل لا يوجد عدا الا على سبل الصاوع والاحجاع فلو لم يحمل مء  
 التقاض لا سبب السبب اذ كل من وام قتل اءه سبب مء رصمه الى مءه لسطل التقاض عى مءه  
 وفيه سبب ماسر عله التقاض وهو الخ هذا اذا كان السبل على الاحجاع فاما اذا كان على العامب ان سب  
 راجر مءه مء راجر مءه والتقاض على الخاوان كان عدا ان كان خطا فله على عله لانه هو الدليل  
 لا الساى الا ترى انه قد عسى مء سبب السبب مء محاط طه ولا يحمل ان عسى مء روفر مء وعلى الساى  
 ارض السبب وهو لى الله لانه حقيقه وان كان السبب مء الخاى الا حرمه مء الله في سبب في كل سبه  
 لى الله لا بها حاشان هذا اذا كان السبب ما يحمل ان عسى مء يوما او مء يوم فاما اذا كان لا سبب  
 ذلك ولم سبب معه الاعراب الموب والاضطراب فالتقاض على الساى لانه المائل لاصحان على الخاى لانه مء  
 اسؤل من حبب المعنى لك مءه لان كان حباه لى مء احدم مء وكذا لو حره راجر مءه مءه لا عسى



معها ثم حرجه آخر حرجه آخر فالتصاوص على الأول لأنه التام بل لأنه فعل مورق فواب الحما  
ون كات الحراجان معا فالتصاوص عليهما لا بما قالان ولو حرجه احدهما حرجه واحد والآخر عسر  
حراجان فالتصاوص عليهما ولا عر بكة الحراجان لان الانسان قد يوجب حرجه واحد ولا يوجب حراجان  
كثير والله سبحانه وعالي اعلم وكذلك الواحد من الناس قد يوجب حرجا واحدا ولا يوجب حرجا مع القودسي من المال  
عندنا وقال السافعي رحمه الله سطران فسلم على التعاقب فصل الاول فصاوصا وبوجدت دنانير من ركنه وان  
فليهم معا فله قولان في قول عرع ستم من حرجه من ركنه الله للناص وفي قول جميع اولنا العلي  
فيلو به ووسم دنانير الناصي بينهم (وجه) قوله ان المعاملة مسروطة في باب التصاوص ولا بما قاله من الواحد والخامه  
ولا يجوز ان يسئل الواحد ما اعطى على طريق الاكتفاء به فصل الواحد والواحد ربح الدنانير كما لو قطع  
واحد من رجليه لا قطعهما اكا بل قطع احدهما وعليه ارس الاخرى لما قلنا كذا هذا وكان ينبغي ان  
لا عمل الجماعة بالواحد فصاوص الا ان اعرف ذلك جامع الصحابه رضي الله تعالى عنهم عن معتول او معتولا بحكمه  
الزحر والزهر لما نزل رحوه القتل فصفه الاحياء مع الحياه الى الزحر فحمل كل واحد منهم فابلا على الكمال  
كان ليس معه غير محض الزهر وعمل الواحد الجماعة لا يمل رحوه بل يدر علم بكي في معنى ما ورد السريع به ولا  
لحق به وانما سئل حتى الاول في القتل معدور الاستقام لم فلو اوحى حياه المال لكان رباذه على القتل وهذا لا يجوز  
واندليل على ان القتل معدور الاستقام لم ان التام في باب التصاوص اما ان راعى النعل رحر او اما ان راعى  
في القاب فاقبل حرا وانما ان راعى معهما حرا وكل ذلك موجودهما اما في القتل رحر او لان الموقوف من الواحد  
في حق كل واحد من الجماعة فعل مورق فواب الحما عاد والمسحق لكل واحد من اولنا القتل فصل القابل فله  
فكان الحرا من القاب حرا ولا به سبيله اعطاه طلبا بعد سبب هلاله وربه السلي لا هم  
مصدقون فله طلبا للار وسعنا للصدر فمصدقون دفعه للباله عن نفسه فمع الحار به من الفليس ومي هل  
مهم فبما صاوصك الله وان دفع سبب الهلاله عن ورسمه فتحصل الحما لكل من معنى سببها وربه سبب  
التصاوص فمصدقون القابل فحرجا كل من دفع سبب الهلاله عن ورسمه فحق الحق بالذرا المنك كما  
في من الواحد والواحد والجماعه بالواحد من عاوب واما الذي رجح الى من القتل موقوف واحد وهو ان يكون  
القتل ماسره ان كان سببا لا يحب التصاوص لان القتل سببا لا يساوي القتل ماسره والآخر فصل طريق  
الماسر وعلى هذا حرج من حرجه على فاعه النظر في وقوعه فيها انسان ومات انه لا فصاوص على الخاف لان الحمر  
فيل سببا لا ماسر وعلى هذا حرج سبب التصاوص اذ ارحوا بعد القتل المسبوق عليه او ما المسبوق به حله حيا انه  
لا فصاوص عليهم عندنا حلا فالسافعي رحمه الله (وجه) قوله ان سببا لا يساوي القتل ماسر فلو وقع فلو لم يوقع  
في قواب الحما وقد وجد من اليهود لان سببا لا يساوي القتل ماسر في ظهور التصاوص والطوبى لمورق في وجوب القضاء  
على الناصي وقصاوص الناصي مورق ولا به الاستدعاء ولا به الاستدعاء مورق الاستدعاء طلبا وماده فكاتب فواب  
الحما بهذا الواسطه مضاعفه الى السها الساعه فكاتب سببا فلا سببا والسبب سببا من القتل ماسر في حق  
وجوب التصاوص كالا كرا على القتل انه يوجب التصاوص على المكر وان لم يكن فلا طريق الماسر لوقوعه فلا  
طريق السبب كذا هذا (ولنا) ما كرا ان القتل سببا لا يساوي القتل ماسر لان القتل سببا من معنى  
لاصوور القتل ماسر قتل صور ومعنى الآخر قتل ماسر بخلاف الا كرا على القتل لا به من ماسر لا به يحمل  
المكر آله المكره كاه احده وصره على المكره على فله والتسل لمسجل الآله لا له فكان قتل ماسر  
وضمنون الله لوجود القتل منهم وهل يرجعون بها على الولي اختلف اصحابه بالله فله قال ابو حنيفة عليه الرحمه  
لا يرجعون وعندهما يرجعون لهما ان اليهود االصيان فاما مقام المصطفى في ملك يده ان لم هو موافقه في ملك

عنه سه ما ص المذرا اعلمه فاب في هذا ما ص الثاني ان للاولى رجع على التي ما ص منه المال  
لما كانا كذا هذا ولا في حقه رحمه الله ان الدية بدل النفس ومن الخلل لا يحمل الخلل فلا يصح الذبح لهم  
البدل خلاف المذرا لا يحمّل للمالك لكونه مالاً الا انه اصبح سوب المالك منه لما رخص وهو التذبير فيمنع منه  
وامه سبحانه وبما اعلم واما الذي رجع الى ولي التسل فهو احد اساو هو ان يكون المولى معلوماً وان كان مجهولاً  
لا يحب القصاص لان وجوب القصاص وجوب للاسنة والاسنة من المجهول معدر فتعذر الا جابته ربي  
هذا حرج ما اذا قل المسكوب ربه ورويه احراراً ع المولى انه لا قصاص على القاتل مالا حرام لان المولى منه  
يحمل ان يكون هو الوارث ويحمل ان يكون هو المولى لا اختلاف الصحابة الكرام رضى الله عنهم في موه حراراً  
عدا فان ما حراراً كان وله الوارث وان ما عدداً كان وله المولى وموضع الاختلاف موضع التعارض والاسنة  
فلم يكن المولى معلوماً مع الوجوب ان احصا النس لهما ان سوباً لان الاسنة لا رول الا حرام هذا اذا تركه وفا  
وورثه غير المولى واما اذا تركه ربه ربه من المولى فدا حلت انتحاره عنه مما يحب القصاص للمولى وعده  
محمد لا يحب القصاص اصلاً وهو رواه من اى سب اسنا ربه قول محمد انه وقع الاسنة في سب سوب الولاء به  
لان ما حراراً كان سب سوب الولاء به الفراه فلا تشب الولاء به للمولى ان ما عدداً كان السب هو الملك تشب  
الولاء به للمولى فوقع الاسنة في سوب الولاء به فلا تشب ولهما من له الحق من عزمه لان الاسنة موجب  
المرامه ولم يحدد ولو قتل ولم يتركه وفا ربح القصاص بالاجماع لان المولى معلوم وهو المولى له سوب ربه بلا  
خلاف فكان القصاص للمولى كالعقد القس ا لقتل وكذلك المذر والمذر والولد ولدها حرة العبدان  
لا يهم فلو اعل مال المولى فكان المولى معلوماً ولو قتل عدداً المكاتب فلا سب سوب لان المكاتب له ربح عهده والمولى  
اصابه ربح ملك فاسبه المولى مع الوجوب وعلى هذا ح ما اقطع وحل بدعه منه مولا يمام من  
ذلك انه ان كان للعبد وارث حر غير المولى فلا قصاص لاسنة ولي القصاص لان القصاص يجب عند الموت مسداً  
الى السطح السابق والحق عند القطع للمولى لا للورثه وعده سوب الحكم وهو الوجوب وذلك عند الموت الحق  
للوارب لا للمولى فاسبه المولى فلم يجب القصاص ولو اجمع المولى مع الوارب فلا قصاص لان الاسنة لا رول  
ما حراماً يمارى من هذا من العبد الموصى ربه لا سان وبخدمه لا آخر قتل واحتماله يجب القصاص لان  
هاله لم يسه المولى لان لصاحب الرقه ملكاً ولصاحب الحدمه حاسبه الملك فلم يسه المولى وهما اسبه المولى  
لان ربه القطع لم يكن للوارث منه حق ووف الموب لم يكن للمولى منه حق فصار المولى مساهماً مع الوجوب وان لم  
يكن وارث سوب المولى فهو على الاختلاف الذي ذكرنا ان على فوطه للمولى ان يسوق القصاص لان الحق له  
ووف القطع ووف الموب وعلى قول جندلس له حق الاقتصاص لاسنة سب الولاء به لان الباب للمولى ووف  
القطع كان ولله الملك رمد الموب له ولله العاقبه فاسبه سب الولاء به هذا اذا كان القطع عمداً فاما اذا كان خطأ  
فاسعه مام من ذلك فلا يسي على القاطع عمارا السد وهو يصف فيه العمد واسفه انا عملة ربه في السد ليدل  
الحل حكماً لا لسان فسطع انه السراه هذا اذا اعتبه المولى بعد البيع عمداً او خطأ مام من ذلك فاما اذا لم يعتبه  
ولسكه ر او كاتب امه فاسوله ا هم مام من ذلك ان كان السبع عمداً للمولى القصاص لان الحق ربه القطع  
والموب جمعاً فلم يسه المولى وان كان خطأ لا يقطع السراه فصح نصف السبه دة السد ويجب ما نقص عند  
الحماة قبل الموب لحصول ذلك في ملك المولى ولو كانه والماله محالها فان كان القطع عمداً بغير ما عدا  
فالمولى القصاص لانه مام عمداً وان مام عى وفا فان كان له وارث يجب المولى او سار كذا لا يحب القصاص  
لا سناء المولى وعليه ارس الدلا عر ولوم يكن له وارث غير المولى فالمولى ان سعى عدماً او وعد جندلس له ان  
يخص وسله ارس الدان كان القطع خطأ لاسى على القاطع الارا السد وهو يصف فيه المولى ر يقطع السراه

هذا اذا كان القطع قبل المكساة فان كان بعدها مات فان كان القطع عمدا سطر ان مات عا حرا فليمولى ان سطر  
 لا يمات عمدا وان مات عن وفاء ان كان مع المولى وارث آخر او غير سار كفي الميراث فلا فصا ص لا سدا  
 المولى را لم يكن له راب ع المولى فعل الاحلاف الذي ذكرنا وان كان القطع خطا فان مات عا حرا فليسه للمولى  
 لا يمات عمدا وان مات عن وفا بالنسبة للمولى لا يمات حرا وانه مستحانه وبعلى اسم  
 من قبله واما كفه وجوب النصاص فهو واجب عا حتى لا يملك المولى ان يحد الله من المال من غير رضا  
 ولو مات التائب او عا المولى بسط الموحد اصلا وهذا عندنا وللشافعي رحمه الله قولان في قول النصاص ليس  
 بواجب عا بل الواجب احداث النفس عن عا (واما) النصاص (واما) الله والمولى في حاز العيين ان سا اسوى  
 النصاص وان سا احداث الله من غير رضا القاتل فعلى هذا القول اذا مات المالك من المال واحدا فادعا المولى  
 بسط الموحد اصلا وفي قول النصاص راجع عا لكن للمولى ان يحد المال من عا رضا التائب واذا عا له ان  
 يحد المال اذا مات القاتل بسط الموحد اصلا صحيح قوله تعالى من عا لمن احسبه فاساع بالمعروف واذا  
 اسه باحسان معا فليسمع ولو الله او حب مستحانه وبعلى على التائب اذا الله الى المولى مطلعا على شرط الرضا  
 لان الله يصا به النفس على الهلاك رانه راجع قال الله تعالى حل سابه ولا يلقوا يدكم الى التهلكة ولا ن  
 صان القتل بحكم الممول لان الخبايه ورد على حبه فكان الواجب باحدا له وحى العمد ما سمع به والممول  
 لا يسمع بالنصاص ويستمع بالمال لا يسمع منه دونه ويقدمه رضا وكان معنى ان لا يسمع بالنصاص اصلا  
 الا انه يسمع على حكمه ارحل ان لا يسمع من قتل عدو حقه من لوم المال فسر عا ارحا كان معنى ان  
 يجمع بينهما كان سرب حمر الذي الا انه بعد ارجح لان الله يدل النفس والنصاص معنى التلبه قال الله سار  
 وبعلى وكذا عليهم فيها النفس بالنفس والنا يسمع على الا يحد فتودى الى ارجح من التلبه وهذا لا يجوز  
 بينهما (ولنا) قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم النصاص في التلبه وهذا عند من النصاص موحا وظل  
 مذهب الامام جمع الاما الامام فلا يجر عا كون النصاص واحدا فصدق القول عليه ما به واجب ان كان عليه  
 احداث لا يصدق القول على احدهما ما به واجب (واما) النفس فلا يحد او حب النصاص على الاسار الله  
 فعل القول حوب الله سرور انص لا يحد ما يحد ما يحد النصاص في التلبه وهذا عند من النصاص موحا وظل  
 النصاص ا كان من حقه كما الله يدل حبه وليس لصاحب الحق ان يحد من سة الحق الى تلبه من غير رضا  
 من سة الحق كمن عليه حقه موصوفه را صاحب الحق ان يحد منه فمما من غير رضا ليس له ذلك كذا هذا  
 وقوله عليه الصلا والسلا العمدود وجه الاستدلال به على حوجه الاستدلال بالآله السره ولا ن صا  
 العمدان الوارد على حقه العمد بعد التلب والنصاص وهو اعلى من القتل الاول لانه يوجب ماب الاول وسد  
 مسد ومن سة الذي يوجب مابه وسد مسد راحد المال لا يوجب ماب القتل ولا يمسد فلا يكون  
 سار له فلا يصلح صا القتل العمد وكان معنى ان لا يحد اصلا الا ان الوجوب في قتل الخطا يمسد سار عا على  
 الخطا يطرأ اظهار الخطر الدم صا به لغير القدر والعامل لا يمسد الحصف السابح يحصل بالنصاص معنى  
 صا ما اصلا في التلب (واما) الآله السره فالمراسم قوله مستحانه وبعلى من سة لمن احسبه هو المولى  
 لا التائب لانه قال الله سار وبعلى من عا له والتائب موعوبه لا موعوبه ولا يحد الله على اسمه فاساع بالمعروف  
 فليسمع وانه امر لم يحد على كفه من ومعلوم ان التائب لا يسمع احداث هو المسمع واما التسع هو المولى فكان هو  
 الداخل عا كفه من فكان معنى الآله الكره من تلبه واعطى لمن احسبه من التصل والسو له فليسمع  
 بالمعروف وبمحو راسع مال فقط الموحد على التصل لعه قال الله مستحانه وبعلى رسلول ما يسمعون من العفو  
 ان التصل رقول العرب حدم اناك عوا اي فصلا وحى رسول الله محو راحد المال من القاتل رضا وقيل الآله

السر به ترك في المبلغ عن دم العمد وقبل تركي م من مرقه واحد عن النابل فلما بان سماع المعروف  
 نصيبهم لانه قال سبحانه ومالي من عني لمن احببني وهو الموعود بعض الحي ربحي به حول اوقع الاحمال في  
 المراد بالآيه فلا يصح الاحتجاج به مع الاحمال قوله في دفع الدمه صا به من القابل عن الحلاله رانه واحب فلما  
 نعم لكن قصده ان سدا عما لا مراع لان ذلك الولي احد من ع رصا كمن اصابه حصه وعنده صاحه طعام بيده  
 حل فمعه حب عليه ان سدا به دفع الحلاله عن نفسه فان ابيع عن السر ليس لصاحب الطعام ان يدفع الطعام  
 اليه ما حدث ان من عذر صا كذا هذا وقوله الممول لا يتبع بالتصا ص فلما موع بل يتبع به ا كذا ما يتبع بالمال لان  
 فيه احوا ما كفا ورسم احوا وهذا لا يحصل للمال على ما عرف والله تعالى اعلم

**فصل في** واما ما من سحر اسما من مفعول ولا هو الا انه المقول لاحد اما ان يكون حرا واما ان يكون سدا  
 فان كان حرا لا حلو اما ان يكون له وارث اما ان لم يكن فان كان له وارث فالمسحوق للتصا ص هو الوارث كالمسحوق  
 للمال لانه حي بام والوارث اب والاس الى الب فكون له من ان كان الوارث احدا استحقه ان كان حيا  
 استحق على سبيل السر كالمال الموروث عنه رحمه ولما في سده هذا الاصل ان التصا ص موجب الحياه  
 واما وردت على الممول فكان موجب حاله الا انه المولوب عر عن الاستيفاء سده فتو الوربه منه بطريق  
 اذ لم يرد به يكون منه كاتهم لهذا عر في سده ان من العقب والاب والجد وعبر ذلك كما عر في  
 المال وهذا انه السر كولا في حقه رضي الله عنه المصود من التصا ص هو النسب ولا يحصل للمل  
 ويحصل للوربه فكان حيا لم يدا والدليل على انه سب لكل واحد منهم على الكمال كان ليس معه سر  
 لا على سبيل السر كونه حي لا يجر السر كونه حيا لا يجر احد ا السر كونه حي ا يكون العقب لهذا  
 والعقب لذلك كسر بل الارض والدار وذلك فيما لا ينعص خيال والا صل ان ما لا يجر من الحي في اذ ان  
 الحياه وفرد حده سب سويه في حق كل واحد منهم سب لكل واحد منهم على سبيل الكمال كان ليس معه  
 عر كولا به الا سكا ح وولا به الامان وعلى هذا يخرج ما اذا سب انسان عمدا وله ثلثان احدهما عا  
 فقام الحاضر اليه على السب فحضر الثابت انه بعد الله عده وعدهما لا بعد ولا خلاف ان السب  
 اذا كان خطأ لا بعد كذلك الدس بان كان لا يجر احد على انسان وحدهما على هذا الاصل ان  
 عدا في حقه لما كان التصا ص حيا فالتوربه اذا كان كل واحد منهما احيا عن صاحبه فنع اسباب الله له  
 لا للمل فلا يكون حيا عن السب في الاساب فمع الحاحه الى اعد الله ولما كان حيا مورثا على فراض  
 انه سار له ومالي عدهما والتوربه خطأ في اسب الحى مع الاساب للمل كل واحد من أطا الوربه  
 حسم عن السب في حقه كذا في الله والدس فمع منه اسباب الكل للمل م حقيقه كذا في المال ولو قيل  
 انسان وله ثلثان احدهما سب واما القابل العقب على الحاضر ان العا سده عدا له سب حسم لان حق المومن  
 العا ب موجب ظلال حق الحاضر عن التصا ص فكان القابل مدعا على الحاضر ظلال حقه فكان حياه  
 وحق عليه ومي في عليه نصر العا ب مقصا حله سدا له رانه تعالى اعلم وان لم يكن للمال منه لم يكن له ان سب  
 الحاضر لان الانسان قد سب حيا عر في اقامه الله ا ما لا ينعص حيا عر في ا عر في هذا يخرج  
 الفصا ص اذا كان صغيرا وكان للكر ولا به الاستيفاء عده وعدهما ليس له بل و ينظر بلوع الصغير ووجه  
 الساء ان سدا في حقه انما كان التصا ص حيا فالتوربه اذا لكل واحد منهم على سبيل الاستيفاء  
 لا سبيل سب سويه في حق كل واحد منهم سب سويه في حقه سب لكل واحد منهم على الكمال كان ليس معه سر  
 فلا معنى لوقف الاستيفاء على بلوع العا ب وعدهما لما كان حيا سب كل الكل فاحد السر ب لا سب  
 بالتصرف في حل ماله بدون رصا سر مكا اظهارا لعصمه الخلل وحر راض الضرر والسبب اصل اى حقه

رضى الله عنه لما ذكر بان القصاص لا يحصل بالحرية والسرقة في غير المحترق محال واستثبنت السرقة اذا اخطأ مالا  
 لان الممان عمل ما لم يتركه على ان المحقق ان سلم ان القصاص من السرقة والسرقة فلا بأس بالسلم لانه  
 كى القتل سبب ولا به الاستسقاء لكه في نصه نظر في الاصل هو سبب الصعوبة نظر في السبب سرعا  
 كالقصاص اذا كان من اسنان وانه الصعير وانما مع بينهما حجبهما الى استسقاء القصاص لا استسقاء النفس وعمر  
 الصعير عن الاستسقاء نفسه وقدر الكبر على ذلك وكون سرقة النظر والسفينة حتى الصعير من صرف الصعير  
 نفسه لو كان اعلا ولقد اخطأ الى الاب واحد استسقاء قصاص رجب كذا للبيعة وهذا أولى ولا حتى جعفر حمد الله اجماع  
 القصاص رضى الله تعالى عنهم بانه روى في المأخر اجماع من ملحق الله الله سبحانه علما كرم الله تعالى وجهه وقال للحسن  
 رضى الله عنه ان سبب قتله وان سبب فاعقبه وان يعوقركم فله سببنا الحسن رضى الله عنه وكان ورويه  
 سببنا على رضى الله عنه صرح والاسد لال من رضى احد همار ل سببنا على رضى الله عنه والى فعل سببنا  
 الحسن رضى الله عنه (اما الاول ولا به حجة سببنا الحسن رضى الله عنه حجب قال ان سبب فافله مطلقا من غير التقييد  
 بلوع الصغار (واما) الباقى لان الحسن رضى الله عنه دل اس ملحق الله الله ولم ينظر بلوع الصغار ركل ذلك يحسر  
 من الضميمة الكرام رضى الله عنهم لم يقل انه انكر عليهما احد فيكون اجماعا وان لم يكن له وارث وكان له مولى العاقبة  
 وهو المولى فالمسحوق للقصاص هو لان مولى العاقبة آخر العقبان ثم ان كان واحدا استحق كذا وان كان اجماعا  
 استحق وان كان للمسؤول وارث ومولى العاقبة ايضا فلا قصاص لان المولى مسئلة لا سببنا سبب التولية فالتسبب  
 في حق الوارث هو العاقبة وفي حق المولى التولية هما سببان فلهذا راسدا المولى مع الوجوب للقصاص وكذلك  
 ان لم يكن له مولى العاقبة وله مولى المولا لا به آخر الورثة حاز ان مسحوق القصاص كما مسحوق المال وان لم يكن له  
 وارث ولا له رضى العاقبة ولا مولى المولا كالقصاص والمسحوق هو السلطان في قولهما وقال ابو يوسف رحمه  
 الله لا يستحقه ان كان المسؤول اراد الاسلام والحقح باى موضعهما ان سا الله تعالى وان كان المسؤول عبدا  
 فالمسحوق هو المولى لان الحق قد سبب واقرب الناس الى المدمر لا ثم ان كان المولى واحدا استحق كذا وان كان  
 جماعة استحقه لو جود سبب الاستحقاق في حق الكل وهو الملك والله سبحانه وتعالى اعلم  
 في فصل ثمة واما ما من على استسقاء القصاص وسرط حوار استسقاءه فولا به استسقاء القصاص سبب اساسا  
 منها الورث وحملته الكلام فيه ان الوارث لا حلوا ما ان كان واحدا (واما) ان كانوا اجماعا فان كان واحدا لا يحلوا ما ان  
 كان كبيرا اما ان كان صغيرا ان كان كبيرا فان سبب القصاص لقوله سارك وبما ومن هل مطلوب ما قد جعلنا  
 قوله سلطا ما ولو جود سبب التولية في حقه على الكمال وهو الورث من عمر راجحه وان كان صغيرا احلف المسامح  
 فيه قال بعضهم ينظر بلوعه وقال بعضهم سببنا القصاص وان كانوا اجماعا فان كان الكل كذا اقل كل واحد  
 منهم ولا به استسقاء القصاص حتى لو قله احدهم صار القصاص مسبويا لان القصاص ان حكاى حتى الملب  
 فكل واحد من احاد الورث حصصا استسقاء حتى الملب كفى المال وا ان كان حتى الورث اسدا كما قال ابو جعفر  
 رحمه الله فقد وجد سبب سبب الحق حتى كل واحد منهم الا ان حسموا الكل سرط حوار الاستسقاء وليس  
 للمعص ولا به الاستسقاء مع عبه البعض لان فيه احوال استسقاء ما ليس حتى لا احوال المعص من العاقبة والى هذا  
 اسار جدر رحمه الله وقال لا رى لعل العاقبة وكذا اذا كان الكل حصورا لا يجوز لهم ولا لا احدهم ان يوكل  
 استسقاء القصاص على معنى انه لا يجوز للوكل استسقاء القصاص مع عبه الموكل لا احوال ان العاقبة قد دعا ولا في  
 اسراط حسر الموكل رجا العمومية عدم عاقبة حلول العمومية بالمال وقد قال الله تعالى ان دعوا اوفرب للسوى  
 ولا نسوا القصل بينهم (فما) الاستسقاء بالوكل بخار اذا كان الموكل حاضر على ما ذكر ان كان منهم صغير وكبر  
 ان كان الكه هو الاب فان كان السبا من سر كاس الاب راسه الصعير فلا با ان نسوى الا اجماعا لا به لو كان

لم يصح كان للاب ان يسوقه فيها الاولى وان كان الكسر على الاب فان كان احاد الكبر ان يسوق قبل بلوغ  
 الصغر عند اى حقه وعداى يوسف والساقى رحمهما الله تعالى ليس له ذلك بل بلوغ السبع والكلام به مرجع  
 الى اصل ذكرنا بدلالة فيما دم ومنها الا ابو طالب والحدان يسوق فقباضا وحسب للمعنى النفس وفيما دون  
 السن لا يهد ولا يطر مقلحه كولا له الا نكاح ونسب ان كان محضا بكل النظر والمصلحة حتى حق الصغر  
 (واما الوصى فلا يلى اسما القباض فى النفس بان يلى شخص عبد الله لان صرف الوصى لا يصدر عن كمال  
 الشر والمصلحة حتى حق الصغر لتصورى السبعة الناعمة عليه بخلاف الاب واحده لان يسوق القباض فيما  
 دون السن لان ما ورد النفس بذلك بمسلك الاموال على ما ذكره الوصى ولا يلى اسما المال (ومنها) الملك المثلل  
 وبه المثل فلمولى ان يسوق القباض اذا قبل ولو كذا اذا لم يكن فى اسما القباض ابطال حتى العبر عنده ربما  
 لان الحق قد يدب له وهو اقرب الناس اليه فله ان يسوقه وكذا اذا قبل مذر ومذره وام ولد ولداه لان الدين  
 والاستيلاء لا يوجب روال المال وكذا اذا قبل المكاتب ولم يرد ولا يملكه ما به رهنا فكان ملك المولى فاما وبه القتل  
 ود كرى المسى عند اى حقه رضى الله عنه فى معنى القبض اذا قبل عاجزا انه لا قباض من رضى الله عنه رضى المكاتب  
 (ووجه) الفرق ان موب المكاتب عاجز او حارس اسما الكفايه وحملها كان لم يكن القابل صادقه وهو من موب  
 معنى القبض لا يوجب اسما العتاق الاعاى بدو وجود لا يحمل القسح والقتل صادقه ولا ملك للمولى فى كله  
 ولو قتل المكاتب وردها وورثه اجاز اسوى المولى لا قباض بالاجماع لانه لا يسوقه المولى لوقوع السلب فى تمام  
 المولى رضى الله عنه ولا الوارث لا يحال انه ما به عبد الا حلالا للبحار رضى الله تعالى عنهم انه يوجب حرا او عدا  
 فامسح الوجوب وان لم يكن له وارث حره المولى فله ان يسوق القباض عدهما حلالا فالحمد وقد ذكرنا المسئلة ولو  
 قل انه يدق بدائع قبل القبض من احراز السبع فى احراز السبع فله ولا يلى اسما بالاجماع لان الملك كان له رضى  
 القتل وقد مرر بالاجاز فكذلك ان يسوق وان احتار فصح السبع فاما مع ان يسوق القباض فى قول اى حقه  
 رضى الله عنه وقال ابو يوسف للبايع السبع ولا قباض له (رحمته) قوله ان الملك لم يكن باسالة وبه القتل را احاد  
 بعد ذلك بالقسح والسبح حتى وجود لم يعمد موحا الحكم له فلا يلى معنى وحده بعد ذلك ولا يلى حقه رحمه الله  
 ان رد السبع فصح له من الاصل وحمل اما كان لم يكن فادان اصح من الاصل من ان احرازه يوجب على ملك البايع  
 فوجب القباض له فكان له ان يسوق وليس للمسعى ولا يلى اسما لهذا المعنى ان بالقسح يظهر ان العدو وبه  
 القتل لم يكن على ملك البايع ولو قبل العدو الذى هو بدل الصداق فى بد الزوج او بدل الخلع فى بد المهر او بدل الصلح  
 عن دم العدو بدى الذى صالح عليه فذلك يبره السبع لان المسحق للصداق بدل الخلع والصلح ان احراز اسما  
 الغافل قد يبرر ملكه فوجب القباض له وان طالب القسمة فالمالك فى الما قد اسبح فوجب القباض لا يخرج على  
 ما ذكرنا فى السبع ولو قبل فى بد المسرى وليس لى حاز السرط او حاز الزوجه بالقباض للمسرى فوجب البايع ان  
 يسوق القباض كما اذا قبل فى بد ولا حاز فى السبع اصلا ولو كان الحاز للبايع فان سا اسع التابل قبله فقباضا  
 وان ساء ضمن المسرى القسمة (اما) احراز اسما البايع فلا ان العدو وبه القتل كان ملكا له (واما) احراز ضمن  
 المسرى القسمة فلا يلى مكان مسعوبا يلى بالقبضه الا يرى لو هلك نفسه فى بد كان عليه قبضه ولا قباض  
 للمسرى وان هلك العدو السابق لان الملك عتبه له نظرا لاسناد الممعد يظهر من وجهه ومسرى وجهه  
 فقباضه الظهور مسى وجوب القباض له وبه الاسناد ففى ان لا يوجب قبضه السبع فى الوجوب له  
 فلا يوجب وكذا عند المصوب اذا قبل فى بدى العاصب را حاز المالك جميعه لم يكن للعاصب القباض  
 لما قبل ولو قبل عند موسى وبه لرحل ومحمد لا يحرر لم يفر د حدهما باسما القباض لان الموصى له بالخدمة

لامالك له في الزعم فلا ملك الاسماء نفسه والموصى له الزعم وان ملك الزعم له في اسمها التقصاص ابطال  
 حق الموصى به ما خذمه لا الى بدل هو مال دار ملك ابطال حقه سلمه من عريضا وا اجمعا للموصى له الزعم  
 ان يسوق لان المطابق للاسما موحود وهو مقام ملك الزعم والامساع كان لحق الموصى له اخذمه ودارضى  
 سقوط حقه فدرال المانع ولو فعل السيد المرحوم في بدل المرحوم لم يكن لواحد منهما ان سدرنا سينا القصاص  
 (اما) المرحوم فظاهر لان ملك الزعم لم يكن باسائه رقب السبل فلم يوجد سبب سوب ولا به الاسما في حقه (واما)  
 الزاهر فلان اسما سيعمل ابطال حق المرحوم في القدس من عريضا لان الزهر سبرهالك من عريضا لان  
 العبد اما كان رهنا من حبه انه مال والقصاص لا يسلح بدلا عن الماله لانه ليس عال فصر الزهر هالكس  
 ع بدل فسقط به فكان في اسما به القصاص ابطال حق المرحوم من عريضا وهذا اخور ولو اجمعا  
 ذكر الكرحي رحمه الله ان للراهن ان يسوق التقصاص عداى حقه لان الامساع كان لحق المرحوم  
 وفرضي سقوطه وعند جند ليس له ان يسوق ان اجمعا على الاسما وذكر القاضي في شرحه محصر الطحاوي  
 رحمه الله انه لا قصاص سلب ولا يبد كرا الحلاف وقد ذكرنا وجه كل من ذلك في كتاب الزهر (ومنها) الا ادا لم  
 مكي لمولى الاستل رارب لان الولاء سبب الولاء في اخذه الا يرى ان مولى العاصه روح بالا جماع لانه آخر العصاب  
 ومولى المواله روح على اصل اى حقه رضى الله عنه لانه آخر الور فان كان له وارث فلا قصاص لاسما الولي  
 دار صورا الاسماء (ومنها) السلطنة عند عدم الوربه والملك والولا كالقسط وخو به اذ اقل رهدا فوطهما وقال ابو  
 يوسف رحمه الله ليس للسلطان ان يسوق اذا كان الممول من اهل دار الاسلام وله ان يخذله به وان كان من اهل  
 دار الحرب فله ان يسوق القصاص وله ان يخذله به (وجه) قوله ان الممول في دار الاسلام لا يخلو عن ولي له عاد  
 الا انه رعا لا يعرف وقام ولا به الولي مع ولا به السلطان ومهدا لك العو بخلاف الحر في اذ ادخل دار الاسلام  
 فاسلم ان الظاهر ان لا ولي له في دار الاسلام ولهما ان الكلا في فعل لم يعرف له ولي عدا الناس فكان وله السلطان  
 لئوله سلبه الصلا والسلام السلطان ولي من لا ولي له وقد روى انه لما قيل سيدنا عمر رضى الله عنه حرح المهر من ان  
 والحجرى بد فقل عدا الله ان هذا الذي قتل سيدنا عمر رضى الله عنه قتله فرع ذلك الى سيدنا عمار رضى الله  
 عنه فقال سيدنا عمار رضى الله عنه سيدنا عمار ان قتل عدا الله اسمع سيدنا عمار رضى الله عنه وقال كيف اهل رحلا  
 فسل ابوه امس لا افضل ولكي هذا رحل من اهل الارض واما قوله اعفوه واددى دسه واراد قوله اعفوه  
 واودى دسه الصالح على الله وللانسان ان يصالح على الله الا انه لا غلب العمولان القصاص حق المسلمين بدليل  
 ان مرأه لهم واما الامام باب عهدهم الا فامه وفي المعواسط حسم اصلا وراسا وهذا لا يجوز ولهذا الملك  
 الاب والحدوان كالمملك اسما القصاص وله ان يصالح على الله كما فعل سيدنا عمار رضى الله عنه والله تعالى  
 الموفق بالصواب

(فوقه) اما سان ما يسوق به القصاص وكسبه الاسماء والقصاص لا يسوق الا بالسيف عدا ما وقال  
 القاضي رحمه الله فعل به فعل فان مات والاخر رضى الله عنه حتى لو قطع يد رحل عدا ما من ذلك فان الولي عليه  
 وليس له ان يقطع يد عدا ما وعد قطع يده فان مات في المد الى مات الاول فيها والاخر رضى الله عنه (وجه) قوله ان مسمى  
 القصاص على المما يله في القتل لا يخرى العمل فسرط ان يكون من السبل الاول وذلك فيما قلنا وهو ان عمل به عمل  
 ما فعل هو الموحود به القطع فحسب ان يحارر بالقطع والظاهر في القطع عدم السرايه فان اتفقت السرايه والاخر  
 رضى الله عنه ويكرن الحر سبما للسبل الاول لا حراما (ولما) وله عليه الصلا والسلام لا فودا لا بالسيف والقود هو  
 القصاص القصاص هو الاسماء فكان هذا في اسما القصاص بالسيف ولان القطع اذا اصيل به السرايه  
 من انه وقع فلا من حق وجوده فلا حارر الا ناقيل فلو قطع ثم احسح الى الحر كان ذلك جمعا من السبل والحر لم





نصف الذمة مال القابل لأن السبل عند الإلزامه بمدوا سببا لنفسه لما ذكرنا أو العاقلة لا يعمل العمدو بوجده  
 في لابس سبب عدا سببا للدلالة وعذر في سبب (وجه) قوله إن الواجب سبب الذمة في حدتي سبب كما  
 لو قطع يدان حقا ووجب عليه نصف الذمة ما به بوجده سبب كذاهما (ولنا) أن الواجب حرمانه حدتي  
 ملبس سبب وحكم الحر حكم الكل بخلاف التطع فإن الواجب حاله كل لا حر لأن كل ذمة بواحد هذا السبب  
 إلا أنه قد وكل دسها سبب به العسرحدا لاسي أن يكون كل ذمة الطرف ولو عدا أحدهما فسله الآخر سطر  
 أن قتله ولم يعلم العمو أو علمه لم يكن له علم بالحرمة لا قصاص عليه عدا سببا الثلاثة رجمه له وعذر في رجمه الله  
 عليه القصاص (وجه) قوله أنه قتل هاتبع حتى لأن عصبه عدا بالعفو لا يرى أنه حرمة فسله فكأن  
 مضموه بالتصاخي كالأقتل هل وجود القتل منه فلو سببا أساسا للشيء ومثل القتل لا نورب سببه كالأ  
 هل أساقا وهل ظفب أنه قابل أي (ولنا) أن في عصبه سببه العمد في حق القابل لا به فله على طأن قتله ما ح  
 له وهو طس ملى على نوع لل وهو ماد كرا أن القصاص وحب حقا للمسئول وكل واحد من الأولنا سبب من  
 أسببا حتى وحب للمسئول فالعموم أحدهما يعني أن لا يورق في حذر ولا آخر ولا سبب ولا به إلا سببا وحب  
 في حق كل واحد منهما على الكمال وهو الرأيه فبني أن لا يورقوا أحدهما في حق صاحبه إلا ما مع هذا التليل  
 عن العمل بالما مع الصحاحه حتى الله تعالى عظم على ما أساقا به نورب سببه عدم العصبه والسببه في هذا الباب  
 بعمل عمل الحسنة فتمتع وحب القصاص وحب عليه نصف الذمة لأن القصاص إذا عدا ربحا به للسببه وحب  
 عليه كمال الذمة كان على القابل نصف الذمة فصار النصف فصاها بالنصف فوجب عليه النصف الآخر ويكون  
 في ماله على العاقلة لا به وحب القتل وهو عمدو العاقلة لا يعمل العمدوان علم العفو والحرمة بح عليه القصاص  
 لأن المانع من الوجوب السببه وأما سبب عن الطس لم يوجد في المانع ولعل العمل بالمسئول نصف الذمة لا به وقد كان  
 أنبى نصبه مالا معصا حقه في ذلك على المسئول هذا إذا كان القصاص الواحد مكررا بينهما فصا أحدهما  
 عن نصبه فاما إذا وحب لكل واحد منهما القصاص كامل هل القابل بأن قتل واحد من فصا أحدهما عن القابل  
 لا سبب فقصاص الآخر لأن كل واحد منهما السبب عليه فصاها كاملا ولا استعجاله في ذلك لأن السبل ليس  
 هو سببا لفعال أن الحما الواحد لا يصور وهو سببا سبب ط هو لم تسبل مورق في أبواب الحما عاد  
 وهذا يصور من كل واحد منهما في محل واحد على الكمال فصا أحدهما عن حقه وهو القصاص لا يورق في  
 صاحبه بخلاف القصاص الواحد المسبب والله سبحانه وما على أعلم هذا إذا عفا الولي عن القابل بمذموب ولسه  
 (فاما) إذا عفا عنه هذا الخرح هل الموت فالناس أن لا يسبح عمو وفي الاستحسان يسبح (وجه) الناس أن  
 العموس القتل بسبب عمو وجود السبل والقفل لا يصرف فلا إلا أبواب الحما عن المحل ولم يوجد فالعموم سببا في محله  
 فلم يصح ولا استحسان وحبان أحدهما أن الخرح ملى أصيب به السرانه سبب به وقع فلا من حتى وجوده فكان  
 عمواع حتى استصيح ولهذا لو كان الخرح حقا فكفر هذا الخرح هل الموت مهم مات حار الكفره والساني  
 أن السبل أن لم يوجد للحال قد وجد سبب وجود وهو الخرح المقصي إلى أبواب الحما والسبب المقصي إلى السبب  
 عام مقام ذلك السبب في أصول السبب كالنوم مع الخدب والسكاك مع الوط وعبر ذلك ولا به إذا وجد سبب وجود  
 السبل كان العموم محل الحكم مدو وجود سببه وأما حار الكفره هذا الخرح هل الموت في محل الخطأ وأنه سببا  
 وعلى أعلم وكذلك العموم في الموتى إذا كان أو كبر والعفو من الوارب سبب في جمع ما وصفا الأار في  
 القصاص من الموتى أعا أحدهما فلا آخر حصصه من فيه العمد وهما من الذمة لأن القسمة في دم العمد كاندبه  
 في دم الحر (فاما) فيما راعه فلا محققان هذا كله إذا كان العموم في الموتى أو في الموتى فاما إذا كان من الخرح  
 أن كان الحر وحب عفا لا يصح عمو لأن القصاص بح حقا للموتى لاله وأن كان حرا فان عفا عن السبل مهمات

اصح استعده والتمس ان لا يصح (وجه) تقيس الاستحسان على جوده كذا وان ساعى اصح الخراج  
 اصحه الخاتمه مما يات اوله من الكلام فانه ان لم يحل لاجل احوال ان يكون عند الرخصه كان عمدا وسو  
 لاحدا ان هول سوب من اصح او الخراج اصحه او اسره وهذا كله قسم واحد (واما) ان هول سوب  
 من احده واتسم الال لاجل (اما) ان كمنعه من محبها (واما) ان لم يدكر حال الخرج وسو لاجل (اما)  
 ان في رخصه (واما) ان ما من له دور في من له صبح العنقون اغصول كلها ان العنقون عني ما هو  
 احد احده او موحها هو الارس فصيح وان في الى السرمات و كان المو لقط الحياه او سدا الخراج وما  
 حذب منها صبح الا سماع و قد سى على التامل لان سطا احدا جدول اقل وكذا لقط الخراج وما حذب منها فكل  
 لم يسوا عني اصل فصيح وان كان لقط الخراج به كذا محذب منها لم يصح العنقون قول ان حبه رضى انه عه  
 ر تمام ان محب التخاص في الاستحسان محسنا به في دل ابا بل رعددهما صبح العنقون لاسي على التامل (رحه)  
 فوله بال السرا او الخراج والعنقون السرى كرن سوا عني ان كذا اول سوب عني الخراج وما حذب منها ولا في  
 حبه عني انه عه و حبان احدهما انه ساعى ع حبه و ان حبه من موحها احده لاني عبالا ان عبالا عرس  
 لا تصور سارها ولا تصور العنقون سارها عبالا و حذب من ادر ح راجا يكون ح الخفي سله فكل  
 ساعوا عني موحها الخراج و بال سارها به لا موح هذا الخراج لان سدا السرا به محب موح التل  
 اجمع هو اقتصاص ان كان عمدا والذنه ان كان خطأ ولا محب الارس وقطع الذم مع موح التل لان اح سبها  
 مروع وان كان ان كان العنقون اتقطع والخرج محسنا لكر التضع عر التل عه قطع اناه اطرف التل فعل  
 موري فواب الحياه موح احد ه لبع الارس موح الاخر التل والذنه الموعى احد العرس  
 لا يكون سوا عني اخرى الاصل فكل اساس ان محب التخاص لو حود اقل اعمد و عه ما سبطه الا انه سبط  
 لسيه به سدا به يكون ماله لاها رحب التل اعمد والعامل لا جعل العمد هذا اكل التل عمدا ما اكان  
 حذب من من له صبح العنقون الا سماع راسي على الناطع سوا كان لقط الحياه او الخراج و قد كروا حذب  
 مبالا لم يدكر كذا وان سري الى السرى و كان لقط الحياه او الخراج وما حذب منها صبح اسالما دكر انما ان  
 كان العنقون حال عه اخر و حبان كان يدكر محي رطيسر صاحب فراس بعد من جميع ما ران كان في حال  
 المر من ان سدا صاحب فراس بعد عه و من ماله لان العنقون عه مبرع المر من مرص الموب مبر من  
 ثام موه و كان سدا به مخرج من الطب سبط لك القدر عني العنقون وان كان لا يخرج كل من الطب لثله سبط  
 اس العافيه و سدا به موحهم وان كان لقط الخراج لم يدكر ما حذب منها سجع المو والذنه على العافيه عداي  
 حبه سدا بهما صبح العنقون وهما و قوله سوب عني الخراج وعني الحياه وما حذب منها سواء و قد بنا حكه و انه  
 به حبه تعالى اسلم ولو كان مكان الموصليح ما صبح من التضع او الخراج على مال فهو على استسجل الذي دكرنا  
 ان رى اخر و ح و لسلح محص اي لقط كان رسوا كان التضع عمدا او خطأ لان الصليح وقع عني حق  
 و سجع ران سري الى النفس ان كان الصليح لقط الحياه او لقط الخراج وما حذب منها فالصليح صحيح ايضا لانه  
 صليح سجع ران هو اقتصاص وان كان لقط الخراج ولم يدكر ما حذب منها فعداي حبه رجه انه لا سجع  
 الصليح و وحده مع الذنه من ماله العمد وان كان خطأ ر بدل الصليح و محب جميع الذنه على العافيه و انه سجع رانه  
 و بعد على اسلم و كان مكان الصليح سجع ران قطع امرا يدرحل او خرج به و ر و حها على ذلك فهو على ما دكرنا  
 ان اصل امرا من من له والكبح و صار ارس ذلكهم الخالاته ان موح لل الارس سواء كان الطع  
 عمدا او خطأ لان اقتصاص رانه كور الالف لا محري فمارن السس فكل الواجب هو الدل و دار و حها سله  
 قد سعى الدل يمكن مبالا و ال به الى السس و ان كان الكاح لقط الحياه او لقط الخراج وما حذب منها



راوي ابي كزبا في السور لو كان العصاص كبر فباع ولي احد المصلين فلا حرار نسوي وكذا  
 في باع ابوي مع احد المصلين كان له ان يحضر للاخر كما في العسوي وكذلك حكم المولى في البيع من دم  
 العبد في جميع ما وصفا ومصارف المصاحف من وجوب العصاص لاسان باب من له العصاص فوب البائل  
 العصاص سقط العصاص لا يستحل له وجوب العصاص له رطله فبسا له و وارفل رحلان رحلان كل  
 واحد منهما الا آخرهما لكل منهما رطل الا آخر الا بوسب رحمه الله لا يقصص عسما را ال  
 الحسن را رحمه الله وكل كل واحد منهما وكل سوي العصاص فبسا له ولو كان مع رطل رطل رحمه  
 الله حال للعاصي اسد نام مناسب وساه الى الاخر حتى سلهو سبب العصاص من الاخر (رحمه) قول رطل  
 رحمه الله العصاص رحب على كل واحد منه ما لو حر السب من كل واحد منهما وهو البائل العبد الا انه لا يمكن  
 اسد هما لا الا السوي احد هما سبب الاخر لسرور العصاص من البائل الا آخر فكان  
 اسد في البائل سبب ما ساه ر ساه الى الاخر حتى سلهو سبب العصاص عن الاخر (رحمه)  
 قول الحسن رحمه الله ان اسد العصاص منهما مع ما لو كاله بان هل كل واحد من البائل كل واحد من البائل في  
 زمان واحد فلا سواران كما في العري الخري (رحمه) قول ان يوسب رحمه الله ان وجوب العصاص وجوب  
 الاستساء لا يعمل له معنى سوا لا سبب الى اسد العصاص لانه اذا السوي احد هما سبب الاخر رلس  
 احد هما لا اسد اولى من الاخره مد رلول فالوجوب اد لا ولا سبب احد العصاص اما حق  
 احد هما واسد حق الاخر وهذا لا خور والرا سبب ساه طر بن الوكيل عرسد بدل العسل فلما  
 سمان في زمان واحد بل سوي احد هما الا آخره وكذا ارهما البائل ماد هو فواب الحنا ر ذلك اسباط  
 القصاص عن الاخره لو ان حل قطع بدرحل فحل المظوع يد الباطع عدادم اب المظوع يد من القطع  
 ان على القاطع العصاص وهو البائل لولي المظوع يد لانه ما سبب ساه طر بن الوكيل عرسد بدل العسل فلما  
 لان لك القطع صار بالسرايه فلا فوجب العصاص على القاطع ولا سبب بل المظوع يد الباطع والله سبحانه  
 ربنا اعلم (ومنها) حرمان الله اب لحصول البائل ماسر به حتى ولهذا سبب البائل اعطاء العبد اولى واما الكفار  
 فلا رحب عدا رعد السافى رحمه الله بح (رحمه) قوله ان الكفار ارفع الله رحوا لام ولهذا رحب في البائل  
 اعطاء اوابد في البائل العمد اعظم فكاتب الحاحه الى الدفع اسد (ولنا) ان لحر را الضموم اعطاء اب  
 وجب سكر اللعنه حب سلهو اعرا الاسا الهى الدسار هو الحنا مع حرار الله احد بالناس وكذا ارفع عه  
 الله احد في الاخر مع حوار الله احد ر هذا لم يوحى العمد فدر الاعب سكر ارحب الحق الو به عن البائل  
 طر بن اعطاء الحق الو به الحسمه عه الله سبب الخطا والدم سببها السبب فلا سبب لثحر ر بونه رانه  
 معنى اعلم واما سبه العمد فملى به احكام من اوحى الله المعطيه على العاقله او حر الله فلا العصاص  
 اسع رحو به مع وجود البائل العمد للسمه فحب الله واما سبه العبد فلا جماع السحانه رضى الله عنهم لا مهم  
 احطوا في كسه العبد على ما يد كان سا الله معنى ارحا لفهم الكفه لل سوب الاسل راما ارحر  
 على العاقله فلا العاقله الحط الخطا بحسب على البائل طر الله فوقعه لاس قصدون هذا البائل سبه سدم السبب  
 فحبوا لانه لا يقصد با السله فكل مسجنا لهذا النوع من التحف و ماحرمان المراتب ومهاد حوار  
 الوصيه لانه هل ماسر به حتى رهل بحب الكفار في هذا البائل ذكر الكرى رحمه الله با بحب والحفه البائل  
 الخطا المحس في وجوب الكفار رقال بعض مسانحا لاعب والحفه بالعمد اعص من عد وجوب الكفار  
 (رحمه) ماد ذكر الكرى رحمه الله ان الكفار اسوا حبه في الخطا المالحى الكفار الحق الو به على ما ساه والداعى  
 الى السكر والو به هما موجود وهو سلامه الدين كون البائل حابه فيها نوع حبه لسمه عدم البعد فامكن ان يحمل

البحر ربه يوه (وجه) البول الآخر ان هد حياه معظله الا يرى ان الواحد صاومه خلاف احطاف لا صح  
 البحر ربه يوه بها كافي العهد ربه سخطه وسالى اعلم واما السبل الخطا فحظف حكمه ما خلاف حال العالم  
 والمسول فمصل الكلام فيه مقول التابل والمسول امان كواجماع حرس واما ان كان التابل حرا والمسول عددا  
 واما ان كان العالم عددا والمسول حرا واما ان كانا جمعا عدس واما حرس فمصل به احكاما منها وحوب الكفار  
 عدس وحود سراط الوحوب وهي بوعان معصيا رجح الى التابل رجح الى المسول اما الذي رجح الى التابل  
 فالاسلام والتعل واللوغ فلا تحسب الكفار على الكافر والمخون والسي لان الكفار غير محاطين سراج هي  
 عادات والكفار عادات والنصي والمخون لا محاطا بالسراج اصلا واما الذي رجح الى المسول فهو ان يكون  
 المسول معصوما فلا يحسب على الخرفي والباغي لعدم العسمة واما كونه مسلما فليس سراط فحبسوا كان مسلما  
 او دما او مسامسا وسوا كان مسلما اسلم في دار الاسلام او في دار الحرب واما حرا لئوليه سخطه وسالى ربي  
 قتل موما حط فتنح ربه مومه الى قوله سالى فان كان من قوم عدو لكم وهو من قهر ربه مومه وان كان  
 من قوم حكموهم مسا في ربه مومه الى اهله ويح ربه مومه رلا التابل فسلم له الخا في الدمار هي اعظم  
 النعم ورفعه منه الواحد في الآخر مع حوار الواحد في الحكمة لاسي وسع الخاطي في الخلد حط سبه عن الوقوع  
 في الخطا وهذا السامعه فكان وحوب السكر لهد النعمه موافا للعمل في ايه سالى مدار رحبه بهد الا انه لم يد  
 العد على اذا ما رحب عليه من اصل السكر بمعصية العمل لان فعل احطاف حياه ربه سالى الواحد سلمه طر من  
 العدل لانه مدور الامساع الكفر الخلدوا اكان حياه فلا يلزم الكفك والوبه فعل البحر ربه من العد  
 على الوبه عن السبل الخطا حله التوبه الخمسه في عه من الحطاف الا انه حيل البحر راو الصوب يوه له وب  
 التوبه الخمسه لحبه الخا به نسب احطاف اذا الخطا معصيا في احله وحر المعصيه هذا النوع حسب يوه لحبه في  
 الخا به فكان البحر ربي هذه الخا به رله التوبه في سائر الحطاف واما حراما التواب لانه وحده التسليم ماسر  
 به حتى اما الماسر فلا سلف بها واما الخطر والحرمه فليس فعل احطاف حياه حارا لراحد عليها سلا لمانسا  
 والدليل عنه قوله عراسه سانه واحد بال سنا او احطافا لو لم يكن حراما الواحد لكان معنى الدما اللزم لآخر  
 سنا وهذا حال واما رفع حكمها سانه كدما التي عليه الصلا والسلام وقوله عليه الصلا والسلام رفع عن امي  
 احطافا والسيان واما السكر هو اعلمه مع بنا رصه التعل على حاله وهو كونه حياه ومه ارحوب الله را انكلا في  
 الله مواضع في سائر سراط وحوب الله وفي سائر ما حبه الله من الاحاسن وفي سائر مقدار الواجب من كل  
 حسن وفي سائر صفه وفي سائر من يحب الله وفي سائر كفه الواجب واما السراط فمصل سراط اصل الواجب  
 ومعصيا سراط كمال الواجب اما سراط اصل الواجب فهو ان احدثها العسمة وهو ان يكون المسول معصوما فلو ربه  
 في قتل الخرفي والباغي لتعد العسمة واما الاسلام فليس من سراط وحوب الله لانه حاسب التابل رلا من حاسب  
 المسول فحب الله سوا كان العالم را المسول مسلما او دما او حرا ساساما وكذا العمل باللوغ حتى حب  
 الله من مال انسي والمخون والاصل فيه قوله سخطه وسالى من قتل موما حط فتنح ربه مومه ربه مومه  
 الى اهله الان صده هو لا خلاف في ايه اقل دما او حرا ساساما محب الله فتوبه سارل وسالى من كان من قوم  
 يسكرو بنهم مسا في ربه مومه الى اهله والباي السوم وهو ان يكون المسول معصوما على هذا سالي ان الخرفي اسلم  
 في دار الحرب فلم ياحرنا صله مسلم اردى خطا به لا حب الله عدا احطافا حلاه للسافى ما على ان السوم بدوا  
 الاسلام عدا بدرا عدا بالاسلام وهذا كراما ربه الاصل في كتاب السيريم سكر في المساله اسداء احب السافى  
 رحمه الله قوله سارل وسالى من قتل موما حط فتنح ربه مومه ربه مومه الى اهله وهذا من قتل خطا  
 فحب الله (ولما) قوله حط عليه وكراو فان كان من قوم عدو لكم وهو من قهر ربه مومه ربه مومه

والاسد لال من وجع احد هما حمل البحر بحر اسل راغرا سي الكذابه وحباده معه  
 لال كذابه لبحر وهذا حرف ايض راسي اسه سحابه وبعالي حمل البحر ركن او احب هله لانه كل  
 انه كورده او حياهه انه لسان من او احب هذا به حكم النص را حيدر الا انه لكره في سار هذا  
 المومن وحده احد هما سحابه وبعالي ذكر المومن ملكه اساول المومن من كل رحه وهو الماسم - ودارا  
 وهذا ستم بالدارا لانه مكه سواد الكرم ومن ك سوا قوم قومهم على لسان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وانى انه اؤ هذا المومن يد كروا حكم وثو سار له صدر الا انه لكره في سار حكه به وكن الباني بكر اراولو  
 حمل على او من المظالم لم يكن تكرارا فكل الحمل سله اربى او حمل مد كرا فحمل عليه بوفاس اهلل عملا  
 بها احكام عسمة الماسول من وجع اسل اربى الموب اربى الوقي جمعوا على اصل او حسه رضى الله تعالى عنه  
 انه وجع اسل لاء وعلى اصلها منه رعب السبل والموب جمعوا على قول رفر رحمه الله به وجع الموب لاء  
 وعلى هذا مخرج مسائل الرى اذارى مسلما ويرد المرنى الذي سرفع به السهم وهو مريد ما به على الزامى الذي في قول  
 ان حسه رحمه الله ان كان حظ سحله العاقلة وان كان عمدا نكرى ماله وعندهما لاسى عليه ركد اعد رفر وان  
 رى مريدا او حر به اسلم مرفوع السهم به وما به لاسى عليه عدا احتمالا لانه وعذر رفر عليه الله (وجه) قوله ان  
 النصارى انا حب التسل والفضل اما نصير مزار غواب الحيا ولا عقمه للمعقول وجع فواب الحياه فكان دمه هذا كما  
 بوجع حه م اريد ما به وهو مريد لما ان السبل لما ان السبل للمعقول لانه فعل السبل وار ظهري للمسول جواب الحيا  
 فله يدمى اعشار الله به في الوقي جمعوا ولاى حسه رضى الله عنه ان النصارى انا حب على الانسان فعله ولا فعل منه  
 سوى الرى السابق فكان الرى السابق عذر وجود روى الروح فلا من حب وجود والمحل كان معصوما في ذلك  
 اوف فكان يسمى ان حب النصارى الا انه سبط للسهم فحب الله به ولهدا لو كان مريدا او حر ساوف الرى  
 م اسلم وصا به السهم وهو مسلم انه لاسى عليه عندهما وهذا المساله حقه به لاسى حسه رضى الله عنه عليها  
 اسل وجع الرى لا عسر والدسل عليه ان باب السبد سرفع الرى في قولهم جمعوا حتى لو كان الزامى  
 مسلما وجع الرى م اريد ما به فاصاب السهم القصد وهو مريد وكل وان كان الباب باب الاحتياط وسله لو كان  
 عمو ساوف الرى م اسلم مرفوع السهم بالصد وهو مسلم لانه كل وكذلك حلال رى حسد ام احرم م اصابه  
 لاسى عليه وان رى وهو مرفوع السهم بالصد وهو مسلم لانه كل وكذلك حلال رى حسد ام احرم م اصابه  
 وجع القتل الاصل ان ما رجع الى الا لله سرفع منه اهله الثاغل وجع القتل بلا خلاف وما كان راجعا الى المحل  
 فهو على الاحتياط اسى ذكر ما بخلاف ما اذا خرج مسلما م اريد ما به وجع ما به وهو مريد ما به سدر دمه لان  
 اخرج السابق اسلف مسلما السرايه وقد سدل المحل حكما رفر فوجب اسطاع السرايه عن اسداء القتل كسدل  
 اصل حسه و يوجد هذا المعنى في مسائل اولو رى عدا فاعبه مولاه مرفوع به السهم ما به فلا ديه عليه رعله فسمه  
 لم يلاى في دل انى حسه عليه الرحمه وهل حدد على الزامى لمولى للمد فصل ما به فسمه مالى ع مرنى لاسى  
 عليه ذلك وكر العاصى في سرحه خضر الطحاوى رحمه الله قول انى يوسف مع قول حمد انه لما رى الله عند  
 صار ما به الرى في ملك مولاه فل وقوع السهم به لانه اسرف على الهلال سو حه السهم الله فوجب عليه ضمان  
 النصارى سار كما لو خرج حه م اعته مولاه ولو كان كذلك لا عظم السرايه ولا تضمن الله ولا السمه واما  
 تضمن النصارى كذا هذا وان حسه رضى الله عنه مرفوع اصله رهو اعاد وجع السبل لانه صار ما به لا مالى  
 السابق هو كمال المولى حسد (وأما) ان ما به الله به حسد اختلف احتمالا به فال او حسه رحمه الله  
 ادى بحه الله به بعض منه لانه احتاس الا بل والذهب والنصه وعندهما ساه احاس الا بل والذهب  
 راسمه الرى والعلم والحال راجحا مضه سدا مخر رضى الله تعالى عنه به روى انه قضى بالله من هذه الاحاس



يقول في جمع انواع من غير فصل من ان الواجب الكل على واحد (و و) انه عليه  
 لغيره السراجل من كل من عهد الف با (ر ر ن) ان عمرو بن امية السمرى قتل مائة  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمما دبره حرر مصلوب ومن اخرج من ماله انه قال في سبنا انو بكر  
 رسد امر حتى انه قال في سبنا في الله صلى الله عليه وسلم لا تكذب ركدا رى من امر مسعود حتى انه  
 عا قال في اهل الكتاب من دله الملائكة ولا رحوط كمال الله بعد كمال حال التسليم فما رجع الى  
 احكام الله سارحي اندكوز انحر به العسمة وقد رددت سبنا الكبر بوزن احكام ادب (واما) سار  
 من حب سبنا الله فله عيب على التسايل لا ريب الوحوط هو الفصل انه رددت البابل بم (الله)  
 الواجب على البابل من ان مع حب عليه في ماله مع حب سبنا الله رجعت عه العاقلة معضه نظر في العاقل اذا  
 كان به فيه ركن دله رحت سبنا السراجل الخطا اوسه العمد سبنا العاقل وما فلا فلا يعمل الصلح لان بدل  
 الصلح ما واجب البابل بعد الصلح ولا الافراد لها واجب بالافراد البابل لا بالتل الافراد تخفى حبه لا في حق  
 به فلا يصدق في حق العاقلة حتى لا يصدق اعتقوا ولا العمدان قتل اسما باحط لان الواجب سبنا السراجل البذل لا  
 التدا واقتدا بحاجتها المولى لا سبنا السراجل لا العمدان بل الاب اسه عمد الا لها راب وحب البابل فلم رحت  
 ماقتل الخطا اسه العمد رددت الا السراجل من العاقلة الخطا وسه العمد على طرفي الحبس على الحافط  
 رالعامل لا سبنا الحبس رددت روى سه عليه الصلح السلام انه قال لا يعمل العاقلة عمد ولا عدا ولا صلحا  
 ولا اعرا ولا ما رارس الموصحة رددت معنى قوله سبنا الصلح السلام ولا سبنا ان المراد منه العمد الممول رهو  
 اسه فله مولاه وهو ما رددت من الكسب لا العمد البابل لا له لو كان كذلك لكان من حق الكلام ان سول  
 لا سبنا العاقلة عدا من العرب بول عيب عن فلا ا كان فلا فلا ولا عيب فلا ما اذا كان فلا منسولا كذا  
 و الا صمى سم الوحوط على البابل فيما سبنا العاقلة قول فانه المسامح وقال بسم كل الله في هذا النوع  
 مح على الكل اسدا البابل رالعاقلة سمعنا التصحيح هو الاول لوله سبنا به وعلى من قبل مواسا حط فحرر  
 ربه مومر به سبنا الى اقله ومعا فله حرر ولو دود هذا الخطا البابل لا للعاقلة بل ان الوحوط على البابل ولا  
 كذا ان سبنا الوحوط هو الفصل ربه وجد من التابل لامن العاقلة فكان الوحوط عليه لا على العاقلة راعا العاقلة  
 سبنا دله راحه سبنا سم دخول البابل مع العاقلة في الحمل مدها وقال السامي رحمه الله البابل لا يدخل معهم بل  
 سبنا العاقلة الكل ون البابل وقال ابو بكر الاصم سبنا البابل دون العاقلة لا له لا يجوز ان الواحد احد دله  
 ر قال اسه سبنا به وعلى لا تكسب كل سبنا الاسما وقال حلب عظمه ولا رددت رددت رددت رددت  
 سبنا العاقلة حيان الاموال لا ما رددت نصف عسر الله كذا عدا (ولما) انه عليه الصلح السلام في البابل على  
 ربه الصار به وكذا في سبنا عمر رضى الله عنه الله على العاقلة يحضر من الصلح رضى الله عنهم من عسر بكر  
 راما لا به السراجل به فبول عو حبا لى فلم ان الحمل على العاقلة احد به سبنا حط البابل واجب على راقله  
 رددت بخطا فددت رددت رددت سبنا ولا البابل اسس نظر عسر به فكانه كالمشارك له في السراجل ولا ان  
 الله مال كذا و ام الكل السراجل احتاف به فسار كذا العاقلة في الحمل يحسها و رددت سبنا حط البابل لا حط  
 و مهادن حيان المال لان حيان المال لا يكره عاد فلا سبنا الحاجة الى الحبس رددت نصف عسر الله به حكمة حك  
 حيان الاموال (واما) الكلام مع السامي رحمه الله فوجه قوله انه عليه السلام في البابل لا يدخل به البابل  
 و اناسول نعم لى ممولوا بالنصر رددت و لك على البابل رحت فكان اولى بالتحمل سم الكلام في العاقلة  
 موضع احد هما في سبنا العاقلة هم و اناسول سبنا البابل رددت سبنا العاقلة في الله (اما) الاول فالتابل  
 لا حلو اما ان كان حر الاصل اما ان كان معسا و اما ان كان مولى الموالا فان كان حر الاصل فطافه اهل دونه ان كان



من اهل الدوان وهم المأذون من الرجل الاحراز الثالث العاقل موحد من طائفتهم رجا احدا عند السامعي حمدا  
 اقلته فله من النسب والصحيح واولا لاجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك به روى عن ابراهيم اسحق رحمه  
 الله قال كان ابناء علي السائل فلما رجع سعد بن امرئ رضي الله عنه الدار من حمله على اهل الدوان وروى  
 فصي عليه السلام والمأذون على العاقل من النسب لم يكن حاله ان فكيف يسل قول سعد بن امرئ رضي الله  
 عنه على عائته فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحوار لو كان سعد بن امرئ رضي الله عنه فعل ذلك وحده لكان  
 حب حمل فعله على ربه لا خلاف فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف ركان فعله محض من الصحابة رضي الله  
 عنهم ولا طعن من عموم الصحابة رضي الله عنهم بحاقه فعله عليه الصابر والسلام فدل انهم قسوا انه كان معذرا  
 بالنصر واذا صار النصر من رماهم الدوان ملوا العمل الى الدوان ولا يحق مخالفة هذا لان التحليل من العاقل  
 للناصر وقيل رجع الدوان كان الناصر بالميل له بعد الوضوح صار الناصر بالدوان فصار عاقل الرجل اهل بوابه  
 ولا تؤخذ من النساء والصبيان والمخاض والفرق لا لهم لسوا من اهل السر ولا هذا الصانع صفة عاقل  
 والصبيان والمخاض والمأذون لسوا من اهل التبرع وان لم يكن له بواب فاعفته سلبه من السلطان استعصارهم ران  
 كان القابل ميسرا ومولى الموالا فاعفته مولا وفيه مولا لتوليه عليه الصلاة والسلام مولى النجوم منهم ثم فله المولى  
 الاعلى فله الم ملك من اهل الدوان فكما قاله مولا ولا ان استعصار مولا رسلته فكما قاله هذا اما كان  
 للناظر اياه وما لم يكن له فعل كالسطر اخرى او الذي ادى اسم فاعفته من المال في ظاهره وروى عنه  
 عن ابن حنبل رضي الله عنه انه حب الله به عليه من ماله لا على من المال وجه هذه الرواية ان الاصل هو الوجوب  
 من المال لان الخيانة ردت بعد رما الاخذ من العاقل طر من العمل له لم يكن له ما في الامر فله حكم  
 الاصل وجه ظاهره ان ربه ان الوجوب على العاقل لم يكن التناصر الم يكن له ما في الامر فله حكم  
 و من المال ما لم يكن ذلك فاعفته (واما) بان مداز ما جعله العاقل من الله ولا موجد من كل واحد منهم الا لانه  
 رهم او اوار بعد رما ولا راد على ذلك لان الاخذ من سبى رجه السلبه والتبرع حسابا على السائل ولا يحق التعلل  
 عليهم بارى ومحوران سعى عن هذا القدر اكدى العاقل كبره من قلب العاقل حتى اصاب الرجل اكره من  
 ذلك نعم بهم اقرب السائل اليهم من التمسوا كانوا من اهل الدوان الا ولا مصر سلبهم ربح حل السائل مع  
 العاقل ويكون فيما به دى كاحد لان العاقل سحله وحده وحده من رما ما وجب عليه فكان هو اولى ما جعل  
 (اما) بان كفته وجوب الله به سول لا خلاف في انه الخفاء بحسب موحد على العاقل في رتب سبى لاجماع  
 الصحابة رضي الله عنهم على ذلك فانه روى ان سعد بن امرئ رضي الله عنه فصي بذلك محض من الصحابة رضي الله  
 عنهم لم يزل انه حاله احد فكر ان احداوة خدمه بلا سطا ان كان التابل من اهل الدوان لا ولم في كل سنة  
 عطيه من سحل العاقل للاب في سنة واحد به خذ الكل في سنة واحد وان ما حرب ما حرق الا احد وان  
 يكن من اهل الدوان بوحده ومن سلبه من السبى بلا سب ولا خلاف ان الله بالافرار القتل لهما  
 محسب ماله في بلا سبى لان الافرار بالتل احراز ربه خوداتل ربه بوحب حمامه حذر سحله العاقل الا انه  
 لا تصد على العاقل فحب موحد ماله واحل في سبه العمد والعمد الذي حله سبه وهو الاب اقل  
 انه عدا فل انما رما حمدا انه ابا حرم حقا في لاس سب الا ان دمه العمد سحله العاقل ودينه العمد  
 مال الاب وقال السامعي رحمه الله به انهم كد به العمد محبلا وجه قوله ان سب الوجوب رحت  
 حلا فحب الله حلا ان الحكم سب سبى وفي السب هو الاصل الا ان احل في الحب سب معد ولا نه عن  
 الاصل لاجماع الصحابة رضي الله عنهم او سب معدولا التحمف على السائل حتى يحمل عنه العاقل والعاقل سب  
 العمد ولهذا وجب ماله لا على العاقل (ولسا) ان رحت الله هم صرف الاصل الكتاب المر وهو له

سار له وسألى من قتل موما حطاً فحرقه مومه وده مساهه الى اهله والنص ان رد بلفظ الخصال الكر سر  
ملحق به الا انه عمل في شأن القدر والوصف من غلبه الصلا والسلام قدر الله به سوله عليه الصلا والسلام في  
النفس المومه ما به من الابل ودان الوصف وهو الا حلق بها اجماع الصحابه رضي الله عنهم فمضت بعد ان عمر رضي  
الله عنه بحضرتهم فصار الا حلق رصفه الكل ذبه وحب بالنص وقوله ذبه الخطا وحب طهر من التحسف والعامد  
سبحى العلفط فلما ورد غلبه سلمه من وحيه أحد هما مات ذبه معطفه والباي بالانحاف في ماله والخاس  
لا سحى العلفط من جميع الوحو وكذلك كل حر من الله به سحله العافله او حب في مال الغالب فذلك الحر  
محب في لا بسس كالسر هاد افلوا رجلا حطاً اوسه عمده حى وحب عليهم ذبه واحد فلفظه كل واحد منهم  
تتجمل عر هافى لا بسس وكذلك السر اذ افلوا رجلا واحد ثم اتوا حى وحب عليهم ذبه واحد في ما لم يح  
على كل واحد منهم عر هافى لا بسس لان الواجب على كل واحد منهم حر من ذبه موحله في لا بسس  
فكان ما حلق الله ناحل لكل حر من احرامها اذ الحرق لا تخالف الكل في وصفه ولا خلاف في ان بذل الصلح  
عن دم الممدح في ماله حالاً لا ينفك الحب والنيل واعما وحب الممدح لا ساحل الا بالشرط كس المسع ومحو ذلك  
وكذلك العمد اذ قتل اسماً حطاً واحار المولى القدا محب القدا حالاً لان القدا لم يحس بالقتل بذلاً من السبل واعما  
وحب بذلاً عن دفع العمد والممدود دفع خلافه فكذلك بذله والله سبحانه وسألى أعلم هذا اذا كان الغالب حراً  
والمعول حراً فاما اذا كان الغالب حراً والمعول عبداً فالمعول لا يحل الا حلقاً اما ان كان عبداً حسي (واما) ان كان  
عبد النابل فان كان عبداً حسي فمعلق بهذا السبل حكما كان احدهما وحب التسليم والكلام في القصة في مواضع في  
بيان مقدار الواجب منها وفي بيان من يحب عليه وفي بيان من سحله وفي بيان كفه الوحو اما الاول فالممد  
لا يحلوا اما ان كان فليل القصة (واما) ان كان كسر القصة فان كان فليل القصة ما كان فممه اقل من عر آلاف رجم  
محب فممه بالنه ما لم يلغ بالاجماع وان كاتب فممه عر آلاف اوا كبر اخلف فممه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
محب عر آلاف الا عر وروى عن ابي يوسف في عر رواه الاصول انه يحب فممه العمة ما لم يلغ وهو قول  
السافعي رحمهما الله والمسألة محمله بين الصحابه رضي الله عنهم روى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه من مدهسا  
وروى عن سبدا عيان وسبدا على رضي الله تعالى عنهم من مدهسا والحاصل ان المداخي وما لوجود مسمى  
الا كنهه والماله فممه وكل واحد منهما مضمون بالميل والقصة حاله الا هو ادو بالنيل فوب النفس جميعا ولا وجه  
الى انحاف الصمان بما له كل واحد منهما على الافراد فلا بد من انحافه ما له احدهما واهدارا لا حرقه الكلام  
في الرحيح ودعى السافعي رحمه الله الرحيح من وحيه احدهما ان الواحصال ومما له المال بالمال اولى من مما له  
المال بالآدمي لان الاصل في ضمان العمد ان الوارد على حى العمدان يكون ممدحاً بالميل ولا مما له من المال والا دى  
فكان انحافه بما له المال موافقاً للاصل فكان اولى والباي ان الصمان وحب حتماً للمدح وحب في المادح طهر من  
الحق وفي انحاف الصمان بما له الماله حرقه حى القوب عليه من كل رجه (ولنا) النص ودلالة الاجماع والمعول اما  
النص فتوله سار له وسألى من قتل موما حطاً فحرقه مومه وده مساهه الى اهله وهذا من قبل حطاً فحرق  
الله والله ضمان الدم وضمان الدم لا يراد على عر آلاف بالاجماع (واما) دلالة الاجماع فهو اما اجتماع على انه  
لوازم على نفسه بالتقصص يصح وان كده المولى لولا ان الرحيح لم يلى الا كنهه لما صح لانه يكون افراره اهدارا  
لمال المولى فصد من عر رضاه وانه لا غلب ذلك (واما) المعول من وحيه احدهما ان الا كنهه فممه اصل والماله  
عارض وسع والعارض لا عارض الاصل والسبع لا عارض السبع ودليل اصابه الا كنهه من وجود احدها  
انه كان حلق خلق آدمى من مده وصف الماله عارض الزق والباي ان فام الماله فممه لا كنهه وجود او هاء  
لا على القلب والمالب ان المأل حلق وفاه للنفس والنفس ما حلق وفاه للمال فكاتب الا كنهه فممه اصلاً ووجوداً

وما رخصا واثنى ان حرمة الاى فوق حرمة المال لان حرمة المال لغيره وحرمة الاى لغيره فكان اعتبار  
 النسبة واهدار المال الى من القلب الا انه عصى الله عن دينه الخ لكون الكفر معصيا في احكامه واطهار الشرف  
 الخ به رخصا والتعصيان بالشرف بوجها قال ابن مسعود رضي الله عنه معص من دينه الخ رخصا في ايامه واطهار  
 انه هل ذلك ساءا بعد عليه الصلاة والسلام من باب المبالاة لان هذا ادى الى حرمانه من حرامه كقبيح  
 الشرف والمهرى الكناح فوله المال ليس مثل لادى فلان لم يكن لغيره الا ادى وجهه المال لم يحمل مثله لانه  
 امكان ان يحاط به واصل له من كل جهة وهو النفس ما عدا رخصا من كل وجهه واهدار المال من وجهه اولى من  
 الاهدان وقوله الخ في المال ابلغ فلان ليس له اهدار الاى ومعها الخ الخ لا ادى القاب اولى من اهدار المال  
 المالك وان كان الله ما كركم في رخصا رخصا بالنوى فيكون لغيره وفيها الخ لكون رخصا رخصا  
 من الاى وهو المدوحه ما لا ادى لغيره فكل ما قلنا اولى ولو كان المقول انه فان كان فله النسبة ان كان  
 فيها اقل من خمسة آلاف ففيه مضمونه عدد فيها النسبة ما لم يكن ان كان كسر النسبة ان كان فيها خمسة  
 آلاف او اكثر بحسب خمسة آلاف الا عسر عددا في خمسة وحمد جميعا الله وعلى رواه ابن يوسف رحمه الله  
 فهو قول السامعي رحمه الله صلح الله ما لم يكن والكلام في الامه كالكلام في المدوحا معص منها عسر كما معص  
 من دينه المدران احتياقي قدر الدل لان هذا دينه الدل لان هذا دينه كماله في الامه معص في العبد بخلاف ما اذا قطع  
 يد عسر يد نصيب خمسة على خمسة آلاف اى بحسب خمسة آلاف الا خمسة لان الواجب هناك ليس بدينه كماله بل  
 هو معص الله لان الدينه نصف ونصف ما يحجب الكل والواحد الاى ليس معص دينه انه كماله بل هو  
 دينه كماله في دينه كماله الاى (واما) فان من بحسب عليه ومن سحطها فيها يحجب على المال لو حودس  
 الوحوب منه وهو الفل وسحطها العاقل في قولها وعلى رواه ابن يوسف وهو قول السامعي رحمه الله بحسب في مال  
 الفل هذا على الاصل الذي ذكرنا ان عدها صان العبد عاقله النفس وصان النفس سحطها العاقله وكذا  
 الخ وعبد السامعي عاقله المال وصان المال لا سحطها العاقله بل يكون في مال المثل كحما سائر الاموال  
 وروى عن ابن يوسف في كسر النسبة ان مد عسر آلاف سحطها العاقله لان ذلك العبد يحجب عاقله النفس وما  
 زاد عليها لا سحطها لانه يحجب عاقله المال (واما) كسبه وحب النسبة على العاقله عدا ودر ما سحط كل واحد  
 منهم فساد كذا في دينه الخ من عداوب الله تعالى اعلم الناس وحب الكفار لموم قوله سائر وبما ومن  
 فل موما حطت حرمة موم من عر فصل من الخ والمدونه على الموقى ولو كان الموقى مد انسان او ام  
 ولد او مكاتبه حكمه حكم النفس في جميع ما وصل وان كان عدا الفل حبا له المولى عليه هدر وكذا لو كان مد رة او ام  
 ولد لان النسبة لو وحب لوجه له عليه وهذا المسموع وان كان مكاتبه حبا له المولى عليه لا رمة وعلى المولى فسمه في  
 لا بسين لان المكاتب فيما رجع الى كسبه وارس حاسه حر فكان كسبه وارسه له فالحا به عليه من المولى  
 والا حسي سوا ولا سحطها العاقله بل يكون على ماله لقوله عليه الصلاة والسلام لا سحطها العاقله عدا ولا عدا  
 والمكاتب عدا ما عدا ما في عليه درهم لان المكاتب على ماله مولاة واعا حسي حبا به بعد الكسبه والعدا ما  
 بنهما عرا ما في حق العاقله ولهذا لا سحطها العاقله الاعراف لان اقرار المرفعه في حبه لا في حق غيره وكذلك  
 حبا له المولى على رخصا المكاتب وعلى ماله لا رمة لاد كونا انه احق بكسبه من المولى والمولى كالا حسي به  
 وكذا اذا كان مادونا مدونا فعلى المولى فسمه لثقل حق العرا رمة والمثل اقل على حهم فحب عليه  
 فسمه ويكون في ماله النص ويكون حاله لانه صان الاى المال هذا اذا كان الفل حرا والموقى عدا  
 فاما اذا كان الفل عدا والموقى حرا فالمر الموقى لا يحلوس ان يحسب احدا او يكون ولي العدا فان كان  
 احدا فالعبد الفل لا يحلوس ان يكون ما او مدرا او ام ولد او مكاتب فان كان فلما دفع ادا طر حبا له الا

حقا لمولى انشا فلا بد من بيان ما طر به هذا احده وسال حقه احده وسال منه الحق ريبا  
 منه به ابوى حر امسا وسال حقه احدا ريبا منه انشا اراح عبد الاحد اما الاول فهد  
 الحده بغير السبه وافرار المولى وعلم القاضي ولا طه افرار المدحه را كان او ما ولا ان المدح بالان  
 لبحار ما كان من دل اسجار بالافرار لحاله من اسجار وا لم يصح افرار لا يوجد له في الحل لا بعد  
 اعطاء لان موجب افرار لا لمزده راسا مولا فكان هذا افرار اعلى المولى حتى لو صدقه المولى صح افرار  
 وكذلك وافر مد العاقبة كان حتى في حال الرق لا في سلبه بد كما قال هذا افرار لمولى المولى الا ترى لو صدقه  
 المولى افرار له اعنه وهو يعلم بحاله فعلى المولى قيمه وامه سجنه وعلى اعلم واما حكم هذا اخاه فوجوب مع  
 العبدانى ولي اخاه الا ان حار المولى التداء عدا رول السامى رحمه الله حكما على الارس فيه المدساع فيه  
 وسوى الارس من سبه فان فصل منه سى وتعمل للمولى ان ذهب سبه الارس سبع مائة من حد العاق وللمولى  
 ان يستخلصه و سدى الارس من مال آخر (وجه) قوله ان الاصل وحيال اخاه انه عيب على اخى راواحب  
 على الانسان اما ان يكون في ماله او يحتمل العاقبه عند الامال له ولا فله بعدد الاغاب عليه فحجب فيه  
 باع فيه كدس الاستهلاك في الاموال (ولنا) اجماع الصحابه رضى الله عنهم فهدروى عن سبدا على وس  
 عدا نهم عن عاص رضى الله عنهما من مذهبنا عن حصص من الصحابه رضى الله عنهم ولم يعمل الا سكار عليهم من احد  
 منهم فكان اجماعهم والقاس له مازحه الا اجماع ر الاستهلاك واما الاموال عيب على العبد على  
 ما عرف واما صدقه هذا الحكم فبصرفه والمدواحب الدفع على سبيل النقص كسبه فيه المد او فلب وعبد  
 احجار المولى انشا ينقل الحق من الدفع الى انشا سوا كان الخفى عليه واحد او ا كره عرايه ان كان واحد دفع اليه  
 ونسبه كنه ملوكا له وان كانوا جماعة بدفع اليهم رك مسوما منهم على قدر اوس حاسبهم رسوا كان على العبد  
 وبالحا اولى لم يكن وبيان هذه المسائل امام العبد الخافى قبل احجار القدا ظل حتى حتى عليه احصا  
 لان الواحب مع العبد سبيل طر من النقص وذلك لا مقصور بعد هلاله العبد فبسط الحق اصلا وراسا وهذا يدل  
 على ان قول من سول حكم هذا اخاه بغير المولى من الدفع القدا ليس سبدا لا ملوكا كذلك تفسر انشا عند  
 هلك العبد لم سطل حتى الخفى عليه اصلا على ما هو الاصل والخبر سبدا اذ هلك احدهما انه سبدا عليه  
 الاخر ولو مات بعد احجار التداء لا يراوب المد لا يملك احجار القدا فهداسل الحق من ربه الى دمه المولى فلا  
 جعل السوط يترك المد بعد ذلك ولو كانت فيه العدا قبل من الله فليس على المولى الا الدفع لان وجوب الدفع  
 حكمه هذا الحاله بنسب اجماع الصحابه رضى الله عنهم ولم يفتلوا من قبل السبه وكسرها فلو حتى المد على جماعة  
 من سبدا المولى دفعه اليهم لان على حتى الخفى عليه الاول لا مع حتى الثانى والثالث لان ملك المولى لما لم يسمع العلوق  
 فحق اولى لا به دونه وادفعه اليهم كان مسوما منهم بالخصص قدر اوس حاسبهم من حصصه كل واحد منهم من  
 امسوس عن الغاب فتقدر سدر القاب ران سبدا امسب المد وعمر الحانات بكمال اوسها ولو ارا المولى ان  
 يدفع من العبد الى بعضهم مقدار ما سبدا من حصصه وهدى بعض احباب له ذلك بخلاف ما اكان النسل واحدا وله  
 ولان راد المولى دفع العبدانى احدهما والقدا الى الآخر انه ليس له ذلك لان اخاه هناك واحده ولها حكم واحد  
 وهو وجوب الدفع على النقص وعدا احجار القدا روجوب التداء على النقص ولا تخور ان جمع في حياه واحده من  
 حكمه حله بخلاف ما لا حتى على جماعة لان اخاه هناك ممد راجار الدفع والتداء في كل واحد منهما  
 والدفع في النقص والتداء في النقص لا يكون جمعا حكمت بمقتضى حياه واحد فهو القرو ولو قبل اسما ونا عن  
 آخره احجار الدفع دفعه اليها الا بالعلق حينها بالعدا لا ما وان احجار القدا قدى عن كل حياه ناسبا وكذلك  
 اسبدا اسما ناسبا حله انه ان مع العبد اليهم كان مسوما منهم على قدر حاسبهم وان احجار التداء قدى عن الكل

ما رويها ولو قبل المدبر حله وعلى المصدق من الدفع والتقدير ولا سئل الدرس عند الوفاء له لان  
 موجب الحياه وجوب الدفع وسئل الدرس دفعه المصدق مع من الدفع الا انه يدفعه من لا يملك الدرس فان دفعه بالدفع ساع  
 المصدق الدرس لا يملكه في دفعه المصدق الحياه مع الا ان سئل المصدق المولى لمعه رضى عن العرما  
 وان احراز الدفع الى اولها الحياه دفعه المصالح لاجل العرما في دفعه واماندى بالدفع لا يملك الدرس لان دفعه رعايه  
 الحياه حتى اولها الحياه بالدفع المصالح حتى انتخاب الدرس بالمصالح ولو دفعه الدرس فمعه لفضل حتى اولها الحياه  
 في الدفع لا يملكه المصالح به ملكه المصالح في ذلك حتى بالدفع وفائد الدفع الى اولها الحياه ثم المصالح حتى ان سئل المصالح حتى  
 استخلاص المصدق والتقدير لان الناس اعراضا في الاعان فما اصبح فان قيل حتى من من المصدق كان افضل لا ولا  
 الحياه لان المصدق على ملككم لسروره ملككم بالدفع المصالح وان دفعه المصالح ما حرمانى الى ما بعد المصالح كما  
 لو سئل على ملك المولى الاول لا يصح المولى لا صحاح الدرس دفعه المصدق الى اولها الحياه ما استحقاها او الناس  
 ان يصح (وجه) الناس ان الدفع المصالح على ملكهم بعد سئل الدرس دفعه فصار كانه دفعه منهم ولو دفعه منهم لمصالح  
 كذا هذا (وجه) الاستحقاق ان الدفع واجب عليه لما دفعه من رعايه المصالح ما سئل ومن فعل ما ربح عليه  
 لا يسمي لو حصر العرما او لا دفع المولى المصدق فعل ذلك صرا من القاصي سطر ان كان عالما بالحياه صار محاربا  
 للدعا ولومه الارس وان كان غير عالم بالحياه فعليه الاقل من دفعه المصدق ومن الارس وهو الدنه وان كان ربيع الى  
 القاصي فان كان القاصي عالما بالحياه فانه لا يبيع المصدق الدرس لان دفعه لاطال حتى اولها الحياه فلا يملك ذلك وان  
 يكن عالما بالحياه فدفعه المصالح به فانه لا يبيع المصدق الدرس لان دفعه لاطال حتى اولها الحياه فلا يملك ذلك وان  
 حتى اولها الحياه لا يملكه المصالح به رضى فصار كانه ماب وهذا لا لا سئل الى يصح القاصي لا يملكها  
 يصحها من ولا يملكه المصدق ولا سئل الى دفع المصالح دفعه المصالح دفعه المصالح دفعه المصالح دفعه المصالح دفعه المصالح  
 فتعذر القول بالتسليم فصار كانه ماب ولو مات لسئل حتى اولها الحياه احبلا كذا هذا والله سبحانه وصلى وسلم  
 قبل المصدق حتى قبل الدفع فان كان القاصي حرا ماخذ المولى فمعه دفعه المصالح الى ولي الحياه ان كان واحدا وان كان  
 جماعه يدفعها اليهم على قدر حقوقهم لان المصالح به المصدق فمعه دفعه المصالح الى ولي الحياه ان كان واحدا وان كان  
 لسرفى ملك المصالح لا يصح محتار المصدق ولو سرفى المصدق فمعه دفعه المصالح الى ولي الحياه ان كان واحدا وان كان  
 المصالح به ارم او دماه من كاتب قبل الارس فلا فائدة في التحجير وكذلك ان كاتب قبل من الارس أو كنه مفعلاه  
 محاربا الاقل لا محاله خلاف المصدق وان كان قبل المصالح به رعايه الاعان وكذلك ان قبله عبد احى  
 حرمولا من الدفع والتقدير ودفعه المصدق المصالح ان المولى ماخذ المصالح ودفعه المصالح الى ولي الحياه ان كان واحدا وان كان  
 القاصي الى مولى المصدق المصالح حرمولا المصدق المصالح من الدفع والتقدير حتى لو سرفى المصدق فمعه دفعه المصالح الى ولي الحياه ان كان واحدا وان كان  
 يصير محاربا للتقدير لان المصالح به المصالح فمعه دفعه المصالح الى ولي الحياه ان كان واحدا وان كان  
 سئل في العبد القاصي من الدفع والتقدير لان سئل حتى رضى الحياه بالمصدق المولى كالا حتى فصار كان عبد احى  
 قبل المصدق حتى وهما له من الدفع والتقدير فمعه المصالح كذا هذا وكذلك لو قبل عند رجلا حيا وقبله  
 لمولا هذا المصدق المولى من دفعه وفدا باسمه المصدق فمعه دفعه المصالح الى ولي الحياه ان كان واحدا وان كان  
 رجلا آخر حيا من المصدق المصالح من الدفع والتقدير وان احراز التقدير حتى بالدفع والامه وان احراز  
 الدفع صرفه اولها قبل العبد الدنه او اولها دفعه المصالح به المصالح كالا حتى فصار كان عبد احى  
 قبل رجلا حيا ولو كاتب فمعه المصالح ما كان المصالح به المصالح على احد عشر مسمما منهم لا ولا قبل المصالح به  
 اسمهم لا ولا قبل المصالح فان قطع عدا حتى يد المصالح حتى او دفعه المصالح به المصالح على احد عشر مسمما منهم لا ولا قبل المصالح به  
 او اتى او الحارح من الدفع والتقدير فان دفعه المصالح به المصالح على احد عشر مسمما منهم لا ولا قبل المصالح به

سا دفع عند المنطوع مع العمد الفاطم او مع ارس بدعد للمنطوع وان سادى عن الحمايه بالارس لان العمد  
 المنطوع كان واحداً الدفع بجميع احراره وارسل بد بدل حره وكذا العمد يدفع فاه مقام بد فكان واحداً  
 الدفع الا ان يحار القدا فكل الحق من العمد الى الارسل ولو كسب العمد الخافى كسا او كان الخافى امه فولد بد  
 الحمايه فاحار المولى الدفع لم يدفع الكسب ولا الولد بخلاف الارسل انه يدفع والقرى ان الارسل بدل حر كان  
 واحداً الدفع وحكم البدل حكم المبدل بخلاف الكسب والولد ولو قطعت بد العمد فاحد المولى الارسل ثم احلف  
 المولى وولى الحمايه فادعى المولى ان القطع كان قبل حياسه وان الارسل سالم له واى ولى الحمايه انه كان بعدها وانه  
 مسحق الدفع مع العمد فالتولى قول المولى لان الارسل ملك المولى كالعبد لانه بدل ملكه فولى الحمايه بدعى عليه وجوب  
 ثلث مال هو ملكه منه وهو سكر فكان القول قوله مع يسه ولو قطعت بدعد او قسم عنه واحد المولى الارسل ثم  
 حيايه فان سا المولى احار القدا وان سا دفع العمد كذلك فاقصا وسلم له ما كان احده من الارسل لان  
 وجوب الدفع بسبب الحمايه وهو كان عدا حيايه فاقصا بخلاف ما اذا قطعت بد عدا الحمايه انه يدفع مع ارس البدلان  
 العمد وبسبب الحمايه عليه كان راحب الدفع بجميع احراره والارس بدل الحر فحب دفعه مع العمد ولو قبل قتلا خطا  
 ثم قطعت بد ثم قبل قتلا آخر خطا فارس بد سلم لولى الحمايه الاولى لان حبه كان مسلما بجميع احراره وبسبب  
 الحمايه والارس بدل الحر فقوم مقامه وسلم له فاما حق الثاني فلم يعلق بالخرء لانه امه وبسبب الحمايه ثم يدفع العمد  
 فكون من ولى الحمايه على نفسه وسابى حرا لان موضوع المسئله فيما اذا كانت فيه العمد الف درهم فقول  
 حتى ولى كل حياه في عشرين ألف وقد اسوى ولى الحمايه الاولى من حبه حياه فحمل كل حياه  
 سبها فكون كل العمد ارس سبها حتى كل واحد منهما في عشرين وهذا حد ولى الحمايه الاولى من حبه حياه  
 أو من حبه في نفسه عشرين سبها ولم يحد ولى الحمايه بالناسه سابى حبه في عشرين حرام من العمد وان احار القدا  
 فدعى عن كل واحد من الحمايه عشرين ألف لان ذلك ارسها ولو سح اسما موخه وفيه الف رزم ثم قتل آخر  
 وفيه الفان فان احار القدا فدعى عن كل واحد من الحمايه ارسها وان احار الدفع دفعه معسوما سبها على احد  
 وعشرين سبها سبهم لصاحب الموجهه وعشرين لولى القتل لما ذكرنا ان فيه العمد بينهما على قدر يعلق حتى كل  
 واحد منهما وصاحب الموجهه حبه في حياهه وحتى ولى الفصل في عشرين ألف فحمل كل حياه سبها فكون  
 السببه على احد وعشرين وما حذب من ربا فالسببه للعمد وان زاد على السببه انما يصاها بالاصل وادان سب  
 السببه في الاصل بتبقى النصفه وكذلك لو قتل اسما خطا وفيه الف السبب الثاني ثم على بعد الفصل قبل السببه  
 ثم سح اسما موخه كانت السببه بينهما على احد وعشرين وما حذب منه من النصفان فهو على السببه انما يصاها  
 وانه سبها ثم على اعلم ولو حتى حياهه هذا المولى ثم حتى حياهه اخرى حرا المولى من الدفع والتدنا لانه لما  
 فدعى فظهر العمد عن الحمايه وصار كما لم يكن فادعى بد ذلك فبد حياهه مسدا فبدت بالحكم وهو الدفع او  
 التدنا بخلاف ما اذا حياى ثم حتى حياهه اخرى قبل احبار القدا انه يدفع اليها جميعا او سدى لانه لما بعد الاول  
 حتى حياى سابى كل واحد منهما على العمد فدفع اليها او هدى ولو قبل العمد حلالا وله ولان دفعه المولى  
 الى أحدهما قبل عند رحلا آخر ثم حصر واهل للدفع عدا دفع نصف العمد الى ولى الفصل الثاني او نصف  
 الله واما النصف الآخر فهو مازد على المولى من الدفع الى ولى الحمايه بالناسه ولى الحمايه الاولى الذى لم يدفع اليه  
 (اما) وجوب دفع نصف العمد على المدفع اليه الى ولى الفصل الثاني او القدا فلا يملك نصف العمد بالدفع  
 فحرق حياهه الدفع والقدا (واما) وجوب رد نصف العمد الى المولى فلا يحدده بمرحق فقله رده لثوبه  
 عليه الفصل والسلام على الدماء حذب حتى رد ولا يحرق المولى في النصف من الدفع الى ولى الحمايه وس التداء  
 لان وبسبب الحمايه الاولى كان كل العمد على ملكه وبسبب وجود الناسه كان يصفه على ملكه فهو جوب الدفع او القدا

في ظاهر الزوايه وذكر الطحاوي قول جند مع قول أبي حنيفة في حوار الاحبار وقال الآن عند حمد ادنيه  
 يكون في عين المدلولي الخافيه فيه فيها المولى لولي احبانه وهكذا روى عن أبي يوسف (وجه) قوله  
 أن الحكم الاصل في هذه الحياه هو لزوم الدفع وعند الاحبار مثل ان الله بعد الاحبار شرط السلامه  
 لا سلام مع الاعسار فلا يعلل بها في حق المدعي واحب المدفع ولا في حقه رحمه الله ان الرعيه ما لا وهو  
 وجوب الدفع لكن السرع رخص له التدا عند الاحبار والاعسار لا يمنع حقه الاحتار لانه لا مدح في الاخله  
 واؤلايه وقد رخص فلا احتار مطلقا عن شرط السلامه فلا يجوز عيبه الطلق الا بدليل (واما) الدلاله في ان  
 يصرف المولى في المدعيه صرفه سبب الدفع او بدل على امسالة المد مع العلم بالحياه فكل صرف وجوب الدفع  
 او بدل على امسالة المد مع العلم بالحياه يكون احتارا للدا لان حق المحمي عليه معلون والمدع هو حق المدفع وفي  
 سبب الدفع وجوب حقه والظاهر ان المولى لا يرضى شوب حقه مع العلم بذلك الا باسم مقامه وهو انما  
 فكان اقامه عليه احتارا للدا وعلى هذا الاصل يخرج المسائل اذ اذاع المدعي ما ما وهو علم بالحياه صار  
 حيارا لانه يصرف من مل للمدفع وجوب الدفع وكذا اذا ذاع شرط حيار المسري اذ اذاع على اصلها فلا سكل  
 لان المسع دخل في ملك المسمى (واما) على اصل ان حقه فلا ان حيار المسري ان كان مع دخول المسع  
 في ملكه فلا سبب رواه عن ملك النابع وهذا يكتي دلالة الاحتار لانه سبب الدفع ولو ذاع على انه لا حيار  
 مصحح من الحيار من مسمى المدع كان حيارا لان السع اتم قبل الدفع ولو قص السع لم يكن حيارا لان الملك  
 لم يزل فلم يبق الدفع ولو عرض المدعي على السع لم يكن ذلك احتارا عندنا من التلايه رحمه الله وقال في رفرجه  
 انه يكون احتارا (وجه) قوله ان العرض على السع دليل اسفاه الملك الا يرى ان المسري شرط الحيار اذا  
 عرض المسمى على السع ظل احتار فكان دليل امسالة المدعيه وذلك دليل احتار انما لنا (ولما)  
 ان العرض على السع لا يوجب روال الملك حار وجوب الدفع وليس دليل امسالة المدع اصلا هو دليل  
 الاخراج من الملك فلا يصلح دليل احتار انما ولو ذاع بما فسدا لم يكن حيارا حتى يسلمه الى المسري لان الملك  
 لا يزل من السلم فلا وجوب الدفع وتوهمه من انسان وسلمه اليه صار حيارا لان السلمه والسلمه رلان  
 الملك مقبوع الدفع ولو كاتب الحياه فهادون النفس فهو المدع من المحمي عليه لا يصير حيارا ولا يلى على  
 المولى ولو ذاع من المحمي عليه كان حيارا لان السلمه بالحياه في معنى الدفع لان كل واحد منهما ملك لله عوض  
 فوجب الله موقع الدفع بخلاف السع لانه ملك بوجوب الدفع ملك بوجوب السع فلا يوجب مقامه فكان  
 الاقدام على السع منه احتارا للبداء وكذلك لو يصدق على انسان او على المحمي عليه فهو والله سوا لان  
 كل واحد منهما ملك لله عوض ولو ذاعه او ذاع او كاتب امه فاسئلها وهو علم بالحياه صار حيارا لان هذا  
 التصرفات تقبوع الدفع اذ الدفع ملك وانما يمنع من التملك فكاتب احتار للبداء ولو كاتب حياه المدع فهادون  
 النفس فامر المولى المحمي عليه ما عاقبه وهو علم بالحياه صار المولى حيارا للبداء لان اعاقبه فامر مضاف اليه فكان  
 دليل احتار انما كما لو اعاقب نفسه ولو قال لمد ان يملك فلا فاقاب حر عمله صار حيارا للبداء عندنا من  
 التلايه رحمه الله وعند رفرجه الله لا يكون حيارا (وجه) قوله انه اعاقب امرعا معناه ما يقول السابق وهو قوله  
 اسب حر ولا حياه عند ذلك ومد وجود الحياه لا اساس فكيف يصير حيارا (ولما) ان المعاقب بالشرط يصير  
 محررا عند وجود الشرط بغير مد كما قال له مد وجود الحياه اسب حر وطرا اقال لا مرابه وهو صحيح اذا  
 مرضت فاب طالق بلا امرض حتى وقع الطلاق عليها سبغ فارا عن المراتب حتى ربه المراء وان كان التعلق  
 في حاله الصحيح لما قلنا كذا جدا ولو احذر المولى انسان ان عند مدحي فاعيه فان صدقهم اعقبه صار حيارا  
 للدا فلا خلاف وان كدبه فاعيه لا يصير حيارا عندنا في حقه رحمه الله ما لم يكن المحرر حلالا او رحل





القسمة ولا نعلق الدرس وهو المدح وحب تصانفه سبب كان من جهة المولى وهو الادب بالتحار فقدمه فسمه  
 حين لورضى ولى احسانه حوله مع العفان لاسى على المولى ثم سمع ما نص به محار القسمة ما ذكرنا ا  
 فعله وهو ان الحياه فان كان لم يعلم لم يكن محار اسوا كاتب الحياه على النفس او على مادون النفس لان الاحترار  
 هذا احسار الاسار وانه لا يحسن بدون العلم بمحار وهو التمدد عن الحياه واحسار القندا من الحياه احسار  
 الاسار واحسار الاسار بدون العلم بالحياه حال احسانه ان كاتب على النفس فعله الاقل من فعله المدوم من الله  
 وان كاتب على مادون النفس فعله الاقل من فعله ومن الارض لانه يوجب الدفع المسحق من عه احسار القندا  
 فسمى السبه ولو باعته سبعا ما هو ولا يعلم بالحياه فلم يحاصم فيها حتى رد العبد الله بهت بعضا القاصي او محار  
 ربه او شرط سال له ادفع او افلاذ به اذ لم لم يحاصم لم يهر محارنا لما لنا وتوكل بعد العلم بفعله القندا لانه اذا باع  
 بعد العلم بالحياه قد صار محار القندا بعد الدفع ثروا لم يملكه بالسبع ولا سوادا له وهذا مسكل لان الدمه  
 الاسا فسح للعبد من الاصل ويستصح المعنى فبه ان الله تعالى ولو قطع العبد انسان ارخره سخره  
 حبه فبه وحار الدفع ثم مات بذلك ولدفع على حاله لا سطل لان رحوه الدفع لا حبل بالنقل والقطع لا يهذبع  
 في الخائن حبه وان احار القندا ثم مات سطل الاحسار ثم ناسا عده محمد استحسن ما وهو قول ابي يوسف  
 الاول والقياس ان لا سطل رطله الله وهو قول ابي يوسف الاخر لم يذكر في ظاهره وان قول ابي حنيفة رحمه  
 الله وذكر الطحاوي قوله متى قول محمد وله كان احار القندا بالاعتق من عن الصدقات حتى صار محار القندا ثم  
 مات المعنى سطل لا سطل الاحسار بل يرمه جميع الله فاسا استحسننا (وجه) القاس ان المولى لما احار القندا  
 عن اصل الحياه قد صرح احسار ربه موحها بالسرانه لم يسمه اصل الحياه واسمعه وصفا بالوصف مع  
 للاصل فكان احسار القندا عن الموسوع احسار عن الناع (وجه) الاستحسان ان احسار القندا عن الناع لم يسمه  
 الى النفس ومات قد صار فلا وهما متايران فاحسار القندا عن احدهما لا يكون احسارا عن الآخر فمحار احسار  
 مسفلا بخلاف ما اذا كان الاحسار بالاساق لان اعدامه على الاساق مع علمه انه ما سرى الى النفس فله  
 كل الله ولا يحكمه الدفع بعد الاعاق لانه احسار الكل الرضا به وهذا المعنى لم حده بها لانه لم يرض  
 ما زاد على ما كان باسمه واهل الاحسار والصد لخال محل للدفع والله سبحانه وتعالى اعلم (رأى) صفه اهداء  
 الواجب عند الاحسار فهو باع في ماله لا موحلا لان الحكم الاصلى لهذه الحياه هو وجوب الدفع وائتداء  
 كخاله عنه فيكون على نص الاصل ثم الدفع حب حالي ماله لا موحلا فكذلك القندا رآه سبحانه وتعالى  
 الموقف هذا ان كان القند المائل فافان كان مدبره حاسبه على مولا اعلم بفتح الكلام مواضع في سان اظهر  
 به حاسبه رضى سان اصل الواجب رضى عليه وفي سان مقدار الواجب رضى سان صفه اما الاول حاسبه نظم ما ظهر  
 به حاسبه الس وقد ذكرنا ولا يظهر باراد حتى لا يلزم المولى شي لا ينفع المذبر بعد العاق كحاسبه من لان هذا  
 اقرار على المولى فلا يصح (واما) سان اصل الواجب بعد الحياه فاصل الواجب بها فسمه المذبر على المولى  
 لاجماع الصحابه رضى الله عنهم به وروى عن سيدنا عمر بن الخطاب عن ابي حنيفة رضى الله عنهما انهما سببا حاسبه المذبر  
 على مولا محصر من الصحابه ولم يسئل انه انكر سلها احد منهم فكوى احما من الصحابه والقياس له  
 ما لم يله الا حاص ولا ن الاصل حاسبه المذبر رحوه الدفع على المولى فالتدبر مع من الدفع من عه احسار القندا  
 والمنع من الدفع من عه احسار القندا بوح السبه على المولى كالمودر بالنس وهو لا يعلم الحياه (واما) مقدار الواجب  
 مقدار الواجب بعد الحياه الاقل من فعله من الله لان الله تعالى كاتب على الاقل ولا حتى لولى الحياه في الرما  
 وان كاتب السبه اقل فلم يسع المولى بالذبر الا ارضه ان كاتب فعله اقل من الله وفعله قدره فسمه لما ولا يحه من  
 فسمه من الله لانه يحس من الاقل الا كبر ربه خارج عن فعله الحسبه وان كاتب سمه ا كبر من الله ارميل



وقسمه الف ثم ارداه فمعه صارت النواحيه مملوئيه فحل آخر فرما ان جميعا سألوه لولى القتل الى لولى القتل  
 لولى القتل الاول لا يملك مكي موجود فمما جاءه الاول لولى القتل يكون من رلى اسل سبعا من وها مضرب  
 لولى القتل الاول سبعا الله عشر آلاف والثاني سبعة آلاف وجميعا لا يملك الله جميعا من عشر آلاف  
 فكانت معه الالف منهم على سبعة ولا يملك سبعا لا يملك كل جميعا سبعا سبعة عشر لولى القتل الثاني  
 وعشرون لولى القتل الاول والله سبحانه وعلى أعلم (واما) صه الواجب به الحياه في انها حتى مال المولى  
 حال لا يملكه صان الميع من الدفع مع احدا اقتدا ربه وحب نفسه في مال المولى حال لا يملكه العبد الخاف رهو  
 لا يعلم احياه وهذا لان صان الميع كخلف عن صان الدفع الدفع يحب من ماله حال كذلك هي والله تعالى المولى  
 للصواب وان كان النابل ام رده فام الولد في جميع ما وصفا المذنب سوا لان الواجب في حياهها صان الميع اسبا  
 الا ان حيه الميع خلف فمعي ام الولد الاستلادوى المذنب بالتسديد ذلك اسبوا في حكم الحياه والله تعالى اعلم  
 وان كان النابل مكاسبه احيا حيا حياهه على نفسه اطهر لاسي مولا فصيح الكلام فيما يظهر به حياهه وفي  
 بان اصل الواجب ومن عليه وفي بان كفه الوحي وفي بان مقدار الواجب وفي بان صفه (اما) الاول حياهه  
 ظهر ما ظهر به حياهه التي والمذنب وام الولد وطهر احياهه اقرار الحياه خلاف حياههم لان ذلك امر ارعى الذي فلم  
 يصح اصلا وادراكا مكاسبه على سبيله احى مكسبه من المولى فحجوا اقرار وكذا يجوز صلح بين الحياه على مال  
 لا يملكه عن حق فبالبه ظاهر اول وار وصالح مع محر كفه مذكر سدها ان سب الله تعالى واما اصل الواجب  
 بحياهه ومن عليه الواجب الواجب هو حيه نفسه عليه لا على مولا لان كسب المكاسب ليسه لا لولا فكان  
 موجب حياهه على لا على مولا لكن الخراج الصمان خلاف النفس والمذنب وام الولد لان امساع الدفع حصل من  
 من قبله وهو قبول الكتابه فكانت حيه عليه بخلاف النفس والمذنب وام الولد (واما) كفه الواجب بهذا حياهه  
 انما سبقيه فالعلماء والباله ان حيه به صير سبقيه دفعه على طرف التسليم السابق وهذا الاختلاف يظهر  
 اذا حى مع محر عن الحياه فلا فصل انه مخاطب المولى بالدفع او الفدا عند ما وعد سابع وينفع عنه الى اولنا السبل  
 وكذلك اذا حى مع حى حياه اخرى عسى الاولى فلا فصل لا يحب عليه الا فيه واحد عند ما وعد مح عليه  
 حيه اخرى عسى الاولى ولا خلاف في انه اذا حى حياهه وقضى القاضى عليه فالحيه حيه اخرى حياهه اخرى انه  
 مح عليه حيه اخرى ووجه الفرق لا انما سبقيه بالباله من جميعا انه ان الناصى لم يفسى بالتسليم في الحياه الاولى وقد  
 صارت التسليمه سبقيه دفعه حياهه غير رددوا الحياه الثانيه صادف دفعه فاعرفه فبقي حيه اخرى واما قبل الفضا  
 فالرفعه مسعوله الاولى والتسليم لا يسلم (وجه) قول ربه رحمه الله ان الواجب للتسليم على المكاسب هو امساع الدفع  
 حتى يملك المكاسب بعد الكسبه لان امساع الدفع اذا كان الحيه كاسب التسليم عليه اذ لا حراج مع الصمان ردها للمنى  
 لا يوجب التسليم على فبقي القاضى (ولنا) ان الحكم الاصلى في حياهه المذنب هو وجوب الدفع وامساعه بها لعارض  
 لم يمع الناس عن روايه وهو الكسبه لا احبال المعز لا يفرع ما سخره د في الرق فبسي ان الحياه صدرت من النفس  
 عن قطع القول بغير ربه حيه سبقيه دفعه الامن حب الطاهر والا مرقى الحيه على الوقف رعا مرسع الوقف  
 باحدى معان اما اذا التسمه الى لولى القتل لان الادا كان واحدا عليه فاذا ادنى هذا وصل الحق الى المسحق  
 فلا يملك دفعه او بالنسب (اما) اذا بدل الكسبه (واما) الا عاق المسد او الملوب عن رفا او ولد لا يملك في آخر حره  
 من اخر احياهه واداعى سقر رحمه في كسبه وجمع الناس عن الدفع بغير رالفه واداعى ولدا وبغير رله وقد  
 الكسبه سبقيه الولد فبسي على محوم انه يهودى فبقي وبقى ابو وسند عقه الى آخر حره من اخر احياهه  
 او حصا الناصى بالتسليم لا يملك كاسب واحد وهو الواجب باصاال الصبا به او بالصلح على التسليم لا بالصلح بخره  
 الصبا هذا اذا ظهر حياهه بالمعافه او بالنسب (فاما) اذا ظهر بقرار فان كان قد ادنى التسليم مع محر لم يملك اقرارا

ولا يرد اليه لانه وصل الحق الى المسحق ولا يرد ركدا الم ودول كنه عن اذا بدل الكسبه او اعان  
 مندا او عوب المكاتب عن وفا او ولد لما ولوم يسق ولكنه عفر من كان غير من قضا القاضى عليه المسبه  
 فافرار باطل في حق المولى لا خلاف حتى لا يوجد له لئال لكن يسع به بعد العاق لانه لا يعرف قبل القضا ومنه  
 اصح العمد من الاصل وما هما كما كان حتى انه اعرف على مولاه وافرار المدعي المولى باطل الا انه يسع بعد العاق  
 لان افرار في حق نفسه صحيح وان كان بعد ما قضى القاضى عليه ما لقمه بطل افرار في حق المولى ولا يوجد له لئال  
 عند ان حسبه عليه الرحمه وسع بعد العاق وعندهما لا سئل افرار في حق المولى و يوجد له لئال وساع (وجه)  
 فو لهما ان المسبه قد وجب عليه افرار من حسب الظاهر لصفه افرار ظاهر او مضى القاضى سرر الوجوب فلا  
 يحمل الظان بالمرح كالأمر بدين لا يمان ثم غير ولا يحسنه رحمه الله ان يحججه افرار من حسب الظاهر لم يكن  
 لكان الكسبه لان الداحل بحسب الكسبه ما كان من البحار والافرار لجهته ليس من البحار واما كات لكونه  
 احق بكسبه من المولى فافرار من صدار المولى احق بكسبه وبطل افرار ولو كان مكان الافرار صلح بان حتى المكاتب  
 حياه خطا فصالحها على مال حارس لجهته على ما ذكرنا ان كان قد ادعى بدل الصلح الى ولي احداه او كان لم يود  
 لكه عن باي طريق كان قد سر الصلح ولا سئل وان كان لم يود بدل الصلح ولا عن حتى غير بطل المال عنه في  
 قول اني حسبه رضى الله عنه ومحاطب المولى بالذبح والنداء وعندهما لا سئل وتصردها عليه وعلى هذا الخلاف  
 اذا قتل المكاتب اسما باعدها من دم العمد على مال ثم غير قبل اذا بدل الصلح انه سئل الصلح ولا يوجد  
 لئال عند ان حسبه وعندهما لا سئل و يوجد لئال ولو كان ولي الفصل اسس فصالح المكاتب احد هما دون  
 الآخر سقطت القصاص عنه وعليه ان يودي الى من صالحه ما صالح عليه وسقط نصيب الآخر ما لا يفرم المكاتب  
 له الاقل من نصف قيمه ومن نصف الدية لان الواجب عليه في كل الحما به الاقل من قيمه ومن الدية والواحد في  
 نصيبها الاقل من نصف قيمه ومن نصف الدية باعسار النصف بالكل فان غير قبل الا اذا مضى المصالح لا يوجد  
 لئال واما يوجد بعد العاق (واما) نصيب الآخر فقال للمولى اذفع نصف العمد او اذفع نصف الدية على قول ان  
 حسبه رضى الله عنه لان الصلح قد بطل عند وعلى فو لهما اذفع نصف العمد او هدى نصف الدية والنصف  
 الآخر ساع في حصه المصالح او قضى عنه المولى (واما) التي اذا قتل رجلا عمدا وله وليان فصالح المدا احد هما  
 سئل نصيب الآخر ما لا نصيب المصالح بوجد بعد العاق لا خلاف (واما) عرا المصالح فمحاطب المولى يذفع  
 نصيب المدا له والنداء نصف الدية ولو مات المكاتب قبل ان يوجد حتى من ذلك ولم يرك سنا اصلا ولم يرك  
 وفاء الكسبه به بطلب الحما به لا به اذ مات عاجرا فمات فوالس اذا حتى حياه ثم مات سئل الحما به اصلا وراسا  
 وماركه يكون للولى اذ مات عدا كان المتروك مال المولى فيكون له ولو مات المكاتب وركه مالا وعليه دس وكسبه  
 سدا بدين الاحس لان دس المولى في نصف الدية لا يحسب للمولى على عده دس فكاتب النداء مالا فوى اولى رحي  
 عن قتاد رضى الله عنه قال قلت لاس المسب ان سر محمول الاحس والمولى يحاضن فقال سمعت من المسب احطا  
 سرخ وان كان فاصفا فصا ردى مات اولى وكان يدينول سدا بدين الاحس والظاهر انه كان لا يحسب فصا على  
 الصحا به ولم يعرف له مخالف فيكون احماتا ولو مات المكاتب وركه وفا بالكسبه وحما به فالحما به اولى لهما اقوى  
 ولو مات وركه مالا وعليه س وكسبه وحما به فان كان قضى عليه الحما به فصاحب الحما به وصاحب الدس سوا لان  
 الحما به اذ اقضى مها صارت دسا فمادسان فلا يكون احدهما النداء منه اولى من صاحبه وان كان لم يرض عليه الحما به  
 سدا بدين لانه يعلق بدمه ودس الحما به لم يعلق بدمه بعد فكان الاول أكد واقوى فسدا به ونقض الدس منه م  
 سطر الى ما بقي فان كان به وفاء بالكسبه فصاحب الحما به اولى فسدا به وان لم يكن به وفا بالكسبه فما بقي يكون للمولى  
 لانه عوب فصا على ما بدا وهذا خلاف ما فصل الموت ان المكاتب سدا بدين سنا ان ساء بدين الاحس وان

[illegible]

العامة فوطك اسه رحلا سدها او رحلها لوجود معنى الخطا هذا السبل وحصوله على سبيل المناس لان ما  
الراكب على الدابة والدابة آله له فكان اصل حاصل سبلها مصافا الى الراكب فكان سبلا مناسر وله كدب  
صدمت ا حطب فهو صام الا انه لا كفار عليه ولا يحرم للربا والوصه لحصول التسل على سبيل النسب  
المناسر لا كفار على السابق والمابد ولا يحرم من الميراث الوصه لان قبل السوق والنود ضرب الدابة من اصل  
فكان سبلا مناسر والسبل سبلا مناسر لا سبلى هذا الاحكام خلاف الراكب لانه قبل مناسر على  
ماسا والردف والراكب سوا وعلمها الكفار ومحرم الميراث والوصه لان علمها على الدابة والدابة آله  
فكانا على سبلى من المناسر ولو سبب الدابة رحلها او يدنها وهو سبب فلا ضمان في ذلك على راکب ولا مناسر  
ولا فائدة والاصل ان السور والسوق والتوقد من العامة ما درافعه شرط سلامه العامة ما لم يسلم قسمه  
ما درافعه فالمولود منه يكون مضمونا لاداءه كان عمالا حتى الاحرار عنه سببات الاسطراف على العامة ولا سبلى ال  
والوط والكدم والصدم واخذ على السه والسوق والتودما حتى الاحرار عنه حطب الدابة ودود الناس والبيع  
لا يمكن التجرسه ركدا البول الرزوب واللعاب فسقط اعشار والتحق العدم وهو من ان السبل عليه اعماله  
والسليم قال الرجل حمار ابي سحبا وهنداسه اعشار ما نارس العار من مبي الماسي حتى لو افسد مثاقم صبر  
وكذا ما اثار الدابة سنا تكلم الناس او اخصى الصغار لا ضمان فيه لما قلنا كذا هذا راما على الكفار يجب  
الناس فيها لا يمكن التجرع انما هي لا يكون ذلك الاستسفي في السوق ولو كبح الدابة باللعام فنجح حبلها  
او يدنها فهو مدر لقوم البلوى به ولو اوقف الدابة في الطريق فبطل اساناد من كان في سبه ملكه كذا في العامة  
فهو صام لذلك كله سوا وطب سدها او رحلها او كدب ارضه صدمت او حطب سدها او نجح رحلها او يدنها  
او سبب مبي رومها او يولها او لعما كل ذلك مضمون سبه سوا كان راکبا ولا لان ركب الدابة من طريق واحد  
ليس ما رن فيه سبب الدابة في حاله وولها ولا سبب الناس صبر ورن بالوقوف لا صبر فيه فكان الوقوف في  
بعد من عرض ورن ما نولته مكن مضمونا سبه سوا كان ما حتى التجرسه او لا يمكن سبب ان كان اكله  
الكفار في الوط بالدر الرحل لكونه في من سبب المناسر وان لم يكن راکبا لا كفار سله لوجود التسل من  
سببها لا مناسر ركذلك لو اوقف ابيه على باب المسجد فهو سبلى رقبه الطريق لانه مسمى بالركب الا ان كان  
الاما حمل المسلم سبب الدابة المستخدمون في راسهم فلا ضمان عليه في اصاب رومها لان الامام  
معل لها ان يصبر والناس يعلمون مكن معد ما في الوقوف دسه او وقوف ملك سبه الا ان كان اكا فوط سبه  
اساناد سبه لان ذلك قبل من المناسر فسوى في المواضع كلها الا ان كان في ملكه ضمن ركدا في  
ارقت اسه في موضع الامام او وقوف مكن في سوق الحبل العال فلنا وكذلك اذ اوقف اسه في سبب  
الوقوف اسله سماح لعدم الاضرار بالناس فلم يكن ممدافه وكذلك في الطريق ان كان ركب في اسفه ووقوف  
فيها كوقوف سائر الطريق العامة لو كان سائر في هذه المواضع الى ان الامام فيها موقوف للناس اسانه او يدنها  
فهو صام لان ارباب السوق سوط حان اوقت لاقى لان المحه او وقوف بها السبب لانه انما سببها  
فما نباحه السور والتوقد فلم يصب الا من الاما لانه كان مستقلا في الامر فيها على ما كان قبل الامر  
واركان الوقت او الدار السوق اراقوا وملكه فلا ضمان على سببها الا فيما رقت اسه سدها او رحلها او يدنها  
راكب لان هذه الاعمال جمع عند الملك والتسيب انما مكن سببها تكون سبب احوال النصارى اما وطبانه  
والرحل في حال السير الوقوف فهو على مناسر لا سبب حتى حالك الكفار لوجود النصارى على كل سوا كان  
ملك ارق سبه ملكه وسوا كان اسه حطب الحانه ما رقبه احوال اسره دور لا سبب حطب حطب مناسر  
ومن حطب مناسر حطبانه لا سبب الا في دور حطب الدابة في حرم ملكه ما لم يصب حطب رابها اذا اصاب سبه سده

أر رحلها را سادوا بال معطى منى فذلك كله معصون عليه لا يمتد في الوقوف في عزمك ولو أخرج ارباط  
وهب من ذلك الموضع فاعطى منى فهو هدر لان معنى العدى هدرال برأها من موضع الوقوف وان أوقفها غير  
من يوطه وال عن موضعها هدمها ووقفها من حب على اسان أو عطف بها منى فهو هدر لانها المارالب عن موضع الوقوف  
هذران العدى فكما بها جلب في حد الموضع سبها واجب لو سرت الداه من الرجل أو انقلب منه ما أصاب في  
ورها ذلك فلا يصل عليه تولى عليه الضلوال والسلام المحما خباراى الهمة خرجها حار لانه لا يصح له في سارها  
واسر بها ولا يمكنه الاحترار عن فعلها ولو لم يولد له لا يكون مسمى يارو ارسلاسل داهه ما أصاب من فورها منى لان  
سرها في فورها مضاف الى ارسالها فكان معدا في الارسل فصار كانه افع لها او كالساق فان عطف سنا وسلا  
م أصاب فان لم يكن لها طر من الادلك فذلك معصون على المرسل لانها منى على حكم الارسل وان كان لها طر من  
آخر لا يصحس لا بها عطف باحارها فمقطع حكم الارسل وصار كالمقتله ولو ارسلا طرا فاصاب سنا  
فور لك لا يصحس ذلك بالاجماع ذكر في الزاد فمى ارسلا بارناى الحرم ولف طسه الحرم انه لا يصحس لانه  
معل باحار وفعله حار رلوا عرى به كذا حتى غير رحلا فلا ضمان عليه في قول اى حقه رضى الله عنه كما  
لو ارسلا طرا وعسداى يوسف رحمه الله يصحس كما لو ارسلا الهمة وقال حذر حه الله ان كان ساهاله او فاند  
سمن وان لم يكن ساهاله ولا فاند الا يصحس وبه احد الطحاوى رحمه الله (وجه) قول حذر ان العرف فعل الكب  
باحار فلا يصل هو الا فسادا عليه وفعله حار الا انه لا يوقى او التود يصير معرانا الى الا لاف فيصير سنا لللف  
فاسه سوى الدا ووقودها (وجه) قول اى يوسف ان اعرا الكب بمل ارسلا الهمة فالمعصاة على فور  
الارسل معصون على المرسل فكذا هدا ولاى حقه رضى الله عنه ان الكب بمل باحار والا عرا للحرص  
وفعله حار ولو دخل رجل دار غير فعمر كنه لا يصحس سوا حل دار باده او بعد اذنه لان فعل الكب  
حار ولم يحد من صاحبه النسب الى العرف اذ لم يحد منه الا الامساك في الب وانه مباح قال الله تبارك وتعالى وهو  
اصدق القائل من مكسب ما علمون ما علمكم الله فكلوا مما انسى عليكم رواتي حه او عرى الطر منى قد ع  
اسان فمى على الملقى لا يمتد في الاثا اذا عدل عن ذلك الموضع الى موضع آخر فلا يصحس لا رفاع العدى  
بالعدول الا عظمه ورسا فمافد كل واحد منهما على عافله الآخر في قول انحما الملاءه رحمهم الله وعند  
رور رحمه الله على عافله كل واحد منهما نصف به الآخر وبقول السامى رحمه الله (وجه) قول زمران كل  
واحد منهما ما ب سعلن فعل سبه فعل صاحبه وهو صدمه صاحبه وصدمه سبه فهدر ما حصل فعل  
سبه وسر ما حصل فعل صاحبه فلم ان يكون على عافله كل واحد منهما نصف به الآخر كما لو خرج  
سبه وخرجه احصى ما ب ان على الاحصى نصف الله له فاولا كذا هدا (ولنا) ما روى عن سندا على  
رضى الله عنه انه قال من مل يده ساولان كل واحد منهما ما ب من صدم صاحبه انا فمى صاحبه كى منى خاطاى  
الطر منى فصدم رحلا ما ب ان الله على صاحب الحاط كذا هدا وبه من ان صدمه سبه مع صدم صاحبه انا  
فه غير معبرادوا سترنا لزم منى الحاط على الطر منى جمع الله به لان الرجل قد مسمى الله وصدمه وكذلك حافر البر  
لرمه جمع الله به وان كان المسمى قد مسمى بها رحلان مدا حلا حتى اسقط فمقطع كل واحد منهما ما ب سقاطا على  
طرهما ما ب اولان فمى اصلا لان كل واحد منهما لم يمس فعل صاحبه انا فمى فعل صاحبه لخر على وجهه  
فلماسقط على قما علم انه سقط فعل سبه وهو مدم فمى ما ب كل واحد منهما من فعل نفسه فلا ضمان على احد وان  
سقطا على وجههما انا فمى به كل واحد منهما على عافه الآخر لانه لا حار على وجهه علم انه ما ب من حده وان سقط  
احدهما على طهر الآخر على وجهه ما ب انا فمى سقاطا على سقاطا على وجهه على عافله الآخر لانه ما ب سبه وهو  
حده ولما لى سقاطا على طهر هدر لانه ما ب من فعل سبه ولو قطع فاطع الحبل فسقطا جميعا ما ب لهما على الناطع

لا نه سب في ايهما والا فلا في سبيا وحب الصبا كحضر الروح وولد في سبيا فيه رجل من يد  
 والاب سب في حب ما به سب على الذي حبه وبه او لان الاب حق في الاموال راحا بمعنى العبد  
 والسيار عليه ولو حبا ب رجلان سبيا واحد ما يدعي انه له والاخر يدعي انه عتق ثاب من حبه ما فعل الذي  
 يدعي انه عتق سب لانه بمعنى الخد لان السارق في السبا ارفع احدهما انه او هو اثنى به من الذي يدعي  
 انه عتق فكان اسما كحق حب الآخر سب في حب من وجب وجب رجل من يد سب به رجل حبه صاحب  
 ايوب من يد حرق ايوب حب من المثل صفنا لا حق صاحب التوب في دفع المثل سب له دفعه به  
 حبه و احب من حصل التلصص فعلمنا بتسم الصبا سيما رجل عس ذراع رجل حبه المعصوم  
 ذراعهم منه فبعض اسنان العاص ذهب ثم ذراع هذا يد رده الامساك و بعض العاص ارس الد ارج لان  
 العاص بمعنى اقص والخادع بمعنى الخد لان العنصر ضرر وله ان يدفع الضرر عن نفسه رجل حبل الى  
 حب رجل حبل على يده وهو لا ملق مقام صاحب اتب فاسق يوبه من جلوس هذا سب سب الخالس نصف  
 ذلك لان التلف حصل من جلوس الخد راحا ليس بمعنى جلوس ادم فكيف له ان جلوس عليه فكان سب  
 حاصل من فعلهما فبعض الصبا عليه ما رجل احب سبنا سبنا صاحب حبه من يد فامسك بان ولا يمس سب  
 لان الآخذ بمعنى الاحد للمصاحبه بل هو مع سبه واما الحاد هو الذي يدعي على سبه حب حبه يد  
 لا دفع ضرر لخم من الآخر ان كان احدهم لعصرها فآخر يد ضمن الآخر سب لانه هو المعنى واما  
 صاحب الد دفع الضرر عن نفسه سبنا وله ذلك فكان الصبا على المعنى وان سبنا المثل هو الآخر  
 ما حبه لم ضمن الخا لان المعنى من المثل كان خاسا على نفسه ولا ضمان على غيره والله سبحانه وتعالى اعلم  
 ( واما ) الثاني محو حبه الخافر من في معاني محبة ساق الطرب او المحبة وحبها له السابق رافعا رجاها  
 الناحس رجاها الخافط ( اما ) حبه الخافر فاحتر لا محلو ( اما ) ان كان في غير الملك اصلا ( واما ) ان كان في الملك  
 كان في غير الملك بطرا كان في الطرب كان في المفاد لا ضمان على الخاف لان الخاف ليس مل حبه بل هو  
 سبنا الى القتل الا ان السب قد يلحق بالقتل ا كان السب مع دفي السبب والسبب ههنا ليس بتعدا لان  
 الخفي في المفاد مباح مطلق فلا يلحق به فاعدم القتل حبه وهو دوافع الصبا ان كان في طرب في السبب دفع  
 فما اسنان ما ولا محلو اما ان سبب الوقوع اما ان ما عمار حوبا فان ما سبب الوقوع والخاف لا محلو  
 اما ان كان حرا واما ان كان عتقا كان حرا ضمن الدنه لان حضر السر على فادسه الطرب في سبب الوقوع المثار ما  
 الم علم وهو معني هذا السبب فبعض الدنه وسجل عه العاقله لاح التحمل في السبب الحظا المطلق للخصف  
 على القابل نظر الله والقيل هذا الطرب في دون السبب الحظا فكان الحاحه الى الخصف ابلغ ولا كفار عليه لان  
 رجوعها معلى القيل مأسر والخير ليس بسبب اصلا حبه الا انه الحق بالقيل في حق رجوع الدنه في حق  
 وجوب الكفار على الاصل ولا الكفار في الخطا المطلق اما وجب سكر النعمه الحنا بالسلامه سبنا وجب  
 سبب قوب السلامه وذلك بالنسب فادام بوجد من حب السكر ركذ الا حرم الله اب ان كان واردا لمعني عليه ولا  
 الوصه ان كان احدا لان حرمان الله اب والوصه حكم معلى بالقتل فالابن على الصلا والسلام لانه اب لثان  
 وفان عليه الصلا والسلام لا وصه لثان بل بوجد القيل حبه وان ما عمار حوبا فادخلت احم سابه هل  
 الوصه رضى الله عنه لا ضمن وفان حبه ضمن وفان او يوسف رحمه الله ان ما عمار ضمن ان ما حبه عا  
 ضمن ( وجه ) قول حبه رحمه الله ان الصبا عند التوب سبب السوط اما وجب لكون الخير سبنا الى الملال  
 ومعني السبب وجوده لان الوقوع سبب الم الوقوع لان السر فاحبه نفسه واد اطل بكه لمحبه الخوع  
 والوقوع سبب الخ فكان معناه انه كما اذا حبه في موضع حتى ما ( رحمه ) قول اي يوسف ان الم من انا



الوقوع فكان مضاهي الخدم فاما الخويع فليس من آثار فلا يضاف الى الحر ولا يحسنه رحمه الله لا يصح للحر  
 في العلم ولا في الخرع حصصا لا سيما حادان حتى انه سأل لا يصح للعد فيها اصل لا ماسر ولا سيما اما الماسر فلا  
 سئل انت يا امانا السبي فلا ان الحر ليس سب للخويع لاسل فيه لانه لا يملكه بل من سب آخر والم  
 ليس من وارث السر فماده نعم وقد لا نعم فلا يضاف لك الى الحر وان اصابه حياه فمادون النفس فمبا على  
 الخاف لا يما حطبت سب الوقوع والوقوع سب الحر فان طغ الصدر الذي يجعله العاقل حمله عليهم رالا  
 يكون ماله وكذا ١١ كان الوقوع غير مبي آدم لا يمان المال لا تجعله العاقل كمالا يستعمل سائر الدون فان  
 حاد ان الحر وان كذب من الحر يحس عليه لكل حياه ارسها ولا يستل من ذلك شي منه ولا يسل المحي  
 عليهم فيما يحل واحد منهم لانه لا يحر حتى على كل واحد منهم بماله فوجد لكل واحد من الخانات محالها  
 هذا هو الاصل وان كان الخاف عدا فان كان فاحياه بالحر ير له حياهه سد وقد ذكرنا حكم ذلك فيما بعد وهو  
 ان يحاطب المولى بالدفع او القذا فلحياهه او كسب عرانه ان كان المحي عليه را حاد يدفع اليه ار شدى ران  
 كما يواجمه يدفع اليهم او يهدى بجميع الاروس لان حياهه بالنسبة في ربه سال للمولى ادفع او اؤدق والرقة صفاق  
 من الخويع مصار بون الرقة والواحد حياهه الحر سلق بدمه العاقله واندمه لا تصافى عن الخويع ونوع فما  
 واحد فب دفعه المولى الى ولى حياهه ثم بيع آخر سار له الارلى في الرقة المدفوعه وكذلك المالك والزاع  
 فكما حادب من حياه بعد الدفع ه هم ساركون المدفوع اليه الاول في رقه العذر لكل را حاد منهم نصرت عذر  
 حياهه لان المولى بالدفع الى الاول حرج عن عذر الحياه لانه فعل ما وجب عليه حرج عن عهد الواجب من الحياه  
 في حق الباى والمالك حطبت سب الحر اصابا والحكم فيها رحوط الدفع فكان الدفع الى الاول فعاد الى الباى  
 والثالث لاسوا الكل في سب الوحوط كانه دفعه الى الاول معه واحد ولو حفر هام اعنه المولى بعد الحر قبل  
 الوقوع لم يخطب الحساب فذلك على المولى في نفسه يوم حو بسب له فمبا الحساب فالب الى كات قبل المعق  
 وبعد سرب في ذلك كل واحد هذا راس الحياه لان حياهه بالنسبة وان كسب فلو احبب فيها الدفع والمولى بالاختار  
 فوب الدفع من عرا حيا ران قدما فمعر فمعه فب الاعاى لان فواب الدفع حصل فب الاعاى فمعر فمعه يوم الاعاى  
 فمعر في المدرايه لا يعرفه يوم الدفع بل يوا حياهه وان كان فواب الدفع بالتدبير لكن التدبير انما يصح سنا عذر  
 حود سربه وهو الحياه فمعر فمعه حينئذ على ما يوافقا مدم ران كان الخاف مدم راوا ار دفعه الى المولى فمعه واحد  
 فلحياهه او كسب وبه فمعه يوم الحياه وهو يوم الخفر لانه ران السبه ومعه بالانه صار حيا سب  
 اخر عدا الوقوع فمعر فمعه وبه الحياه كما اذا حو سد وان كان مكاسا حياهه على نفسه لا على مولا كما اذا  
 حو سد ر معرفه يوم الخفر لم يمان رلو حو سراق الحر من حيا اسان ودفع اسان والبا فيها فالصمان على الدفع  
 لا على الخاف لان الدافع قابل ماسره ولو وضع حمل حو حراق فمعر فمعه اسان فبها الاصل على الخاف مع  
 الزامه فيها كالدافع مع الخاف ولو حيا حو من اسلماء رفع فمبا اسان فالصمان على الاول كذا كرا الكرحي  
 رحمه الله رد كرحدر رحمه الله في الكتاب يسمى بالناس ان نفس الاول فمقال وبه ما حود مذكر الاستحسان  
 وكرا الناصي في سرحه محضر الطحاوى رحمه الله في الاستحسان الصمان على مالسه اكم ما في الحياه رهي الحر  
 فمبا كان في الصمان (وجه) الناس ان سب الوقوع حصل من الاول رهي الحر رانه المسكه والحر ران اسان  
 ير له سب الكس او وضع المحرق فمعر فمعه كان الاول كالدافع فكان الصمان عليه ولو حو رجل سراحا  
 اسان وسع راسا فوقع فيها اسان فالصمان عليها نصان هكذا اطلق في الكتاب ولم يقبل وقبل جواب  
 الكتاب حو على ما اذا رسع فبلا تحب مع رجل في حرمها (فاما) اذا وسع كرا تحب مع فدمه في حو  
 الثاني والصمان على الباى لا على الاول لان الوسع اذا كان فبلا تحب مع فدمه في حو فمبا كان الوقوع سب

[illegible]

هذه خبر الثالث على سبعة هدره وان علم انه مات سوطي السر وروح البالب عليه ولعب هدر  
 القصب على الاول لانه مات سبط احد مما قبل سبعة وهو حر البالب على سبعة حاسبه على سبعة هدر والثاني  
 فعله وهو حر الاول وان اعاد في التروا ما موب الثالث فله وجه واحد لا غير وهو سوطي السر وسب على  
 الثاني لانه هو الذي حر الى التروا ووقعه هدر كذا اذا سلم حال وقوعه واما ام سلم فدخلوا امانا وحدهم  
 على بعض واما ان وحدهم اسرف في فان كانوا اسرف في هذه الاول على الخافر وهذه الثاني على الاول وهذه الثالث على  
 الثاني وان كان بعضهم سب على بعض فالباس هكذا اسما وهو ان يكون هذه الاول سب على الخافر وهذه الثاني على الاول  
 هذه الثالث على الثاني وهو قول جدر رحمه الله في الاستحسان هذه الاول ان سب على الخافر ولب على الثاني  
 ولب هدر وهذه الثاني سب على سب هدر وسب على الاول وهذه الثالث كلها على الثاني لم يدر كجدر رحمه الله في  
 الاستحسان انه قول من وجه الباس انه وحدهم كل واحد سب ظاهر وهو اخر الاول واخرم الاول للثاني  
 اخرم الثاني للثالث واصنافه الاحكام الى الاسباب الظاهر اصل السر به (وجه) الاستحسان انه اجمع  
 في الاول بلاه اسباب كل واحد منها صالح للثوب ووقعه السر ووقع الثاني ووقع البالب سله الا ان وقوع  
 الثاني عليه حصل حر اما على سبعة هدر ان سب في الثاني سب على الخافر هدر ولب على الثاني حر الثالث  
 على سبعة رحدى الثاني سب ان الحر ووقع البالب عليه الا ان وقوعه عليه حصل بحر هدر نصف الله به وب  
 القصب على الخافر لم يدر حتى البالب الاسباب واحد وهو حر الثاني اما الى التروا والاصل في الاسباب اعتبارها  
 ما أمكن واعتبارها سبسي ان يكون الحكم ما ذكرنا والله تعالى اعلم ولو اساحر رجلا لخر له برأي الظرف في حر وقوع  
 فيها انسان فان كان السر في فناء المساحر فالصان عليه لا على الاحترلان له ولا بالاسفاح هذه الامم ضمن  
 الضرر بالمار على اصلها مطلقا وعلى اصل ان حشر رحمه الله اذا لم يجمع منه مانع فاسرف مطلق الامر بالخفر  
 اليه وداحرق في فائه اسئل فعل المامور اليه كانه حر نفسه فوقع فيها انسان ولو كان كذلك وجب الصان  
 عليه كذا هدا وان لم تكن ذلك فانه فان اعلم المساحر الاحترلان ذلك ليس من فائه فاصيان على الاحترلان على  
 الآخر لان الاحترلان بحر فامر في فعله معصو را عليه كانه اسد الخفر من سب من سب امر فوقع فيها انسان وان لم  
 يعلمه فالصان على الآخر لانه عره بالامر بحر البري الظرف من مطلقا انما امر بما ملكه مطلقا فاد فله من صان  
 التروا وهو صان الكفالة في الحفنة كانه ضمن له ما يلزمه من الخفر عبر له صان الدرك ولو امر عددها بحر برأي  
 الظرف في خفر فوقع فيها انسان فان كان الخفر في فائه فالصان على فائه المولى لانه ملك الامر بالخفر في هذا المكان  
 فحصل فعله الى المولى كانه حر نفسه وان كان في عرفه فائه فالصان في ربه المدح محاطب المولى بالدفع او اثناء لان  
 الامر بالخفر لا تصرف الى عرفه فائه فصا رمد في الخفر بنفسه سوا اعلم المداهة ليس من فائه او لم يعلمه بخلاف  
 الاحترلان وحب الصان على الآخر هاله معنى التروا وعلى ما كتبنا ولا يستحق التروا في العمد وب  
 مولا فاسوي في العلم والجهل وان كان الخفر في الملك فان كان في ملك غيره فان حر برأي دار انسان مراده فوقع  
 فيها انسان ضمن الخافر لانه معد في النسب ولو قال صاحب الدار ان امر به بالخفر واكر اولنا المسب فالتقاس  
 ان لا يصدق صاحب الدار اقول قول الزور وفي الاستحسان يصدق والقول قول الخافر (وجه) التقاس ان الخفر  
 رفع موجبا للصان ظاهر الا انه صادق ملك العبر وانه مملوك فكان معه من الخفر من حب الظاهر فصاحب الدار  
 بالتصدق برأه الخافر عن السب فلا يصدق (وجه) الاستحسان ان قول صاحب الدار امر به بذلك اقرار  
 منه بالملك اسما وغال وهو الامر بالخفر فصدق وان كان في ملك سبه لا صان عليه لان الخفر مانع مطلق له فلم  
 تكن معد في التسيب وان كان في فائه سب من لان الاسفاح به مانع شرط السلامة كالسر في الظرف ولو  
 اساحر امر به بحر فله برأ فوقع عليهم من حرهم فبأ احد هم فعلى كل واحد من البلا به ربه الله وهدر

[illegible]

التذلل إلى محل المأفاه وهو نصف عهده راحل رما لم يبلغ ذلك التقدير كان مهابى عرى آدم تكون ماله  
 لا يحمل المأفاه من خلاف الناس لعدم الخباية منهم وقد قال الله سارك وسالى رلا رر وارر ورر احرى  
 عرفا من خاص فى بي آدم بهذا التقدير فى الامر فبادره وى سرى آ م على الاصل ولا كفار عليه ولا يحرم  
 الله اب لو كان رابا للمحى عليه ولا الوصه لو كان احيا لانه لم يسم الفل وقد قالوا من وضع كناسه  
 الطربى فمط بها انسان انه ضمن لان اللب حبيل ووصفه وهو فى الوضع معذ وقال خذ ان وضع لك فى  
 طربى عه نافد رهو من اهله لم تضمن لعدم العدى معه اذا فطر من سرك من اهل السكه فكون لكل واحد من  
 اهله الاساعه كذا دار المترك ولو سفل المترك الذى صه صاحب النار الى طربى السلس على انسان فسله  
 ان اصابه الطرف الداخل فى الخايط لم تضمن لانه فى ذلك التقدير مصرفى ملك هسه فلم يكن معذابه وان اصابه  
 الطرف الخارج الى الطربى ضمن لانه معذى احراره الى الطربى وان اصابه الطرفان جميعا تضمن النصف  
 لا به معذى النصف لا عبره وان كان لا يدري فالتاس ان لا تسب سالا به ان كان اصابه الطرف الداخل  
 لا تسب وان كان اصابه الطرف الخارج تضمن الصمان لم يكن واحدا فوقع السلى وحوه فلا يحك بالسل  
 وفى الاستحسان تضمن النصف لانه لم يعرف الطرف الذى اصابه انه الداخل أو الخارج محمل كانه اصابه  
 النظران جميعا كما فى العرى الخرى انه اذا لم يعرف السدم والخارجى موهم محمل كما هم ماله اهل واحد فى اوان  
 واحد حتى لا ترب النقص من النقص كذا هذا ولو احدث ساعدا كرماني المسجد فان حرمه فى المسجد لاجل  
 الماء او من فيه ساءد كما او عر فمط به انسان فان كان الخارج رالى من اهل المسجد فلا حرمه ان كان  
 من عراهله فان فعل بان اهل المسجد فذلك وان فعل صرا هم ضمن بالاجماع لان بدو مصالح المسجد الى  
 اهل المسجد ما فعلوا لا يكون معصوبا عليهم كالأب او الوصى اذ اقبل سداس ذلك فى دار النعم ومولى الوفاء  
 ا اقبل فى الوفاء واما عراهل المسجد فليس له لانه لا يترقى المسجد بمراد ان اهل المسجد فاد اقبل بمرادهم  
 كان معذبان فعله فكان معصوبا عليه ولو على فدى لا او سبط حصيرا او اتى فيه الحصى فان كان من اهل المسجد  
 ولا ضمان عليه ان لم يكن من اهل ذلك المسجد فان فعلها من اهل المسجد فذلك وان فعل بمرادهم ضمن فى  
 قول اى حقيقه رضى الله عنه وفى قولها لا تضمن (وجه) قولها ان المسجد لعامة المسلمين فكان كل واحد من  
 آخا المسلمين يسئل من اقامه مصالحه ولان هه المصالح من عمار المسجد وقد قال الله سارك ونعالى اما بعد  
 مساحدا منهم آمى بالله من عر محضص الا ان لاهل المسجد صر احتصاص به فظهر ذلك فى التصرف فى هسه  
 بالخمر والسا لافى القيدى والخصير كالمالك مع المسعران للسعر ولا به سبط الخصير وعلق القيدى فى دار  
 الاعار وليس له ولا به الخمر والسا كذا هذا ولا فى حقيقه رحمه الله ما ذكرنا ان الدورى مصالح المسجد الى اهل  
 المسجد لا الى عرهم بدليل ان لهم ولا به مع عرهم عن الملق والسيد وعمار المسجد فكان العر معذبان فعله  
 فالولد منه يكون معصوبا عليه كما لو وضع سالى دار عر بمراده فمط به انسان ولقد اصاب بالخمر والساء  
 كذا هذا وكون المسجد لعامة المسلمين لا يبع احتصاص اهله بالتدبر والطربى مصالحه كالكمه فيها  
 لجميع المسلمين مما احصى سوسنه ساجها حتى روى انه عليه الصلا والسلام لما احدث مساح الكمه منهم ورفعه  
 الى عمه العباس رضى الله عنه عدت ثلثه لك امر الله سارك ونعالى رد الى من سبه بولسارك ونعالى  
 انه الله ما سركم ان يودوا الامانات الى اهله ولو جلس فى المسجد فمط به انسان ان كان فى الصلا لا تضمن  
 الخالس سوا كان الخالس من اهل المسجد او لم يكن من اهله لان المسجد مبنى للصلا فلو احدث المصلى بالصمان لسار  
 الناس موعر عن الصلا فى المساحد وهذا لا يجوز وان جلس لخدمه او يوم فمط به انسان تضمن فى قول اى  
 حقيقه رحمه الله تعالى وفى قولها لا تضمن وجه قولها ان الجلوس فى المسجد لمر الصلا من الخدم والنوم مباح فلم

الا بكون احد فكون احدا نبي الصحابه وامسرت القور لوجوب السمان على الناحس والصارب لا اله الا  
 عند سكر التور يكون معناه ان الله لا اله الا الناحس والصارب ولو بحسب ارضه ها هو وما رطب  
 اسما ففعله بك كره في ظاهر الزمان روي اس راعه عن ابي يوسف ان اصحاب سليمان الموب حصل  
 فعل الزا ك فعل الناحس وكل واحد منهما سب لوجوب السمان فنداسه كان سب رجب السمان وكذلك  
 اا كان راقعا عليا فلما وجد الكفار على الزا ك لوجود التل منه ماسر كلفنا اراك مع السابق او انما  
 ولو بحسب ارضه ما قومى التل اراك له الناحس او الصارب صام لحصول التل سب هو معدنه ربه  
 الناحس انصرف فصم ما له منه فلم يله ولكما يجب به ما احصا من قورها لك فعل الناحس ا  
 الصارب لئلا يكون فعل كل واحد منهما وقع سدا للسلال وهو معدى التل فان سب الله الناحس  
 الصارب ففعله منه هدر لا به هلك من حياه منه وحياته الا سأل على هسه هدر هذا احسن او صر بمير  
 الزا ك فاما اذا فعل ذلك بامر الزا ك فان كان الزا ك سارا فاما ان له ملك ففان كان له ملك سبه او  
 طر بن المسلمين او اقامها له ما روي ان روى ملك سبه او طر بن المسلمين او اقامها له ما روي  
 بالوقوف فيها سب الله رجليا انسا ففعله فلا صمد على الناحس ولا على الصارب ولا على اذا ك لانه  
 سب الله كسبه فصيح امر به فصار كانه يحس او صر سبه فصيح ربه فذكر ما ان السجده حل الله ربه  
 في موضع ان السرا الوقوف به غير مضمون على احد لا على الزا ك ولا على السابق ولا على السائر ان كان  
 الزا ك سارا فافهم بكون له ملك ان كان سري ملك الله او كان رافعا فافهم بكون له الوقوف ففعله كما ان كان رافعا  
 ملك او طر بن المسلمين فصيح ولله سلها بضم سب على الناحس او الصارب رجع على اذا ك  
 لا كفار عليهما كذا في ظاهر الزمان روي اس راعه عن ابي يوسف ان اصحاب سليمان الموب حصل  
 ان الناحس او الصارب يحس او صر لهما ان الزا ك رهو اراك رهو ملك لك سبه وسب الله ففعله  
 فعله سبه فكان الصمد عليه وجه ظاهر الزمان ان الناحس او الصارب مع الزا ك اسبه كان سب رجب  
 الصمد اما الناحس او الصارب فلا سب كل واحد منهما سب التل من كل واحد منهما على سب التل (رأى)  
 اذا ك ففعله صمد بالامر بالناحس او الصارب باحسا او صار او السجده المولده من حبه وصر به في هذه المواضع  
 مصوبه عليه الا انه لا كفار عليها لحصول التل بالسب لا بالناسر هذا اصح فاما اذا صدم كان  
 الزا ك سارا او واقفا ملك هسه فلا صمد على الناحس والصارب ولا على الزا ك لانه فعل الناحس  
 والصارب مصاف الى الزا ك لحصوله امر والصدمة في الملك عن مصوبه على الزا ك سوا كان سارا او واقفا  
 وان كان سري او رقه في طر بن المسلمين او ملك الله ففعله ان يكون على الاحلاف الذي كافي السجده اذا  
 كان الزا ك رافعا في موضع لم يرد بالوقوف ففعله لان الصدمة مصوبه على الزا ك اا كان في صر بن المسلمين  
 واقفا كان اسارا وكذا ملك الله ففعله في الاحلاف الذي كافي السجده ولله سب حبه راعى اعلم هذا  
 فحب او عدم وما او طر اسما ففعله والسمان عليها سوا كان اراك سارا او واقفا في اي موضع كان  
 ففعله ان هسه او لم يرد لهما سب كان سب التل لحصول الموب سب الزا ك والله وفعله الناحس حب  
 الكفار على الزا ك لانه فاعل ماسر فصار الزا ك مع الناحس كذا ك مع السابق راعى ان الله سبها  
 صمدان وانكفا على الزا ك حصه كذا هه هذا الذي ذكر اذا كان على الله المحوسه اسره  
 را ك فاما اذا لم يكن عليها اراك فان لم يحسب لاسا في راعى ففعله اسارا او صر بها اسارا  
 على وراحه راعى ففعله على الناحس والصارب في اي موضع كان الله لانه سب الاسرى  
 بالناحس والصارب وهو معدى التل سب ما يولد منه بكون مصوبه عليه وان كان عليها سابق او ففعله

بغير امر فمحب او سرت فمقدم او وطلب اسما فمصلحة الصمان على الساحس او السارب لا على الساق  
والسادق ان موضع كان الساحس والباندلان الحب مع الساق والسادق كاندفاع مع الحافر لانه الحبس او  
الضرب كانه دفع الله على عر وكذلك اذا كان لها ساق رفا قد يفود احدهما سوي الآخر فحبس او ضرب  
بغير واحد منهما فالصمان على الساحس والضارب لا علمهما في ان موضع كان الساحس والقائد لما ذكرنا ان  
الساحس مع ذلك كاندفاع لله كذا الضارب ولا يمد من الساق والهادر ان كل واحد منهما امر بذلك  
فمحب من كان سوفه او فود فيما له السوي التودعه فلا ضمان على الساحس والضارب وان فعل ذلك بامر  
الساق او القائد فان كان سوي او مودعا له السوي فهو ممدان كان في ملكه اربى طريق المسلسل لا ضمان  
على احد لان فعله بصف اليه كالساق او القائد وان كان سوي او مودعا له ذلك بان كان في ملك المصروف على  
فاس ما ذكر اس سيم عن ان يوسف الصمان على الساق او القائد خاصة وان صد بفسل اسما فان كان  
الساق سوي في ملك نفسه فلا ضمان على احد لان فعل الساحس او الضارب بامر الساق اربا لاند مصاف اليه  
والضد منه في الملك عه مضمونه على الساق والقائد والزاكر ان كان سوي او مودعي طريق المسلسل او في ملك  
اله فهو على الاحلاف وان رطب اسما فمصلحة فهو على الاحلاف انما سوا كالسوفه او فود فممدان له السوي  
او التودعه او لم يكن لان الوطا مضمونه على كل حال راسد على اعلم وان وطلب محب نفسه لاحلاف لكن فاس  
ظاهر الزوا على الساحس والضارب وعلى الساق والقائد صفان رعى فاس رواه اس سماعه عن ان يوسف  
سلي الساق والقائد خاصة والله تعالى اعلم بالصواب ومن هذا السلسل حياه الخاطه المسائل اسبغ على رجل فمصلحة  
او على ماع وفسد او على دار فمدها او على حوان فمطع وحمل الكلام فمدها ان الخاطه لا تخلو اما ان سي مسونا  
مستبهم مال (واما) ان بي ما لامس الاصل فان بي مستبهم مال مملانه لا تخلو اما ان يكون الى الطريق (واما) ان  
يكون الى ملك اسان فان كان الى الطريق لا تخلو من ان يكون فادار هو طريق العامه وعرفه فادار هو السكه الى لسب  
ناده فان كان فادار فمطع فمطع به سي فماد كد محب الصمان على صاحب الخاطه اذا وحدث سركه وحوه فمفع  
الكفر في سب وجوب الصمان وفي سائر سراط الوجوب في سائر ماهه الصمان الواجب ركسه (اما) الارل  
فمفع وجوب الصمان هو العمدى بالنسب الى الالاف ترك النص المسحق مع السدر على النص لانه ا  
مال الى طريق العامه فمفع حصل الهواء في صاحب الخاطه من ع فعله وهو الخرب في حق العامه كمنس الطريق  
فمفع حصل في العرق يد به صمعه ما اطول النص فمفع مراره به عهده الخاطه فدام فعل مع الامكان  
فمفع مراره بانه سب على كسوف حب اربح فالتن ار اسان فلولبه فمفع من ارد مع امكانه الى  
هناك فمفع لم يفلما كذا هذا وندري عن جماعة من السام من السمي وسرخ راهاهم وعرفهم رحمهم  
لهماهم بالوا اذا عدا الى الخاطه فلم يمد به وجب عليه الصمان راسد سجنه تعالى اعلم بالسراب

في فصل في واما سراط الوجوب منها المظالمه النص حتى لو سب قبل المظالمه فمفع به سي لا ضمان على  
صاحب الخاطه لان السام محب ترك النص المسحق لان به حبه معدن النسب الى الالاف ولا نسب  
الاسحقان بدون المظالمه وضرر المظالمه هي ان سدم اليه واحد من عرض الناس فبول له ان حاطل هذا مامل او  
مخوف فادفعه فادان ذلك فمفعه لان هذا حق العامه فاهم به النص صار حيا عن الساق سوا كان اندي  
سك اليه سلبا او دما حرا ار عدا سدا كان له مولاه محبومه فمفعه انما او صامدا كان فاولا رفا ان له  
وله بالخصومه فمفعه لان الطريق في جميع اهل الدار فكان لكل واحد من اهل الدار حق المظالمه باله سب السرر  
عدا لانه لا يمد من على الطالب ركوبه ما دوما بالنسب لان كلام الخون والخنو وعلمه معبر السرخ فكان

ملحقا بالمد وسمى أن يهدى إلى المظلم ومسح الأسا ما كر حذر حذاه وهو أن حول الزحل اسهدرا أو  
 هدم إلى هدم الرجل هدم حاطه هدا والأسا هدا للحرر عن الححر والامك حواران سكر صاحب الحاطا  
 المظالمه ما يعنى فتح الحاحه إلى الأسا هدا للأسا هدا إلى السحاح المظالمه ودا المظالمه يعنى يندون  
 الأسا هدا حتى وادى صاحب الدار باللك حب طه السمان وان لم يهدى عليه وكذا اذا أسكر حب طه  
 السمان فيما يندون بين اسحقاه وسمى وطير ما فلتاى اسحقاه ان السرطه فيها اللب لا الأسا هدا والأسا  
 للحاحه إلى اساب المظالمه على هدم الزلزال كذا حتى لو افر إلى المظالمه حب حوى السقمه وان لم يند على اللب  
 وكذا لو وجد اللب حب حوى له فيما يندون وانه سارك وسمى وكذا الأسا هدا في باب النقط على اصله  
 حصره رحمه الله من هذا التيل ردد كذا في كتاب اللطه ولو طول صاحب الحاطا ما يعنى فلم يند حتى  
 سلك إلى الطر وسمى سقمه اسان فطه فان كان قد طول يندع النصف نسم لانه اذا طول بالرفع لزمه الرفع  
 فادام رفع صار معدا فسمى ما له نسمه وان كان في اساب لرفع لاصمان عليه عداى يوسف وعده نسم  
 وجه قوله انه لما طول بالنصف فلم يند حتى سبط صار معدا بل النصف جعل اللب نسم هو معدا  
 فسمى رندا من ارفع على اسان كذا اذا عطف سقمه اسان وجه قول ان يوسف ان الحاطه قد اس  
 الموضع الذى طول فيه لا ساقه عن حل الحاحه وهو الهوا إلى محل آخر مخرج صاحب حاحه فلا يند مظالمه اخرى  
 كن رجع حرا إلى الطر وسمى حرحه الزرع إلى موضع آخر فطه به اسان انه لاصمان على الواضع كذا فيها  
 محلان ما اذا سبط على اسان لانه لما زال عن محل المظالمه وهو الهوا الذى هو محل الحاحه ولا يند على حاحه  
 اخرى وان كان الطر من عرقه فالحاحه هو الهوا إلى راحه من اهل تلك السكه لان الشر من حهم سكان لكل واحد  
 منهم ولا يند التمدد إلى صاحب الحاطا وان كان ملان الحاطا إلى ملك رجل والمظالمه بالنصف والأسا إلى صاحب  
 الملك لان هوا ملكه حقه وقد سئل الحاطا حتى صاحب الملك فكاتب المظالمه بالسرعه اله فان كان في الدار ساكني  
 كالمساحر والنسمه والمظالمه والأسا هدا إلى الساكني فسرطه طلب الساكني او الملك لان الساكني له حوى المظالمه  
 باراله ما سئل الدار فكان له ولا به المظالمه باراله ما سئل الهوا اسبا ولو طول صاحب الحاطا بالنصف فاساحل  
 الذى طاله او اساحل الفاضل فاحله فان كان ملان الحاطا إلى الطر من والباحل باطل وان كان ملان إلى دا  
 رجل فاحله صاحب الدار او ارامه او فعل ذلك ساكن الدار فذلك حار ولا يند عليه فيما يند الحاطا انه  
 سقمه وسمى إلى اعلم ووجه الفرق بينهما ان الحقى الطر من لجماعه المسكنين فادأ طالب راحه منهم بالنصف وقد  
 يعلى الصمان بالحاطا حتى احمه فكان التاحل والارا اساطا حتى الحاحه ولا يند ذلك خلاف ما بنا كر  
 اسان إلى دار اسان لان هدا الحق لصاحب الدار حاصه وكذلك الساكني فكان التاحل والارا منه اساطا  
 حتى يند يملكه وكذلك لو وضع رجل في دار عرقه او حرقها به او ارامه بها واما صاحب الدار فانه كان  
 رندا ولا يند ما عطف سبي من ذلك سواء عطف به صاحب الدار او داخل دخل لان الحق له فملك اسقاطه كانه  
 فعل للباديه (ومها) ان نكرن المظالمه بالنصف على النصف لان المظالمه بالنصف من لا يلى النصف سقمه  
 فكان وجودها والعدم به واحد ولا يند مظالمه بالسودع والسمر المساحر والرهين لانه ليس لهم ولا به  
 النصف فتصح مظالمه الزاين لان له ولا به النصف لتمام الملك فسمى وهى الذى صغير معدا بل النصف  
 وتصح مظالمه الاب والوصى في هدم حاط السعير لسوب ولانه النصف لهما فان لم يند حتى سبط بح الصمان  
 على النصف لان التلب به النصف المستحق على الولي الوصى مضاف إلى النصف لتمامه فانما النصف راسي  
 مواجدا فله فسمى وسجل عماله به لتحل العاقله وتكون في ماله فيما لا سجد له العاقله كالبايع سوا وسمى  
 هدا حرح ما اذا كان الحاط المائل حاحه فطول سقمه بالنصف فسمى حتى سبط فطه سبي ان الفاس



ان لا يضمن احد منهم سوا وفي الاستحسان يضمن الذي طولب برحه القياس انه لم يوجد من احد منهم ترك النقص  
المستحق (أما) ان لم يظالموا بالنقص فظاهر (وأما) الذي طولب به فلا ان احدا السركا لا يلى النقص بدون  
البدن وجه الاستحسان أن المظالم بالنقص ترك النقص مع القدر طوله لانه مكمل خاص السركا وظالمهم  
بالنقص ان كانا واحدا وراوا كما لو اعيا كنهه أن رفع الامر الى القاضي حتى يأمر القاضي بالنقص لان فيه حا  
لما عه المسلمين والا مام سوى ذلك فلم يأمر الخاصر منس سببه ونسب العباس وادام جعل فسد صار معدا  
به ترك النقص المستحق فبعض ما يولده له لكن حذر حسبه من الخابط في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قوله عليه  
رحمات الصنف وجه قوله ان اتصا السركا الاخر من لم يحبها ضمان فكانت كصفت واحد كمن حرجه  
رجل وغيره سبع وبه حجة ما من ذلك كله ان على الخارج الصنف لان عر السبع ومن الحسب لم يحبها  
ضمان فكانا كالمى الواحد كذا هذا ولا يحميه رضى الله عنه ان التلف حصل بل الخابط وليس ذلك معنى  
مختلفا في نفسه فبعض يمدار بصدقه والله تعالى اعلم ومما فهم ولا به النقص وفي السوط ولا يكتفى بغيرها وفي  
الضمان لانه اساسه معد بترك النقص عند السقوط كانه استبطه فادام بولى ولا به النقص عند السقوط لم يترك  
بمعد بترك النقص فلا يحب الضمان عليه وعلى هذا مخرج ما اطول بالنقص فلم يضمن حتى باع الدار الى فيها  
الخابط من اسان وقصده لم يأتى اوله معه ثم سقط على سببه فطلب منه ان لا ضمان على الناح لا بعدا ولا به  
النقص وفي السوط خروج الخابط عن ملكه ولا على المسمى انصلا لعدم المظالمه في حقه وفي من هذا  
و ما اذا سارع حيا حال الطريق بمباع الدار مع الخياط ثم وقع على اسان انه يضمن الناح ووجه الفرق ان  
وجوب الضمان هناك على الناح قبل البيع لكونه معدا بأسراع الخياط والاسراع على حاله لم يسرع فلا يعلق به  
من الضمان ووجوب الضمان لكونه معدا بترك النقص المستحق ذلك عند سقوط الخابط وقد نزل الاستحسان  
بالسبع فلم يوجد العدى عند السقوط ترك النقص فلا يحب الضمان وعلى هذا مخرج ما اذا طولب الاب بضمن  
خابط الضمير فلم يضمن حتى مات الاب او بلغ الصبي ثم سقط الخابط انه لا ضمان فيه لان تمام الولا به وفي  
السقوط شرط وقد نزلت الملوب والسووع والله تعالى اعلم (ومنها) امكان النقص بعد المظالمه وهو ان يكون  
متبوط الخابط بعد المظالمه بالنقص من مده مكمل نصه فمالا ان الضمان يجب بترك النقص الواجب ولا وجوب  
بترك الامكان حتى لو طولب بالنقص فلم يترك في نفسه ولكنه ذهب بطلب من نفسه فسقط الخابط فلف  
به سبب لا ضمان عليه لانه ان لم يحكى من النقص لم يكن ترك النقص معدا في حق المرء حاصل في بد بصره ولا  
يكون مضمونا عليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالسواب

فصل في ما يضمنه الضمان الواجب به الحياه وكفها فالواجب به الحياه ما هو الواجب بحسبها  
من حياه الطاهر ومن مما وجب له الساق والياند والساحس وهو ما ذكر ان الحياه ان كانت على سبب آدم  
وكاتب تصاف والواجب بها الله وان كانت مادون النفس والواجب بها الارس فا اطلع الواجب بها نصف عمر  
الذكر وهو عشرين سنة الا في ما هو فيه محتمل العاقله ولا تتحمل مادون ذلك ولا يحب الحياه على عمر سبب آدم  
بل يكون في ماله ما يداها بدمه الا ان طور للكل اصحاب الخابطى الدار عند الا كمار محتمل مطلقه وهي السبع شرط  
بمحمل العاقله حتى لو انكرت العاقله كون الدار ملكا لصاحب الخابط لا عمل عليهم حتى يتم صاحب الدار الله على  
الملك كداد كمن حرمه الله فقال لا يضمن العاقله حتى يسد السهود على بلاءه اسبا على التدمم النفس سقوط  
الخابط على أن الدار له بده عند الا كمار اما السهاده على الملك فلا ان الملك وان كان ماله ظاهر الدليل لكن الظاهر  
لا يسحق به حتى على غيره انه وجهه للدمع لاحقه الاستحسان لحاله المقعود وعبر ذلك فلا يضمن الا سبب بالنسبه وعد  
في رخصه الله تتحمل العاقله طاهر السد وهو على الاحتمال الذي ذكره في السبعه (وأما) السهاده على المظالمه

[illegible]

لا يخرج من هذا الموضع عاد فكان الخرح مصافا الى حرب حاد فكان قتلا ولهدا الورخذ فكد في المعركة كان  
سيداوي الاول لا يكون سيداوي لم يرق محله فاصابه سيف او حمر حمر حمره ولا تدري من ان موضع اصابه فحمل  
الى اهله مات من تلك الخراجه فان كان لم يزل صاحب فراس حتى مات فعلى عاقبه انفسه القسامه والديه وان لم يكن  
صاحب فراس فلا قسامه ولا دمه وهذا هو الحال ابو يوسف رحمه الله فلا قسامه فيه ولا ضمان في الوجهين حمر حمره  
قول اس اني لابي رحمه الله وجهه قول اني يوسف ان الخروح اذ لم يحسن الخله كان الحاصل في الخله مادون السن  
ولا قسامه فها درن النفس كالموحد مطروح الذي الخله ولهدا الوهم يكن صاحب فراس فلا قسامه فيه كذا هذا (وجه)  
قول اني حمر حمره الله انه اذ لم يراع الخراجه وكان لم يزل صاحب فراس حتى مات علم انه مات من الخراجه فعلم ان  
الخراجه حصلت قتلا من حمر حمره وهذا كان قتلا في ذلك الوقت كانه مات في الخله بخلاف ما اذ لم يكن صاحب  
فراس لا به اذ لم يصر صاحب فراس لم يعلم ان الموت حصل من الخراجه فلم يوجب قتلا في الخله فلا نسب حكره وعلى  
هذا يخرج ما اذا وجد من النسل ان كذا به ان فيه القسامه والديه لا به يسمى قتلا لان لا كذا حكره الكل رورور  
عصوم من اعصابه كالدوا والرجل او وجد اقل من نصف البدن فلا قسامه فيه ولا دمه لان الاقل من النصف  
لا يسمى قتلا ولا نالوا وحسن في هذا النذر القسامه لا وحسن في النالي قسامه اخرى فودى الى احياء قسامه في  
نفس واحد وهذا لا يجوز وان وجد النصف فان كان النصف الذي فيه فراس فيه القسامه والديه وان كان  
النصف الاخر فلا قسامه فيه ولا دمه لان فراس اذا كان معه سمي قتلا واذا لم يكن لا سمي قتلا لان فراس  
اصل ولا نالوا وحسن في النصف الذي لا فراس فيه لم يصر الا بحسن النصف الذي معه فراس فودى الى ما قلنا ان  
وجد فراس وجد فلا قسامه ولا دمه لان فراس وجد لا سمي قتلا وان وجد النصف مسوقا فلا سمي قتلا  
النصف المسوق لا سمي قتلا ولا نالوا عمار احباب القسامه على ما بنا وبطرح ما قلنا في قتلا الحمار اذا  
وجد ان كذا النذر اقل من النصف على الفصل الذي ذكرنا والله سبحانه وعالي اسلم (ومنها) ان لا يعلم قاتله من  
علم فلا قسامه فيه ولكن بحسن القصاص ان كان قتلا بوجوب القصاص وبحسن الله ان كان قتلا بوجوب الله  
ذكرنا جميع ذلك فيما تقدم (ومنها) ان يكون النسل من بني آدم عليه الصلا والسلام فلا قسامه في هبمه ووجدت في  
محله قوم ولا عزم فيها لان نروم القسامه في نسبها امر بنسب محلات القصاص لان تكرار النسل عن مسرور واعتنا  
عدد الجنس غير معقول ولهدا لم يصر في سائر النواحي وكذا وجوب الله معها لان ابن في السرع جعلت دافعه  
للاستحقاق بنفسها كباقي سائر النواحي الا انما فذلك البصيص والالامع في بني آدم حصه في الامر بها  
وراء على الاصل ولهدا لم يحسن القسامه والفرامه في سائر الاموال كذا في الهام وبحسن العند القسامه والديه اذا  
وجد قتلا في غير ملك صاحبه لا به آدمي من كل وجه ولهدا لم يحسن القصاص في العمد والكفار في الخطا وغير  
العاقله فمعه في الخطا وهذا على اصلهما فاما على اصل اني يوسف فلا قسامه فيه ولا دمه لان العمد معصوم  
بالخطا من حبه انه مال لا من حبه آتاني ولهدا فالنحل فمعه في النسل الخطا فانه ما لم يل ولا سجنها العاقله  
فكان يدره الهبمه وكذا الخواص في المدر وام الولد والمكاتب والمادون لما قلنا وسوا كان القتل مسلما او ذمما  
عاقلا او مجنونا العا وصيدا كذا او ابى لا به عليه الصلا والسلام اطلق القسامه والقسامه الله في مطلق قتله احد به  
في نفس الاحاد ولم يستمر ولو كان الحكم بحلف لا يستمر ولا ندمه هولا معصوم بالقصاص والدين العمد  
والخطا فيكون معصوما بالقسامه والديه وسوا وجد المسلم قتلا في خله المسلم او في محله اهل الله لان عداده من  
سبل الا يضاري رضي الله عنه ووجد قتلا في فلبس من فلبس حمر واوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم انفسه  
على اليهود وكذا الذي لان لهم بالمسلمين عليهم ما عليهم الا ما نحن بذلك (ومنها) الدعوى من اولاء النسل  
لان القسامه من النسل لا يحسن بدون الدعوى كباقي سائر النواحي والله سبحانه وعالي اعلم (ومنها) اسكار ٤

عليه السلام وصحة السكر قال عليه الصلاة والسلام وان علي من اسكر حمل حسن امن على اسكر فسي  
وجو هائل - السكر (ومها) المظالمه بالتسامه لان حق المدعي وحق الامان في عدطله كما في سائر  
الامان هذا كان الاحاق في حال اتسامه الى ان لا تقبل لان الامان حتمهم فلم ينسب ان حار راسه يهويه  
سجلون صالحا اليه والله يعلمون ان لا يمتون كذا ولو حوّل من سلبه اتسامه بها فكل عن امن  
حسن حتى يخلع او يزل لان المدعي ما اتسامه حتى يمتو بسببه لا امرسه الى المسجود وهو انه بذل له  
اتجمع به في الله ربه اهل الحرب من الاربع لسد ما عمر رضي الله عنه اسدل اسما واما بالافعال ثم روى  
في الحارب قال اما نحن قد سن حد وقال لا وروى انه لم يزل دم صاحبكم هذا كاس مقصود سبها من  
السمع عن احن مقصود سببه وهو ربي الا اذا بحر عليه الخس كرا مع عن قبا من عليه مع القدر على  
اتسامه خلاف المدعي سائر الخوي وهما النسب مقصود بفساد في وسبه الى المقصود وهو المال المدعي  
الا لرب انه لا يجمع سبها بل اختلف المدعي عليه روى اول ابن ابي اختلف المدعي عليه ولم يزل المال  
لا يرميه في هياكله ولا يخلو او لم يزل واو بذلوا الله لا يسطع عليه اتسامه فدل ان مقصود سبها محزون عليها  
بالخس وروى عن ابي يوسف اسمهم لا يخسونه والله على العاقلة كرا لما في سرحه محضر الطحاوي رحمه  
الله وكره اسماء الامام اس عن اختلف رساله الاول ان مرمهم الله سبي عليهم بالله والله تعالى اعلم  
(ومها) ان يكون الموضع احدى وحدته القتل ملكا لا حد او في بداحد ان يملك لا حد ولا في بداحد اصل  
ورسامه في رايه ان كان في بداحد الموضع لا بداحد الخصوص وهو ان يكون السب في رايه المامه المسلس لا الواحد  
مهم ولا حازه يحسونه لا تحب السامه بحب الله وما كان كذلك لان اتسامه والله بها ما تحب بول الحظ  
اروم على ما ذكره ان يملك احد ولا في بداحد اصل لا يرم احد احظه في تحب السامه والله وادا كان في  
بداحد سبطه على الدامه لكن لا يسئل الى احاب اتسامه على الكل لتعد الا سبعا من الكل وامكن احاب الله  
على الكل لا مكان الاستماع منهم بالاحد من مال المال لان مال مال ما لم فكان الاحد من مال المال  
استماعهم وعلى هذا يخرج ما اوحد القتل في ولا من الارض ليس ملكا لا حدا ولا فسامه في ولا فادا  
كان تحب لا يسمع الصوت من الامصار ولا من مرمهم الترى فان كان تحب يسمع الصوت تحب السامه على  
اهل المواضع الله فان كان اقر الى الترى فعلى اقر الترى وان كان اقر الى المصر فعلى اقر الى المصر الله  
لا فادا كان تحب لا يسمع الصوت العوب لا يلحق للموضع فلم يكن الموضع في بداحد فلم يوحدا القتل في ملك  
احد ولا في بداحد اصل ولا تحب في رايه الله وادا كان تحب يسمع الصوت والعوب يلحق فكان  
من يوسع اقر المواضع الله وقدر رايه عاير الترى حرمه عليه الصلح والسلام وفيه ايضا سند ما عمر  
رضي الله تعالى عنه على ما ذكره ولو وحد في مرمهم كدخله واسراب وسجون ونحوها فان كان النهر يجري به ولا  
سامه ولا فدا الله الم العظيم ليس ملكا لا حد ولا في بداحد وقال روى رحمه الله تحب على اقر الترى من ذلك  
الموضع كما اذا وحد على الدامه في سب ونسب في بداحد وبدا الناس ليس به بدلان الموضع احدى سرفه  
انما يسمع لا يقر المواضع الله فكان بداخله بخلاف النهر الكه به لا يندخل تحب بداحد لا الا صاه ولا  
يسمه ان كان النهر لا يجري فذلكه كان محسنا السط او سب على السط او ملقى على السط فان كان السط  
ملكه حكمه حكم الارض المملوكة او ابدار المملوكة او اوجدتها قتل رسد كرا ان سامه على ولا لم يكن ملكا  
لاحد فعلى اقر المواضع الله من الامصار والترى من تحب يسمع الصوت السامه والله لا هم يستون منه الماء  
و يوردن رايهم فكان لهم سرفى السط فكان السط احدى منهم كذلك لو كان في الحر فعلى اقر المواضع  
الى الحر من الامصار والترى من تحب يسمع الصوت السامه والله لا في الحر وسكون سرفهم فكان

في انهم وان حدى برصعير ما عصى فبالسنة للسر كما في السر فله السامه وانده على اهل الهر لا اله  
 ملوك لم رسوا كان الفصل حسدا ورموطا على السط او كان الهر محرق به بحرف اله الكه لا نه اذا كان ملكا  
 لا رماه كان الموضع الذي حرق به ملوكهم وليس كذلك الهر الكه لا فسامه من قبل بوحدين مسجدا اعان  
 ولا في سوارع العامه ولا في حصور العامه لا نه لم يوجد الملك ولا في الخصوص وبخ الله على بيت المال لان  
 هذا الموضع ومصلحها الى العامه فكان حفظها عليهم ودا فر وادصور بيت المال ما لهم فو حدى من بيت المال  
 وكذلك لا فسامه في قبل في سوق العامه وهي الاسواق التي ليس عملو كوهي سوق السلطان لانها المكي  
 ملوك وليس لاحد عليها بالخصوص كاتب كالسوارع العامه لان سوق السلطان لتمامه المسامين ولا حسا سامه  
 بح الله لان حفظها وانده هو في جماعه المسامين فمضمون بالخصر بيت المال مال امه المسامين فو حدى  
 منه وكذا اذا وحدى مسجدا عمامهم لا فسامه والذبح في المال لا نه لا ملك لاحد فو ولا في الخصوص و  
 العموم بوح الله لا الفاسد ما لنا فان كان السوق ملكا بح السامه رائده لكر على من بح فو احتلال  
 يذكر في موضعها سا الله تعالى ولا فسامه من قبل بوحدى السحن لا بتمام الملك وبدا بالخصوص لا نه لا سر  
 لاهل السحن في السحن لكونهم ممررسه وبخ الله على بيت المال لان العموم باسمه عليه ولا نه مقبض  
 السحن لتمامه المسامين لا نه في لاسمعا حنوفهم دفع الضرر عنهم وبدا للعموم بوح الله لا السامه وهذا هو  
 وقال ابو يوسف رحمه الله بح السامه والذبح على اهل السحن لان لهم صرب صرف في السحن فكان لم بدا  
 على السحن فعملهم حفظه (ومها) ان لا يكر القتل ملكا لصاحب الملك الذي وحده فو فلا فسامه ولا نه في  
 في او مد براوام ولداو كتابا او ما ون وحده في دار مولانا ملكه ووجود في دار قتلا كاسر السل من  
 وقل الملوك لا سلق به صمان الا ان في المكاتب بح على المولى فسمه لانه فيما رجع الى كسه وارس حساه حر  
 فكان كسه وارسه لثاوى فو كلاحى لا سلقه العاقلة لانه اسار مضمونا بعد الكناه والعبد في حق  
 المولى والمكاتب لا في حق العاقلة وفي الما رن عليه فسمه لمرماه ان كان له من ثمن حتى العرما غاليه فدا سبل  
 حنهم بالقتل باسبلا محل الحق فبح عليه فسمه لمرماه ومكون خاليه ماله لان هذا ليس صمان النفس لان  
 فسمه ملك المولى بل هذا صمان المال لعل العرما غاليه فكان هذا صمان الاسبلا فمكون في ماله حله  
 لانه حله كذا لو اسبلا لانه اعان ان لم يكن عليه من لاسي فو وكذلك ان قتله عمدا وكذلك لو كان العبد في  
 حياه سم وحده في دار ولا فعلى المولى فسمه حاله وكذلك ان قتله خطأ وهو لا يعلم بحاسبه لافلار لو وحده العبد  
 الرهن فسل في دار الرهن الرهن فان وحده في دار الرهن فو فسمه والقيمة على رب الدار دون العاقلة لانه  
 ملكه قبل الا ساق ملك فسمه لا بوحه الصمان عليه والواجب الصمان بعد الرهن بالعبد في حق الامر  
 والمرهن لا في حق العاقلة فلا يلزم حكمه العاقلة وان وحدى الرهن فالسامه والتمه على ماله لان هذا الصمان  
 لا بح بالمعدو واعما بح الحياه لان وجود في دار قتلا كاسر السل من كمد ليس رهن وحدى دا قتلا  
 وبه السامه والتمه عليه كذاها (واما) سان سب وحب السامه والله يقول سب وحبو بها فوالخصر  
 في السر وحفظ الموضع الذي وحده الفصل من ربح عليه الضرر بالحفظ لانه ارجح عليه الحفظ فليحفظ  
 مع العذر على الحفظ صار عصاره الحفظ الواجب فاحدا بالخصر ربحا رعي ذلك وجر على بحصل الواجب  
 وكل من كان احص بالسر والحفظ كان اولى بحمل السامه والله لا نه اولى بالحفظ فكان التخصه منه ابلغ ولانه  
 اذا احص بالموضع ملكا او بدا بالسر فكتب مقبضه فكتاب الضرر عليه الخراج بالصمان على لسان رسوله  
 الله صلى الله عليه وسلم وقال سارك وباعى لها ما كسب وعلمها ما كسب لان الفصل اذا وحدى في موضع  
 احص به احدا رجمه اما الملك الرهن الضرر في مضمونهم هم قتلوا السرع الزمهم السامه فاعلمهم

وأئذنه لوجود التسليم من اهلهم والى هذا المعنى اسرار سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه حينما فصل اسد بن اموالنا  
 واسما بن اقبال انا انما حكم فاحسن ما يمكن واما اموالكم فلو حوذا الفسل من اطهركم واداعرف هذا فمقول التسليم اذا  
 وجدني اغلظه واقسامه والدنه على اهل الخلة لا احاد من واجماع الصحابة رضي الله عنهم على ما ذكرنا ولا نحتط  
 الخلة عليهم ونوع ولا نه الضرف في اخذنا بالاسم وهم المتهمون في فعله فكاتب التسمية والدنه عليهم وكذا اذا  
 وجدني مسجدا الخلة او في طريق الخلة لا قبلنا فاحسن ما يمكن وكل المدحس رحلا مسكرا لا لالمان  
 عليهم حتى يكل خمس من امار وى عن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه فاحسن ما يمكن رجال التسمية فكاتبوا اسمه  
 وأمر من رحلا فاحسن ما يمكن واحدا وكر رغبة النفس حتى تكلم خمس من امار كان ذلك بمحض السجادة رضي الله عنهم  
 ربح فعل الله حقه احد فكون اجماعا ولا نه هذا الاسان حتى ولى السبل فله ان يسوقها من كى اسبقا وهما فان  
 امكى الاستسما من عدد الرجال الخمس اسوقى ران لم يمكن سوى عدد الا سان الى حى حقه وان كان العدد كاملا  
 فدا الاولى ان نكر ران على معصم ليس له ذلك كذا كره - في رحمه الله لان موضوع هذا الامان على عدد  
 الخمس في الاصل لا على واحد واسا السكر او على واحد لى رر رر هسان العدد لا ضرور عدد الكمال ران كان  
 في اغلظه قابل سى فان كان معها اهل الخطه والمسه ونه لى التسمية والدنه على اهل الخطه ما بين منهم واحد من قول اى  
 حقه وجد عليها الزحمه وقال ابو يوسف رحمه الله عليهم وعلى المسه من حقه (وجه) قوله ان الوحوب على اهل  
 الخطه باعتبار الملك والملك بالتسمية من وهذا اذا لم يكن من اهل الخطه احد كات التسمية على المسه من (وجه)  
 فوهما ان اهل الخطه اصولى للملك لان اسداء الملك بينهم واعمالا فعل عنهم الى المسه من فكاتبوا احسن  
 بصره الخلة وحيطا من المسه من فكاتبوا اولى اعقاب التسمية والدنه عليهم وكان المسه من بينهم كالا حى  
 ما بين واحد منهم لا يسئل الى المسه من وصل ان احسنه من الخواب على ما ساءد بالكوفه وكان يدبر امر  
 الخلة فما الى اهل الخطه واو يوسف راي التدبر الى الاسراف من اهل الخلة كالوا من اهل الخطه اولوا  
 منى الخواب على ذلك فعلى هذا لم يكن بينهم خلاف فى المسه لان كل واحد منهم ساءد على معنى الخطه  
 والنصر فان فدا اهل الخطه وكان فى الخلة ملاله وسكان فله على الملالة لا على السكان عسداى حقه  
 ومحمد وعداى يوسف عليهم جمعا له مارون ان رسول الله عليه الصلا والسلام اوجب التسمية على اهل حشر  
 وكاتبوا سكانا ولا نى للسكان احصاها بالدار بدا كمان للمالك احصاها بما ملكا وبالحصوص نكى لوجوب  
 التسمية (وجه) فوهما ان للمالك احصى محيط الموضوع وبصره من السكان لان احصاها به احصاها من ملك  
 وانه اقرب من احصاها من السدا الا ترى ان السكان يسكون زمانا ثم يتقلون واما اعقاب التسمية على من دحر  
 لموضوعهم كانوا سكانا بل كانوا املا كما فانه روى انه عليه الصلا والسلام اقرهم على املا كم ووضع الحر به على  
 ررهم رما كان بوجد منهم كان بوجد على وجه الحر به لا على سبل الاخر ولو وجد فعل فى مسه فان لم يكن معهم  
 كتاب فالتسمية والدنه على ارباب السفسه وعلى من دها من ملكها اولاعليها وان كان معهم فباركاب فقامهم  
 جمعا وهذا فى الظاهر بوجد قول اى دسفى احابه التسمية والدنه على الملالة والسكان جمعا واو حقه ومحمد  
 منهم الله هرفان من السفسه والخلة لان السفسه فعل وحول من مكان الى مكان فمصرهما البدون الملك كالدنه  
 داو وجد عليها فصل خلاف الدار فها لا حمل النقل والحو بل فمصرهما الملك والحو بل ما امكى لا الله وكذلك  
 لمخلة حكمها حكم السفسه لاها على ومحول ولو وجد الفسل معه رحل عمله على طه فله التسمية والدنه لان  
 الفسل فى بد ولو وجد حرج معه به من - له حى اى به اهله فك بوما او بومى فماب لا تضمن عسداى  
 يوسف وقال ابو يوسف وفى فاس قول اى حقه رضي الله عنه تضمن (وجه) الناس ان الحامل قد سب  
 دعه عليه محر وانا فاما من الحرج فكاتبه ما بين دعه وهذا ربح على من حرج من سله فحالا الى فسله اخرى

مات قسم وقد كرمها فبقيهم وكذلك اذا كان على داه وطاسان او فاندوا عليها راك فعله التسامه والله  
 لا نه يد ان اجمع السان والاندوا راك فعلهم جمعا لان السان في ابدى فبما ركانه وحديث دارهم وان  
 وجد على داه لاسان فاولاه دولارا كعلمها فان كان للموضع ملكا لاحد فالتسامه والله على الغالب وان  
 كان لا مالك له فعلى اقر الموضع الله من حسب سلع الصوب من الامصار والبرق وان كان حسب لا سلع فهو  
 هدر فاندوا فبقيهم فان وجدت الداه في محله فعلى اهل تلك الخلة وكذلك اذا وجد في داه من الارض انه  
 سطران كان ذلك المكان الذي وجد فيه ملكا لاسان التسامه والله عليه وان لم يكن له مالك فعلى اقر الموضع  
 الله من الامصار والبرق اذا كان حسب سلع الصوب منها لله فان كان حسب لا سلع فهو هدر فاندوا وذكر في  
 الاصل في قتل وجد من فرس في ارضه فبقيهم لما روى عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي  
 عليه الصلا والسلام امر بان يورع من فرس في قتل وجد منهما وكذا روى عن سبعا عمر رضي الله عنه في  
 قتل وجد من وادعه وارحب وكس الله عامله بذلك فكس الله سبعا عمر رضي الله عنه ان فرس من الفرس  
 فبقيهم كان اقر فالزمهم فوجد السان الى وادعه اقر والزموا التسامه والله وذلك كله حول على ما اذا كان  
 حسب سلع الصوب الى الموضع الذي وجد فيه القتل كذا في الحديث الاصل حكى الكرخي رحمه الله والله  
 ما كرمها فبقيهم وكذا اذا وجد من سكين ولسامه والله على اقرهما فان وجد من المعسكى لا من الارض  
 فان كان الارض الى وجد فيها ارباب فالتسامه والله على ارباب الارض لا هم احصى بصر الموضع  
 وحيطه فكانوا اولى باحباب التسامه والله عليهم وهذا على اصلها لان المعسكى كالسكان والتسامه على السان  
 لا على السكان على اصلها (فاما) على اصل اى يوسف رحمه الله فالتسامه والله عليهم جمعا وان يكن في ملك  
 احدهما وجد في حيا او مقطاع فعلى من سكن الحيا او مقطاع وعلى عواهلهم التسامه والله بذلك صاحب  
 الحية حتى عوصع الحية من اهل المعسكى بماله صاحب الدار مع اهل الخلة فالتسامه على صاحب الدار اذا وجد  
 فيها قتل لا على اهل الخلة كذاهما وان وجد حارح من التسطاط والحاء فعلى اقر الا حية والتسطاط منهم  
 التسامه والله كذا ذكر في ظاهر الرواية لان الاقر اولى باحباب التسامه والله لا كرمها وعن اى حية رضي  
 الله عنه اذا وجد من الحما فالتسامه والله على حاسمها كالتسل بوجد في الخلة جعل الحما اغموه كالخلة على هذا  
 الرواية هذا ادا لم يكن امسك لمواعدا وان كانوا قد تواعدوا ما يوافقوا فالتسامه والله على قتل بوجد من اطمهم لا هم  
 ادا تواعدوا ما يوافقوا فالتسامه والله على القتل ولا يوافقوا فالتسامه والله على قتل بوجد من اطمهم لا هم  
 الى حاب فره ليس صاحب الارض من اهل الترمه فالتسامه والله على صاحب الارض لا على اهل الترمه لا  
 صاحب الارض احصى بصر ارضه وحيطها من اهل الترمه فكان اولى باحباب التسامه والله عليه كذا صاحب  
 الدار مع اهل الخلة ولو وجد قتل دارسان وصاحب الدار من اهل التسامه فالتسامه والله على صاحب الدار  
 وعلى باقيه كذا في الاصل ولم يعقل ما اذا كان المافله حصورا او عبادا كرى احيلا في فرس وصيد  
 رحمه الله ان التسامه على رب الدار وعلى باقيه حصورا كانوا او عبا وقال ابو يوسف رحمه الله لا فسامه على المافله  
 هكذا كرمه وقال الكرخي رحمه الله ان كان المافله حصورا في الضرر حلوا في التسامه وان كان ماسه  
 فالتسامه على صاحب الدار مكر رعله الا عمن والده عليه وعلى عاقبه اما حول المافله في التسامه اذا كان راحته  
 فهو ولهما وظاهر قول اى يوسف لا فسامه على المافله يستحق ان لا يندخلوا في التسامه (وجه) قول ابو يوسف رحمه الله  
 انه لم يسم الله لزمهم التسامه كاهل الخلة ولا يوسف ان صاحب الدار احصى بالضرر وباولاه وانهم فلا  
 ساركة المافله كمالا ساركة اهل الخلة عزم (وجه) قولهما ان المافله اذا كانوا حصورا لم يسم الله حيط الدار  
 وسرهما كما لم يسم صاحب الدار وكذا يسمون بالسل كما يسم صاحب الدار فندساركو في سب وجوب التسامه

سار كونه في السامه انما هو بداعي اخرى من حاله الخصور والسبل ما كذا الكرخي رحمه الله لا معنى التهمة  
 صاهر الاسماعين العتب وكذا معنى السر لانه لم يطلع بذلك الموضوع من وجهه الا انه حب علمه انده لان  
 وجوب انده على العاقل لا يتعلق بالتهمة منهم محتلون على القابل المعنى اكان هذا او جونا او حطنا وسواء  
 كاتب انداره ما سار كذا كذا سر عهده عليه فوجد ما قبل على رب الله ولى قلبه التساميه انده اما على  
 اسل ان حسنه رحمدر حى انه سها فها هو لا سها من ران الملك دور السكى فكان وجود السكى فيها والعبد  
 له احد (واما) ابو يوسف رحمه الله فاما ابو حبل على الساكن لاحصا صه بالدار ذادوم ووجد هيا وسوا كان  
 السبل الذي حذوه التسل حاضا او سر كالتسامه والديه على ان ران الملك لما فلما وسوا اسى فمرانما السركا  
 او احبب فالتسامه وانده فيهم بالسو به حى لو كاتب الدار من رحلت لاحدهما اللذان للآخر التلب والتسامه  
 عليه وعلى فالتسامه نصارو نصرى ذلك عند الروس لا قدر الا نصا كفاي السعه لان حط لدار واحبب على  
 كل احد منهما والحط لا يحلب ولقد اساو بان استحقاق السعه لان الاستحقاق يدفع ضرر الدحل وانده  
 لا يحلب ما حار على قدر الملك رد كفى الخامع الصمير من باع دارا او ووجد ما قبل فل ان سفيها المسرى ان  
 التسامه والديه على الباع انما يكن في السع حار فان كان فيه حار فلي من الدار في يد في قول ان حسنه وعبدان  
 يوسف وحمد الله على مالك الدار ان يكن في السع حار فان كان فيه حار فلي من ضرر الدار له وعذر فر رحمه  
 الله انه يد على المسى ان الا ان يكون للبائع حار فكون الله عليه (وجه) قول فر ان الملك للمسرى انما يكن فيه  
 حار وكذا اذا كان الحار للمسرى لان حار المسرى لا يمنع دخول المسع في ملكه عهدها اكان احمار للبائع  
 فالملك له لان حار مع روال المسع عن ملكه لا خلاص (وجه) قوله انه انما يكن فيه حار فالملك للمسرى وانما  
 للبائع صور بد من عرسرى وصوره السد لا مدخل لها في التسامه كمد المودع فكاتب التسامه والديه على  
 المسى ان را اكان فيه حار فلي من ضرر الدار له لانها اذا صار للبائع فقد اصبح السع وحمل كانه لم يكن وان صار  
 للمسرى فبداه السع وسى انه ملكها بالمدين حى وجود (واما) نصحيح مذهب اى حسنه رضى الله عنه  
 فشكل من حساب الظاهر لانه نصير الملك فيما يحمل السبل والتحويل لا للدوان كاتب السد نصرى كذا الساكن  
 والثابت للبائع صور بد من عرسرى فاولى ان لا نصير لى لا اسكالى الحسمه لان الوجوب ترك الحفظ  
 والحفظ بالدحسمه الا انه ساف الحط الى الملك لان استحقاق الديه عاد فسام مقام السد فكاتب الاضافه الى  
 مانه حسنه الحط اولى الا ان مطلق الدلا نصير بل الدان حسنه الملك وهذ بد من حسنه الملك محلاى بد الساكن  
 فل او حذر حل فتلاى داره فالتسامه والديه على عاقله لورسه في قول اى حسنه رضى الله عنه وى فولهما رحهما  
 الله لاسى فيه وهو قول فر والخس بر را رحمهم الله وروى عن اى حسنه رحمه الله قبل قولهم (وجه) قولهم ان  
 التسل صا فه والدار ملكه واذا صار ملك الوربه عند الموت والموت ليس سبل لان الفصل فعل القابل ولا يصح لاحدى  
 الموت بل هو من صنع الله سار له وما الى فلم صلى ملك الوربه فلا سبل الى احاب الضمان على الوربه وعواقلهم ولان  
 وجود فبلاى داره سبه بماله سار القتل نفسه كانه سبل سبه سبه فكون هذرا ولاى حسنه رضى الله عنه ان  
 لئمه في التسامه وفظهور السبل لا وف وجود السبل بذلل ان من مات قبل ذلك لا مدخل في الله والدار وف  
 ظهور التسل لورسه فكاتب التسامه والديه عليهم وعلى عواقلهم مح كالمو ووجد فتلاى اراده فان قبل كف مح  
 الله عليهم على عواقلهم وان الله مح لهم فكف مح لهم وعلم وكذا عاقلتهم سحمل عهم فلم انصا فوه احاب  
 فلم انسا وعلم وهذ مع فالحواب عموم ان الله مح لهم بل للتسل لا لها بذل سبه فكون لهو بذلل انه محهم بها  
 ومعنى منها توبه وسد منها وضاما م ما قبل عن حاجه سجه ورسه لا سبما السبل عه والوربه اقرب الناس اليه  
 وصار كالمو وحذالاب فبلاى داره اوى مرجحها الله السى انه مح التسامه والديه على الاس وعلى عاقله ولا



تتبع ذلك فلما كداهما وان اعه ارف وجود السبل فهو يمكن اتصاله بحسب سبل اقله لتيسر محققا اذا  
 فتح عليهم اذ به حلالا للسبل فمقتل منه الى ورثه عند فرائضه حاجه و كرحدا او حداثا او حلالا او حلالا  
 حلالا او حلالا على ابيه فانه به احبه وان كان هو وارثه لما قلنا ان ربحو السبل في الدار كما سار صاحبها الفيل  
 فله ذلك للمعروف بمسحها صاحبها بالدار ولو وجد مكاتب فلابد ان يورثه فله ذلك من دار  
 في وقت ظهوره القتل لسب لو ربه بل هي على حكم ملك سبه الى ابي من قبل الكفاية فصار كانه قبل سبه بغير  
 دمه ورحلان كان في وقت ليس ميمانا بال وخذ احد هما مذبوحا قال ابو يوسف يسمي الآخر الدية وذي جند  
 لا يصار سله (وجه) قوله انه حمل انه قتله صاحبه وحميل انه قتل سبه فلاحب الصيانه بالسبل رلاي سبه  
 ان الظاهر انه قتله صاحبه لا الا ان لا يهل سبه ظاهرا او بالاحمال حلوى الشاهر ملحق بالعد الا ترى ان  
 صل هذا الاحتمال ما بقي قتل الخله ولم يصب

بمقتل سبه وانما سار من مدخل في القسامه والديه مدخولا وهو ما ومن لا مدخل في ذلك فموتى وامنه القوي  
 القوي والخون لا مدخل في القسامه من اى موضع وخذ السبل سوا وخذى عن ملكهما او ملكهما لان  
 انما سبه من وهما لسام اهل اعمى ولهذا لا يستحقان في سائر الدعي ولا ان القسامه بحسب من هو من  
 اهل النصر وهما لسام اهل النصر فلاحب القسامه عليهما ويحب عني فليهما اذا وخذ السبل ملكهما  
 لم يصيرهم بطل النصر الا لزمه رهل مدخلان في الدعي مع العاقلة فان وخذ السبل في عه ملكهما كالتخلف وملك اسيان  
 لا مدخلان في سار حدى ملكهما لا مدخلان لان وجود السبل في ملكهما كما سار سبهما السبل رهما مواحدان بغير  
 الافعال على فاس ما كره الطحاوى رحمه الله لا مدخلان في الدعي مع العاقلة اصلا لكونه ليس سديد لان هذا  
 صيان السبل والفيل فعل والسبي والخون من احداثا فاعا طهما ولا مدخل العدا المحجور واندر وام الولد ان القسامه  
 والديه لان هولا لا يستصير سمعد وليسوا من اهل ملك المال ايضا فلا يرسم الدعي واما المادون والمكاتب فلا  
 مدخلان في قسامه بحسب من قبل رحدى عر دارهما وان وخذى دارهما اما المادون ان لم يكن عليه من قسامه  
 عليه بل على مولا وعاقلة اسحسانا والتاس ان يحسب عليه القسامه واد اختلف خا طاب المولى بالدفع وان اذ (وجه)  
 التاس ان المند من اهل اعمى الا ترى انه مستحلف في الدعاوى ووجود السبل في دار سبه ما سار السبل حلالا وان  
 قتله خطا حرا المولى من الدفع والتدا كداهما وجه الاستحصال ان فاد الاستحلاف حرا ان القسامه لسب هو  
 السكول لانه لا يضي بالكون في هذا الباب بل بحسب حتى يخلف او سبه ولو هو ما قتل خطا لا يسبح اقرار لانه اقرار  
 على مولا فلم يكن الاستحلاف مفعلا فلا يحسب عليه القسامه ويحب على المولى وعلى سبه لان المثل له وان كان سبه  
 من فمضى في فاس قول اى حقه انه يحسب القسامه على المند لان المولى لا يملك كسب عبد المادون المندون عده  
 ولا يملك الدار وفي الاستحسان يحسب على المولى لان المولى ان كان لا يملكها فالعرا لا يملكها اسبا والعبد لا يملك  
 له والمولى اقرت الناس انه فكاتب القسامه عليه مع ما ان للمولى حياى الدار وهو حق استحلالا لقسمه سبه من  
 العرا فكان اولى بالمحاب القسامه (واما) المكاتب ادو حدى حلالا في دار فعله الاقل من فمضى من الدار لان  
 وجود السبل في دار كما سبه السبل فلا يكون على مولا كمالا يكون عليه في ماسره وهل يحسب عليه القسامه كس  
 العاصي في سر حقه محسرا الطحاوى انه مكرر عليه الا ان كان حلف عليه الاقل من فمضى من اذ لا قدر  
 عسر درام لان عاقا المكاتب سبه ويكون القسمه حاله لاها حب بالمع من الدفع مكر حاله كالحب على المولى حياه  
 المند ولو كان الفيل مولى المكاتب كان عليه الاقل من فمضى ومن اذ به لان وجود السبل في دار كما سبه السبل  
 ويكون القسمه حاله لا موحله لما قلنا ولا مدخل المراس القسامه والديه في قبل وخذى عن ملكهما لان وحيهما  
 طرس النصر رهي لسمن اهلها وان وخذى دارها او في فمضى لا يكون باعترها عليها القسامه مستحلف

وكرر عليها الايمان هذا قولهما وقال ابو يوسف عليها لا على عاقلها وجهه قوله ان لزوم التسامع للرم النصر  
 وحسب من اهل النصر فلا يدخل في التسامع ولهذا لم يدخل مع اهل الخلة (وجهه) قولهما ان سب الوحوب  
 على امالك هو المالك مع اهله التسامع وهو وحدي حيا اما الملك فامثلا واما الاهله فلان التسامع - واما  
 من اهل اعم الا ترى انها تختلف في سائر الخفوي ومعنى النصر راعي رحد في اجملا في كل فرد كالمسعى في  
 المعروف هل يدخل مع العاقلة في الذمة كذا الطحطاوي ما يدل على انها لا تدخل فانه قال لا يدخل العاقل في الحمل الا  
 ان يكون كراة فلا يملك ان لم يدخل عند وجود النسل معها فيها اولى واجتازا رضى الله عنهم قالوا ان المرأة  
 لا تدخل مع العاقلة في الذمة من هذه المسألة واسكر واعلى الطحطاوي قوله قالوا ان العاقل لا يدخل في الذمة بكل  
 حال ولا يدخل في التسامع والذمة الاعنى والمحدود في النكاح والكافر لا هم من اهل الاستحلاف والحلف  
 وانه سبحانه وتعالى اعلم

في فصل في ايمان ما يكون ارا عن التسامع والذمة فومان ص ودلالة اما الص فهو الصرح بشرط الاراء وما  
 حرق عراه كقوله ارا اب او اسقط او عيوب ومجود ذلك لان ركن الاراء صدر عن هوس اهل الاراء في محل قابل  
 للبراء فصحيح واما الدلالة فهي ان يدعى ولي الفصل على رجل من عرا اهل الخلة فبرا اهل الخلة عن التسامع والذمة لان  
 ظهور النسل في الخلة يدل على كون هذا المدعى عليه ما لا فادام الولي على الدعوى عليه يكون حالفا على اهل الخلة  
 فمفسر راء هم عن التسامع والذمة فان اقام الذمة على المدعى عليه والا حلف فان حلف روى وان بكل حسن حتى  
 يحلف او يقرى قول اى حقه رحمه الله (وعدهما) معنى بالذمة ولو شهد ايمان من اهل الخلة للولي بهذه الدعوى  
 لا يمل سادها في قول اى حقه رحمه الله وعدهما ممل (وجهه) قولهما ان المانع من القول قبل الدعوى  
 كات البهيمه وقد رآه بالبراء فلا معنى لرد السداد ولاى حقه رحمه الله انه عكس البهيمه في سدادهم من  
 وجهين احدهما ان من اطاراه اراهم لنوسل بالا را الى صحيح سدادهم والى انه احسن التهم بالا را  
 حسب استقضاء التسامع والذمة عنهم في اطارا هم اراذوا بالثكافا على ذلك والسداد رد البهيمه من رجه واحد من  
 وجهين اولى ولان اهل الخلة كانوا حصيا في هذه الدعوى فلا يمل سدادهم وان حرقوا بالا را عن الخصومة لان  
 السبب الموجب لكونهم حصيا قائم وهو وجود الفصل فيهم كالتوكيل بالخصومة اذا حاصم ثم عزل فسد لا يمل  
 سداد به كذا هذا ولو ادعى رلى الفصل على رجل بعينه من اهل الخلة فالتسامع والذمة بحاشا في ظاهره وان روى  
 عنه ان من المار لى اى حقه رضى الله عنه ان التسامع سبط وكذا روى محمد وقال ابو يوسف الناس ان سقط  
 التسامع الا ان ركنه للار (وجهه) رواه ان المار لى رحمه الله ان من الولي واحد منهم ارا عن النافذ دلالة  
 فتسقط عنهم التسامع كما لو اراهم بضا (وجهه) ظاهره وان العاقل احد اهل الخلة طاهر او الولي كذلك الا انه  
 عن رهم في النصف ولا يبرئ منه الا بالذمة فلا يبرئهم التسامع الا بها فان التسامع على اهل الخلة على دعوا  
 معنى بها فحب البصاص في الممد والذمة في الخطا ولو شهد سادها من اهل الخلة عليه لا يمل سدادها على ظاهر  
 الرواية عن اى حقه رضى الله عنه لان الخصومة بعده الدعوى فانه كان الساد حصيا لانه مقطع  
 الخصومة عن سدادها به ولا سببا للخصم وادام على سداد اهل الخلة عليه ولم يعم به اخرى وهب التسامع  
 على اهل الخلة على حالها بخلاف المدعى عليه والسادها من اهل الخلة حتى يمكن حصول رحد من اهل الخلة ثم كف  
 سخط السداد مع اهل الخلة عدهما محققون بانه سبحانه وتعالى ما قلناه ولا علمنا به فالا عرا ولا عرا ولا عرا وعده  
 انى سبب محققون بانه حل سانه ما قلناه ولا رادون على ذلك لان عدهم ان المسود عليه قابل ولا سبيل الى  
 استحلافهم على العلم وما قلناه اوجهه ومحمد رحمه الله اولى لان ما قلنا مراعا موضوع التسامع وهو الجمع بين  
 ايمان على الساب والعلم بالتقدير الممكن فيما رواه المنسى وفيما قلناه ابو يوسف رلى ايمان على العلم اولا فكان مالا

اولى ولوا على اهل تلك الخلة على رحل منهم او من هم مسح دعواهم وبافوا والدم على ذلك ارحل حب  
 اعصاب في السند والدم في الخلة ان رافهم الاول في الدعوى على ذلك ارحل وان لم يوافقهم في الدعوى  
 سلكه لا حب سلكه لان الاول هو ابرو وحب اسكر واوجود الفل منه ولا حب على اهل الخلة اعصاب  
 لانهم آمنوا التسلي على عيونهم لم يلم لهم الدم وحلف ذلك ارحل حب التسليم على اهل الخلة ككف عيون  
 فهو على الاخلاق اسى كثرنا والله سبحانه وتعالى الوفي  
 فهو فصل في واما الخلاء على مدر النقص مطلقا فكلام في هذا الخلاء في موضعين احدهما في سان ابواع  
 والثاني في سان حكم كل نوع منها اما الاول فالخلاء على ما دون النفس مطلقا انواع اربعة احدها امانة الاطراف  
 وبما جرى حرق الاطراف والثاني ادهاب معاني الاطراف مع اعاينها والثالث السخاخ والاراع الخراج  
 اما النوع الاول فمقطع اليد والرجل والاوصع والظفر والاغراب والساق والذكر والاثنين والاثنين والسفوف  
 المعنى وقطع الاسفار والاحتان وقطع الاسنان وكسرها وحلق سمر الزاس والقنصه والخالحس الساربه اما  
 النوع الثاني فتصوب السمع والقصر والسم واليدوق والكلام والجماع والا بلاد والطنس والمشي ربه لون الس الى  
 السوا والخمر والحصر ونحوها مع فسا الخال الذي هو منها هدا المعنى ولحق هذا التسلي ادهاب الفعل اما  
 النوع الثالث فالسخاخ احد عشر اوطا الخارصه هم الدامعه هم الدامعه هم الناصبه هم الملاحه هم السخاخ  
 هم الموصحه هم الهاشمه هم المعقله هم الآمه هم الدامعه هم الدامعه هم الناصبه هم الملاحه هم السخاخ  
 ولا يطر منها الدم والدامعه هي التي يطر منها الدم ولا تسلي كالدمع في العن والدامعه هي التي يسلي منها الدم والدامعه  
 هي التي يصعب الختم ان يقطعه الملاحه هي التي يذهب في الختم كرم يذهب الناصبه فيه فكذلك في او سب  
 وقال محمد الملاحه فصل الناصبه وهي التي يلاحم منها الدم سود والسخاخ اسم تلك الخلة لان الخارجه  
 سميت بها والموصحه هي مقطع السخاخ ويوضع العظم اي ظهر والهاشمه هي التي يسم العظم اي كسر المعقله  
 هي التي يسلي العظم من الكسرات في محوله من موضع الى موضع والآمه هي التي تصل الى ام الدماغ وهي حيد عاب  
 العظم فوق الدماغ والدامعه هي التي يجري تلك الخلة ويصل الى الدماغ وقد احدى عشرين سجه ومحمد ذكر السخاخ  
 سعا ولم يذكر الخارصه ولا الدامعه لان الخارصه لا تسلي لها ارجاء والسجه هي التي لا تسلي لها أثر لاحكم لها في السرخ  
 والدامعه لا تعنى الاسنان معها بل تبصر بها طاهرا وبما لا يخرج من ان يكون سجه فلا معنى لسان حكم  
 السجه فيها ذلك بل محمد ذكرهما والله سبحانه وتعالى اعلم (واما) النوع الرابع فالخراج وعان حابعه وعبر حابعه  
 فالخاء هي التي تصل الى الخوف والمواضع التي يسد الخراج منها الى الخوف هي الصدر والعظم والطنس الخش  
 وما بين الالبس والدر ولا يكون في الدرس والرجل ولا في الزحف والخلق حابعه لا تصل الى الخوف وروى  
 عن ابي يوسف ان ما وصل من الزحف الى الموضع الذي لو وصل اليه من السراة غر كره حابعه لا تصل الى الخوف الا انما  
 يصل الى الخوف ولا تكون السجه الا في الراس والوجه وفي مواضع العظم مثل الخبة والوجه والصدغ والذوق  
 دون الخدس ولا يكون الآمه الا في الراس والوجه وفي الموضع الذي يصل من السراة الى الدماغ ولا تسلي حكم  
 هذا الخراج الا في هذه المواضع عدا ما علمه العلماء رضي الله عنهم قال بعض الناس تسلي حكم هذا الخراج  
 كل البدن وهذا غير سديد لان هذا النازل ان رجح في ذلك الى اللغه فهو غلط لان العرب هم اصل من السجور  
 مطلق الخراج وتسمى ما كان في الراس والوجه وفي مواضع العظم منها سجه وما كان في سائر البدن حراجا تقسمه  
 السجل سجه يكون عظام الله وان رجح فيه الى المعنى فهو خطأ لان حكم هذا السخاخ تسلي النفس الذي يحرق  
 المسجوح بها ارجا تدل اياها لو راب ولم يسق لها امر لم يحبها ارس والسق ايماط الحق فيما طهر في السند  
 وذلك هو الوجه والرأس واما سواهما فلا طهر بل سطي باد فلا طهر في السق فيه بل ما طهر في الوجه الرأس

في فصل (١٠) وأما احكام هذه الابواب وهذه الابواب محله الاحكام (مهما) ما يحب فيه القصاص ومهما ما يحب فيه دمه  
كامل ومهما ما يحب فيه ارس معدن (ومهما) ما يحب فيه ارس معدن (اما) الذي فيه القصاص فيوالدني استجمع  
سرايط الزحوظ في الكلام موضعين (احدهما) في سائر سرايط وجوب القصاص (والثاني) في سائر وف  
الحكم بالقصاص (اما) الاول فيقول سرايط وجوب القصاص ابواب (بعضها) نعم النفس وما دونها وبعضها محض  
مادون النفس (اما) السرايط العامة ماد كرا في سائر سرايط وجوب القصاص في النفس من كون الحاي عاقلا نالما  
معقد اجارا وكون الحاي عليه معصوما مطلقا لا يكون حر الحاي لا عليك وكون الحاي حاصلة على طري  
الناسر ماد كرا من الدلائل (واما) السرايط التي يحس الحايه فيادون النفس بها المعاملة بين الخلق في المنافع والتعالي  
ون الارسي لان المعاملة فيادون النفس معسر بالقدرة الممكن فاعدا ما سمع وجوب القصاص والدليل على ان  
المعاملة فيها ون النفس معسر سرايط النفس والمقول (اما) النفس قوله سار وتعالى ركبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس  
والنفس بالنفس الى قوله تعالى حل سانه الجروح فصا في ان هل نفس في كتاب انه سار وتعالى سار حكم مادون  
النفس لا في هذه الآية السريه وانه احراز عن حكم النورا فيكون سر فيه من قبلنا وسر فيه من قبلنا بل ربما  
(فالجواب) ان من السرايط المعروفة من اسدا الكلام من قوله عرسانه والعن بالنفس الواقع الى قوله سار وتعالى في  
يصدق به على اسدا الاتحاب لا على الاحراز عما في النورا فكان هذا سر يسا لاسر فيه من قبلنا على ان هذا ان كان  
احراز عن سر بعه النورا لكن لم يثبت صحته تكسما ولا لا نسره رسولنا صلى الله عليه وسلم فيسر سر بعه لنبينا صلى الله  
عليه وسلم مسدا فسرنا العمل به على انه سر بعه رسولنا صلى الله عليه وسلم لا على انه سر بعه من قبلنا من الرسل على  
ما عرف في اصول الشريعة الا انه لم يذكر وجوب القصاص في البدن والرجل فضلا عن الاتحاب في البدن والاف الادن  
والنفس اتحاب في البدن والرجل دلالة لا لا لا يسمع بالذكور في السمع والبصر والشم والذوق (ويجوز) ان يسمع  
بالبدن والرجل عرسا حهما فكان الاتحاب في العصب المنتفع به في حقه على الخصوص اتحابا هو منتفع به في حقه ون  
حق عن من طري الاولى فكان كره هذه الاعضا كره البدن والرجل طري في الدلالة على ان النافع مع الصرب  
في السم على ان في كتاب احكام مادون النفس قال الله في اعسدي عليكم فاعدوا عليه من ما اسدي عليكم وقال الله  
تعالى عرسانه وان عاقم عاقموا عمل ما عوصم به واحق ما عمل فيه منها من الآس مادون النفس (وقال) سار  
وتعالى من عمل سنه ولا تحري الامليا ويحودك من الآس (واما) القول هو ان مادون النفس له حكم الاموال  
لا له حكم وفاته للنفس كالا موال الا ترى انه يسوي في الخلق والحرم كما يسوي المال كذا الوصي على اسدا مادون  
النفس للصبر كما على اسدا ماله فيعبر به المعاملة كما به في الاف الاموال (ومنها) ان يكون المسلم بمك الاستغا  
لان استغا المل يدون امكان استغائه مع جمع فمع وجوب الاستغا ضرر وتنتي على هذا الاصل مسال  
(فيقول) رانه تعالى الموفق لا يوجد في من الاصل الا سله فلا يوجد الدلالة على ان عرسا بالنفس من حسنها  
فلم يكن ملاها الاتحاب سرط للمعاملة (وكذا) الرجل والاصع والعن والاف ويحوها المافلا (وكذا) الامام  
لا يوجد الا الامام ولا السانه الا السانه ولا الوسطي الا الوسطي ولا النضر الا النضر ولا الخضر الا الخضر  
لان مافع الا صاع محله فكما كالا حاس المحله وكذلك لا يوجد الدائم الا النضر ولا النضر الا النضر  
لان للنفس مسالا على السار ولدك سميت سا وكذلك الرجل وكذلك اصابع الدن والرجل لا يوجد الدائم منها  
الا نضر ولا النضر الا النضر وكذلك الاعلا مافلا وكذلك الاسان لا يوجد الدائم الا النضر ولا النضر الا  
بالاب ولا النضر الا النضر لا خلاف مافها فان بعضها فواطع وبعضها طواحي وبعضها صواحي واختلاف  
المنفعة بين النضر بلحجمها محسوس ولا بمعاملة عند اختلاف الجنس وكذلك لا يوجد الدائم الا النضر ولا النضر الا النضر

فالاعلى تشاوب الاعلى والاسفل في المقع ولا حد اصحح من الاطاف الا انصحح منها في سلع اس  
 الصصحح ولا كامله الاصابع بما فيه الاصابع او متصل من الاصابع وكذلك الرجل رالا صرع راسه طالع  
 العاقله من الصصحح والمعب وان كان العصب في طرفه احدى الخفي عليه بالخطا وان سا افس راس احد من  
 الصصحح لان حدى الليل وهو اسلم ولا يكمه اسما حده من كل رجه مع قواب صه اسلمه امكه  
 الاسبق من حده ولا سئل الى الزا الاسبق حباله من الزا اسبقا حده فاصح هذا الاخو فحد ان  
 سا رضى سد رجه واسوه باقيا وان سا عدل الى ذل حده وهو كمال الارض كمن اطلب على انسان سدد  
 مثل اسلف حده ويطع عن احدى الناس ولم يسم منه الا الزدى ان سا حيا حتى يكون الخمار ان سا احد  
 الموجود ناسا وان سا عدل الى فيه احدك فلما كذا هذا (ولو اوا) الخفي عليه ان ماحد ر اسمه السلسه من  
 له ذلك هل انجاسا رحمهم الله تعالى ليس له لك (وقال) الساقى له ذلك قوله ان حده في المثل ر لا يكمه اسما من  
 هذ السدم كل حده فسمو حده منها قدر ما سكي وسمي بالى كالواطف على آخر سدا من اسباب ويطع  
 عن احدى الناس الا قدر سمي حده انه ما حدتق والموجود من اسلب وسمي بالى كذا هذا (وله) انه زعلى  
 اسما اصل حده واعمالا التاب هو الوصف وهو صه اسلامه ودارضى سينا اصل حده فاصح كان لك رسا  
 منه مسوط حده عن الصفه كمالواطف سدا من اب الامل ر هو حده ويطع عن احدى الناس وعالمه الا  
 بوحدا الا زدى منه انه ليس له الا ان حد او فيه احد كذلك هذا حدى ما كر من المساله لان هذا حدى  
 المثلث عليه متعلق عمل المثلث بكل حر من اخر ايه صور ومعنى فكل ان سومي الموجود احد فيه البلى  
 وفيما حدى الخفي سله لم سلق الا التبع من التمسيل رن الاصابع بدليل انه لو اوا ان سلع الاصابع ر اخر  
 الكف ليس له ذلك فلم يكن الاصابع عن حده ان كان انصص قطع الاصابع بان كانت حار به حرج السه كالحود  
 في المسكل فلا يكون له ان يطالب سى آخر كى ملك اسما له (ولو) هب الخار حده المقصه بل ان عاراضى سله  
 احدها ر قطعها فاطع ظل حدى حتى عليه في التماس لثواب حله (وهل حب) الارض على احدى ذلك كلامه  
 كالسكلام فيما اذا قطع بذاه حده هو على التمسيل الذى ذكرنا فاما قد انما ان سيبا فسميه ر فاسم ظلم  
 لاسى سله لو قطع حتى من فصاص اسره فمعه ارس الدائم لثوبه (وعند) الساقى رحمه الله طه الارض  
 في النوح ر السكلام منه وراجع الى اصل ر قد سكر ر هو له موجب العبد القصاص عاقد لى النفس وما  
 دره (رسد) احدهما عن فى قول ر فى قول القصاص عاقد حتى العبد لى المال (رسد) كذا هذا  
 الاصل روه فى سان حكما على النفس الا انه اكان التبع حتى تحت الارض لانه فى الطرف حيا  
 مستحدا على قصار كانه فاسم ويدر اسما القصاص لحد الخطا سله على ما مر ذكر را انب هذا فى الصصحح  
 سول حتى اغنى سله كان مملانا الدقمه معها او اما متصل عنها الى الارض عدا احبار ودا حدى فلك  
 فى حبه مملانا ليد (فان قل) ليس انه كان محجرا القصاص والارض و ادب احدهما س الا حرم للاف  
 حده كان فى الد على النفس الا ان كان عدل عنه الى بدله عدا الاحبار ودا هلك هل الاحتار فى حدى الد ا  
 هلك فعد على حل الخفى وظل حتى اصلا و اسما وانه على عر رجل الموقى (رئوكام) بدالطاع بحد  
 وب السبع سلب بعد ولا حتى للمطوع فى الارض لان حده سب فى السد سنا لقطع فلا يسئل الى الارض  
 بالنصان كما اذا ذهب الكل ما فقه او به انه سخط حده اصلا ولا يسئل الى الارض فلما كذا هذا لافص  
 الا فيما قطع من المتاصل مميل الزيد ر متصل المرقى ر متصل الكف فى الد او متصل الكف او متصل  
 الزكه او متصل الورل ر الرجل ر ما كان من المتاصل فله قصاص سبه كما اذا قطع من اسما ر العبد او المال  
 او التحد لانه يمكن اسما المثل من المتاصل ر لا يمكن من هذ (وليس) حدى الساسر العبد الساقى ر اجتد لا



ان مفسر لا يشرع ان يدرك ان حق كل واحد منهما ان ياب في كل الد واما المانع في استسا الكل حكم  
 ان احكم المساركة في الاستسا هذا كان احدهما مائة وراحم الخاضر فكان له ان يسوفي كاحد السعس  
 حصة معنى له السعس في كل المسع (ولان) حق الخاضر ا كان مائة في كل الد واد الاستسا والتاسع عشر  
 وقد لا يحضر وقد سأل بعض الحضور وقد مضى ولا يجوز ان يحضر حق الخاضر في الاستسا والتمنع منه لان  
 طلبه لا امر يحمل ولهذا في السعس لاحد السعس اذا حضر وطلب لا يحظر حضور الثاني كذا اعدا وثلا ح  
 ديه يد على الفاطم لانه بعد راسه حده صدسوه مضار الى الدل ولان الفاطم في بد حيا مسجعا عليه وباريه  
 الله وان سنا احدهما طل حبه وكان للاخر التماس ا ا كان الموقوف في الثاني بالاجماع لان حق كل  
 واحد منهما ان ياب في الد على الكل فالموقوف احدهما لا يور في حق الآخر كما في القصاص في السس وكذلك  
 لو عدا احدهما على الفاطم قطع يد هذا سوفي حبه فلا حرا يد مائة كرا (واما) اذا قضى الثاني بالقصاص بينهما  
 ثم سنا احدهما فلا حرا ان سوفي القصاص في قولهما استسنا (وقال) جدر حده انه اذا قضى الثاني بالقصاص  
 في السد بينهما بعض ر ديه الد بينهما بعض ثم عدا احدهما طل القصاص (وحده) وله ان حق كل واحد منهما  
 وان كان مائة في كل الد لكي القاضي في القاضي بالقصاص بينهما فدا اب السركة بينهما فدا حق كل واحد منهما  
 في السس فاداعا احدهما سسل النقص ولا يمكن الا حرا من استسا الكل (وحده) فوطمان فدا القاضي  
 بالسركة لم يصادف محله لان السرع ما ورد بحوب القطع في بعض الد فالحق بالعدم او يحل محاراع اتقوى كانه  
 افي سابع لهما وهو ان يحصما على القطع واحدا الله بينهما فكان حوا احدهما بعد اقتسا كمبو سله ولو قضى  
 القاضي بالله بينهما فصدا ثم عدا احدهما في كل للاخر القصاص وسقط سنده مالا لهما لما قصدا الله وبند ملكا  
 وسوب الملك في الله فسي ان لا يسي الحق في كل الد فسطح حق كل واحد منهما ا ع سب الد فاداسا احدهما  
 لا سب للاخر ولانه استسا كل الد (وكذلك) لو احدا الله وهما لان مفس الزهن فحق استسا لان الدس كانه  
 في الزهن بد دل انه اذا هلك سسل الدس فصار قصصهما الزهن كقصصهما الدس (ولو) احدا الله كقصاص سنا احدهما  
 فلا حرا القصاص لانه ليس في الكفالة معنى الاستسقاء بل هو لسوق لحاق الوجوب فكان الحكم بد الكفالة  
 كالحكم فيها (ولو قطع) من رحل يديه او رحله فطلب بدا ورحلا لان استسقا المسل يمكن ولو قطع من  
 رحل يديه ومن آخر سار فطلب سله لصاحب اليمن وسار لصاحب السار لان حق المائكة واه  
 مكي (فان قل) الفاطم ما طل عليها معه الخمس فكيف سطل عليه مفعه الخمس فالحجاب ان كل  
 واحد منهما ما اسحق سله الا قطع بد واحد وليس في طلع بد واحد سوب مفعه الخمس فكان الحراء  
 مثل الحياه الا ان قواب مفعه الخمس عدا جماع التعلق حصل ضرور عزم صاف اليهما ولو قطع اصبع  
 رحل كليهما المتصل ثم قطع يد آخر او بدا الد ثم قطع الاصبع وذلك كله في بد واحد في اليمن اوى السار  
 فلا يحلو (اما) ان حا آخما طلمان القصاص واما ان حا آخرفين فان حا آخما سدا التماس في الاصبع فطلب  
 الاصبع الا اصبع ثم يحضر صاحب السد فان سنا قطع ما في وان سنا احدهما يد من مال الفاطم لان حق كل  
 واحد منهما في مثل ما قطع منه حق صاحب الد في قطع الد وحق صاحب الاصبع في قطع الاصبع فح  
 اها حق كل واحد منهما حذر الامكان وذلك في السدانه بالقصاص في الاصبع لا ما يؤد انا القصاص  
 في السد لطل حق صاحب الاصبع في القصاص اصلا وراسلا واد انا التماس في الاصبع سطل  
 حق الآخر في القصاص اصلا وراسلا لانه يمكن من استسقاء مع القصاص فكاب الد انه لا اصبع الى  
 وانما حرا صاحب الد عند قطع الاصبع لان الكف صارت معه قطع الاصبع فوحده فاقصا سله الحيا  
 كالاسل اذا قطع بد الصبح وان حا آخرفين فان حا صاحب الد وصاحب الاصبع ياب قطع الد لصاحب  
 الد لان حق صاحب الد مائة الد فلا يجوز معه من استسقاء حده حتى ياب يحتمل ان يحضر طالب وحمل

ان لا يحصر ولا يظلم فان صاحب الاصبع بعد ذلك احد الارس لعدم استيفاء حقه عليه بعد سوية فاحد  
 بذله ولا يظلم فمضى طرفه حيا مستحقا عليه فصار كانه فاقم وبعد الاستيفاء لم يبق له من الارس وان  
 صاحب الاصبع صاحب اليد فمضى الاصبع لصاحب الاصبع لما ذكرنا في صاحب اليد فاما  
 حاء صاحب اليد بعد ذلك احد الارس لما قلنا ولو وقع اصبع رجل من مفصل ثم قطع اصبع رجل آخر من  
 مفصل ثم قطع اصبع آخر كلها وذلك كله اصبع واحد فهو على المفصل الذي ذكرنا ان الامر لا حول ( اما )  
 ان حاء جميعا يظلمون القصاص واما ان حاء وامر من فان حاء واحدا سدا قطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى  
 ثم يجر صاحب المفصل فان سا اسوى الارسل بحقه كله ولا يسي لمن الارس وان سا احد يلى ديه اصبعه  
 من ماله ثم يجر صاحب الاصبع فان سا احد ماقى اصبعه وان سا احد ديه اصبعه من مال الذي قطعه واما  
 كان كذلك لما ندان حتى كل واحد منهما في مثل ما قطع منه فحبا حقا فهو من يدرا الامكان وذلك في الداه بما  
 لا يسطح حتى يمسهم وهو ان سدا قطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى لان الداه لا يسطح حتى يمس في  
 القصاص اصلا لا مكان استواء جسمهما مع القصاص وفي الداه بالقصاص في الاصبع اطال حتى يمس اصلا  
 ورب رجل حار القصاص وان كان ناقصا بعد الصدر واد قطع منه المفصل الاعلى لصاحب الاعلى  
 حار النافان لان كل واحد منهما رخصه فصلا لحدوب السب الطرف وان حاء وامر من فان صاحب  
 الاصبع او لا قطع له الاصبع لما ذكرنا في المسئلة المتقدمة فاذا كان النافان بعد ذلك يمس لهما الارس لصاحب  
 المفصل الاعلى لم يلب ديه الاصبع ولصاحب المفصل لما به الا فمضى لمسا فاما وان حاء صاحب المفصل او لا  
 يقطع له المفصلان لما ذكرنا في المسئلة المتقدمة وصى لصاحب المفصل الاعلى بالارس لما روى صاحب  
 الاصبع بخاران ساء احد ماسي واسوى حقه ناقسا وان سا احد ديه الاصبع لما روى وان حاء صاحب الاعلى  
 او لا فهو كما اذا حوا واما وقد ذكرنا حكمه والله سبحانه وعالي اعلم ولو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يد آخر من  
 المرفق او يد المرفق ثم بالكف رخصا في يد واحد في احد او في اليسار ثم احبهما فان الكف يقطع لصاحب  
 الكف ثم يجر صاحب المرفق فان سا قطع ماسي بحقه كله وان ساء احد الارس لما روى وان حاء احد هما والاخر  
 ساء فان حاء صاحب الكف يقطع له الكف ولا يسطر العايب لما روى اذا صاحب المرفق احد الارس وان  
 حاء صاحب المرفق او لا يقطع له المرفق او لا ثم اذا حاء صاحب اليد بعد ذلك فاحد ارسل الدوا لله سبحانه وعالي  
 اعلم ولو قطع المفصل الاعلى من سانه رجل ثم ما يقطع المفصل الثاني منها فله القصاص من المفصل الاول ولا  
 فصاص عليه في المفصل الثاني وعليه فمه الارس وكذلك لو قطع اصبع رجل من اصليها ثم قطع الكف الى منها  
 الاصبع كان عليه القصاص في الاصبع ولا فصاص عليه في الكف وعليه الارس في الكف ناقصه فاصبع  
 وكذلك لو قطع يد رجل وهي تحته ثم قطع ساعده من المرفق من الدالي قطع منها الكف عليه في الد القصاص ولا  
 فصاص عليه في الساعد بل فيه ارسل حكومه كدار روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه ولم يفصل من ما اذا كانت  
 الحماة الياسه يذمره الاولى او قلها وقال ابو يوسف وخذ رخصا الله تعالى اذا كانت الياسه يذمره الاولى فيها  
 حاسان مرفقان وان كانت قبل الرء في حياه واحدة كقولهما في الرء اذاب ( وجه ) فوهما ان الحاسان اذا  
 كما قبل الرء في حياه واحدة بدليل ان من قطع يد رجل خطا ثم قطع رءه وحب عليه ديه واحدة فصار كانه قطع  
 المفصل ماله بصر به واحدة فحب القصاص فيها واد اربط الاولى فقد اسعرت واسعرت حكمها فكانت الياسه  
 حياه مفترق في مفصل مفترق فحكمها فحب القصاص في الاولى والارسل في الياسه ولا في حنيفة رضي الله  
 عنه ان وف قطع المفصل الاعلى كانت الاصبعان محصين اعني اصبع الطابع والمقطوع له المفصل الاول فكانت  
 من الاصبع بماله فامكن استيفاء القصاص على وجه المماثلة ولم يكن بينهما ماله وف قطع المفصل الثاني لان



أصع الناطع كامل رب الناطع فكر استمداً لكل ما في وجهه لا حورده من قبل ورفع المنسل إلى أن كان  
القصاص مستحقاً المنصل إلى من الناطع المنسحق كالسور فكان استمداً الناس الناس وحوار  
عنه من رحمة أحد هذا من الاستحقاق لا صاحب النسيان بذلك أنه لو كان الأحيى رفع لك المنسل هذا  
وجاء القصاص عليه لو لم ينص الناص من الاستحقاق لما وجب فيه أن النسيان لا يثبت بمجرد  
الاستحقاق وإنما يثبت الاستمداً ولم يوجد ولو وجه القصاص لكان استمداً التكميل بالناقص راناً إلى سلب  
أن النسيان يثبت من الاستحقاق وأوجب ذلك حكماً لا حجة الأولى من حجة ولم يكن بينهما معاملة  
ولو قطع المنصل الأعلى على ما يقتضيه من قطع المنسل الثاني من أسس منه لا أن يصح الناطع كات بالقصه ومن  
قطع المنسل الثاني فكون استمداً الناس الناس فحقت المعاملة وأركان من رفع المنسل الأسفل منها من رفع  
هو المنصل الثاني منها فلا قصاص عليه لا لعدم المساواة من أصع الناطع والمنسحق رطله لم يده الله ولو قطع  
المنصل الأعلى من أسس المنصل الثاني بالاولى بأخبارنا من قطع المنصل من قبل لأن فيه استمداً من جهة  
في التسع والنيل وإن سار المنصل من قبل لأن في النفس الأولى النسيان فكان المقصود من سلب حلال  
ما إذا كان أحد من رجلين من أحدنا من الأخرى أنه كان لك كذا فمما فعل صاحب النفس  
القصاص في النفس على صاحب أحدهما فمما دون النفس النصاص في الدار كان سطح ران كان لا يستأجر  
فالأرض وإن كان ذلك حدث فعلى صاحب النفس به النفس على صاحب أحدهما وفيما في النفس من ذلك  
وإن كان أحدهما عمداً والأخرى خطأ فعلى العامد النصاص وعلى الخطي الأرض ولا مدخل أحدهما في الآخر  
سواء كان عدلاً أو قهراً ولا أن أحداً من أصحاب سجس واحد من جعلهما كجهته واحد كأنهما  
حسباً من سلب واحد أو كأنهما من سجس لا يمكن أن يجعلاً كجهته واحد لأن جعل فعل أحدهما فعل  
الأخر لا يسور ولا يبدل مع فعل كل واحد منهما بأمراد سواء ران أحدهما الأولى أو لم يرفع على ما سألنا  
أنه تعالى لو وقع من رجل سلب من قبل الأسفل من الساتر من قطع سلب المنصل الثاني أن كان قهراً من سلب  
منقطع من المنصل كله لأنه إذا كان قهراً صارت كقطع المنصل من سلب واحد ولو كان كذلك ضمن منه  
و قطع من المنسل كله كذا إذا وإن كان عدلاً لا ضمن منه وبحكم العدل في كل سلب لأنه لا يمكن  
استمداً القصاص من سلب المنصل وليس له أن يمدد في حكمة العدل ولو وقع من رجل سلب من قبل  
الأعلى من الساتر من قطع المنصل الثاني من كان قهراً من قطع من سلبه عليه استمداً من المنسل  
والحكم في سلب المنسل لأنه يصبه كقطع من سلب واحد ولو فعل ذلك لا قصاص عليه لعدم الاستمداً فقد  
المعانيه فكان عليه الأرض في المنسل وحكومة العدل في سلب المنصل كذا إذا وإن كان عدلاً من سلب سلب  
في المنسل وحكومة العدل في سلب المنسل لأنه أنى الأول من استمر حكمه بالاستمداً من سلبه المعاملة يمكن  
سلب ولا الاستمداً فلا يمكن استمداً القصاص في سلب المنسل وليس له أن يمدد في حكمة العدل  
ولو وقع من رجل من من أسس من من أن أحدهما قطع من الآخر اندراج من المرفى فلا قصاص منه  
وفيه حكمة العدل سداً لاختصاصه بمرضى عدمه وقال في رحمه الله حب القصاص كذا إذا كذا اتصافه أخرى  
في سرحه حسر النجوى رحمه الله وكذا الكرخي عليه الزمة أخرى في حجة وإن سلب من سلبه  
عليها (وجه) قول في سلب ران استمداً القصاص على سلب المعاملة يمكن أن أحل أسس أو المرفى  
منسل فكان المنسل معدر الاستمداً فلا معنى للمضيق إلى الحكومة كما لو قطع يد الإنسان من منسل الزيد ولا في  
حجته وخمدان القصاص فيما دون النفس بعدم المساواة الأرض لأن ما دون النفس سلبه من سلب الأموال  
لأنها والمساواة في طرف الأموال مع ران الأخرى أساس من طرف الذكر والأنثى والمهر ران

لا خلاف الارس ومسا لا عرف المساوي في الارس لان ارس اندراج حكومه العدل وذلك كون الحار والظ  
 ذلك عرف المساوي من ارسهما لان قطع الكف وجب وهو الساعد وضعه وليس له ارس مقدار وضعه فهو  
 وانصف منه لا عرف الاخر والظن فلا عرف للماله راسي الساعد من موضع وجوب النصاص وعلى  
 هذا الخلاف اذا لم يدر حل وفيما اصح راند وفي هذا الناطع اصح راند مثل ذلك انه لا فصاص عداي  
 حقه راند فيها حكومه العدل رعداي يوسف حب النصاص لوجو المساوي من البدن لجمال الاصع  
 الزائد في الكف بعض منها رعب هو من عرف بالحرق والظن فلا عرف للماله من الكف ولو قطع اصعا  
 راند وفي يده منها فلا فصاص عليه لاجتماع لان الاصع الزائد في معنى الرزل ولا فصاص في المبرزل ولا لها  
 بعض ولا عرف فمما النقصان الاخره الظن ولا ليس لها ارس مقدار فلا عرف للماله ولو قطع الكف الي  
 فيها اصع راند فان كانت تلك الاصع هو الكف وسقطها فلا فصاص فيها وان كانت لا تقصصها فيها  
 الفصاص ولا فصاص من الاسل كدار وي الحسن عن اي حقه سوا كانت بالمقطوعه بد اهلها سلا  
 ارا كراو هما سوا وهو قول اي يوسف وقال رفران كانا سوا فمما النصاص وان كانت بالمقطوعه يده اهلها  
 سالا كان بالحار ان سا قطع بالناطع ان سا صممه ارس بد سلا وان كانت بالمقطوعه بد اكه هما سلا ولا  
 فصاص وله ارس بد والسحج قولنا لان بعض السلا في يدهما بوجوب اختلاف ارسهما وذلك عرف بالحرق  
 والظن فلا عرف للماله وكذلك منقطع الاعلام كلها اذا قطع بد اهل بد لم يكن بينهما فصاص في قول اي حقه  
 واي يوسف لان قطع الاعلام هو الكف مستطرد بالارس فلا عرف الاخر والظن فلا عرف للماله  
 ولو قطع يدر حل في قوله فان كان مقدار لا يدخل البدن السلا لا خلاف راوئي بالحار ان سا قطع بد سم فله ان  
 ساءا كس بالفل ان سا ساعى السلا رفع يده وان كان قبل الر فكذلك في قول اي حقه وفي قولها  
 يدخل البدن النفس وله ان سله وليس له ان قطع يده (وحد) فوهما ان الحاه على ما دون النفس اذا لم تحصل بها  
 الا حكم لهما مع الحاه على النفس في السلا بل يدخل لما ون النفس في السلا كما اذا قطع بد حطام سله فل  
 الر حتى لا تحب عليه الا النفس لاي حقه رضى الله عنان حتى احبى عليه في المثل وذلك في القطع والمثل  
 والاسسا سبعة للماله مكي فادخل المولى بد سم فله ان مسوقا للمثل فيكون الحرا مثل الحاه حرا وفاما  
 بحرق الخطا لان المثل شاله عزم حتى بل المسحوق غير المثل لان المال ليس عمل النفس وكان معنى ان لا تحب  
 اصلا الا ان وجوبه بغير معد لا ينعى الاصل عدا سقر ارسب الوجوب فبسط الر فاده حال عدم استمرار  
 السب لعدم الر مردده الى حكم الاصل والله تعالى اعلم هذا ١١ كما حقه سندا فاما اذا كانا جميعا خطا فان كان بعد  
 الر لا يدخل ما دون النفس في النفس ومحبته كما رصف به محمله العاقل ويؤدي في لابس من السله  
 الارلى لما الله بلب من الله الكامله وما من بلب الله في السله الله سب الله بلب من الله الكامله  
 ويسب من السب في السله الله الله لان الله الكامله يؤدي في لابس من السب وصف الله يؤدي في  
 سب من السب وهذا بوجوب ان يكون قدر المودى ممتا واما لم يدخل ما دون النفس في النفس لان الاول لما  
 أفند استمرار حقه فكان الثاني حياه سندا فبسط احبها وان كان قبل الر يدخل ما دون النفس في النفس ومحب  
 يده واحده لان حكم الارلى لم يستمر وان كان احدهما عمدا والاخر خطا لا يدخل ما دون النفس في النفس بل  
 يعر كل واحد منهما محكه سوا كان عند الر او فله لان العمد مع الخطا حاسان علسان فلا يحملان السدا حل  
 معطى لكل واحد منهما حكم فساو حتى العمد الفصاص في الخطا الارس هذا كله اذا كان الحاي واحدا  
 سلع في قول فاما اذا كانا سلا سلع احدهما بد سم فله الاخر فلا يدخل ما دون النفس في النفس كيف ما كان بد  
 الر او فله لان الاصل اعاد كل حيا محملها لان كل واحد منهما حياه على حد سكان الاصل عدم الدا حل

وأفراد كل جنس حكما إلا أن عداها الحاف وعدمه لا يحد محلا من كذا واحد كنهما أحدهما سر به واحد  
قدرا لا يحد هذا الصدر عدا حلال الحاف لا محاله أن يكون فعل كل واحد منهما مفعلا لصاحبه حده  
فعدا صدره في فعل كل واحد منهما حده مجرد حده ويدرأ فرد حكما فإن كانا جميعا عدا محبا التقصاص  
على كل واحد منهما من القطع السل وإن كانا جميعا حقا محبا الله عليهم ما جعل عينا 'فلهما في القطع والتل  
وإن كان أحدهما عدا والآخر حقا محبا التقصاص في العدا والآخر الحاف ولو قطع أصبع يدرحل عدا وقع  
آخره من الزد فبات فالتقصاص على الثاني في قولنا بجملة الثلاثة رحمهم الله وقال رحمه الله عليهم جميعا به  
أحد السامعي (وجه) قول رفرا أن السرا به أعبار الالم والقطع الأول حصل المفسر وبكامل الثاني فكأن  
السرا به مضافه إلى القتل محبا التقصاص علما (رأى) أن السرا به أعبار الالم المراد به إلى لا سحلهما النسب  
إلى أن يوب وقيل الدسم وصول الالم إلى الأصبع إلى النفس فكان قطع السرا به نفس السرا به مضافه إلى قطع الد  
وصار كالقطع الأصبع فربما قطع آخره مضاف وهذا التقصاص على الثاني كذا هذا دليل أولى لأن القطع  
في المسموع إلا وهو وصول الالم إلى النفس فوق الآخر إذا لم يحصل التقصاص والقطع لا يحصل من والآخر  
بالر سبط السرا به ورأه بالقطع كان أولى وأخرى وله حتى على ما دون النفس فسرنا بالسرا به لا خلوها ما كان  
إلى النفس وأما أن كان إلى عمو آخره فان كان إلى النفس فالحق لا يخلو ما كان معنفا في الحافه إماما أن يكون  
فإن كان معنفا في الحافه وإلخافه بعد أو محسه بعمل السلاح مضاف من ذلك فعمله التقصاص سواء كان  
الحافه ما توجب التقصاص لو رب أو لا توجب كذا إذا قطع يدا من الزد ومن الساعدا وسنحه موضعها وأمه أو  
حافه أو أن طرفا من أطرافه أو حرقه حرقه مطلقه مضاف من ذلك فعمله التقصاص لا يلهما سرى ظل حكم ما  
النفس وسرنا به وقع فتر من حرقه وجود وللولى أن يملكه وليس له أن يفعل بمثل ما فعل حتى لو كان قطع يد نفس  
أن قطع يد عدا وعدا السامعي رحمه الله أنه يفعل بمثل ما فعل فإن مضاف من ذلك والأفله وكذلك إذا قطع رجله  
يدرخل ورجله مضاف من ذلك بحر رحمه عدا وعد فعل بمثل ما فعل وقد ذكرنا المسئلة فيما هدم وله قطع  
يد فعلا المفقوع عن القطع فسرنا إلى النفس ومضاف فإن عدا في الحافه أو عدا القطع وما تحدد منه والآخر حده ما  
تحدد مضافا موعى النسب بالاجماع وإن عدا في القطع والآخر حده ولم هل وما تحدد مضافا لا يكون سوا من النفس  
وسلى الفاعل ديه النفس في ماله في قولنا في حقه رضي الله عنه وفي قوله ما يكون سوا من النفس ولا يلى سلبه  
والمسئلة ما حواها فدر من مسائل الموعى التقصاص في النفس ولو كان له على رجله تقصاص في النفس فمقطع  
يد مضافا إلى النفس ورأى البدصم ديه الد في قولنا في حقه وقال أبو يوسف وحمد لا ضمان عليه (وجه)  
فوقها أن نفس الغافل بالقتل صار حلالا إلى السل والنفس اسم لجملة الأحرار إذا قطع يد هذا أسوق حتى سبه  
ولا تضمن ولهذا لو قطع يد مفعلا لا يجب عليه ضمان الد ولو لم يكن الد حده لوجب الضمان عليه دل أنه بالقطع  
أسوق حتى سبه فعد ذلك أن سها عن النفس فالعمو سرف إلى التام لا إلى المسوق كمن أسوق من من  
أرا العرفان إلا أن يصر في ماضي لا إلى المسوق كذا هذا ولا في حقه رضي الله عنه أن حتى من له التقصاص  
في القتل وهو السل لا في الخلل وهو النفس أو مال حده في النفس لكن في الفصل لا في حق القطع لأن حده في التل  
والموجود منه القتل لا القطع ومثل القتل هو السل فكان أحيا عدا الد فاد قطع الد فعد أسوق مالمس محله  
متموم فضمن وكان التقاس أن محبا التقصاص إلا أنه سقط للسبه فصحب الله به إلا أنه أقطع الد فمضاه لا يجب  
عليه ضمان الد وإن كان معنفا في القطع مضافه لا به لا فمه ليامع بالوف النفس بالتقصاص فلا تضمن كذا وقع  
مربطه لا تضمن وإن كان معنفا في القطع لم يملك كذا هذا ولا به كان محرا من التقصاص من العمو  
أسند العمو إلى الأصل كأنه سها فمقطع فكان القطع أسندا غير حده فضمن هذا كان معنفا في الحافه على

ما دون النفس فاما اذا لم يكن معناه فالا حجب القصاص للسبه ومحب الدعوى مصها ولا يحسن المعنى وبان  
 ذلك في مسائل اذا قطع يد رجل عمدا حتى وجب عليه القصاص فقطع الرجل يده فتاب من ذلك ضمن الدية في قول  
 ابن حنبل رحمه الله وفي قولهما لا شيء عليه ولو قطع الامام يد السارق فتاب منه لا ضمان على الامام ولا على نائب  
 المال وكذلك القصاص والبراع والحجامة اذا سرت حراحتهم لا ضمان عليهم بالاجماع (وجه) فوهما ان الموت  
 حصل بفعل ما دون منه وهو القطع فلا يكون مضموما كالا امام اذا قطع يد السارق فتاب منه ولا شيء حسمه رضى  
 الله عنه انه اسوى عرجه لان حجه في القطع وهو ان القتل اسم لعل اسم لعل مورق فواب الحما عا وقد وجد  
 فضمن كما اذا قطع يد انسان ظاهرا فصرى الى النفس وكان القصاص ان يحجب القصاص الا انه سقط للسبه وجب الله  
 وهكذا يقول الامام ان فعله وقع فلا الا انه لا يستدل الى احباب الضمان للسرور لان اقامه الحد مسجحه عليه  
 والبحر رضى السرايه ليس في وسعه ولو اوجبا الضمان لا يمنع الا انه على الا فاه خوفه ان يرمي الضمان وقد سئل  
 الحدود والقطع ليس مستحق على من له القصاص بل هو محرمه والاولى هو العفو ولا ضرر الى اسقاط الضمان  
 بعد وجود سببه ولو ضرب امرأته للسرور فتاب منه ضمن لان المادون فيه هو النادى لا القتل ولما سئل به  
 الموت من ابيه وقع فلا ولو ضرب الاب او الوصى الضمي للنادى فتاب من ضمن في قول ابن حنبل رضى الله عنه  
 وفي قولهما لا ضمن وجه فوهما ان الاب او الوصى الضمي للنادى فتاب من ضمن في قول ابن حنبل رضى الله عنه  
 لا يكون مضموما كالجورع والامام اسما بامان (وجه) قول ابن حنبل رضى الله عنه ان النادى اسم لفعل سقى  
 المؤدب حيا بعده فاداسر من ابيه فعل وليس بآدميه وهما عر مادوس في القتل ولو ضرب المعلم او الاساق فتاب  
 ان كان الضرب بغير امر الاب او الوصى ضمن لانه مسمى الضرب والمؤدب مسمى الضرب والمؤدب مسمى الضرب وان كان بآدميه  
 لا ضمن للسرور لان المعلم اذا علم انه يرميه الضمان بالسرايه وليس في وسعه الحر رغبها سمع عن العلم فكان في  
 التضمن سد باب التعلم وبالماس حاحه الى ذلك فسقط اعسار السرايه في حقه ليد الضرور وهذا الضرور لم  
 يوجب الاب لان روم الضمان لا يمنع عن النادى لقرط سببه على ولد فلا سقط اعسار السرايه من عر ضرور  
 ولو قطع يد مريد فاسلم ثم مات فلا شيء على الفاطم وهذا هو المذهب اي حسمه رضى الله عنه في اعسار وقت القتل  
 والاصل في هذا ان الحما عا اذ وردت على مال من مضمون فالسرايه لا تكون مضمومه لان الضمان بحسب التسلل  
 السابق والتمل صادق على عر مضمون وكذلك لو قطع يد حري ثم اسلم ثم مات من القطع انه لا شيء على القاطع  
 لان الحما عا وردت على عمل عر مضمون فلا تكون مضمومه وهكذا لو قطع يد عر مضمون ثم مات لم يضمن السرايه  
 لان يد المذعر مضمومه في حقه ولو قطع يد وهو مسلم ثم اراد المادانه ثم مات فعلى القاطع دية الدلاء عر لانه اطل  
 عصبه حسمه الزد فصار الزد حمله الاراع السرايه ولو رجع الى الاسلام ثم مات فعلى القاطع دية النفس في  
 قولهما وعد حمد عليه دية الدلاء عر وجه قوله على نحو ما ذكرنا انه لا يرد فكانه امر القاطع عر السرايه وجه قولهما  
 ان الحما عا على حكمها لا بداء او مالا بها وما نهى بها لعل به حكم والحمل هما مضمون في الخائن فكانت الحما عا  
 مضمومه فهما فلا يصر الزد المارصه فيما بينهما (واما) قول حنبل الزد ماله لهما فمم لك شرط الموت عليها لان  
 حكم الزد موقوف على الاسلام والموت وقد كانت الحما عا مضمومه فوقف حكم السرايه ايضا وكذلك لو حلى بدار  
 اخرب ولم يضمن الناصي بل خوفه ثم رجع اليها سألها ثم مات من القطع فهو على هذا الخلاف وان كان القاصي فسي  
 بل خوفه ثم عاد سألها ثم مات من القطع فعلى القاطع دية الدلاء عر لا عبر بالاجماع لان خوفه بدار اخرب قطع حقوقه بذلل  
 انه حسم ماله من ورثه بعد الطلاق ولا يسم فله فصار كالا راع الحما عا ولو قطع يد عر خطا فاعبده مولاه ثم مات  
 منها فلا شيء على القاطع عر ارس الدوعه كذا السد لان السرايه لو كانت مضمومه على الحما عا فاما ان يكون  
 مضمومه عليه للمولى (واما) ان يكون مضمومه عليه للعدلا مسائل الى الاول لان المولى ليس مالك له بعد العن ولا

وجه الثاني لما ذكرنا ان السرايه تكون تامه للحياه فلما لم يكن مصوبه لاعدلا تكون سرايه مصوبه له ولهذا  
 فلما اذا ما عه المولى بعد القطع سقط حكم السرايه وليس قطع الندي هذا من الزمى وول ان حقه رحمه الله حبس  
 او حبس عليه المولى القسمه وان اعفه المولى ولم يحبس في القطع الاراس الدلاذ كذا ان الزمى سبب الاصابه لاحاطه  
 فصاوحا به وبه الزمى (هنا) القمع فليس موجب السرايه لاحاطه ولانته تعالى اعلم وان كان قطع يد العبد عمدا  
 فاعنه مولا هم ماب العبد سطران كان المولى هو راره لا واربه لغيره ان سئل الخافى في قولهما خلافا لعمدود  
 مرتب المساله وان كان له واربه محجه عن مرابه ويدرخل معه من اتمه فلا فصا من لاسندا المولى سئل ما من  
 ولو لم يصبه بعد القطع ولكم دور او كاتب امه فاسولدها به لا يقطع السرايه وحبس نصف السره وحبس ما من  
 بعد احاطه به من الموت هذا اذا كان خطا وان كان عمدا فله المولى ان يحبس بالاجماع ولو كاسه والمساله بخلاف  
 فالكاتبه برى عن السرايه وحبس نصف القسمه للمولى فاما ان كان خطا لا يحبس عليه سوى آخر وان كان عمدا  
 فان كان عاجزا فله المولى ان يحبس لانه ماب عيدا وان ماب عن وفا صد ماب حرا فسطران كان له واربه محجب  
 المولى او ساركة فلا فصا من عليه وحبس عليه ارس الدلاذ وان لم يكن له واربه غير المولى فله المولى ان يحبس  
 عدهما واعد بمخرجه منه ليس له ان يحبس رعله ارس الدلاذ وان كان القطع بعد الكتابة ماب وكان القطع خطا  
 او ماب عاجزا فله القسمه للمولى وان ماب عن وفا فاقسمه للورثه وان كان عمدا فان ماب عاجزا فله المولى ان يحبس ان  
 ماب عن وفا ماب حرا فسطران كان مع المولى واربه محجه او ساركة في المذاب فلا فصا من وان لم يكن له واربه  
 عه المولى فعل الاحتلاف الذي ذكرناه والله تعالى اعلم هذا اذا كاتب السرايه الى النفس وماذا كاتب الى العصب  
 فالاصل ان الحياه احصلت في عصب ومرتب الى عصب وآخر والعصب الثاني لا فصا من فيه ولا فصا من في الال  
 ايضا وهذا الاصل يطرد على اصل اى حقه عليه الرحمه في مسائل اذا قطع اصبع من يدرحل فليس للكف ولا  
 فصا من بهما وعليه به الدلاذ لا خلاف بين المتأخرين انهم ابدلوا في الموضع من الناطع قطع مسيل للكف ولا يدر  
 المتلوع على مسله فلم يكن المتلوع يمكن الاستيفاء فلا يحجب الفصا من لان الحياه واحد ولا يحجب بهما ان يحسنان  
 وهو القصاص والمال خصوصاً عند اتخاذ الخلل لان الكف مع الاصبع له عصب واحد ركذا اقطع فصلا من  
 اصبع فليس ما في اوسلب الكف لما قلنا فان قال المتطوع انما اقطع الفصيل وارله ما من ليس له لان الحياه  
 وقسمه موحه للفصا من في الاصل لعدم امكان الاستيفاء على وجه التماثل على ما اذا فكل ان القصاص على  
 المعنى استيفاء ما لا يحل له فيه فمع من ذلك كما لو سجد مسله فقال المسجوح اناسحه موصحه واثم ارس  
 ما زاد لم يكن له ذلك وكذلك اذا كسر مع من اسان واسود ما في فليس في سى من ذلك فصا من لان فصا من  
 هو كسر مسود للباقي وذلك سريكي ولان الحياه واحد فلا يوجب فصا من محسنان لو قطع اصبعاً فليس الى حياه  
 اخرى ولا فصا من في سى من ذلك في قول اى حقه رضى الله عنه وعليه به الاصح رول انه يوسف حمد  
 ورفر والخمس في الاول لا فصا من في الباى الاراس وحده فلو لم ان الخلل متعدد والتعل متعدد عند الخلل حكوا وان  
 كان مسدا حقه متعدد آخر وهما متعدد الا يدرحل فليس مسرد كل واحد منهما محسنان ولا فصا من في الال  
 والله في الثاني كما لو قطع اصبع اسان فاسل السكين الى اصبع اخرى خطا فخطا حتى يحجب القصاص في الاول  
 والله في الثاني وكما لو رمى سماً الى اسان فاصابه وهدمه وصاب آخر حتى يحجب القصاص في الاول والله في  
 الثاني لما قلنا ركذلك هذا واذا سدد الحياه هرد كل واحد منهما محسنان ولا فصا من القصاص في الاول  
 والاراس في الثاني وجه قول اى حقه رضى الله عنه ما ذكرنا ان المسحوق يداون النفس هو المثل والمثل وهو المتلوع  
 المسل بهما عر معد والاسبق فلا سبب الاستحقاق ولان الحياه متحد حقه وهي قطع الاصبع وقد سئل به  
 صان المال فلا سبب به صان القصاص بخلاف ما اذا قطع اصبعاً عمدا فعد السكين الى اخرى خطا لان المبدأ

هناك فعلان خمسة حاران سرد كل واحد منهما حكم وفي مسأله الزمي حمل القبل المجد خمسة معدد اسرار بخلاف  
الخمس ومن ادعى خلاف الخمس فيها خاج الى الدليل ولو قطع اصصا فسطح الى حيا اخرى فلا قصاص في  
سبي من ذلك في قول ان حسمه رضى الله عنه وعدهما في ظاهر الزواه عيها عيها في الاول القصاص وفي الثاني  
الارس وفي روايه ابن سباعه عن حماده عن القصاص فيها لان من اصله على هذا رواه ان الحار احد الي فيها  
القصاص ا اولد فيها ما حكم فيه القصاص عيها القصاص فيها جميعا وهما حكم وفيما اذا قطع اصصا فسطح اخرى  
نحسها لا يمكن فوجب القصاص في الاولى والارس في الثاني وحدهما ظاهر فوطهما على خوماد كذا وما عديم ان المخل  
معدد وانه يوجب بعد الفعل عدد الا لا وقد وجد حدهما فمحل كذا من محسوس فملى بكل واحد منهما  
حكمها ولا في حسمه رضى الله عنه انه لا يستدل الى اسنفا القصاص على وجه المدايله لان ذلك هو القطع المسقط  
للاصم ودلك يمكن ولان الحياه واحد حده فلا يوجب الاصابا واحدا وقد وجب المال فلا يجب القصاص  
ولو قطع اصصا رجل عدا فسطح الكف من المسبل فلا قصاص في لك في قول ان حسمه رضى الله عنه فده  
الدلان اسنفا المثل وهو القطع المسقط للكف من مسر فمسخ الوحوب ولان الكف مع الاصص كصو واحد  
فكاتب الحياه واحد حسمه وحكما وقد عيها صمان المال فلا عيها بها القصاص وقال ابو يوسف بعض  
منه فمقطع من المسبل فرق ابو يوسف بين هذا وبين ما اقطع اصصا فسطح اخرى الى حسمه انه لا يجب  
القصاص في الثاني لان الاصص خر من الكف والسرانه يحق من الحر الى احملة كما يحق من الداني النفس  
والاصمان عصوان مردان ليس احدهما حر الاخر فلا يحق السرانه من احدهما الى الاخر فوجب  
القصاص في الاولى دون الثاني على ما روي حماده في النوادر عيها القصاص بها الصا كما قال ابو يوسف  
رحمه الله لا يحياه واحد وينسب الى ما عيها القصاص فيه فمحل كانه قطع الكف من الزيد ولو كسر بعض  
س انسان فسطح لا قصاص منه في قول ان حسمه رضى الله عنه لا يمكن الا قصاص بكر مسقط للس وقال  
ابو يوسف عيها القصاص كما قال في الاصص اقطع فسطح من الكف وكذلك عند حماد عيها القصاص  
على روايه النوا رما كراما اصله وكذلك لو ضرب س انسان فمكر بعضا وعكر النوا واسوق حولا  
ا بان اسودد ولا قصاص فيها لعدم اسنفا المثل وهو الكسر المسود وان سقط فكذلك في قول ان حسمه  
رحمه الله وفيها الارس لعدم امكان اسنفا المثل وهو الكسر المسقط فوجب في الارس وقال ابو يوسف سا  
القصاص كما قال في الاصص اذا قطع الكف ولو سح اسنا فموضحه معدد افدهب مهاضر فلا قصاص  
في قول ان حسمه رضى الله عنه في البصر الارس وقال في الموضحه القصاص وفي البصر الله هدهد وانه الحامع السد  
عن حماد وروي ابن سباعه في نوادره عيها فيها جميعا القصاص وجه هذا الروايه انه قد ندم حياه القعد الى  
عسو حكم فيه القصاص فوجب فيه القصاص كما اذا سري الى النفس وجه ظاهر فوطها ان تلف البصر فمحل من  
طريق النسب لا من طريق السرانه بدليل ان السحه بنى سد هاب البصر وحذوب السرانه يوجب بصر الحياه  
كاقطع اسرى الى النفس انه لا يلقى فملا بل يصور فملا وهما السحه لم يصر بل سب سحه كما كانت قد ان  
دهاب البصر ليس من طريق السرانه بل من طريق السب والحياه فملا بنى النسب لا يوجب القصاص كما  
حرالر ومجود ذلك ولودهب عا ولساء وسمنه وجماعه فلا قصاص في سبي من ذلك على اصل ان حسمه رضى  
الله عنه وعلى فوطهما في الموضحه القصاص ولا قصاص في النفس ظاهر فوطهما بل فيها الارس وعلى روايه النوادر  
عن حماد فملا القصاص دون اللسان والسمع واجاع لانه لا يمكن فملا القصاص اذا لا قصاص في دهاب منه  
اللسان والسمع واجاع في السمع وفي هاب البصر فملا في السرعه ولو صر به بعضا فموضحه هم عاد صر به  
اخرى الى حسمهم ما كذا حتى صار واحد فملا وصحتان ولا قصاص فيها اما على اصل ان حسمه رضى الله عنه

انه فلعلم امكان استيفاء النسل من سحتان موصحتان ما كل منهما (واما) على اتمها فاستلان ما كان في  
الموصحتان فلف سبب الخراجة والا فلا يلا في الا توجب القصاص والله سبحانه رعا في الموقر ولا قصاص في  
النس اذا غورب او سحت لا اا فاعلمنا فاعمل وهو العو رواتق لا يمكن استيفاء المثل اذ ليس له حسم معلوم وان  
ا فاصو فلم يعل ماعمل فعذر الاستيفاء فيه المعاملة ومع الوجوب وصار كمن قطع نكاحا من النساء  
انه لا قصاص فاص لا نه لا سبيل الى استيفاء من الساعد ولا من الزنا فاعلمنا ومع الوجوب كذا هذا وان صرف  
عليها فذهب هو فافع ما الحد فاعلمنا في حطام حصف فيها القصاص لقوله سارك وسألى والنس بالنس لان  
القصاص على سبيل المعاملة يمكن ان جعل على وجه النسل الدول ويحى المرأ ويرب من عنه حتى يذهب هو دا  
وقل اول من اهتدى الى ذلك سدا على صي الله عه واسار الى ما ذكرناه روى انه وقت هذا الحيا في ربي  
سدا عيان رضى الله عه جميع الصحابة الكرام رضى الله عه على عهم وساو وعجب ذلك فلم يكن عدهم حكما حتى  
حاء سدا على رضى الله عه واسار الى ما ذكرناه لم يكن عليه احد فعنى به سدا ما عيان حصر من الصحابة الكرام  
رضى الله عهم فمكون اجماعا وان انحصف فلا قصاص لان النس لا يقع حاشا فاعلمنا لان اول وروى  
عن ابي يوسف انه لا قصاص في عس الاستول لان الحول مضم في النس فمكون استيفاء الكامل بالناس ولا  
سحت المعاملة ولهذا قطع النكاح حصة بالنسلا كذا هذا ولا قصاص في الاستيفاء والاحسان لانه لا يمكن  
استيفاء المثل فيها (واما) الاذن فان اسوعيا فيها القصاص لقوله سارك وسألى والاذن بالاذن ولان استيفاء  
المثل فيها يمكن فان قطع بعضها فان كان له حد يعرف فيه القصاص والا فلا (واما) الالف فان قطع المازن فيه  
القصاص لا خلاف في انحاصا رحمهم الله لقوله سبحانه وسألى والالف بالالف ولان استيفاء المثل فيه يمكن لان  
حدام معلوما وهو بالان منه فان قطع عس المازن فلا قصاص فيه لعذر استيفاء المثل وان قطع قصده الالف ولا  
قصاص فيه لانه عظم ولا قصاص في العظم ولا في الس لما ذكرنا الله تعالى وقال ابو رصف ان اسوع  
قصه القصاص وقال محمد لا قصاص فيه وان اسوع ولا خلاف بينهما في الحصة لان ابا يوسف اذا استعاب  
المازن وقصه القصاص لا خلاف ويحدر حمة الله ارا به استعاب الحصة ولا قصاص فيها لا خلاف (واما) السعة  
فقد روى عن ابي حنيفة انه قال اذا قطع سعة الرجل السفلى او اقلها كان سبعا ان عمن منه قصه القصاص وذكر  
الكري رحمه الله انه ان استعابها بالقطع فيها القصاص لا مكان استيفاء المثل عند الاستعاب ان قطع بعضها ولا  
قصاص فيه لعدم الامكان ولا قصاص في عظم الا في النس لانه لا علم موضعه ولا يوم فيه عن العدى اصابا  
روى عنه عليه السلام انه لا قصاص في عظم في النس القصاص سوا كسر او قطع لقوله الله سارك وسألى  
والنس بالنس ولا يمكن استيفاء المثل فيه ان يوحى الكسر من س الكسر من ما كسر بالمرد في القلع به حدسه  
بالمرد ان سبي الى الخم وسب ما سوى ذلك وفلى في القلع انه طلع سبه لان يحق المعاملة فيه والاول استيفاء  
على وجه المعين الا ان في القلع احتمال الزاد لانه لا يوم فيه ان عمل الملوغ ا كرم فاعمل الفاعل (واما) السار  
فان قطع عصبه فلا قصاص فيه لعدم امكان استيفاء المثل وان اسوع فقد كرم في الاصل ان اللسان لا قصص فيه  
وقال ابو يوسف فيه القصاص وجه قوله ان النطق اذا كان مسوعا يمكن استيفاء المثل فيه بالاستعاب فمكون الخراء  
من الحنابة وجه ما ذكر في الاصل ان اللسان سخص ونسب فلا يمكن استيفاء القصاص فيه حصة المعاملة  
وان قطع الحصة فيها القصاص لا مكان استيفاء المثل لان لها حدام معلوما وان قطع بعضها او عس الد كرم فلا  
قصاص فيه لانه لا حد لذلك فلا يمكن النطق حصة المعاملة فصار كمن يقطع عصب اللسان ولو قطع الد كرم من اصله كرم  
في الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف فيه القصاص وجه قوله ان عند الاستعاب يمكن الاستيفاء على وجه  
المعاملة فوجب القصاص وجه ما ذكر في الاصل ان الد كرم سخص من ونسب اخرى فلا يمكن مرا

المماثلة فيه فلا يحب القصاص ولا قصاص في حرمه من الراس رجله وحلق الخاضع والسائر وانما راسه  
 من الخلق والنسب (اما) الخمر فلا به لا علم موضع ولا عكس أحد المثل (واما) الحلق راسه الملوخود من الخلق  
 وانما راسه من المسجون خلق راسه غير متين وذلك ليس في راسه الخلق والموقوف خوار ان يقع خلفه وسه  
 مناه ولا يكون من الاول وقد كثر القولا راسه حب القصاص انما لم يرد كرحم كبدى المرأ انه هل حب فيه  
 القصاص الا وكذا لم يرد كرحم كبدى المرأ انه هل حب القصاص فيها وان لا يحب القصاص فيها لان كل  
 ذلك ليس له متعلق معلوم فلا يمكن استيفاء المثل (واما) حلقه كبدى المرأ فبني ان حب القصاص فيها لان لها حدا  
 معلوما فممكن استيفاء المثل فيها كالحبس ولو ضرب على راس انسان حتى ذهب عليه ارمعه اركلامه او سبه او  
 دمه او جاحه او ما كالحبس ولا يوجب حب ولا قصاص في شيء من ذلك لانه لا يحكمه ان يضرب صر ما ذهب به هذه الاسماء فلم يكن  
 استيفاء المثل ممكنا ولا يحب القصاص وكذا لو ضرب على بدر رجل او رجله فبني لا قصاص عليه لانه لا يمكنه  
 ان يصر صر ما يملكه فلم يكن المثل معدرا للاستيفاء فلا يحب القصاص وانما يستباح به وما الى اعلم واما السجاح فلا  
 خلاف في ان الموضع فيها القصاص لم يسموه قوله سبحانه وما الى واخرج فصاص الاما حصن بدليل ولا يمكن  
 استيفاء القصاص فيها على سبيل المماثلة لان لها حدا متين الى الكسر وهو العظم ولا خلاف في انه لا قصاص فيها مد  
 الموضع لعدو الاستيفاء فيه على وجه المماثلة لان المماثلة تسهم العظم والمفلة تسهم وسهل عظامهم ولا قصاص في  
 سهم العظم لما بناه والا فله لا يوم فيها من ان يتنى السكن الى الدماغ فلا يحكى استيفاء القصاص في هذا السجاح على  
 وجه المماثلة فلا يحب القصاص بخلاف الموضع (واما) ما فعل الموضع فعدد كرحم كبدى الاصل انه يحب القصاص  
 في الموضع راسه السجاح والناسبه والدائمة وروى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه لا قصاص في السجاح الا  
 في النوحه والسجاح ان امكن القصاص في السجاح وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال مادون الموضع حدوس  
 وفيها حكمه عدل وكذا روى عن عمر بن عبد الله بن مكرم رحمه الله وعن الشعبي رحمه الله انه قال مادون الموضع فيه  
 آخر القبط (وجه) رواته الحسن رحمه الله ان مادون الموضع مما ذكره لا يحكمه ديني الله السكن فلا يحكى الاستيفاء  
 نصبه المماثلة (وجه) رواته الاصل ان استيفاء المثل فيه ممكن لانه يحكى معرفه قدر عوار الجراحه بالسيار ثم اذا عرف  
 قدره به يعمل جديده على قدر فتسدى الظلم الى آخره فانسوى منه سهل ما فعل ثم ما يحب فيه القصاص من السجاح لا  
 يقتض من السجاح الا في موضع السجحه من المسجوح من مقدم راسه وموخر ووسطه وحده لان وجوب القصاص  
 ليس الذي يلحق المسجوح ودائمات اختلاف المواضع من الراس الا ترى ان السجوح في موخر الراس لا يكون من  
 السجوح الذي في مقدمه ولهذا نسوى على مساحه السجحه من طولها وعرضها ما يمكن لاختلاف السجوح باختلاف  
 السجوح في القصر والكبر وعلى هذا يخرج ما اذا سجد رجلا موجه فاحد السجحه ما من فرى المسجوح وعلى ما حد  
 ما من فرى السجاح لسير راس المسجوح وكبر راس السجاح انه لا يسوغ ما من فرى السجاح في القصاص لان  
 الاستيفاء استيفاء الزمان وهو ما بين وهذا لا يجوز لسكني حرم المستخرج ان ساء اقص من السجاح حتى يسلع  
 مقدار سجحه في الطول ثم تكف وان ساء عدل الى الارس لانه وجد حده باصلا الى السجحه الاولى رفع مسووعه  
 والاساءه لا يحكى استيفاءها فبني له الخوار فان ساء اسوى حده باصلا الى الصدر وان ساء عدل الى الارس كما قلنا  
 في الاسل اذا قطع بد الصريح فان احاطت القصاص فله ان ساء من اى اجناس ساء لان كل ذلك حبه فله ان  
 يبنى من ايهما ساء وان كانت السجحه ما حده ما من فرى المسجوح ولا سهل وعلى ما من فرى السجاح ومقتضى على  
 فرسه لكبر راس المسجوح وصغر راس السجاح فاما مسجوح الخوار ان ساء احد الارس وان ساء اقص ما من فرى  
 السجاح لا يرد على ذلك ساء لانه لا يسئل الى استيفاء الرما على ما من فرى السجاح لانه ما زاد على ما من فرى المسجوح  
 فلو زاد على ما من فرسه فحرم المسجوح لانه وجد حده باصلا الى الناحية دون الاولى في قدر الجراحه فان ساء رضى



باسمنا حده باقصا واقصر على ما بين فرى الساح ظل اللسي وان سا عدل الى الارس وان كاتب السجدة لا تاحد  
 من فرى المسجوح رمى واحدا من فرى الساح لا يجوز ان يسوق من فرى الساح كنه القصاص لان السجدة  
 الاولى وهب غير مسووعة فلا ستمات في الحر يكون ربا وهذا لا يجوز وان كان لك مئذارسجدة  
 المساحة كالا يجوز واسمنا ما قبل عن فرى الساح في المسئلة الاولى وان كان ذلك مئذارسجدة الا ترى في المساحة  
 وله الحار لمئذارسجدة مثل سجدة في مئذارسجدة في المساحة في الطول فان سا اقتصر ببعض عما بين فرى الساح ا  
 سا رله واحد الارس وان كاتب السجدة في طول راس المسجوح رمى واحد من جهة الى قما رلا يبلغ من الساح  
 الى قما تحير المسجوح ان سا اقتصر مئذارسجدة الى مثل موضعها من راس الساح لا يرد سله وان سا احدا الارس  
 لما سد ما سد م وحكي القطارى عن علي بن العباس ازاري انه قال اذا اسوعت السجدة ما بين فرى المسجدة حوا  
 يسوع ما بين فرى الساح سمن من الساح ما بين فرى السجدة وان را الك على طول السجدة الاولى لا يلاسر للسر  
 والك في القصاص من المصوب كافي الندي والرحلى انه يحرق القصاص بينهما وان كاتب احدهما اكمين  
 الاخرى فكذلك السجدة وهذا الاعبار سر سدد لان وجوب القطع حاله ثواب المسعة رابها لا علب السجدة  
 والكر الا ترى ان النقص قد يكون كتر منه من الكسر عالم مختلف ما وجب له مختلف الوجوب علف  
 السجدة لان وجوب القصاص فيها ليس الذي طحق المسجوح ربه مختلف فربا السجدة ويتخصص سلعها  
 لذلك اقرى الامران الله سبحانه ونعالي اعلم بالصواب (واما) الخراج فان ما بين سبي منها المخرج حب  
 القصاص لان الخراج حصار بالمرأه بها وان لم يمس ولا قصاص في سبي مه اسوا كاتب حاسبه او عهالة  
 لا يمكن اسدما القصاص فيها على رحه المماثلة ومما ان يكون الخاف والمحي طله حرس من كاتب احدهما حرا والا ح  
 عدا او كانه عدى ولا قصاص فيه ومما ان يكون كرس او ادى عدا ما ان كان احدهما كرا او ادا حرا في ولا  
 قصاص فيه عدا انما وسد السافى رحمه الله هذا ليس شرط و يحرق القصاص من الذكر والا يبادون  
 اللس باخرى في اللس وهذا السرطان الخسبه سد ما سد احلاق لا يهاد حلاقى شرط المماثلة لان المماثلة  
 في الاروس شرط وجوب القصاص فبادر اللس بدليل أن الصحيح لا قطع بالاسل ولا كامل الاصابع باقصر  
 الاصابع ولما ذكرنا فيما تقدم أن ما دون اللس بطلبه ممالك الاموال والمماثلة في الاموال في باب الاموال معه وا  
 يوجد المماثلة في الاحرار والسدى في الاروس لان ارس طرف العدل ليس سدد بل حسب ما سار فيه وارس طرف  
 الحر معدر فلا يوجد المساوى من ارسهما ولى اسى اسوا وهما في القدر فلا يصرف ذلك لان فيه طرف العدل يرى  
 بالحر والاطى سقوم المقومى فلا يعرف المساوا فلا تحب القصاص وكذا لم يوجد في العبد والعبيد لانهم ان احسب  
 فيهم فلم يوجد التساوى في الارس ران اسوب فيهم فلا يعرف ذلك الا بالحر والاطى لانه يعرف سقوم المقومى  
 وذلك مختلف فلا يعرف التساوى في اروسهم فلا تحب القصاص او منى فيه سبه العدم والسبه في باب القصاص  
 ملحه بالخسبه ولا من الله كور والا ما بين رن اللس لان ارس الامى سب ارس الله كره وعبد السافى رحمه  
 الله المساوى في الاروس في الاحرار غير معدر (وجه) قوله ان القصاص حرى من سبهما فحرق من ط سدا  
 لان الطرف باع للفس (ولنا) انه لا مساوا من ارسهما فلا قصاص في طرفهما كالصحيح مع الاسل ولا قصاص  
 في الاطار لا يندم المساوى في اروسها لان ارس النظر الحكومة واها معدر بالحر والاطى والله تعالى المولى  
 في فصل (١٠) واما كون الخماه فيما بين اللس بالسلاح فليس شرط لوجوب القصاص فيه فوا ك  
 سلاح او غير محب فيه القصاص لانه ليس فيما دون اللس سببه عمد واعا فعدم ارحالنا كراهي  
 فاسوى فيهما السلاح وسير هذا الذي كراهي سراط وجوب القصاص فيما دون اللس (واما) سانوف  
 الحكم بالقصاص فيما دون اللس فوجه ما سدد الر فلا يحكم بالقصاص فيه ما لم يرا وهذا عدا وعدا الثاني

للمدونة منه واحدة ولا ينظر (وجه) قوله انه وجب التقصص حال فعله سوى الاحتمال (ولما) ما روي  
انه من سائر الناس ولا يأتى من الجراح حتى ياتي روي ان رجلا خرج حارسا ثيابا رحمه الله في  
يوم من أيامه جاءه الاعتناء في سؤل انه حصل له عليه وسلم فقلوا انما قصصه فقال له تصدقوا ولا تسروا  
بما يكون من صاحبكم او امتهتموه وهو انه عمل السراية واخر اوجه سدائه انه تصدق فلا يفتن انه اسوى من  
حقه وهذه امر عسير ذكرناها وهي ان اخرج اذ انما من الجراح حتى التقصص النفس عند لاقى الطرف  
وسد لسان رحمه الله فعل به فعل ما فعل وانه سبحانه وسأل اسم القلوب

في سئل في رمانى قد دعه كماله في الكلام وفي موضع احد هوى في سائر سائر الجوارح واتى في بان  
من اهل البيت عليه السلام فيرى من المتعة المنعوض من المتوصل الكمال وذلك في الاصل باحد من ابناء ابيهم  
وهاب معنى المصوم ها انصوصر اما الاول ولا غصا الى سئل اسما كل الله انواع بلاه نوع لا يظهر  
في الدين ونوع في الدين من ايمان ونوع في الدين من ايمانه (اما) انى لا تله في الدين من ايمانه  
أحد ها الا ان سواه اسوع قد ارفع المازن منه وحده هو المازن من الالف والثاني اللسان سواء  
اسمع فلما ارفع منه مذهب الكلام كله والثالث ان كرسوا اسوع قطعا او قطع الحصة منه وحدها  
والاصل في ما روي عن سعد بن المسب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في النفس الله وفي اللسان  
الله وفي اليد كماله وفي الالف الله وفي المازن الله وروي انه عليه السلام كتب في كتاب عمر واس  
أمر في النفس الله وفي الالف الله وفي اللسان الله ولا تله المانع المصنوعة من حد الاعضاء واحمال اعضا  
من بعضها للمنعوض من الالف والسم واحمال اعضا من اللسان الكلام ومن اليد كماله والجميع يعمل بها مع  
الارواح وقد رال ذلك كله ما قطع را كان ذهب بعض الكلام في قطع بعض اللسان دون بعض فيه حكمه العدل  
لا بهم يوجد من المتعة على سئل الكمال وفعل قسم الله على عدد حروف الحظا فحبس الله قدر ما فاق  
من الحروف وقتل هذه التقصص عن سد ما على رضى الله عنه لان المقصود من اللسان هو الكلام وقد فاق بعضه  
في بعض فحبس من الله قدر الثابت بها لكي اسند على في القصة الحروف التي ستر الى اللسان فاما لا يسر  
الى اللسان من السوء واخلفه كانا راقا راقا وحوما فلا تدخل في القصة والزابع الضبط اذا احدث  
السر وأقطع الماء وهو المني فسد به كماله لوجوده من سمعة الجنس والخامس مسئلة البول والسادس  
مسئلة العاط من المرأة اذا اغصاها انسان فغارب لا يسئل البول أو الماء فلهذه كماله فان صار  
لا يسئل كماله لكل واحد منهما به كماله فبوق سمعة منقوض بالمصوع على الكمال فحبس عليه كمال الله  
(واما) الاعضاء التي في البدن منها انان فاللسان والادمان والسمان والخاصان اذا ذهب سائرهما لم يبق  
لن سائر اللسان والادمان والاصل في ما روي عن ابن المسب انه عليه السلام قال في الادمان الله  
وفي النفس الله وفي الرحم الله ولا في البطن كل اسم من هدى المصوم هو سمعة الجنس سمعة منقوض  
او هو سائر اللسان على الكمال كسمعة النصف في النفس والنفس في البدن والمني في الرحم واحمال في الادمان  
راخا من المني والسمان والسمان وسمعة المسالك التي في احداهما وهي السلي والبدان وكالين وفي الخلف سمعة  
الزجاج والادمان في المني (واما) الاعضاء التي منها رضى في البدن فوعلى احداهما اسما النفس رضى ما  
اذهب اذ انما سئل لما في حوسها هو سمعة البصر والخال انصاع على الكمال وفي كل سائرهما مع الله والى  
الاخذاب وهي سائر الاسفار اذ انما سئل لما في (راما) اذهب معنى المصوم ما صور به فحوما فعل والبصر والسم  
انوي واحمال والا لادمان ضرب على انسان فذهب عمله او سمعه او كلامه او سمعه أو دونه أو حاشاه او اولاده  
نصب على ظهر نذهب ماء ضله والاصل في ما روي عن سعد بن عمر رضى الله عنه انه قضى في رجل واحد

يا مع ذنوب صرب على راسه ذهب عليه وكما هو ضرر وكر لانه يوجب المنافع المتصوذة عن فحده الاعضا على  
 سبيل الكمال (اما) العمل فلان موصوفه يوجب منافع الاعضا كلها لانه لا يمكن الاستغناء عنها فموصوفه يوجب  
 العمل الامرى ان اعمال الخافض خرج حرج اعمال النيام فكان ادائها اطلاقا للقسى معنى (واما) السم والضرر  
 والكلام السم والدوق والجامع والا لاد فكل واحد منهما مفسد مفسد وهو يوجب كلاً ولو صرب على راس رجل  
 فستفسر او على راس امرأ فستفسر هذا وخلق لجه رجل او سبها او خلق سمر امرأ ولم يفسد و كان حراً  
 فله الله بعد ان يحاربوا رضى الله عنهم وعند السامى فيه حكمه (وجه) قوله انه لا يجب كمال الله الاما لا للقسى  
 لان الله بذلك القس الا ان المخرج ورد بذلك مفسد مفسد الخس كفى فضع الدس والرجل ويعد ذلك لان  
 موصوفه مفسد الخس يحتمل القس بالله من وجه ريم يوجد ذلك في خلق السمر في الحكمه مردودا الى الاصل  
 ولهذا لم يجب في خلق سمر سائر الدن (ولما) ان السمر للنسا والرجال حال كامل وكذا الله للرجال والدليل عليه  
 ما روى من الحديث ان الله سار له وصلى عز وجل خلق في سماء الدنيا ملائكة من بينهم سبحة الله روى  
 الرجال والنبي والنسا بالذوات وسو من الخال على الكمال حتى الحرحوب كمال الله كاللارن والادن الساحبة  
 والجامع بينهما اطهار سرفى الآدمى وكرامته وسرفى اجمال فوق سرفى المنافع ثم سوب المنافع على الكمال لما  
 اوجب كمال الله فهو من الخال على الكمال اولى خلاى سمر سائر الدن لانه لا محال فله على الكمال لانه لا يظهر  
 للناس يتوهمه لا يوجب كمال الله وقد روى عن سيدنا على رضى الله عنه انه قال الى الراس اذا خلق فلم يفسد الله  
 كامله وكذا روى عنه انه قال الى الله اذا خلق فلم يفسد الله وروى ان رجلاً اعل ما قصه على راس رجل  
 فاصبح خذرا راسه فمضى سيدنا على رضى الله عنه بالله رضى القصة ان حصر الهند واى انه قال انما يجب كمال  
 الله في الله اذا كان كامله حسب سجلها فاما اذا كانت طافاً بمتربة لا سجلها فلا يى فيها وان كانت  
 عه موفى حسب معها الخال الكامل وليس مما سبق فيها حكمه عدل وامام سمر الهند وفسده قد كرى الاصل  
 ان فيه حكمه وروى الخس عى الى حبه رضى الله عنه ان فيه القصة (وجه) هذه الرواية ان السم والقييد  
 كانه يى الى الحرار فلما ربح الحرار الله لم يجب في الهند القصة (وجه) رايه الاصل ان الخال الى الهند ليس  
 بمصوذة بل المتصوذة منهم الخدمه وهو سوب بالنس بمصوذة لا سلب كمال الله ولو خلق راس انسان او طير  
 لب فالنسى عليه لان التام فام مقام التام فكانه من الخال اصله وى الضرر وهو اسو حرج ازده كمال الله  
 لو حذره موصوفه مفسد رهوب الخال على الكمال والله سبحانه وصلى اعلم (واما) سراط الخوب (مها)  
 ان يكون الحماة خطا فيما عدا البصاى وامام لا فصاى عند ميسوى فيه العبد والخطا وقد بنى ما يى عند  
 الفصاى ومالا فصاى فيه فيما سدم (ومها) ان يكون الخفى عليه كرا فان كان اى فعله به اى وهو يفسد به  
 الله كرسوا كان الخافى كرا اواى لا جماع الضحاى رضى الله تعالى عنهم على ذلك وهو يفسد به الا يى من د  
 الله كرى على ما كراى به بالنس (ومها) ان يكون الخافى والخفى عليه حرس فان كان الخافى حراً والخفى عليه عدا  
 فلا بد فيه وفيه القصة فى قول الى حبه رضى الله عنه فان كان قليل القصة وحسب جميع القصة وان كان كنه القصة  
 بان طبع الله به بعض من فمعه غيره كذا روى ابو يوسف رحمه الله تعالى عن اى حبه رضى الله تعالى عنه انه قال  
 كل سى من الخرفة الله فهو من العدمه القصة وكل سى من الخرفة نصف الله فهو من العدمه نصف القصة  
 وكذلك الخرافات وعموم هذا الرواية حصى ان كل سى من الخرفة قد رضى الله به من العدمه ذلك الله من سب  
 من عه فصل من ما عصبته المشعة كالنس والدوا الرجل وما عصبته الخال والرسه من الخافى السمر والادن  
 وهكذا روى الخس رحمه الله عنه انه ان خلق احد حاشه فلم يفسد او يفسد استأثر عنه الا سفل والا على سى  
 اهداه فلم يفسد او قطع احد من سبعة العلى والسفل ان طبع فى كل واحد من ذلك سب القصة وقال ابو يوسف

رجع أبو حنيفة في حاشية الصدوق في إسناده فقال في حكمه العدل وكذا قال في حاشية أبي حنيفة رحمه الله أن نصيب  
في إسناده سبب القسمة وهذا دليل الرجوع إلى إسناده بالحاصل أن الواجب فيما يقسمه له القسمة هو القسمة ورواه  
وأحد منه فيما يقسمه له الزهري وأبو عبد الله ورواه ابن وهب قال حدثني أبو حنيفة قال حدثني شريك قال حدثني  
ويروى في إسناده في حاشية أبي حنيفة في إسناده وهو قول أبي يوسف الآخر وقوله الأول مع أبي حنيفة (وجه)  
قول حنيفة ما في إسناده من العدل في حكم المال لا يخلو لصلته بالنسب كالمال وبذلك أنه لا يجب فيه التقصيص  
ولا محلة العاقلة فكان حياته في الأموال وحيات الأموال عنه بمقدور بل يجب عند تقصيص المال كأي سائر  
الأموال (وجه) رواه إجماع لا يجمع فيه رضى الله عنه أن القسمة العدل كالمال في الحر فلهما حصة تدبر حياته في الحر  
بذاته حارس تدبر حياته العدل حصة ولا تدبر في العدل على حياته في النفس حتى لا يسلط الله إذا كان  
كذلك القسمة حارسا يدخل في حياته حياته في إسناده النفس كآخر (وجه) رواه الرضا في إسناده أن المال ليس بمقصود  
في إسناده بل المقصود منهم إسناده فاما المقصود من إسناده من الإقرار والعدل جميعا ولا يمدون النفس من  
العدل في إسناده النفس وسبب المال إسناده النفس فظاهر لأنه من إسناده النفس حصة (واما) سبب المال فإنه لا يجب  
فيه التقصيص ولا محلة العاقلة فحب العمل بالنفس فعمل سبب النفس فيما يقسمه له القسمة بقدر حياته  
بالنسبة كالأولى على النفس وسبب سبب المال فيما يقسمه له المال فلم يدبر حياته بالقسمة كما إذا طلب المال  
عمره بالنفس بقدره لا مكان وقد حرج الخوارج عماد كرمهم من عدم وجوب التقصيص وتحمل العاقلة  
لأن ذلك عمل سبب المال وأنه لا يسلط العمل بسبب النفس فحب العمل بهما جميعا وذلك فيما قلنا من الحر إذا  
فما عني عند إسناده أو قطع بذاته أو حله حتى وجب عليه كمال القسمة فولا بالحرار أن شاء الله إلى الثاني واحد  
فيه وإن شاء الله ولا يسلط له وقال أبو يوسف وحنيفة رحمه الله أن عسكرة ما حدهما بقسمة وقال الساجي  
رحمه الله أن عسكرة ما حدهما جمع القسمة (وجه) قوله أن الواجب فيه وهو القسمة حياته المقصود بالناس لأعر  
في الثاني على ملكه كالأولى إحدى عسكرة أو قطع إحدى بذاته في نفس نصف قسمة وسبب الثاني على ملك  
مالك كذا هندا (وجه) قوله أن الضمان بمقتضى العسكرة كما قال الساجي عليه الرحمة لكن الزهري هلك  
من وجه ثواب بقسمة الحسن فحرج المولى أن ساء مال إلى حبه الملاله وقسمة القسمة وسبب العدل الثاني لوصول  
عوض الزهري إليه وإن ساء مال إلى حبه القسام أمسكه وضمن القسمة وهو بدل العسكرة كما يحرج صاحب المال  
عند القسمة القاسم في المواضع كلها ولا في حصة رضى الله عنه أنه لما وصل إلى المولى بدل النفس فلو سبب العدل  
سبب ملكه لا جمع العدل والمثل في ملك رجل واحد فما صح ملكه يعود للمعاوضات وهذا لا يجوز كالأخبار  
إجماع المسع والمثل في ملك رجل واحد ولا يلزم ما إذا عصب مدرا فاق من يد أن المولى يقسمه قسمة والمدر على  
ملكه لأنه لا يحمل الحمل من هذا المعاوضة ولا يلزم الله شرط العوض إذا سلم الله ولم يضمن العوض أنه إجماع  
على ملك الموهوب له العوض والمموص لأن الموص قبل الفصل لا يكون عوضا فلم يجمع العوض والمموص  
لا يلزم السع القاسم إذا قص للمسرى المسع ولم يسلط على لأن العسكرة ليس بدل في السع القاسم إذا سلم العدل القسمة  
وقد ملكها الباع حين ملك المسرى المسع فلم يجمع العدل والمثل في ملكه ولا يلزم ما إذا استمر عند إسناده  
على أنه الحار فمقتضى العدل فاعينهما جميعا أنه بعد إعاقته بهما جميعا وقد أجمع العوض والمموص على ملكه لأنه لما  
غير ما فسد السع في الحار به وصار العوض عن العدل القسمة وملكها الباع في معاظرة ملك العدل فلم يجمع العوض  
والمموص ولا يلزم ما إذا استأجر سنا وعمل الآخر أن الواجر ملكها والمبايع على ملكه فهذا إجماع العدل  
والمثل في ملك واحد لأن البايع لا ملك عبدا إلا بعد وجودها وكما وجد حرج منها حجب على ملك المساجر فلم  
يجمع العوض والمموص على ملك الواجر ولا يلزم ما إذا عصب عبدا حتى عند حياته ثم رد على مولاه حتى عبده

حانه اخرى ودفعها لحامس انه يرجع على العاشر نصف القسمة فدفعها الى ولي الحامه الاولى معلوم ان سعة  
القسمة عوض عن نصف الزعم الذي سلم له فذا جمع في ملكه وهو نصف العبد الموصى والمعوص لان المنسج  
اجماع الموصى والمعوص في ملك رجل بعد المعاوضة ولم يحد هاهنا لان ولي الحامه انما ما حد عوضا عن حاسه  
لا عن المال واجماع العوص والمعوص في ملك رجل واحد بعد المعاوضة حار كن اسوه المنسج من النامع  
وايمن من المسرى او ورهبا والله سبحانه وسألي اعلم وان كان الخاضع عدا والخصي عليه حرا او كان جمعا  
عند حكمه هذا الحامه رحوب الدفع الا ان تحار المولى القدا على اذكر ما في حاناب العبد والله سبحانه  
وسألي اعلم

هو فعل الحج واما الذي يجب فيه ارس معتد في كل اس من الدين فهما كمال الدين في احدهما نصف الدين من  
احدى العيس والدين الرجلين والادس والخاص اذ لم ينسب والعيس والادس والندين والخاص لما روي  
انه عليه الصلا والسلام كسب كتاب عمرو بن حرم في العيس الدين وفي احدهما نصف الدين وفي الدين اذ  
وفي احدهما نصف الدين ولان كل الدين عند قطع المعوص قسم عليهما فيكون في احدهما النصف لان وجوب  
الكلي في المعوص ليس بكل المسعة المقصود من المعوص والقاب يقطع احدهما النصف فوجب فيه نصف  
الدين وسوى من العيس والساو لان الحد لا يوجب القليل منهما وسوا ههنا الحامه على العيس والصرور  
السحبه او ذهب الصر مع السحبه لان المقصود من العيس الصر والسحبه فيه مائه وكذا العطا والسفلى من  
السكن سوا عذاته الصبحه رضوا الله تعالى عنهم وورى عن ريس ماب رضى الله عنه انه فصل بينهما  
فاوجب في السفلى الدين وفي العطا التمسك ناد جمال في العطا ومعه في السفلى وههنا الصبحه سوا راسها وهو  
قول جماعة من التابعين من سرح وارا هم رضى الله عنهم او غيرهما سوا قطع الحامه من بدى المراء او قطع الدين وهه  
الحامه فيه نصف الدين تقامه والبدى سرح لان المقصود من الدين وهو صفة الرضاع سوب ههنا الحامه وسوا  
كان ذلك نصر به اصرر سوا ا كان قبل الر من الاولى لان الحامه لا تستعمل الزه فاد اسمها الماسة قبل  
استمرارها صار كانه او فمهما ما وي اصابع الدين والرجل في كل واحد منها عشر الدين وهى في ذلك سوا  
لا فصل لبعض على بعض والا صل فيه ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في كل اصبع عشر من الامل من  
عريفصل من اصبع واضع وورى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما انه قال حد رعد سوا واسار الى الخنصر  
والاها م وسوا قطع اصابع اليد وحدها او قطع الكف معها الاصابع وكذلك اليد مع الاصابع لما روي  
عنه عليه الصلا والسلام انه قال في الاصابع في كل اصبع عشر من الامل من عه فصل من ما اذا قطع الاصابع  
وحدها او قطع الكف الى فيها الاصابع ولان الاصابع اصل والكف مائه ههنا لان المسعة المقصود من اليد  
الطس واما حصل بالاصابع فكان املها مالا للدد رسوا قطع الاصابع او سل من الخراجه او نس فيه ههنا  
ما لان المقصود منه هوب وما كان من الاصابع فيه ثلاث مفاصل في كل مفصل ثلثه الا اصبع وما كان  
فيه مفصلان في كل واحد منهما نصف منه الا اصبع لان ما في الاصبع قسم على مفاصلها كما قسم ما في  
اليد على عدد الاصابع وفي احدى استعار العيس ربع الدين وفي الاسى نصف الدين وفي الثلاث ثلاثة ارباع  
الدين ان لم ينسب لان في الاستعار كلها كل الدين قسم الدين على عددها كما قسم الدين على الدين ونسب  
فلا يسي منه وسوا قطع السرح وحده او قطع معه الخفى لان الحس سرح للسرح الكف والتقدم للراضع  
وكذا اهداب العيس اذا لم يمسحها حكم الاستار وفي كل سن خمس من الامل وسوى منه اشد وأدخر  
والساو الاصراس والاسات والا صل فيه ما روي عنه عليه الصلا والسلام انه قال في كل سن خمس من الامل  
من عريفصل من سن وسن ومن الناس من فصل ارس الطواحي على ارس الصواحي وهدا غير سديد لان الحدس

لا يوجب الفصل وهذا لا يخرج على فاس الاصابع لان السرعة وردى كل من خمس من الابل لان الاسان  
 اسان ولا يوجب بذو اوحى حملها على قدر الله ولو ضرب رجلا صرته فاني اسانه كلها فله دمه ولا نه  
 احاس الله لان حمله الاسان اسان ولا نه ساعرون صر ساوار به اسان وار مع ساوار مع صوا حلى كل  
 من سبع عشر الله فكون حملها سبعة عشر الف درهم وهي دمه ولا نه احاس دمه يودى هذا احتمله في بلاد سبي  
 في السنة الاولى لما الله لم يمت من ذلك من الله الكاملة وهي عشر آلاف درهم ولم يمت له احاس الله وهي  
 سبعة آلاف درهم وفي السنة الثانية المثل من الله الكاملة التي من بلاد احاس الله وفي السنة الثالثة لم يمت الله  
 وهو ما من من الله الكاملة ما كان كذلك لان الله الكاملة يودى في بلاد سبي في كل سنة لما ولا نه  
 احاس الله وهي سبعة آلاف درهم يودى في سبي من السبى البلاد وهذا لم يمت ان يكون قدر المودى من الله  
 الكاملة والناقص في السبى الاول قدر المودى من الله الكاملة في السنة الثالثة ما وصفنا والله سبحانه وعالي  
 اعلم ولو ضرب اسان رجل ومحرك ينظر ما حول المارون عه عليه الصلاة والسلام انه قال ساء الخراج  
 حتى تراو العدى بالسنة لا يماند ظهر فيها حصة خالص السوط والعمر والنوب وسوا كان الضروب صغرا  
 او كبرا كذا روى في الخبر عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يوجب له رجل سبعة سوا كان صغرا او كبرا وقال ابو يوسف  
 رحمه الله ينظر في الضربة ولا يمتد في الرجل وعن حماد رحمه الله انه ينظر اذا محرك واداسمط لا ينظر وجهه  
 فوله ان السبى اذا محرك قد سب وقد سب ما اذا سبب فظاهر اما لا سب وجهه قول ابي يوسف في الرق  
 من الضربة والكبران من الضربة سب طاهر او مال او سب الكبر لا سب طاهرا وجهه قول ابي حنيفة رضي الله  
 عنه ان احبال الساب مات بحد النوق فانه اسدب ولم يسمط فلا سبي فيها وروى عن ابي يوسف رحمه  
 الله فيها حكمه عدل ان يصر فان كان العمري السواد او الى البحر او الى الخصر فيها الارس تاما لانه ذهب  
 مسمها وهاه مسمه العصب سر له ذهاب العصب وان كان العمري الضمير فمسا حكمه العدل وروى عن ابي  
 حنيفة رضي الله عنه انه ان كان حرا فلا سبي فيه وان كان مملوكا فله الحكمه رده الزواني لا تكاد يصح عنه لان الحر  
 اولى بالثبات الارس من العبد وقال عمر رحمه الله الضمير الارس تاما كما في السواد لان كل ذلك يوجب اجمال  
 (ولما) ان الضمير لا يوجب قواب المقتضى والاصح فيها هو صاحب حكمه العدل وروى عن ابي يوسف  
 انه ان كتب السبى حتى يكون عسا كسب الحمر والخصر فيها عسلا تاما وان كان يكون هذا فلو لم يجمعوا وان  
 يسمط فان سب مكاتب اخرى سطران سب محضه فلا سبي فيها في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف  
 رحمه الله عليه الارس كاملا كذا ذكر الكرخي رحمه الله وذكر القاضي في شرحه محضر الطحاوي رحمه الله ان على  
 قول ابي يوسف فيها حكمه العدل وجهه قول ابي يوسف انه يوجب السبى والساب لا يكون عوضا عن الساب لان  
 هذا النوع من الله سارل وسالي فلا يسمط به الضمان الواجب كسب المثل مال اسان ان الله سارل وسالي روى  
 المثل عليه مثل المثل ولا يسمط به الضمان ان السبى سالي ما فولا ان الحكم يوجب بالسب لم يكن للاسباء فيه  
 معنى لانه لما سب فقد عادت المنفعة واحال وفام الله معام الاولي كان الاولى فانه كسب الضمير هذا اذا سب  
 بغيره ما اذا ردها صاحبها الى مكانها فاسدب وسب عليها الغنم على القاع الارس بكالاته المعادة لا يتبعها  
 لا منقطع العروق بل سطل يادى سبي مكاتب اعانها والعديم غير له واحد ولهذا جعل اخذ في حكم المسحوق فان ان  
 كاتب كدس قدر الدرهم لم حر الصلاة معها وروى ابو يوسف رحمه الله عن سبي سبي وسب عن فاحار الصلاة في سبي  
 عنه وروى عن وعلى هذا اذا قطع نه حاطها فالحصاة انه لا يسمط عنه الارس لانه لا يعوب الى ما كاتب  
 عليه ولا يعودا ان هذا اذا سب مكاتب اخرى بغيره فاما اذا سب معوجه فيها حكمه العدل بالاجماع وان سب  
 معيره ان سب سودا او حرا او حسرا او صغرا فحكمها حكم مالو كاتب فانه يصر به بالضرر لان الساب فام مقام

المذهب فكان الأولى فانه ومغرب وقد يحكم ذلك (واما) من القضي ا انه سلبها فسطح و كان مدر  
 فسد وس النابع سوا رعد كرك<sup>٢</sup> وان كان قبل ان يعرف لم يمت او يتسببه فكذلك وان سبب محته  
 فلاسي فيها قول ان حسه رضى اسمعه كاي من النابع وفي قول ان يوسف رحمه الله فيها حكومه الالم  
 فري او سبب على ما ذكر الكرخي رحمه الله من سبب النابع والقضي لان من السبي ا لم يعرف لاسانه  
 الا على سرف السقوط خلاف سبب النابع وقد فر سبب ماله السجده اذا التحمب وبسبب السرف سببها به  
 لاسي على الساجي قول ان حسه وعقدان سبب عليه الرحمه فيها حكومه الالم وسبب حد سطه الرحمه  
 آخر الطب والماله ما في بان حكم السجده ان سا الله تعالى ولو ضرب على سبب اسان فتحرله وحله  
 القضي سبه بها المصروب قد سقط سبه قال اساس سقط من صر مل وقال القصار ما سقط  
 سري والمضروب لا غل (اما) ان سا في السبه (واما) ان سا مدمقي السبه في سا في السبه  
 فالقياس ان يكون الهول قول السارب وفي الاستحسان ان قول المصروب ولو سح راس اسان موضع  
 سارب مصله وحلها في ذلك فقال المسحوح صار بمصله نصر مل وطلبت ارس المصله وقال الساجي لاني  
 صار بمصله سري به اخرى حدب فالقياس على السان ان يكون القول قول الساج وفي الاستحسان القول قول  
 المسحوح وللقياس جهان اذهب ان المصروب والمسحوح يدعان على القصار والساج الصمان وهما  
 سكران انقول قول المسكر مع سبه والساي انه وقع العارض من قولهما والقيمان لم يكن واحدا فلا يحب السبل الى  
 هذا اسار حدى الاصل فقال استحسن في الس لورود الار ولا رعى اراهم الحي رحمه الله ولا استحسان  
 وجهان من اتروا اذهب ان الظاهر ساهد للمصروب في ماله الس لان سبب السقوط حبل من السارب  
 وهو السرب المحرله لان التحرله سبب السقوط فكان الظاهر ساهد للمصروب خلاف السجده لان السجده  
 الموصحه لا يكون سببا لصروبها مصله فلم يكن الظاهر ساهد له والقول قول من سببه الظاهر والساي انه لما  
 حرق الناحل حول في الس والناحل مد الحول لا سطار ما يكون من الصر به فاداه في الحول وقد سقط سبه  
 فمذا ما وقع له الاسطار من السري به مد الاسطار فكان الظاهر ساهد له (واما) السجده فلم يندري اسارها  
 وب فكان القول قول الساج في قدر السجده ان سا مدمقي السبه والقول قول القصار لان الناحل مد الحول  
 لا سمار حال الس لظهور حالها في هذا المد عاد فالتمحى دل على سلامها عن السقوط بالسري به فكان السقوط  
 محالا الى سبب سا ب فكان الظاهر ساهد للقصار او لم يسهل ا حدهما فقي المسروب مدعا فيها ما على  
 السارب وهو سكر فالتول قوله او مع العارض ومع السبل في وجوب الصمان والقيمان لا يحب السبل وكذا  
 على الوجه الساي رمان ما بعد الحول لم يحل لا سطار حال الس فاحبل السقوط من صر به اخرى من سري واحبل  
 من صر به فلا يمكن انقول وجوب الصمان مع وقوع السبل في وجوه الله سبحانه وبما على اعلم بالصواب (واما)  
 السجاح فالكلام في السجده مع موضع اذهب ان سبب الحكمها نفسا والساي في سبب حكمها سريها ما لا دل  
 فالموصحه اذ ارس وب هي لها ارسها خمس من الامل وفي الماله سبه عشر وفي المصله خمس عشر وفي الاله  
 الله هكذا روي عنه عليه الصلا والسلام انه قال في الموصحه خمس من الامل وفي الماله سبه سري وفي الماله  
 خمس عشر وفي الاله ماله الله وليس فيما قبل الموصحه من السجاح ارس بمقدور وان سببها ايمان التحمب  
 وبسبب عليها السرف فلاسي فيها في قول ان حسه رضى الله عنه وقال ابو يوسف عليه حكومه الالم قال حد سطه  
 اخر الطب (وجه) قوله ان اخر الطب اسال رحمه سبب السجده فكانه الف عليه هذا القدر من المال  
 ولا يوسف ان السجده قد تحمب ولا سبيل الى اهدارها وقد بعد ارجاء ارس السجده وجب ارس الالم (وجه)  
 قول ان حسه رحمه الله ان الارض اعماحها الس الذي يلحق المسحوح بالار وقد رال ذلك فسطح الارض

و قول ثم حكيمه الامير سيد بلال جرد الام لايمان لم السر عكن صرف رجل حر او حما وكذا الخاب  
 اخر الخيط لان الساع على اصل احاسا رضى الله عنهم لا سوم مالا عند اوسه عند ولم يوجد حتى الجاني  
 الميرلا سبهه ولا حب عليه اخر الطيب (واما) حكمها غير فان سحر واس اسن موصحه فسد سمر راسه  
 او هب عليه او حر اوسمه او كلامه اوسمه او دوه او ماعه او ابلاد فلا سئل ان حب عليه ارس هـ  
 الاسا وهل حب عليه ارس الموصحه يدخل ارسها عند هـ لا يدخل ارس الموصحه الا في السر والمعل ولا  
 يدخل فيما را لت وول ابو يوسف رحمه الله في الاملا يدخل في الكل الا في السر قال الحسن بن ر' رحمه  
 الله لا يدخل الا في السر فقط وقال فر رحمه الله لا يدخل في سى من لك اصلا (وجه) قوله ان السحه وا هـ  
 السر والمعل ر غيرهما احاسا خلقتان فلا يدخل احدهما في الاخرى كسائر الخانات من قطع اندس ر الرجل  
 نحو ذلك (وجه) قول الحسن رحمه الله احاسا ان احلف عليهما والمقصود بهما فلا يدخل ارس احدهما في  
 الاخرى كارس السدس والرحل ولا في يوسف ان السمع والكلام والسم والدوى وحوها من الواطن فدخل  
 فيها ارس الموصحه كالتمل (واما) النضر فان دخل فيه الموصحه كالسد والرحل وهذا الترق سئل  
 ما سر لانه ظاهر يدخل ارس الموصحه فيه ولا في حسه وحسد رهما الله تعالى الترق في السر والمعل و  
 هما ووجه ان في السر الخانة حلب في عسو واحد فعل واحد سب واحد (واما) احما المقصود فلا سئل  
 فيه لان كل ذلك حصل في الراس (واما) اعمل فلا يلهي بوجده الا السحه (واما) انحاد السب فلا يلهي به السر  
 بحسب سواب السر وارس الموصحه حب هو اب حر من السر فكان سب وحوها واحد افسد دخل الحر في  
 الكل كما اطلع رجل اصبع رجل فسل الدان ارس الاصبع يدخل في ديه الد كذا هـ اوى العمل الواحد به  
 انفس من حب المعنى لان جميع مسافع السس سعل به فكان هو به هو ب السس معنى فكان الواحد به  
 النفس فدخل فيه ارس الموصحه كما اذا سحر راسه موصحه فسر في الى النفس فاب والله سبحانه وبعالى اعلم  
 (واما) السمع والنصر والكلام وحوها فسد احلف السب والمحل لان سب الوحوب في كل واحد منهما  
 هو ب السبه المقصود منه فاحلف المحل والسب والمقصود فامسح التداخل وقد روى عن سيدنا عمر رضى الله  
 عنه انه قسى في سحه واحد بارع دباب فان احلف في دهاب النصر والسمع والكلام والسم فطر بن معرفها  
 اغراب الخاني ويصدق الحى عليه او كوله عن احم وقد عرف النصر سطر الاطباء ان سطر السه طينان عدلان  
 لانه ظاهر يمكن معرفه وقد قل يتحقق بالقاء حه من يده وفي السمع يسئل المدعى كيار وى عن اسماعيل بن حماد  
 ان اى حقه رضى الله تعالى عنهم ان رجلا ضرب امرا فادع ب عده هاب سمعها فاسئل عنها بالنظر في البصا  
 هم اتسب لها وقال باسده على عوريل فجمع دليها فعلمها كاد به في دعواها وفي الكلام يسئل انما وفي  
 النيم محرم بازواج الكرهه وسوا هـ جميع هذه الاسبا بالسحه او ذهب معها دون المص الا حجاج  
 والآه اوى هذا سوا لان الداحل فيما يحرمى فيه التداخل ليس للكفر بل لماد كرامى المعنى وانه لا يوجب  
 الفصل من الاحجاج والا فراق ولا يدخل دباب هذه الاسبا بعضها في بعض الا عند السرايه سئل ذلك كله  
 وعنده النفس لا عرياد كرامان كل واحد من حد الاسماء من السمع والنصر والكلام ربحوها اصل نفسه  
 لا حسبها به حل مخصوص ومعهه مقصوده فلا يحمل بها الصاحبه في الا رس راما حلب ارس وسها في ديه النفس  
 عند السرايه لان الاعضاء كلها ما به للنفس فتدخل ارس وسها في ديه النفس فم ان كان الاول خطأ سجل العاقله وان  
 كان عمدا فده النفس في ماله وكل ذلك في لاس سس وسواء كات السحه موصحه اوها اسمه او مثله او آمه  
 ولما حاك كها في التداخل سوا لان المعنى لا يوجب الفصل وسواء قلب السجاح او كرت سدان لا نحا وارسها  
 لده حتى لو كات آس او بلاب او ام وذهب بها السر والمعل يدخل ارسها في السر والمعل وان كات اربع او ام



يدخل في الدية لانه وبحب فيها هو ملك به لان الكفة لا يمنع التسلل فيما دون السس وسلي قول رد جملة  
 عليه دنان وملك به لانه لا يرى التداخل في السطح اصلا وراما ولو سعت بالموضحة من سسر واسدس  
 الى ارس الموضحة والى حكمه العدل في السردن كما سوا لا يحب الارس الموضحة وان كان أحدهما اكره  
 يدخل الا لى الا كراهيا كان لهما محان لمحي واحد فدخل آخر في اخله ولو كانت السعة في حب  
 فسد ولم ينفذ يدخل ارس الموضحة في ارس الخاحب وهو صف الله كما يدخل ارس السردن فقلنا وهذا  
 المسائل من السطح اعطا (هما) اذا كانت السعة عند افسه من العمل او السردن والسمع ارسه فدخل في  
 ذكرها فيما سدم والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في مما يلحق مسائل الدخول ما اقطع الدرع فيها اصبع واحد او اصبعان او لابل او اكره  
 ذلك او اقل وحمل الكلام فيه انه اقطع الكف فيها لابل اصابع فسادا حب به الاصابع ولا يسي والكف  
 في قولهم جميعا لان الكف سبع اصابع بذلل انه اذا اقطع الكف حب عليه ارس الاصابع لا يرد ولا حب  
 لا حصل الكف سي فا اكره الاصابع فلا كركم الكل وان هي من الكف اقل من سائر اصابع  
 حب ارس ما هي منها وان كان مفصلا واحدا ولا يحب الكف سي في قول اى حبسه والاصل عند اى حبسه  
 رحمه الله انه اذا هي من الاصابع سي لمارس معلوم ولو سسر واحدا دخل ارس الدفعة حتى لو لم يكن في الكف الا  
 بلب مفصل من اصبع فيها لابل مفصل فقطع اسان الكف فعليه بلب خمس به اليد ولو كان فيها اصبع واحد  
 فعليه خمس به اليد ولو كان فيها اصبعان فعليه خمس به اليد في قول اى يوسف وحسن رحمه الله تعالى واذا  
 المسبور عيها فدخل البطل في الكراهما كان فسر الى حكمه الكف والى ارس ما هي من الاصابع فدخل  
 اقلهما في اكرهها انهما كان لان القليل سبع الكف ولا عكاف فدخل البطل في الكفة لا يدخل الكفة في  
 القليل (وجه) قول اى حبسه رحمه الله انه ما هي من الاصابع او من ماصليها فواصل لان لما ساسمدا او ك

لس لمارس مندر وهي مفصلة بالاصابع فمعها في ارسها كما سبع جميع الاصابع او اكرهها رطه هذا ما قلنا  
 السامه انه ما هي واحد من اهل الخلة فاقسامه عليهم لا على المسرس وكذلك الوصية لو ولدن ايهما هي له ولغير  
 صله وان كان واحدا لا يدخل ولد الولد ارسه وهله او يوسف اسنح كذا الاصابع فيها فعليه حكمه لا سبع  
 ما ارس اصبع لان الواحد سبها الكف في قول اى حبسه رحمه الله واتبع لا ساوى التسوع في الارس وا قطع  
 التسوع الدرع من المفصل خطا في الكف مع الاصابع الدية وفي الدرع حكمه العدل في قولها ران اى حبسه  
 محسبه اليد والدراع سبع وهو قول اى لى رحمه الله واحسانه عليه الصلا والسلا وى الدرس ايدى ور  
 احداها نصف الله والدعار عن التسوا مخصوص من روى الاصابع الى المسك لان ما ليس له ارس  
 معدود اذ اقبل عماله ارس مندر سبعة في الارس كالسبع مع الاصابع (وجه) قولها ان ايدى اسما محسب  
 الاصابع والكف بانه للاصابع بذلل انه اكره الاصابع بالقطع بح نصف الدية ولو قطعها مع اسكف  
 لا يحب الا نسب الله اسما ولو جعل الدراع سبال كان لا محلو امانان محمل سبال الاصابع (واما) ان يحمل سبال  
 للكف لا سبيل الى الاول لان سبها عسوافصل رهو الكف فلا يكون سبالها لا رحمه للساني لان الكف  
 بانه في سبالا لا تسبع غير ها وعلى هذا الخلاف اقطع الدرع المسك الرجل من الورك او قطع الدرع من  
 الرجل من النعد والاصل عند اى حبسه وحسن عليها ارسه ان اصابع اليد لا سبها الا الكف ولا يدخل  
 ارسها عار ارس الكف وكذلك اصابع الرجل لا سبها غير التدم فلا يدخل في ارسها عار ارس اليد  
 عند اى يوسف واس اى لى ان ما فوق الكف من الدسع وكذا ما فوق القدم من الرجل سبع فدخل ارس ايدى  
 في التسوع كما دخل ارس الكف في الاصابع (راما) اخراج في الخافه بلب ايدى لما روى عنه

والسلام انه قال في الحاشية لب الله فان هدد الى الحاشية الاخر فما حاشيان وفيهما لب الله ودروى عن  
سعد بنان بكر الصدوق انه حكى في حاشية هدد الى الحاشية الاخر على الله وكان ذلك محصور من الصحاح  
الكرام ولم يعمل انه خالف في ذلك احد منهم فكيف احكاما وعلى هذا خر ما دارى امره من حصر فاصاب ورحبا  
فانما حاشيان حمل موضع البول والغائط واحدا وهي سمس البول ان عليه لب الله لان هذا في معنى الحاشية  
وجعله الكرام ان المقصود لا يحمل (اما) ان كانت احزمة (واما) ان كانت روحه والافصا لا يحمل (اما) ان  
تكون بالآلة (واما) ان تكون بالحرقار بالحسب والافصا وما جرى مجرا فان كانت احزمة والافصا بالآلة  
فان كانت مطاوعة ولم يوجد عوى السهلا من الرجل ولا من المرأة فعملها الخد لو حود الرامها ولا مهر على الرجل  
لان المهر مع الخد لا يحسمان ولا ارس لها الا فاصا سواء كانت سمس البول او لا سمس لان التلب وولد من  
فعل ما دون منه من فلان ولا يحسم به الصمان كالوادب سقط منها فمطب لا صمان على الفاطم كذا هذا وان كان الرجل  
يدعى السهلا سقط عنه الخد وعما بها وعلى الروح العرلان الوط لا يحمل من انحاح حديد او غرامه ولا ارس لها  
بالافصا لما ذكرنا وان كانت مسكوه فان لم يدع الرجل السهلا فعمله الخد لو حود الرامه ولا حدها لعدم الرام  
مها ولا عر على الرجل لو حوب الخد علىه والخد مع العر لا يحسمان وعلى الرجل الارس بالافصا لعدم الرامها  
ذلك فان كانت سمس البول فعمله لب الله لانه حاشية وان كانت لا سمس البول فعمله كمال الله لو حود  
الا على العصب سوب منه الحس وان كان الرجل يدعى السهلا سقط الخد عنه للسبه وعما بها لو حود  
الا كرا ولها الارس بالافصا لما ذكرنا فان كانت سمس البول فلها لب الله لانه حاشية وكما المهر وان  
كانت لا سمس فلها الله ولا مهر لها فوطها وعد حدر حتمه الله المهر والله وجه قوله ان سب وحبوب  
المهر والله محفل لان المهر محب بالاف المفعلة والله محب بالاف العصب فلا يدخل احد هيا في الاخر ولهذا لم  
يدخل المهر في لب الله فيما اذا كانت سمس البول حتى وجب عليه كمال المهر مع لب الله كذا هذا ولها ان  
سب الوحوب محدلان الله محب لاف هذا العصب والمهر محب بالاف مافع الصبح ومافع الصبح ملحه  
را حراء الصبح فكان سب وحبوبها واحدا فكان المهر عوضا عن حرم الصبح وصمان الحرق والكل اذا وحده  
التب واحدا يدخل صمان الحرق صمان الكل كالا اذا اسود حاربه اسهله لا يرمه العر ويدخل في فمه  
الحاربه لما قلنا كذا هذا واما وحبوب كمال المهر مع لب الله حاله الا سمسك فعلى روابه الحس عن اى حسنه  
رضي الله عنها لا يجمع بينهما بل الاقل يدخل في الاكثر كما يدخل ارس الموصح في دبه السر فكاتب المسك  
محموده وليس سلسا على ظاهر الزوايه فلا يرم لان السلسا لصمان الحرق هو صمان كل العن ولب الله صمان الحرق  
وصمان الحرق لا يجمع صمان حرق واحد هذا اذا كان الافصا بالآلة (فاما) اذا كان مرها من الحرق ونحو  
الحقوب في هذا الفصل في جمع وجوهه كالحقوب في الفصل الاول في الوفاق والغلاف والجمع بين الصمان  
وعدم الجمع الان الارس في هذا الفصل محب في ماله في التصل الاول سحله بالافه لان الافصا بالآلة  
تكون في معنى الخطا ونكرنا عمدا وقال بعض مسانحا لا وجه له انحاح المهر في هذا الفصل لان وجوبه  
معلق بقصا السهو بل يوجد وقال بعضهم محب وبلحق غير الآله بالآله عظمها لامر الا تصاع كالحق  
الا لا يحدون الارال بالافصا مع الارال في وجوب الخد وعمر من الاحكام مع قام سبه العصب وقي قصاء  
السو حجابا لسان القروح رائه سحابه وعلى اعلم هذا اذا كانت المرا احزمة (فاما) اذا كانت روجه  
وقصاها دارسى عليه سواء كانت سمسك البول او لا سمسك في فوطها وقال ابو يوسف ان كانت لا سمسك  
الول فعمله الله في ماله وان كانت سمسك فعمله لب الله في ماله (وجه) قوله انه مادون في الوط لاف الافصا  
فيكون معدن في الافصا فكان مصرعاعله (ولها) ان الوط مادون فمصرعها فمطلوبه لا يكون

[illegible]





مندر او هوبت به الاصح بمعنى ان سحمله العاقلة لان الاله ليس لها ارس معدر سسنا بل بالاصح فكاتب  
 حر اما ارس معدر وهو الاصح في سحمله العاقلة سيما كان ارسه نصف عمر الله الى بل ابدية وخدم العاقلة  
 في سبه واحد اسدلا لا يكال ابدية في كل ابدية وخدم العاقلة بل سسنا لا جماع الضحاه رضى الله عنهم على  
 ذلك ورسدنا مريض الله عنه في الله على العاقلة في لابس سسنا وبمكر على اخدم الضحاه فكون احدا  
 فكما كان من الارس معدر بل الله به حتى سبه واحد لان في الله الكماله هكذا اذا اردنا الارس على بل  
 الله معدر بل الله وخدم سبه واثار في سبه اخرى لان ارسنا على اللب في كل الله به حتى الله الله  
 فكذلك اذا امر ب فان راد على اللب فاللما في سسنا وما راد على ذلك الله فاسا على كل الله والله  
 تعالى اعلم (واما) مادون النفس من المعدول سحمله العاقلة بالاجماع لان مادون النفس من المعدول حكم الاموال  
 لما ذكرنا سسنا وخدم وخدم الا حب فيه القصاص وخدم المال لا سحمله العاقلة والله سسنا وخدم تعالى اعلم  
 هو فصل في واما الذي عمن ارس معدر وهو للمسي الحكومه في الكلام في مواضع في سان احسان  
 التي حب فيها الحكومه وفي سسنا الحكومه اما الاول فالاصل في سان احسان في مواضع في سان احسان  
 النفس وليس له ارس معدر فيه الحكومه لان الاصل في سان احسان الوارد على محل معصم اعشارها باحب الخار او  
 الزاخر ما يمكن اذا عرف هذا فمولى كسر العظام كلها حكومه عدل الا الله خاصة لان اسبقا القصاص في  
 المعاقلة فمساوى النفس معدر وفي رد السبع مع ارس معدر في الحكومه وامكن استفا المل في النفس والسبع  
 وخدمها ارس معدر اضا في حب فيها الحكومه وفي لسان الاحرس والعن القامه الداهب نورها والنس السوداء  
 القامه والنداسلا والرحل السار وكر الحصى والنس حكومه عدل لانه لا قصاص في هذا الاسا وليس فيها  
 ارس معدر ايضا لان المقصود منها المنفعة ولا مفعولها ولا ربه اعيا لان الله الله الداهب ورحل الاحمال فيها  
 عمن يعرف على ان المقصود من هذا الاسا المنفعة ومعنى ارسه فيها ان لا تصد الارس لاحتله وفي الاصح  
 والنس ارسه حكومه عدل لانه لا قصاص فيها وليس لها ارس معدر ايضا لان عدم المنفعة ارسه لهما اخر من  
 النفس واخر النفس مقصوده مع عدم المنفعة واثار بها كما (واما) الصغر الذي لم ينس ولم يعد ورحله ولسانه  
 والله والله وعنه وذكره في الله وادنه كمال الله وكذلك في الله ورحله اكان حركها وكذا في ذكر اذا كان  
 سحره وفي لسانه حكومه العدل لانه وان اسهل ما لم سسنا لان الاسهل صا واما العنان فان كان سسنا  
 سسنا على صرهما فتمها بل عن الكبر (اما) الاع والاد فلان المقصود منها ان  
 لا المنفعة وذلك بخدم الضم كماله كما بخدم الكبر (واما) الاعباء التي عصبها المنفعة فلا حب فيها  
 ارس كامل حتى يعلم بخدمها كمالا فاعلم ذلك معدر وخدم من سسنا احسن في كل واحد من ذلك فحب فيه  
 ارس كامل فاعلم بخدم السسنا في رحد سسنا وحب كمال الارس فلا حب بالسسنا ولا حال ان الاصل هو  
 الضم والالا فعارض فكاتب السسنا باسمه طاهر الا بالاسم هذا الاصل في الصغر بل الاصل فيه عدم الضم  
 والاسر له لانه كان لله عليه رتمه سالم بخدم بخدمه القصور على الاصل على ان هذا الاصل معارض لان را  
 بدمه الحان اصل احسان معارض الاصل لان مقصود الاحتجاج بالاصل على الضم على ان الضم ان كان باسمه  
 طاهر ان حكم الاصل لان الطاهر بخدمه الدفع لخدمه الاسسنا كذا المقصود منها الصالح لدفع الارب لا لاسسنا  
 وفي السرا اسب لاسي فيه في قول اني حصره رضى الله عنه لانه عادب السبع والرسه وان مات فيه حكومه عدل  
 لانه لا قصاص فيه ولله ارس معدر وكذا اذا مات على عمن فيه حكومه عدل لان ذلك لان الناب عوض عن  
 الداهب فكان الاول فم رحدله عمن وكذلك قال ابو يوسف رحمه الله انه اذا مات اسودان فيه حكومه لما  
 اصاب من الام بالخراجه الا ولي سا على اصله ان الام مقصود وفي رحدله حكومه العدل لانه لا قصاص فيه

ولارس مندر ولا نه لامعه فيه ولا جمال وجب الحكومه فيها وفي احدهما نصف ذلك الحكم وفي حكمه بديه  
حكم عدل دون ما في بديه لما لو بدى المراسع لثلمه حتى لو قطع الخلفه من اسدى و كان قبل الر لا تحب الا  
نصف الله وان كان صدائر تحت نصف الله في الخلفه والحكومه في السدى لان منعه اثني الرضاع ذلك  
سطل قطع الخلفه وكذلك الاض مع المار حتى لو قطع المار دون الاض تحت الله ولو قطع مع المار لا تحب  
الاده واحد ولو قطع المار من الاض و كان قبل الر تحت به واحد وان كان بعد الر في المار الله وفي  
الاض الحكومه وكذلك الخس مع الاسمار حتى لو قطع السر بدون الخس تحت الارس المنسدر ولو قطع الخس  
منه لا تحب ذلك الارس كالنصف مع الاضاع ولو قطع السر من الخس فان كان قبل الر فكذلك وان كان بعد  
الر تحت السر ارسه وفي الخس الحكومه لانه قطع السر وهو كامل المسه و قطع الخس وهو ناقص المنعه ولا  
يحسب الا الارس الناقص رهو الحكومه ولو قطع اها معطوع الارسه منه حكومه العدل لان المقصود من الاض  
احمال وقد من حمله قطع الارسه فبعض ارسه وكذلك اذا قطع كفا معطوعه الاضاع لان  
المسوس من الكف البطس وانه لا يحصل بدون الاضاع وكذلك اذا قطع دكر امطوع الخس لانه منعه الدكر  
رول روالها فلا يمكن ان يحاط ارس مندر ولا فصا من فيه وجب الحكومه (ولو) قطع الدكر والاثنين فان قطعها  
معان قطعها من جانب عرضا تحت سان لانه قوب منعه اضع قطع الله كرو منعه الارال قطع الاثنين قد  
وحد قوب منعه الخس في قطع كل واحد منهما فوجب كل واحد منهما دكر لوجود قوب منعه اضع و قد  
الاخر بان قطعها طولاً فان قطع الدكر او لا تحب في بيان احصائه بقطع الدكر لوجود قوب منعه اضع و قد  
بقطع الاثنين لان بقطع الدكر لا سطل منعه الاثنين رهو الارال لان الارال سحت مع عدم الدكر وان بدا قطع  
الاثنين من الدكر في الاثنين الله وفي الدكر حكومه العدل لان منعه الاثنين كات كامله قوب قطعها ومنعه  
الدكر قوب قطع الاثنين اذا سحت الارال بعد قطع الاثنين فبعض ارسه ولو حلق راس رجل فب  
اصص فلا يسي منه في قول اني حقه رضى الله عنه (وفان) ابو يوسف فيه حكومه عدل وان كان عدا منه ما نص  
(وجه) قوله ان المقصود من السر الر سه والى منه ممر في الاحرار ولا رسه في السر الا نص فلا هو الما  
منافق (وجه) قول اني حقه ان السب في الاحرار ليس بسبل هو محال وكما ولا تحب نه ارس حلف  
العدون السب منهم تحت الارى انه بعض ارضي فكلا معصوباعلى اعاد وفي ادون الموجه من السجاح حكومه  
عدل وكذا روى عن سيدنا عمر بن عبد الله بن محمد انه قال ما دون الموجه حدوس فيها حكم عدل (وكذلك)  
روى عن ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى ولا نه لا فصا من فيه والسرع ما ورد فيه ارس مندر تحت فيه الحكومه  
والخلاف الذي ذكر في المباحه من اني يوسف وعبد محمد رحمهما الله لا رجع الى المسمى بل الى الاسم لان انا يوسف  
لا يمنع ان يكون السجحه الى قبل الناصه اقل منها ارسا وكذلك حد لا يمنع ان يكون ارس السجحه الى ذهب في القم  
اكثر مما ذهب الناصه راد اسلى ارس الناصه فكان الاختلاف بينهما في القمار وبما سوى الخافه من  
الخراجات التي في السدن اذا اذملت ولم يسي لها الراسي فيها عدا في حقه وعدا في يوسف رحمهما الله فدارس  
الام وعبد محمد رحمهما الله اخر السب وقد عرف المسله وان يسي لها ارضها حكومه عدل وكذا في سعر سائر المدن  
ادالم سب حكومه عدل وان سب لاسي منه والله سبحانه وعالي علم (واما) عسر الحكومه من كان الخاف راخي  
عليه عدا يوم العدا حسا عليه وعبر حتى عليه فوجب هضبان ما من الضمن لاختلاف وان كان الخاف راخي سله  
حرا فدد كراط حاوي رحمه الله انه يوم المحي عليه اركان عدا ولا حمانه به يوم و نه الخافه فمطر كمن الضمن  
فعله التدرس الله (وفان) الكرخي رحمه الله سرب حد الخافه الى اقر الخاف الى لها ارس مندر فمطر دوا  
عدل من اطلما احر احاط كم مندر اهد هيا في فله الخراجات وكثر من الخراجات فاحدا الناصي سولها وبمحكم

الارض سدا من ارس الخراج المقدر (وجه) ماد كرا الطحاوي رحمه الله ان الصفة في العبد كانه في الحر  
فسد العبد خرايا او حب تقضي العبد مبره الحر وكان الكرخي رحمه الله سكر هذا القول حول هذا بؤدي  
الى امر قطع وهو ان حب في قتل السخا كرمما محس في كبر حاله ان يكون سنان سجة السمحا في  
العبد ا ك من نصف عرسه فلو اوحى اصل ذلك من به الحر لا وحب في السمحا كرمما بوح في الموجه  
وهذا لا يصح رانه سخا به وعلى اعلم

في فصل في واما الخبا على ما هو في من وجه دون وجه وهو الحب ان ضرب على قتل حامل فالتب حسنا فعلن  
بها احكام وحمله الكلام فيه ان الحب لا يخلو اما ان يكون حر انا كان امه حر او امه علق من مولاه او من  
ميرور اما ان يكون رقسا ولا يخلو اما ان الله مسا واما ان الله حفا ان كان حرا واقته مسا فله العر الكلام في  
العر في مواضع في سان وهو ما في سسر ها وقد رها وفي سان من حب عليه وفي سان من محله اما الاول فالمر  
واحد استحسانا والتماس ان لاسي على الصبار لا به يحمل ان يكون حفا وفي العر بحمل انه لم يكن بان لم  
يحب فيه الخبا به عد ولا يحب السنان بالسبل لهذا لا يحب في حب من الله به في الا نعتان ا به كذا هذا الا اهم  
ركوا القياس بالسنة وهو ما روى عن معمر بن سفيان رضي الله عنه انه قال كسب من حارس فسر ب احداهما  
الاخرى سطح فالتب حسنا مسا وما في بعضي رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاقلة الصبار به بالده و مر الحب  
وروي ان سدا بعر رضي الله عنه احصم الله في املا من المراه الحب فقال سدا بعر رضي الله عنه اسدكم الله  
على هل سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك سدا بام المعمر رضي الله عنه فقال كسب من حارس  
ود كرا الحر وقال فيه فنام عم الحب فقال انه اسير وفام والد الصبار به فقال كسب من لا صاح ولا اسهل رلا  
سرب ولا اكل ودم بل ذلك قتل فقال عليه الصلا والسلام اسجع كسج الكهان وروي كسج الاعراب فيه  
عر عدا واوله فقال سيدنا بعر رضي الله عنه من سهد مع هذا فنام خدس سابه فسيد فقال سدا بعر رضي الله  
عنه كذا ان عسي فها رايا وها سابه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي هذا القصة ايضا حمل من مالك  
ان النابه ولان الحب ان كان حفا فندوب الصبار حفا به وقوب الحب فنام مع من خدوب  
الحفا فيه ففمن كالمرو ولما مع من خدوب الزوي في الولد وحب الصنان عليه وسوا اسنان حله او بعض حله  
لانه عليه الصلا والسلام في العر ولم يفسر قتل ان الحكم لا يختلف ان لم يفسر من من حله فلا سى فيه لانه  
ليس بحس اما هو معصيه وسوا كان - كرا او اوى لم اقل ان عدا عدا اسوا ما حله فهدر القليل من الذكر  
والا سى فسدا عسار اند كوره والا توبه فيه (واما) فسر العر فالمر في الله عدا واه كذا قال ابو عبد من اهل  
الله ركدا فسر هار رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحد الذي رو ثقال عليه الصلا والسلام فيه عر عدا  
او اوه فسر العر بالعد والامر روى انه عليه الصلا والسلام في الحب من عدا او اوه او حفا به وهذا  
الرواية خرجت سيرا للرواية الاولى في صدر العر بالحمية به مذهب النخا ما رحم الله تعالى وعبد السافعي  
رحمه الله مقدره سيما به هذا في اصل ما ذكرنا فيما عدا من لاهم اسوا على ان الواجب نصف عر الله لكهم  
احلوا في الله ولده من الدرام عدا بعتد بصر آلاف فكان نصف عر حفا به وعنده مقدر با سى عر  
انما كان نصف عر هاسابه ام اسدا الدليل على محه مدها ان بعض الروايات انه عليه الصلا والسلام  
في في الحب من عدا واه ارحمها به هذا في الباب (واما) سان من حب عليه العره فالمره عدا على العاقلة  
لما وسان الحد انه عليه الصلا والسلام في عاقلة الصبار به بالده و مر الحب وروي ان عاقلة الصبار به  
فلوا اندى من لا صاح ولا اسهل ولا سرب ولا اكل و هم بل هذا بطل وهذا يدل على ان القصة بالده كان عليهم



حب أصحابها الله إلى اسمه على وجه الامكار ولا يبادل من فكك على العاقبة كادته (راما) من حمله  
 فهي من اب من ربه الحسنى على واهى الله سارك وعلاني عدمه الطما قال مالك رحمه الله بالانوار وهي  
 لزم حصة (وجه) قوله ان احسن في حكم حر من احرا الام فكك احبته على الا فكك الا سله كثر  
 احبها (ولما) ان العر بدل من احسن وبدل السن بكونه اما كادته (والدليل) على ان يبادل من احسن لا يبادل  
 حر من احرا الا ان الواحد في حسم ام الولد ما هو الواحد في حسم الحر ولا حار في ان حسم اولد حر  
 ولو كان في حكم عسوم اعضا الام لكل حرام الام حر او سبه احرا امه وهذا لا يجوز (والدليل) سله انه عليه  
 الفصل والسلا في مبداه الام على القله ومن الحسنى وركان في معنى احرا الام لما امر الحسنى حكم بل حلت  
 المر في دله الامه كاد افطس بد الام ما سبه مدخل دله السن وكذا لما كرك سله انصار به حمل الله  
 ايام فبال ابدى من لاصاح ولا سبه بل ولا كل وصل دمه ظل بل حمل لم التي عليه الفصل والسلا في  
 احب لك بحببه انصار به على الترا لا يحتملها على الحسنى ولو كان وجوب الارض فله كره حرام احرا الا  
 لرفع اكارهم ما فاعل ان المر وحب احبته على الحسنى لا يحتملها على الام فكك ممر سله لا لا لارب  
 الصار من المر سله لا فاعل صرحي راتل به حق من اسباب حرمان الله اب لا كثار على الصار لانه  
 عليه الفصل والسلا لما في المر على الصار به لم ذكر الكفار مع ان اخل حال الخاحه الى السان ولو كان راحه  
 لنبها ولان وجوبها على لمل واوصاف اخرى لم يعرف وجودها في الحسنى من الا سان والكفر حسمه او حكم  
 قال الله تعالى ومن قتل موصا حطاه حر ربه موصه قال سارك وعلاني ان كان من قوم ينكر بينهم مساوي كان  
 المسئول ولم يعرف فله لا لم يعرف حباه وكذا الله وكمر حسمه وحكم (اما) الحسمه فلا سلب في اسبابها لان الا مان  
 والكفر لا سجناب من الحسنى كذلك حكما لان ذلك واسطه الحنا ولم يعرف حباه ولان الكفار من اب المتا  
 الما لا يعرف ناراي والاحكام بل بالقوف وهو الكتاب المر رواله والا حسمه لم يوجد في الحسنى ابدى  
 التي مساوي من ذلك فلا حب فيه الكفار ولان وجوبها على النفس الظلمه واحسن نس من ربه دون وجه  
 بدليل انه لا يحب فيه كمال الله مع ما ان الصرب لو وقع قتل نس لكان فلا سلبا لاساس راتل سلبا لوجوب  
 الكفار كحتر البر ووجود ذلك وذكر حدرجه وقال لا كثار على الصار وان سلب كامل الحنا مسا لان ساء  
 ذلك فهو افضل وليس ذلك سله سدنا واحب ولعرب الى الله سارك وعلاني ساسا ان استطاع وسعه الله  
 سبحانه رعلاني ماصع هذا قول اي يوسف رحمه الله وقولنا كذا كرم حدرجه الله لانه لو ك محطو رادد  
 الى ان سرب الكندر نحو هذا اذا الله متاه ما اذا الله حمام فله الله كامله لا رب الصار مهابسا ومله  
 الكفار (اما) حرمان المتوا فلهما فلما واما وجوب الله الكفار فلا له لما اخرج حمام علم انه كان حاروف  
 السرب حصل السرب قتل السن رانه في معنى الخطا فحب فيه الله والكفار هذا اذا السحنا واحدا ما اذا  
 اتب حسم من كامس في كل واحد منهما حر وان كان احب مهابسا في كل واحد منهما به لو حود سلب وجوب  
 كل واحد منهما وهو الا لا في الا انه ابلغها سرب به واحد ومن ابلغ شخص سربه واحد حب سله حسم  
 كل واحد منهما كما لو اورد كل واحد منهما فالصرب كما في الكه س فان السب احدهما مسا والا حتر حسم ماب  
 فعله في السب المر وفي الحنا الله لو حو سلب وجوب المر في الحسنى السب والله في الحسنى الحنا نسوي به  
 اح في الا لا في الا فراه فله فان ماب الام من الصرب به وخرج الحسنى سدد ذلك حسم ماب فعله بدل ديه في  
 الام وده في الحسنى لو حود سلب وجوبهما وهو قتل شخص فان خرج مدموما فله الله الام ولا سب  
 عليه في الحسنى وقال السامي رحمه الله بحب عليه في الحسنى القتر (وجه) قوله ان ابلغها حسمها فواحد نصيبا  
 كل واحد منهما كما لو اخرج الحسنى مهابسا الام (ولما) ان الساس ماى كون الحسنى مقصوما اصلا

يسمى احوال سد احدا واردا هذا احوال آخر وهو انه عمل انه مات ما صرف وحمل انه مات موب الا  
 ان عرفه النصارى من النصارى رد النصارى في حل خصوصه وعلى ما اذا خرج من قبل موب الام فقط  
 اسرار احوال احداث من سائر احوال النصارى في غير هذه الحالة هذا اذا كان الحس حرا اما اذا كان  
 وصفا خرج منه نصف عمر فمعه ان كان ذكر او عمر فمعه ان كان ابي رزق عراي يوسف في حب الامه  
 ما نفي الام وولد الساقى رحمه الله فمعه الا اما الكلام مع ابي يوسف رحمه الله فمعه على اصله ذكره  
 فيما تقدم وهو ان صان اعانه او اورد على العبد صان النسي أم صان المال على اصلها صان النفس حتى قال انه  
 لا يرا فمعه على ربه الحر بل بعضهما وكذا احتمله العاقله وعلى اصله ابي يوسف رحمه الله صان صان المال حتى  
 هل بلغ فمعه ما لم يملك ولا تحمله العاقله فصار حريتها كحس النسيه وهما لا حب الا صان الام كذاها  
 (واما) لكلام مع الساقى رحمه الله فمعه على ان الحس مصر سبه امه وقد ذكرنا الدلائل على انه مصر سبه  
 لا انه مصر سبه والدليل عليه ان صان صان الحر موزع عنه على فراص الله وحل ولا كان مصر سبه لم  
 لما كان سبه لما رزق عسوه او ابي ان الحس مصر سبه وان الواجب فيه صان هذا الاعار وحب ان يكون في  
 حب الامه اذا كان رفقا نصف عمر فمعه ان كان ذكر او عمر فمعه ان كان ابي لان الواجب في الحس الحر حبها  
 ذكره ان او ابي وفي نصف عسره الذكر وعسره الا بي والنسيه في الرقيق كاله في الحر فلم ان يكون في  
 الحس الرقيق نصف عمر فمعه ان كان ذكره اعار الحر وعمر فمعه ان كان ابي اسرار الحر وان خرج حرام  
 من فمعه ما لم يملك في الحس الحر فان التبع حس من او حس من حس من ما في كل واحد منها حاله الا حياجه ما فيه  
 من الاخر اذا لم يملك في الحس الحر فان التبع احدهما مسا والآخر حرام ما في كل واحد منهما ما هو صان حاله  
 الا سرا لما من فان مات الام من التصرف وخرج الحس بعد ذلك حرام ما فعله فمعه ان الام ومعه في  
 الحس ان خرج الحس مساهم موب الام فعليه في الام النسيه ولا يبي عليه الحس لما ذكرنا بالا اصله ان في كل  
 موضع يحس الحس الحر الحر في الرقيق نصف عمر فمعه ان كان ذكر او عمر فمعه ان كان ابي وكل موضع يحس  
 في المصرويه ا كاتر الله في الامه النسيه وفي كل موضع لا يحس في الحس هالسي لا يحب هالسي انما  
 لما كرم في حاس الحر من عرتاوب الا ان الواجب في حس الامه يكون في مال الصبار بوحده حاله ولا  
 يحمله العاقله والواجب في حس الحر يكون على العاقله لان يحمل العاقله من محلاف النسيه بالنسيه والنسيه  
 و ذلك يحمل في العره في حس الحر في الحكم في حس الامه على اصل النسيه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

—•••—

### كتاب الحس

(الكريم) فيه شع في مواضع في سسر الحس وفي بيان ما يعرف به انه ذكر او ابي وفي بيان حكم الحس المسك  
 (اما الاول) فالحس من له آله الرجال والنساء والسحق الواحد لا يكون ذكر او ابي حقه فاما ان يكون ذكر او  
 واما ان يكون ابي

فصل في ما يعرف به انه ذكر او ابي فاما يعرف ذلك بالعلامه وعلامه المذكوره بعد البلوغ ما بالنسيه  
 وامكان الوصول الى النسيه وعلامه الا نوبه في الكرم وود من كدى المرأ وروى الله في نسيه والحس والحس  
 وامكان الوصول اليها من فرجالا ن كل واحد منهما كرم بالحس بالذكور والا نوبه فكانت علامه صالحه للمصل  
 بين الذكر والا بي واما العلامه في حاله الصبر فاما ان لقوله عليه الصلا والسلام الحس من حب سول فان كان سول  
 من مال الله كرهود ذكر وان كان سول من مال النساء فهو ابي وان كان سول منهما جميعا محكم النسيه لان سبي السول  
 من احدهما يدل على انه هو المخرج الاصل وان الحر ورج من الآخر نظر في الانحراف عنه وان كان لا نسي

احدثها الاخر فتوف ابو حنيفة رضي الله عنه وهل هو حي مسكول وهذا من كمال فيه ان حنيفة رضي الله عنه لان  
 الوصف عند عدم الدليل واجب قال ابو يوسف وحدثكم الكبر لا يهاى القلاء على المخرج الاصل كالمسح  
 فحور حكمه وحده قول ابو حنيفة عليه الرحم ان كذا النول وقتله لبعه المحل وصيه فلا سلج للمصل من المذكور  
 والا يوهى خلاف السبي وحكي انه ما بلغ المحقق قول ابو يوسف في حكم الكبر لم يرض به وقال وهل راب حاكما  
 من البول دون اسو ما توقا ابتوا فلا هو حي مسكول والله سبحانه وعالي اعلم  
 في فصل في رماحكم الحصى المسكول فله في السرع احكام حكم الختان وحكم المسكول وحكم الموب وحكم الله اب محمود ذلك  
 من الاحكام اما حكم الختان فلا يجوز له رجل ان يحسبه لا حياء انه ابي ولا يحل له النظر الى عورها ولا يحل لامرأه  
 احبته ان يحسبه لا حياء انه رجل فلا يحل لها النظر الى سوره وجهه الاحباط في ذلك وذلك ان سبي لم يمس ماله  
 حار به تحسبه ان كان له مال لا نه ان كان ابي فالا سبي يحسب الا سبي عند الحاجة وان كان كرا تحسبه امه لا يباح لها الصر  
 الى فرج مولاه وان لم يكن له مال سبي له الامام من مال سبي المال حار به حياء به ودا حياء بها ورد معها الى سبي المال  
 لان الختان من سبه الاسلام وهذا من مصالح المسلمين فها من سبي ما لم عند الحاجة والصبر روم يباح وورد معها  
 الى سبي المال لا بدافع الحاجة والصبر روم يباح وورد معها الى سبي المال لا بدافع الحاجة والصبر روم يباح وورد معها  
 وان كان ابي فامرأه يحسب المراء عند الحاجة رماحكم عسله عند الموب فلا يحل للرجل ان يعسله لا حياء ان يكون ابي  
 ولا يحل للمرأة ان يعسله لا حياء انه ذكر ولو كنه سم كان المسم رجلا وامرا سراه ان كان دار حرم مسمه عمن  
 عر حرمه وان كان احبها حرمه الحرفه تكف بسر عن دراعه واما حكم الوقوف في السجود في الصلاة فله عطف  
 بعد صفت الرجل والصبيان من صف النساء احباط على ما ذكرنا في كتاب الصلاة واما حكم امامه في الصلاة  
 انصافه من فلامه من الرجال لا حياء انه ابي و نه النساء واما حكم رفع الخمار على الاله سبي حرمه حياء على حار  
 النساء وبو حرمه حياء الرجل والصبيان على ما مر في كتاب الصلاة لخوار انه ذكر في كتاب مسكول الاحباط في  
 ذلك كنه واما حكم العمام فلا يعطى سبيها ولكن يرضح له كنه امرا لان في استحبابه الى سبي ولا يمس بالنسب  
 واما حكم المنزلة فمدا حلف العلماء فله قال استحبابا رحمهم الله معنى له اهل النساء وهو سبي الا سبي الا ان  
 نكرن اسوا احواله ان يحمل ذكر احدهم يحمل ذكر احكاما فان هذا في مسائل امامات رجل ورلد اسامه ورد  
 ولذا حكي بعد استحبابا رحمهم الله تعالى سبي المال هم املا بالاس المعروف الثنتان للحي الثلب وحمل الحى  
 هسما ابي كانه رلد اسوا منا ولو رلدنا حى رعبه فالنصف للحي والباقي للنفسه وحمل الحى ابي  
 كانه رلد فتاوعسبه ولو رلد احدا لا ب وام وحى لا ب وعصه فلا حب للاب والا بالنصف راحى لا ب  
 السدس سبكه الثلث والباقي للنفسه وحمل الحى اساهبا ابي كانه رلد احدا لا ب وام واحتالاب وعصه  
 فان ركب روحا واحتالاب وا وحى لا ب فالروح بالنصف وللحب للاب والا بالنصف ولا سبي للحي  
 وحمل هسما ذكر لان هذا اسوا احواله لا ما لو حملنا ابي لاصاب السدس ربول انقر هسما وحملاه ذكر الا  
 نصيب سنا كانه ركب روحا واحتالاب وام واحتالاب وهذا الذي ذكره ما قول استحبابا رحمهم الله تعالى رماله  
 السعي رحمه الله يعطى نصف ميراثه كرو نصف ميراث الامي لا يحمى ان يكون كراو يحمل ان يكون ان  
 يعطى له نصف ميراث الرجل ونصف ميراث النساء (والصحيح) قول استحبابا رحمهم الله تعالى لان الاقل ثاب  
 سبي وفي الا كنه سبي لا نه ان كان ذكرا فله الا كنه وان كان ابي فله الاقل فكان استحباب الاقل انما سبي في  
 استحباب الا كنه سبي فلا يمس الاستحباب مع السب على الاصل المعبود في كتاب سبي الله لا يمس بالنسب  
 ولا يمس استحباب كل المال مالم يمس المعروف وهو كونه واما سبي حرمه عر اسه الا حرمه احتالاب  
 انه ذكر واحمل انه ابي وقع السبى سقوط حرمه عن الزماد سبي الثلب فلا سبى بالنسب على الاصل المعبود في

اصابته لاسلطه بالدر احلف او يوسف رخدمه بالدرى تب قول السعي رخدمه رخدمه و ا  
 ردا مامرو و ولد احى قال ا سب على فاس قوله نعم المال على سبعة ار منه اسبهم باللاس المرف  
 و لاه للحي قال خد رخدمه تعالى على فاس قوله نعم المال على ابي عرس سبهم باللاس المعروف  
 و حبه للحي و حه تسر خد و مخرجه لول السعي ا للحي و حل سبها و هو ان يكون كرا و لاس المعروف  
 سبهم لاه حل لاسهم و هو ان يكون ابي و لاس المعروف سبهم و لاسهم فقط نصف ما سبهم في حال  
 لاه لا سب على حه واحد من المذكوره و الا توبة الاستحالة ان يكون الحق الواحد كرا و ابي و لاس  
 احدي الخاترا ا رلى من الاخرى فقط نصف ما سبهم في الخلق و هو حبه اسداس سبهم و ان سكر  
 الحساب بالاسداس فسبهم سبهم سبهم فقط جمع المال ابي سبهم بالحي سبهم باللاس المعروف  
 سبهم ا قال اذا جعلنا جمع المال ابي سبهم بالحي سبهم في حال سبهم ابي عرس و ان يكون ذكر ا  
 و في حال ا ر نعمه ابي سبهم ابي ان يكون ابي فالار رعه ناسه ناس و سمان ناس في حال و لاس ابي حال و لاس  
 احدي الخاترا ا رلى من الاخرى فقط نصف ذلك سبهم فذلك حبه اسبهم للحي و اما لاس المعروف و لاسهم  
 الا ابي عرس ناسه ناس و سبهم ناس في حال و لاسهم في حال فقط نصف ذلك سبهم فذلك سبهم باللاس  
 المعروف رخدمه سبهم و تعالى اعلم (وجه) قول ابي يوسف و مخرجه لول السعي انه يحمل ان يكون ذكر ا و يحمل  
 ان يكون ابي ان كان ذكر ا فله نصف ابي و هو سبهم و لاس المعروف سبهم و ان كان ابي فله نصف ابي و هو نصف  
 سبهم و لاس المعروف سبهم فله في حال سبهم ابي و في حال سبهم ابي سبهم ابي سبهم ابي سبهم ابي سبهم  
 احدا هما ا رلى من الاخرى فقط نصف ما سبهم في حال و ذلك لانه ا ر باع سبهم لاس المعروف سبهم ابي  
 فكون الله ابي سبهم ابي سبهم باللاس المعروف ا ر نعمه للحي لانه و الله سبهم و تعالى اعلم (و و ح د ب) في  
 شرح مسائل الخمر و المنسوب الى الامام ابي جعفر ع عدا الله الهى رضى الله عنه الذى احضر المنسوب الى الخاتم  
 و ا ر ا ابي خلد و واحده و سرحه كتاب ليه السامل باي الحى فاحسان الحنه هذا التسل و هو ليس من  
 اصل السح وهو باب الحى (قال) اس عباس رضى الله تعالى عهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يورب الحى  
 من حب سول و هو هذا الحى السكل بمصر بالناس حى بعض الاحكام اذا كان الاحباط في الاخلاق من  
 و ا ر ا ا ا كان الاحباط و حكه في الصلا حكم المرا في النود و السر في الوقوف بحس الرجال في افساد  
 صلاه الرجل و نوم خلف الرجال و هدام النساء لا تلبس الحر الخافا بالرجال و في الفصا ص فبادون النفس مل  
 المراد و لو مات بم الصمد لا يسله رجل و لا امراده سحى و و يدخل و و ر حرم حرمه فان فله رجل سبو  
 لم يزوج بانه و لو روجه او امر ا و حبل كالنسي سبه و لا حد على فاده ا عا ر ا الخوب و الزيل و في السكل بصر  
 الاحباط قال كل عدلى حر و قال كل امه بصر الحى للسكل لان المالك مات فلا يرول بالنسب و لو قال الولي جمعا  
 عن لما عرف (وقوله) ان اكر ابي لا يسل لانه مهم و سبى امر ا ان سبى لاه ا منه ماله للخدمه فان  
 لم يكن له مال من يسل المال لانه من مصلح اهل الاسلام (مات) و اقام رجل النباها كات امر ا  
 و كات سول من مال النساء و امر ا انه كان روحها و كان سول من مال الرجال لم يصح لاحدهما الا  
 ان كرت احدي النسي و ا فدم فسعى لوى حسبه الداوى و لا يرضى له في الدوان لانه حى  
 الرجل الماتل فان سبها بال صرح له لان اصرح نوع امانه و ان اسلم يسل لا يدخل في فسامه و لا يخدمه  
 الحر لان هذا من احكام الرجال اوصى رجل لما نطق بسلامه و لم يرضى له في الدوان لانه حى  
 حازه و كان مسكرا لم يرضى له حسمه عدلى حسبه عليه الرحمه و عدها ر حبه الله نصف الالف و الخمسمائه  
 قال و حرو ح الخمه لى انه رضى و الذى على مال بى المر ا مع عدم الخمه و الحصر دليل كونه امراده روح حى

من حتى مسكلا على أحد من أهل الأحرار صبح أو صب في الكح حتى سوي من ما قبل الشارح  
سوار النامر سدس على حتى انه غلام رسودانه حربه والمصابه ان قصصا العلا لا ياب  
اكتسابا من كان الذي مهر اقصى يكونها حربه ان كان المسم لا يطلب سدنا سمع الله وانه مسعده  
وعلى اسم

— ٢٢٤ —

### كتاب الرضا

الكبر في هذا الكتاب مع مواضع في شأن حوار الوصيه وفي بيان ركن الوصيه وفي بيان معنى الوصيه وفي  
بيان سرائر ركن الوصيه وفي بيان منه عند الوصيه في بيان حكم الوصيه وفي بيان ما سئل به الوصيه (اما)  
الاول لما في حوار الوصيه لا باطل مضاف الى ما سئل للوب الموب من قبل الملك فمع الاضافه الى ما  
رواى الملك فلا يتصور وقوعه لمكان فلا يصح الا انهم استحسنوا حوارها بالكتاب المعروف بالسبع الكبريه  
والا حجاج اما الكتاب المعروف بقوله ساروك وعلى انه الموارث بوصيه امه في الا كما في قوله حلب سلمه من  
بندوصه بوصيها اودس ووصيها اودس ووصيها اودس بوصيها اودس سرع الله اب مر ساروك  
الوصيه قبل ان الوصيه حارب بقوله سبحانه وعلى ما انا الله الذي آمنوا ساروك بكم اذا حارب احدكم الموب حتى  
الوصيه اما ان دو اعدل بكم او اعد منكم انهم صرم في الارض بدنا سبحانه وعلى الى الاسهاد على حال  
الوصيه قبل انهم مسروعه (واما) السبع الكبريه ان سجدس اى وفاص رضى الله عنه وهو سجدس مالك كان  
مرحبا فعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اوصني فجمع ما في فقال لا فقال سلى ما في قال لا  
فصعب ما في قال لا قال صلب ما في فقال عليه الصلا والسلام الحب واللب كبر ان يدع رسل أسا حبر  
من ان يدعهم عاله سكتفون الناس وروى فيهم سكتفون الناس فمدحور رسول الله صلى الله عليه وسلم الوصيه  
بالمحب وروى عنه عليه الصلا والسلام انه قال ان الله بارك وعلى بصدق عليكم سلب اموالكم في آخر اعمالكم  
رباد على اعمالكم فصو حسب ستم احذر عليه الصلا والسلام ان الله بارك وعلى جعلنا احص سلب اموالنا  
في آخر اعمالنا بالكسب به رباد في اعمالنا الوصيه بصدق في سلب المال في آخر العمر رباد في العمل فكاتب  
مسروعه واما الا حجاج فان الامم في لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومها ما بوصي من ع اسكار من احد  
فكون احكاما من الامم على ذلك والسبع الكبريه والسبع الكبريه والسبع الكبريه والسبع الكبريه  
الغاس هي الحوار وهو ان الانسان يحتاج الى ان يكون حرم عمله بالمر به رباد على الرب الساسه على ما طقه به  
الحديث اودار كالمافط حبه وذلك بوصيه همد العود ما سرع الا لحواج العباد فادامس حاجهم الى  
الوصيه وحسب القول حوارها وبه ساروك الى الانسان لا يروى بويه فيما يحتاج اليه الا يرى انه في بدر حمار من  
الكسب راندى وبني قدر الدن الذي هو مظلالمه حبه المادنا حجه الى لك كذلك هبنا وبعض الناس  
يقول الرصه واحده لما روى عنه عليه الصلا والسلام انه قال لا يحمل رجل يومين بله واليوم الآخر له مال يرد  
ان بوصي به بيت للناس الا ووصيه حذر اسه وفي سس الحدب ما سس الوجوب لان قد حرم بركه الا سجدس  
اراد الا ايضا والواحد لا يفرح حبه على ازا من عله كسار الواحبات او يحمل الحدب ما سس الراعي  
والواحد لا يفرح والركا والكفار اب والوصيه واحده عند ما على انه من احزاب الآخا ورددنا سم به اللون  
وانه دليل على عند السوب فلا عمل وفعلها كات واحده في الا سدا للوالدين والاخر من المسلمين لقول الله  
بارك وعلى بكم عليكم اذا حارب احدكم الموب ان رباد حبه الوصيه للوالدين والاخر من المعروف حجاجا للنس  
م سجدس واحلف في الناس قال عيسى مسجدا الحديث وهو ما روى عن ابي ولله رضى الله عنه

انما راسل الله اول اربعة واربع الكتاب اسر وقد مسح بالسماء من سبل ام مسح الكتاب منكم  
 انما لتسوار ردها من الآحاد فلو ان هذا الخدب موارء ان التوارى من ما وار من حساب اوانه وهو  
 ان وبه جماعة لا تصور بواظهم على الكذب وبوار من حب ظهور العمل به فبما هم من به ظهور المنع السكة  
 عليهم العمل به الا انهم يتردد على التوارى لان ظهور العمل به اعاجم عن راسه وقد ظهر العمل به مدام ظهور التوارى  
 ردها من الآحاد بالتسوية لا موارع منهم صلة بوجهه بل قلنا فحور مسح الكتاب العروة كما حور بالموار  
 في التوارى والاهل اسر فان من رجه وهو ان حاد الموار في اوانه بكتف وحاد الموار في ظهور العمل لا تكسر لمي  
 عرف في اصول التمه وقال نفس العلماء بحبها آله الموار وب في الخدب ما يدل عليه بسلة السلا والسلام  
 قال ان اسه مارك وسألى اعطى كل دى حتى حبه فلا وصه لوارب وقوله كل دى حتى حبه اى كل حبه فمدا سار  
 سله السلا والسلام الى ان الموار ادى اعطى للوارب كل حبه فدل على ارباع الوصه وبحول حبه من الوصه  
 الى التوارى انحول فلا يسي له حتى له الوصه كالتا لما حول من رب المندس الى الكهف من رب المندس  
 فلهذا كذا انحول من ماله دمه لاسي في الدمه الاولى وكفى الخواله الخمسة قال بعضهم الوصه سب راحه  
 للرائدس والاخر من سب السكر والنس والآله وان كان ما في المخرج لكن حبس منها التوارى  
 والاخر من اربون الخدب وهو قوله عليه الصلا والسلام لا وصه لوارب فكان الخدب محصيا العموم  
 الكتاب لا يمسحوا والمحل على المحسوس اولى من المحل على المسح الا ان ما به اهل التوارى قالوا ان الوصه في  
 الامدا كانت من نظمه للوائدس والاخر من المسلمين سمح خدب اى فلهذا وقال بعضهم ان كان عليه حج  
 اورك او كفار او غير ذلك من الواحبات فالوصه بذلك واحده وان لم يكن ففي عرواحه بل حار وبه احد السله  
 اواباب (واما) الكلام في الاستحباب فقد قالوا ان كان ماله قليل وله ورثه فقرا فلا فصل ان لا يوصى لتوله  
 سله الصلا والسلام في حديث سعد رضي الله تعالى عنه انما ان ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ان يدعهم عاله  
 سكتهم الناس ولان الوصه في هذا الخاله تكون صله بالاحباب والتبرك يكون ساهلا فارب فكان اولى ان كان  
 ماله كذا ان كان ورثه ساهلا لا فصل ان يوصى ما ون التبرك له المال لورثه لان عاله الورثه خيل ما اراد  
 سلى التبارا ان كان المال كثيرا ولا يحصل عند فلهذا الوصه بالمحس افضل من الوصه بالاربع والوصه بالاربع افضل  
 من الوصه بالتب لمارون عن سعد بن ابي رضى الله عنه انه قال لان اوصى بالمحس احب الى من ان اوصى بالاربع  
 ولان اوصى بالاربع احب الى من ان اوصى بالتب لم من اوصى بالتب لم له سبنا اى لم يترك من حبه سبنا لورثه  
 لان التبار حبه فادا اوصى بالتب لم له من حبه سبنا لم من اوصى بالتب لم له سبنا اى لم يترك من حبه سبنا لورثه  
 رضى الله تعالى عنهم فاما المحس افضل من اوصى بالتب لم له سبنا اى لم يترك من حبه سبنا لورثه  
 بالتب لم الوصه بالتب لا فار الدس لا يرون افضل من الوصه به للاحاب والوصه للرب المهادى افضل من  
 الوصه للرب المهادى لان الصدقه على المعادى تكون احرى الى الاخلاص والسعدى التبار وبطير قوله سله  
 التبارا السلام لذلك الذي استبرى عدا فاعبنا من سكره فهو حر له وسرك وان كرهه فهو سركه وحر له  
 ولان الوصه للمعادى سبنا والعدا وصانه للبراه عن الطمعه فكان اولى هذا اذا اسوى التبار فان  
 في افضل الدس والاحباب واحده فاما المعادى (وما) اذا كان الموالى منهما اسما واصلا فاحدهما فاحدهما  
 له افضل لان الرصه له صاع اعانه على طامه اسه مارك وسألى

هو سبنا رما ركي الوصه فدا حلف فدا قال انتما السلامه رحمهم الله هو الاحباب والقبول الاحباب من  
 الموصى والسول من الوصى لهما لم يوجد احما لا م الركي وان سبنا قلب ركي الوصه الاحباب من الموصى رعدم  
 الركي من الموصى له رهوان مع الناس عر وهذا اسهل لخرج المسائل على ما ذكر وقال رحمه الله الركي هو

الانتخاب من الموصى فقط (وجه) قول رفران ملك الموصى له بعهده الملك الوارث لأن كل واحد من الملك يتصل  
 بالثوب بمالك الوارث لا بغيره إلى قوله ركضا ملك الموصى له (ولما) قوله سارك وبسائي وان ليس للانسان الا  
 ما سبي فظاهر ان لا يكون للانسان سبي بدون سعيه فلو سب الملك للموصى لهن غير قول ثبت من عه سعيه وهذا  
 مني الاما حصر بدليل وان التول سبب الملك له من عه قوله بدى الى الاصراره من وجهي احدهما انه لعله  
 صرنا له ولهذا وقع سبب الملك للموهوب لئلا يسل قوله هذا الصرنا له الثاني ان الموصى به قد يكون ساس صرنا  
 به الموصى له كالعهد الا نعي والزم والمقدم ومخولك والى هذا اسارى الاصيل فمال او سب او وصى بعد عثمان  
 ائحب عليه الصرنا سا او اى ونجسه فمهم من عران يكون لهم مع فلوله الملك من عه قوله لعله الصرنا من عه  
 الترامه والزام من له ولا به الا لزام ادلس للموصى ولا به الا لزام السرور فلوله حلال ملك الوارث لان الترامه حال  
 ما لزام من له ولا به الا لزام رهواته سارك وبسائي فلم ينف على التول كسائر الاحكام الى فلوله بالزا السعي عايدا وعلى  
 هذا خرج ما اذا كان الموصى له اياه لا يسق عليه ما لم يعمل او عوب من عه قوله لا به لا عني بدون الملك ولا ملك يدر  
 القول او بدون عدم الرد فروع السعي عه ولم يوجد القول منه ولا وقع الناس عن الرد ما ام حلالا يسق ولولم  
 الموصى بماب الموصى له قبل القول صار الموصى به مملوكا ربه الموصى له استحقا والناس ان سطل الرصه  
 وكرن لو ربه احباران ساوا فلو وان ساوارد (وجه) الناس الا ان الدل احده ركى العدم رصه  
 بالثوب فسطل الزكى الآخر كما اذا اوجب السعي ماب الموصى له قبل القول او اوجب الموصى بماب الموهوب له قبل  
 القول انه سطل الانتخاب لم قبل كذا هذا (وجه) الناس الثاني ان الموصى له حياه كان له التول رازد واما  
 قوم ربه نامه (وجه) الاستحسان ان احده الركى من حاسب الموصى له هو عدم الرد منه ولك يوقع الناس  
 على الرد منه وقد حصل ذلك عونه فم الزكى (واما) على عذر التول فقول ان التول من الموصى له لا سب لعله  
 لى لوقع الناس عن الرد وقد حصل ذلك سبب الموصى له وعلى هذا خرج ما اذا اوصى له بخاربه الى ولد من  
 الموصى له بالسكاح اياه لا بغيره فلوله ما لم يسل الوصيه او عوب قبل القول فاما ما صار ام ولده لا به ملك  
 حار به قد ولد به بالسكاح فم ام ولده له وسبب السكاح وان لم يعلم الموصى له الوصيه حتى مات او علم ولم يسل  
 حتى مات فهو عني الناس والاستحسان اللدس ذكرنا ولو كان حار لم يعلم الوصيه وهو بطو ما بالسكاح حتى رلد  
 اولاد ام علم الوصيه فهو بالخيار ان سا قبل الوصيه فمكاتب الخار به ام ولده واولادها احرا وان كانوا اخر حون  
 من التلب وان ساع لم يسل فلا يكون الخار به ام ولده لان سوله شرط فان هل فقد صار الخار به ام ولده لا به ملكها  
 بالتول ومن اسول حار به عر بالسكاح فم ملكها فم ام ولده واولادها احرا وان كانوا اخر حون من التلب لان  
 عا القول سبب الملك من موهوب الموصى فم ان الملك ماله في الخار به من ذلك الوقت كفاي السعي شرط  
 الخار ان عند الاحار سبب الحكم وهو الملك من ماب السعي كذا هذا وان سبب الملك من ماب موهوب الموصى فم حكم  
 عسا بالسكاح من ذلك الوقت فم ان الاولاد ولدوا على فراش ملك امين فدخلوا بحب الوصيه فم ملكهم بالتول  
 فمسون اذا كانوا اخر حون من التلب وان لم يسل الوصيه كانت الخار به مملوكا لربه الموصى والا ولا دارا فان الولد  
 منع الام الى الزكى رخر به ولو اوصى بالتلب لرحل وماب الموصى فم واحد منهما وقبل الا حرا الوصيه كان للآخر  
 حصه من الوصيه لانه اصاب التلب لهما وقد ثبت الاصابه فصرف الى كل واحد منهما نصف التلب فادارد  
 احدهما الوصيه اريد في سعيه وبى النصف الآخر لصاحبه الذي قبل كى افر ماب لرحل فم واحد منهما افرار  
 اريد في نصبه خاصه وكان للآخر نصف الا فرار كذا هذا خلاف ما اذا اوصى بالتلب لهذا التلب لهذا فرار  
 احدهما وقبل الآخر ان كل التلب للذى قبل الا انه اذا قبل صاحبه سبب التلب فمهما لضرورة المراهجه ان ليس  
 احدهما والى من الآخر فادارد احدهما رالت المراهجه فكان جميع التلب لهما وان التول ركى في عندا صه

وفي القول ما بعد موت الموصي ولا حكم للقول والرد فعل موبه حتى لو رد فعل الموب قبل بعد صح قوله لان  
 الوصية انحلت بالملك بعد الموت والقول او ارد بعد كذا الانحلال لا يحوط لا يكون الا بعد عدم  
 القول ونظرا افعال لا مر بها احدا عد فاقطع على الف رة انه اما سير القول او ارد ان جاءه عند كذا هذا  
 وهذا كان السرف مع انحلال بعد الموت بعد القول بعد وانه سحطه وسألى اعلم  
 وفي فصل ١٠٠ واما بيان معنى الوصية فالوصية اسم لما اوجهه الموصي في ماله بعد موته وبه فصل عن البيع والا حار  
 والله لان سندا من ذلك لا يحتمل الانحلال بعد الموت الا من اقبله او حبا بعد الموت ظل رد كذا الكرخي عليه  
 الزحري في حد الوصية ما اوجهه الموصي في ماله بطوبا بعد موته او في ماله الذي مات فيه فتقوله ما اوجهه الموصي في ماله  
 بطوبا بعد موته لا يشمل جميع امواله الوصية ما لا يؤول الوصية بالقرب الواحدة التي تسقط بالموت من غير وصية  
 كالخ والاركا والكفارات ونحوها فلم يكن الخداعا وقوله او في ماله بعد موته وانما سدر كذا من ع الا سان  
 ساند من ماله الذي مات فيه من الاعاى والله وانما والكفالة وحيان الدر لا يكون وصية حتمه لان  
 حكم هذه السرف ما حتر باق في الحال فصل الموت وحكم الوصية ما حتر الى ما بعد الموت فلم تكن هذه السرف  
 من المرس وصية حتمه الا انها بعد الوصية في حق اعشار الالبه ما ان يكون وصية حتمه ولا على هذا مخرج  
 ما اوصى بملك ماله اور به وفقد كذا من ماله ما ساء او معسا او قدر ما سحطه الموصي له من مال هو ماله الذي  
 سدد الموت لما كان عند الوصية حتى لو اوصى بملك ماله وماله يوم اوصى بملكه آلاف يوم مات بملكه لا سحقي  
 الموصي له الا ما به ولو لم يكن له مال يوم اوصى بما اكتسب مالا ثم مات فله ملك المال يوم مات ولو كان له مال يوم اوصى  
 مات لرئيس له مال بطلب وصية واما كان كذلك لما ذكرنا ان الوصية تملك معاص الى وفات الموت وتسحق  
 الموصي له ما كان على ملك الموصي عدم موته وسر المساق الى الوفا كالمتجر عند كانه قال عند الموت تسلان ملك  
 مالي فمصر ما علكه ذلك الوفا لا ما قبله ود كراس سماعه في وادر عى ان يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا اوصى  
 حل قال تسلان سا من عني او بخله من بخلى او حار به من حوارى ولم حل من عني هذه ولا من حوارى هولا  
 ولا من بخلى هذا فان الوصية في هذا مع يوم موت الموصي ولا مع يوم اوصى حتى لو مات عني ملك او باعها فاسرى  
 ملكها اخرى او مات حوار به فسه في عرض او باع الحل واسرى غيره فان للموصي له حله من حله يوم موت  
 وليس للوريه ان يعطوه ذلك لما ساند ان الوصية عدم معاص الى الموت فكانه قال في ذلك الخاله تسلان سا من عني  
 فسحق سا من الموجود ومن ما قبله قال فان ولد الموصي ان موت الموصي او ولد الخوارى قبل موته  
 فلهيب الاولاد الامهات ثم مات الموصي فان للوريه ان يعطوه ان ساوا من الامهات وان ساوا من الاولاد لان  
 الاسم ساؤل الكل عند الموت فكان المساد الاولاد كالمتسا بالنساء قال ان احراز الوريه ان يعطوه سا من عني  
 ولها ولد وله ولد بعد موت الموصي فان ولدها سها وكذلك صوفها ولها لان الوصية وان مات سا عني عني  
 لسكن التعني من الوريه يكون سا ان السا المعصية من الموصي بها كان الوصية رفعت يد المعصية اسدا ما حذب  
 من ثمنها عند الموت يكون للموصي له قال فاما ما ولد قبل موت الموصي فلا سحطه الموصي له لان الوصية  
 اعراضا عند الموت فالحاذب قبل الموت فحذب على ملك الوريه وكذلك السوف المتقبل والبن المتقبل قبل  
 الموت لما قلنا فاما ان كان مسلا بها قبل الموت له وان حذب قبل الموت لا يلا فردد عنها بالملك قال ولو اسهل لك  
 الوريه لن الساء او صوفها وقد حذب عند الموت فملهم صها لان الموصي له ملكه تلك الا حل فكون مصمونا  
 بالانلاق قال ولو لم اوصى له سا من عني هذا او بخار به من حوارى هولا او قال قد اوصى له احدي  
 حاربي ها فبدا على هذه العم وهو لا حوارى لانه عن الموصي به رهو السا من العم المسار النها حتى لو مات العم  
 او باعها بطلب الوصية كالموت اوصى به السا او من الحار به فملك ولو ولد العم او حوارى في حال



حنا الموصى بها اوروته من الاولاد ليس لهم ذلك لان اوصيه طلب من مازال ساوا في سبائل  
 فيها ربح في عرفان مع الورثة المهر من اجوارى يستحق ما ولد من الموب لان اوصيه لم يكن وحيد  
 صال لان المولى اوصيه بما حصل للموب ما حذب من الموب عذب على ملك الموب فكون للور وما ربح من  
 الموب فهو للموصى له لانه ملكه الموب حذب الولد على ملكه قال من مات الامهات كلها الا واحد منهن  
 اوصيه فبالباقى من راجحان على اوصيه تمتص ضرور اما المرحوم من مات الامهات كلها ربح  
 لها لان حذب من الموب ارحق الحل ربحي لها ربح حذب من الموب فعل الرزق ان يدعو الله بالخير به  
 وعمر حله لان اوصيه كان مصلته بما فسر الاستحقاق لان الحاذب بعد ما اهلك الا هي الحق اوله  
 على له ولا ظهر فيما حذب من الموب واسه سحانه ربحي من ربح اسلم

فوقه واما سراط ان ربحي من ربحي الى من الرزق ومن ربحي الى الموصى ومن ربحي الى  
 الموصى له ومن ربحي الى الموصى به (اما) الذي ربح الى من الرزق فهو ان يكون القول موافقا للاختصاص وان  
 حال الاختصاص صحيح التول لانه له ما لم يرد في الاختصاص لا يقول فلام الرزق من ان ذلك المال لرحل  
 اوصيه بعد الحار به لكان قبل احدهما بعد الموصى ور الا حرم من سح التول لانه اوصى لهما جميعا فكن  
 وصيه لكل واحد منهما نصف الحار به ركب الحار به منهما الوصل فا ارد احدهما لم يوجب الشرط وهو قولهما  
 جميعا فطلب اوصيه لو اوصى بالانسان بم اوصى به الا حرم من احدهما الوصيه بعد موب الموصى وروا لا حرم  
 ولصنف للموصى له الرزق لوربه الموصى لانه اوصى لكل واحد منهما على حاله فلا شرط احبا عما ان اقتل  
 ودار احدهما بعد موب الموصى لم يرب الرزق في حبه بل ظل الاختصاص حبه فما سببه الى ربه الموصى فتح التول  
 من الاخر فاستحق نصف الوصيه كالسبعين اسلم احدهما السبعه بعد خصا التاصي بالسبعه ان ذلك العقب  
 كثر للمصنف لا كثر للسبع الاخر (واما) الذي ربح الى الموصى فاع ما ان يكون من اهل التبرع في  
 الوصيه فقال وما سعى به لان الوصيه بذلك مع ما عناه بعد موبه فلا يمن اهل التبرع لا سح من السبي والحقون  
 لا يهما للناس من اهل التبرع لكونه من السرور الصار المحض لا ما له موصى دسوق وهذا عند اول  
 السافي رحمه الله احد قوليه وصيه الصبي المافل في الرب محججه واحج حاروي ان سدا بامر ربي الله عه  
 احار وصيه علام باع وهو الذي رب ادراكه ولان في وصيه صبي الله له سب طيه ولو لم يوص لزال ملكه الى  
 الوارب من عه اب لانه ربح عه حاروا اراي فكان هذا سره فاعا في حبه فاسه صلا التطوع وصوم  
 التطوع واحواب اما احار سدا بامر ربي الله عه فحجمل ان وصيه ذلك السبي كانت لتحجر ركبته ووصيه  
 ووصيه الصبي في ماله حار سدا لانه سمي ع وصيه (واما) وله محجمل لدعوى وهو انواب مسلم لكانه ليس  
 بموصى دسوق فلا ملكه السبي كالصبي مع ما ان هذا حد العارص لانه كما مات على الوصيه سب على اب له  
 للوارث بل هو اول في حسن الاموال لما سها احد وسوا مات قبل الادراك او بعد لا يها ربحه باطل ولا تملك  
 الى الخوار بالادراك الا ما لا سدا في سراء كان الصبي مادوا في التتار او حو حو لان الوصيه لسب من مات  
 التتار اذا تتار معا وصيه المال للمال ولو اوصى الوصيه الى ما بعد الادراك بان مال ادا ركب يرب قبل مالي  
 لئلا لم يصح لان عاربه لم سح محججه لا يرب في احباب الحكم بعد الموب ولا يصح وصيه بعد المادون والمكاتب  
 لا يهما للناس من اهل التبرع ولو اوصى بام اعوا وملكه كمالا بم ما لم يحر لوفو سها باطله من الانداء ولو اوصى احدهما  
 الوصيه الى ما بعد الفس فان ادا عصب بم قبل مالي لئلا لم يصح فواس العبد والسبي ورحه الترقى ان  
 عار الصبي فيما ضرر به لم يحبه العدم لعين عليه فلم سح عاربه من الاصل بل تطلب والمائل لاحكم لعل هو  
 اهب ملاس في حق الحكم وما عار العدم وسحجه لصدره فاع سسل حرا لان اماع به عه حق المولى و ا

من قدر الالمع وانه مسجده على اسم مهاد الوصي لانهما احباب مال ارباضه بالملك فلا بد منه من  
 ارجا كاتبات الملك سارا لاسا فلا يصح رصه المارل المكر والخطي لان هذا العوارض هو الرضا واما  
 اسلا الوصي فلن سرث لبعده رصه فتصح وصيه الذي المال للمسلم وادى في اسله لان الكفر لا ياتي  
 اهله بالملك الا من اذنه يصح مع الكافر وانه فكداوصيه وكذا الخرى الماسا ا اوصى للمسلم او  
 اندي سجن اسله لما كرماعه ان كان حل وارب معه في دار الاسلام او وصى ما كرم من الملك رفا ما ا على  
 الملك على احر وارب لانه لا يجوز في ماسا الترم احكام الاسلام او الرمه من غير الترمه لا مكان احره الاحكام  
 اسله ما في دار الاسلام ومن احكام الاسلام ان الوصيه ما اذ على الملك له وارب تقف على احر رازيه وان  
 لم يكن له وارب اصلا يصح من جميع المال كما في المسلم والدي وكذلك اذا كان له وارب لملكه في دار الحرب لان  
 امسح الراد على الملك في الورثه وحدهم مع موقوفه لا عسبه لا سسهم وامواهم فلا لا يكون لغيرهم الذي  
 في مال مورثهم عسبه اولي ود كفي الاصل ولو اوصى الخرى في دار الحرب بوصيه ثم اسلم اهل الدار او صار واديه  
 ثم احصا الى في ملك الوصيه فان كانت فيه بعضها اخرها وان كانت قد اسلمت ملك قبل الاسلام اطلبها لان الخرى  
 من اهل الملك الا ترى انه من اهل سارا ملكا كالسبع وعنده فكاك وصيه حار في سسها الا انه ليس لها  
 ولا به احر احكام الاسلام رصدها في ارض فادا اسلموا او صاروا مد قدره على التسديد فدا ما دام الوصي به  
 فاما ما اذا صار مسلكا اطلب الوصيه واخفاها بالعدم لان اهل الحرب اذا اسلموا او صار واديه لا يواحدون  
 على اسلم ملك بعضهم على بعض وما اعصب بعضهم من بعض بل ينظر ذلك كذا اذا وصي بها ان لا يكون على الوصي  
 دس مسعود كسبه فان كان لا يصح وصيه لان الله سارله وعلى قدم الدس على الوصيه والمراب لقوله سارله  
 وعلى في آله الموارث من بعد وصيه نوصي بها اودس ونوصي بها اودس ونوصي بها اودس ونوصي بها اودس  
 روى عن سيدنا على رضي الله تعالى عنه انه قال انكم ترون الوصيه في الدس وقد سدد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بذلك الدس في الوصيه اسارسدنا على رضي الله عنه الى ان الترس في الدرك لا يوصي الترس في الحكم وروى  
 انه في لاس عاس رضي الله عنهم اهل بال امر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى الخج فقال سارله وعلى  
 وابوا الخج والعمره فقال رضي الله عنه كف سر ون آله الدس فقالوا من بعد وصيه نوصي بها اودس فقال واما  
 سدرن فالوا الدس قال رضي الله عنه هو ذلك ولان الدس واحب والوصيه برع والواحب مدمم على الرع ومعنى  
 فقد الدس على الوصيه والمراب انه نصي الدس اولا فان فصل منه شي نصرف الى الوصيه والله اب والافلا (واما)  
 معنى سدم الوصيه على المراب فلن سمساه ان مخرج التملك وسرل عن التركة و سدا بدفعه الى الوصي له ثم يدفع  
 التمان الى الورثه لان التركة سدفها الدس يكون من الورثه والوصي له على التركة والوصي له سرل الورثه  
 الا سجد في كاه واحد من الورثه لا سجد الوصي له من الملك سافل او كرا لا سجد منه الورثه لسه و يكون  
 فرضها ماعلا سدم احد من على الا سجد حتى لو هلك شي من التركة قبل السمه ملك على الوصي له والورثه جميعا ولا  
 معني الوصي له كل الملك من الباى بل الملك ملك على الحسن والباى في على الحسن كما اهل شي من الموارث  
 سدا الوصا باحلاف الدس فانه اذا اهلك بعض التركة هي المعنى يسوي كل الدس من الباى واعاماه انه يجب  
 قدر الرصه من حمله التركة اولا لتطير سهام الورثه كما يحسب سهام احباب القراض اولا لتطير التماسل للعصه  
 ويحتمل ان يكون معنى قوله سارله وعلى نوصيكم الله اولا ذلك كرا الى قوله تعالى من بعد وصيه نوصي بها اي سوى  
 ما لكم ان يوصوه من الملك رصا كم الله مكدا وسكون مد مي سوى رانه تعالى عرساه اسم (واما) الذي رجع  
 ان الوصي له بها ان يكون موحودا فان لم يكن موحودا لا يصح الوصيه لان الوصيه للمعدوم لا يصح وعلى هذا مخرج  
 ما افلا اوصب نكس مالي لما في نظي فلا هلهما ان ولدنا علم انه كان موحودا في النطق تحت الوصيه والا فلا

وأما علم ذلك الأول فلا يقل من سه اسم ثم يتردد من وصفه موصى في ظاهره وإنه رعا الطحاوي  
 رحمه الله من وصف وجود الوصية وجمعا ذكر الطحاوي رحمه الله أن سبب الاستحقاق هو الوصية فعبر وجود  
 (وجه) ظاهره وإنه ان وصف هو الوصية وأعارها في حق الحكم وصف الموت فعبر وجود من لك الوصية  
 إذا ما به لا يقل من سه اسم من وصف الموت أو من وصف الوصية على اختلاف الرأى سببها كالموجود  
 الأمر لا يتبدل لا يقل من سه اسم وإذا ما به له سه اسم فساد لا يعلم وجود في الظن لاحتمال أنها عتبت بعد  
 فلا يعلم وجود السبب إلا إذا كانت المرأ معد من روحها من طلاق أو وفه فولدت إلى سبب من سببها أو ما  
 غيرها وروحها له الوصية لأن سبب الوصية من روحها إلى سبب من ضرور سبب السبب الحكم هو وجود  
 الظن وصف موصى فري من الوصية لما في الظن ومن الله لما في الظن أن الله لا يصح والوصية حجة لأن  
 الله لا يصح لها بدون النص ولم يوجد والوصية لا تصح معها على النص ولو قال إن كان في ظل فلا به حار به فلما  
 وصية الف وإن كان في ظلها علام فله وصية لقان فولدت حار به له سه اسم إلا يوما وولد سلاما بعد ذلك يومين  
 فلما جمع الوصية لهما أوصى لهما جميعا لكن لا أحدهما فالف وللآخر ناقص وقد سلم كونهما في الظن أما  
 الخار به فلا سبب فيها ولا ولد لا يقل من سه اسم من وصف موصى فعلم أنها كانت موجودة في الظن في  
 ذلك الوقت وكذا العلامة لا به لا ولد لا يقل من سه اسم يوم أو يومين علم أنه كان في الظن مع الخار به لأنه  
 فكان من ضرور كون أحدهما في الظن كون الآخر كذلك لا بهما علما من ما واحد فان ولد علام من  
 وحار من لا يقل من سه اسم فذلك إلى الورى يعطون إلى العلام من ساوا وإن الخار من ساوا إلا أنه ما أوصى لهما  
 جميعا وأما أوصى لأحدهما ليس أحدهما أو لى الآخر فكان السان إلى الورى لا بهم فامون مقام  
 الموت وفل أن هذا الجواب على مدعى جدر رحمه الله تعالى فاما على قول أن جدر رضى الله عنه والوصية  
 ناطقه ما على مسئلة أخرى وهو ما إذا أوصى سبب ماله لفلان وفلان أو أوصى سبب ماله لأحدهما من الرجلين  
 روى عن أن جدر رضى الله عنه أن الوصية ناطقه وعداى يوسف وجدر رحمه الله أنها جدر عن عدائى  
 يوسف الوصية لهما جميعا وعد جدر لأحدهما وحار العين إلى الورى يعطون لهما ساوا فاما ساوا هذا المسألة على  
 نال لأن المعنى مجعما وهو حجة الموصى فهو من قال لهما محوري فوهم جميعا وقرى من السلس من حسان  
 الخفاء هناك معار به ليعدها وظاهره لأن الوصية هناك حال وجودها أصب إلى ما في الظن لا إلى أحد  
 العلام من واحد الخار من ثم طراب بعد ذلك الولاد والسا اسلم من الأسدا كالعبد إذا فارب السكاح معه  
 من الأبناء فاد طراب عليه لا رفعة كذا هنا ولو قال إن كان الذي في ظل فلا به علاما فلان وإن كان حار به فلما  
 الف فولدت علاما وحار به فليس لواحد منهما من الوصية لأنه جعل شرط استحقاق الوصية لكل واحد منهما  
 أن يكون هو كل ما في الظن هو لمان كان الذي في ظلها كذا أهله كذا وكل واحد منهما ليس هو كل ما في الظن بل بعض  
 مافيه فلم يوجد شرط مجع استحقاق الوصية في كل واحد منهما فلا يستحق أحدهما سببا بخلاف المسألة الأولى لأن  
 فولد كان في ظل فلا به حار به فلما كذا وإن كان في ظلها علام فله كذا ليس فيه شرط أن يكون كل واحد منهما  
 في الظن بل الشرط أنه أن يكون في ظلها علام وإن كان في ظلها حار به وفد كان في ظلها علام وحار به فوجد شرط  
 الاستحقاق وكذلك لو أوصى ما في ظل دا به فلان أن سقى سببه أن الوصية حار أو أهل صاحبها وعبره الله  
 على ما ذكرنا هذا هو حكم الوصية لما في الظن فاما حكم الأقرار بما في ظل فلا به فهذا في الأصل على وجهين  
 (أما) من السبب (وأما) أن لم يس بل أطلق فان من السبب (فاما) أن من سببها وحار الوصية (وأما) أن من سببها  
 هو مستحل الوصية فأن من سببها وحار الوصية فأن قال لما في ظل فلا به على الف درهم لا في أسهل لك  
 ماله أو عصب أو سرف حار أفراره في فوهم جميعا وإن من سببها هو مستحل الوصية فأن قال لما في ظل فلا به

على ألف درهم لاني اسمر صب منه لا تخور في قولهم جمعا لانه اسد اقرار الى سب هو محال د ران لم ين  
 لا اقرار سائل سكب عه ما قال لما في طي فلاه على الب درهم ولم رد عليه فهذا الاقرار اطل في قولها  
 وسد سب صحيح (وجه) قوله ان صرف العاقل حمل على الصحة ما يمكن وامكن سب صحته الحمل على سب  
 مسورا وهو فحمل عليه تصحيحه ولهذا ان الاقرار المطلق بالنسبة الى الاقرار سب المتداه لانه هو  
 السب الموضوع لسب الدين ران الدين هذا حاله والمحمل اذ كالمحمل حصه ومبها ان يكون  
 حيا وبموت الموصي حتى لو قال اوصيت مالي لاني طي فلاه فوالت لا قبل من سبه اسهر من رف  
 موت الموصي ولذا ما لا اوصيه لاني لم ين من اهل استحقاق الوصية كالنس من اهل استحقاق  
 الما بان ولد ما واها احب الميراث ولو ولد وبه حيا وما جمع الوصية لاني لان السب لا يصلح  
 محلا لوضع الوصية فيه وهذا الوصي لاني ومن كان كل الوصية لاني كالمواصي لا يبي وحاطه والله سبحانه  
 والى اعلم (ومبها) ان لا يكون وارث الموصي وموت الموصي ان كان لا يصح الوصية لما روي عن ابي  
 ولاه رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله سار له وعلى اعطى كل ذي حق حقه  
 ولا وصية لوارث وفي هذا حكمه وهي ما حكى ان سليمان بن الاعنس رحمه الله تعالى كان مريضا فعاد  
 ابو حنيفة رضي الله عنه فوجد وصية لانه فقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان هذا لا يخور فقال ولما انا حقه فقال  
 لا يذروني لاني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث فقال سليمان رحمه الله فمعر القتها اسم الاطبا  
 وبني القبا له فبني السار عله الصلوا والسلام ان يكون لوارث وصية بها واسار الى محول الحق من الوصية  
 الى الميراث على ما يندفيا بعدم ولا بالخوارج بالوصية للورثه لكان للموصي اب بور بعض الورثه وفيه اذنا النعس  
 واعا سبهم سودى الى قطع الرحم وانه حرام وما نسي الى الحرام فهو حرام دفعا للساقص ثم الشرط ان لا يكون  
 وارث الموصي وموت الموصي لا وف الوصية حتى لو اوصى لاحد وله ان وف الوصية ثم مات قبل موت  
 الموصي ثم مات الموصي لم يصح الوصية لان المواضي له وهو الاح صار وارث الموصي عدمونه ولو اوصى لاحد  
 ولا ان له وف الوصية ثم ولد له ان ثم مات الموصي لم يصح الوصية لان الاح ليس بوارثه عند الموت لسرورته  
 محجوب بالان وانما اعبر بالوراثه وموت الموصي لا وف وصية لان الوصية لنسب سليل لخال لغير كونه  
 راريا وب وجوده طالع في سليل عند الموت فمعد ذلك عند الموت وكذلك النسب في الميراث وان وجه الميراث  
 لوارثه سب ما مات انه ميراثه وارثه وف الوصية لا وف الهبة لان هبة الميراث معنى الوصية حتى ينع من السب  
 وعلى هذا يخرج ما اذ اوصى لامرا احبته وهو مريض او صحيح ثم ررحما انه لا يصح ولو اقر الميراث لامرا  
 احبته بدس ثم ررحما اقرار لان الوصية انما نسبه ملكا عند موت الموصي فمعد كونه وارثه له حينئذ وهي وارثه  
 عدمونه لا بهار وجه فلم يصح الوصية (فاما) الاقرار باعتار حال وجود وهي احبته حال وجوده فاعتراض  
 الروح عند ذلك لا سطره وكذا الوهب لها هبة في مريض مريضه ثم ررحما طلب الهبة لان ميراث الميراث  
 مريض الموت ميراثا ما ولو اوصى وهو مريض او صحيح لانه الصرا في صح لانه ليس بوارثه فلو اسلم الان  
 قبل موته طلب رصته لما قلنا ان اعازها عند الموت وهو وارث عند الموت ولو اقر الميراث بدس لانه الصرا في  
 اسلم لم يقر اقرار عند انحائها التلا به رحمهم الله تعالى وعند فررحمته الله تعالى صح (وجه) قوله على نحو ما كرما  
 في المراء ان الاقرار به حال وقوعه وان عروا وبه الاقرار فاعتراض الوراثه بعد ذلك لا سطره الدين السب كما  
 فلما في المراء (ولنا) ان الوراثه وان لم يكن موجود عند الاقرار لكن سبها كان فاما وهو المراء به لكن لم يظهر عملها  
 خلال الميع وهو الكفر بعد روال الميع لطعن بالعدم في الاصل وعمل النسب وف وجود لا من وف راول  
 الميع كاني الميع شرط الخمار ان عند سوط الخمار بعمل السب وهو السبع في الحكم من وف وجود لا من وف

سه رط احار والخامع ان العامل عذار ساع الماع ذاب السح ودا اب امراته وسعد السعد الى رب وجوده  
 فبذله انه امر لواربه فيصبح ار حال ان افرا الذ عن لواربه اسود ليه به رست اليه وف الا فرار موجود  
 رهوا اقترانه حلف سادافرا لمرأه احمدهم رحه لان حاله سب اقترانه لم يكن موحو اوف الا فرار لان  
 السب هو ازوجه وبمكي وه الا فرار واسار حذب سد ذلك وموجوده لا تحمل الاسنا فبصر على حل  
 رحه دهان لم يكن ذلك او ارا لواربه فصيح وبس الدس في دمه فلا سب بحدرب الزرحه وعلى التبر ساسا  
 لم حدسب التبه وه الا فرار فصيح ولو كان اسه مسلا لكانه حلوك وصي لم اعني فلو صه باطله لما ذكرنا  
 ان او ان اعتبار الوصه او ان اللوب وهو واربته عد اللوب ولواربه الدس وهو من اور هسه هه فبصفاه في  
 بكي عليه س حاد ذلك لانه اذ لم يكن عليه دس كال الا فرار واليه لولا وانه احسني عن الوصي حار وان كان عليه  
 دس لا عور لان الا فرار اليه همان له لا لولا لانه صي منه بويه فبص ان الا فرار كان لواربه من ماري الاسنا  
 وار يصح اولا يصح لتسام سب سبه اليه وه الا فرار كما طي الا فرار لانه الصرا ان اذا اسلم ولواوصي  
 لبعض رر سده حار النافون حارب الوصه لان اساع الحوار كان لحبهم لما لحبهم من الادنى والوصه ساسار  
 المعص ولا يوجد ذلك عدا الاحار في حص الزوانب عنه سله الصلا والسلام انه قال لا وصه لوارب الا ان  
 يحرها الوربه واروصي سله ماله لبعض ورر سده ولا حتى فان احار منه الوربه حارب الوصه لهما حهما ركان اطلب  
 من الاحسني من الوارب بعض وان ردوا حارب في حصه الاحسني وطلب في حصه الوارب وقال بعض الناس  
 بصرف المالكه الى الاحسني لان الوارب ليس محل للوصه بل حصه الا صافه اليه فعدم كمال الووصي خي ومب  
 ان الوصه كلها تقي لما قلنا كذا هدا وهذا عر سد لان الوصه للوارب ليس وصه باطله بل سله ان لو اصلت بها  
 الاحار حارب والباطل لا تحمل الحوار مالا حار وبه سني ان الوارب حل للوصه لان التصرف المنصاف الى غير  
 عليه يكون باطلا دل انه عمل وان الا صافه اليه وصف محججه الا انها سطل في حصه ردالافس واذا وقع محججه سد  
 اوصي لكل واحد منهما نصف المالكه ثم طلب الوصه في حق الوارب بالرد وصف في حق الاحسني سلى حالها كما لو  
 اوصي لاحد من رد احدهما دون الآخر خلاف الميراث افر دس لبعض ورر سده ولا حتى كما اذا فر لهما ماله  
 درهم والوارب مع الاحسني تصادفانه لا يصح لهما الا فرار اصلا لان الوارب لا للاحسني لان الوصه ملك فطلابه  
 في حق احدهما لا يوجب البطلان في حق الآخر لانه لا يوجب السرکه والا فر لهما ماله دس احار عني دس  
 مسرکه سبهما فلو صح في حق الاحسني لكان فيه فبصه الدس في التخص وانها باطله ولا نه اذا كان احار اعني دس  
 مسرکه سبهما فالوارب سار له الاحسني فيما حص ثم سطل حصه وهه افرار للوارب وانه باطل خلاف الوصه فان  
 الوارب لا سار له الاحسني واذا سطل الا فرار اصلا هم اليه كمن ورره الميراث اصاب الوارب الميراث من ذلك كمن  
 سدو من الاحسني الى تمام الا فرار وما زاد على ذلك يكر للوارب لانهما اذا تصادفا من دعهما ان هذا القدر دس سلى  
 الميراث والدس مقدم على الميراث هذا اذا تصادفا فان كانا او مكر الاحسني سرکه الوارب او رد الوربه افرار  
 فالافرا باطل انصافي سول اني حصه وان يوسف رحهما انهما ذكر ما واذا سطل كان المال ميراثا من ورره المقرما  
 اصاب الوارب فهو له كله ولا سرکه للاحسني فله لانه يكره في ذلك وعند محمد يصح افرار في حق الاحسني و يكون له  
 حهما به وان كان الاحسني يكر للوارب والوارب حصه في ذلك فالحججه بما اصابه للاحسني لانه لما صدقه  
 الوارب فبص افرانه كان له على الميراث حهما به دس وانه مقدم على الميراث الا انه اذ سب السرکه فله وهو يكره  
 في السرکه فكان السول قول الاحسني فاحد ذلك الحججه كلها ولواوصي لسد واربه لا يصح سوا كان على السد دس  
 اولم يكن (اما) ان لم يكن عليه س مظاهر لان الوصه مع لولا لان المالك مع له فكاتب الوصه لواربه وان كان عليه دس  
 فالوصه مع لولا من وحده لانه اسطعه الدس بصير الووصي به للوارب وب الوصه فكان وصيه للوارب من

وحده ولا يصح الادعاء قبل موت الموصي فصيح الوصية لان الوصية انحلت للملك عدم موت الموصي وهو كان حرا  
 عدم موته وكذا ا اوصى لعدد من فاعه قبل موته بموت وصية له فان مات وهو عهد طلب لان وصية لمولا  
 ومولاه وارثه ولو اوصى لمكاتب وارثه لا يصح لان مقعده الوصية يحصل لو ارثه في الحال والمآل في الحال اذا بدل  
 الكسبه في المآل بالحر ولو اوصى لمكاتب نفسه حار لانه (اما) ان يعق ابا بدل الكسبه فمصر احيانا فتجوز  
 له الوصية (واما) ان يتجوز ردق الرق فتعتبر مراما مع ورثه لا لبعضهم دون بعض فلا يكون في هذا الوصية اسرار  
 بعض الورثه على بعض فتجوز كما لو اوصى بثلث ماله لورثه (ومنها) ان لا يكون قائل الموصي مسلما حراما على  
 سبيل المناسره فان كان لم يصح الوصية له عندنا وبه احدى السامعي رحمه الله وقال مالك رحمه الله هذا ليس شرط  
 ويصح الوصية للقائل واحص ما ذكرنا من الدلائل لحوار الوصية اول الكتاب من عرف فضل بن القائل رعه  
 ولان الوصية لمثل ذلك والقيل لاسان اهله المتكلم (ولما) ما ررى عه عليه الصلوات والسلام انه قال لا وصية  
 لقائل وهذا جنس ر يرى انه قال ليس لقائل سوى كذا التي تكر في عمل النبي فعمل الله اب والوصية جميعا وبه من  
 ان القائل خصوص عن عمومات الوصية ولان الوصية احب الميراث ولان ما اب للقائل لما ررى عن سعدنا عمر  
 وسعدنا على رضى الله عنهما اهم ما لم يحصل للقائل مراما وعن سعد السلمي انه قال لا رث قائل بعد صاحب السر  
 وروى لا يورث قائل بعد صاحب السر وهذا مذهبنا لا جماع المسلمين من رضى سعدنا موسى عليه الصلوات  
 والسلام الى رضى القائل حتى ان الله عليهم على انه لا ميراث للقائل وذكر حذر رحمه الله هذه الآ ناري الاصل وقال  
 ر اوصيه عندنا يرثه لك لا وصية للقائل ولان الورثه سادى بوضع الوصية في القائل كما سادى النفس بوضعها  
 في النفس فبوي الى قطع الرحم وانه حرام لان المحروح اذا صار صاحب فراس فسد على حق الورثه ماله نظرا لهم  
 للارث بل للمورث ملكه الى عزم لنداوارا في طبعه من جهة فسررور ذلك لك مع ما ملك المورث نظرا له  
 لما حذر الى دفع حوائجه الاصله وسبب موتهم في مرض الموت ما هو سبب موت ملكهم بعد الموت وهو  
 الرأيه فكان يسمى ان لا ملك للرجع سوى من ماله الا انه ملك ذلك على غير القائل الوارث خلاف القياس في  
 الامر بهما على اصل القياس ولان الفصل معه حتى حياه عظمه فسد على الرحم بالغ الوحو وحرامان الوصية  
 سليح راحر المحرمان الميراث فبب وسوا كان الفصل عمد او خطا لان الفصل الخطا فبب وانه حار ان واحد عليه  
 شيئا وسوا اوصى له بعد الحياه او قبل لان الوصية ما يع ملكه بعد الموت فصح وصية للقائل بذهب الحيا  
 أو باخر ب ولا تجوز الوصية بعد القائل كان على المقدس او لم يكن ولا للمكسبه لما ذكرنا في عند الوارث ر مكسبه  
 وتجوز الوصية لاس القائل ر لا يورثه ولا مع فرائسه لان ملك كل واحد منهما مستقل عن ملك صاحبه فلا  
 يكون الوصية لاحدهما وصية لصاحبه ولو اسب له سر في قبل رجل ف اوصى لبعضهم بعد  
 الحياه لم يصح لان كل واحد منهم قائل على السكال حتى وجب النصاص على كل واحد منهم  
 فكاتب وصية لقائه فلم يصح ولو كان احدهم عبد للموصي ف اوصى لبعضهم بعد الحياه واعق عند ثم مات ف اوصيه  
 باطلة ولا سطل النس ولكن المقدس في نفسه (اما) سلطان الوصية فبب ان كل واحد منهم قائل فكان  
 للموصي له فلا يتم يصح الوصية له (اما) محبة الاعاى رعا فبب صرب اسكال وهو ان الاعاى حصل في  
 مرض الموت والاسان في مرض الموت وصية ر الوصية للقائل لا تصح والعبد قائل فبب ان لا يستد اعاقه  
 والحواف عنه من وجهين احدهما ان الاعاى في مرض الموت ليس بوصيه حصه لان الوصية تملك والاعاى  
 اسباط الملك وارتبه الى احد وهما معا ران بل مسا فان حصته وكذا الاعاى بخر حكه للحال ر حكم الوصية  
 ساحر الى ما بعد الموت فلم يكن الاعاى في مرض الموت وصيه حصه الا انه سبه الوصيه من حيث انه يستر من  
 لب لا عر والثاني ان كان في معنى الوصيه و الوصيه لا اعاى من وده من حب النبي وان كاتب باعد صور الا

من ان المدعى في حقه والسامع فيه الزم به فكأن السامع رد اللوصه معي واحسن سرور وعذر ان كان لا  
 يحمل المعنى صور محمله معي رد السامع الى حقه سمع له ولو اوصى لعبد اتبعت به فلهما معني صحيح وسند  
 سيرته صور سعي جمع فيه اما طلاق الوصه لانه رخصه للقاتل واما على المعنى فطلاق الوصه له دليل  
 لسبب ما ظله بل في صححه ألا ترى انها يجب على احوال الورثه في ظاهر الزاويه او في له سلب ماله بتقدير في له  
 سلب رقه لان رقه من ماله قد حلت حب الوصه التلب بالسامع الموصي ملك لم يرقه وملك لم يرقه منه  
 يكون اما فائده عبد الموب معني شئ عند الموب معني من حب الممي رد السامع كما راعته فبيان مرض  
 موبه اوصاف المعنى الى ما عند الموب بالتقدير عريان عداى حقه وصي اندعه ووصف الوصيه له سلب رقه لان  
 الاعاى مسخرى عند معني لم يرقه سعي شئ لانه معني المعنى سعي في له اتبعت لدن سعي وا  
 للوصه معني بالسامع لانه لا وصيه للقاتل ودرد السامع وعدهما رقبه الوصه له بكل الرقه لانه سعي كنه لان  
 الاعتاق لا سحر اسد فها رمي عني كنه سعي كل حقه دال للوصه معني فاحق الخواب وهو انما معني جميع  
 حقه واما احلف الطرح ولو اوصى للماني احارب الورثه او وصه مدموم الموصي ذكر في الاصل انه حو  
 ولم يذكر خلافا وذكر في الزايدات ان على قول ان يوسف لا يجوز وسك عن قولهما قبل على الخوار عداى  
 حقه وسند رحمهما انه لا يوسف مار وساعه سله الصلا والسلام انه قال لا وصه للقاتل وقال سله السلا  
 والسلام ليس للقاتل سعي من عه فصل من حل الاحار وعدهما ولان المانع من الخوار هو التسل والا حار لاسع  
 التسل ولهما ان استباح الخوار كان الحق الورثه لاهم سادون بوضع الرقه سادوا اما ان كرم سادى العن سادى  
 المعنى ما رقه مع حارب الوصه للمعنى ما حارب المانع فيها اولى والدليل على ان المانع هو حق الورثه ان الورثه  
 يسمون سلطان الوصه للقاتل وحق الانسان مانع به فاحار وافترق المانع حارب ولهذا حارب الوصه  
 لمعنى الورثه ما حارب المانع كذا هذا ولو كان التسل فيما صلا مانع حقه الوصه لانه ليس بسلب حرام وكذا لو كان  
 القاتل صبيلا لان قتله لا يوجب الحرمة ولهذا لم يعلق سعي من ذلك حرمان الميراث فكذا حرمان الوصيه  
 وكذا التسل سببا لاسع حوار الوصه كمالا مع حرمان الميراث على ما عرفت في كتاب الترايع واما الاقرار  
 للقاتل بالنس فان صار صاحب مراض لم يحر وان كان يذهب بحسب حار لان اقرار المراض مرض الموب معني  
 الوصه الا ترى انه لا يسع لوارثه كمالا يسع ووصيه له واذا كان يذهب بحسب كان في حكم التصحيح وجوز  
 كالأقرار لوارثه في هذا الخلق وكذا الهوى المرض معني الوصه فلا يصح للقاتل وسؤال المرض من القاتل  
 في دم العمد حارب توله تعالى وان سموا ارب للسوى لا سموا التسل بسكم مملان من عه فصل من حال المرض  
 والعصه ولان المانع من ساد صرف المرض هو سعي حق الورثه او العرما واسم على حسم المانع والبصا  
 ليس بمال وهذا على الاصل ان كان القتل خطأ خوار المعنوس التلب لان التلب انما يوجب المال فكأن سعي  
 حرله الوصه بماله واما حارب من التلب وذلك هه المسله على ان الله كلما يحب على العاقه لا يحب على القاتل سعي  
 لانه ر وحب لم يصح عمو من التلب حقه القاتل لانه يكون وصيه للقاتل في ذلك التذ ولا وصه للقاتل ول  
 حارب المعنوسها من التلب علم ان الله لا يحب على القاتل واما حب على ساقه القاتل حتى يكون وصيه لعاقه القاتل  
 مع الوصه للقاتل اما لا يجوز اذا لم حارب الورثه فان احارب واحارب ولم يذكر في الاصل اخلافا وذكر في الزايدات قول  
 ان يوسف اما لا يجوز وان احارب الورثه وسك عن قول ان حقه سندر رحمهم انه تعالى وجه قول ان  
 يوسف ان المانع من الخوار هو التسل وانه لا يسع بالاحار ولهذا حرم الله اب احارب الورثه او لا يملك قتله به  
 حتى صار كالحري في الوصه للحري لا يجوز احارب الورثه لم يحر كذا القاتل وجه ظاهر الزاويه ان عدم الخوار  
 لمكان حق الورثه لما ذكرنا في الوصه لبعض الورثه وجوز وعدا حاربهم كما حارب لبعض الورثه عدا احارب

بل اولى لان من الناس من سول نحو الوصه للقاتل وهو مالك ولا احد حول نحو الوصه للذاري فاما حقها  
 الا حار هاله فلان لمعها هاله ومما ان لا يكون حر ساعدها من و كان لا تصح الوصه له من مسلم او  
 دمي لان الترخ عليل المال اما تكرر امانه على الخراب وانه لا خور واما كونه مسلما فلس شرط حتى لو كان  
 مافارحي لمسلم اودى حارو كذا الواوصي دمي ماله الله عليه الصلا والسلام قد اهلوا عند الدمه فاعلمهم ان  
 طم بالمسلمين وعلمهم ما على المسلمين والمسلم ان وصي مسلما او دمي كذا لهم وسواء وصي لاهل مله او لمع اهل  
 ملته لمعوم الخدب ولان الاختلاف بينهم من غير اهل مله لا يكون كمن الاختلاف بينا وبينهم ودلا مع  
 نحو الوصه بهذا اولى وان كان مسامافا وصي للمسلم اودى دكي الاصل انه يجوز لانه في عندنا فاسه الدمي  
 ادمي هو في عهدنا ونحو الوصه للدي وكذا اخر من المسام وروى عن ابي حنبله رضي الله عنه انه لا يجوز  
 وهذه الزاويه يقول اختيارا رحمهم الله اسه فاهم قالوا انه لا خور صرف الكفار والذري وصدقه انظر والا صحه  
 الى اخر من المسام لما فيه من الامانه على الخراب ونحو صر في الى الذي لا ماها عن اهل الدمه لقوله  
 سبحانه وما على لاسها كم الله عن الدس لم ياتواكم في الدس ولم يخرجوكم من دياركم ان سرهم ومسطوا اليهم وفي ان في  
 اسرع عليه في حال الخبا بالصدقه والهدى واس عن اختيارا فالوصه له على ذلك الزاويه اسيا وكذا كونه من  
 اهل الملل ليس شرط حتى لو وصي مسلم سلب ماله للمسجد ان معنى علمه في اصلاحه وعماره وبخصه نحو  
 لان عند المسلم من هذا الوصه العرب الى الله سبحانه وما على ما حراج ماله الى الله سبحانه وما على لا اتمل الى احد  
 ولو وصي المسلم لسه او كسبه بوصه فهو باطل لانه معصيه ولو وصي الذي سلب ماله للسهه او لكسبه ان معنى  
 سلبها في اصلاحها او وصي لسب النار او وصي بان مدع لعدم او للسهه او لسب النار ديه حار في قول ابي حنبله  
 رحمه الله وعندنا لا يجوز وحمله الكلام في وصاها اهل الدمه انها لا حلوا ما ان كان الموحي به امرا هو في عهدنا  
 وعدمه ان كان امرا هو في عهدنا لا عدمه واما ان كان امرا هو في عهدنا لا عدمه فان كان الموحي به امرا هو في عهدنا  
 عهدنا وعدمه ان وصي سلب ماله ان معصيه على فراء المسلمين او على فراء اهل الدمه او معنى ارفاب او معاره  
 المسجد الاقصي ونحو ذلك حار في قولهم جميعا لان هذا ما سرب به المسلمون واهل الدمه وان كان سا هو في عهدنا  
 وليس هو في عهدنا ان وصي بان يحج عنه او وصي ان بني مسجد المسلمين ولم يس لانيور في قولهم جميعا لاهم  
 لا سربون به فيما بينهم فكان مسير في رصنه والوصه سطلها الهزل والهزل وان كان سا هو في عهدنا  
 بان وصي بارض له بني سعه او كسبه ار سب نار او معار السعه او لكسبه او سب النار او الدخ لسبهم او  
 للسهه او لسب النار ديه فهو على الاختلاف الذي ذكر ان عند ابي حنبله رحمه الله يجوز وعندنا لا يجوز وحده  
 فهو هذا ان الوصه بهذا الاسماء وصه ما هو معصيه والوصه بالمعصيه لا تصح وحده قول ابي حنبله رحمه الله ان  
 المعصيه وصيهم ما هو في عهدنا لا ما هو في عهدنا لا معصيه لاهم لسوا من اهل القريه الحفصه ولقد الوصي ما هو في عهدنا  
 عهدنا وليس هو في عهدنا لمع وصيه كالحج وما المسجد للمسلمين فدل ان المعصيه ما هو في عهدنا وعدمه وقد وجد  
 ولكذا امر ان لا سرب لهم فيما يدون كالا سرب لهم عاده الصلح وسع الحر والحر فمما بينهم ولو بني  
 ادمي في حانه سعه او كسبه او سب نار كان مراما من ربه في قولهم جميعا على اختلاف المذهب اما على اصلها  
 فمما لا يمعصيه واما عندنا فلا نه سربه الوقف والمسلم لو جعل دارا وقتا ان مات صار ميراثا كذا هذا فان  
 قبل لا يعمل حكم السعه فيما بينهم كحكم المسجد فمما من المسلمين فالجواب ان حال المسجد مخالف حال السعه  
 لان المسجد صار خالصا نه سارك وما على واعطى عنه مافع المسلمين واما السعه فاما ما فعه على مافعهم فانه  
 سكب فمما اساقبهم ودفن فيها قوتهم فكان ما فعه على مافعهم فاسه الوقف فمما من المسلمين والوقف فمما من  
 المسلمين لا ر بل ملك الزمه عنده فكذا هذا ولو وصي مسلم بعه حارسه ان يكون في سعه المسجد وموسه



فاهدم المسجد وقد اجتمع من علمها في اسق في سابعه لانه لا يهدم لم يخرج من ان يكون مستعدا وادعى  
 له علمها حتى في سابعه وعماريه وانتهى سبحانه ومعالي اعلم ومما ان لا يكون ملوكا للموصي اذا كانت الوصيه  
 بذراهم او دمارهم او مبي من ماله سوى رقبه المذبحي لو اوصى لمذبرا او دمارهم او مبي من ماله سوى  
 من ماله سوى رقبه المذبحي لانه ا ذلك يكون موصيا نفسه ولو اوصى له مبي من رقبه ماله او مبي  
 له سلب رقبه حار لان الوصيه له سلب رقبه سلب رقبه ماله وطلب رقبه ماله يكون اعتاقا فانه يربطه  
 قول ان حسنه رحمه الله تعالى وعندهما نصبه كله مذكرا لان والده سحر اعند كالا سلب وعندهما لاسحرا ولو  
 اوصى له سلب ماله حارب رقبه وعنى له مدمويه لان رقبه دخلت في الوصيه لا يمانه ووقعت الرقبه سلبها  
 وعلى سائر املاكه كم سطران كان ماله ذراهم وذراهم سطران بل المذبح كان فيه مبي المذبح ماله وحده في  
 سائر امواله صار فصا ان كان في المال رقبه تدفع اليه اذ ران كان في مبي فيه المذبح ما تدفع اليه اذ ران  
 الوربه وان كانت له كغير وصا لانه فصا الا انه اصلي لاختلاف احسن وخطه ان سبي في مبي فيه وله  
 التلبس سائر امواله وللوربه ان يبيعوا التلبس سائر امواله حتى يصل اليهم السماع وهذا قول ان حسنه وصي الله  
 سموا ما عندهما صار كله مذكرا انما عني كله و يكون الموصي مذكرا على سائر الوصا فان رانا سلب على مذكرا  
 فعلى الوربه ان يدفعوا اليه فان كانت فيه ا كقطعه ان سبي في الفصل رانه سبحانه ومعالي اعلم ومما ان لا يكون  
 حيو لا حياه لا عني ان التلبس فان كان لم يجر الوصيه له لان الحياه التي لا يمكن اسدرا كما سمع من سلم الموصي به الى  
 الموصي له فلا سند الوصيه وعلى هذا يخرج ما اذا اوصى سلب ماله لرجل من الناس ان لا يصح لاختلاف ولو  
 اوصى لاحد من الجنس لا يصح في قول ان حسنه وصي الله عه وعندهما يصح عريان عدا ان يوسف رحمه  
 الله الوصيه يكون بينهما نصيب وعندهما يصح ان يشرع الله ان يشرع الله الوارث يعطى اهما ساسا ( رحمه ) قول حمدان  
 الاحباب وقع صححا لان احدهما وان كان مجهولا لكن هه حياه سكي ازالها الا ترى ان الموصي لو عا احدهما  
 حال حياه لمعنى ان حياه اول لما مات عجز عن الميعى نفسه فمعم رايه مقامه في العنص واو يوسف يقول في  
 مات قبل الميعى سابع الوصيه لم يمس احدهما فالي من الآخر كمن اسق احد عهده بمات قبل التلبس  
 ان التلبس سيع فيما حيا فمعم من كل واحد منهما نصيب كذاهما يكون لكل واحد منهما نصيب الوصيه ولا ي  
 حسنه ان الوصيه سلب عدا الموصي فسدعي كون الموصي لم يعلم ما عدا الموصي والموصي له عدا الموصي حيو لم  
 يصح الوصيه من الاصل كما لو اوصى لواحد من الناس فلا يمكن التلبس بالسويح ولا مقام الوارث مقام الموصي  
 الشان لان ذلك حكم الاحباب الصحيح ولم يسمع الا ان الموصي لو عا الوصيه في احدهما حال حياه صح لان  
 الشان انما الوصيه لاحدهما فكل وصيه مساهله لاحدهما عاواها ما صححه ولو كان لعده ان اوصى باربعهما  
 لرجل وناحسهما الا حرم ماب الموصي بماب احد المذبحي لا يدرى اهما هو فلو وصيه طلب في قول ان حسنه  
 ورفر رحمهما الله احصا على احد الباني او لم يحصهما وقال ابو يوسف رحمه الله ان احصا على احد الباني فهو بينهما  
 نصبان ران لم يحصهما على احد فلا يمس لهما و روى عن ابو يوسف انه سبهما نصبان احصا او لم يحصهما وعلى هذا  
 خرج الوصيه ليوم لا يحصون اهما اظهرا ان يمكن في التلبس ما سبي عن الحاحه وان كان فيه ما سبي عن الحاحه ووصيه  
 حارب لا يمانه اذ كانوا لا يحصون ولم يدر في التلبس ما سبي عن الحاحه ووصيه سلبكم منهم رحم حيولون والمطل  
 من المجهول حياه لا يمكن ازالها لا صحح ما احل في سائر الاحصا قال ابو يوسف ان كانوا لا يحصون الا كتاب  
 او حساب فم لا يحصون وقال حمدان كانوا كرم من ماله فم لا يحصون رفق ان كانوا يحسب لاختصاصهم حص  
 حتى يولد منهم مولود ووصيه ماب فم لا يحصون وقل هو من الى راي الناقص وان كان في التلبس ما سبي عن  
 الحاحه كان وصيه القيد فهو حي اخرج المال الى الله سبحانه ومعالي وانتهى سبحانه ومعالي واحدم معلوم

الوصية ما ائتمن الوصية ولا قبل للوصي ان يعطى الثلث لمن سرب الله منهم فان حطه في واحد ما زاد حار عداي  
 حقه وان يوسف وسجد لا عور الا ان يعطى من منهم فضا عدا ولا عور ان يعطى واحد الا نصف الوصية  
 راس هذه الجملة في مسائل اذا اوصى سلب ماله للمسلمين لم يصح لان المسلمين لا حصون وليس في فقط المسلمين  
 ما يني عن الخاصة فوصف الوصية ملكا من عهول فلم يصح ولو اوصى لسرا المسلمين او لما كهم نص الوصية  
 لا لهم ان كانوا لا يحصون لكن عدم اسم القهر والمكسب يني عن الخاصة فكاتب الوصية لهم سر مالى الله سارل  
 ومالى ظلم الرضا له لا لمصا القهر فمع المال لله مالى عرو حبل ثم انقرا سملكون لملل الله مالى منهم والله سبحانه  
 ومالى عرساه واحد مملو ولهدا كان ائتمن الصدقة من الله سبحانه ومالى من الاعسا على القفرا بحجوا وان كانوا  
 لا حصون واذا ائتمن الوصية فوصف الوصية جميع السلب الى سر واحد حار عداي حقه وان يوسف قال  
 حبل لا عور الا ان يعطى منهم ائتمن فضا عدا ولا عور ان يعطى واحد منهم الا نصف السلب ووجه قول حبل ان القفرا  
 اسم جمع واول الجمع الصحيح لانه لا اله الا الله فالدليل على ان لا سلب باب الوصية هو ان مقام السلب لان الوصية  
 احب الميراث والله تعالى اقام النفس من السلب فام السلب مهي في استحقاق السلب وحكدا الا مان من الاحو  
 والاحواب هو ان مقام السلب في معنى حتى الام من السلب الى السلب ولا دليل على فام الواحد مقام الجمع مع ما  
 ان الجمع ما حود من الاجماع واول ما يحصل به الاجماع اسان ومراعا معنى الاسم واحب ما مكن ولهما ان هذا  
 النوع من الوصية وصية بالصدقة وهي الرام المال حلاله سارل ومالى وحسن السرا مصرف ما يحب الله عرو وحبل  
 من الحق ماله فكان د كرا القفرا لسان المصروف لا لا يحب الحق لهم فحب الحق لله سارل ومالى ثم سرف  
 الى من ظهر رصانه سبحانه ومالى مصرف حبه المال الله وقد حصل تصرفه الى سر واحد ولهدا حار صرف  
 ما يحب من الصدقات الواجبة بائتمن الله عرو وحبل الى سر واحد وان كان المذكور لفظا لاساعه هو له سارل  
 ومالى اعسا الصدقات للمفراء وقد حرح الخواب عماد كرا حذر حقه الله على ان مراعا معنى الجمع اما يحب عند  
 الامكان فاما عند العذر فلا بل يحمل اللفظ على مطلق الجنس كى قوله والله لا اروح النساء وقوله ان كتب بي آدم  
 او ان اسيرت القسداه يحمل على الجنس ولا راعى فيه معنى الجمع حتى يحب وجود الفعل منه في واحد من الجنس  
 وهما لا مكن اعسا معنى الجمع لان ذلك مالا عامه ولا بهاءه فحمل على الجنس بمحلاف ما اذا اوصى لموا له وله  
 مولى واحد لا لا تصرف كل السلب الى بل بصفه لان هالك ما ائتمن المال حلاله مالى عرو وحبل بل ملكه للموالى وهو  
 اسم جمع فلا بد من اعسا وكذا ذلك الجمع له عامه ومهاه فكان اعسا معنى اجمع ممكنا فلا ضرر الى الحمل على  
 الجنس بمحلاف جمع المفراء وكذلك لو اوصى لقفرا بى فلا بد من اعساهم وبو فلا بد فسله لا يحصى ولا يحصى  
 مفراهم فالوصية حار لما قبل اولى لا لما يحب الوصية لقفرا المسلمين مع كبرهم فلا بد يصح لقفراء  
 التسليه اولى فان لم يلق لقفراهم ولسكه اوصى لى فلا بد ولم رد عليه فهذا لا يحل من احد وحبس (اما) ان كان فلا بد  
 اذ تسليه (واما) ان لم يكن انا تسليه بل هو رجل من الناس يعرف بى فلا بد فان كان انا تسليه بل عم واسدو وابل  
 فان كان هو محصون حارب الوصية لم لا لهم اذا كانوا محصون فقد قصد الموصى غلب المال منهم لا الاخراج الى  
 الله مالى فكان الموصى به السلب مملو ما فصح الوصية كى لو اوصى لاساءه بى فلا بد وهم حصون ويدخل فيه المذكور  
 بالان لان الاضافه الى اب التسليه اضافه التسليه كالاضافه الى التسليه الا ترى انه يصح ان هال هذا المرأ من بى  
 عم كما يصح ان هال هذا الرجل من بى سم فدخل فيه كل من نسب الى فلا بد كرا كان او ابى عسا كان او هرا  
 لا نه لس في اللفظ ما يني عن الخاصة وصار كى لو اوصى لتسليه فلا بد ولو كان لى فلا بد موالى عامه فدخلون في الوصية  
 وكذا موالى موالىهم وحلتا بهم وعدمهم وكذا لو كان لهم موالى الموالى لملا كرا فان المراد من قوله بى فلا بد كان  
 وزن انا تسليه هو التسليه لا اساءه وحقه فكان المراد منه المنسب الى هذا التسليه والمنسبون اليه والحقاء والموالى

يسنون الى البيه وسمون السمي الترف السرخ قال عليه الصلا والسلام الى المؤمنينهم وفي رواية موالى  
القوم من انفسهم وحقهم منهم وروى انه قال في حله ذلك وعندهم منهم ولا نبي فلان اذا كانوا لا يحضون سئل  
اعمار خمسة المو فصار عمار عن معهم لم الناصر والموالى معهم لم الناصر وكذا الخلف والعديد بالخلف  
هو الذي حلف للبيه انه نصرهم نذب عنهم كما نذب عن هبة ومع حقوقه كذلك العند هو الذي لحق بهم  
عبر حلف ولو اوصى لفسد فلان دخل فيه الموالى لان المراد من البيه الذي يسمون اليه والموالى يسمون اليه هذا  
اذا كانوا يحضون فان كانوا لا يحضون لا نحو الوصية لما قلنا في الوصية فلان بخلاف ما اذا اوصى لشي فلان  
وهم يحضون وفلان اب خاص لم ولمس ما في قوله حسب كان المثل لشي صلبه ولا تدخل فيه مواله لا نهما حرن  
العرف هذا اهم ريدون بهذا القطع المنسب اليهم فعب القطع تحمله على الخمسة ولهذا لا تدخل في الوصية  
به والدليل على التعريف ان القصص ان ردا لواعي عند الا قول المصنف ان من ردا اكان ردا خاصا وان  
كان ردا لافيه قول المصنف ان من ردا هذا هو المعارف عندهم ولا نبي فلان اذا كانوا لا يحضون  
لم يسبح الوصية لان الوصية وقسم لم طلب المال منهم وهم يحضون ولا يمكن ان جعل هذا وصية بالسبب لانه ليس  
لفظ الاس ما يسي عن الحاجة له فلا يصح كالأوصى للمسلم ان لا يصح لحاله المثل منه ولم يجعل وصية بالسبب  
لما قلنا كذا هذا وان كان المصنف وهو رجل من الناس يعرف كاس اى ليلي واس سرى ويحذرك فان كانوا كلهم  
د كور ان حلوا في الوصية لان خمسة اسم السن للذكور ولا يجمع الاس فيجب العمل الخمسة ما يمكن وهذا ممكن وان  
كانوا كلهم انا لا تدخل فيه واحد من لان اللفظ لا يوافق عداه اراه وان كانوا د كور او انا هذا حلف  
فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهم الوصية للذكور دون الاناث قال محمد عليه ان حمة تدخل فيه الله كور  
والاناث وهو احدى الزواجر عن اى خمسة ورا يوسف راحة السمي ود كور السدور في سرجه محصر  
السكرى الخلاف بين اى خمسة وصاحبه (وجه) قول محمد رحمه الله ان الذكور مع الاناث اذا احصوا على  
الذكور الاناث و ساول اسم الذكور الذكور والاناث وان كان لا يوافق حاله الا افراد ولهذا تناول الخطابات  
الى في القرآن العظيم باسم الجمع الذكور والاناث جميعا في الوصية ولهما اعزاز الخمسة وهو ان السن جمع بين  
والاس اسم للذكور خمسة وكذا السن فلا ساول الا الذكور ولهذا لم يساوي حاه الا افراد فكذلك حاله الا حاه  
وهكذا هو في خطابات القرآن العظيم ان خطاب الذكور لا ساول الاناث يسميه بل بدليل راد والدليل عليه  
ما روى ان النساء سكون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فليارسول الله ان الله سبحانه وبما الى خطاب الرجال  
دوساهن قوله سارله وبما الى ان المسلمين والمسلمات الا به ولو كان خطاب الرجال يوافق لم يكن تسكا بين معنى  
خلاف ما اذا كان فلان انا فله او حتى اوجد لان الاضافة الى النسبة النطق والفتح لا يوافقها الا عان وما اثراد  
بها الا صاب وهي ان يكون مسمى الى النسبة والنطق والتحدو والذكور والاس في النسبة مثل السوا ولهذا ساول الاسم  
الاناث منهم ان لم يكن في ذكر ولا ساول الاسم من ردا لرجل المعروف الاناث اللان لا ذكور معين فان كان  
ثلاث موصلت وسواس فالوصية لشي الصلب لانهم سوي في الخمسة (واما) سوا الاس فهو منه خمسة لا سوا  
سمون منه عمار او اطلاق اللفظ يحمل على الخمسة ما يمكن فان لم يكن لسوا الصلب فالوصية لشي الاس لانهم سوي  
بخلاف حمل عليه عند تعدد العمل بالخمسة واما انما الباب فلا يدخلون في الوصية عند اى خمسة عليه الرحمة وذكر  
الخصاف عن محمد رحمه الله انهم يدخلون كما السن وسد كالمسا لان ساء الله تعالى فان كان له اسان لصلبه فالوصية  
لما في قوله جميعا لان اسم الجمع في باب الوصية ساول الاس فماعد افعد وخدمى سحق كل الوصية في حمل  
على عزم وان كان لاس احد لصلبه صرف نصف التلب اليه لان المذكور لفظ اجمع وليس في الواحد معنى الى  
ولا يسحق الواحد كل الوصية بل النصف ورا النصف الباقي الى ربه الموصى وان كان لاس احد لصلبه راس

امه له نصيب لانه رابى وره الموصى في قول ابي حنيفة رضى الله عنه وعندهما النصف لانه وما  
 ولا من امه والصحيح قول ابي حنيفة لان اللفظ الواحد لا يحمل على الخمسة والمخار في زمان واحد اذا صار  
 الخمسة مرا سدا المخار وعندهما محور حمل اللفظ الواحد على الخمسة والمخار في حاله واحد وهذا غير سديد لان  
 احسنه اسم للاب المسمى في موضعه والمخار ما سئل عن موضعه والى الواحد في زمان واحد سيجل ان يكون  
 ما سئل حله ومتى سئل محله ولو كان له باب وسواس فلا يبي للفرق في قول ابي حنيفة رضى الله عنه وفي قولهما  
 هو سهم بالسوية لان عدائ حنيفة ولد الصلب اذا كان حاضرا سئل عنه ولد الولد عمران ولد الصلب بها الباب على  
 الاثر اذ راسم النسي لا يتناول الباب على الاثر اذ لم يسجد الوصية في القرع من جمعا وعلى اصلها يحمل الوصية  
 على ولد الولد اذ لم يخار اولاد الولد بالوصية وسأولهما الاسم على الاسراء وصاروا كائلا على الواحد فسئل د كرم  
 وامهم ولو قل اوصى بباب ما لا نحو فلان وعبد كور وامام فمضى على الخلاف الذي ذكرنا عند ابي حنيفة  
 وان يوسف رجمها الله فولد كور دون الاب وعبد حنيفة رجمه الله هو سهم بالسوية لا يراد ان ذكر على الابي والحجج  
 على نحو ما ذكرنا في المسألة المتقدمة ولو اوصى لولد فلان ذلك كرمه والابى سوا في قولهم جمعا لان الولد اسم للمولود  
 وانه يتناول الذكر والابى ولو كانت امرا حامل دخل ما في طهها في الوصية لان الوصية احب الميراث لان  
 الاستحقاق في كل واحد منهما ما على الملوب ثم الحمل يدخل في الميراث فدخل في الوصية فان كان له باب وسواس  
 فلو صبه لسانه دين بي امه لان اسم الولد للباب باعرا من حنيفة ولا دالاس بخار ومهما امكن حمل اللفظ على  
 الحنيفة لا سئل على المخار فان لم يكن له ولد صلب فالوصية لولد الاس بسوى ممد كورهم وامهم لانه بعد العمل  
 بحسبه اللفظ فعمل بالمخار يصح حال كلام العاقل ولا يدخل اولاد الباب في الوصية في قول ابي حنيفة رضى الله  
 عنه وكذا المصنف عن محمد رجمها الله ان ولد الباب يدخلون فيها كولد النسي ود كرمي السرا السرا اذا احد الامان  
 لنفسه ولد لم يدخل فيه اولاد الباب فصارع حنيفة رجمه الله واسبان (وجه) رواه المصنف ان الولد نسب الى  
 ابويه جمعا لانه ولد لاسمه ولد امه حنيفة لا بخلافه من ما سئل جمعا هم ولد لاسمه نسب اليه فكذلك ولد لاسمه ولهذا  
 نسب الى ابي حنيفة ما فاطمه رضى الله تعالى عنها الى امها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال صلى الله عليه وسلم  
 بنحس رضى الله عنه ان ابي هذا لاسد وان الله سار له وعلى صلح به بن القيس وروى امه عليه الصلاة والسلام  
 بن القيس بن الحسن رضى الله عنهما ان ابي لاسدا كقول اهل الحنفية وكذا قال لاسد اعني اس مريم عليه الصلاة  
 والسلام امه من بي آدم وان كان لا ينسب اليه الا من قبل امه ولا يحنيفة ان اولاد الباب ينسبون الى امهم لا الى  
 اب الا قال الساعر

سوا ما سوا سوا ما سوا \* سوا ما سوا الرجال الاما

(واما) قوله ان الولد ينسب الى امه والى امه فنام ونسب الرجل ولد حنيفة فكان ولدها ولد حنيفة واسطفا  
 حتى تنب جميع احكام الاولادى حنيفة كما نسب الى اولاد النسي الا ان النسب الى الامهات مع جور عاد فلا ينسب  
 أولا الباب الى آنا الامهات وساططين ولا يدخلون تحت النسبة المظلمة واولاد سيد ما فاطمه رضى الله تعالى عنهم  
 لم يخرج منهم اليها فبنون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بواسطتها وقيل امهم حصوا بالنسبة اليه عليه الصلاة  
 والسلام سر سوا اكرامهم وقد روى بعض مسانحنا عن سمس الاله الخلو اى رجمه الله في هذا حديثا عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال كل من نسب سواهم الا اولاد فاطمه رضى الله تعالى عنها فاهم اولادى فان لم يكن له الا  
 ولد واحد فالتب له سوا كان ذكرا او ابى لان اسم الولد يتناول الولد الواحد فاراد عليه حنيفة ولا يتناول الجمع  
 قال همام سأل حمد ابي رجل له اس ونسب فقال اوصى ثلثان عمل نصف احد ابى سهم الموصى فكيف يحمل  
 له رضى الله عنه ذلك الى الورثة ان سوا اعطوا اهل الاصل فله فان كان له ابنتان واس قال فكذلك انصبا فله

كان له ان يرد من امواله وبتل ارسون من مال فدا رجب<sup>١</sup> من كل سب احداني ومانعني  
 الموصي من هذا نصيب وانما كان كذلك لانه اول احداني ردا من سب سابعي الا اني انا لا احبها  
 مع انه قد دخلني الكلال فكان لم يوردها لم يحملوا الوصية علي فصبها اكل ارسون من امواله ومانع  
 فقال احد بني جعفر علي انه كره فحمل الوصية علي سب احد منهم دون سب السب لي حذر من الله واما  
 لهيب وان اس وبتل او اس رباب ولا سرح لا تكرس الامر علي ما كان حذرا اسمي لا ساول  
 او احد ولا يضمن ادخل الا ان معه حمل الوصية علي سب احد فهدا اثار الى اسائر حبيبه امير وان  
 الاسم حمل علي انه كره والاسد انتقد روابر علي لاني في داره كان ساما خيول حارب<sup>٢</sup> صه لاهم  
 اكانه اخيول رعب الوصية لماعا هم لكرهم معاه من ممكن اعانها ملكهم فصبها كرا رعي لاني  
 هذا ملكه ارهد الدار وسوي فيها نبي واتيه لان النعم المعه اسم لي مات ابو ربيع الخ وهذا الاسر ص  
 لتتم العبد رول الله سبحانه رعي ان الدار ما يكون اموال الثاني صاما رول الله فضلا راسلامه ان  
 اموال الثاني ح اكل لا كذا الصدقة قد سمو امان ان كان لهم مال فكل صه ما ان يدخل بحسب الوصية من  
 لا فلا ولا كوا لا يحصون<sup>٣</sup> صه ح وصر في انتمرا منبه لاها الوصية الى الاعا لطلب خباها الوصية  
 انه لو صرف الى انتمرا ح لاها وصه بالصدقة اخراج للمال الى انه عاني وانه مالي واحد معلو راما كان  
 حمل الوصية لثمرا ران يكر في المني مني من اخذه لعل كنه مني عن سب الاخاه واما حبا الاخاه  
 سرب السرو لا الصه والاسرا عن الاب اخم اسباب اخاه السبعه عا من الاتماع حبه لا يله  
 من سو ما يصل منافع ماله ركدها واحد عن السام عا ماله راسيابه لاسا للمال الا ما لحظ رالاسما  
 وهو اخرج عن لك كنه قصري احك كني اخلف صله منافع ماله سب حذ عن ماله رالاسل صا  
 الاسم هذا الراسطه منافع الاخاه هذا المني حمل امه السامى سب من حسن اعينه حوله سارك رعا الى راسما  
 احاسنهم من مني فانهم حسبه للرسل ردي اسري رالتمني رول سارك رعا الى ما انهم على رسوله من اهل  
 التري لله للرسل ردي التري والسامى رارا به احتاج منهم رالاسا راما كان كذلك اميكر سمح  
 هذا السري محمله اها بالصدقه وكذلك اارضي لمني مني فلا رالتمنا به لاسم بدل علي سب  
 الاخاه د رهو الزمانه رالمني خلا ما اذا اوسى لي فلا رهم لا يحسون انه لا يسح لانه لا يحس حبه  
 ضر من التمسك بحباها الوصية لم رلا حربي الاها بالصدقه لانه لسر خط الاسم ماني من اخاه لا  
 ما حبا اخاه رها خلاه علي ما ياتصح الوصيه ما احب واسر الوصية الى انتمرا من اسامى  
 صرف الى اسم منهم لساسا ح بالاسماع ان صرف جميع اسباب الى واحد فوسل الخلف امي كره  
 والافضل للموصي ان سرف الى كل من قد منهم لانه اقرب الى العمل بحسبه المني ومحسب مقصود الوصية  
 اوصي بملك ماله لا رامل في فلا حارب الوصيه سوا كخصه رالاسم اما ان كني حسن فلا سكل و  
 الرصد رعب لمحكم من ماني لكر من معاه ركدلك اا كني لا عيب لاني لاسم ما بدل علي اخاه  
 لان الامره اسم لا مرا بالعه ورف رجا طلاق ردا حل باول يدخل كذا ول حبه حمله رول  
 الاسار الى الامره الى لارح طامس ولهم رمل القويهم مملون اذاني را<sup>٤</sup> من في ا كان عده وكري  
 الاسم ماني عن اخاه عوم وصه بالصدقه واخراج للمال الى امه سارك رعا الى راسم حبه ومانع واحد  
 معلو رعل يدخل في هدا اوصف الرجل اند ورفوا راجحه ول به العا رعي اندهم لا يدخلون  
 وقال السامى رحمه الله دخل كل من خرج من كومه فكون كا كانا ابي انه هاسي راجحا ول  
 حر والساعر



روح كاتروح الانكار عد ومهم من هل هذا فوطهم جعلها اسم خمسة ر حودا - اع الا انها روح كاتروح  
الانكار عد لمسا ركها الانكار عد في المسمى الذي اهم فيه السكوب معام الرضا ط في حيا باعنا والسكر  
وهو الخا على ما عرف في مسائل الخلاف ولو اوصى لكل باسم من بني فلان ان يكتسب الوصه لماد كرا  
في المسائل المتعدده ويدخل تحت هذا الوصه كل امرأ حوميت حلال او حرام لها روح او لم يكن لها روح  
طلب مبلغ النسا او لم يبلغ كداد كرجدر يدخل فيه القنعه والعصه والسعر والكنه لان اللط لا تعرض لذلك  
قال الله تعالى ما كان منكم الا رجل فادخل فيه الصغار والذكور انفسه اب والعمات بدل عنه اسم يدخل فيها  
بما له وهو قوله سبحانه وما على انكار انفسكم في قوته تعالى ما بدل الامر على اسراط اذ حول لانه قابل للثبات  
بالانكار من الاثني لمخامن فكانت الثبات الاثني حوميت لصح المسألة ولا شرط مفارقتها وحيا خلاف  
الارمله لان الله كذا اتفق في منع وهو موع ارباب الله ولا يدخل فيه الرجل لان هذا الاسم لا يتناول الرجل حقيقته  
وان ورد في الحديث عنه عليه السلام والسلام انه قال وانما السكوب حيدمانه ورحم فلحظ ان ذلك اطلاق  
بطر الحار للاردواح والماله وان كل ما يخص في بحر الوصه لانه ليس في الاسم ما يسي عن الحاحه لماد كره  
انه اسم لاسي من باب آدم عليه الصلا والسلام حوميت وليس في الاوصاف المذكور في الحديث ما يسي عن الخاحه  
ولا يراد به الوصه الما قبله والمسلط مجهول فلا نسخ ولو اوصى لكل بكر من بني فلان بخود اذا كان خصوصاً  
لما قبله ويدخل فيه الصبي والسكر الصبي راد الكراسم لا مرأ لمخامع سكاك ولا ع كذا قال محمد رحمه  
الله واطلاق هذا الاسم على الله كفي الحديث وهو قوله عليه الصلا والسلام السكر السكر حيدمانه وسر ب عام  
بطر بن الحار وهو الحار بطر الماله والاردواح او كان لها حقيقه ثم غلب اسمعاله في معارف الخلق على الاسمي  
فصار محال لا يصرف اوها الناس عند اطلاقه الا الى الاسمي فحمل الحديث على الحار ولو كانت سدرها زالت  
ما لوصو او بالوصه او بدروا لدم سحقي الوصه لاهل مخامع ومن الناس من خالف محمد رحمه الله ان الوال قد اتفقا  
لا سحقي الوصه لاهل النسب سكر والصحيح ما ذكر محمد رحمه الله لماد كرا ود كره محمد رحمه الله ان التي الي  
بكارها سحور لا تكرر بكر او لا تكون لها وصه وقال بعض مساحمهم اتفقوا بغير احمد والهدوا ب رحمه الله ان هذا  
قولها (فاما) عدان حقيقه رحمه الله فها بكر وسحقي الوصه ومهم من قال لا خلاف في ا لا سحقي الوصه  
لاها نسب سكر حقيقه لعدم حد النكار وانما روح روح الانكار عدان حقيقه رحمه الله لماد كرا والله سبحانه  
وعلى اعلم بالصواب ولو اوصى لدوي فرائه او فرائه اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله  
سوا عدان حقيقه الوصه هذا الاقفاط للأقرب فالأقرب والحاصل ان عدان حقيقه عليه الرحمه يصر في هذا  
الوصه خمسة اسما الرحم المحرم والأقرب فالأقرب وجمع الوصه وهو اسان فصاحدا وان يكون سوى الوالد  
والولود وان يكون مني لأقرب وعد همدان في هذا الوصه دو الرحم المحرم والقرن والعمداني اقصى اب  
في الاسلام حتى لو اوصى للعلوه والماسه هرف الطب الى من اصل سد ناسلي وسدنا العباس رضي الله  
عنه ما الى من فوقهما من الآباء ولا خلاف في اعار الاوصاف الثلاثة وهي اعار جمع الوصه وان لا يكون والدا  
ولا ولدا وان يكون مني لأقرب (اما) الاول فلان فقط دوي فقط جمع واهل اجمع في باب الوصه اثبات لان الوصه  
احب الميراث وفي باب الميراث كذلك فان النفس من الباب والاحواب الحسا بالثلاث فمساعد في استحقاق الثلث  
وحسب الا من التلب الى السدس على ما مر حتى لو اوصى لدرى فرائه اسحق الواحد فمساعد كل الوصه لان  
دوي ليس فقط جمع واما الثاني فلان الوالد والولد لا سمان فرائه عرفا وجميعه اتصالا لان الاب اصل الولد  
فرعه وحره والبر من من هرف من غير لاسي نفسه فلا يتناول اسم البر وقال الله سبحانه وما على الوصه  
لوالدس والاخر بن سطف الاقرب على الوالد والعطف سقى المأوى الاصل وان لم يدخل الوالد والولدي

عند موته قبل ما احل ما احل ولد اولد دكرى ار اباهما بدخلان ريد كونه حلاله ر كرا حس  
 ان س اى حسه جميع اباهما لا بدخلان وهكذا روى س اى يوسف رحمه الله وهو صحيح لان الحد  
 بمره اب ولد الولد له الولد له ابه لا بدخل من ابه الولد كذا الحد ردد الولد (واب) الثالث فلما ربا عه  
 عليه الصلاه والسلام انه هل لا وصى له وارث راما الخلاف موضع احد هما انه بعد المحرم عد اى حسه  
 وعندهما لاهه والثاني ان س اى اقرب ولا قرب عد وعندهما لاهه (وجه) قوله ان الترتيب اسم من  
 من معنى وهو ان يرد حد ارب فبما اول الرحم المحرم وغيره اقرب من العد ربار كالأوصى لا حويه انه  
 بدخل الاحوال اب وارا الاحوال اب والاحوال ام لكونه اسم اسم الاحوال كذا هذا والدليل عليه ما روى  
 عن ابي هريره رضى الله عنه انه لما روى قوله ساروك وباعى وأندرسه بل الاقرب من جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 و ساسع رعم فقال لعمره من اعدوا احكم من البارى لا امالك لكم من الله ساروك وباعى صرا لا نعا  
 لعمره رضى الله عنه اعدوا احكم من البارى لا امالك لكم من الله عرسا به صرا ولا نعا وكذلك قال عليه الصلاه والسلام  
 لى عند المظلم ومعه امه كان فيه الاقرب والا عدود والرحم المحرم رعه احرم قبل ان الاسم ساول كل من س  
 الا انه لا يمكن العمل به يومه فعدرا حال اولاد سد ما آدم عليه الصلاه والسلام منه فعدر النسبه الى اقصى اب في  
 الاسم لا يلهى اولاد الاسلام صارت المعرفه بالاسلام والسرف به فصا والحد المسلم هو النسب فسر فوانه فلا يصر  
 من كان عليه ولاى حسه رحمه الله ان الوصيه لما كانت باسم الفراه او الرحم فالقرانه المطلبه هي فراهه والرحم  
 المحرم ولا معنى الاسم سكمل بها واماى عرهما من الرحم عر المحرم فافص فكان الاسم للرحم المحرم لانه لا يلو  
 كان حسه لمر فاما ان يصر الاسم سمر كا واما لا سئل الى الاسرار لان المعنى محاس ولا الى العموم لان  
 المعنى يتناول معنى ان يكون الاسم لما قلنا جميعه ولمر حارا خلاف الوصيه لا حويه لان ما حد الاسم وهو الاحوال  
 لا يتناول فكان اسما عاميا ساول الكل وهما بخلافه على ما بنا ولاى المفسود من حد الوصيه هو صله الفراه وهند  
 التراه هي واحده الوصل عمره القطع لا يك والظاهر من حال المسلم الدس المسارعه الى اقامه الواحد فمحتمل مطلق  
 ان يلقا عليه بخلاف ما اذا اوصى لا حويه لان فراهه الاحوال راحه الوصل عمره المصلحة على اختلاف جهاتها فهو  
 الله في التسلل وجواب اى يوسف وخدر جميعا الله على رعمهما كان نسبه في رما بها لان اقصى اب الاسلام  
 كان فربا يصل اليه سلاه آنا او اره آنا فكان الموصى له معلوما فاما في رما بها فلا نسبه لان عهد الاسلام قد  
 طال فتبع الوصيه لنوم عهول فلا يصح الا ان يقول انه صرف الى اولاد ساهه واولاد جدده واولاد جد ساهه والى  
 اولاد آلهه راولاد جدده وحده امه لان هذا التدرد ذكر معلوما فسرى اليهم فاما الزاده على ذلك فلا والله سبحانه  
 وسالى اعلم فان ررك عمن وحالى وهم لسوا او رسه فان ررك اما وعمن رحالى فالوصيه للعصم لا للحال  
 في قول اى حسه رضى الله عنه لا نه صرا الاقرب فالاقرب والعمان اقرب اليهم من الحال فكانا اولى بالوصيه  
 وعندهما الوصيه يكون من المعنى والحال ان باع لان العرب والعبد سوا عدهما ولو كان لعم واحد وحالان  
 فلهن نصف السلب وللحال النصف الآخر لان الوصيه حبس باسم الجمع وافل من بدخل بحسب اسم الجمع  
 الرصه اما ان فلا نسحق العلم الواحد اكتم من نصف الوصيه لان اقل من نسق اليه ماله واذا اسحق هو النصف  
 من النصف الآخر لا نسحق له اقرب من الحال فكان لهما وعندهما اسم الثلث بينهم ابلانا لا سوا الكل  
 في الاستحقاق فان كان لعم واحد ولم يكن له عر من دوى الرحم المحرم فصف السلب لعمه والنصف رد على ربه  
 انوصى عند لان العلم الواحد لا نسحق اكتم من النصف من النصف الآخر لا مسحق له فظل فيه الوصيه  
 وعندهما سرف النصف الآخر الى دى الرحم الذى ليس محرم ولو اوصى لاهل به بدخل منه من جمعه آوهم  
 ائسب في الاسلام حتى ان الموصى لو كان علوا بدخل في حد الوصيه كل من نسب الى سدا باعلى رضى الله



منه من قبل الاب وان كان عامسا دخل فيها كل من نسب الى انساب حتى ان الله عنه من قبل الاب سوا كان نفسه  
 ذكر اباي بعد ان كانت سبعة الله من قبل الاب لا يدخل من كانت سبعة من قبل الام لان المراد من اهل النسب  
 اهل نسب النسب والنسب الى الاباء والاراد النسب انهم قوم آخرون فلا يكون من اهل منه ويدخل حسب اوصيه  
 لاهل منه ابو واحد اا كان محلا لربلان سال انسان ابو من نسب الى منه فلا بد اصل النسب فدخل في  
 الوصيه ولا يدخل في الوصيه بالقرابة لان القرابة من عرب الى الانساب صرفة لا بنفسه بل بالاحد في  
 وكذلك لو اوصى لنفسه او حصة فهو على قرابته الدن ينسبون الى اقصى اب له في الانساب حتى لو كان ابا على  
 دمه حلوا في الوصيه لان النسب حار عن نسب الى الاب والام وكذلك الحسب فان الهاسمي اذا روي  
 امة فولد منه نسب الولد الى امة وحسبه اهل ماله ورامه فبأن النسب واحسب احسب بالان  
 درن الام وكذلك اوصى لحس فلان في سوال الاب لان الانسان يحسب باسمه ولا يحسب باسمه فكان المراد  
 منه حصة في النسب وكذلك التهمة عار عن الحسب وذكر المولى عن ابي يوسف اذا اوصى لقرابته فالتزامه  
 من قبل الاب والام واحسب التهمة من قبل الاب لان القرابة من سرب الى الانسان مبر وهذا المولى يوجب  
 المهر من خلاف احسب على ما بينا وكذلك الوصيه لاهل فلان هو ميراث الوصيه لاهل نسب فلان فلا يدخل احد  
 من قرابته الا في هذه الوصيه ولو اوصى لاهل فلان فالوصيه لزوجته فلان خاصة في قول ابي حنيفة وعندهما هذا  
 على جميع من يعولهم فلان من حصة سبعة من الاخرار فدخل فيه روحه والنسب في حجر والولد اذا كان ميراثه من  
 كان كبراهن اعزل عنه او كان ينفذ بروح فلان من اهل ولا يدخل فيه مالكة ولا وارث الموصى ولا الوصي  
 لاهله (رحمة) فويلهما ان الاهل عار عن نسبه عليه قال الله سارك وبما في حرا عن منه سدد بانوح عليه السلام  
 والسلام ان ابي من اهل وقال سارك وبما في حرا عن منه سدد بانوح عليه السلام وبما في حرا عن منه سدد بانوح  
 رحمه الله ان الاهل عند الاطلاق يراد به الزوجه في مضاف الناس مال فلان ماهر فلان لم ياهر ولا في الاهل  
 وفلان ليس له اهل وراثة الزوجه فمحمل الوصيه على ذلك لا يدخل فيه الميراث لاهل لا يسمون اهل المولى لا  
 يدخل فيه وارث الموصى لانه ان حرمه لا يدخل فيه الاطلاق اولى ولا يدخل فلان الذي اوصى لاهله لان  
 الوصيه وقعت للمصنف الله والمصنف غير المصنف الله فلا يدخل في الوصيه كالأوصى لولد فلان ان فلا لا يدخل  
 في الوصيه لما قلنا كذا هذا وان الله سبحانه وبما في حرا عن منه سدد بانوح عليه السلام وبما في حرا عن منه سدد بانوح  
 محوون مراه فالتب من احوه سوا لام في استحقاق الاسم سوا محلاف الوصيه لا قرابة فلان انه سرف الى  
 الاقرب فالقرب عددي حصة لان القرابة محمل المساوي في القرب وانعدوا ما الاحو فلا يحمل التماثل الا  
 يرى انه حال هذا القرب من فلان ولا حال هذا كبر احو من فلان هذا اذا كان له ولد محو مراه فان لم يكن فلا ي  
 للاحو من الاب والام والاحو من الام لا لهم وورثه ولا وصيه لوارث للاحو من قبل الاب بل ذلك النسب  
 لا لهم لا يرون ولا يقال انهم لا يحسب الوصيه للاحو لا اب وام ولا احو لا م سعي ان تصرف كل النسب الى الاحو  
 للاب لا يامول نعم هكذا التزم صحيح الاضافة الى الاحو لا اب وام والى الاحو لا م والاضافة اليهم وقعت حصة  
 بذلل انه لو اطرب الورثه حارب الوصيه لهم وصار هذا كرحل اوصى بملك ماله لسلالة من اب اسلم منهم  
 فصل موب الموصى فاما ان منهم بملك ماله لان الاضافة اليهم وقعت حصة كذا هذا خلاف ما اذا اوصى لفلان  
 وفلان واحد هما ماله لان ماله الاضافة لم صحيح لان النسب ليس محمل للوصيه اصل فلم يدخل تحت الاضافة  
 قال ابو يوسف رحمه الله في رجل اوصى بملك ماله في الصلوة وله احو راحر اب وسواح رسواح صبح  
 النسب في جميع قرابته من هؤلاء ومن ولدهم من عدم موه لاهل من منه اسير لان الصلوة يراد بها صلوة الرحم فكأنه  
 عليه ومن ولدهم لاهل من منه اسير علم انه كان موجودا ابو موب الموصى فدخل في الوصيه وذكره في حقه

[illegible]

[illegible]

مقبولة وحى له ان يسع ماله ما سار اكا موفته يوف فله ان يتبع به الى ذلك الوفاء وا احارب اوصيه  
 فبيع به فباعه روح العر الى اوصى بمقتضاها من اللب ولا يتبعها فمعه ان كان الموصى به هو المقتضى والمال ملك  
 لم يملكه لان الموصى بوصفه بالمنافع مع العر عن الوارث وحسبها كسوة الوارث المقصود من العر وهو الاستماع بها  
 فباع موصيه عن الوارث عوضه عنه والموصى لا يملك مع ما راد عن الباع على الوارث فاعبر حر وروح العر من  
 ملك المثل (ولمذا) لو اخل الموصى من موصى الوارث دينا متعده لا يصح الا في السلب وان كان الماحصل لا يتبع  
 ابطال ملك الموصى لكان معه مع الوارث عن الدس فل حلول الاخل لم يصح الا في سلب الوارث كذا هيها وا اكان  
 للمدحج العر من اللب فان حرج من اللب حارب الوصفه في جميع المنافع والموصى له ان يتبع بها فيستخدم  
 اسدو سكي الدار ما سار ان كاتب الوصفه مطلقه عن الوفاء امام الموصى له المقتضى اسلب الى ملك  
 صاحب العر لان الوصفه بالمسند قد طلب عوب الموصى له لا بها طيل المسند مع عوص كالا غار تطلب حوب  
 المملكه كما تطلب الا غاره عوب المسند على ان المنافع ما سارها لا يحمل الارث وان كان ملكها عوص  
 على اصل احاسار حى الله عهم كاحار فلان لا يحمل فيما هو لمسلل سر عوص اولى بخلاف ما اذا اوصى  
 بملك دار او بره بملكه فباع الموصى له وفي المحل برا وكان حوب ما سعل الدار آخر ان ذلك يكون لوربه  
 الموصى له لان ذلك عن ملكها الموصى له وتركه مالم يوصى له لوربه موصيه موصيه وفي المسند لا حتى ان ما يحصل بعد موصيه  
 لا يكون لوربه بل لوربه الموصى له لان ملكه الموصى له ولا يورث وان كاتب العر لا يخرج من ملك ماله حارب  
 الوصفه في المنافع في قدر ما حرج العر من ملك ماله ان لم يكن له مال آخر سوى العر من العبد والدار عهم المسند  
 من الموصى له لو من الوربه ابلها للموصى له وملكها لوربه فيستخدم الموصى له العبد وما والوربه يومن وفي الدار  
 سكي الموصى له ملكها والوربه لملكها مادام الموصى له حيا فادام با رد المسند الى الوربه وحكى ابو يوسف عن اس اى  
 لى رحمها الله انه اذا اوصى سكي داره لرحل وليس له مال غيرها ولم يخر الوربه ان الوصفه باطله لان الوصفه لم  
 يصح في العر والسويع ساع في الثلث السويع يورث المنافع كافي الا حار (وهذا) لا يفرع على اصل اس اى  
 لى لان الوصفه بالمنافع باطله على اصله فسكى السكى كلها على ملك الوربه فلا يتحقق السويع ولو اراد  
 ان يورثه بيع العر او التسميه لئس لم ذلك (عبد) ان حسمه وعبدان يوسف لم ذلك (وحده) قول  
 اى سيف ان الملك مطلق للصرف في الاصل واعما الامساع لعل حتى العر به وحى العر بها معلق  
 بالثب لا بالثب لان الوصفه بملك بالثب لا عبر خلاط الدار عن معلق حتى العر بها فكان لم ولانه  
 اسع راقسمه وكذا الخاحه دع الى القسمه لتكمل المسند ولا يى حسمه رضى الله عنه ان حى الموصى  
 له بالمسند معلق ساع كل الدار على السويع وذلك مع حوار السع كافي الا حار فان ربه المساحر ملك  
 الموصى له لى لى معلق بها حى المساحر مع حوار السع وماده بذر احار للمساحر كذا هيها وكذا ان  
 انصه اطل حى الموصى له هذا اذا كاتب الوصفه بالمنافع مطلقه عن الوفاء فان كاتب موصيه فان كاتب  
 اى عر حى من ملك ماله فان الموصى له يتبع بها الى الوفاء المد كور فان كان المد كورسه عر معه يتبع بها الموصى  
 به كملهم يعود عند ذلك الى الوربه وان كاتب لا يخرج من ملك ماله فمقدر ما يخرج وان لم يكن له مال آخر  
 كاتب المسند الموصى له من الوربه ابلها ما لم يخدم العبد وما للموصى له ويومن للوربه فسوى الموصى له خدمه  
 التسميه برب سس وان كاتب العر الموصى بمقتضاها دارا سكي الموصى له ملكها والوربه لملكها ما ان مكانا لان  
 انها لم تكن في الدار يمكن وفي العبد لا يمكن لاستحالة خدمه العبد لانه لا يخدم الا حرجب الضرور  
 الى المالك ما ان كان المد كورم الوفاء سس بها فان سس كذا او سكر كذا فان كان الموصى به خدمه  
 العبد كان العبد يخرج من اللب يتبع بها ملك السه والسر وان لم يكن له مال آخر في العبد يتبع به الوربه ويومن



الموصى ثم موجوده حطب حب الوصيه ولا تدخل ما عذب بعد الموت وان لم يكن فالعقاس ان لا سائل ما  
 عذب سطل الوصيه وفي الاستحسان سائله ولا سطل الوصيه (وجه) العقاس ان امره له الولد والوصف  
 والد والوصيه سى من ذلك لا سائل الخادب كذا امر (وجه) الاستحسان ان الاسم حصل الخا ب  
 رى حمل الوصيه عليه صحيح العبد وحكى صحيحه لان له نطفه امم العود وهو الوصف واسما له ولدا الوصى على  
 على الابد سائله خلاف الولد والوصف رالى لا به عند ما لا يحمله فلم يكن يحكى الصحيح ولقد الوصى على الابد  
 لا سائل الخادب وهما بخلافه ولو اوصى لرجل بسا به يوم موت وليس له يوم ارضى سائل م اسرى سائل  
 م ماب ووصيه حار لان الوصيه مال المال الخا ب الملك عبد الموت فمراعى رحد الموتى به روف الموت الا ترى  
 انه لو اوصى له من النسيان وليس فى ملكه النسيان يوم الوصيه ثم ملكه م ماب نصيب الوصيه ولو قال اوصى  
 القارن به سائل ولا سائل فاسى بعد ذلك وماب ذكر الكرى على الزحمه ان الوصيه حار رد كرى  
 الاصل ما عاير حار (وجه) رواه الاصل ان سوله سائل موصى رحد النسيان لقال فامم يوجد م صحيح  
 (والصحيح) ماد كرى لان الوصيه مال الخا ب الملك عبد الموت فمراعى رحد الموتى به روف الموت لا  
 وف كرام الوصيه ولو اوصى لرجل سلب عنه فملك العم من موه او لم يكن له عم من الاصل ماب ولا عم  
 له الوصيه ماطلة وكذلك الموصى كليا لان الوصيه سلب عبد الموت ولا عم له عبد الموت فان لم يكن له عم  
 ف كرام الوصيه م استناد بعد ذلك كرى الاصل ان الوصيه ماطلة لان قوله عسى سقى سائل موجود وف  
 الرصه كمال فى النسيان وعلى ر الكرى رحمه الله سقى ان يحو لماد كرى فى النسيان وكذلك لو قال  
 اوصى له ساه من عسى او ستر من خطي م ماب وليس له عم ولا يحظه فالوصيه ماطلة لما قلنا ولو لم يكن له عم  
 ولا يحظه م اسفا بعد ذلك م ماب فهو على الر واسم اللسد كراما ماب عليه لو قال سا من مالى اوقصر خطه من  
 مالى وليس له عم ولا يحظه فالوصيه حار و يعطى فيه الساه لانه الما صاف الى المال وعن الساه لا يوجد فى المال  
 علم انه ارا به قدر ماله الساه وهى م ماب ولو اوصى سا ولم هل من عسى رامن مالى ماب وليس له عم لم يد كرى  
 هذا الفصل فى الكتاب واحلف المساح فم قال مصعب لا يبيع الوصيه لان الساه اسم للصور والمضى حمدا  
 الا ان حمل هذا الاسم على المضى فى الفصل الاول ثم به الاضافه الى المال ولم يوجد ماب وقال مصعب صحيح لان  
 الساه المسمى موجود فى ماله فالظاهر انه اراده ماله الساه ببيع حقه فمصره فمضى فيه سا وعدد كرى  
 السر الكرى ماله به هذا القول رى ان الامام اهل سر به فقال من قبل فملا فحار به من الساه فان كانى  
 السى حار به مضى من قبل فملا وان لم يكن السى حار به لا مضى سا ولو قال من قبل فملا فحار به ولم يسل من  
 السى فمضى من قبل فملا فماله الخا ب كذا ماب ولا يحور الوصيه سكى دار او حذمه عده او طبر فرسه  
 للمسا كى فى قول اى حصه عليه الزحمه ولا يضمن ان يكون ذلك لاسا معلوم وعده ماب رحمه الله يحور الوصيه  
 بذلك كله للمسا كى كذا كرى الكرى فى محضر ود كرى الاصل والوصيه سكى الدار وحذمه العدا ماب  
 لا يحور لم يد كرىم الخلاف وماب كرى الوصيه ظهر القرس (وجه) فوله ان الوصيه المساه كى وصيه  
 ضر من القصد والقصد احرار المال الى الله سبحانه وعلى وانه حر وحل واحد معلوم ولقد احارب الوصيه  
 سائر الاعيان للمسا كى فكذا للمانع ولاى حصه رضى الله عنه ان الموصى له المخدمه والر كرى والسكى لمزمه  
 السه على العبد والرس والدرا لا به لا يمكنه الاستعاضه الا بعد ما الدس ولا سقى عاد بدون القصد بعد ذلك لا حلو اما  
 ان يذمه القصد الا فان لم يذمه القصد لا يحكى سقى هذه الوصيه لا به لا يمكنه الخا ب على الورى لان الموه لا يحب الاعلى  
 من له المسعه والمقهه للموصى لالا للور به ولا يحكى الاستعاضه بان سلب سقى على من العله لان الوصيه لم ينع بالعله  
 لان الاستعاضه لم ينع بعد لالوصيه وانه لا يحور بعد سقى هذه الوصيه وان لمزمه القصد فكان هذا ماب وصيه معى

لأرضه ولا صدقه والجهالة مع صحة المناوذه وهذا المعنى لا يوجد إلا عندنا وفي الوصية لرحل بنه ومثل أن  
الوصية ظهر فرسه للمساكن أو في سبيل الله سارل وسأل في به مسئلة الوفاء أن عداى حسنه رضى الله سدا  
حمل فرسه للمساكن وقضى حال الخا لا خور ولا خور الوصية به بعد الوفا وعدهما الوصية وقضى حال حانه  
حار فكذا إذا وصى بصدقه وسوا كان الوصى به معلوما أو مجهولا فالوصية حار لأن هذا حانه يمكن أن يهاجم  
جهة الوصى مادام حيا ومن جهة ورثته بعد موته فاستسحبها الميراث في حال الأقرار وأما الجمع صحة الأقرار  
بجملته جهة الميراث لم يجمع صحة الأقرار كذا جهالة الوصى له مع صحة الوصية أيضا وعلى هذا مسائل بعضها رجع إلى  
ما ن قد مر من صحة الوصى له من الوصايا التي فيها صرف إليها و بعضها رجع إلى ما ن استسحب راجع إلى  
الوصية المحمول بالحساب وهي المسائل الخمسة ما ن قد مر في مسائل منها ما إذا أوصى لرحل خمر من ماله  
ينصب من ماله أو يطاعه من ماله أو يرضى أو يرضى من ماله فان من في حانه سببا والأعطاء الورثة بعد موته  
ما سوا لأن هذا التقاط يحمل التليل والكسر فصيح الشأن فيه إدام حيا ومن ورثته إذا مات لا هم فأقول ما ن  
لو أوصى بالمال الأسا أو الأفل أو الأسرا أو رها ألف أو حل هذه الألف أو عظم هذا الألف وذلك بحر من  
اللب فله الصنف من ذلك ورناد وما راد على الصنف فهو إلى الورثة يعطون منه ما سوا لأن التليل والكسر والنسب  
من أمها المتأمله فلا يكون قتيلا أو عا طله كنه منه ففسى وجودا لا كره وهو الصنف ورناد عليه وبك  
الرناد حوله فمطه الورثة من الرنا ما سوا والسبب في مثل هذا الموضوع راد به النسب وقوله حمل هذه الألف  
وطامه هذا الألف وعظم هذا الألف عبارة عن كبر الألف وهو الرنا على الصنف ورها ألف عبارة عن  
الفرس من الألف وكبر الألف فرس من الألف ولو أوصى له سهم من ماله فله مثل أحسن الاتصا راد على  
التر نصه ما لم يرد على السدس عداى حسنه رضى الله عنه وعدهما رهما الله ما لم يرد على الثلث كذا ذكرى  
الأصل وذكرى الجامع الضمير له مثل نصيب أحد الورثة ولا يرد على السدس عداى حسنه وعدهما لا يرد على  
الثلث فعلى رواه الأصل نحو والنصان عن السدس عده وعلى رواه الجامع الضمير لا يجوز وما ن هذا الخلف  
ما بال الوصى وركب وجهه واسا فله الوصى له على رواه الأصل أحسن سهام الورثة وهو ما ن راد على حسنه  
اسهم سهم آخر قصير سعة يعطى سبع المال وعلى رواه الجامع الضمير يعطى السدس لأنه أحسن سهام الورثة لو  
ركب وجهه وأحلاب وام أولاف فله الوصى له السدس عداى لأن أحسن سهام الورثة الربع بها وهو لا يجوز الرنا  
على السدس وعدهما الربع لأنه أقل سهام الورثة وأنه أقل من الثلث فراد على أن به مثل ر بها وذلك سهم وقد  
حسن المال وكذلك لو ما مامرا وركب وجهه واسا ولو لم يرضى فله السدس عده وعدهما له باب جمع المال وكذلك  
أن يركب ثلاثين فان يركب خمسة من فله سدس جميع المال عداى عدهما يحمل المال على لأنه اسهم سهم راد على  
سهم يعطى أن به إذا وان افر سهم من داوه لا ما ن فله السدس عداى وعدهما الشأن إلى الميراث وكذلك إذا عداى  
سهما من عداى عداى سدسه عداى لا عداى عدهما من كنه لأن المعنى بحر عداى وعدهما لا بحر (وجه) هو طمان  
السهم اسم لنصيب مطلق ليس له حدمدر بل ينع على التليل والكسر كاسم البحر إلا أنه لا يسمى سهما إلا بعد  
القسمة فمدر واحد من أيضا الورثة والأقل معنى فمدر به إذا كان يرد ذلك على الثلث فمدر إلى الثلث لأن  
الوصية لا يجوز لها أن تكون من الثلث من عداى الورثة ولا من حسنه رضى الله عنه (ما روى) عن ابن مسعود رضى  
الله عنه أنه سئل عن رجل أوصى سهم من ماله فقال له السدس (والظاهر) أن الصبحه رضى الله عنهم لم يعمموا  
ولم يقل أنه أسكر سله أحد فكأن أجماعا وررى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال السهم في كلام العرب  
السدس إلا أنه يعمل أيضا في أحد سهام الورثة والأقل معنى به مصرف المدة فان كان أقل منه لا ينع به السدس  
لأنه يحمل أنه أراد به السدس ويحمل أنه أراد به مطلق سهم من سهام الورثة فلا يرا على أقل سهامهم بالسب

الاحمال ولو ارضه ما به ساوالا رجم أو نكر حفظه الادرم الاحوصه حر وهو كادل وكذلك لودل  
 اى هذه ارضى هذا الامام به خارجى المبر ظل سه فمه ما به رجم وهذا قول اى حسه وى يوسف  
 رجمها له وول خدر حده بالاسماء اخل رتب المسه ان اسما المدرى الحسن وحلاف الحسن  
 عدان كان الاسماء بعد راعدان كان من المكلا ب او المور وبات أو المبر ان المنافره تمنح عدهما وعده  
 لا تمنح الاى الحسن وحمى من مسائل كتاب الاقرار لودل اوصف لثلاث ما المبر والعمرى او ما  
 عمر الى العمر اومن العمر الى عمر فهو سواء وله سبعه عسردها وكذلك لوفال ما المانه والماس أو  
 ما المانه الى الماس اومن المانه الى المانه فله ما به وسبعه وسبعون درهم وهذا قول اى حسه وعدهما لى  
 الاول عسرون وى الثانى مائتان وعسرون فله ما به عسرى الاول وما به واسبه وسبعون فى الثانى وأصل المساله  
 ان المانه بدخلن عدهما وعسرون رحمه الله لا بدخلان وعداى حسه حله الرحمة تدخل الاولى دون الثانيه  
 والمساله مرفى كتاب الطلاق ولو اوصى لثلاث عسر راجمى عسر وبوى الصرب والحساب فله عسر درهم  
 بعد احتما بالثلاثه وعسرون فله ما به درهم وقد ذكرنا المساله فى كتاب الطلاق وسله لو اوصى لثلاث عسر ادر عى  
 عسره اى عى من دار فله ما به دراهم مكر (ووجهه) اقرب من المساله على اصل احتما بالثلاثه ان الصرب راديه  
 مكر الاخره فيها جعل المساحه فى الطول والعرض وذلك بوحدة الدار والدرهم رويه ونسب لها طول ولا  
 عى من دارا بالصرب فيها مكر اخرها ومضى قوله المكر ان المكر فى المساحه وهو ان يكون طولها  
 عسره اى عى عسرها عسره لو اوصى له سوب سبعه فى اربعة فله كما قال وهو بوب طولها سبعه ادر عى عسره اى عى  
 اى عى لان مفهوم هذا القبطى القوب هذا فسر فى اللط اله ولو قال عدى هذا وهذا لثلاث وصيه وهما  
 حران من الملب كان للوربه ان تعطوه بما ساءوا الماد كذا ان الوارب سوم معام المورب حبهاله مكر ارا لها ولو كان  
 المورب حبا كان السان الله فادام فام الوارب معامه والتعمى ذلك ان الوصيه لثلاث بعد المورب والوربه سوم معامه  
 فى العمل خلاف ما اذا قال عدى هذا وهذا حران السان الله لا الى الوربه وسبعه السى عليهم لان ذلك ليس  
 لثلاث بل هو اناب الملك وقد اتقسم ذلك عليهم ادر ليس احد حبا او لى الا حر فلا يحمل السان من حبه الوارب  
 ولو اوصى له بمخطه فى حوالى فله المخطه دون الحوالى لان الموصى به المخطه دون الحوالى والحوالى ليس من تاسع  
 المخطه الا لى لى لو باع المخطه فى الحوالى لا بدخل فى الحوالى ربع المخطه مع الحوالى ليس عمدا فلا بدخل فى  
 الوصيه ولو اوصى له بهذا الخراب المورب فله الخراب رمايه لان الخراب بعدا ما لم يفسد عاد حتى بدخل فى  
 البيع فكذا فى الوصيه وكذا لو اوصى له بهذا الدن من الخلل فله الدن والخلل كذا لو اوصى بقصر عى فله  
 القصور رمايه لى الدن بعدا ما لم يخلل القصور للمبر ولهذا بدخل فى عدى البيع كذا فى الوصيه ولو اوصى  
 له بالسف فله السف عى حمله (وقال) او يوسف له القبل دوان الحسن والحامل فاصل اى يوسف فى هذا  
 الباب انه سمر الا بصال والا بصال ما كان مصلابه بدخل وما كان مقبلا لا بدخل والحسن والحامل  
 مقبلا عى السف فلا بدخلان عى الوصيه به ولهذا الوصى بدار لا بدخل ما فهم من المتاع كذا هذا والمبر  
 على ظاهره وانه السبعه والا بصاله فى العرف والمعاد الحسن والحامل بعدا ما كان للسف عى فادعاه الا لى  
 اهما بدخلان فى البيع كذا فى الوصيه ولو اوصى له سرح فله السرح وبواعه من اللد والرافده والظفر والركاب  
 والسبى ظاهره وانه لا لا يبيع بالسرح الا سدها لاساء فكاتب من بواعه فتدخل فى الوصيه به وقال  
 ابو يوسف له الدنان والركاب والسبى ولا يكون له اللد ولا الرافده ولا الظفر لاهما مقبلا عى السرح ولو اوصى  
 له بمصحف له علاف فل المصحف وول العلاف فى قول اى يوسف وهو قول اى حسه رضى الله عهما كذا  
 كذا الدورى عليه الرجمه وقال رجمه الله له المصحف والعلاف اما على اصل اى يوسف فلان العلاف مقبلا



عن المصحف فلا يدخل في الوصية من عرسه وأوصفه رحمه الله تعالى ليس مانع للمصحف بدليل إلا بكرة  
للحب والمحدث من المصحف سلاسه فلا يدخل ورعر مول هو مانع للمصحف فدخل في الوصية ولو أوصى  
بمرأى قال أبو يوسف له الكسب والعمود الذي في الكسب واللبان وليس له الطرادان والصحاب (أما  
السابع فله الكسب والعمر وليس له الصحاب والحب) وقال (وقال) رفراد أوصى بمرأى فله الطرادان  
والصحاب والكسب وإن أوصى له سابع فله الحب واللبان (١) وأبو يوسف مر على أصلها الصبيحة  
والطرادان سنان مصلان فلا يدخل في الوصية إلا بالنسبة ورعر يحمل ذلك من موانع الميراث لما لا يتبع  
لا يكون إلا مانع فصار كمواع السرح ولو أوصى له البان وأمر سطور فله العمود وأخذ بذر الزمان والكسب  
التي يوضع فيها المتاع في قولهم حتما لأن اسم البان سمل هند ١ له فسوى فيها إلا اتصال رالا فصال ولو أوصى له  
سبع فله عدان الله دون كسبه إلا أن اسم له الحب لا للباب وأما الباب اسم للرسالة أي أنه سأل كسر  
الله والنبي لا يضاف إلى شيء هو الأصل وكذا الكسب مفعله معها على أصل من غير الاتصال ولو أوصى به  
ركبه رعى ما آل لها لمحمه حركا فله الصبيحة مع الكسب وهي اللود لا يملك مال لها فيه ركه إلا بكونها خلاف نفسه  
التي به وبميرى ذلك الميرى والمعاد ومختلف الخواب ما خلاص العرف والمعاد ولو أوصى له سمل فله الكسب  
دون العدان لأنها اسم للكسب والعرف ولو أوصى بها رعران فله العرفان دون السله هكذا ذكر في الأصل  
ودكر القدوري رحمه الله أن حذا أبا حبان في على ما رماه لأن في ذلك الوقت كان لا سابع السله مع الزعران  
بل كانت ترد عن السبع وأما الآن فالمعاد أن الزعران سابع طرفه فدخل في الوصية والسبع بل في الباب على  
العرف والمعاد ولو أوصى له بهذا السمل رعى ربه فله السمل دون الزرى وكذلك السمل والزى بمرأى منه ذلك لأنه  
أوصى له بالسمل لا بالزرى والسمل سابع دون طرفه عاد فلا سماع في الوصية وأنه سباحه وبما أعلم ولو أوصى  
بصبيحة أو ابنته لسان فان كان له أس أو اسم صحيح لأن بصبيحة أو ابنته سابع فاطع ولا يحمل  
التحويل إلى غير الوصية وإن لم يكن له أس أو اسم صحيح الوصية لا يملك سابع محو بل بسبب ما يمكن وصفه  
سمل بصبيحة أو ابنته وليس له أس أو ابنة وأما سباحه ما ذكره أن أوصى عمل بصبيحة أو ابنته وله أس أو ابنة  
حارب لأن سمل التي غير لا عنه فليس في هذا الوصية محو بل بصبيحة ما إلى الموصى له بل سقى بصبيحة ربا  
عليه سله فمضى الموصى له من كان كسرى التلخاخ الزمان إلى الأحرار وإن كان لها أو أقل منه لا يحاج  
إلى الأحرار حتى لو أوصى سمل بصبيحة أو ابنة وله أس واحد فله الموصى له نصف المال لأنه نصف الصبيحة لأنه  
جعل له سمل نصيبه فمضى أن يكون للأس نصيب وإن يكون نصيب الموصى له سمل نصيبه ذلك هو  
النصف فكان المال بينهما نصيبين كما لو كان ماسي غير أن الزمان على التلخاخ سباحه على الأحرار الأس  
أحرار الزمان والأحرار وإن كان له أس فله الموصى له نصف المال لأنه حصل للموصى له سمل نصيبا من واحد  
مهما ولا يكون له سمل نصيبا من واحد منهما إلا وإن يكون المال بينهما أملا ولا يحاج هذا إلى الأحرار ولو أوصى  
عمل بسبب منه فإن كان له سمل واحد فله الموصى له نصف المال إن أحاط لأن نصيب التلخاخ الواحد النصف  
فكان سمل نصيبا للنصف فكان له النصف إن أحارب والأصل وإن كان له سمل فله الموصى له نصف المال  
لأنه إذا كان لها التلخاخ كان لكل واحد منهما التلخاخ وقد جعل نصيبه سمل نصيب واحد منها أو نصيب واحد  
مهما التلخاخ فكان نصيبه أسما التلخاخ ولو أوصى له نصيب أس لو كان فهو كالواو أوصى عمل بصبيحة أو ابنته  
المال إن أحارب الزمان ولو أوصى له عمل بصبيحة أس لو كان فله الموصى له نصف المال لأنه أوصى عمل بصبيحة معتبر  
لأن معتبره نصيب الأس المقدر سهم سمل نصيبه يكون سباحه فكان هذا الوصية له سهم من ثلاثة أسهم وأنه سباحه  
وبما أعلم ولو أوصى لرحل سمل نصيب أحد منه وله لانه سباحه وأوصى لرحل آخر سمل ماسي من التلخاخ

العقب فالمسألة خرج من لانه وبلا من للموصى له بالنصيب مما به وللوصى له الآخر سهم ولكل واحد من  
 النصف سهم اما جعها من سهم الجعوهان واحد عدد النصف وذلك بلا به رد عليه واحدا لاجل الوصية عمل  
 نصيب احد النصف لان كل احدى من مراد عليه فمضرا به سهم احصرت الاربعه في بلاه لاجل مسد الوصية  
 الاخرى وهي الوصية لمب ما من من النصف بعد النصيب مضرا به سهم من طرح مما سهمها واحدا لان الوصية  
 الثانية بوجوب النصيب نصيب الورثه ونصيب الموصى له الاربعه على كل المال فنقص من كل نصيب سهمها  
 رلان لو لم ينقص لان سهم الحساب لو اعترضه لو حده كذلك فادع نصيب سهمها من ابي عمر بنى احد عشر هو  
 نصيب المال ولما مثلا وهو اثنان وعشرون وجميع المال بلاه وبلاون وادع اردب معرفه النصيب حيد  
 النصيب الذي كان وذلك سهم واحد واصر به في بلاه كما صر اصل المال وهو لانه سهم احصرت بلاه في بلاه كما  
 صر اصل المال لان احصرت الى صر اصل المال في بلاه من اخرى حتى بلغ جمع المال بلاه وبلاون فادع  
 صر بلاه في بلاه صار تسعة ثم اطر ح مما سهمها كما طرح من اصل المال فبقى مما سهمه وهو نصيب الموصى  
 له من النصيب ثم اعطى للموصى له نصيبه وهو نصيب ما بقي من النصف وذلك سهم سعى الى تمام الثلث سهمان صهمها  
 بلو المال وذلك اثنان وعشرون فمضرا به سهم وعشرين لكل واحد من النصف البلاء مما سهمه فاستقام الحساب فحمد  
 الله سبحانه وعالي (واما) بحر مجها على طريق الخطا من هو ان يحمل نصيب المال عددا والواظف به النصيب وهو  
 سهم سعى راء عدده نصيب لاجل الى بعد الوصية الاخرى وهو الوصية لمب ما من من النصف بعد النصيب  
 واطه ارضه فاحصل نصيب المال ارضه اعطى للموصى له بالنصيب سهمها من ارضه سعى بلاه فاعطى للموصى له  
 نصيب ما بقي نصيب ما بقي وذلك سهم سعى سهمان صهمها الى بلو المال وذلك مما سهمه لان نصيب المال لما كان  
 ارضه كان نصيبه وذلك مما سهمه نصيب اثنى الى تمامه صار عشرين واحدا الى بلاه اسهم لا غير للنصف  
 البلاء لان نصيبه اعطى للموصى له بالنصيب سهمها فظهر ان نصيبه احتطاب براد سهمه فرد في النصيب لانه طهران  
 هذا الخطا ما لا الام في نصيب النصيب فظهر ان النصيب يحجب ان يكون ارضه سهم فرد في النصيب فاحله  
 سهم نصيب النصف خمسة فاعطى للموصى له نصيب سهمها ثم اعطى للموصى له الآخر سهمها مما بقي سعى  
 سهمان صهمها الى بلو المال وذلك عشر فمضرا به سهم واحدا الى سهمه فظهر ان نصيبه احتطاب في هذا الكر براد  
 سهمه اسهم وكان الخطا الاول براد سهمه فاقص براده سهم في النصيب سهم من سهام الخطا فعملت ان سهمها  
 رد في النصيب سهمها فاقص من سهام الخطا سهمها وان يحتاج الى ان يذهب ما هي من سهام الخطا والناس من  
 سهام الخطا سعى فادى يذهب به سهمه اسهم من الخطا سهمه اسهم من النصيب فرد في النصيب سهمه اسهم فمضرا  
 ما به فبعد اهو النصيب سعى الى تمام النصيب بلاه اعطى مما سهمها للموصى له الآخر سعى سهمان صهمها الى  
 بلو المال وذلك اثنان وعشرون فمضرا به سهم وعشرين لكل واحد من النصف البلاء مما سهمه وطر هذا الجامع الاصغر  
 او الالكه او الاصغر او الكبر منه على هذا الطرعه اما طر هذا الجامع الاصغر او الاصغر وفي انه اثنان لك انك  
 احتطاب من سهم واحد معرفه النصيب فاصر نصيب الاول في الخطا الثاني والنصف الثاني في الخطا الاول ما  
 اجمع فاطرح الاول من الاكثر ما هي فهو النصيب وان اردب معرفه النصيب فاصر نصيب الاول في الخطا  
 الثاني نصيب النصيب الثاني في الخطا الاول فاطرح الاول من الاكثر ما هي فهو النصيب وادع عرف هذا  
 في هذا المسئلة نصيب الاول ارضه وخطا الثاني سهمه فاصر ارضه سهمه فمضرا به سهم وعشرين والنصف  
 الثاني سهمه وخطا الاول سهمه فاصر سهمه في سهمه فكون سهمه وبلا من فاطرح ارضه سهم وعشرين من سهمه  
 رلان سعى احد عشر فهو نصيب المال والنصيب الاول سهم وخطا الثاني سهمه فاصر سهمها من سهمه فكون سهمه  
 والنصيب الثاني سهمان وخطا الاول سهمه فاصر سهمها من سهمه فكون ارضه سهم واطرح الاول وهو سهمه

من الاك وهو ار منه عشر مسمى باسمه فهو النصف (واما) طر منه الخامع الكبر أو الا كبر في انه اذا طهر لك  
 الخط الاول فلا رد في النصف ولكن ضعف ما وردا النصف من الثلث ثم اطر في الخطاس واعمل ما عملت في  
 طر منه الخامع الاصغر اذا عرف هذا في هذه المسئلة طهر الخط الاول سبعة فتصغر ما روا النصف من الثلث  
 وذلك بان بدعله مثله فتصغر منه فصار الثلث مع النصف سبعة فاعطى بالنصف سهمين واسط ما وصيه الاخرى  
 ثلث الباقي وذلك سيمان مسمى ار منه صم ذلك الى ثلث المال وذلك ان منه عشر فتصغر ما منه عشر وجاحل الى ثلثه  
 فطر الخط خمسة عشر فاذا اردت معرفة الثلث فخذ الثلث الاول وذلك ان منه واصر به في الخط الثاني وذلك  
 خمسة عشر فتصغر مسمى وخذ الثلث الثاني وذلك سبعة واصر به في الخط الاول وذلك سبعة فتصغر سبعة واربعين  
 ثم اطر ح الاول وذلك سبعة واربعين مسمى من الاك وذلك ستون مسمى احد عشر فهو الثلث وان اردت معرفة  
 النصف فخذ النصف الاول وذلك سهم واصر به في الخط الثاني وذلك خمسة عشر فكون خمسة عشر وخذ  
 النصف الثاني وذلك سهم واصر به في الخط الاول وذلك سبعة ثم اطر ح سبعة من خمسة عشر مسمى ثمانية فهو  
 النصف ولو كان له خمس مسمى فاوصى لرحل ثلث النصف احد عشر واصر لرحل آخر ثلث ما بقي من الثلث بعد  
 النصف فالقرصه من احد عشر سهمين فصار الثلث سبعة اسهم واصلها بثلث ما بقي منه ولكل من  
 ثمانية (اما) يخرج المسئلة على طريق الخوفه وان واحد عدد الثلث وذلك خمسة وربعهم وذلك خمسة اسهم وربع  
 عليه سهمان آخر لاجل الموصى له عمل النصف لان ملى الى عشر فتصغر منه فاصر بها في خرج الثلث ذلك ثلثه  
 لاجل وصيه ثلث ما بقي من الثلث بعد النصف فتصغر ما منه عشر ثم اطر ح ماسهم واصلها لاجل الوصيه ثلث  
 ما بقي من الثلث لانه اراد في الوصيه وان زاد في الوصيه فوجب بقا ما بقي من النصف الموصى له الاول وثلث ما بقي من  
 الثلث ثمانية لانه ان سا الله تعالى ويستحق ذلك من جميع الثلث من كل ثلث سهم فوجب ان بعض من هذا  
 الثلث سهم لذلك فلما انه يخرج من هذا الثلث سهم مسمى سبعة عشر فاحمل هذا الثلث المال وثلث المال سلا  
 وذلك ان منه ولا يورث وجميع المال احد عشر حصص وثلث المال سبعة عشر وادار ان يعرف قدر النصف فخذ  
 النصف وذلك سهم واصر به في ثلثه ثم اصر بثلثه في ثلثه ثلثه ثلث ما بقي من الثلث بعد النصف فتصغر سبعة  
 اعص منها واحد لاجل الموصى له كما نصت في الاستدلال في ثمانية فخذ النصف الموصى له ثلث النصف  
 من ثلث المال يبق الى ثلث المال سبعة فاعطى الموصى له ثلث ما بقي من الثلث بعد النصف لهما وذلك ثلثه مسمى سبعة  
 صمها الى ثلث المال وذلك ان منه ولا يورث فتصغر مسمى من الثلث اس لى لكل واحد ثمانية مسمى  
 ما اعطى الموصى له ثلث النصف (واما) يخرج على طر منه الخطاس فهو ان يحصل ثلث المال عدد الواسطه  
 سهمان وهو النصف مسمى ورا عدد ثلث لاجل الموصى له الاخر ثلث ما بقي من الثلث بعد النصف  
 واصلها من ثلث المال ار منه فاعطى الوصى فاعطى الموصى له النصف سهمان والاخر ثلث ما بقي  
 وهو سهم آخر مسمى ورا سهمان صمها الى ثلث المال وذلك ثمانية فتصغر مسمى من الثلث الخمس فتصغر مسمى  
 فذا حظا عجب لان حاصل الى خمسة لان فاعطى الموصى له النصف سهمان فلاحاج الى الى خمسة  
 فاول هذا الخطا وذلك بان في النصف لان هذا الخطا اسما من ثلث ثمان النصف فرد في النصف سهمان  
 فتصغر الثلث على خمسة فتصغر منها الوصى فاعطى الموصى له النصف سهمين والموصى له ثلث ما بقي سهمان  
 سهمان صمها الى ثلث المال وذلك عشر فتصغر مسمى من الثلث الخمس فطر الثلث احطاب سهمين لان  
 حاصل الى عشر وكان الخطا الاول خمسة فذهب من سهم الخطا ثلثه فبقى الثلث سهمان في النصف سهمان  
 مما مذهب من سهم الخطا ثلثه وان لم يذهب مسمى من سهم الخطا وهو سهمان فطر منه ان  
 ردد على النصف ثلث سهم حتى يذهب الخطا كله لان ما سهمان اكان يذهب ثلثه اسهم من سهم الخطا

يعلم صرو ان ر<sup>١</sup> كل ملك على النصب يذهب سهم من سهام الخطا فيذهب ر<sup>١</sup> على سهم سهمان  
 فصار النصب سهمين وعلى سهم ر<sup>١</sup> سهام النصب وراء لانه فصار النصب كله خمسة اسهم وعلى سهم فانكسر فاصرب  
 خمسة وعلى لانه فصار سهمه عشرين لانه ذكر خمسة عشرين في لانه يكون سهمين وذلك سهمه  
 سره والنصب وان لم يكن ملا ذلك فصار احد وخمسين والنصب سهمان ولما قسم مصروب في لانه فصار  
 مما به لان سهمين في لانه سهمه عشرين على سهمان فتصير عمانية ذلك للموصي له سبل النسب في الى  
 عدم الثلث سهمه فاسد للموصي له سبل ماسي من النصب بعد النصب لهما وذلك لانه في سهمه صمها الى  
 على الملك ذلك ان سهمه ولا يكون فصار ان من لكل واحد من السهم خمسة مائة (واما) آخر محله على طر به  
 الخامع الا صر وهو انه اذا طر بك الخطا فلا يراد على النصب سدا ولكن اصرب النصب الاول في الخطا الثاني  
 والنصب الثاني في الخطا الاول فان لم يطر ح منه اقل ماسي اكره ما في قبول المال والنصب الاول هما كان  
 ان سهمه والخطا الثاني كان سهمان فاصرب سهمين في ان سهمه فتصير عمانية والنصب الثاني خمسة والخطا الاول كان  
 خمسة واصر خمسة في خمسة فتصير خمسة وعشرين فطر ح الاقل من خمسة وعشرين وذلك عمانية في سهمه عشر  
 قبول المال وهكذا اعلم في النصب وهو ان يصر النصب الاول في الخطا الثاني والنصب الثاني في الخطا  
 الاول فان لم يطر ح من اقل ماسي اكره ما في قبول النصب والخطا الاول سهمين والخطا الثاني سهمان فصار  
 في سهمين يكون سهمين والنصب الثاني سهمان والخطا الاول خمسة فاصرب سهمين في خمسة يكون عشر م  
 اطر ح الاقل وهو سهمان من الاكثر وهو عشر م في عمانية وهو النصب والقسمه بينهم على نحو ما ذكرنا واحار  
 الحساب في الخطا من هذا الطر بهما في المال والسهولة لانه لو يراد على النصب بعد ظهور الخطا من سهم  
 الآخر لانه قد راد عليه من حيث الاخر من النصب والثلث م محارح الى الصرب وفيه نوع عشر (واما) الخرح  
 على طر به الخامع الا كره فهو انه اذا سلك الخطا الاول فلا يراد على النصب ولكن صعب ما ورا النصب  
 وورا النصب هما لانه فاذا صعبت الالبه صارت سهمه والنصب سهمه فاعيد بالنصب سهمها وعلى ماسي  
 سهمين في ان سهمه صمها الى على المال وهو ان سهمه عشر م مائة سهم من السهم خمسة واحمل الى  
 خمسة عشر م فاذا حطاب سلا به عشر م اصر ب هذا الخطا في النصب الاول فصار سهمين واصر النصب الاول  
 وهو خمسة النصب الثاني وهو سهمه فصار سهمه ولا من م اطر ح الاقل من الاكثر فصار سهمه عشر م والنصب  
 اعلم هكذا فاصرب النصب الاول في الخطا الثاني فصار لانه عشر والنصب الثاني في الخطا الاول فصار سهمه  
 م اطر ح خمسة من لانه عشر م ماسي فهو النصب وطر به الخامع الا صغر اسهل ولو اوصى سبل نصيب احد م  
 ولا آخر ربع ماسي من النصب بعد النصب فاسله خرح من سهمه وسيل للموصي له سبل النصب احد عشر  
 وللوصي ربع ماسي من النصب لانه ولكل ان احد عشر (اما) الخرح على طر به الحس هو ان يخذ عدد  
 الثلث وهو خمسة ويرد عليها سهمها لاجل صاحب النصب فصار سهمه م اصر ب السه في مخرج الربع وذلك  
 ان سهمه لاجل صاحب الربع فصار ان سهمه وعشرين م اطر ح منها سهمها لاد كراف في لانه وعشرون فهو  
 ملك المال ولما ملا ذلك سهمه وار بعون وحمله المال سهمه وسبعون والنصب سهم م مصروب في ان سهمه م  
 لار ربع م في باره فصار سهمين عشر م اطر ح سهمه سهم ماسي احد عشر فهو للموصي له سبل النسب في الى تمام  
 سبل اساعر فاعط م ماسي من النصب بعد النصب وذلك لانه في سهمه صمها الى على المال وذلك  
 سهمه وأر بعون فتصير خمسة وخمسين من السهم لاجل واحد احد عشر فاسم تمام الحساب (واما) الخرح  
 على طر به الخطا من هو ان يجعل ملك المال عددا لو اعطى سهمه النصب في ورا عدد لار ربع وافله خمسة  
 فاعطى بالنصب سهم ماسي ان سهمه فاسط ربع ماسي سهم ماسي لانه صمها الى على المال وذلك عشر فصار لانه

سر حاحل الى خمسة لكل واحد من السهم تكون نصيب كل واحد من قبل نصيب صاحب النصيب  
 فقط. ان احطاب سبعة اسم فرد في النصيب سبعة انك سبعة وعلا بالنصيب سهمين وربع ماسي  
 سماسي لانه صمما الى بلو المال رهواتا غير قصير خمسة عشر فقط لك انك احطاب خمسة لان حاحل  
 الى غير لكل واحد من السهم سمان كما للموصي له النصيب الا انه انقص من سمان الحطاب هذه الكر  
 لانه لان الخط الاول كان سمان وفي هذه الكر خمسة نصيب انك مهادد في السهم سمانا كاملا ذهب  
 من سمان الخط لانه و داني سهم على سهمي حديد ذهب احطاب كله فصار النصيب لانه اسهم بلو سهم  
 وورا ار معه اسهم قصير انك سبعة اسم وبلو سهم راكرا لالا لوب وحر سبعة اسم وبلو سهم  
 في بلانه لورول الكر سبعة بلانه وعشرين فلو بلو المال رطبا ملا رهوسه وار بعون فكل المال سبعة  
 وسون والنصيب لانه رطبان مصر واني لانه فكون احد عشر البان الى عام الثلث انما غير بلانه ماني مع  
 ماني من كل انك بعد النصيب للموصي له انك مع ماني سبعة صمما الى بلو المال خمسة خمسة خمس لكل احد من  
 السهم احد عشر والخرج على طر هذه الاصغر والا كره على نحو ما ناولوا وصي بل نصيب احد من ولا حد خمس  
 ماني من انك بعد النصيب فالمسألة خرج من سبعة ومانس لصاحب النصيب ار معه سر لصاحب الخمس  
 لانه ولكل اس او مة غير (اما) الخرج على طر هذه الخسوف على نحو ما دكرنا انك ما حد عدد السهم وذلك خمسة  
 وربع سلبا واحدا كما لم يكن المسائل المتقدمة قصير سمة ماصرب سمة في مخرج احسن وهو خمسة قصير بلانه  
 م انقص مبادر احد المعنى الذي دكرنا ماني سبعة وعشرون فاحل هذا بلو المال رطبا ملا وذلك مانه  
 وخمسون وجمع المال سبعة ومانون فاذا اردت ان مرفي النصيب حد النصيب ردك سهم فاصرب في خمسة  
 اصرب خمسة في بلانه لانا دكرنا ما تقدم فمضة خمسة عشر م انقص ماسها ماني ار معه غير هذا هو النصيب  
 فاعط للموصي له بلو النصيب سمي الى عام الثلث خمسة عشر فاعط للموصي له ما خمس خمس ذلك وذلك بلانه  
 سمي هالدا سعة صمما الى بلو المال وذلك مانه وخمسون قصير سمة فاسمما من السهم خمسة لكل اس  
 ار معه غير بلو ما كان للموصي له بالنصيب (واما) الخرج على طر هذه الحطاب فعلى نحو ما ناولنا انك تحمل بلو المال  
 عدد الواعظ مانه نصيب ماني ورا عدد له خمس واول ذلك سمة فاعط ماسها بالنصيب وسما خمس ماني  
 من انك بعد النصيب ماني رواه ار معه صمما الى بلو المال فمضة سبعة عشر نصيب انك احطاب احد سر لان  
 حاحل الى خمسة لكل واحد من السهم بلو ما كان للموصي له بالنصيب فرد في النصيب سمانا قصير انك  
 سبعة فاعط بالنصيب سمة م اسل خمس ماني سمانا ماني هالدا ار معه صمما الى بلو المال وذلك ار معه  
 غير قصير مانه غير نصيب انك احطاب في هذه الكر رمان مانه لان حاحل الى غير لكل اس  
 سمان كما كان للموصي له فقط لك انك ما كل سهم على النصيب ذهب بلانه اسهم وخطا وانك محتاج  
 الى ان ذهب ماني من سمان الخطا وهي مانه اسهم فرد سمة ماني وبلو سهم على سهمي خمسة ار معه اسهم  
 وبلو سهم ومانورا خمسة اسهم فصار انك سبعة اسم وبلو سهم فاصرب حد اخلا في لانه خمسة سمة  
 وعشرين فلو بلو المال وبلو ملا خمسة حمل المال سبعة ومانس بالنصيب ار معه وبلو ماقرب في لانه  
 فمضة ار معه غير واني الى ما انك خمسة عشر مخرج منها احسن وجمع البان الى بلو المال على ما عطل  
 وطر هذا الجامع الاصغر والا كره على نحو ما دكرنا ولو اوصي بلو نصيب احد من انك ماني من انك بعد  
 النصيب فالمسألة مخرج من سبعة وخمسة بالنصيب غير الاسباب لانه ولكل اس غير (اما) على طر هذه  
 الخسوف وانا ما حد نصيب الورثة على عدد م ذلك خمسة ر سلبا واحدا قصير سمة م اصرب سمة في بلانه  
 لولو الالب ماني من انك بعد النصيب فمضة مانه غير م ر سلبا ماسها لان الاسباب من وصية وخسر

في نصيب الورثة وهي سبعة في كل المال قدر على كل نصيب سبعة كما كتب بعض في المسائل المستدعة من كل نصيب  
سبعة الا ان العثمان قال ما كان له ان له ماد كراولا لاسفاهه الحساب وهما لا يسفم الا انما زاد فماد فمضربه عشر  
فاحمل هذا نصيب المال ولما ملا وذلك ما به ولا يكون وجميع المال سبعة وخمسون را اردت معرفة النصيب  
ولنصيب كان واحدا فاضربه في لانه ما ضرب لانه في ملا ملا كرا فمضرب سبعة ثم رد عليها واحدا كما اردت  
في الاسماء فمضرب عشر فهذا هو النصيب وبي الى ما من نصيب المال سبعة فاسس من النصيب مقدار نصيب ما بي وهو  
لانه ما اسندت من العشر لانه في الموصى لاسفاههم قسم المسمى وهو اللان مع ما بي وهو سبعة وذلك ما  
عشر الى نصيب المال وذلك ما به ولا يكون فمضرب خمسة فاقسمها على السبعة احدى عشر لكل احدى عشر نصيب ما كان للموصى  
فهو في الاسماء وما اطرفه الخطا في ان جعل النصيب على عدد ولا اعطيت منه نصيبا في ورا لانه ولو اسندت  
من النصيب نصيب ما بي في ورا سهم اقل ذلك ان جعل النصيب على خمسة اسهم فاعطى للموصى لانه نصيب سبعة  
فاسس منه نصيب ما بي وهو واحد وصحة الى ابي فمضرب سبعة فاقسمها الى نصيب المال وهو عشر اسهم فمضرب  
انه عشر سبعة واحمل الى عشر اسهم لكل احدى عشر نصيب ما اعطيت للموصى لانه نصيب فظهر ان نصيب  
اذا به اسهم فرد في النصيب سبعة نصيب لانه ورا لانه فاسس منه سبعة اسهم الى ما بي فمضرب سبعة  
صمها الى نصيب المال وذلك انما عشر فمضرب سبعة عشر واحمل الى خمسة عشر لكل احدى عشر نصيب ما اعطيت للموصى لانه  
نصيب فظهر ان نصيب الخطا لا يكون كان ما به فظهر ان نصيب على النصيب ذهب لانه اسهم من  
الخطا فعمل ان نصيب اسهم اخر يذهب ما بي من الخطا فمضرب سبعة فمضرب النصيب لانه اسهم ونصيب سبعة وما بي  
لانه اسهم فمضرب سبعة اسهم ونصيب سبعة فاضرب ما بي لانه فمضرب سبعة عشر فهذا نصيب المال والنصيب لانه ونصيب  
سبعة فمضرب في لانه فيكون عشر الاسماء منه لانه فذلك سبعة في الموصى لانه ولكل احدى عشر خرج  
اخر منه من سبعة وخمسة هذا اذا اسس نصيب ما بي من النصيب فاما اذا اسس ربع ما بي من النصيب  
النصيب فان اوصى له نصيبا احدى عشر اربعة ما بي من النصيب فمضرب سبعة من خمسة وسبعة  
النصيب منها لانه عشر والاسماء لانه ولكل احدى عشر سبعة عشر ( اما ) فمضرب الحسوما كرا فان ما جددت السبعة  
ورددت غلته سبعة فمضرب سبعة في خرج اربعة وذلك ان سبعة فمضرب سبعة وعشرين ثم رد عليها احدى عشر كرا  
مضرب سبعة وعشرين فاحمل هذا نصيب المال ولما ملا وذلك خمسون وجميع المال خمسة وسبعون هذا المعرفة اصل  
المال ( واما ) معرفة النصيب فان كان واحدا فاضرب في اربعة ملا كرا فمضرب سبعة فمضرب سبعة فاضرب اربعة في لانه  
فمضرب احدى عشر فظهر ان نصيب لانه عشر وهذا هو النصيب فبي الى ما من نصيب المال وهو خمسة  
وعشرون اسما عشر فاسس جمع من النصيب بحكم الاسماء ربع ذلك وهو لانه في الموصى لانه عشر فجمع هذه الثلاثة  
الى احدى عشر فاسس جمع من النصيب بحكم الاسماء ربع ذلك وهو لانه في الموصى لانه عشر فجمع هذه الثلاثة الى  
احدى عشر فمضرب سبعة عشر فاحمل الى نصيب المال خمسون فمضرب خمسة وسبعة فاقسمها على السبعة احدى عشر لكل واحد  
لانه عشر من ما كان للموصى لانه نصيب في الاسماء ( واما ) فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة  
فاعطى من النصيب في ورا اربعة وادنا اسندت من النصيب ربع ما بي من النصيب فمضرب سبعة  
را سهم واصل لك سبعة فاحملها الى نصيب ما بي من النصيب فاسس جمع من الاسماء مل ربع ما بي وذلك  
فمضرب سبعة الى ما بي فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة  
سبعة وان جازل الى العشر لكل احدى عشر نصيب ما اعطيت لصاحب النصيب لان نصيبه نصيب نصيبهم فرد  
في النصيب سبعة نصيب لانه فاعطى النصيب لانه اسهم فاسس جمع من نصيب ربع ما بي وهو سبعة فمضرب سبعة الى  
ما بي وذلك ان سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة فمضرب سبعة

هذا الكرم ما راعى حاله الى خمسة عشر لكل اس لانه مل ما اعطى للموصى له بالسبب ومن ذلك ما  
 مهما ردت القسمة سهمها السحق من سهام الخطا ثلاثة وقد بقي من سهام الخطا رة رابل محتاج الى اهاها  
 ردى القسمة قدر ما يذهب وهو اربعة ردى القسمة سها ولب سهم حتى يذهب به سهام الخطا كلها فصار  
 القسمة اربعة اسهم ولب سهم ومانى اربعة اسهم فصار اربعة اسهم ولب سهم فصار بها اربعة قسمة خمسة  
 وعشرين وعي طب المال ولما ملا ذلك خمسون وخمسة وستين والقسمة اربعة اسهم ولب سهم  
 مضروب في ثلاثة فيكون لانه عشرين منها ثلاثة فيكون عشرين سهم هذا الى اربعة اسهم  
 عشرين سهم الى طب المال وذلك خمسون قسمة خمسة وستين وافسمة من السها خمسة لكل اس ثلاثة عشر  
 ما كان للموصى له قبل الاسماء والخرج على طر هذا الخامع الاضمر والا كثر على عموما كذا ولو كان لاس  
 من واوصى رجل عمل نصف احدكم الالب ما بقي من القسمة نصف فالبها لخرج من سعة ولا من القسمة  
 منها لانه عشرين والقسمة هذا الاسماء سعة وخرج على طر هذا الحسوان واحد من القسمة وهو ثلاثة  
 عليها سها لاجل القسمة فصار عشرين الاربعة من ثلاثة لان السبب ثلاثة قسمة اثني عشر من واحد  
 فصار ثلاثة عشر هذا طب المال ولما ملا ذلك سعة وعشرون (واما) معرفة القسمة الكامل فيوان واحد  
 القسمة ذلك سهم واحد واصل في مخرج القسمة لانه عشرين الاربعة من ثلاثة لان السبب ثلاثة قسمة  
 من ردى عليها واحدا كذا ردى في القسمة عشرين فهو القسمة الكامل فاصلة لفاصل القسمة عشرين  
 القسمة هو لانه عشرين من القسمة هذا السبب ثلاثة اسخرج من السبب سبب الاسماء طب ما بقي من  
 القسمة وذلك واحد ووصفه الى ما بقي من القسمة فصار عشرين الاربعة من ثلاثة لان السبب ثلاثة قسمة  
 وذلك سعة وعشرون فصار لاس لكل اس عشرين من القسمة الكامل قبل الاسماء وحصل للموصى له بعد  
 الاسماء سعة (واما) الخرج على طر هذا الخطا من فيوان جعل طب المال عدد الواطس بالقسمة سها  
 اسخرج من القسمة بالاسماء طب ما بقي من القسمة هذا القسمة سفي في هذا الموصى له سها وافل ذلك خمسة  
 فاعل بالقسمة سها سها اسخرج من سها لكان الاسماء وصفا الى ما بقي من القسمة هذا القسمة  
 اربعة في فاصلة في الوصفه فصار الى طب المال ذلك عشرين فصار اربعة عشرين واصل الى سها لاس  
 بالسبب الكامل سها سها اربعة احاطا ثمانية ردى على القسمة سها آخر حيا اعطى بالقسمة ثلاثة  
 سفي بعد ما لكان الاسماء جعل القسمة فاعل السبب ثلاثة سها لانه عشرين اسخرج من السبب  
 سها فصار رطل اربعة فصار الى طب المال وذلك اس عشرين فصار اربعة عشرين واصل الى سها لاس  
 بالسبب ثلاثة فصار ان يكون لكل اس سها لكان ثلاثة فصار اربعة عشرين في هذا الكرم سها والخ  
 الاول كان رة عفاة من ذلك ان كل سهم ردى على القسمة سها من الخطا فسد سها الى القسمة  
 سها رة عشرين فصار الى طب المال ذلك عشرين فصار اربعة عشرين واصل الى سها لاس  
 فصار الى طب المال وهو سعة وعشرون قسمة لاس على عموما كذا وطر هذا الخامع الاضمر على ما بينا فيوان  
 لاس ردى على القسمة عشرين وطور الخاس ولكن حد القسمة الاول وذلك خمسة واصل في الخطا الثاني ذلك سها  
 فصار خمسة ولا من سها الحد الثاني ذلك سها واصل في الخطا الاول ذلك سها سها واصل في  
 اخرج الاقل من الاكثر سها لانه عشرين فصار الى طب المال (واما) معرفة القسمة حد القسمة الاول هذا الاسماء  
 وذلك سها واصل في الخطا الثاني ذلك سها فصار سها حد السبب الثاني وذلك سها سها اربعة  
 الخطا الاول وذلك عفاة فصار سها سها اخرج الاقل من الاكثر سها سها فصار القسمة سها الى على حد  
 ما ذكرنا (واما) طر هذا الخامع الا كثر فيوان نصف القسمة الاول سوى القسمة وذلك اربعة فصار

مائة ثم رد عليه النصف و لك سهم فتمت تسعة مائة الباقى فاعل بالنسبة لانه يسمى بمائة فلب ما هي  
 سهامان ثم اتى حرج من النصف لب مائة وذلك سهامان وصمهما الى مائة وذلك سهم فبقية مائة هي وقيل  
 هي الوصية وصمها الى بل المائة و لك مائة عشر مائة وعشرين و حاجل الى مائة ل اعطى النصف  
 لانه فحق ان يكون لكل اثنى لانه فظهر ان احطاط بر ما سبعة عشر في طر به الجامع الا كره واخطا الاول  
 في طر به الخطا كره ما مائة خذ الباقى الاول في طر به اعطى من ذلك خمسة و اصر به في الخطا الثاني  
 و لك سبعة عشر فصر خمسة وعشرين ثم خذ الباقى وذلك مائة و اصر به في الخطا الاول وذلك مائة فتنصير  
 اثنى وسعين ثم اطر ح الاول من الا كره يسمى لانه عشر فبول المائة (واما) معرفة النصف خذ النصف  
 الاول من طر بن الخطا من ذلك سهم و اصر به في الخطا الثاني من الجامع الا كره وذلك سبعة عشر سهم عشر  
 خذ النصف الثاني و ذلك سهم من طر به الجامع الا كره و اصر به في الخطا الاول و لك مائة مائة و اطر ح  
 الاول من الا كره يسمى سبعة مائة النصف سى بلا من السى لكل واحد منهم عشر هذا اذا قال الا لب مائة  
 من الباقى خذ النصف (فاما) اذا قال الا لب مائة منى من الباقى بعد الوصية فاصل المسألة ما ذكرنا في الفصل الاول  
 الا انى يخرج منه صرف ما و (اما) على طر به الخوص فهو ان واحد عدد السى وذلك بلا تهور بدعله واحدا  
 ثم يصرف ما يخرج النصف وهو سهامان و اصر ما يهدى سهامى والاولى بلا تهور لان مقصود الوصية ههنا ان  
 يكون المسعى بعد الوصية الحاصلة لب مائة و لى يكون ذلك الا ان يكون قبل الاسراع معه سهامان حتى اذا  
 اسرع بمائة يكون المسرع لب مائة ومقصود فى المسألة الاولى الا ان يكون المسعى بعد النصف قبل  
 الاسراع قبل بلا تهور و لى يكون ذلك الا وان يكون معه بلا قبل الاسراع حتى اذا اسرع بمائة يكون  
 المسرع و بعد ما اصر به از يعنى اثنى مائة مائة ثم يرد واحد فصر سبعة مائة الباقى و لى مائة وهو  
 مائة عشر (فاما) معرفة النصف خذ النصف و ذلك واحد و اصر به في مخرج الباقى فصر بلا تهور فاصر  
 الباقى في مخرج النصف ذلك سهامان فصر سبعة مائة فصر سبعة مائة فاعطى صاحب  
 النصف سبعة مائة الى تمام الباقى سهامان ثم اسرع منه سهام فبقية الى ذلك فصر لانه فصرها الى بل المائة  
 فبقية احد عشر و لى لكل اثنى سبعة (واما) طر به الخطا منى ان يعطى لب المائة عدد الوصية اعطى منه نصيبا  
 اسرع منه مائة يكون المسرع من نصف و اقل ذلك او بعد دفع للموصى له بالنصف سهمين ثم اسرع  
 بمائة مائة الى ما هي و هى اثنى مائة و هو سهم المائة فصر بلا تهور فصرها الى بل المائة وذلك مائة فصر واحد  
 عشر و حاجل الى مائة ل اعطى بالنصف سهمين فظهر ان احطاط بر ما خمسة مائة بالنصف سهام و اعطى  
 النصف لانه ثم اسرع منه سهام رصمها الى ما هي فصر بلا تهور فصرها الى بل المائة وذلك سبعة مائة  
 عشر و حاجل الى مائة ل اعطى بالنسبة بلا تهور فظهر ان احطاط بر ما مائة و ذلك سبعة مائة فصر  
 رها و لى خطا درهم و لى الا بداء على النصف قدر خطا الاول وهو خمسة مائة و هى الى تمام الباقى بعد  
 النصف سهامان فاسرع منه سهام او وصية مع الباقى الى بل المائة وهو مائة عشر فصار واحد و عشرين فاعطى  
 لكل اثنى سبعة و للموصى له مائة هذا اذا قد قوله الا لب مائة منى من الباقى بالنصف او بالوصية (فاما) اذا اطلق  
 بان قال الا لب مائة منى من الباقى و لم يرد عليه قال محمد قال عامة الحساب هي المعروفة من سلم الحساب من ايجاب  
 اثنى خمسة مائة منى من الباقى و لى اثنى و اصر هذا في الفصل الاول وهو ما اذا قال الا لب مائة منى من الباقى بعد  
 النصف و قال خذ رحمه الله هو في الفصل الثاني وهو ما اذا قال الا لب مائة منى من الباقى بعد الوصية (وجه) قول  
 انما به المسألة ان اوصى لك قبل تسعة احدى فبقية الى ما هي فصر بلا تهور فصرها الى بل المائة وذلك سبعة مائة  
 عشر و حاجل الى مائة ل اعطى بالنسبة بلا تهور فظهر ان احطاط بر ما مائة و ذلك سبعة مائة فصر  
 رها و لى خطا درهم و لى الا بداء على النصف قدر خطا الاول وهو خمسة مائة و هى الى تمام الباقى بعد  
 النصف سهامان فاسرع منه سهام او وصية مع الباقى الى بل المائة وهو مائة عشر فصار واحد و عشرين فاعطى



يحمل بعد الوصية وعمل هذا النصف الا ان المخرج بالاسماء بعد النصف اقل والمخرج هذا وصية  
 اكبر والاقل منسبة في اسجراحه وفي اسجراح الرمايل فلا ينسب اسجراح الرمايل بل ينسب الى سائر  
 داخله تحت المنسبة منه (وجه) قول خندان الاسماء ليس باسجراح بعض الكلام لما فيه من النقص على ما عرفت  
 في اصول التبعة بل هو منكم بالنسبة هذا لما لم يدخل المنسبة في هذا الكلام لانه دخل في مخرج ككلام الاسماء  
 فقط الوصية هي مع الاسماء لم يسأل الا المنسبة منه النسبة حمل الاقل والاكثر فلا يسأل النقص الا ان ينسب  
 النسبة به وهو الاقل ولو اوصى بعمل نصف احد من الاربع ما يبي من الثلث هذا النقص لمسا له مخرج من احد  
 وخمس النصف اباعه والاسماء خمسة ولكل ابن لانه عشر (واما) خرجها على طرقة الحسب وهو ان  
 ما حدد السن وهو بلا ثبوت بدعيه واحد اقصر من ان يحد فاصبر ان يحد في مخرج السهم المنسبي وهو ان يحد  
 تقصير به عشر ثم يرد سهمها فبقي سهمه عشر هذا طلب المال وطنا مثلا ان يحد وبلا يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 هذا المرفوع اقل المال (واما) معرفة النصف فهي ان احد النصف وذلك سهم وهو في مخرج النصف تقصير  
 بلاه ثم يصر اثلاثة في مخرج السهم المنسبي وذلك ان يحد فاصبر ان يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 عشر هذا هو النصف من اقل المال ان يحد فبقي سهمه عشر فاعطى بالنصف بلاه عشر ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 وصيه الى ما يحد فبقي سهمه واحد وخمسون فاعطى بالنصف بلاه عشر فاعطى لكل ابن بلاه  
 عشر كما اعطى بالنصف قبل الاسجراح (واما) المخرج على طرقة الخطأ فهو ان يحمل طلب المال سهمه ليس  
 بعد اعطاء النصف والاسجراح منه ملزم ما يبي فاعطى بالنصف سهمين ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 وذلك سهمه الى اقل المال ولابا عشر فبقي سهمه عشر واحد الى ستة لابل اعطى بالنصف  
 سهمين فظهر ان الخطأ ان يحد احد عشر فردى النصف سهمها ببله فاعطى بالنصف بلاه ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 سهمها وصيه مع السائر الى اقل المال وذلك ان يحد عشر فبقي سهمه عشر واحد الى ستة لابل اعطى  
 بالنصف بلاه فظهر ان الخطأ ان يحد عشر فبقي سهمه عشر واحد الى ستة لابل اعطى بالنصف  
 بقدر الخطأ الاول وذلك احد عشر فردى الخطأ فبقي سهمه عشر فاعطى بالنصف بلاه عشر ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 سهمها وصيه الى ما يحد فبقي سهمه واحد وخمسون فاعطى بالنصف بلاه عشر فاعطى لكل ابن بلاه  
 ولو كان له خمس من اوصى لرحل من نصف احد من الاربع ما يبي من الثلث هذا النقص فخرج  
 المسئلة على طرقة الحسب واحد عدد السن خمسة ويرد عليه واحد اقصر منه ثم يصر في مخرج النصف  
 المنسبي وهو ملزم للثبوت وان يحد ذلك اباعه فبقي سهمه واحد وخمسون فاعطى بالنصف بلاه ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 عشر وبله هو سهمه تقصير به وسمن هذا طلب المال وطنا مثلا وذلك ما به وسابه وخمسون  
 (واما) معرفة النصف فهو ان احد النصف وذلك سهم وهو في مخرج النصف تقصير بلاه فبقي سهمه واحد وخمسون  
 ثم يصر السلافة في مخرج السهم المنسبي وذلك اباعه فبقي سهمه واحد وخمسون فاعطى بالنصف بلاه ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 سهمه تقصير بلاه هو ان يحد فبقي سهمه واحد وخمسون فاعطى بالنصف بلاه ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 ملزم ما يبي وره بعد النصف وذلك احد وعشرون وصمها الى ما يبي وهو سهمه واحد وخمسون فاعطى  
 وخمس سهمها الى اقل المال وذلك ما به وعشرون فاعطى لكل ابن بلاه واربع  
 مل ما اعطى بالنصف قبل الاسجراح وللموصي له اسن وعشرين ولو قال الا لرب ربع ما يبي من الثلث بعد  
 الوصية الحاصلة فخرجها على طرقة الحسب واحد عدد السن خمسة ويرد عليه واحد اقصر منه ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون  
 خمسة لابل فبقي سهمه واحد وخمسون فاعطى بالنصف بلاه ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون فاعطى لكل ابن بلاه  
 وسمن (واما) معرفة النصف هذا النصف وذلك واحد واصل في لانه ثم يحد فبقي سهمه واحد وخمسون فاعطى

[illegible]

[illegible]



لحال هذه، فهذا حال العبد إذا كان محققاً فلا حق لأحد في ماله محذور من جميع المال، وإن كان مريضاً كان حق الورثة من ماله فلا حق في حوزة القلب وكذا الأغاني مرض الموت والسبع رائجاً قدر ما لا يسهل الناس فيه إرأى أنهم والمعه قد دم الخطأ به ذلك كله من القلب كله، والصحة لمعلق حتى الورثة مال المرض من مرض الموت، وإرأى القلب ونحوه المعوق دم العبد ولا معه فيه التلب لأن حق الورثة ما يتعلق بالمال، والتباضح ليس مالاً، وكذا إن ساء الكفالة فليس في حال المرض رحمة الدولة لأنه يبيع العرايم الداء، فمعه من القلب كما يصرطه لأنه يبيعهم في كسبه في الهبة، ولو أقر في مرضه كفالة فليس حال محبة حكم هذا الدس حكم من المرض حتى لا يصدق في حق سراً الصحة ويكون المكفول له مع عرايم المرض سوا، ولو كفل في محبة أصاب ذلك إلى ما يستعمل ما قال للمكفول له كلف ما يدوب لك على فلان ثم وجهه على فلان دس في حال مرضه المكفول حكم هذا الدس وحكم دس الصحة سوا حتى يصرط المكفول له يجمع ما يصرط به غيرهم في الصحة لأن الكفالة وحده في حال الصحة، وعن إبراهيم الحنفي رحمه الله من أوصى لأبيه في حياته ونحوه ثم مات به مرات، ولو أوصى عديمه لم يوص به في لسان القلب، والأول جمل على ما إذا أعطاه ما ساقى حياته على حبه الهبة لأن الهبة منها لا تصور رحمه لكونها ملكاً وهي لسان من أهل الملك لا يملكها، والباقي يحق على ظاهره لأن الوصية للمال انحاز الملك عند الموت وهي عند الموت من أهل الملك، لكن ما حرر فكأن من أهل الوصية لم يولد أوصى ما أراد على التلب ولا وارث له محذور من جميع المال عندنا في لسان المحذور إلا من التلب المسألة ذكرها في كتاب الولاء، وكذلك إذا كان له وارث وأحاراً ما على القلب لأن الأصابع الباقية الزائدة عليه والأصابع للسرف هو الملك فأم إذا أحار عند الالتماع، أم إذا حارته أحار به فالموصى له لسان ١ من قبل الموصي لأن قبل الوارث فإن ما حووا حووا وصية الموصي لا حووا عظمه من الوارث، وهذا قول النجاشي وأبو الهيثم وقال السامري رحمه الله حووا حووا وصية وسطه حتى يصف سوب الملك فها على اليص عند وعدنا لا عفاً (وجه) قوله أن الباقية لم يوص على أحار الوارث، فمن أن الأحار يجمعهم والدليل على أن الوارث أحار الوصية في مرضه موه يصر أحار به من يثمة فبأن الحمل منه (ولنا) أن الموصي الوصية موصى في ملكه، والأصل فيه لا يصرط لصدر الصرف من الأهل في الحلق، وأما الأصابع لم يصرط وهو حق الوارث، وإذا أحار عند الالتماع يصرط الباقية السابق لا يارها ما يصرط لأن أرائه سوط، والحكم عند وجود السوط يصرط إلى السبب إلى السوط وسقط سوبه على السبب في الخمسة لا على السوط لأن السوط كلها سوط الأسباب لا سوط الأحكام على ما عرفت في أصول الفقه، وهذا حرج الخوارج عما ذكر (وأما) أحار به في مرضه موه فإما أنه يصرط من يثمة لا يصرط الأحار منه يملكها ويملكها الملك لأن الأحار لا يصرط عن الحمل بل على إرأى أنه ما يصرط في وقوع التصرف يملكها يصرط الخلق من مال الصرف وهو مبرع في هذا الأسقاط، فمصرطه من القلب كما يصرطه ما يملك الهبة من التلب، فإن أحار بعض الورثة ودفعهم حارب الوصية عند حصصهم، فطلب عند أيضاً الزاد لأن لكل أحد سهم ولا يارها، وإذا في قدر حصصه يصرط كل واحد منهم في نصيبه صدر عن ولا يصرطه فبأن ما يصرط أحار من أحار إذا كان المحرم من أهل الأحار ما كان بالعام فلا فإن كان حووا لم يصرطاً لا يصرط لأنه أحار به فإن كان عفاً لما لم يكن مريضاً من الموت حارب أحار به، فإن كان الوارث واحداً كانت أحار به بركة أسدله الوصية حتى لو كان الموصي له وارثه لا حووا أحار به إلا أن محوها ورثة المرض موه، وإن كان أحاراً نحو أحار به يصرط من القلب ثم وقف الأحار هو ما يصرط الموصي ولا يصرط أحار به حال حياته حتى أهم لو أحار وأق حابه لم أن رجوا عن ذلك موه، وهذا قول عامة العلماء رضي الله عنهم، وهذا أن لي رحمه الله محو أحار به موه، وحال حياته وأحار وأق حابه فليس لهم أن رجوا موه ولا خلاف في أهم إذا أحاروا بعد موه، ليس لهم أن



هذان على الكفار لا هما واحداً باحباب الله اسداً من غير معلق حو هما بسبب من جهة العدم الكفار  
 سئل حو بها سبب بوجه من العدم القيل واليهار واحي والواحد اسداً اقوى مقدم وان الكفار باعقده  
 على صفة القدر لان صفة القدر واحد الكفار باعقده من ارض والقرص مقدم على الواحد لان حد الكفار  
 مخصوص عليها في الكتاب الربر ولا يصح في الكتاب على صفة القدر واعرف بالسبب القدر فكما  
 المسبب من علة في الكتاب الربر اقوى فكما اولى وصفة القدر مقدمه على الاحيه وان كان الاخيه اسداً  
 واحد عندنا لكن صفة القدر مقدم على وجودها والاحيه حو بها على الاحيه فالسبب على الوجود اقوى  
 فكان بالذات اولى كذا صفة القدر مقدمه على كفا القدر مضاف لان رحو تلك الكفار بسبب  
 الواحد وصفة القدر مقدم حو بها احبار مسبور والثاني بالحر المسبور اقوى يقدم وقالوا ان صفة القدر  
 مقدم على المندور به لا بها وحب باحباب الله بارك وباعلى اسداً بالندور به وحب باحباب الله وقد سئل حو به  
 انما سبب ماسر العدم تقدم الصفة والاسكال عليه ان صفة القدر من الواحد باحباب لان التراسس لا  
 حو بها بسبب دليل مقطوع به بل دليل فمسه العدم ولهذا لا تكفر حاد والوه بالندور به فرض لا به  
 حو به بسبب دليل مقطوع به وهو النص المقصر من الكتاب الربر وقال الله بارك وباعلى رلو فوا بذرهم وان فرض  
 مقدم على الواحد ولهذا تكفر حاد وحب الوفا بالدر وفي كتاب الله عز وجل دليل عليه وهو قوله  
 سبحانه وباعلى ومهم من عاهدنا لان آباءنا من قبله لنبعدن ولكر من الصالحين فاما آباءنا من قبله فلو ان  
 وبولهم مريضون فاسمهم باق فلو هم الى يوم نلوهما احلوا الله ما وعدو وعما كانوا يكذبون والمندور به  
 مقدم على الاخيه لانه واحد الوفا نفس وى وحب الاخيه سببه العدم لكونه حل الاحاد والاعيه تقدم على  
 الدوافع لا بها واحد عداى حسنه رضى الله عنه وسه موكد عندهما والسبب رضى الله عنه والواحد بالسبب  
 المؤكد اولى من النافذ فالظاهر من حال الموصى انه قد سئل على النافذ بحسب الظن بالمسلم الا انه تركه  
 مقدم بدلاله حاله العدم وان آخر ما ذكر على سبيل السهر هذا الذي ذكرنا اذا لم يكن في الوفا  
 بالقرب اعساق محر وهو الاعساقى مرضى الموت واساقى معلق بالموت وهو السد سرفان كان به  
 ذلك لان الاعساقى المحر والمعلق بالموت لا يحمل القسح فكان اقوى مقدم (وأما) الوصيه بالاعتيان  
 فان كان اعساقاً واحداً في كفا حكمه حكم الكفار وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن راحسا حكمه حكم سار  
 الوفا بالمسلم هما الصفة على القدر وبما المساعد وحب التطوع ومحو ذلك لان الوصيه بالاعتيان بلحاظ  
 القسح كما يلحق سار الوفا فكتب الوصيه بالاعساقى عرو واحده بل سار الوفا بالاعساقى محلاى الاعساقى المحر  
 في المرض بالموت لانه لا يلحقهما القسح فكان اقوى مقدم على سار الوفا ما وان كان الوفا ما مقصده  
 سبحانه وباعلى بعض المقادير اقوى لقوم اعاسهم سصار بون بوصا بهم في الثلث هم ما أصاب العا فهو لم لا حد  
 بعضهم على بعض لماسى وما كان الله سارك وما لى جمع ذلك فبما بها القراس هم بالواحد باحباب الله بالواحد وان  
 كان مع الوفا بالله بارك وباعلى وصيه لواحد من من المقادير نصرت على الوفا له مع الوفا ما بالقرب وعمل كل  
 حبه من حباب الرب مفرد بالنصر فان قال بلى ما لى في الحبح راركا والكفار ولز دفاع سبب سبب على  
 ار نعه اسبب سبب للموصى له ومهم للحج ومهم للركا رسبب للكفار لان كل حبه من هذه الحباب ع الاخرى  
 فترد كل حبه بسبب كما لو وصى سبب ماله لتوم بعض فان هل حباب الرب وان احلت بالمصود منها كلها راحه  
 وهو طلب مريضات الله سارك وباعلى واحدا وجهه النكر هم فعنى ان نصرت للموصى له سبب الرب سبب  
 بالحوائ ان المقصود من الكل وان كان واحداً وهو اسما وجهه الله عز وجل وطلب مريضاته لكن اخيه مخصص  
 عليها فحب اعساقها كما لو وصى سبب ماله للفرما والمساكن واما السبل ان كل واحد منهم سبب سببه وان

من النقص من الكل اعرب الى انه سبحانه تعالى لكانت احبه معقوصا عليها اغراضه خصوص عليه  
 كذا هذا كذا الوصا بان كانه سار كذا تعالى او سبحانه سار كذا تعالى رخصها للعلماء (وما) ١١  
 كذا كذا للعلماء بالاحكام احد وحده (اما) ان كانت كذا في السلب يجوز واحد مهاد السلب (وما)  
 ان كذا ربح و كذا و ربح او في السلب سلب ماله ولا خرابا مع ولا خرابا للدين وهم يقارون في السلب  
 يدرجونهم في ضرب صاحب السلب التلب صاحب الزرع ربح التلب صاحب السلب سلب سلب سلب  
 في ضرب كل واحد منهم يدرج في نفسه من السلب فلا عند بعضهم على بعض الا اذا كان مع هذا الوصا احد الا سلبا  
 لغيره الا سلبا المتحر في المرض او المعلق بالموت في المرض او في الصحة وهو السلب و السلب الخفايا بالاعمال  
 اساس في المرض يقدم هو على سائر الوصا التي هي للعاد كما تقدم على الوصا بالثرب فذلك قبل كل وصه  
 يقارب اهل الوصا بانها تسمى من السلب و تكون بينهم على قدر وصاها و ابطلنا به لا مدم المعص على المعص في  
 عند المواضع المستسا لان سلب المعص على المعص سلب في ربحه المرحح و هو يحد لان الوصا بالكلها اسلوب في  
 سلب الاستحسان لان سلب الاستحسان كل واحد منهم من سلب صاحبه الاستحسان و السلب يوجب الاستحسان  
 في الحكم ولا استحسان سلب الاستحسان مواضع الاستحسان لان الاعاق المتحر والمعلق بالموت لا يحمل التسبح  
 واحدا يستحق سلبه و هو السلب اذ هو عند مواضعه و كذا السلب معقوصا و ان الوصه يربح فكما كان الخفايا  
 للمصلحة عند السلب اقوى فكما ان اولي بالتقدم وان اجمع المعق و الخفايا و صافي السلب عنهما فمدان ابو حنيفة  
 رحمه الله ان كانت الخفايا قبل المعق سلبا الخفايا والا استوفى الكد و المعلق عن اي يوسف عن اي حنيفة وقال  
 ابو يوسف و عند سلب المعق يقدم او اخر (وحده) فوطمان المعق اقوى من الخفايا لانه لا يحمل التسبح و الخفايا  
 يحمل في باب الوصا ما يقدم الا اقوى ولا اقوى اذا كان السلب لا سلب الكل و لم يقدم المعق على سائر الوصا ما به  
 سائر الا عدا بتقديم في الله كذا فانه مدم على سائر الوصا و ان كانت مقدمه في الله كذا على المعق على ان التقديم  
 الذي كذا ربح و ربح و ربح انما يكون بعد الاستحسان و ربح العله و لا استواء بينهما في فضل الله حرج ولا في  
 حنيفة رحمه الله ان الخفايا اقوى من المعق لا منها يستحق سلبه و ان على ما بينا والمعق يربح حصص فلا ربحها و كان يسمى  
 ان يقدم على المعق سلبه في الله كذا او باخره الا ان ربحه المعق اما حاله بالاحتراب لسرور التعارض  
 حنيفة يقدم على ما ذكر (واما) فوطمان الاعاق لا يحمل التسبح فمع المساح فالوان كل واحد منهما  
 لا يحمل التسبح من جهة الموضوع فان باع ماله الخفايا في مرض موته لا تلك فصحته كالأعاق عددي مرض موته  
 انه لا تلك فصحته فاستوفى ان يقدم احوال التسبح من جهة الموضوع وهو المعق و البايع فاذا كانت السلبه باعها  
 ربحها بالذاته لكون الذاته ما دلل الالهام ولا يمكن ربح المعق عند السلبه لان يعلق الخفايا بعد  
 الضمان مع ربحها على المعق الذي هو يربح حصص معارض الوجهان فستطو الخفايا مقدم في اصل  
 التعارض سلبا ربحه فتع المراسم من الخفايا والمعق فمع السلب بينهما وهذا الخواص ضعف لان التسبح  
 الخفايا يربح حمل التسبح في سلبه في سلبه و سلبه حمار المعق والرويه والشرط والافاله ادمي فصح في حق  
 السلبه من سلبه في حنيفة و عند ربحها الله فكما الخفايا عمله للتسبح و اجماله والمعق لا يحمله راسا فكان  
 اقوى من الخفايا و يجب ان يقدم عليها كما هو مدعاهما (ومهم) من قال ان عدم احوال المعق للتسبح ان كان  
 سلب ربحه على الخفايا كذا كذا من معنى الخفايا عند الضمان سلب ربحها على المعق فوقع التعارض  
 و حرج الخفايا الذاته و ادانها بما فلم يحدد الرجح فمع المعارضة و سلب المراسم وهذا انه اصعب لانه لو  
 كان كذلك لزم تقدم المعق على الخفايا اذ ان المعق لو حوجد المرحح للمعق عدو في التعارض ولا عدم غيره بل  
 نعم التلب بينهما (ومهم) من قال يعلق الخفايا عند الضمان من حيث استحسانه اقوى في الدلالة من المعق من



حب عدم احوال التسج بذلل ان الله مقدم على الانسان حتى لو اسقى عذامه سره بالذ لا يسد وار كل  
 الاعيان لا يحمل التسج والمعارضه محمله للتسج لكونها عذمان فلا يعارضها الله الا عند الذباه وعلى احواله  
 من رمد حتى اى حقه رضى الله عنه من هذا الماله الا ما وافق ما فى قوله لا يسد وار كل  
 حقه رضى الله عنه على هذا افعال اذا اعنى من حاق من اعنى قسم التلب من القسم الاول من المحامات نسيم  
 ما اصاب القسم الاول قسم منه ومن القسم الثانى لا يسد وار كل ما فى القسم الثانى من المحامات نسيم  
 المحامات نصف مما اصاب المحامات الا حقه قسمين منها ومن القسم نصفين كما اذا اعنى من حاق والله سبحانه وعالى  
 اعلم هذا اذا كان مع الوصايا للمعادنى او محامات فان لم يكن صرحت كل احد منهما صدر حقه من التلب حتى لو اوصى  
 لرحل سلب ماله ولا آخر بالسدس ربع خال الورثه قسم التلب بينهما لانهما لهما سهمان لساحب التلب وسهم لصاحب  
 السدس اصل الماله من سهم التلب لانه ولها مثلا وذلك سهم حمله المال سبعة مثله وذلك لانه للموصى  
 لهما الثلث والسدس بينهما اولا ولها وذلك سهم للورثه فاسم التلب والثلثان وان احارب الورثه فلهما وصى  
 لهما الثلث سهمان وللموصى لهما السدس سهم والسوى وهو بلا سهم من سهم للورثه على فراض الله سائرته وعالى  
 ولو اوصى لرحل التلب ولا آخر بالربع ولم يحارب الورثه فالتلب بينهما على سبعة اسهم لصاحب التلب اربعة ولصاحب  
 اربعة لانه اصل المسله من اربعه للموصى لهما الثلث فلهما ذلك اربعة عشر فكون كل المال احدى وعشرين التلب  
 من ذلك سبعة للموصى لهما الثلث والثلثان واربعة عشر للورثه وان احارب الورثه فلهما وصى لهما الثلث ما اوصى له هو  
 اربعة عشر للموصى لهما الثلث ما اوصى له هو بلا سهم والسوى هو خمسة من اربعه عشر للورثه على فراض الله تعالى ولو اوصى  
 لرحل التلب ولا آخر بالربع والسدس فلهما الثلث سبعة اصل المسله من اربعه عشر فلهما الثلث اربعة عشر فكون  
 ولصاحب اربعة لانه ولصاحب السدس سهمان وذلك سهم لهما الثلث اربعة عشر فكون حقه  
 سبعة وعشرين سها الوصيه منها سبعة بلا سهم وسهمان رحاسه عشر سهام الورثه هذا اذا لم يكن فى الوصايا  
 ما يرد على الثلث وان كان اوصى لرحل سلب ماله ولا آخر بالنصف فان احارب الورثه فلهما الثلث اربعة عشر  
 منه ولتلب للموصى لهما الثلث والنصف للموصى لهما النصف اصل المسله من سبعة للموصى لهما الثلث سهمان وللموصى  
 لهما النصف بلا سهم وذلك خمسة والسوى للورثه وان لم يحارب الورثه فالتلب بينهما نصفين وثلث اربعة عشر  
 سهم من سبعة وعشرون وحذر محمد بن عبد الله على حقه لصاحب النصف لانه ولصاحب السدس الثلث  
 سهمان وان اوصى لرحل ربع ماله ولا آخر بنصف ماله فان احارب الورثه فلهما الثلث اربعة عشر فكون  
 للموصى لهما الثلث والنصف للموصى لهما النصف اربعة عشر فكون الثلث اربعة عشر فكون الثلث اربعة عشر  
 على الثلث حتى الورثه وقد رآنا خلاف فى ان الوصيه تاراد على الثلث لم يستد وان ذهب  
 التلب لانه وانما الخلاف فى كفه قسمه الثلث بينهما فلي قول اى حقه رحمه الله تعالى قسم التلب بينهما على سبعة  
 اسهم للموصى لهما النصف اربعة عشر منه وللموصى لهما الثلث وعشرون سهمان لانه سهمان للموصى لهما الثلث  
 لانه الوصيه لهما النصف لا تصرف الا بالتب عدده والموصى لهما الثلث ربع فحتاج الى حساب لهما الثلث  
 واوله اربعة عشر فلهما اربعة عشر لانه فلهما الثلث اربعة عشر فكون الثلث اربعة عشر فكون الثلث اربعة عشر  
 وجمع المال احدى وعشرين سهمه منها للموصى لهما اربعة عشر سهمه للموصى لهما النصف وبلا سهم للموصى لهما  
 يوسف وخمسة عشر سهم التلب بينهما على لانه اسهم لان الوصى لهما الثلث سبعة عشر فجمع وصيه عدهما للموصى لهما  
 بالربع تصرف بالربع والربع من النصف فلهما الثلث اربعة عشر فكون سهمان واربعة عشر سهمان فكون  
 لانه وقصه التلب بينهما على لانه اسهم سهمان للموصى لهما النصف وسهم للموصى لهما الثلث اربعة عشر فكون  
 وهو ان الوصى لهما الثلث لا تصرف فى الثلث ما كمن التلب من عا احارب الورثه عداى حقه رحمه الله

على الاى حسن مواضع في العنق المرص وفي الوصه العنق في المرص وفي الخنا في المرص وفي الوصه الخنا  
 في الوصه الدرهم المرسله فانه سرب في هذا المواضع جميع وصه من غير احوار الوربه وصور لك في  
 اوصه العنق اذا كان له عددان لا مال له غيرهما اوصى بينهما ووصه احدى الف رسمه الاخر الثاني ولم يحرق الوربه  
 سنا من اللب ولب ماله الف وهم فلا ف بينهما على قدر وصتهما لهذا الف الذي قيمته الفان فمع ثلثه وسعى  
 في اللب للوربه والثالث الذي قيمته الف فمع ثلثه وسعى في اللب للوربه فان احارب الوربه عنهما وصور  
 ذلك الخنا اذا كان له عددان اوصى بان ساع احدى هاتين فليس والاخر من فلان آخر سنا الخنا ووصه احدى  
 مائة الف وما به ووصه الاخر سنا به فاوصى بان ساع الاول من فلان سنا به والاخر من فلان آخر سنا به فبها  
 جعل الخنا لاحدهما ماله وللاخر بمحمسا به وذلك كله ووصه لهما حصص في حاله المرص فان حرق ذلك  
 من اللب او احارب الوربه حار وان لم يحرق من اللب ولا احارب الوربه حارب محاسبهما عذر اللب وذلك تكون  
 بينهما على قدر وصتهما بصرف احدى هاتين ماله والاخر بمحمسا به وصور ذلك الدرهم المرسله اذا وصى  
 لاسنان ماله وللاخر بالدين ولب ماله الف فالثب يكون بينهما مالا ما كل واحد منهما بصرف جميع وصته ولا  
 خلاف ايضا في الوصه ما قل من اللب كالربع والسدس وبموجب ذلك ان الموصى له بصرف جميع وصته (ورجه)  
 فويلهما ان الوصه وقعت باسم الزنا على اللب من النصف ونحوه فوجب اعساره ما لم يكن الا انه بعد اساره في  
 حق الاستحقاق لما فيه من ابطال حق الوربه وانما اصرارهم فوجب اعساره في حق الصرب وانما يمكن اذا صرعه  
 على الوربه ولهذا اعربت التسميه في حق الصرب فماد كراما من المسائل رلاني حقه رحمه الله ان الوصه تار ناد على  
 الثلث عذر الوربه وصبه باطله من كل وجه سعي والصرب بالوصه باطله من كل وجه سعي باطل وانما فلان  
 اوصه تار ما وصه باطله لا مهاي قدر الزنا صادف حق الوربه الا انها وقعت على الاحار والزنا فاداروا سعي  
 ايها وقب باطله وقوله من كل وجه سعي به استحسانا وسميه وهي سميه النصف فلكل قسم مع الوصه بمحمسين  
 محرجا وولنا سعي لهما لا يحمل القاذحان الا ترى انه لو ظهر للقب مال آخر لقد بد هذا الوصه وهي الوصه  
 تار ما على اللب بخلاف المواضع الخمس فان هاله ما وقعت باطله سعي بل يحمل السعدي الخمله فان ظهر مال آخر  
 للقب محرج هذا القدر من اللب فليس ان الوصه ما وقعت تار ما على اللب فلم يقع باطله سعي وهما بخلافه لانه  
 وان ظهر له مال آخر بدخل ذلك المال في الوصه ولا يحرج من اللب وهذا القدر بكل الوصه سعي فان راد  
 فيه على اللب بان اوصى بلب عذر رجل وسلسه لاخر ولا مال له سوا فرد الوربه ان صاحب اللب  
 لا يصرف بالثب الزائد عذر وان لم يكن الوصه باطله سعي لحوار ان يظهر له مال آخر فتعد تلك الوصه فليس ان  
 يصرف الموصى له بالثب الزائد ومع هذا لا يصرف عذرا فاسكل القدر وبخلاف الوصه مالا قل من اللب  
 لان الوصه هناك وقعت بمحمسين محرجا من حب التسميه لان التسميه وقعت تار ربع والسدس وكل ذلك  
 محارج الوصه بالتسميه صادف محل الوصه واساظهر الفرق عدا جميع الوصين فادار بد الوربه فالزاد  
 بينهما جميعا فمسم بينهما على قدر نصيبهما ولو اوصى لرجل جميع ماله ثم اوصى لاخر بلب ماله فاحارب الوربه  
 الوصين جميعا قدرى او يوسف ويخضع اى حقه رحمه الله انه قال للموصى لهما جميع باخذ اللب خاصه  
 ويكون الثاني من صاحب الجميع وصاحب اللب وقال حسن ربنا ان هذا قول اى حقه ان للموصى له  
 ربع المال وللموصى لهما الثلث بلا زاعده وذكرا كالحق رحمه الله انه ليس في هذا المسئله نص رواه عن ابي حقه  
 رحمه الله وانما احتسوان فاس قوله والصحيح ان قول اى حقه رحمه الله تعالى فيها ما روى عنه ابو يوسف  
 وجدر جميعا لانه قسم على اعسار المازعه وماد كرحس رحمه الله تعالى اعسار العول والمصار به والعسمه على  
 اعسار العول والمصار به من اصولها الا من اصله فان من اصله اعسار المازعه على التسميه (ورجه) هم ان اراد على

الثالث يعطى كله للموصى له جميع المال لا يلهى بأمره فيه أحد - رافد - الثالث فمأرعه فيه الموصى له الثالث فمأرعه  
مأرعه ما فيه ادلا رجح لاحدهما على الآخر فمسم بينهما نصفين فيكون اصل مسأله الحساب من ماله من ماله  
الى الثلث للثلاث للموصى له الجميع لا مأرعه والثلث بينهما فان الا انه يسكن الحساب فسرر اس في ثلاثة  
فمصر سه فمسم لماه للموصى له الجميع لا مأرعه ولها وهو سمان مأرعه فيه الموصى له الثلث فمسم بينهما فحقيل  
للموصى له الجميع خمسة وللموصى له الثلث سهم واما القسمة على طرفي العول والمصارف عند هما هما ان كل واحد  
منهما نصيب جميع وصيه فالموصى له الثالث نصيب الثلث وهو سهم والموصى له الجميع نصيب بكل المال وهو ثلث  
اسهم فحقيل المال على ان معه اسهم لصاحب الثلث سهم ولصاحب الجميع ثلاثة هذا اذا عاربت الورثة فان ذب  
الورثة عاربت الوصيه من الثلث ثم الثلث يكون بينهما نصفين في قول ابي حنيفة رحمه الله لان الموصى له كس من  
الثلث لا نصيب الا بالثلث اذ لم يحز الورثة عند وصيه نصيب كل واحد منهما الجميع وصيه اذ ما يتاونه  
بما في الموقف هذا اذا اجمع الوصايا ما سوى الله - رافد - اجمع الوصايا في العن فان اجمع في حين مسأله  
ان اوصى من واحد لاس او اكد او اوصى لكل واحد جميع العن وقد قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى نعم الله  
في انتخاب الوصايا على عدمه فصرف بكل واحد منهم القدر الذي حصل له بالسهم ولا نصيب جميع العن وان  
وقعت القسمة جميع العن وذلك بخلاف قول ابي حنيفة هذا اقلان - رافد - وقد اوصى بعدى هذا  
آخر والعقد يخرج من ثلث ماله فان العدم مسم بينهما نصفين على عددهما وهما ان نصيب كل واحد منهما  
القدر لا نصيب ما كرم من ذلك وكذلك ان اوصى به ثلاثة اولاد منه وقال ابو يوسف وخذ جميع ماله نصيب كل  
واحد منهما جميع وصيه وسوا الخواتم في عدم ما سحى كل واحد منهما من العن في هذا المصير لكن  
سأ على اصلين خلس وبما يظهر اختلاف الاصل فيما اذا نصيب الى الوصيه لهما وصيه لثالث ان كان له  
عند والقادر سوى لك فاوصى بالعدل لاسان ثم اوصى به الآخر واوصى لرحل آخر ثالث درهم بعد ان  
حنيفة رحمه الله نصيب كل واحد من الموصى له بالعدل نصف العدم وهذا نصه وقد اوصى نصيب الموصى له  
بثلث درهم بالثلاث اربابا وعبداني يوسف وخذ جميع ماله نصيب كل واحد من الموصى لهما  
بالعدل جميع العدم والموصى له بالثلاث نصيب الثلث لاسان على الاصل الذي ذكرنا فيما هذ ان  
الموصى له كرم من الثلث لا نصيب ما كرم من الثلث عند وعددهما نصيب جميع وصيه لهما لان اسسمة  
وقعت مع العن الا انها لا تظهر في حق الاستحقاق فظهر في حق النصيب كما في انتخاب الدور - رافد - العول وأبو  
حنيفة رحمه الله سؤل ان الموصى قد اطلق وصيه كل واحد منهما في نصف العن فله رلانه الا ظال الا ان  
له ان رجح فسطل استحقا كل واحد منهما نصيب العن فالسرب ما مع يكون نصيب الوصيه باطله فكان اطله  
بختلاف العزماء فانه ليس له نصيب الدس ولا يدا ظال جميع نصيب كل واحد منهما بثلث حصه وخلاف انتخاب  
العول لا يلهى بوحده من حصه الملب سطل سهادهم فصرفون بجميع ما نصيب جميع منه ولو كان له عند آخر فمسم  
الثلث درهم والثالث درهم فاوصى بعد لرحل واوصى لرحل آخر ثلث ماله فالثلث وهو قدر الثلث درهم يكون بينهما  
نصفين جميعا له للموصى له جميع العدم وجميعا له للموصى له بالثلث عمن ما اصابه الموصى له الجميع يكون في  
وذلك خمسة اسداس العدم وما اصاب الموصى له بالثلث يكون نصيب العدم وهو سدس ما بقي من العدم وهو سرب  
والنصف في الدراهم وهو خمس الاثني عشر نصيب الموصى له جميع العدم خمسة اسداسه والموصى له بالثلث نصيب  
سدس العدم وحس الاثني على اصل ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلهى اجمع في العدم وستان وصيه بجميعه  
منه لان الوصيه سلب المال ما نول العدل كونه مالا فاحتجب في العدم فستان نصيب للموصى له جميع العدم لاس  
بلا مأرعه والثلث مأرعه فيه الموصى له الثلث فيكون على الحساب من ماله لاسا الى الثلث واصل الحساب



ما رغبنا فيه فممن بهما لكل احد من اسهم فصار لصاحبها مع خمسة اسهم ولصاحب ثلث  
 سهم بلما صار هذا المعدل على ستة اسهم صار المعدل الآخر على ستة للموصي له الثلث مما اسهمان فصار سهم  
 صاحب الثلث ثلاثة اسهم سهمان في المعدل اثنان لا وصيه فيه وسهم في المعدل اثنان في وصيه وصيه صاحب  
 المعدل خمسة اسهم ذلك ان من طلب المال لا يجمع له الا ما عثر فصار سهمه من المعدل عند ان حصة  
 رحمه الله تعالى ان الموصي له كسب من الثلث لا يجمع له الا ما عثر فصار سهمه من المعدل عند ان حصة  
 اسهم ووصيه الآخر له اسسه ذلك سبعة اسهم وحصل هذا المثل المال ثلثا وثلاثا وذلك ان سهمه عثر جمع  
 المال احد وعشرون مائة عند ان كل عثر على عثر ونصف لان كل عثر مقدار نصف المال فجمع من  
 المعدل الموصي به وصيه مائة وجمع اليها وصيه صاحبها مع او سهمه في المعدل فجمع ذلك اليه وصيه صاحب  
 المعدل سهم احد في المعدل فجمع ذلك اليه في المعدل خمسة اسهم ونصف فجمع ذلك اليه وجمع من سهمه  
 فراجع الله تعالى و يوجد من المعدل اثنان لا وصيه فيه سهمان و يجمع الى الموصي له الثلث فجمع من هذا المعدل سهم  
 ونصف فجمع الى الوربه فجمع من سهم على فراجع الله تعالى فصار كل سهم اسهم وهي طلب المال حصل للموصي  
 له بالمعدل مائة خمسة اسهم والموصي له الثلث سهمان وحصل للوربه من المعدل الموصي به خمسة ونصف من المعدل  
 الذي لا وصيه فيه مائة ونصف فذلك ان سهمه عثر وهي طلب المال فاسمها الحساب على الثلث والثلث واما على  
 قول ان يوسف وحمد فجمع على طرف العول فقول اجمع في المعدل وصدان وصيه فجمع وصيه سبعة وخمسة  
 الثلث ثلاثة فصار اجمع مصرف و ذلك ثلاثة اسهم وصاحب الثلث سبعة وسهم فصار المعدل  
 على ان سهمه اسهم وهو معنى العول فلما صار هذا المعدل على ان سهمه العول يحمل المعدل الآخر على ثلاثة عثر عثر لانه  
 لا حاجة الى العول في ذلك المعدل فجمع من ذلك المعدل سهمي له الثلث فصار سهمه صاحب الثلث سهمين سهمين  
 المعدل الذي له الوصيه وسهم من المعدل الذي لا وصيه فيه وصيه صاحب المعدل لانه اسهم فذلك خمسة اسهم ووجد  
 هذا المثل وطنا مثلا وذلك عثر والجمع خمسة عثر وماله عدان فصار كل عثر على سبعة وسيف فجمع  
 وصيه صاحب المعدل من المعدل ذلك لانه وصيه صاحب الثلث اليه وذلك سهمين من هذا المعدل لانه  
 ونصف فجمع ذلك الى الوربه و يجمع من المعدل الآخر سهم الى الموصي له الثلث في سهم اسهم ونصف من المعدل  
 الذي له الوصيه وسهم اسهم ونصف من المعدل الآخر فجمع سهمه على الثلث والثلث والله تعالى اعلم  
 في فصل في اوصاف هذا المعدل فله صفان احدهما قبل الوحد والآخر بعد الوحد اما الى هي قبل الوحد فهي  
 ان الوصيه بالترخيص الواجب واحده وعاورا هاجرا ومندوبها ومسجحه في بعض الاحوال رتبه بعض  
 الناس الكل واجب وقد بنا ذلك كله في صدر الكتاب واما الى هي بعد الوحد فهي ان هذا المعدل لا يفي حق  
 الموصي حتى تلك الرجوع عند اتمام حال الوحد قبل موته غير انجاب وانه يحمل الرجوع في هذا المعدل  
 هي بالترخيص الاولى كافي اليه والصدقه الا الذي بالطلب خاصه فانه لا يرم لا يحمل الرجوع اصلا وان كان  
 لانه انجاب يضاف الى الموت ولهذا يرم من الثلث لانه سبب ثبوت المني والحق لا يرم وكذا سببه لانه سبب حكم  
 لا يرم ركذا التبرع بالصدقه لا يحمل الرجوع فيها ولكنه يحمله لانه لا يملك من غير لان المني فيه مال موقوف  
 موقوف بصدقه فلا يوجد ذلك الصدقه فلم يسحب السبب في الرجوع وقد يكون هيا وقد يكون دلالة وقد يكون  
 ضرور اما الذي هو ان يقول الموصي رحمه الله لانه قد يكون فعلا وقد يكون قولاً وهو ان يمل في الموصي به فعلا  
 سئل به على الرجوع او سببكم بكلام سئل به على الرجوع وما من هذا احتمال اذ اعمل في الموصي به فعلا لوصفه  
 المنصوب لا قطع به مال ذلك كان حواكما الارضي موقوفه وحاطه فصا او ما او معلق به غير ذلك  
 بمرله في مسجحه او محدد في صاع مائة او سبعا او سبعا او فجمع في صاع مائة حوا وعو ذلك لان هذا الاما

[illegible]

الاسراء عمل بكل واحد منهم امره فحمل عليه ما مكن وعسا لا عدد وكون الناس حلالا للوصة لا مكن  
 الحمل على الاسراء لانه لما ادخل امره ارا من تلك الوصة من الاول الى اناس ٦ قيل انما رجوعه  
 منه رجوعا هذا ١ قال الوصة الى اوصب بها القلان في لئلا وكذا ١١ قال الوصة الى اوصب بها القلان  
 هذا اوصبها لئلا او بعد اوصبها لئلا وما اذا قال وقد اوصب بها القلان هذا يكون اسرا كالان او اولئك  
 ولما رجوعه لو قال كل وصة اوصب بها القلان في باطله هذا رجوع لانه نص على ابطال الوصة الاولى وهو  
 اهل الاشارة والحمل قابل للظلال مطلق وهو معنى الرجوع لو قال كل وصة اوصب بها القلان في جرائم  
 رمالا يكون رجوعه لان الحرمة لا تباقي الوصة فلم تكن دليل الرجوع لو قال كل وصة اوصب بها القلان في لئلا  
 وارى كان هذا رجوعا عن وصة لئلا ووصة للوارث فصع على اثار الورثة لانه من الوصة الاولى سيما  
 الى من يصح التمسك به لان الوصة للوارث يحججه بدليل انها نص على اثار الوصة والباطل لا يحمل نص  
 والاسئلة التي لم يمس للاول ضرور وهذا معنى الرجوع من اثار الوصة الورثة الوصة لهذا الارث قد  
 وصار الموصى به للموصى به وان ردوا طلب ولم تكن للموصى به الاول لصحة الرجوع لا لسؤال الوصة منه وهذا  
 مية الورثة الموصى به الرجوع صريحا ولو قال الوصة الى اوصب بها القلان في لئلا وعمرو بن  
 الموصى به المات كان رجوعا عن وصة لان الوصة لعمرو بن لئلا كان حارفا كلام الوصة فصيح  
 العمل اليه فصيح الرجوع ولو كان عمر ماضيا لم يكن الرجوع لان المسألة ليس محل للوصة  
 انما الوصة له فلم يمس ما في وصته وهو الرجوع ولو كان عمر رجوعا عن الوصة حتى يموت عمر فقل  
 وبالموصى طلب الوصة لان مادها عند موته الموصى به عند موته لكون الموصى له ماضيا  
 كنه للورثة ولو قال التمسك بالوصة او وصب بها لئلا فهو لم يمس عمر وفاد عمر وحى لئلا ما من موث المات  
 فليست وصته وكان رجوعا عن وصة لان قوله لم يمس عمر ووقع محض اذا كان لعمرو بن وصته يوم موث الموصى  
 لان عبث الرجل من وصته عند موته وهو ولده فلما مات عمرو فقل موث الموصى قد صار له عتاقه  
 الانما الوصى به يوم موث الموصى به كذا الوصى به كذا الوصى به كذا الوصى به كذا الوصى به كذا الوصى به  
 ما من الموصى ان التمسك يكون له كذا هذا ما اذا صح احاب التمسك له ظل حق الاول لما قلنا فان ما من عبث  
 بعد موث عمر وقل موث الموصى رجح التمسك الى الورثة لان الانما الوصى به كذا الوصى به كذا الوصى به كذا الوصى به  
 الرجوع عن الاول لم يطل استحبابهم حوهم فقل موث الموصى فلا يطل الرجوع وانما الرضى في  
 عمر وقال التمسك للموصى به لان الموصى به ما من الموصى به كذا الوصى به كذا الوصى به كذا الوصى به كذا الوصى به  
 ما كان نص في وصته وهو الرجوع عن الوصة الاولى ولو اوصى بمحدث الوصة ذكرى الاصل انه بكر  
 ولم يذكر حلالا قال المولى عن ابى يوسف بن واد قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في رجل اوصى بوصة  
 غرضه عليه من العتاق لا اعرف هذا الوصة قال هذا رجوع منه وكذلك لو قال لم اوصى بهذا الوصة  
 وسألت محمدا عن ذلك فقال لا يكون الختد رجوعا وذكرى الخامع اذا اوصى بطلب ماله لرجل فم قال  
 استهدوا ان لم اوصى لئلا لئلا ولا كسر لم يكن هذا رجوعا عنه عن وصة فلان لم يذكر حلالا فحجوا به  
 ما ذكرى الاصل قول ابى يوسف وما ذكرى الخامع قول محمد بن حوران يكون في المسئلة روايات (واحدة)  
 الخامع ان الرجوع عن الوصة يسد على سابقه وجود الوصة والوجود اسكار وجودها اصلا فارجح  
 فيه معنى الرجوع فلا يمكن ان جعل رجوعا لئلا لم يكن وجود الكساح ظلالا ولان انكار الو  
 يكون كذا محضا فكان باطلا لا يعلق حكمه كذا في الكساح حتى اوامر بخار به لا سان كذا والمتر  
 ذلك لا يمس الملك حتى لا يحمل وطؤها وكذا اسرار الا فارجح كذا في الحصة كذا الانكا

(وجه) إذ كرى الأصل أن معنى الرجوع عن الوصية هو فسخها وإبطالها وفسخ العقد كرم بدل على غدا  
 الزيد ما لم يعد السابق وينوب حكمه والحدودى معا لأن المأخذ لسرف من التبرعات راض به و سوب  
 حكمه متحقق فيه معنى السحب حصل هو الرجوع و روى أن رسم عن حمزة رحمه الله تعالى لو أن رجلا  
 أوصى بوصية ما إلى رجل ففعل ما لم يسل سواها من الوصية فقال آخرها فهذا النص رجوع ولو فعل له أو كذا  
 ففعل فدر كذا فهذا رجوع لأن الرجوع عن الوصية هو إبطال الوصية والتأخير لا ينافى عن الإبطال والبر  
 نأى عنه الأرى أنه لو قال أحرب اللبس كان ما حصل له لا إطلاا ولو قال ركبه كان أراءه روى سرف عن أبى  
 يوسف رحمه الله تعالى أن رجلا أوصى بثلث ماله لرجل مسمى وأحضر الموصى أن ثلث ماله ألف أوقال هو هذا  
 وذا ثلث ماله كرم من ألف فان أحضره رحمه الله قال أن ثلث من جميع ماله والتمسبه إلى سعى بإطله لا معنى  
 أوصيه حلق في ماله أساعلى الحساب لا يكون رجوعا في الوصية ( وهذا ) قول أبى يوسف رحمه الله تعالى  
 لا يملك أوصى بثلث ماله فمضى بوصيه متحققة لأن هذه الوصية لا ينف على ما من مسدأ الموصى به فوقع الوصية  
 بمحضه بذو به من المندار غلط فيه والعللى قدر الموصى به لا يندرج في أصل الوصية ففعل الوصية معناه بثلث  
 جميع المال ولا نه حصل أن تكون هذه رجوعا عن الزيد على قدر المندكور ر محمل أن يكون غلط وقوع السلف في  
 بطلان الوصية فلا يطل مع السلف على الأصل المبرود أن الباطل سعى لا رول بالسلف ولو قال أوصيت بثلثي كلهما  
 وهى مائة ساء فادامى كرم من مائة وهى مخرج من الثلث فالوصية حازة من جميع الماد كذا أنه أوصى بجميع عنه م  
 سلفى العدد قال ولو قال أوصيت له بثلثي مائة وهى مائة وعشرين عشرين من الثلث فان هذا في الناس مل ذلك ولكن  
 أع الناس في هذا وحصل له العلم إلى سعى من الثلث لأنه جمع من التسمية والأسار وكل واحد منهما التمس عن  
 أن هذه الأسار أقوى لها بمحضرا وبقطع السركة ففعل الوصية بالمساواة فلا يستحق الموصى له غير محلاف  
 ما أقال أوصيت له بثلث مالى وهو هذا وله مال آخر غير أنه يستحق بثلث جميع المال لأن الأسار هناك لم يصح لأنه  
 قال بثلث مالى والثلث اسم للسابع والتمس عن السابع ففعل الأسار ففعل الوصية بالمسعى وهو بثلث المال وهما  
 نصف حصه الأسار وهى أقوى من التسمية ففعل الوصية بالمساواة ولو قال أوصيت لثلاثين وهى مائة فادام  
 م حصه حلقا سه كلهم في الثلث لأنه أوصى بثلثه كلهم ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق  
 لثلاثين بالوصية العامة ولو أوصى بثلث ماله لثلاثين عمرو بن حماد وهم سبعة فاداموه خمسة كان الثلث كله لم لأنه جعل الثلث  
 لثلاثين عمرو بن حماد وصف بثلثهم سبعة منهم سبعة ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق  
 سبعة لم يكونوا إلا خمسة فاداموه خمسة ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق سبعة لم يكونوا إلا خمسة فاداموه خمسة ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق  
 المندوم ويكون الوصية للموجود كما لو قال أوصيت بثلث مالى لعمرو وحالدا بنى فلان فاداموا أحدهما مس أن الثلث  
 كله لعمرو ساء كذا هذا وكذلك لو قال لثلاثين عمرو بن حماد وهم سبعة فاداموه خمسة كان الثلث كله لم لأنه جعل الثلث  
 لثلاثين عمرو بن حماد وصف بثلثهم سبعة منهم سبعة ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق سبعة لم يكونوا إلا خمسة فاداموه خمسة ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق  
 هذا ولو كان لثلاثين عمرو بن حماد وصف بثلثهم سبعة منهم سبعة ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق سبعة لم يكونوا إلا خمسة فاداموه خمسة ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق  
 الحكم الجماعة في باب الوصية والميراث فلا يستحق الكل رعا صرف السبع الثلث لأن أقل من يستحق كمال  
 الثلث في هذا الباب إيمان ولو كان معه آخر لصرف البها كمال الثلث فاداموا كان وحده سرف إليه نصف الثلث ولو  
 قال أوصيت بثلث مالى لثلاثين عمرو بن حماد وهم سبعة فاداموه خمسة كان الثلث كله لم لأنه جعل الثلث لثلاثين عمرو بن حماد وصف بثلثهم  
 سبعة منهم سبعة ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق سبعة لم يكونوا إلا خمسة فاداموه خمسة ففعل الوصية بالعدد لا يسمع استحقاق  
 عن قوله أبى فلان كما قال ساء أحول عمرو والدل عند أهل الصحوة إلا عراض عن قوله الأول والاحد بالى  
 فكان الثلث هو الباقي والأول لم يملك كذا فاداموا ساء أحول ريد بصركا بثلث ساء ريد وأعمد بثلثه وأعرص



عن قولك احوله الى هذا ذهب الامة من الجواب وهذا قول سفيو به وادان كذلك صار الموصى مضمدا على قوله  
 عمرو وحامد مضافين قوله ابي فلان فصار كما به قال اوصب سلب مالى لعمرو وحامد وحامد ليس موجود ولو كان  
 كذلك لسقط كل السلب الى عمرو وكذا هيها والاسكال على هذا ان قوله عمرو وحامد كما يصلح ان يكون بدلا  
 عن قوله ابي فلان يصلح ان يكون عطف مان والمصر في عطف السان المذكور او لا والثاني مذكر لا رتبة احواله عن  
 الاول كما في قول القائل حان احوله ريد اذا كان في احواله كبر كان ريد مذكورا بشر من عطف الياء لا رتبة  
 احواله المسكبة في قوله احوله لكبر الاحوال عطفه السب وادان كان المعبر هو المذكر كورار لا وهو قوله ابي فلان فادان  
 نك لفلان الا ان واحد وهو عمرو ونسب ان لا تكون له الا عطف السلب الجواب نعم هذا الكلام يصلح لهما جمعا  
 لكن اجل على ما قلنا اولي لان فيه تصحيح جمع صرفة وهو سلبك جمع السلب وانه اوصى بتلخيص جمع السلب و  
 الخلل على عطف السان انما السلب فكان ما قلنا اولي على ان من شرط عطف السان ان يكون اتاف معلوما  
 كما في قول القائل حان احوله ريد كان ريد معلوما فال به وصف احواله المعبر عنه في قوله احوله سلب كبر الاحوال  
 وفي مسئلة الثاني عن معلوم لان اسم حماد ليس له معنى موجود له لكن معذ ما كتحصيل به اراه احواله تصدير حماد  
 على عطف السان فتحمل بدلا للسرور (ولو) قال اوصب لي فلان وهم حماد ولفلان ابي فلان سلب مالى  
 فاما اوصب فلان فانه لى فلان فانه اوصب لى فلان ومع السلب اوصب لى فلان فانه قوله وهم حماد فلو  
 ادا كانوا ماله ففي قوله اوصب سلب مالى لى فلان ولفلان ابي فلان فيكون السلب بينهم انا حصول الوصية  
 لا ربه فيكون بينهم انا لا اسوا كل سهم مالا (ولو) قال اوصب لى فلان وهم ماله سلب مالى اوصى  
 فلان حماد فالتب لى ماله منهم لان قوله لى فلان اسم عام وقوله وهم ماله عطف على اوصب لى ماله من مالى  
 فلان فصيح الا ايضا لى ماله منهم معنى وهذا احواله لا مع هذه الوصية لا بها حضور مسددة ومثل هذه  
 احواله لا مع هذه الوصية لان نفسه ما يمكن كما لو اوصى لا ولا فلان وكما لو اوصى سلب ماله وهو محمول لا بدري كم  
 يكون عديم الوصى خلاف ما اذا اوصى لواحد من عرض الناس حسب ما يصح لان ملك احواله عطف مسددة  
 وكذا لو اوصى لنفسه لا يعصون لانه لا يمكن حصرها والخاص في اثنين الثلاثة من سلب الى وره الوصى لا بينهم وره  
 ماله والسان كان الله لا به الوصية فلما مات عمر عن السان سلبه ما من محله ماله خلاف ما اوصى لواله حسب  
 لم يصح ولم يتم الوصية لان ماله حبب المصوب من الوصية ولا هب على مصر الوصى انه ارا به ما من  
 الامام والسكران حاروا احدى انور به فلا يمكنهم المن رهبا الامر حلاله واستشهد حماد رحمه الله لصفحه انه  
 الوصية فقال الا ترى ان رجلا لو قال اوصب سلب مالى لى فلان وهم لاه فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
 الدرس سيام ان الوصية حان لى سبى لانه حبس المص فكذلك اوصى حماد رحمه الله مالى حوار عطف ماله  
 خيول عليه حوار محض لاه معنى وانه انصاح صحيح ولو قال اوصب سلب مالى لى فلان وهم ماله فلان  
 ولفلان ابي فلان فادان فلان حماد فلفلان ابي فلان ومع السلب لى فلان فانه قوله وهم ماله فاصح لما كونه محض  
 العام فصار موصيا سلب ماله لثلاثة من مالى فلان ولفلان ابي فلان فكان فلان رابعهم فكان لى مع السلب لى ماله  
 ارا ماله لى ماله من مالى فلان ولو اوصى لرجل ماله ورجل آخر ماله ثم قال لا آخر قد اسركل مع ماله سلب كل ماله  
 لان السركه معنى السارى وقد اصابها اليها فقضى ان مسوى كل واحد منهما ولا يحق المساواة الا ان واحد  
 من كل واحد منهما سلب مالى بد فكون لكل واحد ماله فحصل المساواة واما اوصى لرجل ماله ماله ولا آخر  
 ما من ثم قال لا آخر قد اسركل مع ماله نصف ما اوصى لكل واحد منهما الا حتى الساركة بينهم على سبيل  
 الخلة غير ممكن في هذه الصور لاحلاف الا ايضا فحق المساوى على سبيل الاسرار فحق المساوى السركه هذا  
 الامكان (وكذا) لو اوصى لاثني لكل واحد ماله اسركل مع ماله ماله كان له نصف كل واحد منهما كرا

ان شاء الله تعالى على سبيل الاحكام معمكن (ولو دل) سدس مالى ثلثان مولى فى ذنب الخنفس اوفى حلس آخر  
 لم يالى ثلثان مولى او بونه فله على المال لان الموصى انما انبثقت هو سدس السدس فبالتخصيص  
 ميراث السدس فبما كان الاول رده ولو فله سدس مالى ثلثان رصه سدس مالى ثلثان وما هو سدس  
 واحد لان الاصل ان الميراث اكرزب كان المرأى ثلثان هو الاول والسدس ههنا كرمه فله نصفه الى المال  
 اكرزب الاضافه الى نصفه المسمى والله تعالى اعلم وعلى هذا خر ما اوصى عام ثلثان رصه ثلثان آخر  
 وجهه النكاح فانه الامر لا يخلو اما ان كانت الوصيان فى كلام واحد متصل راما ان كانا فى كلام متصل دون  
 كانا فى كلام متصل فالحكم للموصى له بالنقص بالاحلاف وان كانتا فى كلام متصل  
 فكذلك فى قول اى يوسف رطل انه قول اى حنيفة رحمه الله تعالى ايضا وقال محمد رحمه الله تعالى الخلقه للموصى  
 بما يمازى ما نص بينهما (وجه) قوله ان الوصيه بالخام ساول الخلقه والنقص بالنقص لم يسن ان النقص  
 لم يدخل را اكل كذلك فى النقص داخل فى الوصيه بالخام واذا ارصى بالنقص لاخر هذا جميع فى النقص وصيان  
 فله كان فيه وسلم الخلقه لثلاث ولاى يوسف رحمه الله تعالى ان اسم الخاتم ساول النقص الذى فيه اما نظر بن  
 النقص لاخره من احرار الخاتم غير له ام الانسان انه ساول جميع احراره نظر بن التمسى واما نظر بن السعه  
 فكذلك عند الاطلاق و اقر النقص بالنقص لاخره من اهل بيته ساول له حب حمله مخصوصا عليه او مقصودا بالوصيه  
 فطلب التسعه لان الباب بعضها فوق الباب خصوصا ساول الاصل فى الوصايا ان سدم الاقوى فالاقوى وصار هذا كما  
 فى بعد لسان رخصه لاخره ان الرضه تكون للموصى له الاول والخدمه للموصى له الثانى لما قلنا كذا  
 هذا ويهدى ان هذا ليس نظرا للفظ العام اذا ورد عليه التخصيص لان اللفظ العام ساول كل فرد من افراد  
 التمسى بحر وهو قصر كل فرد من افراد مقصودا عليه وهما كل حره من احرار الخاتم لا يصير مقصودا  
 عليه كذا الخاتم الا ترى ان كل حره من احرار الخاتم لا يسمى حاما كما لا يسمى كل حره من احرار الانسان اسما فله  
 كذا هذا نظرا للفظ العام فلا يسمي فاسمه عليه مع ما ان المذهب الصحيح فى العا انه يحتمل التخصيص بدليل  
 متصل ومصل والمان الماخرا لا يكون سحالا بماله بل قد يكون سحا وقد يكون محصيا على ما عرف فى اصول  
 اعمه على ان الوصيه بالخاتم وان ساول الخلقه والنقص لكه لما اوصى بالنقص لاخره قد رجع عن وصيه بالنقص  
 الاول والوصيه عند غير لا مدام الموصى حاصصا للرجوع الا ترى انه يحتمل الرجوع عن كل ما اوصى به فى  
 النقص اولى فمحتمل رجوعاى الوصيه بالنقص للموصى له بالخاتم وعلى هذا اذا اوصى بهد ثلثان وما فى طابها  
 لاخر او اوصى بهد الدار ثلثان وبنها لاخر او اوصى بهد الفوصر ثلثان وما فى طابها لاخره ان كان  
 موصولا كان لكل واحد منهما ما اوصى به بالاجماع وان كان مقصودا فبلى الاحلاف الذى ذكرنا ولو اوصى بهذا  
 عند ثلثان ومحمد ثلثان آخر او اوصى بهد الدار ثلثان وسكاهالا آخر اهد السحر ثلثان وبنها لاخر  
 اهد الساء ثلثان بنصها لاخر فكل واحد منهما ما سبى له ملاحلاف سواء كان موصولا او مقصودا لان اسم  
 اهد لا ساول الخدمه واسم الدار لا ساول السكى واسم السحره لا ساول لا نظر بن العموم ولا نظر بن  
 النقص لان هذه الاسماء ليس من احرار العن الا ان الحكم بهى سبى العن بن فيها نظر بن السعه لكى اذا  
 لم يسن الوصيه فاذا اقر بدارب صارت مقصودا بالوصيه فلم يبق ما به فكون لكل واحد منهما ما اوصى به او  
 يميل الوصيه لاسمه رجوعاى الوصيه بالخدمه والسكى والتمير والوصيه سل الرجوع وهذا المسائل ههنا  
 سبى المسئله الا ترى ولو اسندنا التسع فى هذه المسائل بما لا اصل مان اوصى بمحمد عند ثلثان بما بعد لاخره  
 او اوصى سكى ههنا الدار لا ساول الدار لاخره احرار ما ساول ساول السحره لاخره فاداد كرم موصولا فلكل  
 واحد منهما ما اوصى به ان ذكر مقصودا فالاصل للموصى له بالاصل والنقص سبها نصفان لان الوصيه لاسمه

ما اول الاصل والبيع جميعا عند اجتماع في البيع وصتان فيه كان فيه وسلم الاصل لصاحب الاصل وهذا  
 جدر رحمه الله تعالى في المسئلة المتقدمة ولو اوصى بعد الاصل ثم اوصى خدمه لا تحرم ارضي له بالخدمه ارضي  
 له بالخدمه ارضي خاله لا تسان ثم اوصى حصه لا تحرم اوصى له بالخام بعد ما اوصى له بالنقص أو ارضي بخاربه  
 لا تسان ثم اوصى بولد لا تحرم اوصى له بالخاربه بعد ما اوصى له بولدها فلا يصلح التسع بينهما بعد  
 المتولد او حصه لا تحرم ولها نصف خدمه ولا تحرم نصف خدمه وكذا في الخاربه مع ولدها والخام مع النقص  
 لان الوصيه لاحد هما بالاصل فيه التسع وبطل حكم الوصيه بالنقص وان كان به ارضي لكل احد  
 بالاصل والتسع تصاولو كان كذلك لانه في الاصل التسع كذا هذا وان كان اوصى للثاني بنصف المتقدم  
 المتقدم بينهما لا يوافق الثاني بنصف المتقدمه لانه لما اوصى له بنصف المتقدم بطلب وصيه في خدمه ذلك السبق  
 لدخولها في الوصيه بنصف المتقدم وبطلب وصيه بالخدمه في النصف الآخر ودكر ان سباه ان ابو يوسف رجع  
 عن هذا وقال اوصى بالخدمه لرجل اوصى خدمه لا تحرم اوصى بوجه العبد ايضا لصاحب المتقدمه وان العبد  
 بينهما والخدمه كلها للموصي له بالخدمه لافراد فالوصيه بالخدمه موقوف صحيحا فلا يطل بالوصيه بالوجه فصار المسمى  
 له الثاني موصى له بالوجه والخدمه على الافراد فصح نصف الوجه لساواه صاحبه في الوصيه بها وبغرد الوصيه  
 بالخدمه وقال لو اوصى لرجل بامه خرج من النكاح وارضى لا تحرم على طلبها وارضى بها الصل الذي ارضى له بما في  
 النقص فالامه بينهما نصان والولد كله للذي اوصى له به حاصه لا سر كونه صاحبه لما ذكرنا انها ساو في استحقاق  
 الزوجه وان غرد صاحب الولد بالوصيه به حاصه ولو اوصى بالدار لرجل واوصى بنصفها لنفسه لا تحرم فان النكاح بينهما  
 بالخصص وكذا لو اوصى بالف درهم بمسما لرجل واوصى بعمه مسما لا تحرم ان كان سميها له لصاحب ذلك الميزه  
 بينهما نصان لان اسم الدار يساوي السواب الى فيها نظر في الاصله لا نظر في السعيه وكذا اسم الالف يساوي في  
 ما به منها نظر في الاصله وكان كل واحد منهما اصلا في كونه موصى به فيكون بينهما وهذا مما لا خلاف فيه انما  
 الخلاف في كيفية التسميه فعدا في حقه رحمه الله تعالى على طرفي المارعه وعدا في يوسف على طرفي التسميه  
 فسمي على احد عشر لصاحب المال به خرج من احد عشر في المائة ولصاحب الالف عمر اخر في جميع الالف وكذلك  
 الدار والنكاح ولو اوصى بنصفه لرجل رسا حله لا تحرم ان كان النكاح بينهما بالخصص لان النكاح لا يسمى بتأثير  
 النكاح فكاتب رصه الاول مساويه للثاني نظر في الاصله فصار للموصي له بالساحه خلاف الوصيه بدار لا تسان  
 وبنها لا تحرمهما لا يسر كان في الثاني بل يكون الرصه للموصي له بالدار والثاني لا تحرم لان اسم الدار لا يساوي الثاني  
 نظر في الاصله بل نظر في السعيه اذ الدار اسم للرصه في اللغة والثاني فيها مع دليل انها تسمى دارا بعد روال الثاني  
 فكان دخول الثاني في الوصيه الدار من طرفي السعيه فكاتب الرصه الاول والثاني الثاني رانته تعالى اسم (وانما)  
 الرجوع اليها من طرفي السرور فوعان احدهما ان يحصل بالف الموصى به زاد لا يمكن تسليمه اليه بدوها كما  
 اذا اوصى بنصفه بالنكاح لان الموصى به اصل بالنكاح موصى به بحسب لا يمكن تسليمه بدونه لتدرا حشر شهيد  
 فثبت الرجوع ضرور وكذا اوصى بدار ثم مقيها او اوصى بنصف ثم حسا خدمه او اوصى بقطعه ثم  
 بطن بها او قطار ثم ظهر بها لا يمكن تسليم الموصى به لا تسليم ما اصل به ولا يمكن تسليمه الا بالنقص ولا يسئل  
 الى السكف بالنقص لانه تصرف في ملكه فسه حمل رجوعا من طرفي السرور ومكن انساب الرجوع في هذه  
 المسائل من طرفي الدلالة اصله لان اصل الموصى به غير حصل بضع الموصى فكان بعد التسليم مضاه في مسله  
 وكان رجوعه مده لانه الثاني ان سعيه الموصى به بحسب رول معا واسمه سوا كان النقص الى الراد الى النقصان  
 كما اذا اوصى لثلاث من هذا النكاح ثم لم يعم الموصى حتى صار سرا او اوصى له بهذا النكاح ثم صار  
 اوصى بهذا النكاح فصار رول هذا النكاح فصار حظه او هذا النكاح فصار رول هذا النكاح فصار حظه او هذا النكاح فصار رول

في من قبل صار ملا او السبه فصار فرحا او خودك مات الموصي طلب الوصيه في الارض به فبست  
 ا حو حه ره هذا اما الموصي به فل موب الموصي له صار سا اخر الزا لمعا راسه فتمتد راسه  
 اوصيه في اوصي به اما انه بعد وبه حكه مذكى سان ماسطل به ان سا اتمعالي رلواوصي رطب هذا  
 النحل فصار سرا ولسان ان سطل الوصيه لته الموصي به وهو الرطب من الرطوبه الى السوسه وروال اسمه وفي  
 الاستحسان لا سطل لا معنى الداب بسعه من كل رطل بل في من رجه الا يرى ان باصل الوصيه رطب اسان  
 فصار راي به ولا يقطع حق المالك بل يكون له الخار سا احد راوان سا صمه رطبا مل رطبه  
 فصل ٢٠ واما ان حكم الوصيه في الاصل دون رجه المال و صه سعل معلق بالمال لا يحق بدون  
 المال اما الوصيه في المال حكمها سوب الملك في المال الموصي به للموصي له والمال قد ذكر عا وقد يكون منفعه وتعلق  
 المالك في كل واحد منهما احكاما اما مال المص حكمه مطلق ملكه حكم سائر الاعان الملوكة بالاسباب الموضوعه  
 لها سواء كالتبع والهبة والصدقه ونحوها فملك الموصي له السرق فيها بالا سماع نصها وانما سعل من غير سعا وهذه  
 وه صه لانه ملك سبب مطلق فطريق الاحكام كلها رطبي الزا واند المسيله ا المنفصله الخاديه بعد موب  
 الموصي سواء حدث بعد قول الموصي له او قبل قوله بان حدث ثم قبل الوصيه اما بعد القول فظاهر لا باحدث  
 بعد ملك الاصل وملك الاصل موجب ملك الزا مده (واما) قبل القول فلان الملك بعد ان رل سبب من وف الموب  
 لان الكلام السابق صار سنا ثوب الملك الاصل وف الموب لكونه مسا في رطب الموب فصار سنا عا بعد الموب  
 و اصل سبب الملك منه من ذلك الوقت لوجود السبب في ذلك الوقت كالخار به السعه شرط الخار للمسه ي اذا  
 ولدت منه الخار ثم اثار المسه ي السع انه ملك الاول لما قلنا كذا هذا وكاب الزا واد موصي بها حي مصر  
 حرو حها من الملب لان الملك فيها واصله ملك الاصل معاني الى كلام سابق كماها كاب موحود في ذلك الوقت  
 وهل يكون موصي بها بعد القول قبل السعه لم يذكروا في الاصل واحلف المساح فمال يقسم لا يكون حتى لا يسه  
 فيها الملب وكون في جميع المال كما حدث بعد السعه لا بها حدث بعد ملك الاصل وقال ما منهم يكون لان ملك  
 الاصل ران سبب لكتهم ما كد بدل لعل انه لو ملك سبب له كة قبل السعه وصار الخار به فبست لا يخرج من  
 سبب المال كاب له الخار به هدر سبب الذي وسون فهاد كما من الزا المنفصله المولد من الاصل اوصي معنى  
 المولد كاولد والارس والعمر وما لم يكن مولدا من الاصل راسا كالكسب والعليه فواس الوصيه رال بيع  
 حيا لحن الكسب والعليه بالمولد في الوصيه ولم يلحقها في السع والقرق ان الكسب والعليه بدل المشفعه المشفعه  
 بها صه بمصودا كذا يد لها على السع ثم اذ صار الزا واد موصي بها حي سبه حرو حها من الملب فان كاب  
 الخار بمع الزا مخرجان من الملب تعطيان للموصي له وان كان لا حرجان جميعا من الملب فعدا في حصه رحمه الله  
 يعطى للموصي له الخار به اولا من الملب فان فصل من الملب سبي يعطى من الزا هدر ما فصل وعدا في يوسف  
 وحدر جميعا الله يعطى الملب منها جميعا هدر الحصوص (وحه) فوطها ان الزا ان صار موصي بها صار  
 كله حوده سبب العند فعطى الملب منها جميعا كة ما في الملب ان سبه حكه المعنى في الاصل سبب الزا ناد  
 لكن هذا حار كذا في الزا مده المنفصله رل في حصه رحمه الله تعالى ان البول ما تسام الملب على الاصل والر مده اصرار  
 الموصي له من عر ضرور رهد الا بخور بيان لك ان حكم الوصيه في الاصل قبل حدث الزا ناد كان سلامه كل  
 الخار به للموصي له و بعد الا سبام لا سبام الخار به له بل صبه مسر كة والسركه في الاعان عيب حصوصا في  
 الخاوي سبه ربه الموصي له ولا ضرور الى الخاوي هذا الصه رلا مكان سبب الوصيه في الاصل بذر الزا ناد  
 جلاي الزا ناد المعنا فان هالك ضرور فتمتد راسه الوصيه في الاصل بدون الزا لعدم امكان اعتراف سبب  
 السه ووده الى السبب فبها من الملب واما الازا واد الخاديه قبل موب الموصي فلا ملك للموصي له لا بها حدث قبل

ملك الاصل قبل ان ياتي سب الملك لا الكلا السابق ما به من عدم ادب وادامات الموصي ملكا  
 وانما مالي اعلم (وانما) ملك المتعة وصحة المتعة هي المقتضى على الحكم بغيره كما هو قول  
 الموصي ان الملك للمتعة متعلقا بملكه لا بملكه ان كان اوصيه منتهى بانها المتعة والموت  
 الموصي له اذ هو ان كان هذا حي افعلى ان كان اوصيه منتهى بانها المتعة والموت  
 من موت الموصي له المتعة يحصل الى الموصي له ما رجع له كان هناك موصي له في ركن يكتفى الى  
 الموصي وليس للموصي له ما رجع له السكى ان اخرج احد الدار من سيرة عند ما رجع السكى له في ركن (وجهه)  
 ان اوصي له المتعة فذلك المتعة كالمسخر له ان اخرج من ركن كذا هذا لهذا المتعة لا ان رجع له (وجهه)  
 ان اوصي له المتعة فذلك المتعة كالمسخر له ان اخرج من ركن كذا هذا لهذا المتعة لا ان رجع له (وجهه)  
 ان اوصي له المتعة فذلك المتعة كالمسخر له ان اخرج من ركن كذا هذا لهذا المتعة لا ان رجع له (وجهه)  
 حتى لا يملك الا اخرج كذا هذا او عند العدمه روى في الدار والعدد ان ركن سيرة ركن  
 العدمه هل له في ركن الاصل راجع الى السكى واهل الاسكوف له في ركن او يكر  
 الاعس ليس له في ركن هو الصحيح لانه اوصي له المتعة لا بالسكى واخذته وليس له ان خرج العدمه الكوفه الا  
 ان يكر اهل الموصي له في ركن الكوفه فله ان يخرج الى اهله لخدمته فذلك اذا كان خرج من اهل لا اوصيه  
 بالخدمة مع على الخدمة الموقوف للمعارفه وهي الخدمة من اهله في ركن للمعارفه لانه لا يملك ارضه حتى  
 الخلف انصاه ركنه ان كان اخدمته محبة به هذا اذا كان العدمه خرج من الملك كان لا يخرج من الملك  
 وليس له ان يخرج الى مسخر لانه لا يملك له مال اخر سوا عند الموصي له يومه ركنه في ركن كذا  
 المتعة فلا يملك ارضه لما في الاخراج من ابطال حتى الورثه ركنه في ركن كذا  
 لصاحب ارضه لان له مال العدمه العدمه المتعلق بالخدمة لخدمته فذلك ركنه لعل سيرة ركن  
 من باع عداوله مال ماله لانه الا ان يملك السكى واركنه العدمه فذلك ركنه في ركن كذا  
 مولى له في ركنه ولا يرضى له عدمه من ركنه فلا يرضى له عدمه من ركنه في ركن كذا  
 صاحب الخدمة ان كان العدمه الا ان يرضى له فكذلك السكى عليه اخرج ان يرضى له فذلك ركنه في ركن كذا  
 العدمه السكى على المتعة كذا هذا اختلف العدمه ان يرضى له في ركنه لان سيرة الراعي الا يرضى  
 انه ارضاه بسيرة من الذي يرضى وكذا انه ان يرضى في ركنه في ركن كذا  
 الثلث يرضى على صاحب ارضه ان يرضى له في ركنه في ركن كذا  
 والراي لصاحب ارضه فكذلك السكى عليه حتى يرضى له في ركنه في ركن كذا  
 له ركن هذا اذا اوصي له في ركنه ولا يرضى له في ركنه في ركن كذا  
 صاحب ارضه وداره في ركنه في ركن كذا  
 عليه فذلك ركنه في ركن كذا  
 فكذلك ركنه في ركن كذا  
 فله لا يرضى له في ركنه في ركن كذا  
 حل كل نام ولا يرضى له في ركنه في ركن كذا  
 ذلك ان يرضى له في ركنه في ركن كذا  
 صاحب ارضه في ركنه في ركن كذا  
 مضطر الا يرضى له في ركنه في ركن كذا  
 فله ولو ملك العدمه في ركنه في ركن كذا

عليه واسم موسى سى به ولا يعنى ولو حتى العبد حياه وتدا على صاحب الخدمه لا يسعد اذ فيه فكأن احد  
 عنه تقول السى على اسم سله رسم اخراج النعمان وصار كعبد الزهى احدى حياه ان التدا على المرهب لانه هو المبيع  
 به حيه سى به او سالى ان التدا على صاحب الزفه لان الخياه حبل من الزفه حيه وارقه له ولك مال  
 لصاحب الخدمه ان حل حرب لو سى صاحب الزفه او دفع وان اردت ان يحل احد رهككدا مال  
 ثمر من العبد الزهى احدى لان الزفه للرأس احدى صاحب الخدمه قد طر عن الخياه فكون الخدمه على  
 حله ان سى ان سدى مال لصاحب الزفه اذ قد اراد لان الزفه له واى سى احرار تطل حتى صاحب الخدمه  
 فى الخدمه اما اذ دفع فليس فله تطل ملك الموصى له بالخدمه بالدفع فلا سجن الخدمه على ملك عنه كذلك  
 الا سى لانه سى كائى من سله اذ قد وجد الملك وسطل حكم الملك الاول فله فان مات صاحب الخدمه وقد  
 سدى قبل لك تطل رصده لما فلان ملك المسعده فلو سله ملك المسعده راعا به سطل عوب المسعده لان المر  
 ملك المسعده لاسى عنه كذا همار سالى لصاحب الزفه اذ قد اراد ربه العبد الذى سدى لانه سى ان التدا كان  
 سله لا على صاحب الخدمه لانه مال اليرم ذلك على طر ان كل مسعه الزفه مسر ربه له ومضى طر انه مسر ربه الى  
 ط انه سلى فس انه محمل عرى وهو صاحب الزفه احدا للملك وهو مقطر فله فرجع عنه (ولس)  
 لصاحب الزفه ان يتنع به ما لم يدفع السهم ما مع صاحب الخدمه من التدا انما سى صاحب الزفه مع لك التدا الى  
 ور صاحب الخدمه مع الصدقه وكان سله الدس سى سله لان هذا الدس رحب سب كان فى ربه فصار كساده  
 كدمن وان يحس العبد ولكن فله رحل حقا فعلى عالم العالم سله سى اعند احد صاحب الخدمه لان  
 انحل سى ما المثل كالعبد الزهى اذ اقبل فى بد المرهب وعزم القابل فسمه يكون ربه ما كانه بخلاف العبد المساح  
 لما سلى عزم القابل فسمه انه لاسى باعدا احر حتى يسع له المساح لان القابل عزم السمه دراهم او باه  
 به اعم والد باه لا حور اسعاف سعه الا احر سله فلاسى عله العبد فسطر بحور اسعاف عله العبد  
 على الدراهم والد باه حاران سى عله فسمه سى ما عدا آخر سى مقام الاول (وان) كان القبل عدا فلا قصاص  
 على القابل الا ان سمع على ذلك صاحب الزفه وصاحب الخدمه لان لصاحب الزفه ملكا لصاحب الخدمه حتى  
 به الملك فصار كسدى سى سى قبل عدا انه لا سى عدا فسمه اسعاف القصاص كذا هدا وان احل سى ذلك  
 وان طلب احد هما القصاص ولم تطل الا آخر سى عدا فسمه اسعاف القصاص سى الخطاف سى باعدا  
 للخدمه كجار كان السلى حقا (ولو) فمارحل عله ارفع يده سى عله العبد واحد فسمه سى عله فسمه سى با  
 عدا ما كانه لان فى المسعده وقطع لدس عله اسهلا كذا لانه ما صلح حرا حياه فسمه سى عله فسمه سى با  
 حرا حياه به سى فعل بالسبه ما وصفا وهو ان سى با سدا للخدمه (رله) عله عله او فطف بد ارسج  
 به سى عله سى القابل ارس ذلك سدا على وحس اما ان كاتب الخياه سى الخدمه واما ان كاتب لا سى فان  
 كاتب سى فان اسع الموصى له بالزفه والموصى به بالخدمه على ان سى ما نالا سى عدا ان كان الارس سله فسمه  
 عدى سى عله الموصى له بالخدمه مع العبد الاول فعلا لك وحر (ران) انه اعلى ان ساع هذا العبد سى سى الى  
 لك الارس وسى ما سدا آخر حرا حياه لان الخياه اذا كاتب سى الخدمه كان لكل واحد منهما حتى  
 لك الارس فكان لهما مال سى على احد هدى السس (وان) احلقا ولم يما فلا ساع العبد الموصى به لان لكل  
 واحد منهما حتى ولا ساع الارضهما ربه سى بالارس عله الخدمه ما حتى سى مقام آخر القاب فان لم يوجد  
 لارس عله فذلك حتى سى طر عله فان اصطلح على ان سى سى حار لان الحق لهما واذا اصفا حار  
 لك (وان) سى طر عله ففى العاصى سى ولكن يوفى لك المال ان كاتب الخياه لا سى الخدمه فوصيه  
 سى طر الارس لصاحب الزفه لان الارس بدل حر من احر الزفه فكون لك الزفه (ولو) كان لرحل

اعمد به فوايد متبع راجع لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 مفعول به اسم حسنة ( انا ) انك تعلمهم لا انك لا تعلمهم انك لا تعلمهم انك لا تعلمهم  
 حد الله ولا تجد احدهم باسمه هذا الحد من الله كما سجد الى الله في كل وقت فمما سجد له  
 انك تعلمهم انك تعلمهم انك تعلمهم انك تعلمهم انك تعلمهم انك تعلمهم انك تعلمهم  
 في اعمد السور وهو كماله انما هذا الورد طلب ربه لا طلب ربه لا طلب ربه لا طلب ربه  
 بهلر الله مثل حسنة والى عاقل را اوصى حل من سجد كل سنة بد راجع لعمدة السمع  
 ماله من اعمد السور لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 لا يمكن ان يسمي له من سجد كل سنة الا حسنة راجع لعمدة السمع على من حصل له السمع  
 في راجع لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 وقت ذلك سجد كل سنة لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 بالعمد وهو في من سجد لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 طلب ربه سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 مع ربه سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 المسئلة على ربه سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 كل واحد منهم راجع لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 لا يحل من سجد لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 وسه احده سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 وسجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 وهذا حل من سجد لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 الفل سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 خدمه حل ربه لا يحل من سجد لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 ملتزمه حل ربه لا يحل من سجد لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 اثبت سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 ان ربه سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 فحل الدار على ملاه سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 والثان سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 حسن جمع الدار لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود  
 بلاه سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 وهو سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 وهي سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته  
 الرضا عر ربه لا يحل من سجد لعمدة السمع على من حصل له السمع وفي مد القوس بالحدود

ولو اوصى عشرين درهما من عليه كل سنة لرجل فاعل سنة فلان وسنة كبرائه لمب العلة بحسن وسبق عليه كم  
 منه من ذلك عرون درهمان الا الوصية عشرين درهما من عليه وصية جميع العلة لخواران بطول عمر وسوء  
 ذلك كله فذلك حارق لمه رجس ملته حتى سبق عليه كل سنة عرون درهمان ان حوت لواء وصي اوصى  
 عليه اربعة كل سهر من عرص ماله وعلى آخر خمسة كل سهر من حله سباه ولا مال له غير النسيان لمب سباه النسيان  
 منهما يصنع سابع سدس عله النسيان لكل واحد منهما فوق سنة على يد الموصي او على يد هاهنا ان لم يكن هاهنا  
 وصي وسبق على كل واحد منهما كما سمي وكذلك الوصية ما عدا ذلك ولا سباه الا لافل را لا كبر خواران عشرين  
 صاحب الافل اكة مما ساه صاحب الاكة فصاع سدس العلة لكل احد منهما وربع سنة وسبق على كل  
 واحد منهما ما سمي له لانه اوصى لاحد هاهنا ان سبق ملته من عرص ماله والنسيان ماله ولا يسلم انما النسيان لمب  
 على يد الموصي وان لم يكن له وصي فالحاقى بصفه على يد سبه بدل لانه امر بالا مال عليهما ولم يوص بدفع المال اليه  
 فان ما ما وقد سبق من المال رد على ربه الموصي لان الوصية قد طلبت حبه فهو داني الورثة وكذلك را في سهر  
 على فلان اربعة رطل فلان وفلان خمسة حسن المدين على المرد والبدن الا آخر على المجموع في القعدة لا  
 اصاب الاربعه الى سخص واحد اصاب احده الى سخص لانه جميعا في الوصية فصار كانه اوصى بان سهر  
 على فلان اربعة وعلى فلان خمسة لذلك قسم الثلث بينهم سدس يوقف للمعزود سدس للمعزود عا  
 اوصى بعه سباه دخل نصف عليه لا آخر وهو لمب ماله قسم لمب العلة ويسما نصف كل سنة  
 الوصية ما زاد على الثلث لا يجوز فصبه كانه اوصى لكل واحد منهما الثلث فيكون الثلث بينهما لا سواهما  
 ولو كان النسيان مخرج من لمب ماله فانه قسم على النسيان بينهما على طر بن النسيان على قول اى خمسة رطل  
 الله عنه لان صاحب النصف لا يدعي الا النصف والنصف خلاص دعوا فسلم لصاحب الجميع بل من ان  
 والنصف الا آخر اسبوب ما رعهما فانه قسم بينهما نصف فحتاج الى حساب له نصف رطله سنة  
 وذلك اربعة فصاحب النصف لا يدعي اكة من سمين فسمان خلاص دعوا سلم لصاحب اربعة  
 لا ما رعه وسهما ان آخر ان اسبوب ما رعهما فهما قسم بينهما الثلث را حد منهما سبب فصار كانه  
 الجميع لانه اسبب لصاحب النصف سببهم على قولهما قسم على طر بن القول فصاحب الجميع مع ضرر  
 بالجميع وصاحب النصف سبب النصف الخطاب الذي له نصف سمان فصاحب الجميع مع سبب سبب  
 وصاحب النصف سبب سبب را حد فسم بينهما انما سمان لصاحب الجميع رطلهم لصاحب القعد  
 رلوا وصي لرجل ماله سباه وفسه الف رطل لا آخر منه عدد وفسه خمائة رطله سببون فله  
 فلهب سبها على احد عشر سبها في قول اى حقه رضى الله عنه لصاحب القعد خمسة اسبب في القعد  
 ولصاحب النسيان سبها مهم غلته لان جميع ماله الدرهم وما يما به وهو انك من ذلك سباه ووقف  
 صاحب النسيان الف رطل ذلك اكة من الثلث ومن مذهب اى حقه رحمه الله ان الموصي له ما ك  
 من الثلث لا ضرر الا بالنسبة وطرح ما زاد على سباه لان ذلك را ماد على الثلث فصاحب النسيان سبب  
 سباه وصاحب القعد يضرر فخمائة وحل لمب المال رهو سباه على احد عشر سبها لصاحب النسيان  
 ا م رطل صاحب القعد خمسة اسبب اصاب صاحب النسيان كان في النسيان في طر ما اصاب صاحب القعد  
 كان في القعد وهذا قول اى حقه رضى الله عنه وعلى قولهما صاحب النسيان سبب جميع النسيان وهو  
 وصاحب القعد فخمائة فسم لمب المال يسما لانا على طر بن القول رلوا وصي لرجل ماله اوصه وليس فها  
 ولا سحر ولا مال له هاهنا او اخر فتكون تلك العلة له لو كان فها سحر اسطى لمب ما خرج مبالا ان يسم ا م  
 على ا م وعلى الاخر من كان فها راضى الوصية الى ما خرج مبالا ان يسم ا م على ا م



في الارض استخار وان لم يكن فيها سحر فالوصية بالعلم والوصية بالدرهم والوصية بالمال في الآخر دون قبل ام تكن  
 في الارض سحر فبني ان رعا فسوق ورعا فالحواش انه لو راع لحصل له ملك احارح صدره والموصي به  
 ع ارضه لا غله بدر ولو ارضي لرحل ملك ارضه رآه رعا وهي خرج من الملك فاحارح صاحب الرقة وسلم  
 صاحب العلم المسح حار وطلب وصية صاحب العلم لاحق له في ارضه اما حوار الوصية له فله فاما ذكرها فاسد  
 واما حوار مع الرقة من صاحبها اذا سلم صاحب العلم المسح فلان ملك الرقة لساحبا رقة وانه حسبي الساد الا  
 ان حق صاحب العلم معلوم به هذا احارح قد صي باطل حقه في المال مع قدر طلب رقة صاحب العلم لا بما عا  
 اوصى به العزى ملك الموصي له بالرقة وقد زال ملكه عن الرقة ولا حق له في ارضه لان ارضه ولا ملك له في  
 ارضه ولو اوصى له بملكه ساءه في النسيان سدى قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم تكن للموصي له من ملك العلم  
 من امانة العلم التي فيه يوم موت لئلا كان الوصية اعجاب الملك عند الموت فتكون له امر الى نفسه يوم الموت وما  
 يحجب عند الموت لا ما كان قبل الموت فان اوصى الموصي له النسيان من الورقة بدمويه حار السرا وطلب الوصية  
 لا بملك السرا بالسرا فاسمى ملكه ارض الوصية كمن اسما رسا اسمها انه مظل الا حار وكن روح امه اسان  
 ام اسراها بطل السكاك لافلا كذا هذا وكذلك لو اعطو ساعا على ان يرأس العلم وكذلك سكي الدار وحده  
 بعدا اصاحو منه على سى حار وبطل الوصية لان الحواش اسقط حقه بموصى حار كالخلع والطلاق على مال  
 وانه سحابه ومانى اعلم ( واما ) الوصية بامر معلوم للمال الوصية بالمعنى الوصية بالا عاى والوصية بالا عاى  
 اوصية بالتبرع من التراب والواحد والنوال ( اما ) الوصية بالمعنى حكما سوب المعنى بعدم موت الموصي لا  
 فصل كذا اقل وهو من نص او صحيح ان حر بدموى اوفال درمل او اب مدرار ان من من موصى هذا اوى  
 في هذا فان حر قاب من موصيه ذلك او سقره لك معنى من غير الحاجة الى اعاى احد لان معنى ذلك ان حر  
 رعا او بدموى من هذا الموصى اوى هذا السر وسرى ذلك كله التلب فان كان عند مخرج كله من طلب ماله  
 كذا وان لم يخرج كله من ماله بدموى من التلب وان لم يكن له مال سوا معنى ماله وسعى في التلب للورقة  
 لان هذا كله وصية فلا ينفذها وادعى التلب الا حاره الورقة على ما ساقا بدم ( واما ) الوصية بالا عاى حكما  
 وحب الاعاى بعدم موت الموصي ولا معنى من غير اعاى من الوارث او الوصى او الناحى والا صل فعدان كل عى  
 تخرج عن موت الموصي ولو ساعه لا ينسب ولا معنى من عاى كذا اقل هو حر بدموى ساعه او اقل او ما كبر  
 لان عرس الموصي هو عى عند الموت والمعنى لا بد له من الاعاى ولا حكم حمل الموصي معناه عند الموت فكان  
 امرا لا يفتق دلاله فمن الوارث او الوصى او الناحى ( واما ) الوصية باعاعى سبه ومعنى ان يوصى بان سرى رقة  
 بمنسب عنه والنسبة اسم لرقه سرى للمعنى حكما حاكم وحب السرا والا عاى بصر من التلب ولو اوصى ان  
 ثمن عيه سبه ما به درهم فلم يلع بملك ماله ما به رهم لم معنى عه عنداى حقه وسبهما معنى عه بالتلب ولو اوصى بان  
 خرج ما به بملك ماله لا يلع ما به فانه يخرج عه من حسب بلع بالا حار ( ووجه ) قولها ان بعد الوصية واجب ما امكن  
 من اسد ماله لا يلقى التمسك لا به يحمل انه اقدر طامسه ان بملك ماله بلع ذلك او رعا حار الورقة فادام بلع  
 ذلك ارم عاى الورقة بدموى فادام ذلك كذا الوصية بالخج ولاى حقه رضى الله عنه انه اوصى بدموى عند  
 سرى ما به رهم فلو بعد الوصية في عند سرى خمس كان ذلك بعد الوصية لعرض اوصى له وهذا ان الوصية  
 الحقة فهو الموصي له وقد حمل الوصية بعدم موصوف بانه سى ما به والمسرى بدون المانه غير المسرى ما به  
 فله يمكن بعد الوصية خلاف الوصية بالخج فاما الوصية بالوصول الى التلب وانه يحصل بالخج عه من حسب بلع  
 على هذا اوصى ان معنى عه سبه بمحرم ماله فلم يجر ذلك الورقة لم سرى به سى والوصية باطله في قول اى  
 حمانه وعده ما سرى بالتلب وهذا على المسألة الاولى وقد ذكرنا وجه القولين والله الموفق ( واما )  
 وصية الا ساق على فلان اوصى بالتبرع حكما وحر بدموى فادام ذلك بملك الوصية لا به هكذا اوصى وبصر

ذلك كله من اطلب رايه سبحانه الى العلم  
 في فصل ٢٠ اما ما مثل به الوصه فالوصه سطل النصف على الاقل وبذلك لا سال راسه رر (اما)  
 النصف فحوال مول اطلب الوصه الى اوصيه بالارواح فحسبنا فسطل الا لندبر حصه وبه لا سطل  
 بالنصف على الاقل المظالم كان الدنيا سدا الا ان ائتممه سطل منه دلالة لا سطل التسلل على ما ذكرنا  
 ركدا اذ لا حمل لا الرجوع عن اوصيه اطفال لها احبته (اما) الدلالة والقدر وفعلي حرما كونا  
 في الرجوع فعدد كما ما يكون ردا عن الوصه ما لا يكون فيما صدر سطل بمحوى الوصيه حيو ما سطل لان  
 الوصه سدا حر كونه فكون له ما يحكا لاسا كانه معناه له العبداني راسه الموب كما منه اهله الامر  
 في باب الوكا واخبر المظلي وان يتدبرا عداى يوسف وعبد حنيسه قد كونا ذلك في كتاب الكا  
 ولواعي عليه لا سطل لان الاعمال لا ريل العمل ولهذا سطل الوكا لا الاعمال سطل راسه الوصيه له فصل ممت  
 الوصيه لان المذموم لا لا لغير فلا يمكن اها على غير سطل سلاله الوصيه اذا كان صامسا راسه المظلي  
 محل الوصيه اعني حل حكمه سطل سوب حكمه الصري ارضا ذر وحو محله او فانه كذا راسه صيه  
 الخربه ارشد النسا فلك احرار به راسا وهل سطل الوصيه باسنا كل الوصيه في كذا فصل احلف له  
 في ابو حنيسه او يوسف جميعا الله لا سطل سطل الاسنا للوصيه له جمع ما راسه له وقال حنيسه حنيسه  
 نصيح الاسنا سطل الوصيه لا خلاف في اسنا الكل من الكل في باب الافرار باطل فلم المرحم افر  
 به (وجه) قوله ان الاسنا هيا رجوع عما اوصي به وانه حمله للرجوع فحلف على الرجوع بهذا دروب  
 الافرار لان الاو اربمال مال لا يحمل الرجوع فسطل الاسنا راسا ربه على طاهره ان هذا ليس باسنا  
 ولا رجوع فسطل الاسنا راسا ربي الوصيه فحلفه بان ذلك الاسنا حكم بالناس بعد النسا راسه  
 بعض احمله المتلوطه لا يوجد لك اسنا الكل من الكل والرجوع فسج الوصيه اطفالا لا مسور  
 ذلك في الكلام المنصل راسه طبا حوار السج الاحكام السبعه ان يكون النصف التاسع من احد  
 عن المسوح وانه تعالى اعلم

### كتاب الفرض

الكلام فيه في راصع في ساد ركي الفرض في ساد ساط ١١ كى في ساد حكم الفرض (اما) ركه  
 الاختاب السؤل والاختاب قول الفرض افرصل هذا التي او حدها التي فرضا وحو ذلك والسؤل هو  
 مول المسرف اسرف او فلب ار صبا رما محرو هذا المحرو وهذا قول حنيسه حنيسه وهو احص  
 الراسع عن اى يوسف ردى عن اى يوسف اخرى ان الركي فيه الاختاب (واما) السؤل فليس ركي حتى  
 لو حلف لا فرض فلا ما فرضه لم يسلم لم يحب عند مجدر هو احدي او اس عن اى يوسف رى را اخرى  
 محب (وجه) هذا انه ان الافراض امار لما ذكر السؤل ليس ركي في الامار (وجه) قول حنيسه الواجب  
 في دمه المسرف من مل المسرف فابدا احص حوار ما لميل راسه السبع فكان الفرض كما منه كفى البيع  
 وروى عن اى يوسف فمن حلف لا يسرف من فلان فاسرف من منه فلم مرصه انه محب لان سراط آجب  
 هو الاسراف وهو طلب الفرض كالاسنا في السبع وهو طلب السبع ودا اسرف من قد طلب الفرض  
 سراط الحب فحسب والله تعالى اعلم

فصل ٢١ واما السراط فابواع بعضها يرجع الى الفرض بعضها يرجع الى الفرض وبعضها يرجع الى نس  
 الفرض (اما) الذي يرجع الى الفرض فهو اهله للسبع فلا ملكه من لايك البيع من الاب والوصي والسبع  
 والعبد المادون والمكاتب لان الفرض للمالك يرجع الى الاسرى لا له لانه عرس للخال فكان له بالخال فخر  
 الامن بخورمه البيع وهو لا لسوا من اهل البيع ولا يملكون الفرض (واما) الذي يرجع الى الفرض

ليس لا يرضى هو النسخ في الله تعالى هذا العهد فصار له من فعله حاسم لمو لك بالسلم الى السرصر  
 فكر ما بعد السلام للانساني اساء هذا الله في ومنها ان يكون ما مل كالمكلا والوراث والمعد باب  
 انصر به ولا يرضى من ما مل له من اندرياب والمعد واثب المنز به لانه لا يسئل الى إعجاب العبي ولا الى  
 إعجاب رذائله لانه دى ان لنا عمل خلاف السمة اختلاف سوء الموضع قد ان يكون الواحد منه رد  
 ليس محسن حوار ما مل ولا عو الدرس والحر لا رما لا عداى حسنه ان يوسف رحمه الله  
 وبخمس رعد آو ولا هو الناس له رب فاحسن من حر حر لا خلاف العبي واضح راحته والتملح  
 ان راحته والسكة في العبد وهذا غير السلم به الا جميع فالترص ارى لان السلم اوسع حوارا من الرص  
 وان من اقص منه الا يرى انه يحور الساب والاب ولا عو والترص فيها فاما غير السلم فيه فلان لا حور الرص  
 اولى لان جد حمله اسحق في حوار عداى الله والناس ربا مهم في ذلك ورك الناس لمعامل الناس فيه هكذا  
 وى عن اهم الحنى رحمه الله انه حور ذلك به روى انه يسئل عن اهل بيت يرضون الرصف فاحدون  
 لسرا وكية الى الاناس به رحو الرص في القلوس لاساس العندبات المنار كاخو الرص ولو اسرصر  
 به سافس كسب فعله ملها عداى حقه رضى الله عنه وعداى يوسف ربحه رحمه الله عليه فيها (رحه)  
 ولها ان احب باب الرص رد مل المصوف وقد عثر عن ذلك لان المصوف كان ما وقد ظلت اعنه  
 عكسا فمحر عن المل فله من رالفه كى لو اسرصر رطا فاعط عن ادى الناس انه لم يرمه فمها فلما كذا  
 هذا الى حسنه ان المل كان راحا القاب بالسكا لس الا وصف اسمه وهذا وصف لا يعلق لحوار الرص  
 الا ترى انه غير راسرصره بعد الكساد ادا وان حرج من كونه عما فلان يحور ما الرص فيه اولى لان  
 اسئل كذلك الخراب الدرام الى يعل عليها العن لاسها في حكم القلوس وروى عن اى يوسف انه اذكر  
 اسرصر الدرام المكحلة والمزعه وك اسافها وان كاسبق الناس لماى لب من ضروراب العامة وادابى  
 كذب فيه علة القلوس اكسب ولو كان له على رجل درام حادته خدمه مره او مكحلة او روفاد  
 حه او سوه حارى الحكم لانه حور يدوب حبه فكان كالحطع حبه الا انه نكر لكان رضى به وان ينفقه وان  
 الا شاق لا خلوع ضرر العامة بالنس والدلس قال اوسف كل سى من ذلك لا حور من الناس فانه ينس  
 لا ينفق ويغاف صاحبه ادا انفع وهو بمره وهذا الذى كرا احسب حسنى السرعه ولو اسرصر رام  
 حه ولساق يد لا ادره على التجاره ان كاسبق في ذلك اليد فمها حبالى بالحوار سا انظر مكان  
 ان ساء اخله قدر المسافه اها وحاسا واسوى منه تكفل وان ساء احد انفعه لا ما اذا كاسب انفعه لم تحه  
 حسنى انفعه كى كاسب وكان له احسان سا لم رص بالاحر واحد الفمه لماى الاحر من ما حرجه وفه ضرر  
 فيك سله اساء ان اعط عن ادى الناس انه محر صاحبه من الله من والا تظار لوف الادرا و من احد  
 سبه لما قالوا كذا هذا ان كان لا معنى في ذلك اليد فعله فمها والله تعالى اعلم (واما) الذى يرجع الى نفس  
 من ران لا يكون فيه حرمه فمها فان كان لم يحرم حرمه ماد افرضه درام على ان رد سله محاسا افرضه وسرط  
 من ساهه فمها لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نبى عن فرض حرمه ولا ان الرما المبروطه سبه  
 لانه لا يسئل لا ما مله عوض رالتحر عن حسنه الزاوع سبه الزاواى هذا اذا كاسب الزاوه مسروطه في  
 من ذما اكاك غير مسروطه فله ولكن المسرصر اعطا احودهما فلا مان بذلك لان الزاواى ما مسروطه  
 مدوم ووجدل هذا من باب حسن القضاء وانه امر مدوب الله قال السى عليه السلام حار الناس احسبهم  
 من الى عليه الصلاة والسلام عذوبا من لزمه للوارث وارجح وعلى هذا مخرج مسئلة السفايح الى  
 فعل ما التجار ما مكرهه لان الاحر يمنع ما سفاط حطر الطربى فمها حرمه سفا فان مل الناس انه روى  
 عدا من عاس رضى الله عنهم انه كان يسرصر المد منه على ان رد الكوفه وهذا اساع بالمرص باسفاط

حظر الظرفي فالحق ان ذلك محمول على ان السفحة لم تكن مسروطة في القرص مثلما يمكن ان السفحة وذلك  
 لا مانع على ما بدأ والله تعالى اعلم والا حلال لا يلزم في القرص سواء كان مسروطاً في المعدن او متاحراً أعنه بخلاف  
 سائر الدون والقرص من وجوب احدهما ان القرص يرفع الا ترى انه لا ماله عوض للحال وكذا لا ملك من  
 لا ملك له ع ولولم قبل الاحل لم يبق برفع مسروط بخلاف الدون والباقي ان القرص ملك له سلبه العارية  
 والاحل لا يلزم في العواري والدليل على انه سلب به مسال العار به أن لا يخلوا ما ان سلب به سلب الماشية في  
 سلب التي سلبه ان سلب به مسال العارية لا يستل الى الاول لا نه سلب التي سلبه بسببه وهذا المحذور مع ان يكون  
 عار به جعل المعدن مكان المسعر من استعمله من مذهب ما قص وان كان مردد له في الحق جعله رجل رد بدل  
 التي يرد له من خلاف سائر الدون وقد يلزم الاحل في القرص بحال ما نه صبي ما نه من ماله بعد موافقة  
 الف درهم الى سبه فانه بعد وصية من ماله كما امر وليس لورثه ان يطالوا قبل السبه والله تعالى اعلم  
 في فصل ١٠ واما حكم القرص فهو سلب الملك للمسعر في القرص للحال وموت ماله في ذمة المسعر من  
 للمسعر من الحال وهذا جواب ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف في السواد ولا غالب القرص بالنقص  
 سلب حتى لو ارض كرامى طعام فمضه المسعر من ماله اسرى الكرا الذي سلبه ما نه درهم حار السبع وما  
 رواه ابي يوسف لا يجوز لان القرص باع للمسعر من الكرا الذي عليه وليس عليه الكرا فكان هذا مع الشدوم  
 عر كمالواحه الكرا الذي في هذا السب وليس في السب كرا وحار ظاهر الرواية لا نه باع ما في ذمة مسال كما  
 الكرا الذي في السب وفي السب كرا وكذلك لو كان الكرا من القرص فاما في سلب المسعر من كان المسعر من الحاد  
 سا دفع اليه هذا الكرا وسأ دفع اليه كرا آخر ولو ارض القرص ان احدهما الكرا من المسعر من وازاد المسعر  
 ان سبه من ذلك ومطه كرا آخر ماله ذلك في ظاهر الرواية وعلى ما روي عن ابي يوسف رحمه الله في التوكرا  
 لا حار للمسعر من ويحرم على دفع ذلك الكرا اذا طالب به المقرص وعلى هذا فروع قد كرت في الخاتم الكرا  
 رواه ابي يوسف ان الافراض اعار بذل انه لا يلزم فيه الاحل ولو كان معاوضة للرم كافي سائر المعاصات  
 لا ملكه الاب والوصي والمعدن المالكات وهولا لا يكون المعاصات وكذا افراض ابدارها  
 لا سطل بالاف اي من مصل الدن وان كان مبادله لطل لا نه صرف والصرف يطل بالاف اي حل فمضات  
 وكذا افراض المكل لا مطل بالاد اي ولو كان مبادله لطل لان مع المكل كمل ماله في الذمة لا يجوز  
 الدليل ان الافراض اعار في التي على حكم ملك المقرص (وحد) ظاهر الرواية ان المسعر من نفس التسرم  
 سبل من الصرف في القرص من مادن القرص معارضه وصده وسائر الصرفات را اسرف هذه نصه  
 سوف على احر المقرص وهذا امارات الملك وكذلك ما حد الاسم دليل عليه فان القرص يطع في اللد بدل  
 اعطاع ملك المقرص بنفس التسلم (واما) قوله اعار والا عار طلب المتفعة لا طلب التي مع لسكن ما لا يمكن الا  
 به مع ما عهده من ماله المتفعة حار من ماله فاما مقام مصل المتفعة والمتفعة في باب الاعار طلب المتفعة  
 لا ما يرفع تملك المتفعة فكذلك ما هو ملحق به وهو التي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب والله المرحم  
 والمجند لله وحده

في بعض ما وجد في الاصل المطبوع عليه

وقع ما من النصف الاخر من كتاب الدائع في رتب السراج للكاسي محمد الله تعالى رحمه الله  
 على مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه الحمد لله الذي وهب الوفي لتمام النصف من كتابه  
 والتملا والسلام على حرحله مسددا محمد حرم من الصواب وعلى الكواخا الطن الطاهر من  
 الحساب على هذا صنف العاد الصبر الحبر المعروف بالندب والنقص الزاخر رحمه الله الذي عبد الله من  
 الخراج عبد الرحمن المدعو بالقي عر الله له ولوالد ولاخواته في حسنة ام حلت من ذي الحجة سنة ١١٧

١٠ نول الموسل لصالح السلف معجزة الصبر عند الحوادث خاف

هو نسأله الرحمن الرحيم

حمد المار (بذاع الصانع) من جهة العدد، وهدى الى (رب السراج) ساعلم بالقلم وسكر الماسدي من  
حر بل السعيا وحلل المعطيات لا وصلا يدق بالرحمات المروية بالتعظيم ودعيا وبحبات تالي بالركاب  
المصنوعة بالكرم رها على من ارل عليه القرآن هدى للناس رسا من الهدى والرفاق من الناس ارل  
الهم وأرسدها الى ما يحب عليهم ناده أعزب اللها وأحلم التعصبا فدل سور الهداية طلبه العوايه  
سيدا - د الصادق الامين العالم من ردا لله به حبه اهدى في الدس وعلى آله من السبه وحمله الاسسه  
(و بعد) فلما كان علم اسمه من اجل العلوم السرحه بعد كتاب الله تعالى والسبه السويه ا به معرفه الحلال  
والحرام وتصحيح العا وبان الاحكام وكان من اعظم ما ألف فيه من الكتب الواحد بل الدر السبه  
الريده الكتاب الخلل والسرا تدى لس له في ناه مثل المسمى (بذاع الصانع في رب السراج) وبالله انه  
لكتاب كرم ومولف حم بل هو رجه علم فطرب سنا الحق ودوده فصل لا يعرف قدرها الا القليل من الخلق  
وذا من ر الخلال علم \* لانس راوده بالانصار

فلما دى في اسلوبه العرب بالعجب العجيب ربا - له وهو الملتجئ الحسا المعنى عن الاطرا والنا

واى وان كبر فيه مداحى \* فا كبر ما فب ما انار له

ركب لا يكون كذلك ان لم يكن فوق ذلك وباسح رده وباطم عده ا م اللعا والفصحاء الملبسك  
العا الذى لا نداسه في مدان التحس مدان المرلى الحس عالا الدس ان كرس مسود الكاسى الموق  
سبه ٥٨٧ هجره

لله ر مولف \* جمع الطراف اللطاف سعى لكفه فضله \* من كل ح كل طاف  
وكان من نعم الله الحسام الى لا يحد بوصفا الافلام نسل السبل الى طبع هذا المطوع الخلل بعد فام هذا  
العمل المذور والسعى المذكور كل من دون المهم المله والاخلاص المرفعه سعاد الاعم حد  
اسعدا سنا حارى راد وفصل الاكرم الخا ح مراد افسدى حارى راء بلعما لله  
الحسى ور ناده وسار كهما في هذا الصنع الوجه السدا حمد ا حى الخالى والسد حمد ا حى  
الخا حى الكسى واحبه وهم الله الكرم المان وحرام احسان الحرا وحراء  
الاحسان وكان هذا الطبع الحس احمل والصنع الفاضل الخلل في المظنه الخاله  
العامره راب الاسعد اداب النامه الناهره الكان مركزها معطه الى  
حار الزوم حصر الناهره امار محمد ا حى الخا حى وسركانه -  
واحمد تاروف \* اسع الله على اجمع حر بل المنى  
اللطاف وذلك في شهر سوال سبه ١٣٢٨  
من المحصره السويه

## (فهرست آخر السابع من كتاب مدافع الصواع من كتب السرايع)

٥	فصل اما الذي جمع الى الفد و...	عنه
٦	فصل اما الذي رجع الى نفس التدف	٣ كتاب آداب القاضي
٦	فصل اما سان ما ظهر به الخدر عند انه صبي	٣ مطلب وامان من قطع للفتنة
٥٤	فصل اما سان من ملك احكمه و...	٣ فصل وامان من من عليه في قول القضا
٥٥	فصل اما صفت احد داح	٣ فصل اما سر اسد الفتنة و...
٥٨	فصل اما سان مدار الواحص	٩ فصل واما آداب القضا فك...
٥٨	فصل واما سراط حواراه فيها	١ فصل اما من بعد من السان...
٦١	فصل واما سان ما سبب الخدر بعد و...	١٥ فصل اما ما قبل في القضا و...
٦٣	فصل اما حكم الحدو	١٦ فصل واما سان حكم خطا القاضي في القضا
٦٣	فصل اما السر رد الكلام منه في مواسم	١٦ فصل واما سان ما يخرج به القاضي من القضا
٦٣	فصل واما سراط وحوه في لعل و...	١٧ كتاب السمة
٦	فصل واما قدر السر راجع	١٧ فصل اما سان السمة لعدو سرا
٦	فصل اما حصة فله صواب	١٨ فصل واما سراط حوار السمة فابواع
٦٥	فصل اما سان ما ظهر به	١٩ فصل اما الذي رجع الى المسموم فابواع
٦٥	كتاب السرفه	٢٤ فصل واما الذي رجع الى المسموم فواحد
٦٥	فصل واما كي الله ففواحد	٢٦ فصل واما صفت السمة فابواع
٦٦	فصل واما السراط فبها رجع الى السارق الخ	٢٨ فصل واما سان حكم السمة
٦٧	فصل اما ما رجع الى المسموم فابواع	٣ فصل واما سان ما يوجب من السمة
٨	فصل اما الذي جمع الى المسموم ففواحد	٣١ فصل واما قسمه للمنافع الخ
٨	فصل اما الذي رجع الى المسموم ففواحد	٣٢ فصل واما سان حل المهادنات الخ
٨١	فصل اما سان ما ظهر به السرفه عند القاضي	٣٢ فصل واما حصة المهادنات ففواحد
٨٢	فصل واما حكم السرفه فحكا...	٣٢ فصل واما سان ما ملك كل واحد منهما الخ
٩	كتاب قطع الطريق	٣٣ كتاب الحدود
٩	فصل اما ركه في الوال ورجع على المار الخ	٣٣ فصل اما سان اسباب وحوه
٩١	فصل واما السر اسد فابواع	٣٨ فصل واما الاحصان ففواحد
٩١	فصل واما الذي رجع الى المسموم ففواحد	٣٩ فصل واما احد السرب ففواحد
٩١	فصل واما الذي رجع الى المسموم ففواحد	٣٩ فصل واما سراط وحوه ففواحد
٩٢	فصل واما الذي رجع الى المسموم ففواحد	٤ فصل واما احد القدي الخ
٩٢	فصل واما الذي رجع الى المسموم ففواحد	فصل اما سر اسد وحوه ففواحد
٩٣	فصل اما سان ما ظهر به التصع عند القاضي	فصل واما الذي رجع الى المدفوف ففواحد
٩٣	فصل واما حكم قطع الطريق ففواحد	٤٢ فصل واما الذي رجع الى المدفوف ففواحد
٩٥	فصل اما صفت هذا الحكم فابواع	٤٢ فصل واما الذي رجع الى المدفوف ففواحد

١٧٣	مطلب وامانان ما يجوز ولا سقاع به من العناء وما لا يجوز	٩٥	فصل وامانان هذا الحكم مقول الخ
١٧٤	مطلب وامانان من يمنع العناء	٩٦	فصل وامانان من يمنع هذا الحكم الخ
١٧٥	مطلب في بيان مقدار الاستحقاق وحال المسحق	٩٦	فصل رامانان ما يستلزم هذا الحكم بدو حو به
١٧٦	فصل وامانان حكم الاستسلا من الكفر على اموال المسلمين الخ	٩٦	فصل وامانان سقوط الخذ بعد الوجوب
١٧٧	مطلب وامانان كفه الحكم الخ	٩٧	فصل وامانان الحكم الذي يتعلق بالمال الخ
١٧٨	فصل رامانان الاحكام التي تحلف باحلاف الدارس الخ	٩٧	في كتاب السر والنجوى وهو الخ
١٧٩	فصل وامانان الاحكام التي تحلف باحلاف الدارس فابواع	٩٨	فصل وامانان كفه فرضه الخ
١٨٠	فصل رامانان احكام المردس الخ	٩٨	فصل وامانان من عرض عليه
١٨١	فصل رامانان احكام الولد المرد الخ	٩٨	فصل رامانان ما يندب اليه الامام عند السر به
١٨٢	فصل وامانان احكام العنا والكلام فيه	٩٩	فصل وامانان ما يجب على العنا
١٨٣	في كتاب العصب	١٠٠	فصل وامانان من يحل فله ومن لا يحل
١٨٤	فصل وامانان احكام العصب في مكان	١٠١	فصل رامانان ربيع ركفي دار الحرب ومن لا ربيع
١٨٥	فصل وامانان احكام العصب في الحرمه	١٠٢	فصل رامانان ما يكره حمله الى دار الحرب وما لا يكره
١٨٦	فصل رامانان مسائل الالف والكارم فيها الخ	١٠٣	فصل وامانان ما يدعي من الاسباب المحرمه
١٨٧	فصل وامانان حو وحب صيان الملق الخ	١٠٤	للسائل في بواع لانه
١٨٨	في كتاب احر والحنس	١٠٥	مطلب في احداث انواع العلاءه وهو الامان
١٨٩	فصل في بيان حكم احر	١٠٦	مطلب رامانان احكام الامان حكام
١٩٠	فصل في بيان ما يقع احر	١٠٧	مطلب رامانان النوع الثاني وهو الامان فبيان احكامه
١٩١	مطلب رامانان الحنس على نوع	١٠٨	مطلب وامانان المواعده وهو الخ
١٩٢	فصل في بيان ما يقع الحنس على نوع	١٠٩	مطلب رامانان المواعده وهو المسمى بعد الدمه
١٩٣	فصل رامانان الحنس على نوع	١١٠	بيان الكلام فيه
١٩٤	في كتاب الاكرام	١١١	مطلب رامانان ركني المعاهدات الخ
١٩٥	فصل وامانان ما يقع عليه الاكرام	١١٢	مطلب رامانان حكم العتد الخ
١٩٦	فصل وامانان حكم ما يقع عليه الاكرام الخ	١١٣	مطلب رامانان احكام الصوامع الخ
١٩٧	فصل وامانان حكم عدل المكر الى غيره ما وقع عليه الاكرام	١١٤	مطلب وامانان سمى الحربه بعد الوجوب فابواع
١٩٨	في كتاب المادون	١١٥	مطلب وامانان احكامه اهل الدم الخ
١٩٩	فصل وامانان ركني الادون	١١٦	مطلب رامانان ارض العرب الخ
٢٠٠	فصل وامانان ما يطهر به الادون بالحار	١١٧	فصل رامانان حكم العناء
٢٠١	فصل وامانان ما ملكه المادون من التصرف وما لا ملكه	١١٨	مطلب رامانان الحكم الفصل فبيان
		١١٩	مطلب رامانان في بواع
		١٢٠	مطلب وامانان الزفان فالامان في ماس حار
		١٢١	مطلب رامانان الاسر حركه الخ
		١٢٢	مطلب رامانان قسمه العناء فبيان

